

الجزء الاول

من حاشية العلامة البناني على شرح الجلال

المحلى على جمع الجوامع للامام

ابن السبكي تفعده الله الجميع

برحمته واسكنهم

فسيح جنته

آمين

﴿ وعلى هامشه الشرح المذكور وبعض تقريرات العالم ﴾

﴿ العلامة الشيخ عبد الرحمن الشربيني حفظه الله آمين ﴾

﴿ طبع بمطبعة شركة ﴾

دار الكتب العلمية

﴿ على نفقة ﴾

﴿ اصحابها مصطفى الباني الحلبي واخوه بكرى وعيسى ﴾

(بمصر)

وَلَوْ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ
لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله على فضاله

(قوله فانه يحتمل الخ)
لا ضير فيه فان الحمد
عليه من حيث متعلقه
أعني الانعام غايته انه
هنا لولحظ فيه شبان
وهو أقوى من ملاحظة
شيء واحد فالقول بان
الحمد على الفعل أمكن
ممنوع

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) الكلام على البسملة
شهير لا حاجة الى الاطالة به وانما ذكره لتحقيق الخبر والانشاء في الجملة المقدر بها البسملة أعني قولنا
أؤلف مستعينا أو متبركا بسم الله الخ فنقول لاشك أن قولنا مستعينا أو متبركا كحال من فاعل أو فاعل وقد
تقرر أن الحال قيد في عاملها ففهمنا مقيد وقيد الاول خبر لصدق حد الخبر عليه وهو ما يتحقق مدلوله
بدون ذكر داله ولا شبهة أن التأليف يتحقق خارجا بدون ذكر أو فاعل والثاني انشاء لصدق حد الانشاء
عليه وهو ما يتحقق مدلوله بذكر داله فقط ولا شك ان كلامنا الاستعانة والتبرك لا يتحقق مدلوله
بدون ذكر اللفظ الدال عليه وهو قولنا مستعينا أو متبركا فقد اتضح محل الخبرية والانشائية في جملة
البسملة وسقط استشكل كونها انشائية بأن شأن الانشاء أن لا يتحقق مدلوله بدون ذكر اللفظ
الدال عليه والامر هنا ليس كذلك لتحقق التأليف بدون ذكر أو فاعل وكونها خبرية بأن الخبر شأنه تحقق
مدلوله بدون ذكر اللفظ الدال عليه وما هنا ليس كذلك لان الاستعانة مثلا لا يتحقق مدلولها بدون
ذكر اللفظ الدال عليها والقول بأن الجملة بتمامها انشائية تبعاً لانشاء المتعلق غير سديد (قوله على فضاله)
لم يوافق الشارح المصنف في الحمد بالجملة الفعلية مع توجيهها كمال التوجيه كما سيأتي اما لان ما ذكره
نكافى رعاية الجانب المصنف واما ما أورد على التعبير بالجملة الفعلية كما ونصحه أو باب الحوائشي واما لان
الجملة الاسمية هي المبدوء بها الكتاب العزيز ولا صيغة تعدل ما بدى به ووافقه في ايقاع الحمد في مقابلة
نعمة لانه واجب كما سبق ولم يوافق في التعبير بالنعم بل قال على فضاله لامر من الاول ان ايقاع الحمد في
مقابلة الفعل الصادر من المحمود لا شبهة فيه اذا الحمد هو الثناء على الفعل الجليل بخلاف قول المصنف على
نعم فانه يحتمل أن تكون النعم جمع نعمة بمعنى انعام أو بمعنى المنعم به بل هذا الثاني أقرب لان المصدر جمعه
قليل اذا لجمع الا اذا أريد به الانواع الامر الثاني الاشارة الى ان احسانه بمحض الفضل من غير ايجاب ولا
وجوب ففهم رد على المعتزلة ومن ثم آثر ذكر الافضال على الانعام لان الافضال هو الاحسان على وجه الفضل
وقول المصنف على نعم وان أول بالانعامات ليس فيه دلالة على أنها بمحض الفضل وقوله على فضاله خبر
بعد خبر أو حال من المستكن في متعلق الخبر وقال سم متعلق بالحدورده شيخنا عفي عنه بأنه يلزم عليه

عدم ذكر المحمود عليه لصيرورته حينئذ من جملة صيغة الحمد وقال الاحسن انه متعلق بمحذوف والتقدير وحدي له على افضاله أى لا جمل افضاله وفيه أن تعلقه بالحمد لا يلزم منه ذلك كما لا يخفى على متأمل على أن المحمود عليه وبه قد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كما قررره غير واحد ومثال ذلك قولك زيد كرم بثناء عليه لا جمل اكرامه لك فلا كرام من حيث انه صفة قائمة بالمحمود باعثة للحمد على الحمد محمود عليه ومن حيث وقوع الثناء به محمود به فلا مانع من تعلقه بالحمد (قوله والصلاة) هي من الله التشرىف والتعظيم والتكريم ومن الآدميين والجن والملائكة الدعاء وان اختلف متعلقه اذ صلاة الملائكة الدعاء بالاستغفار والرجة لما ورد من أن الرجل اذا جلس ينتظر الصلاة لم تزل الملائكة تصلى عليه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه وصلاة الآدميين والجن الدعاء بالرجة والتعظيم فمما شاع من ان الصلاة من الله الرجة ومن الملائكة الاستغفار ومن الآدميين الدعاء بمظاهره خلاف ما قلناه يرجع الى ما قلناه من انها من الملائكة والانسان والجن الدعاء (قوله وآله) الآله معنيان قريب وبعيد فالقريب أقاربه من بنى هاشم فقط عندنا وهم الذين تمتنع عليهم الزكاة وعند الشافعي أقاربه من بنى هاشم والمطلب وتمتنع الزكاة على الجميع والبعيد أتباعه مطلقا أى أتقياء أو غير أتقياء على الاصح خلافا لمن خصهم بالاتقياء والمراد في مقام الدعاء الثاني فلا يرد على الشارح اهمال ذكر الصاحب لدخولهم في الآل دخولا وليا لا تصافهم بالتقوى بل بكاملها بل سلك الشارح رحمه الله ونفعنا به التورية بهذا كرا لآل وفيه ان كل واحد من المعنيين باعتبار أحد المقامين فدعوى التورية غير ظاهرة اللهم الا أن يقال انها من حيث أخذ الآل مطلقا عن اعتبار كونه في مقام الزكاة والدعاء ولا شك ان المعنى القريب له حينئذ أقاربه صلى الله عليه وسلم لانه المتبادر (قوله هذا) الإشارة بهذا الى ما في الذهن سواء كان وضع الخطبة سابقا على الشرح أو متأخرا لان المشار اليه هو المعاني لاسها المقصودة بالذات ولا يخفى ان المعاني أمور ذهنية لا خارجية وأسماها الإشارة انما يشار بها الى مشاهد محسوس بحاسة البصر فاستعمال لفظة هذا في الأمور المعقولة تنزيلا لها منزلة المحسوس المشاهد بالبصر تنبيهها على كمال استحضارها في الذهن وظهورها في نظر العقل ثم ان بينا على ان أسماء الكتب من قبيل علم الجنس كما هو الحق وعلى ان الذهن لا يقوم به الا المجلد كان في العبارة حذف مضافين والاصل ومفصل نوع هذا أما تقدير الاول فلان الشرح قد فصل فيه ما في الذهن وبين بابا وبمسئلة مسئلة وأما تقدير الثاني فلان الخبر عنه حقيقة الشرح السكايه والمشار اليه بهذا فدر من أفرادها ومعلوم ان الناطق بلفظة هذا أشخاص متعددون فلو لم يقدر المضاف الثاني لزم قصر الشرح على ألفاظ المؤلف دون غيرها وان بينا على ان الفصل يقوم بالذهن لم يحتج الى تقدير المضاف الاول وان بينا على ان أسماء الكتب من قبيل علم الشخص كما قيل به ومعناه ان القائم بذهن الاشخاص متحد ذاتا ولا يضر تعدد محله على ما فيه من النظر وبينا على ان الفصل لا يقوم بالذهن كان في العبارة حذف المضاف الاول فقط وان بينا على ان الفصل يقوم به لم يكن في العبارة حذف أصلا هذا تحريرا للمقام فتأمل (قوله اشتمت) يستعمل اشتمت بمعنى قوى وعظم وبمعنى نهيا من قولهم اشتمت المطايا اذا نهيت للسير والمراد هنا الاولان فلا حاجة لدعوى أن في العبارة استعارة بالكناية وتخميلا بان شبهت الحاجة بالمطايا وذكر الاشتداد تخميلا (قوله التفهمين) أى المحصلين للفهم شيئا فشيئا كما تفيد الصيغة (قوله لجمع الجوامع الخ) ان أر يده المعنى كان في كل من جمع الجوامع والشرح والالفاظ استعارة بالكناية بأن شبه جمع الجوامع بشئ معقود عليه غيره والالفاظ بشئ معقود على غيره والشرح بانسان يحمل ذلك العقود اثبات الحل تخمیل لكل من الثلاثة وان أر يده الالفاظ كان في الكلام استعارة بان تشبيه الشرح بانسان والالفاظ بشئ معقود على غيره واثبات الحل تخمیل ويحتمل أن لا يكون في الشرح استعارة بل اسناد الحل الى ضميره مجاز عقلي ويحتمل أن

(قوله وفيه ان تعلقه الخ) فيه وما بعده نظر ظاهر فان المراد ذكره من حيث انه محمود عليه تأمل (قوله اللهم الخ) إشارة الى ضعفه اذ حينئذ لا قرينة خفية حتى تكون تورية وقيل ان المراد انها خفية بالنسبة لبعض الناس فالمراد الخفاء في الجملة (قوله لانها المقصودة بالذات) أى لانها العلم وفيه ان الكلام في أسماء الكتب ولا شك ان غرض المصنفين يتعاق بالفاظ والمعنى جميعا الا ان يقال تعلقه باللفظ من حيث تأدية المعنى هذا ويمكن ان تكون الإشارة للنقوش ويكون من باب ذكر الدال وارادة المدلول (قوله فاستعمال الخ) كذا بخط المؤلف وهو مبتدأ لم يذكر خبره سهوا والمناصب ذكره بعد قوله في نظر العقل بان يقول مجاز وهو أولى من التكلف في قوله تنزيلا ونفسها اه (قوله) ثم ان بينا على ان الخ ظاهرة انها تسمية للكتاب وليس كذلك اذا ما هنا حل شرح على

مدلول اسم الإشارة فلعن الراد ان ما هنا مبني على ما قبل في أسماء الكتب (قوله فلان الخبر عنه) كذا بخطه وصوابه الخبر به اه

رحمه الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(نحمدك اللهم) أى
نصفك بجميع صفاتك
يا الله اذ الحمد كما قال
الزحشرى فى الفائق
الوصف بالجبل وكل من
صفاته تعالى جميل
ورعاية جميعها أبلغ فى
التعظيم

(قوله من باب اطلاق
الملزوم على اللازم) أى
بعد استعمال الحل فى
مطلق التفكيك العام
للمحل وغيره مجازا
بطريق التشبيه أو المجاز
المرسل فقوله اذ الحل
أى بالمعنى المجازى (قوله
من عطف الخاص)
الاولى من عطف اللازم
كما يفيد ما بعده ثم
اللزوم العرفى كاف كما
هو رأى البيانين وحل
الالفاظ لا يتخلو غالبا عن
بيان المراد فكونه فى
بعض الصور لا يتبين
المراد مع الحل لا يضر
وحينئذ لا وجه لجعله
من عطف المغاير (قوله
أما نظر البصر) لا مدخل
له فى السهولة الا ان يراد
لازمه الغالبى وهو
التأمل فيتحد مع ما
بعده (قوله فالاولى)
الاولى الاول الخ ومعنى

يكون فى محل استعارة تبعية بان شبه بيان الالفاظ محل الجبل أى فك طاقته ويحتمل أن يكون مجازا
مرسلا من باب اطلاق الملزوم على اللازم فيراد محل الالفاظ بيان معانيها اذ الحل يلزمه بيان المعنى (قوله
و بين مراده) استناد البيان الى الشرح مجازا للمبين انما هو الشارح وأوانه شبه الشرح بانسان على
طريق الاستعارة المكنية واثبات التبين له تخييل وقوله مراده يحتمل ان يكون من باب الحذف والاىصال
والاصل منه أوفيه ويحتمل ان يكون من مجاز الحذف أى مراده مؤلفه على حد واسأل القرية ويحتمل
أن فى الضمير استعارة بالمكنية واثبات الارادة تخييل وعطف قوله وبين مراده على ما قبله قيل من
عطف الخاص على العام وقيل من عطف المغاير والحق أن يقال ان أراد محل الالفاظ بيان معانيها كان
عطف قوله وبين مراده على ما قبله من عطف الخاص على العام لاستلزام حل الالفاظ بيان المراد حينئذ
وان أراد محل الالفاظ بيان الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر مثلا كان من عطف المغاير (قوله ويحقق
مسائله) التحقيق فسر تارة باثبات المسئلة بدليلها وأخرى بد كراشي على الوجه الحق أى وان لم يذ كر
لهدليل وكلا المعنيين محتمل هنا وما ذ كره من التحقيق و بيان المراد انما هو فى الجملة والاف بعض المسائل
لم يستدل عليها وبعضها لم يزد فى بيانها على ما ذ كره المصنف واعلم ان المسائل تطلق تارة بمعنى النسبة التامة
فى القضية وهو المناسب لقولهم المسئلة مطلوب خبرى يبرهن عليه وتطلق على مجموع القضية فان أراد
الاول فظاهر وان أراد الثانى قدر مضاف فى عبارته أى يحقق أحكام مسائله (قوله ويحرر دلالة) أى
يخلصها عما يحل بوجه الدلالة من التحري الذى هو تخليص الرقبة من الرق فى الكلام استعارة نصريحية
تبعية بأن شبه تخليص الدلائل من الشوائب المحلة بوجه الدلالة بتخليص الرقبة من الرق بجماع ازالة
النقص عن كل واقادته الكمال ثم يشتق من تخليص الدلائل بخلص ويستعار له يحلر بتبعية استعارة
التحرير لتخليص الدليل والدلائل جمع دلالة بمعنى الدليل لاجمع دليل لان فعلا لا يجمع على فعال وأما
جمع فعالة على فعال فقياسى قال فى الخلاصة

وبفعال اجمن فعالة وشبهه ذاتاء أو مزاله

(قوله على وجه الخ) تنازعه كل من محل وبين ويحقق ويحرر وقوله سهل للمبتدئين قد يقال كيف ذلك
مع ان شرحه هذا قد عجزت عن فهمه فحول العلماء وقد يجاب بان قال ذلك تواضعا منه رحمه الله تعالى
ونفعنا به كما هو شأن الفضلاء من هضم أنفسهم وعدم اثباتهم لها الفضل أو ان المراد بالمبتدئين نوع خاص
منهم وهم من له قوة ذكاء وفطنة بحيث يقرب من المنتهى فى فهم ما يلقى اليه ولفظ المبتدئين يرسم بياض
الاولى غير منقوطة لانها همزة ان كان من ابتداء بالهمز وان كان من ابتداء بالالف اللينة فيرسم بياض واحدة
(قوله حسن الناظرين) أى المتطالعين أو أصحاب النظر والاستدلال فالنظر اما نظر البصر أو البصيرة ويصح
أن يراد بالناظرين أصحاب المناظرة والبحث (قوله نفع الله به آمين) جملة خبرية لفظا انشائية معنى
اذ القصد بها الطلب وآمين اسم فعل بمعنى استجب يس ختم الدعاء بها ولذا ختمت بها الفائقة وجاء آمين
خاتم رب العالمين بختم بهادعاء العبد (قوله أى نصفك الخ) لم ير الشارح أن ما ذ كره فى معنى نحمدك
يدل عليه لفظ نحمدك اذ الذى يدل عليه الوصف بالجميل فعنى نحمدك نصفك بالجميل كما يدل عليه كلام
الفائق الذى ذ كره الشارح وانما ذلك يؤخذ من مقدمتين خارجتين أشار الشارح الى أولهما بقوله
وكل من صفاته تعالى جميل والى ثانيتهما بقوله ورعاية جميعها أبلغ الخ ولذا لم يكتف بإيراد كلام الزحشرى
وحاصل ما أشار له انه ذ كر ثلاثة أشياء فى معنى نحمدك وهى قوله أى نصفك بجميع صفاتك فالاولى الوصف
بالجميل والثانية كون كل من صفاته جيلا والثالثة كون لوصف بجميعها لا بعضها ثم استدل على تلك
الامور المذكورة بقوله اذ الحمد الخ وكان القياس أن يقول أى نصفك بصفاتك الجميلة جميعها ليناسب

المراد بما ذكر إذا المراد به

إيجاد الحد لا الأخبار
بأنه سيوجد وكذا
قوله نصلي ونضرع
المراد به إيجاد الصلاة
والضراعة لا الأخبار
بأنهما سيوجدان وأتى
بنون العظمة لأظهار
ملزومها الذي هو نعمة
من تعظيم الله بتأهيله
للعلم أمثالا لقوله تعالى
وأما بنعمت ربك فقد
وقال ما تقدم دون نعمه
أما الاخصر منه للتأنيذ
بخطاب الله وندائه
وعدل عن الحمد لله
الصيغة الشائعة للحمد
إذا قصد بها الثناء على
الله تعالى بأنه مالك
جميع الجسد من الخلق
للاعلام بذلك

(قوله أظهار العظمة)

الاولى التعظيم (قوله
حالا) فيه أنه لم يوجد
شرط محجب الحال من
المضاف اليه وقيل هو
بدل وفيه ان بدلية
المشتق قليلة وبالجملة
فالاولى من هذا كله
ان أفعل هنا ليس
للتفضيل بل هو بمعنى
متجاوز فن ليست
تفضيلية بل هي كالتي في
قولك بنت من زيد
وانفصلت منها (قوله
قلت وأعدل السراج)
هذا توجيه آخر لأوجه
جعل السراج التوجيه الشارح

ما ذكره في الاستدلال لكنه اختصر للوضوح (قوله المراد بما ذكر) نعت للتعظيم وما في قوله بما
ذكر واقعة على نعمته (قوله إذا المراد به الخ) علة لقوله المراد بما ذكر أي إنما كان المراد بما ذكر
التعظيم لان المراد به إنشاء الحد لا الأخبار به ولا شك أن مقام إنشاء الثناء مقام تعظيم بخلاف مقام الأخبار
بأنه سيحمد وكان الاولى تعبيره بإنشاء بدل إيجاد لان إيجادا إنما يسند للباري جل جلاله وان تكلف لذلك
العلامة ميم بالاداعي اليه (قوله سيوجد) أي لانه لا يكون حامدا ومخبرا عن ذلك الحمد في آن واحد
وايضاحه أن يقال لما كان الحمد لكونه ثناء انما يتأدى باللسان استحصال الأخبار عنه حال التلبس به
اذ كل من المخبر عنه الذي هو الحمد والخبر قول ولا يصح الأخبار عنه الا بالنظر للاستقبال فلذا قال سيوجد
دون يوجد أو موجود وكذا القول في قوله سيوجدان اذا الصلاة لكونها دعاء والضراعة لكونها غاية
السؤال يستحيل الأخبار عنهم حال التلبس بهما اذ كل منهما ومن الأخبار عنهم ما قول ويستحيل
وجود قولين من قائل واحد في زمن واحد فلا بد من تأخر زمن المخبر عنه عن زمن الأخبار الذي هو الحال
فاندفع ما قيل ان المضارع صالح للحال والاستقبال فلم يقتصر الشارح في تقدير كونه خبرا على أحد محتمليه
وهو الاستقبال (قوله لأظهار ملزومها الخ) حاصله أنه أطلق اللازم هنا وهو العظمة وأريد الملزوم الذي
هو التعظيم على طريق السكناية لا المجاز لصحة ارادة المعنى الحقيقي هنامع المعنى السكناي بأن يراد هنا
العظمة والتعظيم معا لا يقال لأظهار العظمة تركية للنفس والله يقول فلا تزكوا أنفسكم لانا نقول التزكية
المنهى عنها ما كانت لرياء وسمعة ونحو غير لما كانت لنحو اشهار نفسه ليعلم مقامه في العلم مثلا ليعهد
لذلك وما نحن فيه من هذا الثاني وقوله لأظهار ملزومها علة لقوله أتى وقوله الذي هو نعمة نعت للملزم وقوله
من تعظيم الله لبيان الملزوم وقوله بتأهيله متعلق بتعظيم وقوله أمثالا علة لأظهار فهو علة للعلة وذلك
تدقيق ولما كان اللازم هنامساو بالملزوم صح انبات الملزوم به (قوله الاخصر منه) أفعل التفضيل
المعرف بأل كماضاف لا يستعمل بمن كما ذكره النحاة فيقول بأن أل زائدة أو جنسية لمعرفة أو بأن
من متعلقة باخصر مقدر ام دلولا عليه بالمذكور كما قيل مثل ذلك في قول الشاعر

ولست بالاكثير منهم حصي * البيت قال شيخنا عفا الله عنه وفي التأويل الاول نظر لانه يصير حيثئذ
الاخصر نكرة وهو قد نعت بنعمته الله وهو معرفة لان المراد لفظه فيؤدي ذلك لنعت المعرفة بالنكرة
قلت ويمكن أن يجاب بجعله حيثئذ حالا لان (قوله للتأنيذ بخطاب الله الخ) قلت وأعدل السرف في ذلك
كون حده حيثئذ على وجه الاحسان المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم أن تعبد الله كأنك تراه لا يقال القرب
الدال عليه الخطاب بنا فيه البعد الدال عليه النداء في قوله اللهم لا نناقول لانه في لان القرب من حيث
استشعار المراقبة والبعد مكانة أو القرب بالاضافة له تعالى لقوله ونحن أقرب اليه من جبل الوريد والبعد
مضاف لا بعد من حيث تكدره بالمكدرات البشرية (قوله اذا قصد بها الخ) علة لما تضمنه قوله الصيغة
الشائعة للحمد من كونها صيغة جد ووقع في عبارة بعض من كتب أنه علة للعدول وهو سبق فلم (قوله
جميع) أخذه من لام الحمد التي هي للاستغراق وللجنس مع لام الله التي هي للملك فيفيد ذلك فصر جمع
أفراد الحمد على الله تعالى أما على الاستغراق فظاهر وأما على الجنس فلانه لو ثبت فرد منه لغيره لوجد الجنس
فيه فلا يصح ان يملك الجنس الحد والواقع خلافه وكذا الوجع لا يملك الاختصاص واحترز بقوله من
الخلق عن جد الخالق فانه قد يمتنع عن الانصاف بالملوكية ولو جعل لام الله للاختصاص حتى تدخل
جميع أقسام الحد ويستغنى حيثئذ عن قوله من الخلق كان أحسن (قوله لا الاعلام بذلك) عطف على
قوله الثناء واسم الإشارة يرجع لدخول الباء في قوله بأنه مالك الخ أي لا الاعلام بأنه مالك لجميع المحامد الخ
وفي هذا إجماع الى أن جملة الحمد لله اذا كانت خبرية لا تفيد الحد وهو خلاف ما اختاره جمع من المتأخرين

بالحمد عليها وإن تعدوا
نعمة الله لا تحصوها
وازداد وزاد اللازم
مطابقا زاد المتعدي
تقول زاد الله النعم على
فازدادت وزادت (ونصلي
على نبيك محمد) من
الصلاة عليه بالمأمور بها
وهي الدعاء بالصلاة أى
الرجة عليه أخذنا من
حديث أمرنا الله أن
نصلي عليك فكيف نصلي
عليك قال قولوا اللهم
صل على محمد الخ رواه
الشيخان الاصدده
فسلم والنبي انسان أوحى
اليه بشرع وان لم يؤمر
بتبليغه فان أمر بذلك
فرسول أيضا أو أمر
بتبليغه وان لم يكن له
كتاب أو نسخ لبعض
شرع من قبله كيوشع
فان كان له ذلك فرسول
أيضا فولان فالنبي أعم
من الرسول عليهما
وفى ثالث انهما بمعنى
وهو معنى الرسول على
الاول المشهور وقال
نبيك دون رسولك
لان النسبي أكثر
استعمالا ولفظه بالهمز
من النبا أى الخبر لان
النبي مخبر عن الله وبلا
همز وهو الأكثر
قيل انه مخفف المهموز
بقلب همزته ياء وقيل

الجمال بن هشام بعد اطلاعه على كلام غيره فيه وتوقفه في أنه عربي أن معنى هم تعال لا بمعنى المجيء الحسى
ولا بمعنى الطلب حقيقة بل بمعنى الاستمرار على الشيء بمعنى الخبر وعبر عنه بالطلب كما في قوله تعالى
ولنحمل خطاياكم وقوله عز وجل فليمدله الرحمن مدا وجرا مصدر جره اذا سحبه بيقائه مصدرا أوجه له
حالا مؤكدا وليس المراد الجر الحسى بل التعميم كما في السحب في قولهم هذا الحىكم منسحب دلى كذا
أى شامل له فكأنه قيل هنا واستمر ذلك في كل حين بزيادة النعم استمرارا أو مستمرا كما يقال كان ذلك
عام كذا وهم جرا أى استمر ذلك في بقية الاعوام اه القاضى زكريا رحمه الله تعالى (قوله فلا غاية
الخ) تفرع على قوله وهم جرا والمنفى كل من الغاية والوقوف أى لا غاية ولا وقوف بالحمد عليها أى عندها
وأوردناه ان كان المراد الاستمرار على الحمد بالفعل لزم أن لا يخلو الشخص طرفه عين عن الحمد وهو
لا يصح وان كان المراد استحقاق تلك النعم الحمد وان لم يحصل بالفعل فقد وجد الوقوف على غاية وأجيب
بأن المراد ان شأن النعم ذلك أى كونها لا غاية للحمد عليها يوفى عندها (قوله وازداد الخ) مفاد عبارته
ان ازداد لا يكون الا لازما فاذا لم يقيد بالزوم كما قيد زاد وعند غيره انه قد يكون متعديا وعليه قوله تعالى
وزداد الذين آمنوا ايمانا والشارح يعرب ايمانا تمييزا محولا عن الفاعل ذكره سم عن العلامة ناصر
الدين اللقاني وأورد قوله تعالى وازداد واتسع اقلت وبحجاب بان تسعا منصوب على النيابة عن المفعول المطلق
(قوله ونصلي) حقه ان يزيد ونسلم خروجا من كراهة افراد أحدهما عن الآخر قاله زكريا ويمكن ان
يكون نطق به لفظا ولم يثبت خطأ (قوله من الصلاة عليه) أى مأخوذا منها وقوله عليه قيد أول مخرج
للاصلاة ذات الاقوال والافعال وقوله بالمأمور بها وهى الدعاء الخ قيد ثان مخرج للاصلاة عليه غير المأمور
بها فى حقنا وهى صلاة الله عليه وهاتان دعوتان استدلت عليهما بالحديث الذى ذكره فهو دليل على ان صلاتنا
عليه مأمور بها وان معناها الدعاء لا بقيد الرجة اذ لا يدل الحديث على انها الدعاء بخصوص الرجة وان كان
معناها الدعاء بها أى الرجة (قوله الاصدده) أى وهو قوله أمرنا الله أن نصلي عليك (قوله أو
وأمر الخ) عطف على قوله وان لم يؤمر بتبليغه (قوله قولان) خبر مبتدأ محذوف أى هما قولان
(قوله فالنبي أعم الخ) أى عموما مطلقا أى وهو بالمعنى الثانى مساو للرسول بالمعنى الاول وعلى الثانى فن
أوحى اليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه فليس بنبي ولا رسول بل ولى فقط وكذا على الثالث الآتى (قوله أكثر
استعمالا) أى دورا على الالسنة وانظر هل المراد السنة الأصولية أو مطلق أهل الشرع (قوله
وافظه) أى من حيث هو باعتبار مادته تارة يستعمل كذا وتارة كذا ولا يصح عود ضمير لفظه على المهموز
فقط ولا على غير المهموز فقط لان المهموز لا يكون مهموزا وغير مهموز وكذا غير المهموز لا يكون غير
مهموز ومهموزا (قوله بالهمز) متعلق بمحذوف نعت للفظه أحوال منه على رأى سيبويه المجوز مجىء
الحال من المبتدأ أو الاصل واشتقاق لفظه محذوف المضاف وأنب منابه المضاف اليه فالحال انما هو
من المضاف اليه فى الاصل وشرطه موجود كما هو بين وقوله من النبا خبر المبتدأ أعنى لفظه (قوله لان
النبي مخبر) يحتمل ان يكون على صيغة اسم الفاعل وان يكون على صيغة اسم المفعول لانه مخبر بالابحاث
اليه وهو أنسب بالقول المشهور من الاقوال الثلاثة المذكورة لوجود ما أخذ التسمية فى كل نبي ولو غير رسول
لان من لم يؤمر بالتبليغ لا يازم ان يكون مخبرا غيره اه زكريا (قوله قيل انه مخفف المهموز) فعلى
هذا النبي بدون الهمز مأخوذ من النبا وهو الخبر (قوله وقيل انه الأصل) عرفه ليفيد انه أصل للهموز
ولو ذكره لتوهم ان كلا أصل برأسه فعلى هذا يكون المهموز مأخوذا من النبوة وهو خلاف قوله قبل من
النبأ وحاصله ان جعل المهموز من النبأ وغير المهموز من النبوة لا يتشبه على كون أحدهما أصلا لا سخر ولهذا
كان الانسب ان يقول وقيل انه أصل بالتكبير ليفيد ان كلا أصل برأسه وكان الانسب ان يقول قبل وقيل
انه مخفف المهموز بالواو ليفيد ان القائل باشتقاق المهموز من النبا لا يقول بفرعيته عن غير المهموز كذا

من الله تعالى تفاؤلا بأنه
يكثر حمد الخلق له لكثرة
خصاله الجيلة كما روى
في السيرة أنه قيل لجدّه
عبد المطلب وقد سماه في
سابع ولادته لموت أبيه
قبلا لم سميت ابنك
محمد وأيلى من اسماء
آبائك ولا قومك قال
رجوت أن يحمده في
السماء والأرض وقد
حقق الله رجاءه كما سبق
في علمه تعالى (هادى
الامة) أى دالها بالطف
(لرشادها) يعنى لدين
الاسلام الذى هو لممكنه
فى الوصول به الى الرشاد
وهو ضد الذى كأنه نفسه
وهذا مأخوذ من قوله
تعالى وانك انتهدى الى
صراط مستقيم أى دين
الاسلام (وعلى آله)
هم كما قال الشافعى
رضى الله عنه أقاربه
المؤمنون من بنى هاشم
والمطلب ابني عبد مناف
لانه صلى الله عليه وسلم
قسم سهم ذوى القربى
وهو خمس الخمس بينهم
ناركا منه غيرهم من
بنى عمهم نوفل وعبد
شمس مع سواهم
له رواء البخارى وقال
ان هذه الصدقات
انما هى أو ساج الناس
البيت من الصدقات شيأ

يظهر فتأمل (قوله أى الرفعة) قيل عليه الذى فى كلام أهل اللغة ان النبوة المسكان المرتفع لا الرفعة
وأجيب بأن الشارح حاك ذلك أى قوله أى الرفعة عن صاحب القيل فهو من مقول القيل فالتمواخذة تسوجه
على صاحب القيل لا على الشارح قاله سم (قوله المضعف) أى المكرر الذين بأن نقل المجرد الى باب
التفصيل لا المضعف الذى لم تسلم حروفه الاصول من التضعيف كس وظل قاله القاضى زكريا حاصله أن المراد
بالمضعف هنا غيره بالمعنى المتعارف عند علماء الصرف (قوله بالهام) الباء سببية وقوله تفاؤلا لعله ثانية
للتسمية على حذف حرف العطف ولو قدم قوله تفاؤلا على قوله بالهام ليصير الالهام سببا للتسمية والتفاؤل
معا كان حسنا ولا يصح أن يكون قوله تفاؤلا علة للعلّة أعنى قوله بالهام كما هو واضح وقديم أن يكون
قوله تفاؤلا لعله للتسمية المسببة عن الالهام فهو علة للعلل مع علته أى تعليل الشئ المقيد بعلّة قبل ذلك التعليل
وان استبعد هذا شيخنا وقوله سمي به خبر ثان عن قوله ومحمد وأهو استئناف وهو الاحسن (قوله كجروى)
الكاف بمعنى اللام وقوله انه الخ بدل من ما وقوله وقد سماه جلة حالية وقوله لموت أبيه علة لسماءه وفى الحقيقة
علة لاسناد سمي الى ضمير عبد المطلب وقوله لم سميت ابنك الخ نائب فاعل قيل وقوله ابنك امان من مجاز
الحذف أى ابن ابنك أو مجاز الاستعارة بأن شبه ابن الابن بالابن بجامع الخنو والشفقة وأطلق الابن على
ابن الابن على طريق الاستعارة التصريحية (قوله رجاءه) أى رجوه (قوله بلطف) قيد فى معنى
الهداية فقد فسر ها الراغب بالدلالة بلطف قال وأما قوله تعالى فاهدوهم الى صراط الجيم فعلى التهمك (قوله
يعنى لدين الاسلام) أى فقد أطلق الرشاد مراد به دين الاسلام اطلاقا للسبب على السبب لان دين
الاسلام طريق موصل للرشاد كما أشار الى ذلك بقوله الذى هو الخ وأشار بقوله لممكنه بقوله كأنه نفسه
الى قوة السبب هنا وشدة العلاقة ولم يرد أن التجوز باطلاق اسم المسبب على السبب كما هنا وعكسه يتوقف
على قوة السبب اذا قاتل به بل مطلق السبب كاف (قوله وهذا) أى وصفه صلى الله عليه وسلم بالهداية
لدين الاسلام مأخوذ من قوله تعالى وانك تهدي الى صراط مستقيم أى دين الاسلام فقد شبه دين الاسلام
بالصراط المستقيم بجامع الايصال فى كل وأطلق الصراط على الدين على طريق الاستعارة المصروفة فالمجاز
فى الآية مجاز استعارة وفى عبارة المضعف مرسل وأيضا يمكن أن يراد بالرشاد فى عبارة المؤلف حقيقة
وان كانت عبارة الشارح لانتفاء ذلك وأما فى الآية الشريفة فلا يصح أن يراد بالصراط حقيقة البتة
فلعله أراد بقوله وهذا مأخوذاً أنه موافق له فى الجملة أى من حيث مطلق التجوز وان كان فى عبارته مرسلا
وفى الآية بالاستعارة ويصح ارادة المعنى الحقيقي فى عبارة المضعف فلا تجوز حينئذ ولا يصح ذلك فى الآية
او من حيث الوصف بالهداية فى كل وكون المهدي لدين الاسلام (قوله من بنى هاشم والمطلب الخ) قد
استدل الشارح على اثبات هذه الدعوى وهى كون آل صلى الله عليه وسلم أقاربه المؤمنين من بنى هاشم
والمطلب بثلاثة أحاديث أولها يفيد أن خمس الخمس لأقاربه المؤمنين من بنى هاشم والمطلب وثانيها يفيد
حرمة الصدقات على آل ونالها يفيد أن من لم تحل لهم الصدقات هم الذين قسم بينهم خمس الخمس فدل مجموعها
على أن آلهم أقاربه من بنى هاشم والمطلب ويستنبط لذلك حينئذ قياس من الشكل الاول نظمه ان يقال
هكذا آل صلى الله وسلم من تحرم عليهم الصدقة ومن تحرم عليهم الصدقة هم أقاربه المؤمنين من بنى هاشم
والمطلب ينتج آلهم أقاربه المؤمنين من بنى هاشم والمطلب دليل الصغرى الحديث الثانى نصا وكذا
الثالث بناء على أن آل اصله اهل ودليل الكبرى مجموع الاول والثالث يبين ان الثالث أفاد حرمة الصدقة
على اهل بيته المستحقين خمس الخمس ولم يعلم منه من اهل بيته الموصوفون بحرمة الصدقة عليهم وانهم
يستحقون خمس الخمس فأفيد بالاول ان المستحق لخمس الخمس أقاربه المذكورون وبالثالث ان المستحق

والصحيح جواز اضافته الى الضمير كما استعمله المصنف (وصحبه) هو اسم جمع لصاحبه بمعنى الصحابي وهو كاسياتي من اجتمع مؤمنا بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعطف المصنف على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقهم (ما) مصدرية ظرفية (قامت الطروس) أى الصحف جمع طرس بكسر الطاء (والسطور) من عطف الجزء على الكل صرح به دلالاته على اللفظ الدال على المعنى (لعيون الالفاظ) أى للمعاني التى يدل عليها باللفظ ويهتدى بها كما يهتدى بالعيون الباصرة وهى العلم المبعوث به النبي الكريم (مقام بياضها) أى الطروس (وسودها) أى سطور الطروس المعنى فصلى مدة قيام كتب العلم المذكور قيام بياضها وسودها للآزمين لها وقيامها بقيام أهل العلم لا خدعهم اياه منها كما عهد

لذلك هم الآل الذين تحرم الصدقة عليهم ولا يصح ان يكون دليل الكبرى الاول فقط ولا الثالث فقط هذا حاصل ما أشار اليه ولك أن تقرر القياس على وجه آخر ونظمه أن تقول تكذا أقار به صلى الله عليه وسلم المؤمنون من بنى هاشم والمطلب هم المختص بهم خمس الخمس ومن اختص بهم خمس الخمس هم آل الذين تحرم عليهم الصدقة ينتج أقار به المؤمنون من بنى هاشم والمطلب هم آل الذين تحرم عليهم الصدقة دليل الصغرى الحديث الاول نصا ودليل الكبرى الحديث الثالث وذ كر الثاني زيادة يوضح لاشتماله على ذكر الآل صريحاً وإفادة للعلة المنقيدة حرمة الصدقة عليهم وهى كونها أو ساخ الناس (قوله ولا غسالة الابدى) عطف على مقدار أى لا كثيراً ولا قليلاً (قوله ان لكم في خمس الخ) قضية الظرفية انهم لا يستحقون خمس الخمس تمامه مع أنهم يستحقونه وأجيب بأن معناه ان لكل منكم ولا شك أن كلاً انما يستحق بعضه وبأن خمس الخمس مفرد مضاف فيم كل خمس خمس فصحت الظرفية قاله سم ولا حاجة الى ما قاله من أصله فان من تأمل موارد الكلام علم أن المقصود من قولنا فى هذا الشئ ما يكفيك ان هذا الشئ مستقل بكفايتك واف بها لا تجاوز كفايتك الى غيره بحيث يقصر عن كفايتك وليس المراد منه أن بعضه كافيك على أن ما أجاب به نانيا محض تعسف لا يكاد يتم لمن تأمل (قوله أى بل يغنيكم) هذا انما يتم اذا كانت أو من كلام النبوة مع أنه يحتمل أن تكون من كلام الراوى شكاً فى الواقع منه صلى الله عليه وسلم هل قوله يكفيكم أو يغنيكم فتكون أولئك ولعل الشارح اطالع على أنها من كلام النبوة (قوله والصحيح جواز اضافته الخ) لعل شبهة من منع اضافته الى الضمير ان الآل انما يستعمل فى الاشراف وذوى الخطر والمفصح عن ذلك انما هو الاسم الظاهر لما فيه من اظهار المسمى والتنويه بذ كره ولا كذلك الضمير لاشتقاقه من الاضمار وهو الاخفاء ولذا يسمى كناية وقد يمنع الحصر بأن حكم الضمير حكم مرجعه دلالة وعدمها (قوله لصاحبه) صرح بالاضافة فى المفرد تبعاً للتصريح بها فى اسم جمعه لان المراد صاحب مخصوص وهو صاحبه صلى الله عليه وسلم كما أشار لذلك بقوله بمعنى الصحابي (قوله بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) يتنازع الفعل والوصف وقوله اجتمع أى ولولم يطل زمن الاجتماع بل مطلق الاجتماع ولو لحظة كاف بخلافه فى حق غيره فلا بد من طول المدة والفرق أن الاجتماع به صلى الله عليه وسلم اللحظة الواحدة يؤثر ما لا يؤثره الاجتماع بغيره السنين ذوات العدد وقد كان صلى الله عليه وسلم يأتيه البدوى الخلف فحين يجتمع به ينطق بالحكمة لوقته (قوله من عطف الجزء على الكل) أى لان الطرس هو الصحيفة وهى الكتاب قاله الجوهرى وغيره فما قيل انه غلط فاحش لان الطرس الورق والسطر حال فيه والحال ليس جزء المحل غلط فاحش (قوله من عطف الجزء على الكل) أى وهو كعطف الخاص على العام يحتاج الى بيان نكتة فى عطفه فلذا قال الشارح صرح به الخ أى صرح بالجزء مع اغناء الكل عنه لدلالته على اللفظ الدال على المعنى الذى هو الاصل المقصود بالذات فالتصريح به للاعتناء بشأنه بسبب دلالاته على ما هو المقصود وهو المعنى بواسطة تضمنه النقوش الدالة على الالفاظ الدالة على المعانى (قوله التى يدل عليها باللفظ) أى فاضافة عيون الى الالفاظ فى كلام المصنف من اضافة المدلول الى الدال (قوله ويهتدى بها الخ) فيه ايماء الى أن فى التركيب استعارة مصرحة حيث شبهت المعانى بالعيون الباصرة بجامع الاهتداء بكل واستعير لفظ العيون للمعانى والقرينة اضافة العيون للالفاظ فقوله ويهتدى بها إشارة الى وجه الشبه بين المعانى والعيون (قوله وهى العلم) ضمير هى يرجع للمعانى والمراد بالعلم المبعوث به النبي صلى الله عليه وسلم النسب التامة كقوله الصلاة واجبة وشرب الخمر حرام والوتر سنة مثلاً وليس المراد بالعلم الملكية ولا القواعد

❦ (قوله ذلك أن تقرر القياس الخ) فيه أنه عكس المدعى (قوله لا يكاد يتم) لا وجه له بل هو تام غاية ان هذه الظرفية العكسية قليلة فى كلام الفصحاء (قوله كقوله الصلاة واجبة الخ) الاولى كوجوب الصلاة وحرمة شرب الخمر وأولى منه كشرب الخمر والحرمة بقدر

السكرية ولا الادراك لها كما هو واضح وقوله لعيون الالفاظ متعلق بقامت ومعنى قامت وجدت وقوله
مقام بياضها وسوادها الاصل ما قامت الطروس والسطور لعيون الالفاظ قياما مثل قيام بياضها
وسوادها خذف المصدر وأقيمت صفته مقامه ثم حذفت وأقيم المضاف اليها مقامها ثم أبدل بمرادفه وهو
مقام وانما شبه قيام الطروس والسطور لمعاني الالفاظ بقيام بياض الطروس وسوادها لها لان قوام
الطروس بهما لكونهما عرضين قائمين بهما لزمين لها وابتغاءهما انتفاؤها لان انتفاء اللازم يستلزم
انتفاء الملزم وكذا اقوام المعاني بالطروس فوجه تشبيه قيام الطروس لمعاني الالفاظ بقيام بياض الطروس
وسوادها لها كون كل من القيمين به قواما هولهو يتوقف وجوده عليه وتقدير كلام المصنف ونصلي
على نبيك محمد مدة قيام الطروس والسطور لمعاني الالفاظ قياما مثل قيام بياض الطروس وسواد السطور
لها فقد أبد الصلاة ببقاء كتب العلم كما يقول الشارح وقوله اي سطور الطروس تفسير لضمير سوادها
والحامل للشارح على جعل ضمير بياضها للطروس وضمير سوادها للسطور تعبير المصنف بالطروس والسطور
والافالطرس كما مر اسم للصحيفة المستمثلة على البياض والسواد (قوله وقيامهم الى الساعة) أي فيكون
المصنف قد أبد الصلاة بمدة غايها قيام الساعة فكأنه يقول ونصلي على نبيك محمد الى قيام الساعة فان قيل
تأييد المصنف صلاته الى قيام الساعة غير متأت فالجواب أن المؤبد بالمدّة المذكورة صلاة الله تعالى عليه
أي رجته له لما مر من ان الصلاة منام عنها الدعاء أي طلب الرحمة من الله تعالى له صلى الله عليه وسلم فالؤبد
متعلق صلاة المصنف وهو صلاة الله عليه أي رجته المطلوبة منه ويمكن أن يكون المؤبد بالمدّة المذكورة
صلاة المصنف التي هي الدعاء بها لكن على سبيل الادعاء بما لغة قاله سم وانما أبد الصلاة بما ذكر دون
الجدلان الله عز وجل هو الغنى عن جميع خلقه فلا ينتفع بمحمد حامد ولا بشكر شاكر وانما ذلك عائذ
للعبد فلا فائدة في تأييد جده بما ذكر بخلاف الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فإنه ينتفع بها لكونه عبد الله
محتاجا له تعالى وان كان المصلي عليه انما ينوي بصلاته عود نفعها له فكان لتأييد الصلاة فائدة دون تأييد
الجدد لله شيئا فقلت كونه تعالى غنيا عن الخلق غير منتفع بمحمد لا ينفي فائدة تأييد جده من حيث
كثرة انتفاع العبد بذلك بل الحمد من أصله وجميع العبادات انما يعود نفعها على العبد وكيف والله يقول
لئن شكرتم لازيدنكم وقد شاع الحمد لله جدا يوافي نعمه ويكافئ من بده ويحوز ذلك من صيغ الحمد فقوله
فلا فائدة في تأييد الحمد ممنوع منها ظاهر اوله الوجه في جعل الشارح التأييد المذكور راجعا للصلاة دون
الجدان الحمد قد حصل تأييده بقوله يؤذن الحمد باذيا دعا على ما أوضحه الشارح هناك فتأملها فانها انكتة
دقيقة (قوله ظاهر بن علي الحق) يحتمل أن يكون قوله على الحق خبرا بعد خبر لزال وظرفا لغوامتعلقا
بظاهر بن أي غاليين على الحق كناية عن تمكنهم منه أو حالا من المستكن في ظاهر بن وان تكون على
بمعنى الباء وهو ظرف لغو متعلق بظاهر بن أيضا (قوله وهم أهل العلم) أي الطائفة المذكورة أهل العلم
(قوله بما هي منه الخ) أي بكلام وهو الخطبة وضمير هي للصلاة وضمير منه يعود الى ما وقوله من كتب
ما يفهم الخ خبران ولغظة ما وقعة على فن وضمير به يعود الى ما وقوله ذلك العلم أي المبعوث به صلى الله عليه
وسلم وتقدير كلامه أبد الصلاة بقيام كتب العلم لان كتابه هذا المبدوء بكلام تلك الصلاة منه من كتب
فن يفهم به ذلك العلم وتقدير ما أشار اليه أن المصنف انما أبد الصلاة بقيام كتب العلم ولم يؤبد هابشي آخر
كبقاء الديناميلا المناسبة وهو أن كتابه هذا لما كان من الكتب التي يفهم بها ذلك العلم ناسب أن يؤبد
الصلاة التي اشتملت عليها خطبة كتابه هذا بقيام تلك الكتب وايضا كون كتابه من كتب فن
يفهم به ذلك العلم ان العلم المذكور وهو المبعوث به النبي الكريم عليه أشرف الصلاة والتسليم يفهم به عدة
فنون كالنحو والبيان والاصول ولكل كتب وكتاب المصنف هذا من جملة كتب فن يفهم به ذلك

وقيامهم الى الساعة
لحديث الصحيحين
بطرق لا تزال طائفة من
أمتي ظاهرة بن صلى
الحق حتى يأتي أمر الله
أي الساعة كما صرح
بها في بعض الطرق قال
البخاري وهم أهل العلم
أي لا ابتداء الحديث
في بعض الطرق بقوله
من يرد الله به خيرا
يفقهه في الدين وأبد
الصلاة بقيام كتب العلم
المذكور لان كتابه هذا
المبدوء بما هي منه من
كتب ما يفهم به ذلك
العلم (ونضمر)
بسكون الضاد

(قوله قياما مثل قيام
الخ) أي في ان كلامه
بقاء ما هوله وحفظه
فلا يقدح ان البياض
والسواد قائم بما هوله
قيام العرض بالحمل
بخلاف الطروس
والسطور لمعاني اذ هما
ليسا عرضين للمعاني
كما ان المعاني ليست
اعراضا فائقة ولا بالالفاظ
انما عرضها الدلالة فتدبر

بضبط المصنف أي
 تخضع ونذل (اليك)
 يا الله (في منع الموانع)
 أي نسألك غاية
 السؤال من الخضوع
 والنذلة أن تمنع الموانع
 أي الأشياء التي تمنع
 أي تعوق (عن الكمال)
 هذا الكتاب (جمع)
 الجوامع (تحريرا بقرينة
 السياق الذي اكمله
 لكثرة الانتفاع به فيما
 أملاه خيبر كثيرة وعلى
 كل خير موانع وأشار
 بتسميته بذلك إلى جمعه
 كل مصنف جامع فيما هو
 فيه فضلا عن كل
 مختصر يعني مقاصد
 ذلك من المسائل
 والخلاف فيها دون
 الدلائل وأسماء أصحاب
 الأقوال لا يبرأ منها
 فذكره لتسكت ذكرها
 في آخر الكتاب (الآتي
 من فن الأصول) بأفراد
 فن وفي نسخة بثنيته
 وهي أوضح أي فن
 أصول الفقه وفن أصول
 الدين المختتم بما يناسبه
 من التصوف والفن
 النوع وفن كذا من
 (قوله بيان لمعناه لغة
 الخ) غير وافي بمراد
 الشارح على أن البيان
 بقوله من الخضوع غير
 صحيح (قوله علم) أي
 علم شخص أو جنس وسيصرح به في قوله وأشار بتسميته

العلم وهو فن الأصول هذا إيضاح كلامه نفعنا الله بعلمه آمين (قوله بضبط المصنف) أي وليس هو
 بالضاد المشددة المدغمة فيها التاء والراء المشددة والاصل تتضرع اتباعا لضبط المصنف وان كان نضرع
 بالتشديد أبلغ (قوله أي تخضع ونذل) بيان لمعناه لغة وأما معناه هنا فالسؤال بخضوع وذلة كما أشار إليه
 بقوله أي نسألك الخ (قوله في منع الموانع) مصدر مضاف إلى مفعوله بعد حذف فاعله والاصل في منعك
 الموانع (قوله أي تعوق) أشار بذلك إلى أن الموانع في كلام المصنف مضمنة بمعنى العوائق ولذا عديت
 بمن والافل تمنع تعدي بنفسه والتضمين قياسي (قوله هذا الكتاب) أشار به إلى أن جمع الجوامع علم
 لاسم جنس (قوله تحريرا) هو تمييز محمول عن المضاف إليه والاصل كمال تحرير يرجع للجوامع (قوله
 بقرينة السياق) هي ما يدل على خصوص المقصود من سابق الكلام المسوق لذلك أولا حقه كما هنا
 فإن قوله الآتي وقوله الوارد وقوله البالغ قرينة دالة على أنه قد تم تأليفا وان احتمل أنه ووصف بذلك
 ما تخيله في ذهنه لكنه خلاف الظاهر وأما السباق بالباء الموحدة فهو ما يتبادر إلى الفهم من العبارة وان
 لم يكن مرادا (قوله الذي اكمله الخ) دفع به إيراد أن يقال قضية قوله عن اكمال جمع الجوامع أن يقول ان
 تمنع الموانع بالأفراد لان الكمال شيء واحد فلم جمع المانع وحاصل الدفع أن الكمال المذكور متضمن
 خيورا كثيرة لكثرة المنتفعين به وعلى كل خير موانع فذا عبر بصيغة الجمع وانما قال وعلى كل خير موانع
 مع أنه قد يكون للخير الواحد موانع اقتصارا على المحقق (قوله لكثرة الانتفاع به) علة مقدمة على
 معلولها والاصل الذي اكمله خيورا كثيرة لكثرة الانتفاع به وقوله فيما أملاه حال من كثرة الانتفاع وقصد
 بذلك جواب سؤال تقديره من أين جاء إليه أن في اكمله خيورا كثيرة فأجاب بأن ذلك فيما يؤمله
 ويرجوه قيل الذي أملاه هو كثرة الانتفاع فالظرفية في قوله فيما أملاه ظرفية الشيء في نفسه وأجيب بأن
 الذي يؤمله أمور كثيرة وكثرة الانتفاع بعض منها يعني أن المصنف رحمه الله تعالى يؤمل في اكمال كتابه
 أمورا كثيرة كالقبول ودعاء الناس له وكثرة انتفاعهم فأيؤمله عام وكثرة الانتفاع خاص فالظرفية
 ظرفية الأعم للاخص (قوله إلى جمعه كل مصنف الخ) أشار بذلك إلى أن أكل في الجوامع استغراقية وأن
 أجزاء هذا الجمع أفراد لا جوع (قوله فيما هو فيه) لفظة ما يراد بها الفن وضمير هو يعود إلى جمع الجوامع
 وضمير فيه يعود إلى ما والتقدير أشار إلى جمعه كل مصنف جامع في فن جمع الجوامع فيه أي في ذلك الفن (قوله
 فضلا عن كل مختصر) أي إذا كان جامع الكل مصنف جامع لجمعه لكل مختصرا أولى وفضلا مصدر
 منصوب أما بفعل محذوف هو حال من مصنف أو صفته وإما على الحال هذا وفي استعمله في الانبئات كما هنا
 نظر لقول ابن هشام لا يستعمل الآتي الذي نحو فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار أي لا يملك درهما ولا دينار
 وان عدم ملكة الدينار أولى من عدم ملكة الدرهم قاله القاضي زكريا وفي بعض التقارير أن بعضهم صرح
 بأنها تستعمل في الانبئات إذا كان مؤولا بالنبي كما هنا فان قوله إلى جمعه الخ في قوة قولنا أنه لا يترك شيئا الخ
 لكن الذي قررهم شيخنا أنها تستعمل في الانبئات بالشرط (قوله يعني مقاصد ذلك) دفع لما يتوهم في
 بادئ الرأي أنه جمع جميع ما في تلك المصنفات ولذا أتى ببعض دون أي التفسير بجريا على عادته من الاتيان
 بها إذا كان مافسر به اللفظ خلاف المتبادر منه (قوله وهي أوضح) أي لان التثنية نص في المقصود بخلاف
 المفرد لانه وان كان اسم جنس دال على الماهية بلا قيد من وحدة أو غيرها فيصدق بالاثنتين لكنه ليس نصا
 في ذلك فيحتاج إلى قرينة تعين المقصود (قوله أصول الفقه الخ) أشار بهذا إلى أن اللام في الأصول
 لتعريف العهد والمعهود هو أصول الفقه وأصول الدين (قوله المختتم بما يناسبه الخ) جواب عما يقال
 ان الفنون المشتتم عليها هذا الكتاب ثلاثة لاثان وهي فن أصول الفقه وفن أصول الدين وفن
 التصوف فكيف حصرها في اثنين وحاصل الجواب ان الفن الثالث لما تناسب الفن الثاني من حيث أنه

علم يتعلق باصلاح النفس ونهـذبيها كما ان الفن الثاني علم يبحث فيه عن العقائد وهي متعلقة بالنفس قائمة بها جعل جزءاً من الفن الثاني لهذه المناسبة وهو كون كل منهما متعلقاً بالنفس كما أشار الشارح لذلك بقوله المختتم اذ خاتمة الشيء جزء منه فصـح الحصر في الفـنين فقط (قوله من اضافة المسمى الى الاسم) أى فلما راد من المضاف المعنى ومن المضاف اليه اللفظ وأراد بما قاله دفع توهم ان فى قولنا فن كذا اضافة الشيء الى نفسه وما قاله غير متعين بل يصح كونه من اضافة الاعم الى الاخص (قوله ومن وما بعد هـ الخ) فيه تساهل اذ البيان انما هو المجرور فقط ومثله يقال فى جعله المبين قوله بالقواعد القواطع اذ هو المجرور فقط وقد يقال فى الاول ان أريد بالبيان ما مدلوله حقيقة الشيء المبين بالفتح فالتسـاهل واضح وان أريد به ما بين به حقيقة ذلك الشيء فلا يخفى ان من لم امد خاتمة فى ذلك لانها الدالة على ان ما بعدها حقيقة الشيء ونفسه يـرله قاله سم (قوله رعاية للسجع) قد يقال تأخير البيان عن المبين مشتمل على نكتة الاجال ثم التبيين المفيد ذلك تمكن الشيء المبين من النفس فضل تمكن بخلاف تقديمه لما تقرر من ان الشيء الحاصل بعد الطلب أعز من المساق بل اتعب وهذه أعنى نكتة الاجماع ثم التفصيل نكتة معنوية ومرعاة السجع لفظية والاولى مقدمة على الثانية وقد يقال تقديم النكتة المعنوية ليس على اطلاقه بل ما لم يعارضه ما يخل بحسن نظم الكلام وانتساق نسيجه ولا شك ان فى تأخير البيان الاخلال بذلك (قوله أحكام جزئياتها) أى جزئيات موضوعها وتعرف جزئيات موضوعها وان تجعل القاعدة كبرى قياس وتضم اليها صغرى سهلة الحصول لينتج المطلوب كقولنا أقيموا الصلاة وأمروا بالامر للوجوب حقيقة فأقيموا الصلاة للوجوب حقيقة (قوله نحو الامر للوجوب حقيقة) هذه قاعدة من أصول الفقه فان قيل لم قسم عند التمثيل للقواعد ما يتعلق بأصول الفقه على ما يتعلق بأصول الدين وعكس عند التمثيل للقواطع أوجب بأنه قدم فى الاول ما يتعلق بأصول الفقه لتقدم أصول الفقه فى الكتاب ولكونه المقصود الا اهم منه وقدم فى الثانى ما يتعلق بأصول الدين لان القطعية أكثر فى أصول الدين بل كلها قطعية على ما يشير اليه قوله الآتى فان من أصول الفقه ما ليس بقطعى ولم يذكـر مثل ذلك فى أصول الدين اه سم (قوله والعلم ثابت لله) هذه قاعدة من أصول الدين باعتبار متعلقها أى المعلومات اذ العلم وغيره من الصفات الذاتية أمر واحد لا تكثر فيه كما تقرر فى محله فان قيل ما الحامل للشارح على التمثيل بقوله العلم ثابت لله المحجـول للتأويل بما ذكر وهـل مثل بنفس القاعدة التى هى متعلق العلم وهى قولنا كل شىء معلوم لله أوجب بأن الحامل له على ذلك التنبيه على ان المصنف كغيره أراد بالقاعدة أعم مما تكون قاعدة بنفسها أو بما تؤل اليه بدليل تمثله فى فن أصول الدين كما سيأتى بقوله علمه شامل لكل معلوم فان هذا ليس بقاعدة بنفسه لعدم كلية الموضوع كما تبين بل باعتبارنا وبه بقولنا كل شىء معلوم لله تعالى سم (قوله والقاطعة بمعنى المقطوع بها الخ) ان قلت فى عبارته تناف لان قوله بمعنى المقطوع بها يفيد انه لا تجوز فى الاسناد بل فى المسند وقوله من اسناد ما للفاعل الخ يفيد عكس ذلك من ان التجوز فى الاسناد لا فى المسند قلنا لم يرد بقوله بمعنى المقطوع بها انها هنا مستعملة بهذا المعنى وان اسم الفاعل مراد به اسم المفعول حتى يحصل التنافض بل أراد بذلك بيان حال القواعد فى الواقع من انها مقطوع بها لا قاطعة حتى يظهر التجوز فى الاسناد قاله سم (قوله للملاسة الفعل) أراد بالفعل الحدث (قوله كالعقل) فى التمثيل به للدلالة تجوز اذ الدليل ليس هو نفس العقل بل ما يحكم به العقل كقولنا فى اثبات العلم لله مثلاً الله تعالى فاعل فعلاً متقناً وكل فاعل فعل متقن عالم ينتج الله تعالى عالم ويمكن ان يكون فى العبارة مضاف محذوف أى كـنظر العقل أو يؤول العقل بالمعقول وهو المعنى الذى يحكم به

قدم عليه رعاية للسجع والقاعدة قضية كلية يتعرف منها احكام جزئياتها نحو الامر للوجوب حقيقة والعلم ثابت لله تعالى والقاطعة بمعنى المقطوع بها كعبية راضية من اسناد ما للفاعل الى المفعول به للملاسة الفعل لهما والقطع بالقواعد بقطعية أدلتها المبينة فى محالها كالعقل المثبت للعلم والقدرة لله تعالى

(قوله بل كلها قطعية) فيه ان منها ما يستند للدالة الظنية كالسمعيات ولذا وقع خلاف بين المتكلمين فيها ولم يكفر بعضهم بعضاً (قوله بل أراد بذلك بيان الخ) لكن كان الظاهر حينئذ ان يقول والقواعد مقطوع بها فاسناد القطع اليها من اسناد ما للفاعل الخ بخلاف ما عبر به فانه مازال موهاً غير المراد فالاقرب ان قوله من اسناد الخ خبره قد رأى فاسنادها من اسناد الخ (قوله كنظر العقل الخ) فيه ان النظر ليس دليلاً فلاشك كالباقى (قوله أو يؤول العقل)

فيه ان الذى يؤول هو مصدر عقل وهذا اسم جنس فالاولى ان يقدر كدليل العقل أى الدليل الذى يستخرجه العقل بواسطة النظر فى المقدمات

عمل كثير منهم بهما
متكررا شائعا مع
سكوت الباقيين الذي هو
في مثل ذلك من الاصول
العامية وفاق عادة وفيما
ذكره من ان الاصول
قواعد قواطع تغليب
فان من اصول الفقه
ماليس بقطعي حكجية
الاستصحاب ومفهوم
المخالفة ومن اصول
الدين ماليس بقاعدة
كعقيدة ان الله موجود
وانه ليس بكذا اماميائي
(البالغ من الاحاطة
بالاصليين) لم يقل
الاصوليين الذي هو
الاصل اشارة للتخفيف
من غير الباس

(قوله فيه جعل اثبات
العلم الخ) لعل معنى
الاثبات الثبوت أي في
القضية تأمل (قوله أي
لمضمونها) يريدان
حجة القياس والخبر
معنى تصوري والاثبات
انما هو للتصديقي فلا
بد من التأويل على
معنى ان الاثبات لثبوت
الحجية الكائن في القضية
(قول الشارح من غير
الباس) دفع به ما يقال
ان التعبير بالاصليين
وان كان فيه تخفيف
فيه الباس لعدم تقدم

العقل وقوله المثبت للعلم والقدرة فيه جعل اثبات العلم والقدرة لله تعالى من القواعد لان قوله كالعقل تمثيل
لأدلة القواعد فيرد عليه ماورد على قوله السابق والعلم ثابت لله ويحجب عنه بما أجيب به عن ذلك فالعقل
كالعقل المثبت لقاعدة العلم والقدرة أي القاعدة المتعلقة بالعلم والقاعدة المتعلقة بالقدرة وهما قولنا كل شيء
معلوم لله وكل يمكن مقدوره لله تعالى (قوله والنصوص والاجماع) مفاده ان كلا منهما قد يفيد القطع
وسياقي بيان الاول قبل بحث المنطوق والمفهوم والثاني في كتاب الاجماع (قوله المثبتة للبعث والحساب)
أي المضمون قولنا كل مخلوق مبعوث وكل مكلف محاسب واسناد ذلك الى النصوص والاجماع لانه لاحظ
للعقل في الحكم بوقوعه وانما حظه الحكم بما كانه وأما وقوعه فموقوف الى السمع والاجماع ولما كانت
أصول الدين على قسمين عقابية وسمعية مثل الاول بالعقل والثاني بالنصوص والاجماع ولما كان قوله وكالاجماع
الصحابة من أمثلة الأدلة المثبتة لأصول الفقه فصله بالكاف تنبيه على انه نوع آخر (قوله المثبت لحجية القياس
وخبر الواحد) أي لمضمونها في قولنا القياس حجة وخبر الواحد حجة (قوله حيث عمل الخ) فيه اشارة الى
ان هذا الاجماع سكوتي فان قيل الاجماع السكوتي ظني ولهذا اختلف في حجته كما سيأتي في باب الاجماع
فكيف صح التمثيل به للأدلة القطعية قلنا قد أشار الشارح بقوله متكررا شائعا الخ الى ان هذا الاجماع
ليس من السكوتي الظني لامتياز عنه بتكرر العمل به وشيوعه وكون الذي سكت عنه من الاصول العامة
وذلك يوجب القطعية فقوله وفاق عادة أي قطعا (قوله الذي هو الخ) صفة للسكوت والضمير مبتدأ وهو
عائد على السكوت وقوله وفاق خبره والجملة صلة الذي وقوله في مثل ذلك المشار الى القياس وخبر الواحد وقوله
من الاصول العامة بيان للثل وأراد بالمثل كالاستحسان والاستقراء وأراد بمثل ذلك ذلك أي الذي
هو في القياس وخبر الواحد وشبههما الخ (قوله تغليب) أي غلبت القواطع بالنسبة لأصول الفقه والقواعد
بالنسبة لأصول الدين وقد يقال ما ذكره من التغليب مبني على ما قاله من ان قول المصنف من فن الاصول بيان
لقوله بالقواعد والقواطع كقدمه وهو غير لازم لجواز ان تكون من تبعضية والحار والمجرور حال من
القواعد والباء في بالقواعد للملازمة وهو حال من ضمير الآتي والتقدير الآتي حال كونه ملتبسا بالقواعد
القواطع حال كونها بعضا من فن الاصول وذلك لا يقتضي ان يكون جميع ما فيه قواعد قواطع حتى يحتاج
الى دعوى التغليب لكن ما ذكره من البيان هو الظاهر (قوله كحجية الاستصحاب) أي استصحاب
الاصل أي التمسك به كاستصحاب الطهارة لمن أيقن بها ثم شك هل أحدث أم لا فلا يجب عليه وضوء
استصحابا للاصل وهو الطهارة عند الشافعي وأما عندنا فلا بل يجب الوضوء فلو كانت حجة الاستصحاب
قطعية لم يخالف فيها في هذه الجزئية الامام مالك (قوله ومفهوم المخالفة) أي بجميع اقسامه العشرة وهي
الصفة والشروط والغاية والعلة والاستثناء والظرفان والعدد والحصر واللقب كقوله صلى الله عليه وسلم في
الغنم السائمة الزكاة فأوجبها الشافعي رضي الله عنه في السائمة دون المعروفة عملا بمفهوم السائمة ولم يعتبره
الامام مالك رضي الله تعالى عنه فأوجب الزكاة في المعروفة كالسائمة فلو كان مفهوم المخالفة حجة قطعية
لما خالف الامام مالك رضي الله تعالى عنه فيه (قوله كعقيدة ان الله موجود) أي فان هذه قضية غير
كلية لعدم كلية موضوعها اذ الحكم فيها على ذات معين وهو الله عز وجل والظاهر ان الاضافة في قوله
كعقيدة ان الله موجود بيانية وان العقيدة بمعنى المعتقد أي كعتقد هو ان الله موجود الخ والداعي لذلك
الملاءمة لقوله ومن اصول الدين ماليس بقاعدة أي والذي من اصول الدين المسائل المعتقدة لانفس
الاعتقاد فلي تأمل سم (قوله وانه ليس بكذا) أي ليس جسا ولا عرضا ولا مركبا ولا في جهة ونحو ذلك
(قوله الذي هو الاصل) أي المقصود (قوله من غير الباس) أي في التعبير بالاصليين بخلاف
التعبير بالاصولين فانه ملبس بجمع الاصول وفيه بحث لان الاصولين بياء واحدة والجمع المذكور بياءين فأين

الالباس اللهم الا ان يقال قد يذهل عن كونه بياض فاللبس حاصل وفيه نظر اذ يمكن مثل ذلك في الاصلين اذ
 يمكن انه جمع أصلي بناء على الذهول عن كونه بياض (قوله مبلغ ذوى الجدايح) هو مصدر ميمي كما اشار له
 الشارح بقوله أى بلوغ الخ وهو مبين لنوع عام له والاصل البالغ من الاحاطة بالاصلين بلوغا مثل بلوغ ذوى
 الجدا والتشمير حذف الموصوف ووصفه وأقيم المضاف الى وصفه مقامه ثم أبدل بمرادفه وهو مبلغ (قوله من
 تلك الاحاطة) متعلق بقوله بلوغ وفي عبارة المصنف حيث نذر احتباك وهو ان يحذف من كل من طرفي كلام
 مماثل ما ذكره في الطرف الآخر فقد حذف من قوله البالغ من الاحاطة بالاصلين قوله بلوغا وذكر مثله بقوله
 مبلغ ذوى الجدا والتشمير وحذف من قوله مبلغ ذوى الجدا والتشمير قوله من تلك الاحاطة وقد ذكر مثلها
 في قوله البالغ من الاحاطة ثم ان من في قول المصنف من الاحاطة وقول الشارح من تلك الاحاطة يحتمل
 كونها بمعنى في على حد قوله تعالى أروني ماذا خلقوا من الارض أى فيها أو يصح كونها تبيضية وتقريره
 ان الاحاطة بالاصلين مقولة بالتشكيك على مراتب فالكتاب بلغ من تلك المراتب بلوغ ذوى الجدا منها
 وهي المرتبة القصوى وقوله ذوى الجدا هو بكسر الجيم وقد تفتح الاجتهاد ومن التفتح قوله ولا ينفع ذا
 الجدينك الجداى لا ينفع صاحب الاجتهاد اجتهاده وقوله والتشمير عطفه على ما قبله من عطف المسبب
 أو اللزم على السبب أو الملزوم أو بالعكس والمراد التسبب أو الملزوم العرفى الغالبى (قوله أى الجائى)
 أراد بالجائى الحاصل فقد أطلق الملزوم وهو المحيى وأريد لازمه وهو الحصول فهو مجاز مرسل علاقته
 الملزومية والتقرينة استحالة الورد الحقيقى (قوله تقريرا) انما قال تقريرا لان الزهاء مصدر زهونه
 بمعنى خزنه والحزرا عما يفيد التقريب فلزم ان يكون الزهاء القدر التقريبي (قوله قلبت الواو الخ)
 جواب سؤال تقديره قضية كونه من زهونه ان يكون زهاوا بالواو لكون فعله واويا (قوله حال من
 ضمير الوارد) فيه من المبالغة ما ليست في جعله مفعولا للوارد كما تقول ورد المنهل وان كان الثانى أنسب
 بما قدمه من تقديم البيان على المبين بأن يجعل من زهاء مائة مصنف بياضا لما بعده والمعنى عليه انه وصف
 كتابه بأنه ورد منه لا يروى ويمبر هو قريب من مائة مصنف فى الاصول فروى منه واه تار فشببه
 الكتب التى امتد منها كتابه بمنهل يروى ويمبر من ورده وشبه كتابه لكثرة ما فيه بمن ورده ذلك المنهل وكل
 منهما استعارة تحقيقية وذكر الارواء والمبر ترشيح هذا على جعله مفعولا وهو خلاف ما اختاره الشارح من
 اعرابه حال لانه أباغ كما تقدم وعليه فيقال شبه كتابه لكثرة ما اشتمل عليه من الفوائد بالمنهل الذى يروى
 ويمبر بجامع كثرة النفع بكل واستعير لفظ المنهل للكتاب استعارة تصريحية وذكر الارواء والمبر ترشيح
 لا يقال جعل يروى ويمبر ترشيحاً يقتضى كونهما مستعملين فى معنهما الحقيقى وقد جعلهما الشارح على
 المجاز بدليل قوله الآتى ومن استعمال الجوع والعطش الخ على ما سئله فلا يكونان حيث نذر ترشيحا لانا
 نقول الترشيح لا يلزم ان يكون باقيا على معناه بل يجوز فيه ذلك وكونه مستعاراً من ملايم المشبه به للملايم المشبه
 وكونه مجازاً مرسلًا كما تقرر ذلك عند علماء البيان ثم ان ما ذكر من جعل منه لاستعارة انما يمتشى على
 مختار السعد ومن هذا حذوه في تجويزهم كون أسد من قولناز بدأ أسداً استعارة للرجل الشجاع الذى زيد
 جزئى من جزئياته وليس في التركيب اجتماع الطرفين لان المستعار له الرجل الشجاع لازمه كما تقرر في محله
 وأما على مذهب القوم الذين يرون ذلك من التشبيه المبلغ لوجود الطرفين فالجارى عليه ان يكون منهلا
 تشبيهاً بليغاً يحذف الاداة لاستعارة (قوله أى كل عطشان الخ) انما قدر المفعول كل عطشان دون
 كل من ورد مثلاً لانه أنسب لان معنى يروى بزل العطش وإلى ازالة العطش بالعطشان أنسب من
 تعليقه بنحو من ورد وأعم اذ يشمل غير الوارد أيضاً وأباغ لما فيه من الاشارة الى انه بلغ من الكثرة
 الى ان غم جميع البقاع بنحو عطشان ونقل وكذا يقال في تقدير مفعول يبر (قوله الى ما هو فيه) تخصيص

(مبلغ ذوى الجدا)
 بكسر الجيم أى بلوغ
 أصحاب الاجتهاد
 (والتشمير) من تلك
 الاحاطة (الوارد) أى
 الجائى (من زهاء مائة
 مصنف) بضم الزاى
 والمد أى قدرها تقريبا
 من زهونه بكذا أى
 خزنه حكاه الصغاني
 قلبت الواو همزة تنظر فيها
 اراء الف زائدة كما فى
 كساء (منهلا) حال من
 ضمير الوارد (بروى)
 بضم أوله أى كل عطشان
 الى ما هو فيه (ويمبر)
 بفتح أوله

(قوله لان الزهاء صدر
 زهونه) فيه نظر فان
 الزهاء اسم للقدر الذى
 يحزر به ويقدر به
 لا لطلق القدر فوجه
 التقريب ان الزهاء اسم
 لذلك القدر المقيد بأنه
 يحزر به والحزرا عما يفيد
 التقريب أما المصدر
 فهو الزهو

الفعلين للتعميم مع الاختصار بقرينة السياق والنهل عين ماء نورد ووصفه بالارواء والاشباع كما زعم فانه يروي العطشان ويشبع الجوعان ومن استعمال الجوع والعطش في غير معناهما المعروف كما هنا قبول العرب جمعت الى نقائك أي اشتقت وعطشت الى نقائك أي اشتقت حكاه الصغاني (المحيط) أيضا (بزبدة) أي خلاصة (مافي شرحي على المختصر) لابن الحاجب (والمناهج) للبيضاوي وناهيك بكثرة فوائدهما (مع مزيد) بالتون بضبط المصنف (كثير) على تلك الزبدة أيضا (وينحصر) جمع الجوامع يعني المعنى المقصود منه (في مقدمات) بكسر الدال

(قوله وهي مع مدخولها خبر ناهيك) والمعنى عليه ناهيك ثابت بتلك الكثرة بخلافه على الآخرين فاسم الفاعل باق بحاله خلافا لظاهر حل المشي في الاول

وكذا يقال في قوله ان ناهيك حاصل به (قوله مفهومه السكلي) أي مفهوم المعنى المقصود الذي هو معنى سكلي اصححه الجمل حينئذ

للفعول المحذوف لعدم امكان التعميم الى غير ما هو فيه ولقطة ما واقعة على فن وضمير هو يعود الى جمع الجوامع وضمير فيه يرجع الى ما التى أريد بها الفن أي الى فن جمع الجوامع في ذلك الفن (قوله من ما رآه له) أتى به دليلا لقوله قبل بفتح أوله واعلم انه يجوز ان يكون بغير بضم أوله من أمار (قوله يعني يشبع كل جائع) أتى بمعنى اشارة الى ان بغير ليس مستعملا في حقيقته التي هي الاثبات بالميرة بل في لازمه الغالب وهو الاشباع فهو تفسير مراد لا تفسير مفهوم اللفظ وفي قوله أي الطعام الذي من صفته الخ اشارة الى علاقة استعمال بغير بمعنى يشبع وهو اللزوم الغالب أو السببية (قوله بقرينة السياق) أي سياق المدح وهو راجع لقوله للتعميم (قوله نورد) هو قيد فالذالم نورد لا تسمى منها (قوله ووصفه الخ) جواب عن سؤال تقديره ان الاشباع من صفة الطعام لا الماء فكيف يوصف به المنهل وحاصله أنه لا بدع في ذلك اذا الاشباع قد ثبت للماء في الجملة لثبوته لبعض افراده كما زعم فالفاء في قوله فانه تعليلية (قوله ومن استعمال الجوع والعطش الخ) لم يذكر مثل ذلك في قوله يروي ويبرفان هما أيضا مستعملان في غير معناهما لعل بذلك ما ذكره في الجوع والعطش لانهما تابعان لذلك في المعنى ولم يكتفي في التمثيل بقوله جمعت وعطشت الى نقائك أي اشتقت مع افادته المعنى المقصود وكونه أخصر مما قاله لئلا يتوهم رجوع قوله أي اشتقت لمجموع الامرين لالكل فرد وان التجوز في المجموع من حيث هو مجموع كذا قيل (قوله أيضا) أي كابلغ من الاحاطة المبلغ المتقدم (قوله أي خلاصة) أشار الى ان في العبارة استعارة تصر يحية بأن شبه خلاصة ما اشتمل عليه الشرحان بالزبدة بجامع ان كلا هو المقصود لما هو منه والمرغوب فيه واستعيرت الزبدة للخلاصة استعارة تصر يحية تحقيقية والقرينة اضافة الزبدة الى ما بعدهم يحتمل ان هذين الشرحين من جملة الكتب المذكورة في قوله مائة مصنف وانما صرح بهما لثبوتهم خر وجههما مع كثرة فوائدهما ويحتمل انهما زائدان عليها وهو المناسب لقول الشارح أيضا وأوردانه لم يشرح المناهج بكاله بل كل على ما شرحه والده منه وأجيب بأنه لم يعتد بما شرحه والده لقلته بالنسبة لما شرحه هو فأتى انه شرحه وأنه غلب أحد الشرحين لتمامه على الآخر أو بأن قولك شرحي على كذا يصدق لغة بشرح البعض من ذلك وانما قال شرحي على المختصر والمناهج ولم يقل شرحي للمختصر والمناهج باللام بدل على مع انه أخصر تنبيه على تمكن شرحيه من ذنبك المتين تمكن من استعلى على شيء منه (قوله وناهيك بكثرة فوائدهما) الباء متعلقة بمحذوف وهي مع مدخولها خبر ناهيك أي ناهيك ثابت بكثرة فوائدهما عن تطلب غيرهما ويصح كون الباء زائدة وكثرة خبر كما تقدم أو مبتدأ وناهيك خبر والمعنى ان الذي اشتمل عليه من الفوائد ناهيك وكافيك عن ان تطلب غيرهما يقال زيد ناهيك من رجل وناهيك به ومعنى الاول ان زيدا يجده وعنايته ينهك عن تطلب غيره لان فيه كفايتك ومعنى الثاني ان ناهيك حاصل به فلا تطلب غيره (قوله بضبط المصنف) لم يرد بذلك الاتباع المروي عن المصنف لان التون يفيد خلاف ما تفيد الاضافة خلافا لما تمحله سم مما لا فائدة في ايراده فراجع ان شئت (قوله يعني المعنى المقصود منه) أوجه الى هذه العناية ورود بطلان الحصر بدعوى الخطبة فانها من مسمى الكتاب فأجاب بأن المنحصر فيما ذكر المعنى المقصود منه ثم ان أريد بالمقدمات والسبعة كتب الالفاظ كما هو المختار في مسمى الكتب والتراجم من انها الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة كان الحصر من قبيل حصر المدلول في الدال وليس من قبيل حصر الكل في أجزائه ولا السكلي في جزئياته ضرورة ان الالفاظ ليست أجزاء للمعنى المقصود ولا جزئياته وان أريد بها المعاني كما هو قضية قوله كتعريف الحكم وأقسامه جاز ان يكون الانحصار من قبيل انحصار الكل في أجزائه ان أريد بالمعنى المقصود جملة المعاني المخصوصة المعينة في الواقع وان يكون من انحصار السكلي في جزئياته ان أريد بالمعنى السكلي مفهومه السكلي لصدقه على كل واحد من المعاني التي في المقدمات

المتقدمة منه من قدم
اللازم بمعنى تقدم ومنه
لا تقدموا بين يدي الله
وبفتحها على قلة كقدمة
الرحل في لغة من قدم
المتعدى أى فى امور
متقدمة أو مقدمة على
المقصود بالذات لا ارتفاع
بها فيه مع توقفه على
بعضها كترتيب
الحكم واقسامه اذ
يثبتها الاصولى تارة
وينفيها أخرى كإسباني
(وسبعة كتب) فى
المقصود بالذات

(قوله اسم لطائفة
قدمت) أى اسم لالفاظ
باعتبارها دالة على
معان فالدالة قيد فقدمة
الكتاب اسم لالفاظ
المقدمة بالدلالة اذ
الدلالة والمعاني ليست
جزأ وهكذا بقية التراجم
كما يؤخذ من حواشى
المطول ثم ان اعتبار
التقديم فى مفهوم مقدمة
الكتاب ينافيه تأخير
السكاكى لها الا ان
يكون ذلك فيما يعنون
بقدمة أو يقال ان هذا
انما يقال فيما قسم بالفعل
(قوله العموم
والخصوص المطلق)
صوابه الوجهى فان
مقدمة العلم قد تدكر آخر

والكتب اذا علمت هذا فاعلم ان بعض أرباب الحواشى من ان الانحصار انحصار الكلى فى الاجزاء اطلاق
فى محل التقييد. (وهنا بحث) حاصله ان يقال ان أريد بالمقصود المقصود بالذات خرجت المقدمات لانها
ليست مقصودة بالذات مع ان المصنف ادخلها فيه وان أريد ما هو أعم من المقصود بالذات دخلت الخطبة
لانها مقصودة للتبرك بما فيها من الحمد والصلاة وما فيها من الخ على تعطى الكتاب بسبب الاوصاف التى
وصفها فيها فهى مقصودة فى الجملة مع ان المصنف أخرجهما عنه * ويجاب باختيار الشق الاول ولا يلزم خروج
المقدمات وانما يلزم خروجها لو أريد بالمقصود المقصود من العلم وليس كذلك بل المراد المقصود من الكتاب
كما يرشد اليه قوله منه أى من جمع الجوامع وقد يكون الشئ مقصودا من الكتاب دون العلم والمقدمات مقصودة
بالذات من الكتاب وان لم تكن مقصودة كذلك من العلم ولا ينافى هذا الجواب قول الشارح الآتى فى
أمر متقدمة أو مقدمة على المقصود بالذات الصريح فى ان المقدمات غير مقصودة بالذات لان المراد هناك
بالمقصود بالذات العلم لا الكتاب كما هنا بذلك تجتمع أطراف كلامه (قوله كقدمة الجيش) أى فى كونها
بكسر الدال وقوله للجماعة متعلق بمحذوف صفة مقدمة الجيش أو حال منها وقوله من قدم أى مأخوذة من
قدم (قوله بمعنى تقدم) لم يقيد باللازم لانه قد يتعدى كما يقال زيد تقدمه عمر وفليتأمل (قوله لا تقدموا بين
يدي الله ورسوله) أى بضم التاء وكسر الدال ومعناه لا تتقدموا (قوله مقدمة الرحل) أى مثلها فى الفتح
(قوله فى أمور متقدمة الخ) اعلم ان مقدمة الكتاب اسم لطائفة قدمت أمام المقصود لا ارتباط لها بها وارتفاعها
فيه سواء توقف عليها أم لا ومقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع فى مسائله من معرفة حده وموضوعه وغاياته
فقدمة الكتاب اسم لالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة ومقدمة العلم اسم للمعاني المخصوصة
فبين مفهوميهما التباين وأما فى الوجود فبينهما العموم والخصوص المطلق والاعم مقدمة الكتاب
والاخص مقدمة العلم فكما وجدت مقدمة العلم وجدت مقدمة الكتاب من غير عكس لان مقدمة
الكتاب قد يكون مدلولها ما يتوقف عليه الشروع فى العلم فتكون مقدمة كتاب من حيث اللفظ ومقدمة
العلم من حيث المعنى ويصدق عليها تعريف مقدمة الكتاب لان ما يتوقف عليه الشروع فى العلم يرتبط به
المقصود وينتفع به فيه وقد لا يكون مدلولها ذلك فتكون مقدمة كتاب فقط كمقدمة رسالة الوضع فانها لم
يذكر فيها تعريف الوضع ولا موضوعه ولا غايته اذا علمت هذا علمت ان ما هنا مقدمة كتاب فقط اذ لم يذكر
فيها الامور الثلاثة أعنى الحدود والموضوع والغاية فجعل سم ان ما هنا مقدمة كتاب وعلم أخذ من قول الشارح
كتعريف الحكم فاسد اذ ليس تعريف الحكم واحدا من الثلاثة (قوله اذ يثبتها الاصولى تارة) أى كقوله
الافعال بعد البعثة لا تخلو عن حكم وينفيها أخرى كقوله الافعال قبل البعثة لا حكم فيها وأراد ان الانبات
والنفي دليل التوقف اذ انبات الشئ ونفيه فرع تصوره وفيه انه لا يحتاج فى تصورها الى التعريف المفيد
للسكنة بل التصور بوجه ما كاف فى صحة الحكم ويمكن ان يجاب بان التصور بالتعريف من ماصدقات
التصور بوجه ما فالتصور بالتعريف متوقف عليه فى الجملة (قوله وسبعة كتب فى المقصود بالذات) قد
شاع استشكل هذه الظرفية وأما لما اذ ليست الكتب التى هى الالفاظ المخصوصة على المختار مذكورة
فى المقصود الذى هو معان مخصوصة بل العكس أقرب لما اشتهر من قولهم الالفاظ قوالب المعانى وهى وان
لم تكن ظروفا حقيقة فهى دوال عليها * والجواب من وجوه الاول حل مثل ذلك على الاستعارة
المكنية بأن شبه هذا الدال والمدلول وهما الكتب السبعة والمقصود بالذات المذكور بالطرف والمظروف
تشبيها مضمر فى النفس بجامع الارتباط بين شيئين فى كل منهما ولم يصرح من أركان التشبيه بسوى التشبيه
وهو الدال والمدلول ودل على التشبيه بذكر ما يخص التشبيه به وهو لفظه فى والثانى حل ذلك على الاستعارة
التبعية بان شبهت الحالة التى بين مطلق دال ومدلول بالحالة التى بين مطلق ظرف ومظروف واستعيرت الحالة

والتراجع بين هذه الأدلة عند تعارضها والسابع في الاجتهاد الرابطة لها بتدلوها وما يتبعه من التقياس وأحكام المقلدين وآداب الفقيه وما ضم اليه من علم الكلام المفتتح في مسئلة التقليد في أصول الدين المختتم بما يناسبه من خاتمة التصوف (الكلام في المقدمات)

(قوله على الاستعارة التمثيلية) بناء على مختار السعد وهو الحق من جريها في معنى الحرف (قوله كأنها في المقصود بالذات) أي كأنها التمكن من المقصود وعام سروجها عنه لكونها أعلى طبقه أمور كائنة فيه حقيقة في ذلك في التمكن وعدم الخروج إذا شك أن مظهره في الشيء متمكن منه فوجه الشبه هو التمكن وإن لم يذكر ولا يلزم ذلك أن يكون في المقصود أمور حقيقة إذا الغرض كاف في أداء المقصود فاندفع ما قيل إن لازم هذه العبارة تشبيه الكتب السبعة بالكائنة

الذاتية للأولى فسمت الاستعارة للحالتين الجزئيتين فاستعمل لفظ الدال على الحالة الجزئية بين الطرفين والمظروق للحالة الجزئية بين الدال والمذلول الجزئيتين بتبعية الاستعارة في الحالتين المطلقتين والثالث جل ذلك على الاستعارة التمثيلية بأن شبه الهيئة المنتزعة من الدال والمذلول وارتباط أحدهما بالآخر بالهيئة المنتزعة من الطرفين والمظروف وارتباط أحدهما بالآخر والجامع شدة التمكن في كل واستعمل التشبيه المركب الدال على التشبيه به إلا أنه لم يصرح من المركب المستعار الابلغة في اكتفاء بدالاتها عليه والرابع جملة على التشبيه البليغ بحذف الأداة أي وسبعة كتب كأنها في المقصود بالذات لشدة ارتباطها به والخامس جملة على حذف المضاف والتقدير في بيان المقصود بالذات والمراد أن اللفظ الخاص في بيان المقصود بالذات ولما كان بيانه ممكنًا بغير هذه الألفاظ كان البيان محيطًا بها فجعل الشمول العمومي كالشمول الظرفي ثم إن أراد بالبيان المعنى المصدري فحمل شموله للفظ مخصوص عمومًا تناسخ وإن أراد بالبيان ما يبين به فلا إشكال بقي إن يقال قد يشكك كون الكتب السبعة في المقصود بالذات مع اشتغال السابع على ما ليس منه وهو ما ختم به السابع من أوصاف الكتاب والجواب أولًا يمنع أن ما ختم به من أوصاف الكتاب من جملة السابع وإن اتصل به حسًا وثانيًا إن المراد عرفًا بقولنا الكتاب في كذا إما أن كذا هو المقصود منه بالذات وإما أنه في كذا وما يناسبه وعلى التقديرين فلا يضر اشتغاله على شيء آخر من ستم (قوله خمسة في مباحث أدلة الفقه) المباحث جمع مبحث بمعنى محل البحث ويفسر بالقضايا اذ هي محل البحث الذي هو اثبات المحمول للوضع فعني مباحث أدلة الفقه القضايا المشتملة على اثبات أحوال أدلة الفقه لتلك الأدلة (قوله في التعادل والتراجع) إنما يأت بهما على صيغة واحدة لأن الأول وصف لها والثاني وصف لمرجع ولاستواء الأول واختلاف الثاني بكثرة أسبابه أفرد في الأول وجمع في الثاني (قوله عند تعارضها) متعلق بالتراجع وأراد بقوله بين هذه الأدلة الخ بيان مناسبة ذكر التعادل والتراجع عقب الأدلة بقوله الرابطة لها بتدلوها أي عند المجتهد بيان مناسبة ذكر الاجتهاد عقب ما ذكره وقوله وما يتبعه عطف على الاجتهاد (قوله وما ضم اليه) أي إلى الاجتهاد لا إلى ما يتبعه لأن الضم إلى المتبوع أولى منه إلى التابع ولأن اتحاد مرجع الضمائر أولى (قوله المفتتح الخ) قصده بيان أن ضمه إليه أي إلى الاجتهاد بسبب افتتاحه بمسئلة من تابعه فيل أن مفتتح الشيء منه فكون المسئلة المذكورة من علم الكلام تغليب اذ هي من مسائل الفقه ورد بأن كون مفتتح الشيء منه أغلبي لا دائم فقد صرح النووي في افتتاح خطبة العيد بالتكبير بأن التكبير ليس منها وإن الشيء قد يفتتح بما ليس منه (قوله بمسئلة التقليد في أصول الدين) هو بنوعين مسئلة لأنه افتتحه بقوله مسئلة التقليد في أصول الدين الخ وقراءته بالإضافة وإن صح لا يند هذا المعنى نصا (قوله المختتم بما يناسبه من خاتمة التصوف) قد يقال لم ذكرها لفظ خاتمة وتركه فيما مر ويحجب بأن كلامه فيما مر ناظر إلى المعاني وهن إلى المباني والتراجع بدليل قوله المفتتح بمسئلة التقليد ذكرها (قوله الكلام في المقدمات) مبتدأ وخبر والكلام أن أراد به المتكلم به وبالمقدمات الألفاظ المخصوصة كما هو المشهور من أن مسمى التراجع والكتب الألفاظ الظرفية من قبيل ظرفية الاختصاص للاعتماد وإن أراد بها المعاني فمن ظرفية الدال في المذلول من حيث أن المعنى يؤدي به أولاً ثم يؤدي بالألفاظ على طبقه قال السعد وفيه شيء أو من حيث أن تلك المعاني تؤدي بهذه الألفاظ وبغيرها فنزل العموم الشمولي منزلة العموم الظرفي وإن أراد بالكلام التكلم في الظرفية الأوجه المتقدمة في قول المصنف سبعة كتب في المقصود بالذات فراجعها هذا والجاري على قوله فيما يأتي الكتاب الأول الثاني إن يقول المقدمات وما قيل من أنه لو قال المقدمات لا وهم إن المذكور بعدها تعريف لها ليس بشيء وأضعف

في المقصود فلا بد أن تعرف تلك الأمور الكائنة في المقصود ما هي حتى يعرف أن بين الكتب السبعة وبينها وجه شبهة أم لا تأمل (قوله وفيه شيء) لأنني فيه على ما مر والظرفية حينئذ مجازية على طريق التمكنية أو التصريحية كما في نظائره

منه أنه انما قال الكلام الخ إشارة الى الاعتناء بشأن المقدمات حتى كأن الكلام جميعه منحصر فيها
(قوله افتتحها بتعريف اصول الفقه) فيه ان الاولى افتتحه بتدكير الضمير العائد على الكلام لانه
المحدث عنه وقد أجيب بانه أشار بجعل الضمير للمقدمات الى بعضية التعريف منها فأتى وفيه انه لا حاجة طندا
اذ يعلم كونه من المقدمات بكونه من الكلام الذي هو عينها **(قوله ليتصوره طالبا)** فيه ان هذا يحصل
بذكر تعريف الاصول آخر المقدمات فالعلة لا تنقيد المدعى وأجيب بان المراد ليتصوره من أول الامر **(قوله)**
(الكثيرة) أي جدا فاندفع ما قيل ان الكثيرة تصدق بنحو والعشرين ونحوها مثلا وهي ممكنة التصور
بالعددون الحد **(قوله ليكون على بصيرة)** علة لقوله ليتصوره فهو علة لعلامة أو هو علة للعمل مع علته وأورد
أنه ان أراد مطلق البصيرة فهو غير متوقف على التعريف وان أراد كل البصيرة فغير كاف فيها التعريف
لتوقفها على بيان الموضوع والغاية أيضا وقد يقال القسمة ثلاثية مطلق بصيرة وبصيرة كاملة وبصيرة اكمل
والمراد الثانية لانها المفادة بالتعريف **(قوله في طلبها)** أي تحصيلها شيئا فشيئا كإفهام الصيغة **(قوله قبل)**
ضبطها أي بسبب التعريف كما هو السياق **(قوله لم يأمن فوات ما يرجيه الخ)** قيل عليه كان قياس ضنيعه
ان يقول بدل لم يأمن الخ لم يكن على بصيرة مع أنه لا خصر وأجيب بانه لما كان المترتب على عدم كونه
على بصيرة هو ما ذكره أثره بالذکر كونه ثمرة عدم البصيرة **(قوله وضياح الوقت الخ)** عطف على قوله
فوات عطف لازم على ملزوم **(قوله أي الفن المسمى بهذا اللقب الخ)** أشار بذلك الى أن اصول الفقه في
الاصل مركب اضافي لقب قصده المدح ثم صار اسما علميا جنسيا على ما هو المشهور لهذا الفن فلا شمار
المدح كور بالنظر لهذا المركب قبل التسمية به **(قوله دلالات الفقه)** أراد بالدلائل القواعد أو هو على حذف
المضاف أي مسائل الدلائل والا فالدلائل عند الاصوليين مفردات كما تقرر والدليل على ما جئنا عليه عبارته
قوله السابق الآتي من فن الاصول بالقواعد والقواطع مع قول الشارح ان من فن الاصول بيان لما بعده
والحاصل ان اصول الفقه هي المسائل الكلية للمباحث فيها عن أحوال أداته بان تجعل تلك الأدلة المفردة
كلاما والنهي وما ذكره موضوعات لقضايا وتجعل تلك الاحوال مجولات لها كقولنا الامر للوجوب
والنهي للتحريم وعلى هذا القياس فالامر والنهي وما معهما موضوع علم الاصول لانفسه وبما قررناه
انضح لك قولهم موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وانما قال دلالات الفقه ولم يقل دلالاته
مع كونه أخصرا لان الضمير حينئذ لا يصح عوده للفقه لانه جزء علم لان هذا المركب الاضافي قد صار علما
لاصول الفقه ولا اصول الفقه لفساد المعنى فتعين الاظهار **(قوله أي غير المعينة)** تفسير باللازم اذا اجمال
اغة الاختلاط وعرفا عدم الايضاح وكلاهما يلزمه عدم التعيين ولا شك ان الأدلة الاجالية غير معين فيها
الجزئيات لعدم اشعار الكل بجزئي معين **(قوله كطلق الامر)** من اضافة الصفة الى الموصوف وكذا ما بعده
وأراد بذلك القاعدة المشتملة على مطلق الامر أي التي جعل موضوعها مطلق الامر ومجولها كونه للوجوب
والقاعدة التي جعل موضوعها مطلق النهي ومجولها كونه للحرمة وعلى هذا القياس فيما بعده بدليل قوله
المباحث عن أولها الخ أي المخبر عن أولها بكونه للوجوب الخ اذا البحث الاخبار والجل فسقط اعتراض
بعضهم بان التمثيل بمطلق الامر وما معه غير جيد لانها مفردات وموافقة شيوخنا لمحتجا بان مفاد قوله
المباحث تقييد الامر وما معه بكونه مباحثا عنه بما ذكره في مفردات مقيدة لا قضايا **(قوله وغير ذلك)**
عطف على الامر والاشارة ترجع للذکر من الامر وما معه وأراد بالغير نحو المطلق والمقيد والظاهر والمؤول
والعام والخاص **(قوله مع ما يتعلق به)** متعلق يأتي وأراد بذلك كونه مباحثا عنها بنحو قولنا المطلق
يحمل على المقيد والعام يقبل التخصيص وقول شيخنا ان قوله مع ما يتعلق به يرجع للجميع أي
للامر وما معه وغير ذلك فيه ان الامر وما معه المباحث عنه بما تقدم غير محتاج في كونه قضية لما يتعلق به

قبس ضبطها لم يأمن
فوات ما يرجيه وضياح
الوقت فيما لا يعنيه فقال
(أصول الفقه) أي الفن
المسمى بهذا اللقب
للمشعر بمدحه بانثناء
الفقه عليه اذا ااصل
ما يبتنى عليه غيره
(دلائل الفقه الاجالية)
أي غير المعينة كطلاق
الامر والنهي وفعل
النبي والاجماع والقياس
والاستصحاب المباحث
عن أولها بانه للوجوب
حقيقة والثاني بانه
للحرمة وكذلك
والباقي بانها حجج وغير
ذلك مما يأتي مع ما
يتعلق به في الكتب
الخمسة فخرج الدلائل
التفصيلية

(قوله اسماء علمها جنسيا)
أي لا لقبها وليس المراد
أنه اسم جنس والانافي
قوله علمها بل المراد انه
علم جنس **(قوله أراد)**
بالدلائل القواعد
ينافيه جعل التفصيلية
جزئيات الاجالية
وقول الشارح أي غير
المعينة كطلاق الامر
فانه لا معنى لعدم تعيين
قولنا الامر للوجوب
مع ان الدليل عندهم
لا يطلق الاعلى الكتاب
والسنة الخ ما عده الشارح
عند قوله وسبعة كتب

نحو أقيموا الصلاة ولا تقرأوا القرآن إلا بترجمة أو ترجمته صلى الله عليه وسلم في الكعبة كما أخرجه الشيخان والاجماع على أن لبنت الابن السدس مع بنت الصلب حيث لا عاصب لها وقياس الارز على البري امتناع بيع بعضه ببعض الامثلة بل بدايد كما رواه مسلم واستصحاب الطهارة لمن شك في بقائها فليست أصول الفقه (٢٠) وانما يذكر بعضها في كتبه للتمثيل (وقيل) أصول الفقه (معرفتها) أي معرفة دلائل

الفقه الاجمالية ورجح المصنف الاول بأنه اقرب الى المدلول لغة اذ الاصول لغة الادلة كافي تعريف جميعهم الفقه بالعلم بالحكام لانفسها اذ الفقه لغة الفهم (والاصولي) أي المرء المنسوب الى الاصول أي المتناسب به (العارف بها) أي بدلائل الفقه الاجمالية (و بطرق استفادتها) يعني المبرجحات المذكورة معظمها في الكتاب السادس

(قوله على أنه لم يبين بعد) كيف هذا مع تعدد احكام الامور وما معه كالامر بالشئ نهى عن الضد وغيره مما يأتي (قوله لا من حيث انه منتهى) هو لا صرح كالفقيه وما وجه الفرق الا أن يفرق بالنسبة (قوله انها الكتب والسنة) فيه نظر بالنظر للقياس فانه من الادلة الاجمالية وليس طريق استفادته الكتاب والسنة كذا

على أنه لم يبين بعد فالصواب ما قلناه أولاً (قوله نحو أقيموا الصلاة الخ) لم يقيد الادلة التفصيلية بما يفيد أنها قضايا مع انه المراد اعتمادا على ما قيل به الاجمالية كما هو واضح فاندفع قول شيخنا ان مفاد كلامه ان الدلائل التفصيلية مفردات لا قضايا (قوله فليست أصول الفقه) كان المناسب أن يقول فليست من أصول الفقه لكنه حاذى عبارة المصنف في قوله أصول الفقه دلالة الاجمالية وقال سم لوقال فليست من أصول الفقه فليست كونها ليست بعضها من أصول الفقه ولا كذا كونها ليست بعضها منه بل هي أصوله وأما قولنا فليست أصول الفقه فمعناه ليست أصوله كذا ولا بعضها قلت وكذا قوله فليست أصول الفقه صادق بان يكون المعنى فليست أصول الفقه كذا بل هي بعض أصوله على ان الاحتمال الثاني الذي ذكره لا يكاد يتوهم في المقام فالصواب ما قلناه أولاً (قوله وقيل معرفتها) أي معرفة تلك القواعد الاجمالية أي التصديق بوقوع نسبة تلك القضايا الى ادراك وقوعها فهي في قولنا الامر للوجوب حقيقة ادراك وقوع ثبوت الوجوب حقيقة لمطلق الامر وادراك وقوع ثبوت التحرر لمطلق النهي وعلى هذا القياس واعلم أن مسمى كل علم يطلق على مسائله التي هي القواعد الكلية ويطلق على ادراك تلك القواعد وعلى الملكية الخاصة من ادراكها فن عرف الاصول بدلائل الفقه الاجمالية نظر الى الاول ومن عرفه بالمعرفة نظر الى الثاني واما الثالث فلا وجه له هنا فقد علمت ان كل تعريف من التعريفين صحيح وصواب فافهمته عبارة المصنف من اولوية الاول على الثاني غير مسلم (قوله اذ الاصول لغة الادلة) قيل عليه ان الاصل لغة ما يبنى عليه غيره سواء كان دليلاً أو غيره فالدليل فرد من أفراد فكيف هذا الحصر واجب بانه لما كان فرداً من افراد صح اطلاقه عليه والحصر اضافي أي بالنسبة لعدم اطلاقه على المعرفة أي الاصول الادلة لا المعرفة وقد يقال الاصول المحدث عنه الاصول المضافة للفقه في قولنا أصول الفقه لا مطلق الاصول وهي بمعنى الادلة اذ أصول الفقه ما يستند اليه الفقه والمستند اليه انما هو الدليل اه سم (قوله أي المتناسب به) أشار بذلك الى أن نسبة الشخص الى الاصول من حيث تناسبه به لا من حيث حيث انه منتهى ذلك مثلاً أو ردان هذا انما ينشئ على تعريف أصول الفقه بمعرفة الادلة لا بالادلة اذ هي التي يتلبس بها الشخص وأوجب بأن المراد بالتلبس ما يشمل التلبس بالواسطة وهو التلبس بالمعرفة والتلبس بالواسطة وهو التلبس بالقواعد بواسطة التلبس بمعرفتها قاله سم قلت فالتلبس بالقواعد مجازي لا حقيقي فالجواب ليس بالقوى واعلم ان مسمى الاصولي هو العارف بالدلائل الاجمالية والمرجحات وبصفات المجتهدين واما المجتهد وهو المستفيد للاحكام الفقهية من الدلائل فهو العارف بالدلائل الاجمالية والمرجحات التي بها يعرف ما هو الدليل المفيد للحكم الفقهية من الادلة التفصيلية عند تعارضها ويكون متصفاً بصفات المجتهد المعبر عنها بشروط الاجتهاد ففرق بين الاصولي والمجتهد من حيث الصفات المذكورة فان المعبر في مسمى الاصولي معرفتها وفي مسمى المجتهد قيامها به لاستنباطها بالاحكام بخلاف الاصولي (قوله يعني المرجحات الخ) أتى بالعناية لان حقيقة الطرق هي المسالك وقدر يدبها هنا المرجحات تشبهاً لها بالمسالك بجامع التوصل بكل الى المقصود واستعير لها لفظ الطرق استعارة مصرحة والقرينة الاضافة وكذا يقال في قوله الآتي يعني صفات المجتهد كذا لبعضهم وهو حسن ولا حاجة لقول شيخنا الاول أن يقال انما أتى بالعناية لان المتبذل من طرق استفادة الادلة الاجمالية أنها الكتب والسنة فلما كان جملها على المرجحات خلاف المتبادر منها احتاج الى العناية

قيل وفيه ان الذي من الادلة الاجمالية القياس حجة وطريقه الكتاب فاعتبروا يا أولى الابصار والاجماع حجة طريقه واما السنة على ان الكتاب والسنة طريق لاستفادته أيضاً ما بالنص على العلة او بالاستنباط من المنصوص على حكمه فان كان القياس على الجميع عليه فلا بد للاجماع من مستند منهما وقيل أتى بالعناية لان طرق استفادة الاجمالية هي النقل ونظريه بانه لا يظهر بالنسبة للقياس أيضاً اذ ليس طريقه بالنسبة للمستفيد وهو المجتهد النقل وقد عرفت ان كونه حجة طريقه النقل أيضاً كما مر فتدبر ولا تلتفت لما قاله بعضهم هنا

وأما كون المراد بالطرق المسالك فغير متوهم هنا ولا يخفى ان توجيهه الاتيان بالعناية بكون المعنى الذى حل عليه اللفظ مجازياً بأمر مناسب في المحلين بخلاف ما قاله فانه وان صح في الاول لم يصح في الثانى أعنى قوله و بطرق مستفيدة هاتئمل (قوله و بطرق مستفيدة) أشار بذلك الى ان مستفيدة هاتئطف على استفادتها واعلم ان الطرق تارة تضاف الى الفاعل وهو الشخص الذى يتوصل بها الى محل قصده كما يقال طريق الحاج وتارة تضاف الى المفعول أى محل القصد كما يقال طريق مكة وتعرف الاولى بأنها التى يتوصل بها الى المطلوب والثانية بأنها التى توصل الى المطلوب وقول المصنف و بطرق استفادتها من الثانى وقوله ومستفيدة هاتئطف على المضاد اليه كما قال الشارح من الاول فقول السكالك ان جعل الشارح مستفيدة هاتئطف على المضاد اليه فيه تكلف وألجأه الى ذلك عدم تكرير المصنف الباء والاوى كونه عطفاً على المضاد وهو طرق غير جيد واعمل وجه التكلف الذى أشار اليه ان المفهوم من قولنا طرق المستفيدة الطرق الموصلة اليه وهو فاسد وقد علمت دفعه بما أسلفناه وعلى ما قاله يصير التقدير والاصولى العارف بطرق استفادتها ومستفيدة هاتئ فان أراد ما يفيد ظاهر العبارة من العلم بذات المستفيدة فهو واضح الفساد وان أراد العلم بها من حيث صفاتها وكان الكلام على حذف المضاد أى بصفات مستفيدة هاتئ فقد رجع الى ما قاله الشارح المحقق فما قاله هو المتكلف لا ما ذكره الشارح سم (قوله وبالمرجحات الخ) متعلق باستفاد قدم عليه للخصر لان استفادة تعيين ما هو الدليل للحكم الشرعى الذى يراد اثباته دون غيره من الادلة التفصيلية عند تعارضها انما هى بمعرفة المرجح الذى قام به دون غيره مثال ذلك ان يدل دليل على وجوب الوتر وآخر على سنيته وأحد هاتئ والآخ ظاهر فالدليل هو الاول لترجيحه بكون دلالة نصا وإيضاح ما أشار له الشارح بتوقف على ذكر مقدمة يتضح بها ان شاء الله المقام وهى أن يقال العلم بالاحكام الشرعية الذى هو الفقه مستفاد من الادلة التفصيلية كما سيقول المصنف واستفادته منها تتوقف على أمور ثلاثة الادلة الاجالية والمرجحات وصفات المجتهد أما الاول فلان الدليل التفصيلي انما يستدل به على الحكم الذى أفاده بواسطة تركبه مع الدليل الاجالى الذى هو كلى له يجعل الدليل التفصيلي مقدمة صغرى ثم يؤتى بالدليل الاجالى ويجعل كبرى لهذه المقدمة فينتظم من ذلك قياس من الشكل الاول منتج للحكم التفصيلي كما اذا أردنا الاستدلال بقوله تعالى أقيموا الصلاة على وجوبها فنقول أقيموا الصلاة أمر والامر للوجوب حقيقة فينتج أقيموا الصلاة لوجوبها حقيقة وقد مر ذلك في تقرير قول الشارح والقاعدة أمر كلى يتعرف منه أحكام موضوعه أى جزئيات موضوعه وأما الثانى فلان معرفة المرجحات بها يعلم ما هو دليل الحكم دون غيره من الادلة التفصيلية عند تعارضها كما تقدم بيانه وأما الثالث فلان المستفيد للاحكام من الادلة التفصيلية وهو المجتهد انما يكون أهلاً لاستفادتها اذا قامت به صفات الاجتهاد التى ستأتى فقد علم ابتداء الفقه على هذه الثلاثة فهى أصوله فان قيل مقتضى ما قرره كون الدلائل التفصيلية من أصوله أيضاً لا ببناء الفقه عليها كما هو بين قلنا مسلم ذلك لكن لما كانت افرادها غير منحصرة لم يحسن جعلها جزءاً من مسمى الاصول وفى الاجالية غنى عنها لكونها كلياتها ويعلم من الكليات حكم الجزئيات والتعريف انما يكون بالكليات دون الجزئيات فسمى أصول الفقه هذه الثلاثة أعنى قواعد الاجالية والمرجحات وصفات المجتهد والاصولى من يعرف ذلك وأما المجتهد فهو من يعرف الدلائل المذكورة والمرجحات وقامت به الصفات المذكورة هذا ما ذهب اليه جمهور الاصوليين من ان أصول الفقه تلك الامور الثلاثة وان المرجحات وصفات المجتهد طريق لاستفادة الادلة التفصيلية لا الاجالية وان المعتبر فى مسمى الاصول معرفة تلك الامور الثلاثة وأما المستفيد للاحكام وهو المجتهد فالمعتبر فى مسماه معرفة تلك الدلائل ومعرفة المرجحات وقيام الصفات المذكورة به كما تقدم كل ذلك وذهب المصنف رحمه الله تعالى الى ان أصول الفقه دلائل الفقه الاجالية

و بطرق (مستفيدة هاتئ)
يعنى صفات المجتهد
المذكورة فى الكتاب
السابع ويعبر عنها بشروط
لاجتهاد وبالمرجحات

من ان القياس منقول
اذ ليس هو المستفيد
(قوله أعنى قواعد
الاجالية والمرجحات
وصفات المجتهد) قال
الشهاب عميرة فى جعل
المرجحات وصفات
المجتهد من أصول الفقه
نظراً لان أصول الفقه
اماً القواعد واما معرفتها
لكن بعض تلك القواعد
باحث عن أحوال تلك
الادلة التفصيلية وبعضها
باحث ومبين للمرجحات
وبعضها مبين لصفات
المجتهد لان المرجحات
وصفات المجتهد من
مسمى الاصول وهو
كلام حق لا شبهة فيه

أى يعرفها استفاد دلالة
الفقه أى ما يدل عليه
من جملة دلالة التفصيلية
عند تعارضها وبصفات
المجتهد أى بقيامها بالمرء
يكون مستفيد التاك
الدلائل أى أهلا
لاستفادتها بالمرجحات
فيستفيد الاحكام منها
ولتوقف استفادة
الاحكام منها التى هى
الفقه على المرجحات
وصفات المجتهد على
الوجه السابق ذكرها
فى تعريف الاصول
الموضوع لبيان
ما يتوقف عليه الفقه
من أدلته لكن
الاجالية كانه دون
التفصيلية لكثرتها جدا
ومن المرجحات وصفات
المجتهد وأسقطها المصنف
كما علمت

١ (قوله ما يدل على
الفقه أو ما يدل عليه
الفقه) كذا بخط المؤلف
وفى بعض النسخ
ما يدل على الفقه تفصيلا
وما يدل عليه اجمالا
وله تصحيح لكونه
الاظهر اهـ

فقط كما صرح به هنا وان المرجحات وصفات المجتهد طريقان لاستفادة الدلائل الاجالية وليستام
مسمى الاصول كما قال فى منع الموانع وأجاب عما ورد عليه من ان المناسب حيث عدم ذكرها فى تعريف
الاصولى بأنه تبع القوم فى ذكرهم فى تعريف الفقيه ما يتوقف عليه الفقه فذكره فى تعريف الاصولى
ما يتوقف الاصول عليه اشارة لتوقف المذكور وسيأتى تفصيل ما ذهب اليه مع رده فقوله الشارح
وبالمرجحات الخ تحقيق يتضمن ما ذكرناه وتمهيد للاعتراض على المصنف بقوله الآتى وأنت خير الخ ورد
لما دعاه المشار اليه بقوله الشارح وأسقطها المصنف الخ وحاصل ما دعاه المصنف فى منع الموانع أمور
أربعة الاول ان المستفاد بالمرجحات وصفات المجتهد الدلائل الاجالية كما يؤخذ من ظاهر تعريفه للاصولى
هنا وصرح به فى منع الموانع كما يأتى الثانى ان المرجحات وصفات المجتهد ليستام من مسمى الاصول الثالث
انما ذكرها فى كتب الاصول لتوقف معرفة الاصول على معرفتها الرابع ان القوم ذكرها فى تعريف
الفقيه ما يتوقف عليه الفقه ففسح المصنف على منوالهم فى تعريف الاصولى بما يتوقف عليه الاصول وقد
ذكرها الشارح بقوله وأسقطها المصنف الخ ورد هاجمها كما سننبه عليه فى موضعه ان شاء الله تعالى
(قوله أى يعرفها الخ) انما لم يقل وبمعرفة المرجحات استفاد ما يدل على الفقه الخ مع كونه الاخصر
والاوضح محاذاة ومجازاة لكلام المصنف لانه أضاف المعرفة الى المرجحات فى قوله وبطرق استفادتها الخ
أى العارف بطرق استفادتها وصرح بالدلائل بذكر الضمير فى استفادتها (قوله أى ما يدل عليه) لما
كان فى قوله دلالة الفقه اجمالا اذ يحتمل ان يراد ما يدل على الفقه أو ما يدل عليه الفقه ١ وكان المراد الاول
احتاج الى بيان ذلك بقوله أى ما يدل عليه وقوله من جملة دلالة الخ حال من ما فى قوله أى ما يدل عليه أى
حال كون ما يدل عليه بعضا من جملة دلالة وقوله عند تعارضها متعلق ببطلان وأعرض قوله من جملة دلالة
بان الدال عند التعارض واحد لرجحانه فكيف أطلق على البقية أدلة وأجيب بان تسميتها أدلة مجاز أو بمعنى
ان من شأنها ان تكون أدلة لصالحيتها لك لولا الدليل الراجح وأشار بقوله من جملة دلالة التفصيلية
الى رد الدعوى الاولى من الدعوى الرابع (قوله أى بقيامها بالمرء) انما قال بالمرء لانه قبل قيامها به لا يسمى
مجتهدا ولذا لم يقل به مع كونه أخصر وأشار بهذا الى رد الدعوى الثالثة التى مفادها اعتبار المعرفة فى
المرجحات والصفات مع ان الاعتبار فى الصفات القيام بالمعرفة (قوله فيستفيد) منصوب بان مضرة
جواز العطفه على اسم خالص وهو استفادة أى أهلا لان يستفيد الادلة فيستفيد أى يستفيد بالفعل ولا يصح
رفعه عطفًا على يكون لعدم صحة الترتيب نعم ان أر يدى يستفيد يصح ان يستفيد وليس المراد انه يستفيد
بالفعل صح الرفع بالعطف المذكور (قوله ولتوقف الخ) علة قدمت على معلولها وهو قوله ذكرها
(قوله التى هى الفقه) فى تفسير الاستفادة بالفقه نظر لانها طاب الفائدة والفقه العلم بالاحكام الشرعية
فان جماعت السنين زائدة وأرباب الفائدة الادراك صح الحيل المذكور (قوله على المرجحات) متعلق بتوقف
(قوله على الوجه السابق) أى من أن الاعتبار فى المرجحات معرفتها وفى صفات المجتهد قيامها بالمرء (قوله
فى تعريف الاصول) أى تعريفه باعتبار اطلاقه المتقدمين من كونه القواعد الكلية أو معرفتها وقوله
الموضوع الخ نعت للاصول وفيه ان المراد بالموضوع لفظ الاصول والمراد من الاصول المنعوت معناه لالفظه
فلا يصح النعت ولا يصح ان يراد من الاصول لفظه لان المعروف معناه لالفظه وبالجملة قبيح قوله الاصول وقوله
الموضوع تناف والجواب ان المراد بالموضوع المفعول ولان لبيان تعليلية فاندفع الاشكال (قوله ومن
المرجحات الخ) عطف على قوله من أدلته فتكون الامور الثلاثة بيانًا لما يتوقف عليه الفقه الذى وضع له
علم الاصول وأشار الشارح بقوله ولتوقف الخ الى رد الدعوى الثانية التى مفادها ان المرجحات وصفات
المجتهد ليستام من مسمى الاصول (قوله وأسقطها المصنف) أى المرجحات وصفات المجتهد وقوله كما

لما قاله من انها ليست
من الاصول وانما ذكر
في كتبه لتوقف معرفته
على معرفتها لانها
طريق اليه قال وذكرها
حينئذ في تعريف
الاصولي كذا كرههم
في تعريف الفقيه ما
يتوقف عليه الفقه من
شروط الاجتهاد حيث
قالوا الفقيه المجتهد وهو
ذو الدرجة الوسطى
عربية وأصولا الى آخر
صفات المجتهد وما قالوا
الفقيه العالم بالاحكام
هذا كلامه الموافق
لظاهر المتن في ان
المرجحات وصفات
المجتهد طريق للدلائل
الاجالية الذي نرى عليه
مالم يسبق اليه كما قال
من اسقاطها من تعريف
الاصول وانت خير مما
تقدم بانها طريق
للدلائل التفصيلية وكان
ذلك سرى اليه من
كون التفصيلية جزئيات
الاجالية وهو مندفع
بأن توقف التفصيلية
على ما ذكر من حيث
تفصيلها المعتمد للاحكام
على ان توقفها على
صفات المجتهد من ذلك
من حيث حصولها المرء
لامعرفتها والمعتبر في
مسمى الاصول معرفتها
لاحصولها كما تقدم
كل ذلك

علمت أي من اقتصاره في التعريف على قوله أصول الفقه دلائل الفقه الاجالية (قوله لما قاله) أي في منع
الموانع جواب الاسئلة التي وردت على جمع الجوامع (قوله من انها ليست من الاصول) بيان لما قاله وهذه
ثانية الدعوى الاربعة المتقدمة (قوله وانما ذكرها) عطف على خبر ان من قوله من انها ليست الخ
وقوله لتوقف معرفته أي الاصول الذي هو الدلالة الاجالية وقوله على معرفتها أي معرفة المرجحات وصفات
المجتهد وقوله وانما ذكرها الخ ثالثة الدعوى (قوله لانها طريق اليه) أي لان المرجحات وصفات المجتهد
طريق لمعرفة الدلائل الاجالية وهذه أولى الدعوى (قوله وذكرها حينئذ الخ) هذه رابعة الدعوى وتقدم
ان هذا جواب من المصنف عما ورد عليه من ان الظاهر حينئذ عدم ذكرها أي المرجحات والصفات
الذات كورات أصلا فلم يذكرها في تعريف الاصول وسيأتي في الشارح رد هذا الجواب كغيره (قوله من
شروط الاجتهاد) بيان لما يتوقف عليه الفقه (قوله وهو ذو الدرجة) الضمير للفقيه كما هو صديقه
ويصح عوده للمجتهد لا يقال فالتعريف حينئذ للمجتهد لا للفقيه لانا نقول الفقيه قد عرف بالمجتهد فتعريف
المجتهد تعريف للفقيه حينئذ (قوله وما قالوا الفقيه الخ) أي لم يعرفوه بفهمه وهو قولهم الفقيه العالم
بالاحكام (قوله هذا) أي المذكور من ادعاء هذه الامور الاربعة المتقدمة (قوله اظاهر المتن) انما قال
لظاهر لا مكان الجواب عن الذي في المتن بحمله على حذف المضاف والاصل بطرق استفادة جزئياتها ومستفيد
جزئياتها فيوافق الجمهور (قوله الذي بنى عليه الخ) تأمل هذا البناء فانه لا يلزم من توقف الدلالة الاجالية عليها
عدم كونها من مسمى الاصول اذ لا محذور في توقف بعض أجزاء التعريف على بعض فهذا البناء غير
مسلم وان سلمه الشارح المحقق (قوله وانت خير مما تقدم) أي من قولنا بالمرجحات أي بمعرفتها الخ
وهذا شروع في الاعتراض على المصنف (قوله وكان ذلك الخ) اعتذار عن المصنف والاشارة الى جعل
المرجحات وصفات المجتهد طريقا للاجالية (قوله جزئيات الاجالية) أي وجزئيات الكل عينه بدليل
صدقه عليها فثبت لها ثبت له وقد ثبت للتفصيلية التوقف على المرجحات وصفات المجتهد فيثبت ذلك
للاجالية أيضا (قوله وهو) أي ما سرى اليه (قوله على ما ذكر) أي من المرجحات وصفات
المجتهد (قوله من حيث تفصيلها) أي ان توقف التفصيلية على المرجحات وصفات المجتهد ليس هو من
حيث كونها جزئيات الاجالية المقتضى توقف الاجالية أيضا على ما ذكر بل من حيث تفصيلها أي
خصوص موادها المفيدة للاحكام لانه مناط الدلالة لظهور ان وجوب الصلاة انما يستفيد من خصوص
مادة أقيموا الصلاة وهو متعلق هذا الامر الخاص وهو إقامة الصلاة لا من كونه أمرا او تفصيلية من هذه
الحيثية مغايرة للاجالية وهذا اعتراض على الدعوى الاولى (قوله على ان توقفها الخ) الجار والمجرور
متعلق بمحذوف جواب شرط محذوف والتقدير ولو سلمنا ان توقف التفصيلية على ما ذكر من حيث كونها
جزئيات الاجالية المقتضى ذلك توقف الاجالية على ما ذكر جزئيات الاعتراض على ان الخ والضمير
في توقفها للاجالية وقوله من ذلك حال من صفات المجتهد والمشار اليه المرجحات وصفات المجتهد أي حال
كون صفات المجتهد بعض ذلك وهي حال لازمة أتى بها الربط الكلام لا لخراج شيء (قوله من حيث
حصولها) أي قيامها بالمرء كما تقدم في التوطئة لا من حيث معرفتها كما زعم المصنف وهذا أعنى قول
الشارح على ان توقفها الخ اعتراض على الدعوى الثالثة المتقدمة وهي قوله وانما ذكرها في كتبه لتوقف
معرفته على معرفتها بين به ان قوله لتوقف معرفته على معرفتها غير صحيح بالنسبة لصفات المجتهد فان
التوقف المذكور عليها من حيث قيامها بالشخص المستفيد وهو المجتهد لا من حيث معرفتها (قوله
والمعتبر في مسمى الاصول معرفتها لا حصولها) هذا اعتراض على ما تضمنته الدعوى الرابعة من التسوية
بين الاصول والاصول في ان كلامه توقف على صفات المجتهد من حيث معرفتها بين به ان قوله وانما ذكرها في

وبالجملة فظاهر أن معرفة
الدلائل الاجالية
المذكورة في الكتب
المنجية لا تتوقف على
معرفة شيء من المبرجات
وصفات المجتهد المعقود
لها الكتابان الباقيان
لكونها من الاصول
فالصواب ما صنعوا من
ذكرها في تعريفه
كان يقال أصول الفقه
دلائل الفقه الاجالية
وطرق استفادة ومستفيد
جزئياتها وقيل معرفة
ذلك ولا حاجة الى
تعريف الاصولي للعلم
به من ذلك وأما قولهم
المتقدم الفقيه المجتهد
وكذا عكسه الآتي في
كتاب الاجتهاد فالمراد
به بيان المصدق أى
ما يصدق عليه الفقيه
هو ما يصدق عليه المجتهد
والعكس لا يبين المفهوم
وان كان هو الاصل في
التعريف لان مفهومهما
مختلف ولا حاجة الى
ذكر العلم به من تعريف
الفقه والاجتهاد فما
تقدم من انهم ما قالوا
الفقيه العالم بالاحكام
أى الخ لذلك على ان
بعضهم قاله نصريهما
علم التزاما (والفقه العلم
بالاحكام) أى بجميع
النسب التامة (الشرعية)
أى المأخوذة من
الشرع المبعوث به

تعريف الاصولي لتوقف معرفة الاصول عليها غير قويم فان المعتمد في تعريف الاصول الصفات من حيث
المعرفة والتوقف عليه الاصول الصفات من حيث حصولها للشخص وقيامها به وقد تقدم ما يفيد ذلك في
الفرق بين الاصولي والمجتهد (قوله وبالجملة الخ) الواو عاطفة لما بعدهما على جملة محذوفة والقاء واقعة في جواب
أما المحذوفة بعد العاطف والاصل هذا القول في الاعتراض على سبيل التفصيل وأما بالجملة فظاهر الخ أى
وأما القول المتمسك بالجملة فالبراءة للابسة متعلقة بمحذوف (قوله لكونها من الاصول) علة لقوله المعقود
لها الكتابان أى انما عقدها لكونها من الاصول لالكون الاصول يتوقف عليها وليست منه كما يزعم
المصنف (قوله كان يقال الخ) أو رد عليه ان ما صنعوا قد مضى فلما نسب كان قيل حينئذ بدل كان يقال
وأجيب بأن ليس المراد من قوله كان يقال حكاية لفظ القول الصادر عنهم بل ذكر معنى ما قالوه وفي الاثبات
بالكاف ايماء لذلك (قوله ولا حاجة الى تعريف الاصولي) أى بأنه العارف بما ذكر من الدلائل الاجالية
والمرجحات وصفات المجتهد (قوله من ذلك) أى من تعريف الاصول (قوله وأما قولهم المتقدم الخ) هذا
رد للدعوى الرابعة المتقدمة (قوله بيان المصدق) أى بيان الافراد والمصدق مجرور باضافته لما قبله
وهو مركب من ما يصدق فعلا وما يثبت كيبا من جيا مجمعا ولا اسم الافراد التي يصدق عليها السكلي (قوله
والعكس) مبتدأ خبره محذوف أى ثابت والمراد به اللغوى وهو قولنا ما يصدق عليه المجتهد يصدق عليه
الفقيه (قوله لا يبين المفهوم) أى حتى يكون تعريفا (قوله وان كان هو الاصل في التعريف) أى
الكثير والغالب وقضية عبارته هذه ان بيان المصدق من أقسام التعريف وهو غير صحيح ويمكن ان يجاب
بحمل التعريف على المعنى اللغوى أى البيان لا الاصطلاحى لانه لا يكون الا لبيان المفهوم (قوله لان
مفهومهما مختلف) علة لقوله لا يبين المفهوم أى انما يصح ان يراد منه بيان المفهوم لان مفهومهما مختلفا
مفهوم الفقيه العالم بالاحكام الشرعية العملية الخ ومفهوم المجتهد المستفاد وسعه في تحصيل ظن بحكم فلا يصح
تعريف أحدهما بالآخر لان التعريف يستلزم اتحاد المفهوم فقوله المصنف كذا كرههم في تعريف الفقيه الخ غير
سديد لان ما ذكر بيان للمصدق لا تعريف كما تقرر (قوله لذلك) أى لعلهم من تعريف الفقه (قوله على
ان بعضهم الخ) أى بعض الاصوليين كالشيخ أبى اسحق الشيرازى ومصاد الشارح بهذا النقض على المصنف
بهذا الايجاب الجزئى فيما ادعاه من السلب السكلي في قوله وما قالوا الفقيه الخ اذ معناه ما قال أحد الخ (قوله
تصرى على ما علم التزاما) علة لقوله قاله (قوله والفقه الخ) أو رد عليه ان قوله دلائل الفقه أراد منه المعنى العلمى
لا الاضافى فلا يصح تعريف الفقه لعدم صحة ارادة معناه الاصلى بكونه جزء علم وأما ابن الحاجب فقد ذكره
مراد منه المعنى الاضافى المتوقف على معرفة جزء أى الاضافة وقد يجاب بأنه لاحظ المعنى الاضافى تميها للفايدة
(قوله أى بجميع النسب التامة) يطلق الحكم ويراد به المحكوم عليه وبه وقوع النسبة أو لا وقوعها
وخطاب الله المتعلق بفعل المسكف والنسبة التامة بين الطرفين التي هي ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه
والمراد هنا هذا لقوله بجميع النسب الخ احتراز عن الحكم بالمعنى المتقدمة غير النسبة التامة والتقيد بالتامة
احتراز من الناقصة التي لا يحسن السكوت عليها كالنسبة الاضافية في قولنا غلام زبد والتوصيفية في قولنا
الحيوان الناطق وقوله بجميع اشارة الى ان اللام في الاحكام للاستغراق ولو عبر بكل بدل جميع كان أخصر
وأوضح أما الاول فظاهر وأما الثانى فلان الجميع كثير اما يستعمل بمعنى المجموع بخلاف كل فان الكثير
استعماله في الكل الجيمى وأما استعماله في المجموعى فنادر (قوله أى المأخوذة من الشرع) بين به ان
النسبة من حيث الاخذ وأوردان الشرع هو النسب التامة فيلزم اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه وأجيب
بأن في العبارة مضافا محذوفا أى المأخوذة من أدلة الشرع فان قيل فعلى هذا يلزم اتحاد المنسوب والمنسوب
اليه في قوله الشرعية والجواب ان الشرع المنسوب اليه يراد به الشارع مجازا أو قصد بالنسبة المبالغة

النبي الكريم (العملية) أي المتعلقة بكيفية عمل قلبى أو غيره كالعلم بأن النية في الوضوء واجبة وان الوتر مندوب (المكتسب) ذلك العلم (من أدلتها التفصيلية) أي من الأدلة التفصيلية للأحكام فخرج بقيد الأحكام (٢٥) العلم بغيرها من الذوات والصفات

صك تصور الانسان
والبياض وبقيد
الشرعية العلم بالأحكام
العقلية والحسية كالعلم
بأن الواحد نصف
الانسين وان النار
محرقة وبقيد العمالية
العلم بالأحكام الشرعية
العملية أي الاعتقادية
كالعلم بأن الله واحد
وانه برى في الآخرة
وبقيد المكتسب علم
الله وجبريل والنبي
بما ذكر وبقيد
التفصيلية العلم بذلك
المكتسب للخلاف من
المقتضى والنافى المثبت
بهما ما يأخذه من
الفقيه ليحفظه عن
ابطال خصمه فعلمه
مثلا بوجوب النية في
الوضوء لوجود المقتضى
أو بعدم وجوب الوتر
لوجود النافي ليس
من الفقه وعبروا
عن الفقه هنا بالعلم وان
كان

(قوله النبي الكريم) أثر التعبير بالنبي على الرسول لما يلزم على التعبير بالرسول من التكرار له مع المبعوث ولان النبي أكثر استعمالا (قوله أي المتعلقة بكيفية عمل الخ) أي بصفة عمل أي النسب التي متعلقةها صفة عمل أي معمول قلبى أو غيره فالعمل هو المحكوم عليه ومتعلق النسبة التي هي الحكم هنا صفة له مثلاً قولنا النية في الوضوء واجبة المحكوم عليه هو النية التي هي عمل قلبى والمحكوم به الوجوب والحكم ثبوت الوجوب للنية ومتعلقه الذي هو الوجوب وصف للنية وكذا القول في قولنا الوتر مندوب فالحكم فيه هو ثبوت الندبة للوتر ومتعلقه الندبة التي هي صفة للوتر الذي هو عمل غير قلبى والفقه العلم بذلك الحكم أي ادراكه المسمى تصديقا والفقه في المثالب المذكورين ادراك ثبوت الوجوب للنية وادراك ثبوت الندبة للوتر ثم ان كون الأحكام الفقهية عملية أغلبى والأفهام ليس عمليا كطهارة الحجر اذا تحلل وكمنع الرق الارث وغير ذلك (قوله للأحكام) متعلق بالأدلة وأشار بذلك الى ان الاضافة في قول المصنف من أدلتها بمعنى اللام (قوله فخرج بقيد الأحكام) فضيته ان المراد من العلم العلم التصورى مع ان المراد به التصديق لضافته الى الأحكام فالأخراج بمجموع العلم والأحكام أي بالفيقيد وقيد خلاف ما يوهى تعبير الشارح (قوله من الذوات) المراد بها ما لو وجد خارجا كان قائما بنفسه فتدخل الماهيات فصح قوله كالا انسان وسقط ما قيل ان التمثيل للذوات بقوله كالا انسان وهو ماهية لا يصح اذ لا وجود لها في الخارج بل ولا في الذهن على ما فيه وقوله والصفات المراد بالصفة ما لو وجد خارجا كان قائما بغيره فتدخل الوجودية وغيرها (قوله العقلية) أي التي يحكم بها العقل أي يستقل بذلك من غير استناد الى حس وقوله والحسية أي التي يكون حكم العقل فيها مستندا الى الحس فالحكم في الجميع هو العقل لكن ان كان بواسطة ادراك الحس سميت القضية حسية وان لم يكن بواسطة ذلك فعقلية فأن دفع ما قيل من ان التمثيل بقوله والنار محرقة للحسية غير مناسب لان الحكم بان النار الكائية محرقة هو العقل لا الحس ولا حاجة الى الجواب بأن اللام في النار للعهد الذهني فتكون جزئية (قوله كالعلم بأن الله واحد) لاشك ان الحكم هنا وهو ثبوت الوحدة غير متعلق بكيفية عمل اذ متعلقه وهو الوحدة صفة للذات العلية ومعنى كونها اعتقادية ان متعلقها حصول علم بخلاف العملية فان متعلقها كيفية عمل وان كان ذلك عاملا حاصلا في القلب أيضا فتعلق الحكم قسمان كيفية عمل وحصول علم والحكم الذي متعلقه الاول يسمى عمليا والذي متعلقه الثاني يسمى اعتقاديا وانما أتى بالمثال الثاني أعني قوله وان الله يرى في الآخرة إشارة الى ان المسائل الاعتقادية قسمان مادلية العقل كالمثال الاول ومادلية السمع كالثاني (قوله علم الله وجبريل الخ) أما علم الله فلا يوصف بأنه مكتسب ولا ضرورى أما الاول فلا شعار الاكتساب يسبق الجهل المحال عليه تعالى وأما الثاني فلان الضرورى يطلق على ما لا يفترق الى نظر واستدلال وعلى ما قارنه الاحتياج اليه وهو بالمعنى الاول لاضير في اطلاقه على علم الله تعالى لكن لما كان يطلق على الثاني المنزه عنه علمه تعالى كان اطلاق الضرورى على علمه تعالى موهما لارادة المعنى الثاني فامتنع اطلاقه لذلك وأما علم جبريل بما يليق اليه من الله فهو بخلاف علم ضرورى يستفيد به الحكم منه لا بواسطة النظر والاستدلال وكذا علم النبي صلى الله عليه وسلم بالأحكام مما يوحى اليه وهذا واضح بناء على انه صلى الله عليه وسلم لا يجتهد وأما على انه يجتهد فيحتمل ان يقال ان العلم الحاصل باجتهاده فقه بناء على ان ذلك عن النظر في الأدلة ويحتمل عدم تسميته فقه بناء على ان الله يخلق له علمه ضرورى لا يدرك به ما يجتهد فيه قولان (قوله بما ذكر) أي بالأحكام الشرعية وهو راجع لعلم الله وجبريل أيضا الخذف من الاول والثاني لدلالة الثالث عليه (قوله للخلاف) المراد به من يأخذ من المجتهد الحكم بدليل غير خاص بل بدليل اجمالى كان يقول الامام مالك لابن القاسم ذلك في الوضوء والغسل واجب لوجود المقتضى مثلا ويقول الشافعى للزنى ذلك المذكور ليس بواجب لوجود النافي وسمى المذكور خلافا لاخذه عن امامه خلاف ما أخذ الآخر عن

لظنية أدلتها ظنا كما
سيأتي التعبير به عنه
في كتاب الاجتهاد لانه
ظن المجتهد الذي هو
لقونه قريب من العلم
وكون المراد بالاحكام
جميعها لا ينافيه قول
مالك من أكابر الفقهاء
في ست وثلاثين مسألة
من أر بعين سئل عنها
لا أدري لانه منهجي
للعلم بأحكامها بمعاودة
النظر واطلاق العلم على
مثل هذا التيهو وشائع
عرفا يقال فلان يعلم
النحو ولا يراد ان جميع
مسائله حاضرة عنده
على التفصيل بل انه
منهجي لذلك وما قيل
من ان الاحكام الشرعية
قيد واحد جمع الحكم
الشرعي المعروف بخطاب
الله الآتي بخلاف الظاهر
وان آل الى ما تقدم في
شرح كونها قيدين
كما لا يخفى (والحكم)
المتعارف بين الاصوليين
بالاثبات نارة والنفى
أخرى (خطاب الله)

امامه وقوله من المقتضى والنافي متعاقد بالمكسب وقوله المثبت به انعت بالخلاف في ضمير التنسية يعود على
المقتضى والنافي وقوله ليحفظه علة لقوله المثبت بهما أي اثباته ما يأخذه بهما لاجل حفظه ما يأخذه عن ابطال
خصمه ما أخذه عن امامه وهذا مبني على ان الخلاف في استفيد بذلك علما وانه يبطل بذلك ما يقوله خصمه
والحق ان ذلك لا يفيد علما ولا يصح ان يحتج به على خصمه وانما استفيد علما ببيان عين الدليل فالحق
ان قيد التفصيلية لبيان الواقع ويمكن ان يحتج به عن العلم الذي استفيد المقلد من الفقيه المجرد عن الدليل
فان ما استفيد ليس فقها وان كان هو الحكم الشرعي في حقه بواسطة قياس نظمه ان يقال هذا افتاء به المفتي
وكل ما افتاء به المفتي فهو وحكم الله في حقه ينتج هذا حكم الله في حقه (قوله لظنية أدلتها) علة مقدمة على معلولها
والاصل وان كان ظنا لظنية أدلتها (قوله لانه ظن المجتهد الخ) علة لقوله وعبروا وأشار بذلك الى ان اطلاق العلم
على الظن من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته المجاورة كما يفيد قوله قريب من العلم أو من قبيل مجاز الاستعارة
التصريحية بأن شبه الظن لقوته بالعلم ويحتمل ان تكون علاقة المجاز المرسل هنا الضدية كذا قال سم وهو
بعيد من ضيق الشارح رحمه الله تعالى وأورد الحكم المجمع عليه فانه قطعي وأجيب بأن كون الاحكام
الفقهية ظنية أغابي وبأن المجمع عليه ظني بحسب دليله الاصل وهو مستند الاجماع (قوله بمعاودة النظر)
اللام في النظر للجنس لا للعهد اظهروا انه لم يتقدم له نظر في التي لم يجب عنها أو المراد بالعود الصيرورة على
حد قوله تعالى أولتعودن في ملتنا مع انه لم يكن فيها قط فالملعى أولتصيرن في ملتنا (قوله واطلاق العلم الخ)
أي العلم الذي أر يده الظن فالمراد بالعلم الظن أي التيهو للظن المذكور فسقط ما قيل ان في كلامه تدافعا
حيث ذكر أولان العلم مراد به الظن ثم ذكر ثانيا ان المراد به التيهو (قوله خلاف الظاهر) قضيته
ان اللازم على جعله قيد واحد مخالفة الظاهر فقط لان الظاهر اعتبار كل من الاحكام والشرعية على حدته
مع انه يلزم عليه حيث استدل استدراك قوله الشرعية وقوله العملية (قوله المتعارف الخ) أشار به الى ان
اللام في الحكم للعهد الخارجي عند البيانيين والذهني عند النحاة وهو المشار به الى المتقرر في علم المتخاطبين
كقولك جاء القاضي اذالم يكن في البلاد الا قاض واحد والحاصل ان العهد قسمان خارجي وذهني والاول اقسام
ثلاثة عند البيانيين لان المعهود اما ان يتقدم ذكره صريحا كما في قوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا
فوعصى فرعون الرسول أو كناية كما في قوله تعالى وليس الذ كالاتي فاللام في الذ كر للعهد الخارجي لتقدم
المعهود كناية وهو لفظ مامن قوله اني نذرت لك ما في بطني محررا فانها كناية عن الذ كر لانهم كانوا
لا يحررون الخدمة يت المقدس الا الذ كر أو يكون معلوما بين المتكلم والمخاطب كقولك جاء القاضي اذا
لم يكن في البلاد الا قاض واحد والنحاة بخصوص العهد الخارجي بالقسمين الاولين ويسمون الثالث بالذهني
وأما الذهني عند البيانيين فهو المشار به الى الحقيقة في ضمن فرد غير معين كقولك ادخل السوق واشتر
اللحم حيث لم يقصد الى سوق ولحم بعينه ما والحكم في كلام المصنف أشير بالاداة فيه الى معهود تقرر علما
في الاذهان فالاداة للعهد الخارجي عند البيانيين والذهني عند النحاة وليست للعهد المتقدم في قوله والفقه
العلم بالاحكام الشرعية الخ كما نوههم وآثر التعبير بالمتعارف على التعبير بالمعروف مع كونه أخصر إشارة
الى أهمية المعرفة لما في زيادة البناء من زيادة المعنى أي المعروف أتم المعرفة (قوله بالاثبات الخ) الباء
للابسته متعلقة بمحذوف حال من ضمير المتعارف أي حال كون الحكم ملابسا بالاثبات نارة ولانني أخرى
والاثبات فيما بعد البعثة والنفى فيما قبلها والاثبات باعتبار بعض الاحوال والنفى باعتبار بعض آخر لما سيأتي
في كلام الشارح من قوله ولا يتعاني الخطاب بفعل كل بالغ وفي كلام المصنف من قوله والصواب امتناع
تسكيف الغافل الخ وقال ناصر الملة والدين الباء في قوله بالاثبات الخ للسيدية والمتعارف في الحقيقة هو النفى
والاثبات لا الحكم المنفى والمثبت لكن الاثبات والنفى فرع المثبت والمنفى فهو يستلزمه فلذا عبر بذلك أي ان

أى كلامه النفسى

الازل المسمى فى الازل
خطابا حقيقة على
الاصح كما سيأتى
(المتعلق بفعل المكلف)
أى البالغ العاقل تعلقا
معنويا قبل وجوده كما
سيأتى وتنجيزيا بعد
وجوده بعد البعثة
اذلا حكم قبلها كما
سيأتى (من حيث انه
مكلف) أى ملزم مافيه
كافة كما يعلم بماسيأتى

(قوله وفيما ذكرناه الخ)
فيه انه لم يتبين عليه
سبب التعارف بخلاف
كلام الناصر (قوله
وبهذا يجاب) جواب
بلمنع أى نمنع أن
المعروف الوجوب بل
ماخو طب به وهذا مبنى
على أن الكلام
ماتكم به لا قول
افعل وقال السعد بناء
على ما اختاره العضد
الحكم على هذا نفس
الخطاب بالمعنى المصدري
ودليله القول اللفظى
على ما يناسب معنى
المفعول واعلم أن
التكلم والكلام
قديمان لا ترتب بينهما
بالزمان كما لا ترتب بين
الكلمات كذلك حتى
على القول بأنه لفظى كما
اختاره العضد بل هو

تعارف الاثبات والنفي يستلزم تعارف الحكم المثبت والنفي اذ لا يتصور أن يكون اثبات الشئ أو نفيه
متعارفا وذلك الشئ غير متعارف والمراد بقوله والمتعارف فى الحقيقة هو النفي والاثبات المتعارف أولا
وبالذات قاله سم وفيما ذكرناه غنى عن هذا كله ولا يصح أن يكون الباء للتعدي كما هو ظاهر (قوله
أى كلامه الخ) لما كان الخطاب لكونه مصدرا معناه توجيه الكلام نحو الغير لا لفهم أمرا اعتباريا
لا يتصف بالوجود فلا يصح تعريف الحكم به فسر به بالكلام لا يقال كان المناسب حينئذ التفسير بمعنى
لا بآى لانه جل الخطاب على المخاطب به وهو محاز مرسل علاقته التعاق لا ناقة قول الخطاب صار حقيقة
عرفية فى المخاطب به وبهذا يجاب عما حاصله أن المقصود تعريف الحكم المصطلح عليه وهو ما ثبت بالخطاب
كالوجوب والحرمة مما هو وصفه لفعل المكلف لانفس الخطاب الذى هو صفته تعالى فان قيل أخذ الخطاب
جنسا للحكم يفيدان ما ثبت بنحو القياس ليس من الحكم مع أنه منه فالجواب أن نحو القياس ككشف
ومظهر لخطابه تعالى وهو معنى كونه دليل الحكم (قوله الازل) نسبة للازل وهو عدم الاولية أى الذى
لا ابتداء له وهو أعم من القديم لانه الذى لا ابتداء لوجوده فيختص بالوجودى بخلاف الازل وقيل هما
بمعنى واحد وهو المعنى المذكور للازل ووصف الكلام بالازل بعد وصفه بالنفسى من قبيل الوصف بالازل
وهذا أولى من جعله صفة كاشفة لانها التى بين بها حقيقة الموصوف وما هنا ليس كذلك سم (قوله فى
الازل) لا يصح تعلقه بالمسمى ولا كونه حالا من المستكن فيه لاستلزامهما وجود التسمية فى الازل بل
وجود الاستعمال فيه لقوله حقيقة اذهى اللفظ المستعمل فيما رضع له أولا فيقتضى ذلك أن التسمية والاسم
قديمان وليس كذلك وأجاب سم بأنه يمكن جعله حالا من الضمير لكن على معنى المسمى فيما لا يزال
ملحوظا ووجوده فى الازل أى يطلق عليه الآن هذا اللفظ اطلاقا حقيقة باعتبار تلك الحالة وملاحظتها
أى باعتبار تقدم وجوده وعدم أوليته اه كلامه ولا يخفى مافيه من البعد والتعسف (قوله حقيقة)
أشار به الى دفع ما قد يقال اطلاق الخطاب عليه محاز والحدود نصان عنه (قوله أى البالغ العاقل)
الاولى الاتيان بمعنى بدل أى لان المعنى الحقيقى للمكلف هو الشخص الملزم مافيه كافة وقد يقال انه صار
حقيقة عرفية فى البالغ العاقل فلذا أتى بأى بقى ان يقال لم يفسر هذا بالبالغ العاقل وفيما أتى بالملزم مافيه
كافة وهذا لفسره فى الموضوعين بالملزم مافيه كافة بل هو الاولى كما علمت فالجواب أن يقال لعل السرف فيما سلكه
كونه أقعد لسلامته من نوع التكرار فى المعنى اذ من جملة التعاقى الالزام فيصير حاصل معنى قوله المتعلق بفعل
المكلف الملزم بالفعل على صيغة اسم الفاعل لانه وصف للخطاب الملزم مافيه كافة على صيغة اسم المفعول
لان المراد به المكلف ولسلامته من الابهام فى محل الفعل القابل للتعاقى اذ لو فسر بالملزم مافيه كافة لم يتبين ذلك
المحل اذ لا يتميز بمجرد ذلك من يتعلق الخطاب بفعله من غيره بخلاف تفسيره بالبالغ العاقل مع موافقته
لاستعمال الفقهاء والاصوليين قاله سم (قوله تعلقا معنويا) أى صلو حيا بمعنى أنه اذا وجد مستجمعا
لشروط التكليف كان متعلقا به على ماسيأتى بيانه وهذا التعلق قديم بخلاف التعاقى التنجيزى وهو تعلقه
به بالفعل بعد وجوده فحدث فالكلام المتعلق بفعل المكلف تعلقان صلو حى وتنجيزى والاول قديم والثانى
حدث بخلاف المتعلق بذات الله وصفاته فليس له الاتعاقى تنجيزى قديم (قوله قبل وجوده) أى
متصفا بصفات التكليف نخرج عن ذلك ما لو وجد غير متصف بذلك ككونه صبيا أو مجنوناً أو مكرها
أو لم تبلغه الدعوة فقوله قبل وجوده أى وكذا بعد وجوده غير متصف بصفات التكليف (قوله اذلا حكم
قبلها) سيأتى فى قول المتن ولا حكم قبل الشرع قول الشارح وانتفاء الحكم بانتفاء قديمه وهو التعلق
التنجيزى وبه يوجه كلامه هنا وهذا مبنى على أن التعلقين معا معتبران فى مفهوم الحكم كما هو صريح
كلامه الآتى وعليه فالحكم حادث لان المركب من القديم والحادث حادث كما تقرر وقال العضد فى تسمية

ترتب قديم لا تعلقه فسبحان من لا تعبط به العقول

الاعتقادي وغيره والقولي وغيره والكف والمنكف الواحد كالنبي صلى الله عليه وسلم في خصائصه والاكثر من الواحد والمتعلق بأوجه التعاقب الثلاثة من الاقتضاء الجازم وغير الجازم والتخيير الآتية لتناول حيشية التكليف للاخيرين منها كالاول الظاهر فانه لولا وجود التكليف لم يوجد الا ترى الى انتفاءهما قبل البعثة كاتقاء التكليف ثم الخطاب المذكور يدل عليه الكتاب والسنة وغيرهما

(قوله اذا المتعلق هناك الخ) فديقال برفع على الفاعلية والمفعول محذوف أي الاقسام الثلاثة حذف لظهوره (قوله وقد يجاب الخ) هو لا يجدي فان المكلف به هو المقدور وهو الفعل الحقيقي وهذا على الصحيح كيف نعم الشارح جار على مختار المصنف فيما مر واهله بناء على أنه فعل حقيقة (قوله كأنه اشارة الخ) لا اشعار هنا بسؤال أصلا فالاولى انه بيان لما يدل على الحكم تيمم الفائدة

الكلام في الازل خطبا بخلاف وهو مبني على تفسير الخطاب فان قلنا انه الكلام الذي علم أنه يفهم فيسمى وان قلنا انه الكلام الذي أفهم لم يكن خطبا وينبني عليه أن الكلام حكم في الازل أو يصير حكما فيما لا يزال اه فانظره مع كلام الشارح المتقدم من اختياره أن الكلام يسمى في الازل خطبا بحقيقة فان الجارى عليه أن يكون الحكم قديما غير معتبر فيه التعلق التنجيزي فتأمل (قوله فتناول) أي التعريف لا الفعل لانه بمنع منه قوله الآتي والمتعلق بأوجه التعاقب اذا المتعلق هناك صفة الخطاب بسم (قوله الاعتقادي) فيه تساهل اذ ليس بفعل بل هو كيفية وقد يجاب بان المراد بالفعل ما يعد فعلا عرفيا فيشمل الاعتقاد وقوله الاعتقادي أي كاعتقاد أن الله واحد وقوله وغيره أي كالتبعية في الموضوع مثلا وقوله والقولي أي كتكبير التحريم وقوله وغيره أي كاداء الزكاة والحج (قوله والكف) عطف على الفعل من عطف الخاص على العام دفعا لما يتوهم من أنه غير فعل (قوله والاكثر من الواحد) فيه ما مر في قوله المتقدم في الخطبة الاخصر منه من أن اسم التفضيل المحلى بأل لا يقرن بمن وتقدم الجواب عنه بأن أل زائدة أو جنسية لا معرفة أو أن من متعلقة بمحذوف مدلول عليه بالمدكور فراجع (قوله والمتعلق بأوجه التعلق) أي والخطاب المتعلق لا الفعل المتعلق وقوله بأوجه التعلق حال من ضمير المتعلق والباء للملابسة والملابسة هناء لابسة السكلى لجزيئانه وليست صلة كما قد يتبادر قبل التأمل حتى يكون متعلق الخطاب تلك الأوجه أما أولا فلان المصنف جعل المتعلق به فعل المكلف لتلك الأوجه وأما ثانيا فلان معنى تعلق الخطاب بشئ بيان حاله من كونه مطلقا أو غيره والاقتضاء وغيره مما ذكر لم يتعلق به الخطاب على هذا الوجه بل الخطاب متصف به بسم (قوله لتناول حيشية التكليف للاخيرين) أي الاقتضاء غير الجازم والتخيير وجه هذا تناول كون الحيشية مستعملة في معنيها من التقييد والتعليل فمن حيث كونها للتعليل تناول تعلق الاقتضاء غير الجازم والتخيير بفعل المكلف ومن حيث كونها للتقييد تعلق الاقتضاء الجازم فقط بفعل المكلف وايضا هذا أن قولنا من حيث كذا قد يراد به بيان الاطلاق وأنه لا قيد هناك كافي قولنا الانسان من حيث هو انسان قابل للعلم والموجود من حيث هو موجود يمكن الاحساس به وقد يراد به التقييد كافي قولنا الانسان من حيث انه يصح وتزول عنه الصحة موضوع علم الطب وقد يراد به التعليل كافي قولنا النار من حيث انها حارة تسخن فقول المصنف من حيث انه مكلف معناه أن يكون التعلق على وجه الالتزام وهو معنى التقييد أو يكون اسبب وجود الالتزام ولا جمل تحققه وهو معنى التعليل فتناول الحيشية الاقتضاء الجازم باعتبار معنى التقييد وتناول الاقتضاء غير الجازم والتخيير باعتبار معنى التعليل لان تعلق الخطاب بفعل المكلف بالنسبة اليهما موقوف على تعلق الخطاب بفعله على وجه الالتزام كما ذكره الشارح فاندفع قول بعضهم ان تناول الحيشية للاخيرين أي الاقتضاء غير الجازم والتخيير محل تأمل لانه مبني على جعلها للتقييد فلان تناول حيشية التعلق الخطاب الجازم بفعل المكلف وقد علمت أنها غير قاصرة عليه ومحماتها على المعنيين ظهر اعتبارها بما ذكره وقول العلامة ناصر الملة والدين انها لا تناول الالتزام نفسه لان ما كان لاجل الالتزام لا يتناول الالتزام ضرورة أن العلة غير المعلول مندفع ووجه اندفاعه أنه مبني على قصر الحيشية هنا على التعليل وليس كذلك بل هي شاملة له وللتقييد فتناول الالتزام باعتبار كونها للتقييد وغير الالتزام باعتبار كونها للتعليل كما تقدم فتأمل (قوله الا ترى الى انتفاءهما الخ) اعترض بان الاشتراك في الانتفاء قبل البعثة والوجود بعدها لا يفيد كون خصوص بعضها علة في البعض الآخر انتفاء وجودها وأجيب بان تعيين خصوص التكليف للعلة دون العكس لكون خطاب التكليف هو الاصل وكونه المقصود بالذات من البعثة وهذا بين (قوله ثم الخطاب الخ) كأنه اشارة لدفع الاعتراض بخروج الحكم الثابت بنحو القياس قال في التلويح الثالث أي من الاعتراضات أن التعريف غير متناول للحكم

الثابت بالقياس لعدم خطاب الله تعالى وأجاب بان القياس مظهر للحكم لا مثبت له ولا ينبغي أن السؤال وارد
فما ثبت أيضا بالسنة والاجماع والجواب كما تقدم أن كلا كشف عن الحكم لا مثبت له وهذا معنى كونها
أدلة الأحكام اهـ (قوله وخرج بفعل المكلف) ان قلت لم سكت عن المتعلق قلنا لانه ليس للاحتراز لانه صفة
لازمة للخطاب اذ خطاب الله تعالى لا يتخلو عن المتعلق بشئ فأول الفصول قوله بفعل المكلف قاله ناصر الملة والدين
قاله سم (قوله المتعلق بذاته وصفاته الخ) كان عليه أن يزيد المتعلق بصفات المكلفين والمتعلق بذوات
غير المكلفين وبقية الحيوانات وبصفاتهم وأفعالهم وقد يقال لا يجب في بيان الاخراج بالقيود والتنصيص
على كل ما خرج بل التنبيه بذكر البعض كاف مع أنه لا حصر في عبارته (قوله ولقد خلقناكم) قد يقال
يفنى عن هذا ما قبله وهو قوله خالق كل شئ فانه شامل لذوات المكلفين ويجاب بانه ذكره تنصيحا على
ماتعلق بذوات المكلفين بالخصوص وقوله خالق كل شئ انما ساقه لما يتعلق بصفته تعالى وان كان متعلقا
بذوات غير الله تعالى وبصفاتهما وأفعالهما (قوله فانه متعلق بفعل المكلف من حيث انه مخلوق لله تعالى)
قد يتوهم أن الاستدلال بالآية الشريفة على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى موقوف على جعل ما مصدرية
لاموصولة وليس كذلك لان المراد بالافعال في قولنا أفعال العباد مخلوقة لله تعالى الحاصلة بالمصدر أعني
ما يشاهد من الحركات والسكنات لا المصدر نفسه الذي هو الاجاد والايقاع لانه أمر اعتباري وهو متعلق
القدرة بالمقدور المعبر عنه في جانب الحادث بالمقارنة وظاهر ان هذا لا يتعلق به الخلق لكونه ليس أمرا
وجوديا وكما لا يتعلق به الخلق لذلك فكذلك لا يتعلق به التكليف ومن هنا يتضح قولهم المكلف به الحاصل
بالمصدر لا المصدر نفسه وايضا المقام أن يقال اذا فعل الانسان فعلا كتحرريك يده مثلا فهناك أمور
أربعة أمران مخلوقان لله تعالى في آن واحد وهما الحركة أعني الهيئة المشاهدة والقدرة الحادثة للعبد
وهذان أمران وجوديان مخلوقان لله تعالى معاني آن واحد وأمران اعتباريان لا يتعلق بهما خلق
لكونهما ليسا وجوديين وهما متعلقا القدرة القديمة بتلك الحركة وهو إيجادها ومقارنة قدرة العبد المخلوقة
لله تعالى لتلك الحركة وهذا هو المعبر عنه بالمعنى المصدرى وبالسبب فالحركة مخلوقة له تعالى مكسوبة للعبد
لانصافها بكسبه وهو مقارنة قدرته المخلوقة لله تعالى لها المعبر عنه بتعلق القدرة الحادثة بالمقدور
والموجود يصح انصافه بالامور الاعتبارية كوصف الله جل جلاله بكونه قبل العالم وبعده وغير ذلك هذا
تحرير المقام على وجه الاختصار وحينئذ فلا فرق بين جعل ما في قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون
مصدرية أو موصولة (قوله ولا خطاب يتعلق الخ) ظاهر ان غير البالغ لا يتعلق بفعله خطاب أصلا سواء
كان الخطاب خطاب تكليف أو وضع وليس كذلك لما سبى أن أن الثاني يتعلق بفعل غير البالغ
كالبالغ ويجاب بأن المنفي في كلامه هو خطاب التكليف بقرينة أن الكلام فيه لانه المعروف بما تقدم لكن
كان المناسب في التعبير أن يقول وخرج بالمكلف بمعناه المذكور غير البالغ فلا يتعلق به الخطاب المذكور
أو يقول ولا يتعلق الخطاب المذكور بفعل غير البالغ (قوله وولى الصبي والمجنون الخ) قصده دفع
ما يتوهم من أن وجوب الزكاة في مالهما وجوب غرم بدل ما أنفقاهم ترض لتعلق خطاب التكليف بهما
وحاصله أن ما يتوهم تعلقه بفعل الصبي والمجنون انما هو متعلق بفعل وإيهما (قوله في مالهما) متعلق
بوجبان كان بمعنى ثبت وان كان من الوجوب الشرعي فالجور ومتعلق باستقرار محذوف حال من ما
الواقع على المؤدى أى ما وجب أدائه كائنا في مالهما وقوله وضمان المتلف معطوف على أدائه والمراد بالضمان
الغرم وفى العبارة مضاف محذوف أى غرم بدل المتلف من مثل أوقية ولا يصح عطفه على الزكاة لان
المراد بهما القدر المؤدى لادفعه وان كانت الزكاة تطلق بالاشتراك عليهما والمراد بالضمان الغرم كما تقدم
لا القدر الذى يغرم حتى يصح عطفه على الزكاة نعم يصح عطفه على الزكاة بتأويل الضمان بالمضمون أى

وخرج بفعل المكلف
خطاب الله المتعلق
بذاته وصفاته وذوات
المكلفين والجمادات
كمذلول الله لا اله الا هو
خالق كل شئ ولقد
خلقناكم ويوم نسير
الجال وبما بعد مدلول
وما عملون من قوله
تعالى والله خلقكم وما
تعملون فانه متعلق
بفعل المكلف من حيث
انه مخلوق لله تعالى ولا
خطاب يتعلق بفعل غير
البالغ العاقل وولى
الصبي والمجنون مخاطب
بأداء ما وجب في مالهما
منه كالزكاة وضمان
المتلف

(قوله لا يتعلق به
التكليف) الصواب
حذفه فانه مخالف لما
قاله السعد في التوضيح
ان المكلف به حقيقة
المعنى المصدرى

ومضمون المتلف ولا بد من حذف حيث نداء المضمون عن المتلف (قوله كما يخاطب الخ) تنظير بما قبله
بجامع تعلق ضمان المتلف بغير من صدر منه الاتلاف في كل (قوله حيث فرط) ظرف لا يخاطب ويصح
كونه ظرفا لا تعلقه وقوله لتنزل الخ علة لا يخاطب (قوله المثاب عليها) يتحمل كونه نعتا للصبي رافعا لضميره
ويحتمل كونه نعتا للعبادة ثم ان كان نائب الفاعل ضمير الصبي فهو سببي فكان الواجب الابرار لوجود
اللبس باحتمال كونه نعتا للصبي وقد يقال محل الوجوب اذا اختلف المعنى في التقديرين أما اذا كان ما لهما
واحدا كما هنا فلا وان كان نائب الفاعل الجار والمجرور فالنعت حقيقي لان النعت حينئذ مجموع قوله المثاب
عليها بخلافه على الاول فانه المثاب فقط ويحتمل كونه نعتا للصحة فيكون مرفوعا وضمير عليها للصحة وفيه
ما تقدم وقيد بقوله المثاب عليها بيان الوجه الشبهة في توهم تعلق الخطاب بالصبي والافاصحة تتحقق
باستجماع ما يعتبر في الفعل شرعا وان لم يتعلق الطلب به كالباح (قوله ليس لانه مأمور بها كالبالغ)
اعتراض بانه مشعر بان امر البالغ بها علة للصحة وفيه نظر وكذا قوله ليعتادها قاضيته أن الاعتقاد علة
لصحة وفيه نظر أيضا ويجاب عن الاول بأن صحة العبادة تتوقف على الامر بها في الجملة بدليل أنه لا يصح
التعبد بما لم يؤمر به رأسا ولهذا لو أعاد الظاهر منفردا لغيره خلل في فعلها أولا كانت باطلة فيصح تعليل الصحة
للعادة بالامر بها وعن الثاني بأن الاعتقاد علة غائية حاملة للجملة الشرع أي العلماء على الحكم بالصحة
والافا حكام الباري منزهة عن الحامل والباعث وقوله كصلاته وصومه هذا على مذهب الشارح وهو مذهب
الامام الشافعي وأما عندنا معاشر المالكية فالصبي انما يثاب على الصلاة دون الصوم وفرق بتكرار
الصلاة كل يوم فشق أمرها بخلاف الصوم (قوله ويرجع ذلك الخ) يعني أن الظاهر من قول المصنف
الآتي والصواب امتناع تكليف العاقل الخ الذي هو في قوة الاستثناء من عموم المكف المدلول للام الدالة
عليه أن ذلك تخصيص في عموم الأشخاص وفي التحقيق يرجع الى امتناع تكليف البالغ العاقل في بعض
أحواله فهو راجع الى التخصيص في عموم الاحوال كذا قرر وفيه أن مفاد هذا كون اللام في المكف
للاستغراق وذلك موجب لاختلال التعريف اذ لا يصدق حينئذ الاعلى الخطاب المتعلق بفعل كل مكف
ماعدا ما وقع به التخصيص ولا يصدق على الخطاب المتعلق بفعل المكف الواحد كالنبي صلى الله عليه وسلم
في خصائصه فالوجه حمل ال في المكف على الجنس ويكون مراد الشارح بيان الواقع ودفع ما يتوهم من
التعريف قصدا الى زيادة الفائدة والافلا ضرورة الى بيان ذلك هنا لانه استقيد من التعريف ان كل
خطاب يتعلق بفعل جنس المكف فهو حكمه قاله م (قوله زاد في التعريف السابق الخ) اعترض ذلك
من وجهين الاول أن من جملة التعريف السابق الخيشية السابقة أعني قوله من حيث انه مكف وليست
مذكورة في كلام ابن الحاجب كما ترى في قوله في التعريف السابق نساع الثاني ان هذه الزيادة لا تليق من
جعله منه قال العبد عن بعض من يجعله منه خطاب الوضع يرجع الى الاقتضاء والتخيير اذ معنى جعل الشيء
سببا للشيء اقتضاء العمل به عنده فجعل الزنا سببا للوجوب الحد هو ايجاب الحد عنده وجعل الطهارة
شرطا لصحة البيع جواز الانتفاع بالبيع عندها وحرمة عند عدمها وعلى هذا القياس فالخاصل ان
المراد بالاقتضاء ما يعم الصريح والضمني والجواب عن الاول أن المراد بالخيشية الواقعة في كلام المصنف
وبقول ابن الحاجب بالاقتضاء والتخيير واحد فتعريف المصنف وتعريف ابن الحاجب مؤداهما واحد
فهما تعريف واحد لا اثنان فصح قول الشارح زادي في التعريف السابق على ان دعوى الزيادة في التعريف
لا تنافي النقص منه وعن الثاني بأن مراد الشارح ما يدخله بحسب الظاهر من غير احتياج الى التكلف
الذي لا يليق بالحدود (قوله لكنه لا يشمل الخ) أجيب عن ذلك بان المراد بالتعلق الوضعي أعم من أن
يجعل فعل المكف سببا أو شرطا للشيء أو يجعل شيئا سببا أو شرطا لفعل المكف فدخل ما متعلقه غير فعل

كما يخاطب صاحب
البهجة بضمان ما تلقته
حيث فرط في حفظها
لتنزل فعلها في هذه
الحالة منزلة فعله وصحة
عبادة الصبي كصلاته
وصومه المثاب عليها
ليس لانه مأمور بها
كالبالغ بل ليعتادها
فلا يتركها بعد بلوغه ان
شاء الله ذلك ولا يتعلق
الخطاب بفعل كل بالغ
عاقل كما يعلم مما سيأتي
من امتناع تكليف
العاقل والمليح والمكروه
ويرجع ذلك في التحقيق
الى انتفاء تكليف البالغ
العاقل في بعض أحواله
وأما خطاب الوضع
الآتي فليس من الحكم
المتعارف كما مشى عليه
المصنف ومن جعله منه
كما اختاره ابن الحاجب
زاد في التعريف السابق
ما يدخله فقال خطاب
الله المتعلق بفعل
المكف بالاقتضاء أو
التخيير أو الوضع لكنه
لا يشمل من الوضع ما
متعلقه غير فعل المكف
كالزوال سببا للوجوب
الظاهر

المكلف كطهارة المبيع سبب لجواز الاتقاع به وكالزوال سبب لوجوب الظاهر وفيه أنه لا يتم في الزوال فإنه ليس سببا لفعل المكلف إذ هو سبب لوجوب الظاهر الآن يقال أنه سبب له بواسطة كونه سببا لما يتعلق به وهو الوجوب ولا يخفى ما فيه من التكلف فتأمل (قوله واستعمل المصنف) السبب ليست لما طلب بل لمجرد التأكيد أي أعمل المصنف بمعنى أطلق وقوله كغيره تقوية وسند للمصنف وهو ما على حذف مضاف متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف أي استعمالا كاستعمال غيره وما حال من المصنف أي استعمال المصنف حال كونه مشابها لغيره قاله الناصر اللقاني (قوله للكان المجازي) إنما عدى استعمال باللام إلاما لأنها بمعنى في كمالها ناصر وإلاما لأنه ضمن استعمال معنى استعار كمال الشهاب وأعلم أن ثم موضوعا للكان الحسي البعيد والمصنف قد استعملها في المكان المعنوي القريب فيكون فيها تجوز من وجهين أما الأول وهو استعمالها في المكان المعنوي فجواز استعاره تقرر بها أن يقال شبه المعنى المقاد من التعريف المذكور وهو كون الحكم خطاب الله الذي هو علة في الحكم عن غير الله تعالى بالمكان بجماع أن كلاً محل للكون فيه والتردد إليه فإن المعنى محل للذكر وتردده إليه بملاحظته المرة بعد المرة كإمكان المكان محل للجسم وتردده إليه بانتيان المرة بعد المرة الأخرى وطوى ذكر المشبه وذكر اللفظ الدال على المشبه به وهو ثم على طريق الاستعارة المصروفة والقرينة استحالة كون المعنى مكانا حقيقيا أو أمما الثاني فجاز مرسل ثم لا يخفى أن تفسير الشارح لها هنا الذي هو من إشارات القريب ينافي تفسيره لها بعد بذلك الذي هو من إشارات البعيد ويمكن أن يقال أشار أو لا هنا إلى قرب المشار إليه لقرب محله ومافهم منه وثانياً بذلك إلى بعده باعتبار أن المعنى ينقض بمجرد النطق باللفظ الدال عليه أو باعتبار أن المعنى غير مدرك حسا فمكانه بعيد (قوله ويبين في كل محل الخ) أشار بذلك إلى أن ثم لا دلالة لها على أن يمد من مشار إليه بعيداً وأما بيان ذاته وحقيقته فبقرينة خارجية تختلف باختلاف المقامات مثلاً نقول علمي زيد أعلم ومن ثم أكرمه فالشار إليه تعليم العلم ونقول أكرمت زيدا ومن ثم عظمي فالشار إليه الأكرام وعلى ذلك فقس (قوله كاسيائي) لا يقال ما هنا من جملة السكك ولا يصدق عليه أنه سيائي لأنه يبين هنا لا في ماسيائي لأننا نقول ما هنا انما يبين فيما يأتي أيضاً ضرورة تأخير بيانه عن هذا الكلام المشتمل على الحوالة أعني قوله ويبين في كل محل الخ (قوله فقوله هنا ومن ثم أي من هنا) قوله مبتدأ وهو بمعنى مقوله فالصدر بمعنى المفعول وقوله هنا متعلق به ومن ثم عطف بيان لقوله بمعنى مقوله إذا لمفسر بن هنا لفظ من ثم لا النطق به والخبر محذوف وقوله أي من هنا معمول لذلك الخبر المحذوف والتقدير ومقوله لدى هو ومن ثم يقال في بيانه أي من هنا أي يقال في بيانه هذا اللفظ ويصح أن يكون الخبر قوله أي من هنا القيام أي مقام قولنا معناه هنا والاف دخول أي في الأصل عطف بيان لما قبلها والتقدير فقوله الذي هو ومن ثم معناه من هنا والاول أوجه أهم (قوله أي من أجل ذلك) قال العلامة الناصر حمل من على التعليل والظاهر عدم تعيينه وصحة كونها ابتدائية بل هو أظهر لأن ثم للكان فكون من الداخلة عليه لا ابتداء الغاية أظهر من كونها التعليل وفيه أنه مخالف لما أطبق عليه من أراح كافية ابن الحاجب من جعلها على معنى التعليل في قول ابن الحاجب ومن ثم اختلف في رحن وأطبقهم على ذلك بدل على أنه الأرجح أو المتعين وأعمل السرفي ذلك ما ذكره الامام الرضي رضي الله عنه وتبعوه فيه من قوله المقصود من معنى الابتداء في من أن يكون الفعل المتعدي بها شيئاً ممتدا كالسير والمشى ونحوهما ويكون المجزوء بها الشيء الذي ابتدئ منه ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد نحو خرجت من الدار إذ يقال خرجت من الدار إذا انفصلت عنها ولو بأقل من خطوة اهـ ولا يخفى أن نقول في قول الشارح نقول لاحكم الخ بمعنى الاعتقاد وأن الاعتقاد ليس أمراً متداولاً أصلاً للشيء ممتداً لا بتكافؤ لاداعي إليه فظهر أن كونها للتعليل هو الأظهر (قوله لاحكم الله) فيه أن يقال إن التعريف المتقدم ليس للحكم

واستعمل المصنف
كغيره ثم للكان
المجازي كثيراً ويبين
في كل محل بما يناسبه
كما سيأتي فقوله هنا
(ومن ثم) أي من هنا
وهو أن الحكم خطاب
الله أي من أجل ذلك
نقول

(قوله بمعنى أطلق)
قيل وعلى هذا فلام
للكان بمعنى على وفيه
أنه لا يلزم من كونه
بمعنى أطلق أن يتعدي
تعديته ثم أنه بناء على
الزيادة فالباقي معنى العمل
لأعمال فالاولى انهما
للطالب والعمل معنى
مجازي هو افادة معنى
المكان (قوله بجماع
أن كلاً الخ) الاول بجماع
أن كلاً ينبغي عليه شيء
لأن الحكم خطاب الله
ينبغي عليه قولنا لاحكم
الله كما أن المكان
الحسي ينبغي عليه لأن
الغرض ترتب قول
المصنف لاحكم الله
على التعريف السابق
فهو متفرع عليه

على الإطلاق بل لنوع منه وهو التكليفي كما أشار له الشارح أولاً حينئذ قال الذي تضمنته التعريف ان الحكم المخصوص هو خطاب الله لان الحكم مطلقاً هو ذلك ومعلوم ان كون المعروف بما تقدم هو الحكم المخصوص لا ينتج اعتقاد أن لا حكم على الإطلاق الا الله تعالى الذي أفاده قوله نقول لا حكم الا الله اللهم الا أن يقال ليس المقصود بقوله لا حكم الا الله سلب الحكم على الإطلاق عن غير الله بل سلب الحكم المخصوص وحينئذ يتم ما ذكره المصنف اذ سلب الحكم المخصوص عن غير الله يعلم من كون الحكم المخصوص خطاب الله المذكور ويندفع النظر المذكور وقد يقال في دفعه أيضاً قائل بالفرق بين حكم وحكم فاذا اخص به تعالى هذا الحكم المخصوص فكذا المطلق يختص به أيضاً (قوله فلا حكم الخ) أشار بذلك الى أن مقصود المصنف بقوله ومن ثم لا حكم الا الله التمهيد لخلاف المعتزلة بتحكيم العقل والرد عليهم وفيه أن يقال ان أراد بقوله لا حكم الا الله نفي الحكم عن غير الله وإثباته له بمعنى أن لا حاكم الا الله فهذا محل اتفاق بين الفريقين اذ المعتزلة لا يجعلون العقل هو الحاكم بل يوافقوننا على ان الحاكم هو الله تعالى وانما محل النزاع بيننا وبينهم في أن العقل هل يدرك الحكم من غير افتقار الى الشرع أولاً فعندهم نعم لقولهم ان الافعال في حد ذاتها تقطع النظر عن أوامر الشرع ونواهيه يدرك العقل أحكامها واستفاد منه وانما يحجب الشرع مؤكداً لذلك فهو كاشف لذلك الاحكام التي اثبتتها العقل فلا يصح التمهيد حينئذ وان اراد بقوله لا حكم الا الله نفي ادراك العقل كما هو المراد فهذا لا يتفرع على ما قبله فلا يتجه قوله ومن ثم وان صح التمهيد وقد يجاب باختيار الشق الثاني وهو ان المراد بقوله لا حكم الا الله نفي ادراك العقل للاحكام أي لا يدرك الحكم الا من جهة الله وبواسطة خطابه ويدل لهذا قول الشارح في شرح قول المصنف الآتي شرعي أي لا يؤخذ الا من الشرع ولا يدرك الا به فعمل حكم الشرع في محل النزاع على الادراك به فينبغي أن يكون في التمهيد بهذا المعنى وحينئذ فلا اشكال في التمهيد وكذا في التفريع بحمل المفعول عليه وهو كون الحكم هو خطاب الله على أن معناه لا يدرك الحكم الا بالخطاب المذكور ولا يؤخذ الا منه وانما قال فلا حكم للعقل ولم يقل فلا حكم لغيره مع أنه مفاد الحصر في قوله لا حكم الا الله تنهياً على محل النزاع وان ذلك الغير منحصري في العقل في الواقع (قوله عما سيأتي عن المعتزلة) أي من ترتب المدح والذم عاجلاً والثواب والعقاب آجلاً ومن وجوب شكر المنعم ومن الحظر والاباحة عقلاً في الجميع فيما قبل ورود الشرع (قوله المعبر عن بعضه) أي وهو ترتب المدح والذم عاجلاً والثواب والعقاب آجلاً وقوله المعبر بالجرعة لما قال في عن المعتزلة بعضه يعبر عنه بالحسن والقبح وهو الترتب المذكور وبعضه لا يعبر عنه بذلك كوجوب شكر المنعم والحظر والاباحة هذا مفاد كلامه ويرد عليه أن كلاماً من الوجوب والاباحة عبر المعتزلة عنه بالحسن وان الحرمة عبر واعني بالقبح قال السيد ذهبت المعتزلة الى أن الافعال في ذاتها مع قطع النظر عن أوامر الشرع ونواهيه متصفة بالحسن والقبح وأرادوا بالقبح كون الفعل بحيث يستحق فاعله الذم عند العقل وبالحسن كونه يستحق المدح عنده ثم القبح هو معنى الحرمة والحسن معنى خلافها وهو متفاوت في مراتبه فان كان بحيث يستحق فاعله المدح وتاركة الذم عند العقل فهو الوجوب والا فان استحق فاعله المدح فقط فهو الندب واستحق ناره المدح فقط فهو الكراهة أو لا يتعاقب بقوله ولا تترك مدح ولا ذم فهو الاباحة اهـ فاعل المراد بقول الشارح المعبر عنه أي في كلام المصنف (قوله ولما شاركه الخ) الضمير في شاركه عائد الى البعض وكذا ضمير عنه وقوله ما يحكم به العقل فاعل شاركه ضمير بهما يعود الى الحسن والقبح واعترض هذا التركيب بأنه يجب حذف قوله عنه لان التعبير بهما عنه لا يشاركه فيه غيره كما هو واضح ويمكن ان يجاب بان الضمير عائد الى البعض لامن حيث خصوصه وشخصه بل من حيث عمومته أي كونه شيئاً موصوفاً بالحسن والقبح والحكم على حقيقة الصفة لا خصوصها كما

(لاحكم الا الله) فلا حكم للعقل بشيء مما سيأتي من المعتزلة المعبر عن بعضه بالحسن والقبح ولما شاركه في التعبير بهما عنه ما يحكم به العقل وفاقاً بدأ به تحريراً لمحل النزاع فقال (والحسن والقبح)

(قوله فهذا محل اتفاق بين الفريقين) فيه ان المؤثر في هذا الحكم عندهم كما عرفت هو ذات الشيء أو صفته الذاتية أو العرضية كافي الموافقة وشرح المختصر العسدي والتلويح وعبد الحكيم في مواضع وحكم الشرع تابع لتأثير ذلك المؤثر كما تقدم نقله (قوله موصوفاً بالحسن والقبح) الاولى معبراً عنه بالحسن والقبح والمعنى حينئذ ولما شارك ما يحكم به العقل في الكون معبراً بهما عن الشيء تدبر

يقال علامة الرجل لحبته أى حقيقة المحبة ولو قال ولما شاركه فى الانصاف بهما سلم من هذا التكلف
(قوله للشئ) اعلم يقل والحسن للشئ والقبیح له مع أنه المراد اختصار الوضوح المقام وإيماء الى أنه قد بوصف
 الشئ الواحد بالحسن والقبیح باعتبارين كما يأتى فربما فى الصدق الضار والكذب النافع فان الاول حسن
 من جهة كونه صدقا قبيح من جهة اضراره والثانى قبيح من جهة كونه كذبا حسن من جهة نفعه **(قوله)**
 بمعنى ملائمة الطبع الخ من اضافة المصدر الى مفعوله أى ملائمة الشئ الطبع واصافة معنى ملائمة ببيان أى معنى
 هو ملائمة الطبع وكذا القول فى قوله ومنافره فاذا قيل هذا الشئ حسن فمعناه ملائم للطبع واذا قيل هذا
 الشئ قبيح فمعناه منافر للطبع ثم ان الباء فى قوله بمعنى للابسة متعلقة بمحذوف حال من المبتدأ وهو قوله والحسن
 والقبیح على رأى سيبويه والتقدير والحسن ملتبىا بمعنى هى ملائمة الطبع عقلى ومثل ذلك يقال فى القبيح
 أحوال من الضمير فى الخبر وهو عقلى على رأى من لا يجوز بحجى الحال من المبتدأ **(قوله)** وبمعنى صفة
 الكمال فى الباء واصافة معنى الى صفة ما تقدم فى قوله بمعنى ملائمة ويزاد هنا ان اضافة صفة الى الكمال
 ببيان أى صفة هى الكمال فالصفة نفس الكمال فقولنا العلم حسن أى كمال وقولنا والجهل قبيح أى
 نقص وبهذا يندفع اعتراض العلامة الناصر بقوله والمراد بالصفة المعنى القائم بالغير فحسن العلم مثلا هو
 كونه صفة كمال والعلم نفسه صفة كمال فلو قال وبمعنى كونه صفة كمال كان أوفقى **(قوله)** وبمعنى ترتب
 المرح الخ فى الباء واصافة معنى لما بعده ما تقدم فى قوله بمعنى ملائمة الطبع الخ وان أريد بالترتيب
 حصوله بالفعل كان فى الكلام مضاف محذوف أى استحقاق ترتب الخ لان اللازم استحقاق الترتب
 لانفس الترتب اذ قد يتخلف وان أريد به كونه بحيث يستحق ذلك فلا حذف وقوله عاجلا وآجلا نظرا فان
 للمرح والدم والثواب والعقاب الاول للاولين والثانى للآخرين ويصح جعل الاول دون الثانى نظرا للترتيب
 ان أريد به كون الشخص بحيث يستحق الثواب على الفعل والعقاب على الترك أو كان على تقدير المضاف
 كما تقدم حصول استحقاق الترتب أو الترتب بالمعنى المذكور وهو كون الشخص الخ الآن وأما ان أريد
 بالترتيب الحصول بالفعل فلا يصح حينئذ كون عاجلا نظرا له وإنما الظرف له هو قوله آجلا لان ذلك إنما
 يكون فى الآخرة **(قوله)** المبعوث به الرسل فيه ان هذا القيد مستدرك مع ذكر الشرع ولا يصح ان
 يريد به الكشف والبيان لان الشرع أعم من المبعوث به الرسل لما مر فى تعريف النبى والرسول ولأن
 يريد به الاحتراز لان الشرع كما بذلك سواء كان لرسول أولنبى فالوجه ترك هذا التقييد وقد يجاب
 بأن التقييد المذكور جرى على الغالب وبأنه يصح تخريجه على القول الثالث المار أعنى استواء النبى
 والرسول فى ان كلا يعرف بأنه انسان أو حى اليه بشرع وأمر بتبليغه وفى هذا الجواب الثانى نظر فتأمل
(قوله) أى لا يؤخذ ولا يدرك الابى عطف قوله ولا يدرك على ما قبله من عطف التفسير وحينئذ فى
 قوله لا يحكم به الا الشرع مجاز فى المسند وهو يحكم اذ المراد به يدرك الحكم وهو مرسل علاقته اللازم
 واعلم يقل أى لا يدرك الا من الشرع بدل ما قاله جوى على ما يقتضيه سياق كلام المصنف **(قوله)** فى قولهم
 انه عقلى متعلق بالعمل فى خلافا لمحذوف والاصل تخالف خلافا بقولنا انه شرعى المعتزلة فى قولهم انه
 عقلى **(قوله)** لما فى الفعل من مصلحة أو مفسدة فديقال حكم العقل على الفعل بالحسن أو القبيح لاجل
 اشتماله على مصلحة أو مفسدة حكم بذلك لوسط فينتظم بذلك قياس وهو ان يقال مثلا هذا الفعل مشتمل
 على مصلحة وكل فعل اشتمل على مصلحة فهو حسن ينتج هذا الفعل حسن فيكون هذا الحكم نظريا
 فتقسيمه بعد ذلك الحكم المذكور الى نظرى وضرورى من تقسيم الشئ الى نفسه وإلى غيره والجواب ان
 الحكم لوسط لا ينافى الضرورة مطلقا وإنما ينافىها اذا كان بترتيب المقدمات والاتقال منها الى المطلوب
 المقتضى ذلك تأخر العلم بالحكم المطلوب عن القياس وأما لا يكون كذلك بأن كان معلوما بدون

لشئ (بمعنى ملائمة
 الطبع ومنافس لمرنه)
 كحسن الخلو وقبح المرح
 (و) بمعنى (صفة الكمال
 والنقص) كحسن العلم
 وقبح الجهل (عقلى)
 أى يحكم به العقل اتفاقا
 (و) بمعنى ترتب (المدرج
 والدم عاجلا) والثواب
 (والعقاب آجلا) كحسن
 الطاعة وقبح المعصية
 (شرعى) أى لا يحكم به
 الا الشرع المبعوث به
 الرسل أى لا يؤخذ الا
 من ذلك ولا يدرك الا
 به (خلافا للمعتزلة) فى
 قولهم انه عقلى أى يحكم
 به العقل لما فى الفعل
 من مصلحة أو مفسدة
 يتبعها حسنه أو قبحه
 عند الله

(قوله وفى هذا الجواب
 نظر) لخروج الاحكام
 التى لم يؤمر بتبليغها

وقبح الصدق الضار وقيل العكس ويجوز الشرع مؤكداً لذلك أو باستعانة الشرع فيما خفى على العقل تحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال وقوله كغيره عقلى وشرعى خبر مبتدأ محذوف أى كل منهما أو كلاهما وتركه كغيره المدح والثواب للعلم بهما من ذكر مقابلهما بالانساب كما قال بأصول المعتزلة فإن العقاب عندهم لا يتخلف ولا يقبل الزيادة والثواب يقبلها وإن لم يتخلف أيضاً (وشكر المنعم) أى وهو الثناء على الله تعالى

(قوله لكن يلزمكم الح) محله أن العقل لا يدرك فيه جهة حسن حتى يدرك الحكم بواسطة (قوله راد بذلك على الشارح) حيث جعل الموضوع اللغوى بقوله لا نعامه واعتباره كل واحد من الموارد على حدته (قوله وجل الشهاب كلام الشارح) أى يجعل أو بمعنى الواو وادخال بقية أنواع

الترتيب والانتقال المذكورين فلا كالضروريات التى قياساتها معها كقولنا الاربعه زوج الأترى الى هذا فإنه حكم ضرورى مع أنه بوسط وهو انقسامه بمنساقين وينتظم بذلك قياس هو قولنا الاربعه عدد منقسم متساويين وكل عدد منقسم بتساويين زوج وقد صرحوا بأن الضروريات قد تحتاج الى وسط بدون حركة وفكر فليراجع (قوله أى يدرك العقل ذلك) تفسير لقوله يحكم به العقل (قوله تحسن الكذب النافع وقبح الصدق الضار) أى نظراً فى الاول لجهة النفع دون الكذب وفى الثانى لجهة الاضرار دون الصدق وقوله وقيل العكس أى قبح الكذب النافع وحسن الصدق الضار أى نظراً فى الاول لكونه كذبا دون جهة النفع التى اشتمل عليها وفى الثانى لكونه صدقاً قطع النظر عن الذى اشتمل عليه من الاضرار (قوله أو باستعانة الشرع) عطف على قوله بالضرورة أى فادراك الحسن والقبح فى هذا القسم موقوف على كشف الشرع عن الحسن والقبح بأمره ونهيه وأما كشفه عنهما فى القسمين الاولين فهو مؤيد لحكم العقل بهما أما بالضرورة والنظر فقوله يدرك ذلك باستعانة الشرع مراده ادراكه بعد مجرى الشرع ان فى الفعل جهة حسن أو جهة قبح فقد استعان بالشرع فى ادراكهما والتوقف ادراكهما على ورود الشرع (قوله خبر مبتدأ محذوف الخ) انما جعله خبر مبتدأ محذوف لكونه لا يصح كونه خبراً عن الحسن والقبح لعدم التطابق بين المبتدأ والخبر لكونه مفرداً والخبر عنه شياً أن وقوله كل منهما أو كلاهما أشار بالمثالين الى تقدير المبتدأ مفرداً للفظا ومعنى وهو قوله كل منهما أو مفرداً فى اللفظ فقط وهو قوله أو كلاهما (قوله الانساب كما قال) بيان لحكمة الاقتصار على هذا المقابل دون عكسه (قوله فان العقاب عندهم الخ) لا يخفى ان هذا انما ثبت الانسيب لمقابل الثواب دون مقابل المدح فلا بد فى تنجيم ما أشار له من ملاحظة أنه لما ناسب اشارة مقابل الثواب بالذكر ناسب اشارة ما يناسبه وهو مقابل المدح الذى هو الذم للناسبة بينهما (قوله لا يتخلف ولا يقبل الزيادة) فهو أخص بهم وأصدق فكان الانساب عند ارادة الاقتصار على أحد الامر بن اشارة بالذكر لزم به باعتبار مقتضاهم (قوله وشكر المنعم واجب بالشرع) هذه المسئلة ذكرها أهل السنة بعد التى قبلها على سبيل التنزل مع المعتزلة أى تنزلنا معكم الى أن العقل يدرك الحسن والقبح بالمعنى المتقدم لكن يلزمكم أن لا يكون الشكر عقلياً فان العقل اذا خلى ونفسه لم يدرك فيه الحسن بالمعنى المتقدم لان المصلحة المشتمل عليها الشكر اما ان تكون راجعة للشكر أو الى الشاكر والاول باطل لان الرب قدس وتعالى عن ان ينتفع بشكر شاكر أو عبادة عابد كيف وقد ثبت له الغنى المطلق ولو كان ينتفع بذلك لزم افتقاره الى خلقه واللازم محال فكذا المزوم وأما الثانى فلان النعمة الواصلة الى الشاكر بالنسبة لمسيديها وهو الله تعالى حقيرة لان الدنيا بخلافها لا تساوى عند الله جناح بعوضة كما ثبت فى الحديث الشريف فلا تستوجب شكر اربال بالقياس على الشاهد بما أوجب الشكر عليها ضرر اللشاكر لا ترى ان نحو السلطان لو أعطى شخصاً فلساً فشكره على ذلك بملا من الناس كان شكره على ذلك موجباً للعقوبة لما فيه من الازدراء بالعطى فلو ان الله أمرنا بالشكر على النعم مطلقاً يكن الشكر واجباً فهو انما واجب بالشرع لا بالعقل وقد قرر هذه المسئلة ابن الحاجب على آتم وجهه وايراد المصنف لها على هذا الوجه لا يظهر له فائدة لانهم انما ذكرها هذه عقب التى قبلها على سبيل التنزل على طريق أهل الجدل وكلام المصنف لا يفيد ذلك وقد أجاب العلامة سم عن المصنف بما أطال به بلاطائل نخته (قوله وهو الثناء الخ) أشار بذلك الى أن موضع المسئلة الشكر اللغوى خلافاً لما قاله الكمال من أنه العرفى راد بذلك على الشارح وجل الشهاب كلام الشارح على العرفى برد بأن الشارح اعتبر كون الثناء لاجل الانعام والشكر العرفى لا يعتبر فيه ذلك * لا يقال اطلاق الثناء على فعل غير اللسان مجازاً والحدود قصان عنه * لاننا نقول الحق ان الثناء لا يختص باللسان لتعريفهم له بالانبيان بما يشعر بتعظيم المنعم لاجل انعامه واثبات سلم اختصاص الثناء باللسان فنقول

انما يمنع التجوز في الحدود اذا لم يقترن بالقرينة الواضحة وقد اقترن بها هنا وهي تقسيم الثناء الى هذه الاقسام
 ذكر هذا الجواب الاخير سم والاول هو الاول فتأمل (قوله لانعامه) لتعليل للثناء قال الشهاب اخذه من
 تعليق الحكم بالمشقة في قول المصنف وشكر المنعم واجب وهو يشعر بعلية الوصف للحكم كما تقرر وقال
 سم لا حاجة الى ذلك لان الانعام معتبر في مفهوم الشكر فهو مأخوذ من لفظ الشكر من غير حاجة في اثباته
 الى الترتيب المذكور وهو حسن (قوله بالخلق) اعترض بان حقيقة الخلق الابداد وهو نوع من الانعام فلا
 يصح أن يتعلق به وأجيب بأن الخلق بمعنى الخلق وعليه فالرزق في كلامه بكسر الراء وفيه أن الاعتراض
 وجوابه مبنيان على أن الباء صلة الانعام حتى يكون الخلق بمعنى الابداد منعما به مع أنه فرد من أفراد الانعام
 وهو غير متعين لجواز كونها الملايسة أي لانعامه الملابس للابداد ملايسة الكل لجزئية فاندفع ما يقال ان
 الابداد نفس الانعام والشئ لا يلبس نفسه أو للسببية والمعنى لانعامه بسبب الابداد أي لاجل أنه أنعم
 بسبب أنه أوجد فإيجاده سبب لتحقيق انعامه أي تحقيق هذا الجنس فان تحقق الخاص سبب لتحقيق العام
 أو لان تحقق الفرد سبب في تحقق الحقيقة الكلية وعلى هذا يضبط الرزق بفتح الراء مصدر كالخلق الآن
 هذا الابدان سبب قوله والصحة فاما أن يحمل قوله والصحة على حذف المضاف أي واعطاء الصحة أو يراد بها
 التصحيح على أنه يصح كون الباء صلة مع بقاء الخلق على مصدر بته وكذا ما بعده على أن يراد بالمصدر
 الحاصل به واستعمال المصدر في الحاصل به شائع كثير وحينئذ لا اشكال في صحة التعلق (قوله بان يعتقد
 أنه تعالى وليها) أي موليها استعمالا للفعيل بمعنى اسم الفاعل والمراد أنه وليها لا غيره بمعونة المقام وأورد
 بان الاعتقاد من مقولة الانفعال وهو اضطراري فلا يتعلق به الحكم الذي هو الايجاب لان الاحكام انما
 تتعلق بالافعال الاختيارية فالحكم هنا انما يتعلق بأسباب الاعتقاد المذكور كالنظر في كلامه المقتضى
 تعلق الايجاب بالاعتقاد المذكور تسامح وفيه نظر بين فان القول المنصور أن الاعتقاد من مقولة التكيف
 لا من مقولة الفعل ولا الانفعال ولا الاضافة كما قيل بكل وقد صرحوا بان المراد بالفعل في قولهم لا تكليف
 الا بفعل اختياري ما قابل الانفعال فيدخل الاعتقاد حينئذ في الفعل بقي أن يقال ان في قوله بان يعتقد الخ
 اشعار بان المنعم عليه اذا أنى على المنعم بغير ما يفهم صدور تلك النعمة عنه لا يكون ذلك شكرا وفي قوله بان
 يتحدث بها اشعار بذلك أيضا وهو خلاف ما يفهمه تعريفهم الشكر بأنه فعل ينبي عن تعظيم المنعم
 بسبب انعامه من أن المعتبر في الشكر كون الثناء لاجل الانعام وان لم يكن فيه دلالة على صدور تلك النعمة
 من المنعم ولذا قال الفري واعلم بأنهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد انصاف المنعم بصفات الكمال أو
 اعتقاد انصافه بصفة الانعام وأنه ولي النعم في مقابلة انعامه وجوابه حل قوله بان في الموضوعين أعني قوله بان
 يعتقدو بان يتحدث على التمثيل كما هي قاعدة بعض مشايخ الشارح من الشافعية وحينئذ فخالفة الاسلوب
 في الموضوع الثالث أعني قوله كان يخضع لجزء التفنن لانه لما كان الثناء بالقلب واللسان منحصر افما
 ذكره أنى ببناء التصوير المفيدة لذلك ولما كان الثناء بالاركان غير منحصر في الخضوع أي بالكاف
 المفيدة لذلك لكونها للتمثيل وهو مبني الاشكال بقي شيء آخر وهو أن يقال كل ثناء بفعل خضوع لله تعالى
 اذا لا يكون ثناء الا اذا كان خدمة لله تعالى وكل خدمة خضوع فما اقتضته الكاف من أن فعل الاركان
 لا ينحصر في الخضوع بموع ويمكن ان يجاب بحمل الخضوع على نوع خاص منه وهو سكونها مثلا كما يفعل
 بين يدي الملوك من تكتيف اليدين والاطراق بالرأس والعينين أو يقال الكاف استقصائية وهذا غاية ما
 يلتمس في الجواب (قوله واجب الخ) فيه ان مقتضاء ان من ترك الشكر بالمعنى المتقدم ياتم وهو صريح
 الشارح أيضا بقوله فن لم تبلغه دعوة نبي الخ وهو خلاف ما يفهم من الفروع بل المفهوم منها انه لا اثم
 على من ترك الشكر وغفل مطلقا عن كون الله مولى النعم ولم يتحدث بها ولا لاحظ الخضوع لله تعالى

لانعامه بالخلق والرزق
 والصحة وغيرها بالقلب
 بأن يعتقد أنه تعالى
 وليها أو اللسان بأن
 يتحدث بها أو غيره
 كان يخضع له تعالى
 (واجب بالشرع لا العقل)
 فن لم تبلغه

(قوله فيدخل
 الاعتقاد) دخوله بهذا
 المعنى لا يقتضى انه
 مقدور اختيارا حتى
 يكاف به فالخى على هذا
 ان التكليف به تكليف
 بأسبابه

دهوة نبي لا ياتهم بتركه
خلافاً للمعتزلة (ولا حكم)
موجود (قبل الشرع)
أي البعثة لاحد من
الرسل لا انتفاء لازمه
حينئذ من ترتب
الثواب والعقاب

(قوله متعلق الخبر) هو
لفظ موجود وسمى
الظرف خبراً مع وجود
متعلقه لفظاً وسمى صريح
به كان هو الخبر اعتباراً
لكلام المصنف على
حديثه فإنه عند الحذف
يكون الخبر هو الظرف
لقيامه مقام متعلقه ألا
تري الى انتقال الضمير
اليه فهو بالنسبة للبتدا
في محل رفع وتقصيله في
شرح الديباجة (قوله
متعلق الخبر) الصواب
حذف متعلق (قوله
من انقطاع رسالة
سيدنا اسمعيل) لوجه
هذا التخصيص بل
الكلام في كل من كان
بين رسولين لم يرسل
اليه الاول ولم يدرك
الثاني وصريح كلامهم
هنا ان من اتبع رسولا
فغيره يدل بعدموت
رسوله لا خلاف في عدم
نجاته فنسخ الشرائع
بموت الرسل انما هي
بالنسبة للفروع فقط

(قوله دعوة نبي) الانسب بالدعوة ذكر الرسول لانه الذي يدعوا وان افاده ذكر الدعوة وبقى الكلام
في قوله بعد الرسل مع ان البعثة تقيده والجواب بانه تفنن ليس بذلك (قوله ولا حكم موجودا) لما كان
متعلق الخبر يحتمل انه من مادة الوجود فيفيد انتفاء نفس الحكم قبل الشرع وانه من مادة غير الوجود
كالعلم فلا يفيد ذلك بل يحتمل معه وجود نفس الحكم قبل الشرع لان المنفي علمه فقط فلا يتم الرد على
المعتزلة كان محتاجا الى بيان ذلك المتعلق ولا يقال المتعلق اذا كان كوناً ما يجب حذفه لانا نقول الشارح
انما اشار الى ان المتعلق هذا فهو اشارة الى تقديره لان مراده ان هذا المتعلق يذ كر ولا يحذف فهو بمنزلة
أن يقول والخبر متعلقه محذوف تقديره موجود وفي تقدير الشارح المتعلق المذكور قبل الظرف أعني قول
المصنف قبل الشرع دليل على أن الظرف متعلق بالخبر المحذوف لا بلفظ الحكم ويدل على ذلك أنه لو تعلق
به كان منصوباً بالأنشائية بالضاف حينئذ مع أن المعروف في لفظ المتن بناؤه على الفتح اللهم الا أن يكون
جارياً على رأي البغداديين المجوزين نصب الشبهة بالضاف مع اسقاط تنوينه وعليه ظاهر لا مانع لما
أعطيت ولا معطى لما منعت وعلى هذا يصح التعلق المذكور ويقدّر متعلق الخبر مؤخر عن الظرف (قوله
أي البعثة لاحد من الرسل) مفاده تصوير المسئلة بما قبل جميع الرسل ومن ثم قيل تفسيره الشرع بذلك
قد يراد عليه وجود الحكم في شرع نبي لم يوجد قبله رسول وبجواب بان أول الرسل آدم على نبينا وعليهم أفضل
الصلاة والسلام (تنبيه) قوله ولا حكم قبل الشرع ظاهره انه لا فرق في ذلك بين الاصول والفروع فمن
لم يبلغه دعوة نبي لا يجب عليه توحيد ولا غيره واختلف في أهل الفترة كالعرب من انقطاع رسالة سيدنا
اسماعيل عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام الى زمن نبينا صلى الله عليه وسلم هل هم مخاطبون في هذه
المدة التي هي مدة الفترة بعقائد التوحيد أم لا وأما عدم تكليفهم بالفروع فجعل اتفاق ذهب الى الاول
جماعة قائلين انهم وان لم يبلغهم دعوة نبي مرسل لهم فقد بلغتهم دعوة من أرسل الى غيرهم كسيدنا موسى
وهارون وسليمان وداود وغيرهم صلوات الله عليهم أجمعين فمن كان منهم ذارأى ونظرو لم يعتقدوا ديناً فهو كافر
واذا سمع أية دعوة كانت الى الله وترك أن يستدل بعقله على صحتها وهو من أهل الاستدلال والنظر كان
معرضاً عن الدعوة فهو كافر وهذا صريح في ثبوت تكليف كل أحد بالايمان بعد وجود دعوة أحد من
الرسل وان لم يكن مرسل اليه وفي تعذيب أهل الفترة بترك الايمان والتوحيد وهذا اعتمده النووي في
شرح مسلم حيث قال في حديث مسلم ان من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الاوثان
فهو في النار وليس في هذا مؤاخذة قبل بلوغ الدعوة فان هؤلاء كانت بلغتهم دعوة سيدنا ابراهيم وغيره عليهم
الصلاة والسلام والى الثاني جمهور الاشاعرة من المتكاملين والاصوليين والفقهاء الشافعية وأجواب اعمامهم
من تعذيب جماعة من أهل الفترة بانه خبر آحاد لا يعارض القطع بعدم تعذيبهم وبأنه يجوز أن يكون تعذيب من
صح تعذيبه منهم لا مريض مختص به يقتضي ذلك علمه الله ورسوله نظير ما قيل في الحكم بكفر الغلام الذي قتله
الخصم عليه السلام مع صباه ولما دلت القواطع على أنه لا تعذيب حتى تقوم الحجة علينا ان أهل الفترة غير
معذبين (قوله لا انتفاء لازمه حينئذ) أي حين لا شرع فهو ظرف للانتفاء ونسائه وانتفاء اللازم يوجب
انتفاء الملزوم وقوله من ترتب الثواب والعقاب بيان لللازم وأورد أن ترتب الثواب والعقاب ليس لازماً للحكم
لانه ينفك عنه اذ قد يتحقق الوجوب بعد البعثة ولم يتحقق الثواب والعقاب كأن يدخل وقت الظهر مثلاً
ولم يتلبس الشخص بصلاته بعد فقد تحقق الحكم وهو وجوب الظهر ولم يتحقق ثواب ولا عقاب وأيضا
فهذا الدليل بتقدير تمامه انما ينهض لنفي ما كان ملزوماً للثواب والعقاب دون غيره كالأباحة مع ان
المقصود نفي الجميع وأيضا للمعتزلة أن يمنعوا كون ما ذكره لا مطلقاً الجواز أن يكون لازماً بشرط وجود

بقوله تعالى وما كنا
معدنين حتى نبعث
رسولا أى ولا منبذين
فاستغنى عن ذكر
الثواب بذكركم مقابله من
العذاب الذى هو أظهر
في تحقق معنى التكليف
واتقاء الحكم الذى
هو الخطاب السابق
باتقاء قيس منه وهو
التعلق بالتنجي (بل
الامر) أى الشأن فى
وجود الحكم (موقوف
الى وروده) أى الشرع
أشار بهذا كما قال الى
انه مراد من عبرنا فى
الافعال قبل البعثة
بالوقف فليس مخالفا لمن
نفي منا الحكم فيها وبل
هنا لا انتقال من فرض
الى آخر وان اشتمل على
الاول اذ توقف الحكم
على الشرع مشتمل على
اتقاء قبله ووجوده بعده
(وحكمت المعتزلة العقل)
(قوله التابع فى الوجود)
بل قد لا يكون تابعا
كالثواب على صلاة الصبي
الا ان يقال لا يضر
اختلاف المحل تأمل (قوله
المطابق لما فى نفس الامر)
اعل المعنى ان المخبر عنه
مدع مطابقة الخبر للواقع
لاخياره عن الحال
والشأن الواقع والا
فالاخبار عنه يقع فى
كلام الكاذب

البعثة فلا يدل اتقاؤه قبلها على اتقاء الحكم وأجيب عن الاول بأن المراد ترتيب استحقاق الثواب والعقاب فى العبارة حذف المضاف وذلك لازم لتحقيق الحكم أو يراد بالترتيب الاستحقاق بمعنى انه يلزم من تحقق الوجوب مثلا كون الفاعل بحيث ان فعل استحق الثواب وان ترك استحق العقاب وهذا متحقق بعد البعثة غير متحقق قبلها وعن الثانى بأنه لا قائل بالفرق فاذا اتقى ما لزوم الثواب والعقاب اتقى غيره وأيضا فقد تقدم ان الطلب غير الجازم والتخير تابعان فى الوجود للطلب الجازم وفى الاتقاء أيضا وعن الثالث بأن المعتزلة زعموا ان ذلك لازم مطلقا حيث أثبتوا الاثم قبل البعثة على ما دل عليه قول الشارح لا يأتى بتركه خلافا للمعتزلة واذا كان لازما مطلقا عندهم فانتقاؤه قبل البعثة كدلت عليه الآية يدل على اتقاء ما لزومه وهو الحكم قبلها (قوله بقوله تعالى وما كنا معدنين الخ) قال الاصفهاني فى شرح المصنوع واعلم ان الاستدلال بالآية يتم اذا كان مقصودنا غلبة الظن فى المسئلة فان كانت المسئلة علمية فلا يمكن اثباتها بالدلائل الظنية ثم أورد ان المراد من الرسول فى الآية العقل سامعنا لكن الآية دلت على نفي تعذيب المباشرة ولا يلزم منه نفي مطلق التعذيب سامعنا لكن ليس فى الآية دلالة على نفي التعذيب قبل البعثة عن كل الذنوب سامعنا لكن لا يلزم من نفي المؤاخذه قبل البعثة اتقاء الاستحقاق لجواز سقوط المؤاخذه بالمغفرة ثم أجاب عن الاول بأن حقيقة الرسول النبي المرسل والاصل فى الكلام الحقيقة وعن الثانى بأن شأن العظيم القدر التعبير عن نفي التعذيب مطلقا بنفي المباشرة وعن الثالث بأن تقدير الكلام وما كنا معدنين أحدا ويلزم من ذلك اتقاء تعذيب كل واحد من الناس قبل البعثة وذلك هو المطلوب لان الخصم لا يقول به وعن الرابع بأن الآية تدل على اتقاء التعذيب قبل البعثة واتقاء التعذيب قبل البعثة ظاهر ايدل على عدم الوجوب قبل البعثة فمن ادعى ان الوجوب ثابت وقد وقع التجاوز عن الذنب بالمغفرة فعليه البيان (قوله الذى هو أظهر فى تحقق معنى التكليف) أى لان دلالة العقاب على وجود معنى لفظ التكليف ان لم تكن الاضافة بيانية أو معنى هو التكليف ان كانت بيانية أظهر من دلالة الثواب عليه لان العقاب لا يكون الاعن ترك شئ ملزم به من فعل أو ترك والثواب يكون على فعل ذلك تارة وعلى غيره التابع فى الوجود للزوم به أخرى وما يدل على شئ بلا واسطة أظهر مما يدل عليه تارة بلا واسطة وتارة بها (قوله واتقاء الحكم الخ) هذا جواب عما يقال كيف يقال لاحكم قبل الشرع مع ان خطاب الله الذى يفسر به الحكم قديم فأجاب بأن الحكم خطاب الله الخ فهو مركب من أمور فاذا اتبنى واحد منها اتبنى هو والتعلق بالتنجي جزء منه وهو منتف قبل الشرع فينتفى الحكم قاله العلامة الناصر أى والحكم على هذا حادث لان المركب من القديم والحادث حادث (قوله بل الامر أى الشأن الخ) قال العلامة الناصر الشأن والقصة هو الحديث المطابق لما فى نفس الامر ولا يخبر عن الشأن ولا يفسر الا بجملة صادقة عليه فقول المصنف موقوف لا يصح ان يكون خبرا عن الشأن حينئذ بل هو خبر لمخذف أى الشأن فى وجود الحكم هو موقوف أى الوجود موقوف وهو صادق على الشأن فيصح ان يكون خبرا له بخلاف مجرد قوله موقوف الى وروده لا يصح ان يقال الشأن موقوف بل الموقوف وجوده لان نفسه اه (قوله أشار بهذا) أى بقوله بل الامر موقوف أى فن قال بالوقف لم يرد معنى لاندري هل الحكم ثابت قبل البعثة أولا بل أراد ان وجوده متوقف على ورود الشرع (قوله اذ توقف الحكم على الشرع) قيل عليه ان هذه العبارة تضمنت توقف الشئ على نفسه لان الحكم عام فهو شامل لجميع الاحكام والاحكام هى الشرع وأجيب بأن المراد بالشرع هنا البعثة كما تقدم للشارح تفسيره بها (قوله مشتمل عليه) أى محتواه احتواء المزموم على لازمه لا احتواء الكل على أجزائه اذ من البين ان الاتقاء قبله والوجود بعده خارجان عن مفهوم توقف الحكم على الشرع لازمان له (قوله وحكمت المعتزلة العقل) فعل يأتى للتصيير كقولك سررت العبد أى صيرته حرا وياتى

نسبة الفاعل الى الفعل كقولك فسقته أى نسبه للفسق والمعنى الاول ههنا لا يصح قطعاً لان المعترلة لم
يصيروا العقل كما اذا تفاق منا ومنهم ان الحاكم هو الله لا غيره كما تقدم والمعنى الثاني يصح هنا ويكون
نسبة العقل الى الحكم من حيث كونه مدر كاله والحاصل ان ما يفهم من ظاهر قوله وحكمت المعترلة العقل
غير مراد قطعاً وانما المراد انهم جعلوا العقل مدر كاله الحكم وقد يقال ان هذا أعنى قوله وحكمت المعترلة العقل
مكرر مع قوله المارد بمعنى ترتب الدم عاجلاً والعقاب آجلاً شرعى خلافاً للمعترلة فانه يتضمن تحكيم العقل
عند المعترلة ويحاجب بأن هذا أعم مما تقدم لشموله جميع الافعال واختصاص ما تقدم بالواجب والمنسوب
والمحرم قاله العلامة الناصر وأيضاً فيها هنا زيادة على ما تقدم من وجوه آخر وهو تفصيل مذهبه بقوله فان لم
يقض الخ قاله سم (قوله في الافعال) المراد بالافعال ما يعي فعل اللسان والقلب كالا اعتقاد والجوارح
لما تقدم من ان المراد بالفعل الذى هو مناط التكليف ما يقابل الانفعال (قوله فما قضى به) ما وافقه على
الحكم ثم يحتمل كونها موصولة وكونها شرطية والمعنى على الاول فالحكم الذى قضى به العقل وعلى الثانى
فأى حكم وقوله فما قضى به مبتدأ وقوله الآتى فأمر قضائه الخ خبراً وخبره جزء شرط على احتمالي ما وستأتى
تمهلاً لذلك والمراد بالقضاء ادراك ثبوت ذلك الحكم كالا باحة والوجوب لذلك الشئ فالمعنى فالحكم الذى
أدرك العقل ثبوته لذلك الشئ أو فأى حكم أدرك العقل ثبوته لذلك الشئ (قوله فى شئ منها) أى فعل
من تلك الافعال (قوله ضرورى) يطلق الضرورى على المسكروه عليه وعلى ما لا قدرة على فعله وتركه
وعلى ما ندعو الحاجة اليه دعاء تاماً ومن المعالوم ان الضرورى بالمعنيين الاولين لا يتعلق به حكم البتة كما
سيأتى فى قول المصنف والصواب امتناع تكليف الغافل والمجبأ الخ فلم يبق الا المعنى الثالث وظاهر تمثيله
بالتنفس فى الهواء ارادته وحينئذ فهو ضرورى معه نوع اختيار حتى يصح نعلق الحكم به ولا يحد حصر حكمه
فى الاباحة بل يكون واجباً كما اذا ترتب على تركه هلاك أو شديد أذى بل هذا مقتضى كون الضرورى
المراد هنا ما ندعو الحاجة اليه دعاء تاماً وقد يكون مندوباً اذا ترتب عليه مصلحة أى على فعله ولم ترتب مفسدة
على تركه فالمراد بالاباحة فى كلامه حينئذ الاذن الصادق بالوجوب بفعل الشارع المنقسم الى الاقسام
الاختيارى ودون الضرورى الذى ذكره غير صحيح بل جعله مقابلاً للاختيارى ممنوع لما تقدم والحاصل انه
يقال للشارح ان أردت بالضرورى المسكروه عليه أو ما لا قدرة على فعله وتركه فهذا لا يتعلق به حكم أصلاً لان
الحكم لا يتعلق بالافعال الاختيارية كما هو مقرر وكما سيأتى فى كلام المصنف أيضاً وان أردت به ما ندعو
الحاجة اليه دعاء تاماً فحصر حكمه فى الاباحة ومقابله بالاختيارى كل منهما غير صحيح لما تقدم من انه ينقسم
الى الاباحة وغيره وانما اختيارى فالصواب عدم ذكره الضرورى لانه لا وفق بقصرهم الاحكام على
الافعال الاختيارية ولذلك لم يذكر قسم الضرورى العضد فى كتابه المواقف وشرح ابن الحاجب قاله العلامة
الناصر مع زيادة اوضح يقتضيه المقام (قوله خصوصه) أى خصوص ذلك الاختيارى لالكونه من جملة
الاختياريات فقط بل لا مراختص به وهو متعلق بقضى والمعنى عليه حينئذ ان منشأ قضائه ملاحظة أمر
يختص بذلك الشئ من مصلحة أو مفسدة أو انتفاعهما وليس متعلقاً بقوله اختيارى كما جوزه بعضهم مستنداً
بقول الشارح بعد الاختيارى خصوصه ولا دلالة على ذلك بل قوله الآتى خصوصه يتعلق بقوله ينقسم
لا بالاختيارى وهو موافق فى المعنى لتعلقه بقضى تأمل (قوله فأمر قضائه فيه ظاهر) ضمير قضائه يعود الى
العقل والضمير المجزور يبنى يعود الى الشئ والمراد بالامر التفصيل بدليل قوله بعده وهو ان الضرورى الخ فانه
بيان للامر وفى الكلام مضاف محذوف أى مقضى قضائه والتقدير حينئذ فتفصيل مقضى قضائه فيه ظاهر
وهذه الجملة خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ وجزأ له أو خبر عن المبتدأ وهو قوله فما قضى به الخ وعلى كل فالجملة
خالية من ضمير يربط الخبر بالمبتدأ فان ما فى قوله فما قضى الخ عبارة عن الحكم كالمرو ولا ضمير فى الجملة الواقعة

فى الافعال قبيل
البعض فما قضى به فى
شئ منها ضرورى
كالتنفس فى الهواء أو
اختيارى خصوصه بان
أدرك فيه مصلحة أو
مفسدة أو انتفاعهما
فأمر قضائه فيه ظاهر
وهو ان الضرورى
مقطوع باباحته
والاختيارى خصوصه
ينقسم الى الاقسام
الخمس الحرام وغيره

لأنه ان اشتمل على مفسدة

فعله غرام كالظلم أو تركه
فواجب كالعدل أو على
مصلحة فعله فندوب
كالا حسان أو تركه
فكروه وان لم يشتمل
على مصلحة أو مفسدة
فباح (فان لم يقض)
العقل في بعض منها
لخصوصه بان لم يدرك
فيه شيئا تقدم ككل
الفاكهة فاختلف في
قضائه فيه

(قوله لعدم كونه
وجوديا) هذا لا يمنع
من وصفه بالحسن لأنه
ليس اعتباريا محضا
كبحر من زئبق وجبل
من ياقوت بل اعتباري
له منشأ ألا ترى الى
مقارنته بالاختيار تارة
وعدمها أخرى فهو
المكاف به على ما هو
التحقيق اذ لا تكليف
الافعل اختياري والآخر
بعد تعلق القدرة
حاصل اضطرار اقتران
(قوله ينبوعه مقام
التعريف) لأنه لا بد فيه
من التصريح بالقيود
وفيه أن ذلك ان سلم أنه
لا بد منه حتى مع
القرينة الظاهرة كما
هنا فاعلم في التعريف
الحقيقي لا المأخوذ من

خبر أو هي قوله فأمر قضائه الخ يعود الى الحكم فيقدر في الجملة ذلك ليحصل الربط والتقدير حينئذ فأمر
قضائه به فيه وبه يستقيم الكلام (قوله لأنه ان اشتمل على مفسدة فعله الخ) لا يخفى ان الضمير المضاف اليه في
قوله فعله عائد على الفعل لكن المراد من الفعل المضاف المعنى المصدرى ومن المضاف اليه الحاصل به فلا اشكال
حينئذ في اضافة الفعل الى ضمير الفعل لا اختلاف مع معنى المضاف والمضاف اليه اسكن في عبارته تسامح لأنه
جعل المشتمل على المصلحة والمفسدة الفعل المضاف الذي أر يد منه المعنى المصدرى كما هو صريح قوله لأنه ان
اشتمل الخ مع أن المشتمل على المصلحة والمفسدة هو الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر الذي هو متعلق المصدر وهو
المضاف اليه لأنه الذي يتصف بالاشتمال المذكور لكونه وجوديا بخلاف الفعل بالمعنى المصدرى فلا يتصف
بذلك لعدم كونه وجوديا بل هو اعتباري لأنه عبارة عن تعلق القدرة بالمقدور كما تقدم بيان ذلك بأنهم
وأوضح مما هنا فراجعوا وأورد على هذا التقسيم أن تعريف كل من المندوب والمكروه غير مانع لصدق
تعريف الأول بما اشتمل على مصلحة فعله على الواجب لاشتمال فعله على المصلحة وصدق تعريف الثاني
بما اشتمل على مصلحة تركه على المحرم لاشتمال تركه على المصلحة وأورد أيضا على تعريف المباح بقوله وان لم
يشتمل الخ أنه ان أعاد ضمير يشتمل على الفعل ذي الطرفين كما هو الظاهر كان صادقا على المكروه لان المكروه
لم يشتمل فعله على مصلحة ولا على مفسدة وان أعاد على أحد الطرفين المتعاطفين باو في كلامه وهما الفعل
والترك فان كان العائد عليه الضمير الطرف الأول أعني الفعل كان صادقا على المكروه كما تقدم لان تركيبه
حينئذ وان لم يشتمل فعله على مصلحة ولا مفسدة فباح والمكروه كذلك لم يشتمل فعله على مصلحة
ولا مفسدة وان كان العائد عليه الضمير الطرف الثاني أعني الترك وكان التركيب هكذا وان لم يشتمل تركه
على مصلحة ولا مفسدة فباح كان صادقا على المندوب لأنه لم يشتمل تركه عليه ما هذا ايضا ما أشار به
العلامة الناصر والعلامة الشهاب في هذا المقام وأجاب العلامة سم عن الإيراد الأول بأنه قد حذف من
تعريف كل من المندوب والمكروه قيد لا بد منه مستفاد من ذكره قابله لان وصف أحد المتقابلين بشئ
في مقام تمييزه قرينة ظاهرة في اختصاصه به واتفائه عن المقابل الآخر والمحدوف بقرينة كالثابت فقوله
في أحد المندوب أو على مصلحة فعله أى ولم يشتمل تركه على مفسدة نخرج الواجب وقوله في تعريف
المكروه أو على مصلحة تركه أى ولم يشتمل فعله على مفسدة نخرج المحرم وأجاب عن الإيراد الثاني بان
الضمير في قوله وان لم يشتمل يعود على كل من الفعل والترك أى وان لم يشتمل كل من فعله وتركه على مصلحة
ولا على مفسدة فباح وحينئذ فلا يشمل الا المباح ولا يخفى أن كلام الجوابين تكلف ينبوعه مقام
التعريف المبني على البيان والايضاح (قوله فان لم يقض العقل الخ) قال الشهاب هو سلب جزئي لان
ليس بعض سور السلب الجزئي وقال العلامة الناصر المراد منه السالبة الجزئية لا ما يؤخذ من ظاهر العبارة
من العموم لوقوع النكرة وهي بعض في سياق النفي (قوله لخصوصه) متعلق يقض أى فان اتقى قضاء
العقل في شئ لاجل خصوص ذلك الشئ أى اشتماله على خصوصية هي المصلحة أو المفسدة أو اتفاه وهما بان لم
يدرك فيه شيئا من ذلك فالنفي الحكم المتعلق بالخصوص لا مطلق الحكم فلا ينافي وجود الحكم من حيث
العموم أى عموم الدليل لذلك الشئ الذي يراد الحكم عليه ولغيره فأراد الشارح بقوله لخصوصه دفع ما يتوهم
من التناقض في ظاهر عبارة المصنف لان قوله فان لم يقض يفيد نفي الحكم وقوله فتأنيها يفيد ثبوته (قوله
بما تقدم) أى وهو المصلحة والمفسدة في الفعل أو الترك أو اتفاه وهما عنهما (قوله في قضائه فيه) لعموم
دليله أى قضائه في ذلك البعض لعموم دليله أى دليل المقضى به اذ الدليل انما هو المقضى به الذي هو
المدرك بالعقل وقضاؤه ادراكه فالحاء في دليله للقضاء بمعنى المقضى به أو المقضى به المقدر اضافته للقضاء
ولا بد من مضاف آخر محدوف أيضا والاصل في تعيين مقضى قضائه فيه اذ الاختلاف في تعيين المقضى به

التقسيم لأنه في الحقيقة بيان للاقسام لا تعريف فتدبر

له موم دليله على أقوال ذكرها (ع) بقوله (فإن الله لم يخلق من الخلق والاباحة) أي لا يدري أنه محظور أو مباح مع

أنه لا يخلو عن واحد منهما لأنه إما ممنوع منه محظور أو لا يباح ومما القولان المطويان دليل الحظر أن الفعل تصرف في ملك الله بغير إذنه إذ العالم أعيانه ومنافعه ملك له تعالى ودليل الاباحة أن الله تعالى خلق العبد وما يفتق به فلو لم يباح له كان خلقهما عبداً أي خالياً عن الحكمة ووجه الوقف عنهما تعارض دليليهما وأشار بقوله لهم أي للمعتزلة إلى ما نقله عن القاضي أي بكر الباقلاني من أن قول بعض فقهاءنا أي مكابن أبي هريرة بالحظر وبعضهم بالاباحة في الأفعال قبل الشرع إنما هو اعتقاداتهم عن تشعب ذلك عن أصول المعتزلة للعالم بأنهم ما اتبعوا مقاصدهم وأن قول بعض أئمتنا أي كالأشعري فيها بالوقف مراده به نفي الحكم فيها أي كما تقدم (والصواب امتناع تكليف الغافل والمجبأ) أما الأول وهو من لا يدري كالتائم والساهي فلان مقتضى

كما هو بين (قوله لموم دليله) متعلق بقضائه أي للدليل لا يرجع لخصوصه بل بعمه وغيره (قوله على أقوال) قد يشكل جعل الثالث مقتضياً به مع أنه لا قضاء فيه لما قدمناه من أن الخلاف في تعيين المقتضى به فاعمل في العبارة تغليباً أو أراد بالقضاء أعسم مما هو على وجه التفصيل كما في غير الثالث وعلى وجه الاجمال كما في الثالث إذ فيه قضاء بأحد الأمرين من غير تعيين (قوله ذكرها) أي تلك الأقوال بمعنى المقولات ووجه أنه ذكرها أن الهاء في قوله فإنا إنما عائدة للأقوال ففيه تصريح بأن في المسئلة ثلاثة أقوال وصرح بتعيين الثالث بقوله الوقف الخ وأشار إلى تعيين الأول والثاني بقوله الحظر والاباحة (قوله مع أنه لا يخلو عن واحد منهما) المفهوم من كلامه أن المراد من الاباحة استواء الفعل والترك وحينئذ قد عوى عدم الخلو عنهما ممنوعة لجواز كونه واجباً أو مندوباً مثلاً لكن خفيت المفسدة في تركه أو المصلحة في فعله على العقل فلم يدرك فيه شيئاً قاله سم وقال ومن هنا ينظر في اقتصار شيخنا العلامة في توجيه قول الشارع مع أنه الخ على قوله إشارة إلى أن القضية مانعة الجمع والخلو معا لأن ظاهر قوله أنه محظور أو مباح يصدق بانتفاءهما معا (قوله ومما القولان المطويان) أي المحظور والمباح القولان المطويان أي لازم المحظور ولازم المباح اللذين هما الحظر والاباحة في كلامه تسامح قاله العلامة الناصر (قوله أن الفعل تصرف الخ) هذه صغرى قياس من الشكك الأول حذف كبراه ونتيجته وبتمامه وكل تصرف في ملك الغير بغير إذنه ممنوع فالفعل ممنوع وقوله العالم الخ دليل للصغرى (قوله فالو لم يباح له كان خلقهما عبداً) هذه كبرى قياس تمرطى حذف صغرها وهي الاستثنائية ونتيجته ونظمه هكذا لو لم يباح له الفعل كان خلقهما عبداً لكن خلقهما ليس بعبث فالفعل مباح واعلم أن الصغرى في القياس الشرطى هي الثانية والكبرى هي الأولى عكس القياس الخلقى (قوله أي خالياً عن الحكمة) تفسير للعبث هنا لأن له معنى آخر (قوله ووجه الوقف) لم يقل ودليل الوقف كما قال في الآتين إذ لا حكم فيه معين بخلاف الآتين فإنه فيهما وهولاً يكون إلا عن دليل (قوله في الأفعال قبل الشرع) يتنازع الحظر والاباحة (قوله إنما هو لغفلتهم الخ) قد يقال إن ذلك لا يمنع كون ذلك القول منسوباً للبعض المذكور والقول ينسب لقائله وإن اعتقد غيره غلطه فيه فكيف يشار إلى نفيه عن ذلك البعض بقوله لهم ويمكن أن يجاب بأنه لم يرد النفي حقيقة بل حكماً أي أنه في حكم المنفي عن ذلك البعض لأن صدوره عنه في حكم غير الصادر عنه لعدم جريانه على قواعده (قوله عن تشعب ذلك عن أصول المعتزلة) فيه بحث لأن الكلام فيما لم يقض العقل فيه لخصوصه بأن لم يدرك فيه مصلحة ولا مفسدة بل قضى فيه لدليل عام فكيف يتفرع ذلك عن أصول المعتزلة أي الحسن والقبح العقليين مع أنهم ما تابعان للمصلحة والمفسدة والفرض اتفأ وهما الآن يقال المراد بأصولهم هنا مجرد ثبات الحكم قبل ورود الشرع (قوله أي كما تقدم) أي في قوله بل الأمر موقوف إلى ورود (قوله أما الأول الخ) في العبارة حذف لا بد منه والأصل أما امتناع تكليف الأول الخ (قوله فلان مقتضى التكليف الخ) المراد بالمقتضى ما يطالب بالتكليف وليس المراد به ما يستلزمه التكليف وإن كان الاقتضاء يستعمل كثيراً في كلامهم بمعنى الاستلزام إذ لا يصح ذلك هنا لظهور أن التكليف لا يستلزم الاتيان بالمكاف به (قوله أمثالاً) حال أو مفعول لأجله وعلى كل فلا بد من حذف أي قصد الامتثال وكان الأولى للشارح أن يذكره فيقول لقصد الامتثال وأما إن لم يراع الحذف المذكور فهو متكرر مع ما قبله فإن الامتثال قد فسر بالاتيان بالشيء على الوجه المأمور به وذلك مفاد قوله الاتيان به وقول سم الاتيان بالشيء مطلق فيصدق بالاتيان به على الوجه المأمور به وبالاتيان به على غير الوجه المأمور به وقوله امتثالاً أفاد تقييده بكونه على الوجه المذكور فالتكرار مندفع برهان مقتضى التكليف بالشيء الاتيان به على الوجه المذكور لا مطلقاً تأمل (قوله لا يعلم ذلك) الإشارة إلى التكليف (قوله فيمتنع تكليفه) غير محتاج إليه للمجرد الإيضاح والتوطئة لما بعده أعنى قوله وإن وجب الخ (قوله لوجود

سببهما)

التكليف بالشيء الاتيان به امتثالاً وذلك يتوقف على العلم بالتكليف به والغافل لا يعلم ذلك فيمتنع تكليفه وإن رجب عليه بعد يظن أنه ضامن ما تلقى من المال وقضاء ما فاته من الصلاة في زمان غفلته لوجود

سببهما وأما الثاني وهو
من يدري ولا مندوحة
له عما ألجئ إليه كاللحق
من شاق على شخص
يقتله لا مندوحة له
عن الوقوع عليه القاتل له
فامتناع تكليفه بالملجأ
إليه أو بنقيضه لعدم
قدرته على ذلك لأن
الملجأ إليه واجب
الوقوع ونقيضه ممنوع
الوقوع ولا قدرة على
واحد من الواجب
والممنوع وقيل بجواز
تكليف الغافل والملجأ
بناء على جواز التكليف
بما لا يطاق لحمل الواحد
الصخرة العظيمة ورد
بأن الفائدة في التكليف
بما لا يطاق من الاختيار
هل يأخذ في المقدمات
منتهية في تكليف
الغافل والملجأ وإلى
حكاية هذا ورده أشار
المصنف بتعبيره بالصواب
(وكذا المكروه) وهو
من لا مندوحة له عما
أكره عليه إلا بالصبر
على ما أكره به بمنع
تكليفه بالمكروه عليه
أو بنقيضه (على
الصحيح) لعدم قدرته
على امتثال ذلك

(قوله العموم والخصوص
المطلق) صوابه الوجهي
فيتصادفان فيمن
لا مندوحة له وهو غافل

سببهما) قد يتوهم منه أن وجوب غرم بدل ما أنلفه ووجوب قضاء الصلاة من خطاب الوضع مع أنه ليس كذلك وقد يجاب بأن هنا شيئين اشتغال ذمته بالبدل المذكور والصلاة الحاصل مع الغفلة وهو من خطاب الوضع وهو المشار إليه بقوله لوجود سببهما والثاني وجوب أداء البدل ووجوب الفعل للصلاة قضاء وهما حاصلان بعد زوال الغفلة وهذا من خطاب التكليف وهو المشار إليه بقوله وإن وجب الخ **خاتمة** قوله في تعريف الغافل وهو من لا يدري كالنائم والساهي يدخل فيه المجنون وعدم تكليفه محل اتفاق وكذا يدخل السكران حيث لم يتعد في سكره بل ولو كان متعدياً لأن فيه الكلام في عدم تعاقب التكليف به حال السكر وإن وجب عليه بعد إفاقته ضمان ما أنلفه وقضاء ما فاتته من الصلاة وكذا يدخل فيه المعنى عليه وقد يجاب بأن من في قوله وهو من لا يدري الخ عبارة عن البالغ العاقل بقربة قوله في التعريف المتقدم للحكم خطاب الله المتعلق بفعل المكاف فإن المراد به البالغ العاقل فتأمل (قوله وهو من يدري) إنما قيد به لتمام المقابلة بينه وبين الغافل والافلاحة إلى ذلك التقييد باعتبار مفهوم الملجأ فإن مفهومه من لا مندوحة له وإن كان لا يدري فينبه وبين الغافل العموم والخصوص المطلق (قوله ولا مندوحة له عما ألجئ إليه) أي لاسمعه له في الانفساك عنه لا يقال ذكر ألجئ في تعريف الملجأ فيه دور لا نأقول أن ألجئ فعل يتوقف فهمه على فهم المشتق منه وهو المصدر رأى الاجاء لعل في فهم الوصف أعنى الملجأ فليس قوله ألجئ متوقفاً فهمه على الملجأ بل على المصدر المشتق منه وفيه أن الاجاء معتبر في مفهوم الوصف بالدور باق وأحسن منه أن يقال الملجأ مراد منه المعنى الاصطلاحي أي الشخص المعروف بهذا الاسم وألجئ مراد منه المعنى اللغوي أو أن هذا التعريف لفظي (قوله يقتله) صفة لشخص جرت على غير من هي له إذا فعل يقتله هو الملقى فكان الواجب الإبراز وقد يقال اللبس مأثور هنا الظهور أن القاتل هو الملقى ويمكن أن يجاب أيضاً بأن جملة قوله يقتله حال من مرفوع الملقى وهي حال مقدرة حيث لا مقارنة كما هو واضح (قوله بناء على جواز التكليف الخ) الأولى أن يقول بناء على التكليف الخ لأن البناء معناه هنا القياس ومن المعلوم أن الجواز حكم الأصل وهو التكليف بما لا يطاق والمقيس عليه محل الحكم لا الحكم ثم مقتضى قوله بناء الخ أن تكليف الملجأ ليس منه وفيه نظر لأن الطائفة هي القدرة فلا يطاق لا تتعلق به القدرة الحادثة سواء امتنع لنفسه مفهومة تخاق الأجسام أو امتنع لنفس مفهومة كالجمع بين الضدين وسيأتي جواز التكليف بالمحال مطلقاً أي سواء كان ممنوعاً بذاته أي ممنوعاً عقلاً كالجمع بين السواد والبياض وهو المحال لذاته أو ممنوعاً عادة لاعتقلا كالشي من الزمن والطيران من الإنسان وهو المحال لغيره وإن الفائدة في جواز التكليف بالمحال وهي الاختيار هل يأخذ في الأسباب جارية فيه أي الملجأ في تكليفه بالنقيض أي نقيض ما ألجئ إليه بأن يضع يده مثلاً على صدره كأنه يريد منع نفسه عن الوقوع في ما رده الشارح من انتفاء الفائدة في تكليف الملجأ سرود وما صرح به المصنف هنا من امتناع تكليف الملجأ مناف لما يأتي له من جواز التكليف بالمحال مطلقاً نعم فرق بين تكليف الغافل والتكليف بالمحال حيث منع الأول وأجيز الثاني بانتفاء الفائدة المذكورة في الأول دون الثاني وإن هنا شيئين تكليف محال وتكليف بالمحال لأن الخلل أن كان راجعاً للمكاف به فالثاني وإن كان راجعاً لنفس التكليف فالأول وتكليف الغافل منه فهو تكليف محال لا تكليف بالمحال وظاهر امتناع الأول لعدم حصول العلم بالتكليف المتوقف عليه الاتيان بالمكاف به (قوله في تكليف الغافل والملجأ) انتفاؤه في الثاني قد علمت سقوطه مما قررناه آنفاً (قوله وكذا المكروه) الإشارة إلى الغافل والملجأ والافراد في أمم الإشارة بتأويل المذكور (قوله بمنع تكليفه بالمكروه عليه أو بنقيضه) المراد بمنع تكليفه بكل منهما ولا ينافيه التعبير بأولها إذا وقعت في حيز النفي ولو معنى كافي الامتناع هنا كان النفي لكل من المتعاطفات كما قرر الرضى وغيره وعليه قوله تعالى ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً وأورد السكال

هنا أمرين الأول أن دعوى الخلاف في تكليف المكره بنقيض ما كره عليه ممنوعة فقد حكى امام الحرمين وغيره الاتفاق على جواز تكليف المكره بترك ما كره عليه الثاني ان قوله ولا يمكن الاتيان معه بنقيضه وقوله في المكره على القتل انه يتمتع تكليفه حال القتل الصادر للا كراه بتركه يقتضي كل منهما ان موضع النزاع تعلق التكليف بفعل المكره حال المباشرة مع ان الخلاف مع المعتزلة وهم قائلون بانقطاع التكليف حال المباشرة مطلقا من غير فرق بين فعل المكره وغيره فلامعنى لتخصيص فعل المكره الى آخر ما أطال به والجواب عن الاول ان ما قاله امام الحرمين محمول على التكليف به من حيث الاشارة لا من حيث الاكراه كما الشيخ الاسلام وهو بمعنى ما أجاب به المصنف بعد بقوله واثم القاتل الخ وأما الثاني فان ما قاله الشارح من نسبة تعلق التكليف بالفعل حال المباشرة فهو قول لبعض المعتزلة وسيأتى تنبيه لذلك وأما الثالث وهو تخصيص المكره بالذ كرفل وقوع الخلاف بالفعل مع المعتزلة فيه لا لتخصيص تعلق التكليف بالفعل حال المباشرة به وقد جرت العادة بانهم يفرضون النزاع في بعض الجزئيات وان كان الحكم عاما (قوله فان الفعل لا كراه الخ) وقد يقال مجرد هذا لا يدل على عدم القدرة لانه يمكن ان يقصد بالفعل داعى الشرع كما سيأتى في المقابل والجواب أن مبنى هذا القول أن التكليف انما يتعلق بالفعل حال المباشرة فلا يتأتى ما ذكر (قوله لا يحصل به الامتثال) قوله به متعلق يحصل والضمير في به يرجع للفعل فالامتثال هو المعجوز عنه وان وجد الفعل بدون ما لا النقيض فهو معجوز عنه بنفسه لوجود الفعل المكره عليه ولا يمكن الاتيان بالنقيض مع الفعل لما يلزم عليه من الجمع بين النقيضين المحال (قوله ولا يمكن الاتيان معه الخ) ذكر الظرف وهو قوله معه اشارة الى أن امتناع التكليف بالنقيض انما هو حالة القتل كما صرح بذلك بقوله فانه يتمتع تكليفه حال القتل (قوله مكافئه) قال شيخ الاسلام أو غير المحترم المفهوم بالاولى لانه اذا امتنع التكليف في المكافئ الذي يجب القود بقتله في غيره أولى وقال العلامة الناصر واما قدره بخصوصه لان المبالغة المستفادة من لو أظهر فيه اذربما يقال في غير المكافئ يكاف بالمكره عليه ارتكابا لا خف الضرر من اه قال سم وهذا اذا كان المقتول غير مكافئ للمكره وأما اذا كان المكره غير مكافئ للمقتول فعلى قياس ذلك يقال ربما يقال يكاف بنقيض المكره عليه صابرا على العقوبة ارتكابا لا خف الضرر من لان قتل المكره أخف * بقی أن يقال ان هذا كله واضح اذا كان كل من المكره به والمكره عليه القتل أما اذا كان المكره عليه القتل والمكره به القطع مثلا فلا يظهر هذا التوجيه فتأمل (قوله بتركه) لم يقل بالمكره عليه بتركه بل اقتصر على الترك لان المبالغة انما تظهر فيه كذا قرر العلامة الناصر (قوله واثم القاتل الخ) جواب سؤال تقديره اذا كان المكره على قتل المكافئ ليس بمكاف بالقتل ولا بنقيضه كما قلتم فلا ي شئ تعلق به الاثم فأجاب بما حاصله ان الاثم تعلق به من حيث الاشارة أى تقديمه نفسه بالبقاء على مكافئه لقد رنه عليه وعلى تركه بسبب أن المكره له خيره بين قتله لمكافئه وبين أن يقتله المكره له ان لم يقتل ذلك المكافئ وقد يقال قضية كون التكليف انما يتعلق بالفعل حال المباشرة عدم القدرة على الاشارة المذكور فاعل الاثم بالايثار مبنى على جواز تكليفه بالنقيض وكلام الشارح لا يفيد ذلك (قوله الذى هو مجمع عليه) ذكر ذلك لانه انما يحسن الايراد اذا كان الاثم المذكور متفقا عليه بين الخصمين (قوله لا يشاره نفسه بالبقاء) هذا لا يتأتى اذا كان المكره به غير القتل كالقطع مثلا لا لا يتحقق الاشارة بالبقاء الا اذا كان المكره به مفعولا بنفس المكره اذا لم يمثل الا أن يحجب بان هذا مفهوم بالاولى فتأمل قوله سم (قوله الذى خيره بينهما المكره) أى بين نفسه ومكافئه فاهاء في قوله بينهما تتضمن عائدا للموصول الواقع صفة لمكافئه لرجوعها له ولغيره والمطابقة بين الموصول وعائده افراد او تشبة لا تشترط بل المدار على وجود العائد فقط وجعل شيخ الاسلام الذى مشى في المعنى نعتا للبقاء المذكور والمقدر مضافا لمكافئه والاصل على بقاء مكافئه قال

فان الفعل لا كراه لا يحصل به الامتثال ولا يمكن الاتيان معه بنقيضه (ولو) كان مكرها (على القتل) لمكافئه فانه يتمتع تكليفه حالة القتل لا كراه بتركه لعدم قدرته عليه (واثم القاتل) الذى هو مجمع عليه (لا يشاره نفسه) بالبقاء على مكافئه الذى خيره بينهما المكره بقوله اقتل هذا والقاتل

بدليل اتيانه بالعائده ثنى في قوله بينهم واستدل على استعمال الذي اغير المفرد بقوله تعالى ونضمن كالذي
خاصوا وقول الشاعر وان الذي حانت بفليح دماؤهم * هم القوم كل القوم بأم عامر

ناقل ذلك عن الزمخشري (قوله فيأثم بالقتل من جهة الاشارة) الصواب ان يقول فيأثم بالايشار لان القتل
على ما تقدم له لا دخل له لكونه غير مكلف به أصلاً لعدم القدرة عليه لانها انما توجد حال المباشرة وهو اذ ذلك
غير مكلف بالقتل ولا يتركه كما قاله الشارح والمكلف به حينئذ يشاره بكافته بالبقاء أي العزم على ذلك لقدرة
عليه وهذا كما تقدم انما يتمشى على انه مكلف بالنقيض وأيضا انما يتمشى على أن التكليف يعتبر بعلمه قبل
المباشرة وكلام الشارح لا يفيد الاول كما مر ولا الثاني (قوله على امثال ذلك) الاشارة للتكليف بنوعيه
(قوله كمن أكره على أداء الزكاة فنواها الخ) راجع لقوله يجوز تكليف المكروه بما أكره عليه وقوله
كمن أكره على شرب الخمر راجع لقوله أو بنقيضه فهو نشر على ترتيب اللف وقوله فنواها أي الزكاة
الاوضح أن يقول فنواها بتدكير الضمير الراجع للاداء وهذا أي القول بجواز تكليف المكروه بما أكره عليه
أو بنقيضه ناظر الى ثبوت التكليف قبل مباشرة الفعل اذ مع المباشرة لا تكليف بواحد منهما لعدم القدرة
على ذلك كما قدمه الشارح (قوله وان لم يكفه الشارع الصبر عليه) فيه أن يقال مقتضى كونه مكلفا
بالنقيض كون الصبر المذكور واجبا اذ لا يحصل النقيض الا بالصبر وما لا يتوصل الى الواجب الا به فهو واجب
لهم الآن يكون قوله وان لم يكفه الشارع الخ مبالغة على قوله ان يأتي بنقيضه مجردا عن النظر الى
التكليف به قال العلامة الناصري يمكن أن يجاب بان قوله وان لم يكفه الشارع الخ اخبار بحسب الواقع
ولاشك ان الشارع لم يكفه الصبر على ما أكره به والجواز المذكور بقوله وقيل يجوز الخ عطف لا واقعي فتأمل
(قوله والقول الاول للمعتزلة) فيه نظر فان الاصل عندهم ثبوت التكليف قبل المباشرة وانقطاعه حال
المباشرة ومفاد توجيه الشارح القول الاول بما مر من قوله لعدم قدرته على امثال ذلك فان الفعل
للاكره الخ المفيد أن هذا القول نظري في التكليف الى حال المباشرة منافي لذلك لاقتضائه انهم قائلون
بان التكليف منظور فيه لحال المباشرة فهذا التوجيه منافي لاصلهم اذ هو عكس اصلهم المذكور من أن
الاعتبار في التكليف بما قبل حدوث الفعل لا بحال حدوثه اذ التكليف عندهم انما يتعلق قبل الحدوث
وينقطع نعلقه حال الحدوث ويمكن أن يتكلف في الجواب عن الشارح باحتمال أن يراد بالمعتزلة بعضهم
و يؤيده تقييد السيد المعتزلة في قول المواقف وقالت المعتزلة القدرة قبل الفعل بقوله أي أكثرهم وان
ذلك البعض خالف بقية المعتزلة في قوله اذ التكليف انما يتعلق حال المباشرة (قوله والثاني للاشاعرة)
أي لجمهورهم والافسيائي ما يعلم منه أن من الاشاعرة من قال ان التكليف انما يتعلق حال المباشرة (قوله
ورجع اليه المصنف آخر) فيه أنه لا معنى لرجوعه اليه مع نفي الخلاف بين الفريقين على ما دعاه الشارح
اذ قضية انتفاء الخلاف بينهما اتحاد قوليهما فلا معنى للرجوع من أحدهما الى الآخر فالرجوع وانتفاء
الخلاف متنافيان (قوله ومن توجيهه الخ) أي فان توجيه الاول بقوله فان الفعل لا كراه لا يحصل
الامتنال به الخ يدل على فرض كلامه في حال المباشرة وتوجيه الثاني بقوله لقدرة على امثال ذلك بان يأتي
به لداعي الشرع الخ يدل على فرض كلامه فيما قبلها اذ لا يتأتى الاتيان به لداعي الشرع الا بعد سبق طلب
منه سم (قوله يعلم أنه لا خلاف بينهما) أي اعدم تواردهما على محل واحد القائل بالمنع ناظر الى أن
التكليف انما يتعلق بحال المباشرة والقائل بالجواز ناظر لتعلقه قبل المباشرة وفيه ان الخلاف بينهما حقيقي
لان هذا التكليف عند المعتزلة ممنوع حال المباشرة وقبلها وعند الاشاعرة ثابت قبلها ومستمر عندها
كما سيأتي في محله فقد تسميح في نفي الخلاف بين الفريقين بناء على مجرد عدم تواردهما على محل واحد
(قوله وان التحقيق مع الاول) هو ما سيدكره فيما يأتي من أن التكليف انما يوجد مع الفعل فقوله وان

فيأثم بالقتل من جهة
الايشار دون الاكره
وقيل يجوز تكليف
المكروه بما أكره عليه
أو بنقيضه لقدرة على
امثال ذلك بان يأتي
بالمكروه عليه لداعي
الشرع كمن أكره على
أداء الزكاة فنواها عند
أخذها منه أو بنقيضه
صابرا على ما أكره به
وان لم يكفه الشارع
الصبر عليه كمن أكره
على شرب الخمر فامتنع
منه صابرا على العقوبة
والقول الاول للمعتزلة
والثاني للاشاعرة ورجع
اليه المصنف آخر ومن
توجيهه ما يعلم أنه
لا خلاف بينهما وان
التحقيق مع الاول
فليتأمل

الذي في شيخ الاسلام
يأم خالد بدل يأم عامر
في البيت اه مصححه

(و يتعلق الامر بالمعدوم)
 تعلقا معنويا) بمعنى
 أنه اذا وجد بشروط
 التكليف يكون مأمورا
 بذلك الامر النفسى
 الازلى لا تعلقا تنجيزيا
 بان يكون حالة عدمه
 مأمورا (خلافا للمعتزلة)
 في نفهم التعلق المعنوى
 أيضا لنفهم الكلام
 النفسى والنهى وغيره
 كالامر وسيأتى تنوع
 الكلام فى الازل على
 الاصح الى الامر وغيره
 (قوله ولا تصح ملابسة
 الشخص لها) لانها
 ليست وصفا له فالمنى
 الملابسة الخاصة وهى
 ملابسة الشخص لوصفه
 كالعقل والاختيار مثلا
 لا العامة اذا الملابسة قسمان
 كما فى حوائى دوانى على
 العقائد ولعله فرار من
 استعمال الحرف فى
 معنييه فان الملابسة
 العامة على معنى مع
 فتأمل (قوله أى ولو
 حكما الخ) المسئلة
 مفروضة فى المعدوم كما
 تقدم فلا وجه لادخال
 غيره اذ له مسائل على
 حدته (قوله وللباحث
 الخ) لا وجه له اذ
 الكلام فى الامر الذى
 هو قسم من الكلام
 الذى به التكليف
 عندنا

التحقيق الخ بكسر همزة ان فالجمله مستأنفة لا بفتحها اذ لم يعلم ذلك من التوجيه المذكور واعلم ان نحرر
 القول فى هذا المقام ان كلاما من أهل السنة والمعتزلة قائل بتعلق التكليف بوجوده قبل المباشرة ولا خلاف
 فى ذلك بين الفريقين وانما الخلاف فى وجود القدرة الحادثة قبل المباشرة وعدم وجودها قبلها بل انما
 توجد مع الفعل وفى استمرار التكليف حال المباشرة وعدم استمراره فعند المعتزلة كل من التكليف
 والقدرة على الفعل موجود قبل الفعل لان القدرة مناط التكليف فلا بد من وجودها عنده والالزم تكليف
 العاجز وهو باطل وينقطع التكليف عندهم حال المباشرة وعندنا لا توجد القدرة الحادثة الامع المباشرة
 وهو معنى قولنا قدرة العبد تقارن الفعل وهو المراد بالسكسب وأورد حينئذ لزوم تكليف العاجز وأجيب
 بان مناط التكليف سلامة الآلات والاسباب ويستمر التكليف حال المباشرة هذا هو التحقيق وما
 أشار له الشارح خلاف التحقيق (قوله ويتعلق الامر بالمعدوم الخ) سيأتى ان الامر هو الايجاب
 والنهى وهما نوعان من الحكم الذى هو الخطاب المتعلق تعلقا معنويا بارتجيز يامعافا لامر حينئذ تنجيزى
 فلا يمكن تعلقه بالمعدوم وان أمكن أن يتعلق به نفس الخطاب قاله العلامة الناصر وأجاب سم بان المراد
 بالامر الامر المعنوى الذى يشير المصنف الى ان الاصح تنوع الكلام فى الازل الى غير لا التنجيزى
 الذى هو قسم من الحكم المتعارف كما يشير الى ذلك قول الشارح وسيأتى تنوع الكلام فى الازل الخ (قوله
 بمعنى انه الخ) أى فعنى التعلق المعنوى هو كون الشخص اذا وجد بشروط التكليف يكون مأمورا
 بذلك الامر النفسى (قوله بشروط التكليف) قال العلامة الناصر ومثما البعثة فلا حاجة الى زيادة بعد
 البعثة كما مر لكن يجب كون الباعث بشروط للمعية لا للملا بسة اه أى لان من جملة الشروط البعثة
 ولا تصح ملابسة الشخص لها فلذا تعين كون الباعث للمعية أى اذا وجد صاحبها اشروط التكليف
 لصحة مصاحبة الشخص للبعثة اذا علمت هذا علمت سقوط ما أطال به سم من قوله بعد نقل ما تقدم
 عن العلامة وأقول ان كان وجه وجوب ما ذكرناه لا يصدق الوجود الا على ابتدائه فلا يصدق الوجود
 ما يتسببها للزوم تقدم الوجود عليها ففيه نظر لانه أيضا على هذا لا يصدق الوجود مصاحبا للزوم تقدمه
 عليها فان قلت على تقدير كون الوجه ما ذكر لم يجعل الطرف من قبيل الحال المقدرة وحينئذ يمكن
 الملا بسة قلت يلزم عدم توقف كونه مأمورا على وجود شروط التكليف بل يمكن مأمورا قبل
 وجودها ا كتفاء بتقدير وجودها والالتباس بها ويجرى ذلك فى المعية فهو ممنوع وبالجملة فدعوى
 الوجوب غير ظاهرة بل يصح حملها على كل من الملا بسة والمعية مع حمل وجد على معنى ثبت أو وقع وجوده
 فليتأمل اه وانه يعزل عن مراد العلامة وان ما قاله تعسف لاداعى اليه الاشغفه بالاعتراض على
 شيخه وعلى تسليم ما تعسف مما هو غير مراد للعلامة قطعا فاحاصله بقوله وبالجملة الخ غير مخلص فتأمل
 (قوله بان يكون حالة عدمه) أى ولو حكما بان يوجد غير متصف بصفات التكليف (قوله لنفهم الكلام
 النفسى) أى الموصوف بتنوعه الى الامر وغيره ونفى الموصوف يستلزم نفي صفته قال سم ولباحث أن
 يقول هذا النفي لا يقتضى ذلك النفي لما سيأتى ان الامر عندهم بمعنى الارادة لجواز أن يثبتوا تعلقا معنويا
 بمعنى ارادة الفعل منه اذا وجد بشروط التكليف اه وقد يقال المنفى تعلق الامر الذى هو نوع من أنواع
 الكلام فلا قضاء المذكور مسلم (قوله والنهى وغيره) النهى يشمل غير الجازم كما يشمل الامر غير الجازم
 فينحصر قوله وغيره فى الاباحة وقوله كالامر أى فيتعلقان بالمعدوم تعلقا معنويا خلافا للمعتزلة (قوله وسيأتى
 تنوع الكلام الخ) إشارة الى الاعتذار عن المصنف ترك ذكر النهى وغيره بانه مفهوم مما سيأتى ولا يرد
 ان تعلق الامر مفهوم أيضا مما سيأتى فلا حاجة لذكره هنا لان وجه ذكره التنبيه عليه وعلى مخالفة المعتزلة
 لثلايفه عن ذلك (تمت) وأورد هنا ما حاصله ان تكليف الغافل أقرب من تكليف المعدوم فكيف
 جوزتم تكليف المعدوم ومنعتم تكليف الغافل والجواب أن المعدوم قلنا يكلف بمعنى أنه تعلق به

تركة (فالتحجب) أي
فهذا الخطاب يسمى
إيجاباً (أو) اقتضاء (غير
جائز) بأن يجوز تركه
(فندب أو) اقتضى
(الترك) لشيء اقتضاء
(جائزاً) بأن لم يجوز فعله
(فتحريم أو) اقتضاء
(غير جائز بنهي
مخصوص) بالشيء
كالنهي في حديث
الصحيحين إذا دخل
أحدكم المسجد فلا يجلس
حتى يصلي ركعتين وفي
حديث ابن ماجه وغيره
لا تصلوا في أعطان الأبل
فأهلها خلقت من
الشياطين (فكراهة)
أي فالخطاب المدلول
عليه بالمخصوص يسمى
كراهة ولا يخرج عن
المخصوص دليل المكروه
إجماعاً أو قياساً لانه في
الحقيقة مستند الإجماع
أو دليل المقيس عليه
وذلك من المخصوص
(أو بغير مخصوص)
بالشيء وهو النهي عن
ترك المندوبات المستفاد
من أوامرها فإن الأمر
بالشيء يفيد النهي عن
تركة (خلاف الأولى)
أي فالخطاب المدلول
عليه بغير المخصوص
يسمى خلاف الأولى

الخطاب في الازل على تقدير وجوده وبعث الرسل اليه وعلمه خطاب الله تعالى ومراذناها ان الغافل لا يخاطب في زمن غفلته خطابات تنجيها أي لا يكون تركه الفعل زمن الغفلة موجبا للمؤاخذة كغير الغافل وما وزنه الاتكليف المعلوم حالة العدم ويكون الترك حالة العدم موجبا للعقوبة ولا قائل بذلك فتعلق التكليف بالمعلوم تعلق معنوي والغافل يشارك في ذلك والتعلق المعنوي المنفي عن الغافل هو التعلق التنجي الذي هو مناط الثواب والعقاب فهما مسئلتان متباينتان لا تشبه احدهما بالآخرى حتى يرد الاشكال المتقدم (قوله فان اقتضى الخطاب الفعل الخ) قال السكال لا يخفى ان اسناد اقتضى الى الخطاب النفسي مجاز اذا كل من الاقتضاء والتخيير النفسيين خطاب نفسي لأمر يرتب على الخطاب النفسي مغاير له والحاصل انه جعل للاقتضاء اقتضاء أسنده اليه على حد قولهم جد جده حيث جعلوا للجد جداً أي فالقياس أن لو قال فان كان الخطاب اقتضاء للفعل ويلزم على ماسلكه المصنف من اسناد الاقتضاء الى الخطاب التجوز في الاسناد حيث أسنده ما حقه أن يسند الى الفاعل الى المصدر والتعريف يصان عن المجاز بلا قرينة واضحة ويمكن ان يحجب بأن التعريف الضمنية يتسامح فيها سم (قوله من المكلف لشيء) هذان الطرفان متعلقان بالفعل لكن قوله لشيء ظاهره ان المكلف به هو الفعل بالمعنى المصدرى الذي هو الإيجاب مع أن المكلف به هو الحاصل بالمصدر الذي هو أثره لما تقدم في عبارته تسمح وكان الحامل للشارح على ذلك مقابلة المصنف للفعل بالترك لكن المراد بالترك الكف فتصح المقابلة بينه وبين الفعل الذي هو الأثر قاله العلامة الناصر بالمعنى (قوله أي فهذا الخطاب يسمى إيجاباً) فلا إيجاب عبارة عن الكلام النفسي وكذا الوجوب فهما واحد بالذات مختلفان بالاعتبار فالحكم اذا نسب الى الحاكم يسمى إيجاباً واذا نسب الى مافيه الحكم وهو الفعل يسمى وجوباً فلذا تراهم يجعلون أقسام الحكم تارة الوجوب والحكمة وتارة الإيجاب والتحريم (قوله أو اقتضى الترك) اعترضه العلامة الناصر بأنه يرد عليه كف عن كذا ونحوه فلا يكون تعريف النهي مانعاً وعلى تعريف الوجوب بما مر فلا يكون تعريفه جامعاً لان المعبر بالفعل العرفي كما سبق قول الشارح (قوله ولا يخرج عن المخصوص) جواب سؤال تقديره أن يقال الكراهة المتحققة حيث كان دليل المكروه إجماعاً أو قياساً لا يصدق عليها الحد المستفاد من التقسيم فتعريفها غير جامع حينئذ وبيان ذلك انه اعتبر في حد الكراهة المستفاد من التقسيم كون الاقتضاء بنهي مخصوص وكل من الإجماع والقياس ليس نهياً أصلاً فقوله عن المخصوص أي عن النهي المخصوص فليس منشأ السؤال مجرد ان كلامهما غير مخصوص والا فلا إجماع على المخصوص وقياس المخصوص مخصوص (قوله إجماعاً أو قياساً) قال شيخ الاسلام تمييزاً لدليل المكروه العائد عليه الضمير في لانه اه والظاهر جواز الحالية من دليل أيضاً للفعل لاجله من المكروه سم (قوله وذلك من المخصوص) فيه بحث اذ اللازم للاجماع مطلق المستند أما كونه نهياً مخصوصاً فنأين بل يجوز ان يكون مستنده غير المخصوص فان قيل الإجماع على الكراهة لا يكون الا لاستند المخصوص قلنا ممنوع ذلك لادليل عليه سيما وتخصيص الكراهة بما كان بنهي مخصوص اصطلاح حادث متأخر عن عصر الصحابة ونحوهم من أهل الإجماع وقد يجب عن هذا بأن حدوده لا ينافي اعتبار المخصوصية في الكراهة بناء على ان الاصطلاح القديم اعتبار المخصوصية في الكراهة الشديدة التي قصر الاصطلاح الحادث اسم الكراهة عليها فلي تأمل اه سم (قوله المستفاد من أوامرها) أي اللفظية وجعل المستفاد منه أوامر متعددة والمستفاد شيئاً واحداً ما تفسيرا لغير المخصوص على وفق ما يأتي له في قوله الآتي أي العام نظراً الى جميع الأوامر اه سم (قوله فان الأمر بالشيء الخ) المراد بالأمر والنهي في كلامه اللفظيان لا النفسيان وأما الأمر النفسي بالشيء فهو عين النهي عن ضده على ما هو التحقيق كما سيأتي (قوله المدلول عليه بغير المخصوص) قد يستشكل ذلك

(قوله حيث جعلوا للجد جداً) يريدانه بجري بدو لا يوافق ما بعده تقدير قوله والتعلق المعنوي الصواب حذف المعنوي اه معجده

والفرق بين قسمي
المخصوص وغيره أن
الطلب في المطلوب
بالمخصوص أشد منه في
المطلوب بغير المخصوص
فالاختلاف في شيء
أمكروه هو أم خلاف
الاولى اختلاف في
وجود المخصوص فيه
كصوم يوم عرفة للحاج
خلاف الاول وفيل
مكروه لحديث أبي داود
وقبره أنه صلى الله عليه
وسلم نهى عن صوم يوم
عرفة بعرفة وأجيب
بضعفه عند أهل
الحديث وقسم خلاف
الاولى زاده المصنف
على الاصوليين أخذوا
من متأخري الفقهاء
حيث قابلوا المكروه
بخلاف الاول في مسائل
عديدة وفرقوا بينهما
ومنها امام الحرمين في
النهاية بالنهي المقصود
وغير المقصود وهو
المستفاد من الامر
وعمل المصنف الى
المخصوص وغير
المخصوص

(قوله اللهم الان يدعى
الح) لا حاجة اليه بل
المراد الصيغة بالقوة لان
ورود الامر بالنسب
المفيد للنهي عن الضد

لاقتضائه ان لغير المخصوص صيغة دالة على طلب الترك المسمى بخلاف الاولى مع اتفاق الصيغة عن هذا القسم
قطعا اذ ليس فيه الا صيغة الامر الدالة على طلب الفعل اللهم الان يدعى ان فيه صيغة مقدرة وفيه نظر سم
(قوله كأسمى متعلقه بذلك الح) اعترضه العلامة الناصر فقال لا شك ان الخطاب المذكور متعلق بترك
الشيء والمسمى بذلك الشيء لا الترك الذي هو متعلق الخطاب وأجاب سم بأن المراد بالمتعلق المتعلق بالواسطة
والشيء المذكور متعلق بالخطاب بواسطة تعلقه بمتعلقه الذي هو الترك فالشيء متعلق المتعلق ومتعلق المتعلق
بشيء متعلق بذلك الشيء بواسطة كونه متعلقا بمتعلقه وغاية الامر انه أطلق المتعلق الصادق بالمتعلق بلا واسطة
و بالمتعلق بالواسطة وأراد الثاني والقرينة على هذه الارادة قوله فعلا كان الح فتحمله بذلك الذي هو متعلق
المتعلق دليل على انه المراد بالمتعلق وقد نقل مضمون هذا الجواب عن العلامة المذكور في درسه حيث قال أراد
الشارح بالمتعلق متعلق المتعلق وانه لا يصح كلامه الا بهذا التأويل وان تمثله يشعر بارادته * واعلم ان
الترك في قول الشارح أو تركا كالمثل به متعلق المتعلق غير الترك الذي هو متعلق الخطاب فالامر بصلاة الضحى
يدل على النهي عن تركها والنهي معناه طلب الترك فاحصل معنى النهي عن تركها حينئذ طلب ترك تركها
فالترك الاول هو المتعلق بلا واسطة والثاني هو المتعلق بالواسطة وقد علم ان المتعلق بلا واسطة لا يكون الا تركا
وان المتعلق بالواسطة قد يكون تركا كما في ترك الضحى وقد يكون فعلا كما في فطر مسافر لا يتضرر بالصوم
اه سم (قوله والفرق الح) بمعنى الفارق أو على ظاهره وقوله انه على حذف حرف الجر وهو الباء قاله العلامة
الناصر (قوله قسمي المخصوص وغيره) يحتمل ان يريد بقسمي المخصوص وغيره الشئيين المطلوبين
بالمخصوص وغيره ويدل على ذلك ما بعده من قوله ان الطلب في المطلوب الح وقوله فالاختلاف في شيء الح كذا
أفاده الشهاب وعليه فالإضافة في قسمي المخصوص حقيقة ويحتمل أن يريد بهما النهي المخصوص والنهي
غير المخصوص كما أفاده العلامة الناصر وحينئذ يشكل بأنه لا حاجة للفظه قسمي ويمكن الجواب بأن فائدتها
الاجمال والتفصيل وعليه فالإضافة بيانية واختار هذا الثاني شيخنا * قلت الاظهر كون المراد بالقسمين
اقتضاء الترك غير الجازم بنهي مخصوص واقتضاء الترك غير الجازم بنهي غير مخصوص وهما الكراهة
وخلاف الاول اللذان هما قسمان من الاقسام الستة للحكم التي ذكرها المصنف وحينئذ قد كرر لفظه قسمي
واضح وقوله ان الطلب في المطلوب الح يدل لما قلناه دالة بينة لمن تأمل (قوله في المطلوب الح) متعلق
بمحذوف أي ان الطلب السكأن في ترك المطلوب تركه بالمخصوص (قوله وقسم خلاف الاول زاده المصنف
الح) اعترضه العلامة الناصر بما نصه أخذ المسمى صحيح وأما أخذ الاسم فلا لان تسمية الشيء المطلوب تركه
بذلك لا تستلزم تسمية طلب تركه بذلك وفيها إشاعة ظاهرة ولله الاسماء الحسنى والصفات العلى اه وأجاب
سم بما حاصله ان اطلاقهم اسم خلاف الاول على الخطاب مجاز من باب اطلاق المتعلق بالكسر على المتعلق
بالفتح وهو على حذف المضاف أي ذو خلاف الاول وان الشناعة قد يخفف أمرها ان الاسامي الاصطلاحية
لا يلزم فيها ملاحظة معانيها اللغوية التي هي منشأ الحذور قال ولا يخفى صعوبة هذا الاسم على القلوب وقال
شيخ الاسلام تسمية الخطاب بخلاف الاول بمعنى انه مثبت لخلاف الاول كما ان تسميته بالكراهة كذلك
وهو قريب من جواب سم (قوله من متأخري الفقهاء) هو على حذف المضاف أي من كلام متأخري
الفقهاء وحيث ظفر لمحذوف أي الصادر حيث قال العلامة الناصر وليس هو ظرفا لاخذ سم (قوله
في النهاية) متعلق بمحذوف أي فرق أو فارقا في النهاية وهو انما نقل الفرق لكن لما أقره كان قائلا به
فنسب اليه فاندفع ما قيل انه لم يفرق وانما نقل الفرق قاله سم (قوله المقصود وغير المقصود) فسر
المقصود بالصرح وغير المقصود بغير الصرح مجررا عما يقتضي غير المقصود من كون الشارح لم يقصد النهي
في ضمن الامر وقد يقال المراد بالمقصود المقصود بالصدق الاول وبغير المقصود مالم يقصد بالصدق الاول بل

بالقصد التبعي سم (قوله أي العام الخ) قال الشهاب معناه ان النهي المستفاد من الامر وان كان في نفسه خاصا لا ارتباطه بشئ خاص لكن لتوقف طلبه لترك ذلك الشئ على شئ عام وهو ان الامر بالشئ نهى عن ضده جازان يقال انه عام بسبب توقفه على امر عام وحاصله ان الامر بصلاة الضحى مثلا نهى عن تركها وهذا النهي خاص لخصوص متعلقه لكن هذا النهي انما ثبت اذا ثبت ان كل امر بشئ نهى عن ضده فلما توقف ثبوته على ثبوت هذا العام وصف بأنه عام ويمكن أن يؤخذ من هذا دفع ما أورده بعضهم حيث قال الظاهر انه لو ورد نهى عام متعلق بأشياء كثيرة كانت من المكروه لان دلالة العام كاية فهو متعلق بكل فرد فرد منها وخاص بالنسبة اليه وان امر التذنب نهى خاص بالنسبة الى ضده سيما ان قلنا انه عينه فالأصوب تعبير امام الحرمين بالمقصود وغير المقصود أى بالذات وان كان مقصودا بالتبع اذ لا يسوغ نفي قصد الشارع له بالكاية ووجه الدفع ان المراد بالعموم ما تقدم لا كون النهي متعلقا بأشياء كثيرة والنهي الصريح وان كان عاما من حيث شموله لافراد كثيرة فلا فيليس هو عاما بالمعنى المتقدم لثبوته لكل فرد منها بمجرد الصيغة من غير توقف على شئ آخر بخلاف الضمى فانه انما ثبت لمتعلقه بواسطة ثبوت ذلك الامر العام المتقدم وهو قولنا كل امر بشئ نهى عن ضده والحاصل ان المراد بالعموم والخصوص توقف ثبوت النهي لمتعلقه على قاعدة عامة وعدم توقفه لا الشمول لافراد كثيرة وعدم الشمول قاله سم مع زيادة ايضاح (قوله نظرا) متعلق بقوله العام فهو عزله كما هو قضية تقرير العلامة الناصر ويلزم عليه خلوه قوله وعدل عن التعليل ويستشكل حينئذ بأن مجرد الاخبار بالعدول لا فائدة فيه وصريح تقرير شيخ الاسلام كونه تعليلا للعدول فهو متعلق بعدل وفيه انه انما يصح كونه تعليلا للعدول بالنظر للعطوف دون المعطوف عليه وفيه تكافؤ يمكن ان يختار الاول ويمتنع ما تقدم من عدم الفائدة بأن تعليل العام بما ذكر يتضمن تعليل العدول بذلك (قوله ذكر التخيير سهوا الخ) قد لا يقال لاسهولانه يقال اقتضى معنى أعلم و بمعنى أدى فغايبته ان المصنف استعمل المشترك في معنييه وذلك جائز كما سيأتي وقال العلامة الناصر يجوز ان يقال انه على تضمين اقتضى معنى يصلح ان يقع على التخيير ايضاً أى أفاد الخطاب التخيير على حد * علقتهائنا وما باردا * على ما عليه المحققون اه وتعليقه سم بأن ذلك من خصائص الوار وفيه ان الذى هو من خصائصها عطف العامل المحذوف الباقي معموله على العامل المذكور كما يفهم من كلامهم وهو مفاد قول الخلاصة وهي انفردت * بعطف عامل مزال قد بقي * معموله لا التضمنين المذكور (قوله والا فالترك الخ) أى فلا تصح المقابلة في كلامه لان الترك فعل ايضاً فالمقابلة انما تتم اذا أريد بالفعل المعنى العرفي وقوله والا الخ شرط أى وان لم نقل ان المقابلة المذكورة بالنظر للعرف وجواب الشرط محذوف تقديره فهي غير صحيحة وقوله فالترك الخ علة للجواب المحذوف ولو قال المصنف ان اقتضى الخطاب فعلا غير كيف اقتضاء جاز ما فاجاب أو غير جازم فندب أو كفا اقتضاء جاز ما فتحرر بم الخ لو افق ماسيأتي له وسلم من الاعتراض المتقدم للعلامة الناصر (قوله الخطاب النفسى) قيد بالنفسى دفعا لما يتوهم من انه اللفظي لانه الشائع اسناد الورد اليه دون النفسى كما قال وان كان الاسناد الى كل مجازا (قوله وهي فيه أجود الخ) أى لانها للجمع في الحكم فهي أنسب لافادتها جمع افراد المقسم وهو هنا الشئ في الحكم وهذا في تقسيم الكل الى جزئياته كما هنا وأما في تقسيم الكل الى أجزائه فالواو متعينة قاله شيخ الاسلام واعتراض جعل الواو للتقسيم هنا العلامة الناصر بأنه يقتضى ورود الخطاب بكون الشئ المذكور منقسما الى هذه الاقسام وان الوضع هو الخطاب الوارد بذلك ولا خفاء في بطلانه اذ الوارد بكون الشئ أحدها وضع وان لم يرد غيره فالصواب بشهادة الذوق ان الواو بمعنى أو فليتأمل اه وأجاب سم بما حصله ان كون المعنى على جعل الواو للتقسيم ماذ كريس بل لازم بل يجوز ان يكون المعنى حينئذ وان ورد بأحد هذه الاقسام أو بكون الشئ واحدا منها قلت كون المعنى

أى العام نظرا الى جميع
الاورام النسيبية وأما
المتقدمون فيطلقون
المكروه على ذى النهي
الخصوص وغير الخصوص
وقد يقولون في الاول
مكروه كراهة شديدة
كما يقال في قسم الذنوب
سنة مؤكدة وعلى هذا
الذى هو مبنى الاصوليين
يقال أو غير جازم
فكرهه (أو) اقتضى
الخطاب (التخيير)
بين فعل الشئ وتركه
(فاباحة) ذكر التخيير
سهو اذ لا اقتضاء في
الاباحة والصواب أو
خير كفى المتهاج عطف
على اقتضى وقابل
الفعل بالترك نظرا
للعرف والا فالترك
المقتضى في الحقيقة فعل
هو الكف كما سيأتي انه
لان كيف لا بفعل وانه
في النهى الكف (وان
ورد) الخطاب النفسى
بكون الشئ (سببا
وشرطا وما ناعا وصحيفا
وفاسدا) الواو للتقسيم
وهي فيه أجود من أو
كما قال ابن مالك وحذف
ما قدرته كما عبر به في
الختصر

يقنأول فعل المكاف
وغير فعله كالزنا سببا
لوجوب الحد والزوال
سببا لوجوب الظاهر
واتلاف الصبي مثلا
سببا لوجوب الضمان في
ماله وأداء الولي منه
(فوضع) أى فهذا
الخطاب يسمى وضع
ويسمى خطاب وضع
أيضا لان متعلقه بوضع
الله أى بجعله كما يسمى
الخطاب المقتضى أو
المخير الذى هو الحكم
المتعارف كما تقدم
خطاب تسكيف

(قوله وفرق بين المعنى
على الواو الخ) ما ذكره
اعناه هو فى الواو التى
لاحد الشئين أمالتي
للتنوين فالمراد منها
بيان الأنواع بمعنى ان
كل فى نفسه منفرد عن
الآخر لان المراد هذا أو
هذا بل المراد ان المقسم
متنوع الى جميع تلك
الأنواع فعنى متنوع
مأخوذ من أو وبعد
ذلك لا يستقيم ان يقال
متنوع الى هذا وهذا
فقداد والتنوينية هو
مفاد الواو بعينه ثم انه
متى وجد أحد الأنواع
فقد وجد الجنس
فيه كما مر بتحقيقه (قوله
وأما على عبارة أو) أى التى لاحد الشئين كما هو مراد العلامة لا التقسيمية

ما ذكره العلامة واضح لاشبهه فيه اذ المعنى فى قولنا مثلا الكلمة اسم وفعل وحرف انها منقسمة للثلاثة
الذكر كورة وكذا الحال هنا فى قولنا الشئ سبب وشرط الخ معناه منقسم الى هذه الاقسام فالخطاب الوارد
بكون الشئ سببا وشرطا الخ معناه الخطاب الوارد بكونه منقسما الى هذه الاقسام وأما كون المعنى ما ذكره
سم فغير صحيح لان ذلك مفاد أول الواو كما هو ظاهر على ان حاصل ما قاله صحة ككون المعنى وان ورد
الخطاب بكون الشئ منقسما الى هذه الاقسام وكون المعنى وان ورد الخطاب بكون الشئ أحد هذه الاقسام
وعليه فى الواو اجمال وإيهام خلاف المراد فلا يصح كونها أجود من أو بل الاجود أو وهذا على التناول لصحة
كون المعنى ما قاله والافهم ممنوع كما قلنا وبالجمله جوابه غير مجدد عليه شيئا الا المسكارة والتعسف ثم قال سم
ونظير عبارة المصنف هذه قولهم فى تعريف الحكم خطاب الله المتعلق بفعل المكاف بالاقتضاء أو التخيير
ولما أورد المعتزلة عليه ان أو للترديد وهو يناقى التحديد أجاب الامام وأتباعه بما حاصله ان أو للتنوين
فلو صح اعتراض الشيخ لزم بطلان هذا الجواب الذى أطبقوا على قبوله لان المعنى حينئذ ان الحكم هو
الخطاب المتعلق بأفعال المكافين المنقسم تعلقه الى الاقتضاء والتخيير مع ان الخطاب المتعلق بأفعال
المكافين بأحد الوجهين حكم مع قطع النظر عن ثبوت التعلق بالوجه الآخر فدل هذا الصنيع منهم على
انه ليس المعنى على التقسيم كما دأبه الشيخ اه قلت هذا أعجب من جوابه الاول بما شتمل عليه من
التخليط الذى لا يليق بمثله أما قوله ان عبارة المصنف هذه نظير قولهم فى تعريف الحكم خطاب الله الخ
فواضح الفساد اذ الواقع فى عبارة المصنف الواو فى قولهم المذكور أو وفرق بين المعنى على الواو والمعنى على
أو وما ذكره بقوله لان المعنى حينئذ الخ هو المعنى على الواو لاعلى أو والمعنى على أو ان الحكم هو الخطاب
المتعلق بأفعال المكافين ملتبس اذ لك التعلق بأحد هذه الاقسام وهو الاقتضاء أو التخيير أو الوضع وقد
علمت ان الواقع فى تعريف الحكم أو الواو وحينئذ فالمعنى على التقسيم كما هو صريح قول الامام فى جوابه
ان أو للتنوين فقولهم فدل هذا الصنيع منهم الخ ممنوع منعائنا وكذا قوله فلوصح اعتراض الشيخ لزم
بطلان هذا الجواب فان اعتراض الشيخ بكون المعنى ما ذكره على عبارة الواو وأما على عبارة أو فليس
المعنى كذلك ولا اعتراض حينئذ ولو كان المعنى واحدا على كل من عبارة الواو أو ولما كان لجعله الصواب
كون الواو بمعنى أو معنى وبالجمله فكلام العلامة سم هنا ما لا معنى له ولا داعى اليه الاشدّة التعصب
(قوله أى كون الشئ) فيه تساهل بخذف الجار حمله على حكاية المصنف عبارة المختصر قاله السكّال وشيخ
الاسلام وفى كلام سم تعسف لا حاجة اليه (قوله للعلم به معنى) أى لانه من العلوم ان الخطاب النفسى
لا يكون سببا ولا شرطا انما هو جعل شئ سببا لشيء آخر أو شرطا له الخ (قوله مجاز) أى مجاز عقلى من
باب الاسناد الى السبب فان الخطاب النفسى المذكور سبب لورود الرسول بما ذكره ويصح جعل المجاز
مرسلا من اطلاق المزموم على اللازم فان من لازم الورود بالشئ التعلق به فالمراد بالورود التعلق مجازا
لعلاقة اللزوم كما تقرر والقريظة استحالة الحقيقة (قوله وغير فعله) تحت شيئا ما ليس فعلا أصلا وما ليس
فعلا لكاف بل لغير المكاف فلذا مثل الشارح بأمثلة ثلاثة الاول لما هو فعل للمكاف والثانى لما ليس فعلا
أصلا والثالث لفعل غير المكاف وهو الصبي (قوله لوجوب الضمان) المراد بالضمان المضمون من قيمة
أو مثل والمراد بالوجوب المضاف للضمان الثبوت لا الطلب الجازم لانه بهذا المعنى لا يتعلق الا بفعل المكاف
كما هو ظاهر وبالوجوب المضاف لقوله وأداء الولي المقدر بالعطف الطلب الجازم فى اطلاق الوجوب على
الثبوت والطلب الجازم شبه استعمال المشترك فى معنييه قاله العلامة الناصر وانما قال شبه الخ ولم يجعله
من استعمال المشترك فى معنييه لان المشترك المستعمل فى معنييه لفظ واحد استعمل فى معنييه الموضوع
لهما وهذا الوجوب ذكر مرتين بسبب تقديره فى المعطوف أعنى قوله وأداء الولي اذ تقديره ووجوب أداء

الولى الخ (قوله لان متعلقه) أى وهو كون الشيء سببا أو شرطا الخ فخطاب الوضع هو الخطاب المتعلق
 بكون الشيء سببا أو شرطا الخ (قوله لما تقدم) أى من قوله المتعلق بفعل المكاف من حيث أنه مكاف
 (قوله ومن خطاب الوضع) نبه بتكرير من على ان مقصود المصنف بالنسبة للوضع حد خطاب الوضع
 لاجل حدود أقسامه أيضا لانه انما تعرض لخطاب الوضع والتقييم المذكور بعد ليس لنفس الخطاب بل لمتعلق
 متعلقه فان السبب ومما معه أقسام للشيء وهو متعلق الكون المذكور الذى هو متعلق الخطاب ومن ذكر
 أقسام متعلق المتعلق تعرف أقسام المتعلق وأقسام الخطاب المذكور (قوله وكذا الحد) الحد المضاف
 مصدر بمعنى التعريف بدليل الباء المتعلقة به والمضاف اليه بمعنى المعرفة وقوله الدافع للاعتراض بالرفع
 نعت للحد المضاف ووجه الدافع ان الحد عند الاصوليين بمعنى المعرفة سواء كان بالذاتيات أم لا (قوله لان
 المميز الخ) المراد بالمميز هو المقتضى للفعل اقتضاء جازما من قولنا فى تعريف الإيجاب هو الخطاب المقتضى
 للفعل الخ والمقتضى للترك الخ من قولنا فى تعريف التحريم الخطاب المقتضى للترك الخ وعلى هذا القياس
 وفى جعل الاقتضاء فيه خارجا عن المساهية نظر بين المساهيات من ان الاقتضاء هو نفس الخطاب كما يفيد
 قول الشارح نعم يختص الخ اذ لو كان الاقتضاء غير الخطاب لم يكن ماذ كره اختصاره ولما تقدم من ان
 اسناد الاقتضاء الى الخطاب مجاز من قبيل الاسناد الى المصدر نحو قولهم جددناه لان الاقتضاء هو الخطاب
 كما عليه جمع منهم المولى سعد الدين فى حواشى العنود وجواب سم بعد ذكره ما تقدم بقوله ويمكن الجواب
 باحتمال ان الشارح ثبت عنده بنقل ان المميز هنا خارج وبأنه أجب بذلك على سبيل التناول مع المعارض
 فلا ينافى انها عنده حدود لا رسوم بعيد (قوله وسيأتى حد الامر الخ) يعنى أنه لما حدد الامر والنهى
 بالاقتضاء المذكور المحدود به هنا ماعدا الاباحة وحدها أيضا بالقول المقتضى أى الخطاب المقتضى كان المعبر عنه
 بماعدا الاباحة هنا هو المعبر عنه فيما يأتى بالامر والنهى نظرا الخ واعتراض ذلك العلامة حفظه الله تعالى
 حيث قال عقب ما تقدم يعنى فيكون الامر والنهى مرادفين لماعدا الاباحة * واعلم ان المساهية قد تؤخذ
 بشرط شئ أو بشرط لا شئ تارة ولا بشرط شئ أخرى والثالثة أعظم من الاولين مفهوما ويتساوى ان صدقا
 كالحيوان المأخوذ تارة بشرط الناطق أو بشرط عدم الناطق وتارة لا بشرط واحد منهما أو كالمطلب المأخوذ
 فى الإيجاب والتحريم بشرط الجزم وفى النذب والكرهية بشرط عدمه وفى الامر والنهى لا بشرط واحد منهما
 ففما بينهما من تساوى وان للإيجاب وما عطف عليه صدقا وأما ان مفهومه ما هو مفهوم الأمر الذى هو معنى
 الترادف فلا اه وتعبه سم بأن الاعتراض المذكور مبنى على ان مراد الشارح بقوله فالمعبر عنه الخ اتحاد
 الامر والنهى مع ماعدا الاباحة مفهوما وليس فى كلامه ما يدل عليه ولا ضرورة تجوز ان يريد
 بالمعبر عنه الذات المعبر عنها فيكون المقصود من ذلك الاتحاد فى الماصدق لافى المفهوم اه بمعناه قلت
 نفرع الشارح قوله فالمعبر به الخ على قوله وسيأتى حد الامر الخ المفيدان ما حده الامر والنهى هو عين
 ما حده الإيجاب ومما معه صريح أو كالصريح فى ان المعنى على الترادف اذ الحدان هما يبين به المفهوم اذا علمت
 ذلك فقول سم بعد جوابه المذكور على سبيل الخط على شيخه العلامة المذكور ما نصه فحمله فى عبارة
 الشارح على المفهوم ثم الاعتراض عليه لاحمال عليه لا مجرد محبة الاعتراض كيف كان وذلك لا يلىق
 بالانسان اه وقوله فى صدر جوابه لا يخفى سقوط ما أورده من الاعتراض لانه بناء على ما نقله عليه
 ونسبه اليه من ارادة الترادف الخ من التبجح وسوء الادب الذى يرتفع عنه مقام مثله مع شيخه (قوله نظرا
 هنا الخ) مفعول للمعبر يعنى ان المعبر عنه فى الموضوعين واحد واختلفت العبارة فيهما المناسبة فمعبر عنه هنا
 بالإيجاب وغيره نظرا الى أنه حكم والكلام فى بيان الأحكام والإيجاب وغيره مناسب للحكم وعبر عنه فيما يأتى
 بالامر والنهى نظرا الى أنه كلام والكلام بنسبة الامر والنهى لانهما نوعان منه على ما سيحجى وان شاء الله

لما تقدم (وقد عرفت
 حدودها) أى حدود
 المذكورات من
 أقسام خطاب التكليف
 ومن خطاب الوضع فحد
 لإيجاب الخطاب المقتضى
 للفعل اقتضاء جازما
 وعلى هذا القياس
 وسيأتى حدود السبب
 وغيره من أقسام متعلق
 خطاب الوضع وكذا
 حد الحد بالجامع المانع
 الدافع للاعتراض بأن
 ما عرف رسوم لا حدود
 لان المميز فيها خارج
 عن المساهية نعم يختص
 فيقال للإيجاب اقتضاء
 الفعل الجازم وعلى هذا
 القياس وسيأتى حد
 الامر باقتضاء الفعل
 والنهى باقتضاء الكف
 كما يجد ان بالقول المقتضى
 للفعل ولا كف فالامر
 عنه هنا ماعدا الاباحة
 هو المعبر عنه فيما يأتى
 بالامر والنهى نظرا هنا
 الى أنه حكم وهناك الى
 أنه كلام

(خلافا لابي حنيفة) في
نفيه مترادفهما حيث
قال هذا الفعل ان ثبت
بدليل قطعى كالقرآن
فهو الفرض كقراءة
القرآن في الصلاة
الثابتة بقوله تعالى
فاقرؤا ما تيسر من
القرآن أو بدليل ظنى
كخبر الواحد فهو الواجب
كقراءة الفاتحة في
الصلاة الثابتة بحديث
الصحيحين لا صلاة
لمن لم يقرأ بفاتحة
الكتاب فيأثم بتركها
ولا تقسده الصلاة
بخلاف ترك القراءة
(وهو) أى الخلاف
(لفظي) أى عائد الى
اللفظ والتسمية إذ
حاصله ان ما ثبت بقطعى
كما يسمى فرضا هل
يسمى واجبا وما ثبت
بظنى كما يسمى واجبا
هل يسمى فرضا فعنده
لا أخذنا للفرض من
فرض الشئ بمعنى حزه
أى قطع بعضه والواجب
من وجب الشئ وجبة
سقط وما ثبت بظنى
ساقط من قسم المعلوم
وعندنا ثم أخذنا من
فرض الشئ قدره
ووجب الشئ وجوبا

تعالى (قوله والفرض والواجب الخ) أى لفظاهما مترادفان اذ الترادف من صفات الالفاظ وقوله مترادفان أى
اصطلاحا وأما لغة ففهومهما مختلف لان الفرض معناه التقدير أو الحز والواجب معناه الثابت أو الساقط كما
سيأتى ومترادفان تشبيه مترادف بمعنى مرادف وقوله لمعنى واحد أى لفهوم واحد اذ الترادف يعتبر فيه الاتحاد
فى المفهوم وقوله وهو أى ذلك المعنى الواحد لا بوصفه بكونه مسمى بذنك اللفظين اذ الذى علم بمقدم ذاته
فقط وقوله كما علم من حد الإيجاب الكاف تعاليلية وما مصدرية والتقدير وهو لعله من حد الإيجاب وليست
الكاف تشبيهية كالتشبيه لكل بأن ذلك المعنى هو الذى علم من حد الإيجاب لانه أى تشبيه المعلوم منه (قوله
فيأثم بتركها الخ) مفرع على قوله بدليل ظنى وليس مفرعا على التسمية أعنى قوله فهو الواجب لانه يقتضى
حينئذ ان للتسمية دخلا فى عدم الفساد فلا يكون الخلاف لفظيا ولا يصح قول الشارح الآتى وما تقدم من
أن ترك الفاتحة الخ (قوله كما يسمى الخ) العامل فى هذا الجار والمجرور ما بعد هل وإنما عمل ما بعدهما فيها قبلها
وان كانت أدوات الاستفهام لا يعمل ما بعدهما فيها قبلها لانها متعلقة فى الاستفهام لأصلية فيه كالميزة
وأى فالاستفهام هنا تقررى لا حقيقى (قوله أخذنا الخ) معمول لما تضمنه لآى انتفت التسمية عنده
أخذنا والظرف وهو قوله عنده متعلق بلاتضمنها معنى الفعل المذكور وقوله بمعنى حزه أى قطع الخ أى
فالفرض بمعنى المفروض أى المقطوع به وأورد أن القطع بالمسلول انما يكون بقطعية دلالة الدليل
لا بقطعية متنه فقط والدليل الذى ذكر وهو الآية الشريفة لا بقطعية فيه من جهة الدلالة وأيضاً فالقطع
بالاحكام ليس من الفقه المعروف بالعلم أى الظن كما تقدم وأجيب عن الاول بان القطعى عند الحنفية يحاجم
مطلق الاحتمال وهو لا يكون احتماله ناشئاً عن دليل كما بين ذلك فى أصولهم وعن الثانى كفى أصولهم أيضاً
بان من جملة تفاسيرهم الفقه ما يتناول القطعى سم (قوله ساقط من قسم المعلوم الخ) أى لان المعلوم
خاص بالمقطوع به ولذا يسمى ما ثبت بقطعى بالواجب علماً وعملاً وما ثبت بظنى بالواجب عملاً فقط (قوله
وعندنا ثم) الظرف متعلق بنعم لتضمنها معنى يسمى كما مر نظيره (قوله وكل من المقدر والثابت الخ)
حاصل القول فى هذا أنه لا نزاع فى تفاوت مفهومى الفرض والواجب لغة ولا فى تفاوت ما ثبت بقطعى وما ثبت
بظنى وانما الخلاف فى التسمية فنحن نقول ان الفرض والواجب لفظان مترادفان اصطلاحاً لا عن
معناهما اللغوى الى معنى واحد وهو الفعل المطلوب طالبا جازما سواء ثبت ذلك بدليل قطعى أو ظنى وأبو حنيفة
رحمه الله يخص كلامهما بقسم ويجعله اسماله وقد يتوهم أن من جعلهما مترادفين جعل خبر الواحد بل القياس
المبنى عليه فى مرتبة الكتاب القطعى حيث جعل مدلولهما واحداً وهو غلط ظاهر (قوله وما أخذنا كثر
استعمالاً) بيان لدفع التعارض بين المأخذين وبيانه ان كلامهما استند فى دعواه الى أمر أقوى فتعارض
مأخذنا عما فلا بد من مرجح والمرجح لنا كثرة الاستعمال هذا مع أن الحنفية قد نقضوا أصلهم هذا
واستعملوا الفرض فيما ثبت بظنى والواجب فيما ثبت بقطعى كقولهم الوتر فرض وتعديل الاركان فرض
وكقولهم الصلاة واجبة والزكاة واجبة (قوله أمر فقهي) هذا يدل على أن الاحكام الوضعية من الفقه فإ
نقله الشارح فى تعريف الفقه عن بعضهم من جعل الاحكام الشرعية فيه قيداً واحداً جمع الحكم الشرعى
المعرف بخطاب الله الخ وهو الخطاب التكليفى غير صحيح لا خواجه الاحكام الوضعية مع أنها من الفقه وقول
الشارح هناك فى دفعه خلاف الظاهر غير سديد لان الاقتصار على خلاف الظاهر يقتضى صحته (قوله
لامدخل له فى التسمية) أى لانه ناشئ عن الدليل الذى دل المجتهد على الحكم لآعن التسمية وقد يقال ظنية
الدليل لما كانت سبباً للتسمية بالواجب وعدم الفساد بالترك كما نبه عليه الشارح بقوله فيأثم بتركها الخ
كان عدم الفساد مدخل فى التسمية باعتبار سببه وان لم يكن له مدخل باعتبار نفسه والجواب أنه لا يلزم من

طلباً غير جازم (خلافاً لبعض أصحابنا) أي القاضي الحسين وغيره في تفهيم مرادها حيث قالوا هذا الفعل ان واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فهو السنة أو لم يواظب عليه كأن فعله مرة أو مرتين فهو المستحب أو لم يفعله وهو ما ينشئه الانسان باختياره من الاوراد فهو التطوع ولم يتعرضوا للندوب لعمومه للاقسام الثلاثة بلا شك (وهو) أي الخلاف (لفظي) أي عائد الى اللفظ والتسمية اذ حاصله ان كلاماً من الاقسام الثلاثة كما يسمى باسم من الاسماء الثلاثة كما ذكره هل يسمى بغيره منها فقال البعض لا اذ السنة الطريقة والعادة والمستحب المحبوب والتطوع الزيادة والاكثر نعم ويصدق على كل من الاقسام الثلاثة انه طريقة وعادة في الدين ومحسوب للشارع بطلبه وزائد على الواجب (ولا يجب) المندوب (بالشروع) فيه أي لا يجب اتصافه

مدخلية سبب شيء في شيء آخر مدخلية ذلك الشيء المسبب في ذلك الشيء الآخر والحاصل ان ظنية الدليل تسبب عنها امر ان التسمية بالواجب وعدم الفساد ولا يلزم من سببية شيء لآخرين سببية أحد الآخرين للآخر كما هو واضح على ان سببية الظنية للتسمية ليست على حقيقة السببية لان هذه التسمية امر اصطلاحي غاية الامر انه لوحظ فيه مناسبة الظنية (قوله والمندوب الخ) مثلها الحسن والنفل والمرغب فيه وقوله مترادفة أي عرف اللفظة كما مر نظيره في قوله والفرض والواجب مترادفان وقوله وهو أي ذلك المعنى أي المفهوم الواحد وقوله كما علم أي علمه من حد الندب أي علم ذاته لا باعتبار انه مسمى لتلك الاسماء اذ لم يعلم ذلك من حد الندب كما تقدم نظير ذلك في شرح قوله والفرض والواجب مترادفان (قوله حيث قالوا) هذه الحينية كالتي تقدمت في شرح قوله والفرض والواجب الخ تعيلية (قوله هذا الفعل) الاشارة ليست للفعل الجزئي اذ لا يتصور المواظبة عليه ولا فعله مرتين اذ لا يتصور تعدده وانما يتصور تعدد الجنس بل للفعل المطلوب وفائدها بيان ان التفصيل في الفعل المطلوب لافي غيره لافي مطلق الفعل * فان قيل هذا التفصيل لا يتصور مع ما نقل عن بعضهم ان من خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه اذا فعل مندوباً وجب عليه المداومة عليه * فالجواب ان كلام الفقهاء صريح في رده هذا المنقول عن بعضهم لانهم فرقوا في رواتب الصلاة بين المؤكدة منها وغير المؤكدة بعد اومته صلى الله عليه وسلم وعدمها وهذا صريح منهم في عدم مداومته صلى الله عليه وسلم ولان في الترمذي كان يدع الضحى حتى تقول لا يصليها * بقي شيء آخر وهو ان يقال ما أمر به صلى الله عليه وسلم صريحاً لم يفعله في أي الاقسام المذكورة يدخل قال بعضهم الظاهر دخوله في المستحب لانه محبوب للشارع بطلبه صريحاً وأما ما عزم على فعله ومنعه منه مانع كصوم تاسوعاء فيحتمل ان يلحق بمافعله ثم ان دل الحال على أنه لو تمكن منه واظب عليه الحق بالقسم الاول والافعال الثاني بخلاف ما رغّب فيه ولم يأمر به صريحاً لم يفعله فهو محل القسم الاخير سم باختصار (قوله فهو السنة) وجه المناسبة في تسمية ما ذكر بالسنة ان السنة هي الطريقة والعادة وما تكرر فعله من الشخص صار طريقة وعادة (قوله كأن فعله مرة أو مرتين) دلت الكاف على عدم الانحصار في المرة والمرتين ولعل الضابط أن لا يصل الى حد المواظبة ويبقى الكلام في ضابط المواظبة ولعله أن لا يترك الا لعذر (قوله لعمومه للاقسام الثلاثة) أي لصحة جملة على كل منهما ومثله الحسن والنفل والمرغب فيه وليس المراد أنه صادق على الاقسام الثلاثة وغيرها حتى لا يوافقها اذا لعم هذا المعنى لا يوافق الاخص أي يرادفه والمقصود انه مرادف لكل من الثلاثة (قوله والمستحب المحبوب) أي وما فعل مرة أو مرتين محبوب للنفس لعدم تكرره وكثرته اذ لو كثر لم يحصل له امانه المأل والسامة (قوله والتطوع الزيادة) أي على ما فعله الشارع (قوله والاكثر نعم) أي وقال الاكثر نعم وقوله ويصدق الخ في معنى العلة للتسمية المستفادة مما تضمنه قوله نعم (قوله ومحبوب للشارع بطلبه) أي مطلوب له طلباً نفسياً بسبب طلبه اللفظي فليس المحبوب ههنا بالمعنى المتقدم كما هو بين وأيضاً فالمحبة هنا وصف للشارع وفيما تقدم وصف للكف (قوله ولا يجب المندوب بالشروع) التباء للسببية أي بسبب الشروع فيه أي لا يكون الشروع فيه سبباً لوجوب اتصافه وفيه بعد هذا أن يقال ان محل الخلاف مطلق المندوب كما هو الظاهر أو الصريح من المتن فلم يقتصر الشارع في المعارضة على ذكر الصوم والصلاة وهما جعل المقيس ماعدا الصوم للصلاة فقط وان كان محل الخلاف الصوم والصلاة فقط فلم قال الشارع فيما يأتي ففارق الحج والعمرة غيرهما من باقي المندوبات ويجاب باختصار الاول ولعل اقتصر الشارع في المعارضة على ما ذكر أنه الذي تعرضوا له صريحاً لم يتصرف عليهم بالتصريح بما لم يصرحوا به (قوله أي لا يجب اتصافه) بين به ان المندوب في قوله لا يجب المندوب محاز من اطلاق السكك على البعض والقرينة قوله بالشروع اذ الجزء الذي به

لان المنسوب يجوز تركه وترك اتمامه المبطل لما فعل منه ترك له (خلافا لابي حنيفة) في قوله يوجب اتمامه لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم حتى يجب بتركه اتمام الصلاة والصوم منه قضاؤهما وعورض في الصوم بحديث الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر رواه الترمذي وغيره وقال الحاكم صحيح الاسناد (قوله ويرجع المجاز الاول الخ) يرجع الثاني ببقاء أفطر والمتطوع على حقيقتيهما (قوله من اطلاق البعض على الكل) الاولى المعكس ثم في قوله البعض أن الصوم ببعض وفيه بحث ظاهر

الشروع غير واجب لانه سبب في الواجب والسبب مقدم على المسبب وفيه أن يقال ان السبب يتقدم على المسبب بالذات ويقارنه في الزمان كحركة اليد لحركة الخاتم وقد يقال ليس في العبارة ما يعين كون السبب نفس الجزء بل يحتمل كونه جعل الجزء وثبوت به بمعنى كونه حاصلات ثابتا ولا خفاء في مقارنة هذا الكون للباقي قاله سم وقد يجب ايضا بان الجزء سبب لوجوب المنسوب جميعه لالاتمامه فقط والسبب يجوز أن يقارن بعض المسبب في الزمن (قوله لان المنسوب الخ) أشار بذلك الى قياس من الاول صفراء قوله وترك اتمامه المبطل لما فعل منه ترك له وكبراه قوله لان المنسوب يجوز تركه فقد قدم في عبارته كبري القياس على صفراء ونظمه حينئذ هكذا ترك اتمام المنسوب المبطل لما فعل منه ترك له وتركه جائز فينتج ترك اتمام المنسوب المبطل لما فعل منه جائز ونوقش بأنه لا يجوز ما أن يراد بالترك الذي هو موضوع الكبرى عدم الاقدام على فعل المنسوب ابتداء أو ما هو أعم من عدم الاقدام ومن الاعراض بعد الشروع عن اتمامه فان أريد الاول لم يتحدد الوسط اذا ترك الذي هو محمول الصغرى بمعنى الاعراض عن اتمامه بعد الشروع والترك الذي هو موضوع الكبرى بمعنى عدم الاقدام على فعل المنسوب ابتداء واتحاد الوسط شرط الاتحاض وان أريد الثاني فلا يسلم جواز الترك بمعنى عدم اتمامه بعد الشروع لان للعبادة بعد التلبس بهامن الحرمة ما ليس طاقبه له وحينئذ فيحتاج الى اثبات كناية الكبرى باثبات حكمها للنوع الثاني وهو الترك بمعنى الاعراض عن اتمامه بعد الشروع الذي هو محل النزاع فيثبت ذلك بالحديث المذكور وهو قوله صلى الله عليه وسلم الصائم الخ فيتم القياس حينئذ وسيأتي الكلام على الحديث المذكور (قوله حتى يجب الخ) هو برفع يجب لان حتى بمعنى الفاء التفرعية وقوله منه ضميره يعود للندوب وهو حال من الصلاة والصوم (قوله بحديث الصائم الخ) قال العلامة للخصم أن يحمل الصائم على مرید الصوم والفائدة في النص على ذلك حينئذ أن النية بمجرد هذا لا يلزم بها شيء * لا يقال فيكون الصائم مجازا * لانا نقول هو أيضا مجاز قبل تمامه اذ حقيقة الصوم الامساك من طلوع الفجر الى الغروب ويرجع المجاز الاول ببقاء صام في قوله ان شاء صام على حقيقته على الاول دون الثاني اه وحاصل ما أشار اليه أن في الحديث مجازين على كل من قولي لخصمين فعلى قول من يحمل الصائم على مرید الصوم يكون في الصائم مجاز في أفطر مجاز أيضا لان معناه استمر على افطاره وعلى قول من يحمل الصائم على المتلبس بالصوم يكون مجاز في صام لان معناه استمر على صومه ومجاز في الصائم أيضا لان الصائم حقيقة هو الممسك من طلوع الفجر الى غروب الشمس لان حقيقة الصوم شرعا الامساك من طلوع الفجر الى غروب الشمس فاطلاق الصائم على المتلبس بالامساك بعض المدة المذكورة مجاز من اطلاق البعض على الكل ويرجع الحل الاول ببقاء صام على حقيقته بخلافه على الحل الثاني ونارعه سم قائلا ان اللازم على حل الصائم على المتلبس بالصوم مجاز واحد وهو في صام فقط بخلاف حله على مرید الصوم فاللازم مجازان قطعا مجاز في الصائم ومجاز في أفطر ولا شك ان تقليل المجاز أقرب الى الاصل ونكتيره أبعده عن الاصل ودعوى أن الصائم مجاز فيما قبل اتمامه ممنوعة قطعاً بل اطلاق اسم الفعل على المتلبس بالحديث قبل تمامه حقيقة كما ينص عليه كلامهم الآتي في محله وقد قال الفقهاء لو حلف لا يصلي حنث بالشروع الصحيح ولو أفسد الصلاة لمصدق اسم الصلاة عليه ويلزم على ما قاله ان اسم الفاعل لا يكون حقيقة الأبعد اتمام ولا بقوله أحد بل هو مجاز حينئذ اه كلامه * قلت حيث تقرر ان الصوم حقيقته الشرعية الامساك من طلوع الفجر الى غروب الشمس كيف تصح دعوى ان استعمال الصائم فيما قبل اتمامه حقيقة مع انه انما تلبس ببعض الحقيقة لا بكها وأما أسنده بقوله كما ينص عليه كلامهم فمحمول على حدث يساوي بعضه كله في الاطلاق والتسمية كالضرب مثلاً أو كالصوم حيث يراد منه معناه لغة وهو الامساك مطلقا لا ما لا يساوي بعضه كله في ذلك كالصوم حيث يراد منه معناه شرعا

الصلاة فلا تنافوا ولهما
الاعمال في الآية جمعا
بين الأدلة (ووجوب
اتمام الحج) المنسوب
(لأن نفعه) أي الحج
(كفرضه نية) فإنها
في كل منهما قصد
الدخول في الحج أي
التلبس به (وكفارة)
فإنها تنجب في كل منهما
بالجماع المفسد له
(وغيرهما) أي غير
النية والكفارة كاتقاء
الخروج بالفساد فإن
كلامهما لا يحصل
الخروج منه بفساده بل
يجب المضى فيه بعد
فساده والعمرة كالحج
فما ذكر وغيرهما ليس
نقله وفرضه سواء فيما
ذكر فالنية في نقل
الصلاة والصوم غيرها
في فرضهما والكفارة
في فرض الصوم بشرطه
دون نقله ودون الصلاة
مطلقا وبفساد الصلاة
والصوم يحصل الخروج
منهما مطلقا فافرق الحج
والعمرة غيرهما من باقي
المنسوبات في وجوب
اتمامها لمشابهتهما
لفرضهما فيما تقدم
(والسبب ما يضاف الحكم
إليه) كذا في المستصفى
زاد المصنف لبيان جهة
الإضافة قوله (للتعلق)

كما هنا فان التسليم به صاحب الشرع فهو محمول على المعنى الشرعي كما هو بين و يؤيد هذا تعليل حث من
حلف لا يصلي بالشروع بصدق اسم الصلاة على البعض الذي حصل به الشروع ويلزم على ما قاله صحة إطلاق
القائم حقيقة على نحو الرأى كمن مثلا وهو فاسد وأما قوله ويلزم على ما قاله ان اسم الفاعل لا يكون حقيقة إلا بعد
اتمام الخ فجوابه ان ذلك غير لازم من كلامه كليا أصلا وهو واضح ولا فبا نحن فيه وهو الصائم بل هو حقيقة
في حال التلبس الحاصل عند آخر جزء من النهار اذ به يتحقق التلبس بالحقيقة على انه لا مانع من ان نلتزم
ان اسم الفاعل الذي هو من قبيل ما نحن فيه لا يكون حقيقة إلا بعد اتمام وقوله ولا بقوله أحد ممنوع بالنسبة
لنحو الصائم لعل قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال على اسم الفاعل من غير هذا القبيل فتأمل (قوله)
ويقاس على الصوم الصلاة) الأولى ان يقول ويقاس على الصوم غيره ليشمل باقي المنسوبات وأما ما اقتضاه
صنيعه من ان يخرج من الاعمال انما هو الصلاة والصوم فقط فيفيد ان غيرهما من المنسوبات متناول
للالعمال في الآية حكما لان العام المخصوص حجة في الباقي وقد يجب بان الاقتصار على الصوم والصلاة مع
عدم اختصاص الحكم بهما لانهما اللذان تعرض لهما الخصم في كلامه فلم ير الشارح أن يتصرف عليه
بالتصريح بغيرهما وقد تقدم ذلك (قوله فلا تنافوا ولهما الاعمال) أي من حيث الحكم وان تناولا لهما من
حيث اللفظ لما يأتى من ان العام المخصوص عموم مراد تناولا لا حكما (قوله لان نفعه) الضمير عائذ للحج
المطلق عن كونه فرضا أو نفلا للحج النقل لئلا يلزم اتحاد المصاف والمضاف اليه وحينئذ في كلامه
استخدام حيث أطلق الحج أولا في قوله ووجوب اتمام الحج مراد به المنسوبات وأعاد عليه الضمير في قوله
نفعه مراد به ما هو أعم ومن المعلوم ان المعنى الاعم مغاير للمعنى الاخص فقد ذكر الحج بمعنى وأعيد عليه
الضمير بمعنى آخر وهو ضابط الاستخدام فسقط ما قيل ان هذا شبه استخدام لا استخدام لان معنى الاول
بعض معنى الثاني (قوله أي التلبس) هو بالجر تفسير للدخول وإشارة الى أنه مجاز لان الدخول حقيقة
هو العبور في الجسم (قوله غيرهما في فرضهما) ضمير غيرهما للنية وقوله في فرضهما حال من ضمير غيرها
العائد للنية (قوله بشرطه) أي وهو كون الصوم في فرض رمضان حاضرا وكون الفطر بتعمد جماع ابتداء
فقط عند الشافعية وبتعمد مطلق الفطر عندنا معاشر المالكية وقوله والكفارة في فرض الصوم مبتدأ
وخبر (قوله ودون الصلاة مطلقا) أي فرضا ونفلا (قوله في وجوب اتمامهما المشابهتهما فرضهما فيما
تقدم) اعترضه العلامة الناصر بان التشريك في الحكم بالمشابهة انما يصح مع الاشتراك في علة الحكم كما
هو منصوص عليه في القياس وما تقدم من النية والكفارة وغيرهما ليس علة لوجوب الاتمام في الفرض
ولامن موجبات علقته حتى يكون من قياس الدلالة وهو ما يجمع فيه بلازم العلة أو أثرها أو حكمها اذ علة
وجوب الاتمام في الفرض انما هي كونه فرضا وظاهر أن ما تقدم من الكفارة وما معها ليس علة لوجوب
الاتمام في الفرض ولا لازما لعلته والالكان لازما للصلاة كالحج مع ان الصلاة لا كفارة فيها أصلا
وأجاب سم بأن القياس الذي أشار له المصنف من قياس الشبه وحاصله أن نفل الحج فرع ترددين أصليين
أحدهما فرضه والآخر نفل غيره فالخى بأكثرهما شبها وهو فرض الحج (قوله والسبب الخ) اللام فيه
للعهد الذي كرى لتقدم ذكره في قوله وان ورد سببا الخ ثم كان الأولى أن يذكر قوله وقد عرفت حدودها
قبل قوله وان ورد سببا الخ ويؤخر قوله وان ورد سببا الخ عن المباحث المتقدمة المتعلقة بالفرض والواجب
والمندوب والخلاف فيه الذي ذكره ليس كون الكلام مرتبطا ببعضه ببعض والامر في ذلك سهل (قوله)
أي مؤثر فيه الخ) تفسير للغير وقوله مؤثر فيه بذاته وهو قول المعتزلة وقوله وأبذن الله هو قول الغزالي
رحمه الله تعالى وقوله أو باعث عليه هو قول الآمدي فالأقوال أربعة الاول المعروف للشيء أي الذي جعل
علامة يعرف بها الشيء وهو قول جمهور أهل السنة واليه أشار المصنف بقوله من حيث انه معروف للحكم

أي لتعلق الحكم (به من حيث انه) معروف (للمحكم أو غيره) أي غير معروف له أي مؤثر فيه بذاته أو بأذن الله تعالى أو باعث عليه

الاقوال الآتية في معنى
العلة أي حينما أطلقت
على شيء معزوا أو لها
لاهل الحق تعرض لها
هنا تنبيهها على أن المعبر
عنه هنا بالسبب هو المعبر
عنه في القياس بالعلة
كالزنا لوجوب الجلد
والزوال لوجوب الظاهر
والاسكار لحرمة الخمر
واضافة الاحكام اليها
كما يقال يجب الجلد بالزنا
والظاهر بالزوال وتحرم
الخمر للاسكار ومن قال
لا يسمي الزوال ونحوه
من السبب الوقفي علة
نظر الى اشتراط المناسبة
في العلة وسيأتي أنها
لا تشترط فيها بناء على
أنها بمعنى المعرفة الذي
هو الحق وما عرف
المصنف به السبب هنا
مبين لخاصته وما عرفه
به في شرح المختصر
كالآمدى من الوصف
الظاهر المنضبط بالمعرف
للعلم بمبين لفهومه
والقيد الاخير للاحتراز
عن المانع

(قوله وأجاب سم الخ)
حاصل جوابه ان المراد
بالخاصة الماهية العرضية
وبيان الماهية العرضية
لشيء بيان له فيقول الى أنه
مبين له بخاصته وبيان
المعنى لذلك يحتاج
لمعونة فليستأمل

والثاني المؤثر في الشيء بذاته والثالث المؤثر فيه باذن الله تعالى والرابع الباعث عليه وأشار المصنف الى هذه
الاقوال الثلاثة بقوله أو غيره أي غير معرف فدخل فيه الاقوال الثلاثة (قوله الاقوال الآتية) خبر مبتدأ
مخذوف أو مبتدأ والخبر مخذوف أي هذه الاقوال الآتية أو الاقوال الآتية هذه أو يدل أو عطف بيان على
ما قبله من قوله انه معرف الخ وقول شيخنا أو الاقوال مبتدأ والخبر قوله تعرض لها الخ بعيد (قوله معزوا
أو لها) حال من الاقوال أو من ضميرها في الآتية (قوله تعرض لها الخ) جواب سؤال تقديره ظاهر
(قوله تنبيهها الخ) اعترضه العلامة الناصر بقوله لا يخفى ان المعبر عنه بالعلة من المعرفة أو غيره قد أخذ عارضا
للمعبر عنه بالسبب حيث قيل ما يضاف الحكم اليه للتماق من حيث انه معرف فكيف يتحد المعبر عنه
بهما اه وحاصله ان العلة هي نفس المعرفة أو المؤثر الخ والمصنف قد جعل المعرفة والمؤثر وصفا للسبب
لأنه عين السبب فلا يصح قول الشارح تنبيهها على ان المعبر عنه هنا بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالعلة
وأجاب سم بأن المعبر عنه هنا بالسبب هو ذات العلة بعينها والمأخوذ عارضا للمعبر عنه بالسبب هنا هو
مفهوم تلك الذات وحاصله ان الذي يصدق عليه السبب هو الذي يصدق عليه العلة (قوله لوجوب الجلد)
لوعبر بالحد كان أولى لشموله الجلد وغيره وذ كر المثال الاول والثاني للاشارة الى أن السبب يكون فعلا
وغير فعل وذ كر الثالث مثلا لسبب التحريم لان الاولين مثالان لسبب الوجوب (قوله واطافة الاحكام
اليها كما يقال) مبتدأ وخبر والسكاف بمعنى مثل وفيه بذلك على أن المراد بالاطافة في قول المصنف
ما يضاف الحكم اليه الاضافة اللغوية وهي التعلق والارتباط المقادير بالتعليل أو ببيان أو ما يقوم مقامهما
فالمعنى في قوله السبب ما يضاف الحكم اليه ما يتعاق به الحكم ويستند اليه (قوله الذي هو الحق) ان
قيل أي حاجة الى هذا مع قوله سابقا معزوا أو لها لاهل الحق أوجب بانه لا يلزم من عزوه لاهل الحق كونه
هو الحق (قوله مبين لخاصته) اعترضه العلامة بأن المبين عند القوم هو الماهية والمبين به قد يكون
ذاتيا للماهية وقد يكون عرضيا لها وخاصة من خواصها فكان الاولى أن يقول مبين للماهية بخاصتها
وأجاب سم بأن المراد بالخاصة في كلام الشارح الماهية العرضية وايضا حه أن الماهية قسمان ذاتية
وعرضية والاولى هي التي يؤتى في تعريفها بالحد والثانية هي التي يؤتى في تعريفها بالرسم فقول الشارح
مبين لخاصته معناه مبين للماهية السبب العرضية لان ما ذكره المصنف في تعريف السبب رسم لا حد وقول
شيخنا يمكن تصحيح عبارة الشارح بضبط قوله مبين بصيغة اسم المفعول وجعل اللام في خاصته بمعنى الباء
فيه ان ما في قوله وما ذكره المصنف واقعة على التعريف وهو مبين بصيغة اسم الفاعل لا اسم المفعول (قوله
الظاهر) احتراز به عن الخفي كالمعروف بالنسبة للعدة فلا يكون سببا لها لخفائه بل السبب الطلاق لظهوره
وقوله المنضبط أي الموجود في جميع المواد كسفر أو بعبارة سبب للقصر دون المشقة لتخلفها في بعض
الصور دون السفر المذكور لعدم تخلفه (قوله المعرفة للحكم) اعترضه العلامة بقوله سيأتي أن العلة قد
تكون حكما شرعيا أو معلوما أمر حقيقي كحل الشعر بالنكاح وحرمة الطلاق علة لحياة كاليه والعلة
هي السبب كما قال الشارح فيرد ذلك على تعريف الآمدى والمصنف اه وحاصله أن قيد المعرفة للحكم
يوجب عدم انعكاس التعريف اذا لمعرف للامر الحقيقي من جهة السبب والعلة ولا يصدق عليه المعرفة للحكم
اذ ليس ذلك الامر الحقيقي من الحكم الشرعي ويحجب بمنع أن المراد بالحكم الحكم الشرعي المعرفة
بالخطاب المتقدم بل المراد به النسبة التامة التي هي ثبوت أمر لا أمر أو نفيه عنه فيم الحكم الشرعي وغيره
والامر الحقيقي فيما تقدم العمل هو ثبوته لانفسه كما هو ظاهر ضرورة ان حل الشعر بالنكاح وحرمة
الطلاق انما هو علة لثبوت الحياة لا لذات الحياة اذ لا معنى لذلك قال في المحصول فرع اذا جوزنا تعليل
الحكم الشرعي بالحكم الشرعي فهل يجوز تعليل الحكم الحقيقي بالحكم الشرعي ومثاله أن يعلل

اثبات الحياة في الشرع بأنه محل بالنكاح وبمحرم بالطلاق فيكون حيا كالسيد والحق انه جائز اه فقد جعل المعلن هو الحكم الحقيقي وفسره بالنسبة قاله سم (قوله ولم يقيد الوصف بالوجودي كافي المانع) قد يطلب الفرق بينهما من حيث المعنى حيث اعتبر بذلك القيد في المانع دون السبب اه سم (قوله أخره الى هناك الخ) قال العلامة استعمل لفظه هنا ولا يجوز المحل وثانيا سر فروع المحل بدلا من محل اسم لامعها فان محلها مرفوع بالابتداء ولا يصح ان يكون بدلا من اسم لا وحده لانه معرفة ولا لا تعمل في المعارف وقوله الآتي المناسب هنا في معنى المناسب هذا الموضع فهو مفعول به فقد أخرج هنا عن الظرفية فجعلها من الظروف المتصرفه وفي كونها من الظروف المتصرفه نظروقة وأجاب سم بأنهم قد صرحوا بأن هناك من الظروف التي لا تنصرف وبأنها تنجر بمن وإلى وحينئذ فلا إشكال في جزا الأولى بالي وأما الثانية فيصح جعلها استثناء مفرغ من ظرف محذوف متعاق بذكرها والمعنى لا محمل لذكرها في محل من المحلات لا هناك أى في ذلك المحل فهي باقية على ظرفيتها وأما الثالثة فهي ظرف لمحذوف أى المناسب ذكره هنا ثم لما حذف المضاف أى ذكر انفصل الضمير واستتر في المناسب فلم يخرج عن الظرفية أيضا اه ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله من أقسامه) حال من قوله اللغوي أو صفة له وقوله أى الجائين به بذلك على انه إنما كان مخصصا لكونه في معنى الصفة وقوله لان اللغوي من أقسامه ضمير أقسامه يعود للشرط لا يقال الشرط في كلام المصنف مراده الشرعي لانه انما يتكلم على ما وقع في قوله وان ورد سببا وشرطا الخ فلا يصح جعل اللغوي منه لا نقول الحصر المذكور من نوع اذ لا دليل عليه ووقوع الشرط على وجه خاص في قوله وان ورد سببا وشرطا الخ لا يقتضي الاختصار في الحوالة على ما وقع فيه ولا يمنع الحوالة على وجه أعم فانه يتضمن ما تكلم عليه وزيادة الفائدة (قوله ومساألة الآتية) بالنصب عطف على اسم ان وبالرفع مبتدأ والخبر على الاحتمالين قوله لا محل الخ قال بعضهم ضمير مسأله يعود على الشرط لا بقيد اللغوي لان اللغوي لا يكون المتصلا وفيه نظر بل اللغوي ينقسم الى المتصل وغيره نعم المعتبر هو المتصل منه (قوله ثم الشرعي المناسب هنا كالتطهارة) الشرعي مبتدأ وقوله المناسب نعمته وقوله كالتطهارة خبره والكاف بمعنى مثل ويصح أن يكون الشرعي مبتدأ والمناسب خبره وقوله كالتطهارة خبر ثان أو خبر مبتدأ محذوف أى وذلك كالتطهارة ووجه كونه مناسبا هنا انه يتكلم على أقسام متعاق خطاب الوضع المار في قوله وان ورد الخ والذي من متعلقه هو الشرعي لا غير (قوله كالتطهارة للصلاة) أى لجوازها اذ التطهارة لا تتوقف عليها ذات الصلاة وهذا مبني على ان الحقائق الشرعية تطلق على الفاسد كالصحيح وأما ان فلما ان الحقائق الشرعية لا تطلق الا على الصحيح فلا يحتاج الى تقدير المضاف (قوله المراد عند الاطلاق) أى فلا يرد ان منه مانع السبب والعلة والتعريف لا يشمله فيكون فاسدا (قوله المعروف نقيض الحكم) اعترضه العلامة الناصر بقوله نقيض الحكم رفعه لكن أر يده ههنا حكم معين ضد الحكم السبب لوصف المانع اشعار به وهو حرمة القصاص المراد من نفي وجوبه لا شعار الابوة فيصدق حينئذ على المانع حد السبب قطعا أى ولا ينافي ذلك الصدق اعتبار وجود الوصف في المانع دون السبب لان السبب أعم فيصدق بالوجودي فيختل الحد بذلك الا ان يلتزم أن المانع سبب الحكم ومانع الحكم اه وحاصله أن يقال ان الابوة من حيث نفت وجوب القصاص مانع ومن حيث أثبتت حرمة سبب (قوله فلا يكون الابن سببا في عدمه) أو رد عليه العلامة ما لم تزل الفضلاء تلجج به فقال قد يعترض ههنا بأن السبب في عدمه هو القتل الذي هو فعله لا الابن فلا ينهض ذلك حكمة اه وأجاب سم بأن المراد هنا السبب البعيد فان الولد سبب بعيد في القتل اذ لو لم يتصور قتله أباه فلم يدخل في القتل انتوقه عليه (قوله واطلاق الوجودي الخ) يطلق العدمي بمعنى المعدم ويقابله الوجود ويطابق على العدم المضاف الى الوجودي

في المانع لان العلة قد قد تكون عدمية كما سيأتي (والشرط يأتي في مبحث المخصص أخره الى هناك لان اللغوي من أقسامه مخصص كافي أكرم ربعة ان جاؤا أي الجائين منهم ومساألة الآتية من الاتصال وغيره لا محل لذكرها الا هناك ثم الشرعي المناسب هنا كالتطهارة للصلاة والاحصان وجوب الرجم (والمانع) المراد عند الاطلاق وهو مانع الحكم (الوصف الوجودي) الظاهر المنضبط بالمعرف نقيض الحكم) أى حكم السبب (كلا بؤة في) باب (القصاص) وهي كون القاتل أبا القاتل فانها مانعة من وجوب القصاص المسبب عن القتل لحكمة وهي ان الاب كان سببا في وجود ابنه فلا يكون الابن سببا في عدمه واطلاق الوجودي على الابوة التي هي (قوله ظرف لمحذوف) لا حاجة اليه بل يجعل ظرفا للمناسب بمعنى اللاتقي (قوله لكونه في معنى الصفة) بدليل الاخراج به كإسائي

اعتبارية لاجودية
كحسيني تصحيحه في
أواخر الكتاب امامنا
السبب والعلة ولا يذكر
الامقيدا باحدهما
فسيأتي في مبحث العلة
(والصحة) من حيث
هي الشاملة لصحة
العبادة وصحة العقد
(موافقة) الفعل
(ذى الوجهين) وقوعا
(الشرع) والوجهان
موافقة الشرع ومخالفته
أى الفعل الذى يقع
نارة موافقا للشرع
لاستجماعه ما يعتبر
فيه شرعا ونارة مخالفا له
لاتفاء ذلك عبادة
كان كالصلاة أو عقدا
كالبيع الصحة موافقة
الشرع بخلاف ما يقع
الاموافقا للشرع كعرفة
الله تعالى اذ لو وقعت
مخالفة له أيضا كان
الواقع جهلا لا معرفة
فان موافقته الشرع
ليست من مسمى الصحة
فلا يسمى هو صحيحا
فصحة العبادة أخذنا
بما ذكر موافقة العبادة
ذات الوجهين وقوعا
الشرع وان لم تسقط
القضاء (وقيل) الصحة
(في العبادة اسقاط

كقولهم العمى عدم البصر وبقوله الوجود المضاف و يطلق على ما يدخل العدم في مفهومه ككون الشيء
بحيث لا يقبل الشركة فاطلاق الوجودى على الابوة بالمعنى الثالث وهو المراد بقوله نظرا الى انها ليست عدم
شيء ويصح اطلاق الوجودى عليها بالمعنى الرابع وهو ما يدخل العدم في مفهومه كما هو ظاهر ويكون في
عبارة الشارح حذف والتقدير نظرا الى انها ليست عدم شيء ولا داخل العدم في مفهومها ونفى الوجود
عنها المشار اليه بقوله وان قال المتكلمون الخ بالمعنى الاول فلم يتوارد الانبات والنفي على معنى واحد (قوله
أمراضى) أى لانها نسبة يتوقف تعقلها على نسبة أخرى وذلك معنى الاضافى سم (قوله والصحة الخ)
أورد عليه ان جعله فيما تقدم الصحيح ومقابلة من أقسام متعلق خطاب الوضع يفيد ان معرفة الصحة توقيفية
لان معناه حيث نذر ان ورد الخطاب بكون الشيء موافقا للصحة هي الموافقة وهو خلاف ما لابن الحاجب
والعضد من ان معرفة الموافقة المذكورة عقلية لا نقلية الا ان يراد بورد الخطاب بالموافقة وروده بها بالقوة
لان وروده بالمعتبرات في الصحة في قوة وروده بان جامعها موافق فليتأمل (قوله وقوعا) تمييز محمول عن
فاعل المصدر والاصل موافقة وقوع الفعل ذى الوجهين الشرع (قوله أى الفعل الذى الخ) مبتدأ خبره
جمله المبتدأ وخبره من قوله الصحة موافقة الشرع (قوله اذ لو وقعت مخالفة) ضمير وقعت يعود على
المعرفة لا معناها المار بالحكمه عليها بانها لاتقع الاموافقة فلا يصح الحكم عليها بمعناها المتقدم بوقوعها
مخالفة لما يلزم على ذلك من التناقض في كلامه بل بمعنى مطلق الادراك ففي عبارته استخدام وانما اقتصر
على ذكر الموافقة بقوله بخلاف ما يقع الاموافقا ولم يزد قوله وبخلاف ما يقع المخالفا لظهور انه لا يكون
صحيحا وكلامه ههنا انما هو في الصحة وسيأتي الكلام على البطلان (قوله أخذنا مما ذكر) أى
مأخوذاً وهي حال مقدمة على صاحبها وليس مفعولا من أجله قاله الناصر قال سم أى لفقد شرط المفعول
من أجله كما يعرف بالتأمل اه قلت لعلة لاختلال شرط الاتحاد في الفاعل اذ فاعل الموافقة الفعل وفاعل
الاخذ الشخص المعرف للموافقة (قوله وان لم تسقط القضاء) أورد ان قوله فيما تقدم لاستجماعه ما يعتبر
فيه شرعا يفيد ان الصحة تستلزم اسقاط القضاء لان القضاء انما يكون مع عدم استجماع الفعل ما يعتبر
فيه شرعا كما هو بين فقوله وان لم تسقط القضاء منافي لقوله لاستجماعه الخ والجواب ان المراد بالاستجماع
المدكور أعظم من الاستجماع بحسب نفس الامر ومن الاستجماع بحسب ظن الشخص كصلاة من ظن
انه متطهر ثم تبين له حدثه فانه مخاطب بالقضاء مع أنها صحيحة لاستجماعها ما يعتبر فيها شرعا بحسب ظن
الشخص المدكور كما سبق للشارح وبما قررناه يندفع إيراد العلامة بقوله تفسير الموافقة باستجماع
الفعل ما يعتبر فيه شرعا يقتضى اتفاءها عن صلاة من ظن أنه متطهر ثم تبين له حدثه فتنتفى صحته على هذا
القول وسيأتي أنها صحيحة عليه (قوله أى اغناؤها) دفع به ما يتوهم من المتن من ثبوت القضاء ثم سقوطه
وبين به ان المراد ان يكون على وجه يمنع ثبوته ولما كان المراد بالقضاء هنا فعل العبادة ثانيا في الوقت لا القضاء
بالمعنى الآتى في قوله والقضاء الخ احتاج الى قوله بمعنى أن لا يحتاج الخ فسقوط القضاء عبارة عن عدم الاحتياج
الى فعل العبادة ثانيا في وقتها فان قيل هلا قال بدل قوله أى اغناؤها الخ أى ان لا يحتاج الخ مع كونه اخصر
ولم احتاج الى قوله أى اغناؤها ثم تفسيره بقوله بمعنى الخ أجيب بان الاغناء أقرب الى مدلول الاسقاط من
عدم الاحتياج الى الفعل ثانيا في الوقت فلذا فسر به أولا ثم أردف بما يزيل ابهامه فتأمل وقوله بمعنى أن لا
يحتاج بالياء المثناة من تحت وضميره يعود للكلف المعلوم من المقام واعترضه العلامة بأن المناسب بقوله
اغناؤها ان يقول بأن لا نحوج أى العبادة لان الاحتياج وصف للكلف والاحواج وصف للعبادة والمناسب
هنا الثانى ليسكون الكلام على نسق واحد فكما ان الاغناء وصف للعبادة يكون الاحواج وصفا لها

ايضا

القضاء) أى اغناؤها عنه بمعنى أن لا يحتاج الى فعلها ثانيا فوافق من عبادة

ذات وجهين الشرع ولم يسقط القضاء كصلاة من ظن أنه متطهر ثم تبين له حدثه يسمى صحيحا على الاول دون الثانى (وبصحة العقد)

أيضا وأجاب سم بان غاية ما يلزم على ماسلكه الشارح تفسير الشيء بالآزمه اذا الاحواج يستلزم الاحتياج وتفسير الشيء بالآزمه سائغ شائع وهذا كله اذا كان يحتاج في عبارة الشارح بالثناء التحتية المفتوحة وأما لو قرئ بالفوقية المفتوحة أي بان لا يحتاج العبادة في اخراجها عن عهدة التكليف بها الى ما ذكر فلا يرد ما تقدم لصحة وصف العبادة بالاحتياج حينئذ لا يقال اسناد الاحتياج اليها مجازا لا ناقول واسناد الاحواج اليها مجازا أيضا (قوله التي هي أخذاء ما تقدم موافقة الشرع) أورد عليه العلامة فقال هذا التعريف على عكسه الطلاق في الحيض فانه صحيح غير موافق للشرع فان قيل الطلاق حل لاعتدات فيرد حينئذ على التعريف المتقدم لطلاق الصحة وأجاب سم بان المراد بموافقة الشرع استجماع الفعل ما يعتبر فيه شرعا وحاصله استجماع أركانه وشروطه والطلاق المذكور قد استجمع ما يعتبر فيه شرعا من كونه صادرا من زوج مكاف الى آخر ما يعتبر فيه مما فصله الفقهاء وأما خلوه عن الحيض فلم يعتبر فيه لاركانه ولا شرطه وان كان واجبا في نفسه وفرق بين ما يعتبر في الشيء بأن يكون ركنه أو شرطه وما يجب معه من غير اعتباره فيه كذلك والحاصل أن هذا أمرين حل الطلاق والاعتداده والخلو عن الحيض معتبر في حله لافي الاعتداده كما أن الصلاة لا تعتبر في الاعتداده الاجتناب غصب سترتها أو مكانها وان اعتبر ذلك في حلها اه وحاصله أن المراد بالموافقة موافقة خاصة وهي استجماع الشيء ما يعتبر فيه ركنه أو شرطه لا مطلق الموافقة وهي استجماع الشيء ما يعتبر فيه على وجه الركنية أو الشرطية وأغيرهما (قوله فالصحة منشأ الترتب) أورد عليه العلامة ان في كلام المصنف تناقضا لانه جعل الآثر مسببا عن الصحة كما هو قضية الباء في قوله وبصحة العقد وجعله مسببا عن العقد كما هو قضية اضافته اليه اذ لا معنى لآثر الشيء لا ما يترتب عليه ويتسبب عنه ثم أجاب بان الصحة هي السبب والمؤثر حقيقة ولما كانت صفة للعقد وصفة الشيء تعدد معه كالشيء الواحد أضيف الآثر للعقد مجازا شائعا اه أي مجازا عقليا حيث أضيف ما حقه ان يضاف للحال للحل قال سم ويمكن أن يجاب أيضا بمنع ما ينفي عليه هذا الايراد من أن اضافة الآثر الى العقد تقتضي أنه مسبب عنه بل قد يكون معنى الاضافة مجرد تبعية ذلك الآثر للعقد في الحصول وان كان السبب شيئا آخر اذ لا يمنع أن يكون الشيء سببا في تبعية أحد شيئين لا آخر فعني كون حل الانتفاع أثر للعقد أنه يتبعه في الحصول وان كان سبب التبعية هو الصحة ويمكن ان يجاب أيضا بان السبب التام مجموع العقد وصحته أو العقد بشرط الصحة فكل منهما سبب ناقص أو أحدهما شرط في سببية الآخر وحينئذ فلا يتوهم التناقض في التعبير لان اضافة الآثر باعتبار انه سبب في الجملة ودخول الباء على الصحة لسببيتها أيضا في الجملة أو لاشتراطها في سببية العقد وشرط السبب سبب في الجملة اه * قلت ما قاله مع كونه تعسفا لا يفهم من اللفظ ينبوعه ظاهر كلام الشارح أو صريحه فيما بعد بقوله فالصحة الى آخر ما ذكره فالجواب السديد ما أجاب به العلامة (قوله بمعنى أنه حينما وجد الخ) اعترضه العلامة حيث قال لا ريب في ان كلام من الصحة والترتب من الأمور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج فالوجود المستند اليها في كلام الشارح ان كان الخارج جى لم يصح وان كان الذهني فالمتكاملون لا يشكونه وان أثبت الحكماء اه وأجاب سم بان من المقرر المشهور ان الامر الاعتباري له معنيان أحدهما ماله تحقق في نفسه مع قطع النظر عن اعتباره معتبرا لأنه ليس من جملة الاعيان والآثر ما يكون تحققه باعتباره المعتبر ولو قطع النظر عن الاعتبار المذكور لم يكن له تحقق وان الخارج أيضا له معنيان أحدهما ما يردف الاعيان والآثر خارج النسبة الذهنية بمعنى كون الشيء محققا في نفسه وهو معنى الواقع ونفس الامر وهو أعم من الاول فعني كون الشيء موجودا في الخارج على الاول أنه من جملة الاعيان المحسوسة ومعنى كونه موجودا في الخارج على الثاني انه متحقق في حد نفسه وان لم يكن من جملة الاعيان اذا علمت ذلك فنقول ان كلام من الصحة والترتب موجودان في الخارج بالمعنى الثاني

التي هي أخذاء ما تقدم موافقة الشرع (ترتب أثره) أي أثر العقد وهو ما شرع العقد له كحل الانتفاع في البيع والاستمتاع في النكاح فالصحة منشأ الترتب لانفسه كما قيل قال المصنف بمعنى أنه حينما وجد فهو ناشئ عنها لا بمعنى أنها حينما وجدت نشأ عنها حتى يرد البيع قبل انقضاء الخيار فانه صحيح ولم يترتب عليه أثره وتوقف الترتب على انقضاء الخيار المانع منه لا يقدح في كون الصحة منشأ الترتب

كما لا يقدح في سببية ملك النصاب لوجوب الزكاة توقفه على حلول الحول وقدم الخبر على المبتدأ لئلا يتأني له الاختصار فيما يليهما والاصل وترتيب أثر العقد بصحته وعند التقديم غير الضمير بالظاهر والعكس ليتقدم مرجع الضمير عليه (و) بصحة (العبادة) على القول الراجح في معناها (اجزاؤها أي كفايتها في سقوط التعدد أي الطلب وان لم يسقط القضاء) (وقيل) اجزاؤها (اسقاط القضاء) كصحتها على القول المرجوح فالصحة مفسأ الاجزاء على القول الراجح فيهما ورافقة له على المرجوح فيهما (و) يختص الاجزاء بالمطلوب من واجب ومنسوب

للخارج لانهما متحققان في حدانفسهما وان لم يكونا من جملة الاعيان وهما اعتباريان بالمعنى الاول للاعتباري الذي ذكرناه فان اراد الشيخ بالاعتبارية في قوله انهما من الامور الاعتبارية المعنى الثاني للاعتباري فغير مسلم قطعاً للماتيين وان اراد الاول فالترديد المشار اليه بقوله ان كان الخ تختار منه الشق الاول وقوله لم يصح ان اراد الخارجى بمعناه الاول فمسلم عدم الصحة لكن الشارح لم يرد هذا المعنى فلا وجه للاعتراض وان اراد الخارجى بمعناه الثاني فقوله لم يصح غير صحيح لما مر اه وماذا كره في معنى نفس الامر والواقع هو الراجح كما ذكره السيد فعنى كون الشيء موجوداً في نفس الامر انه موجود ومتحقق في نفسه فالامر في قولهم نفس الامر بدل عن الضمير أي نفسه وقيل المراد بنفس الامر علم الله تعالى وقيل اللوح المحفوظ (قوله كما لا يقدح الخ) اعترضه العلامة بقوله قد يفرق بينه وبين صحة العقد بأنه مستمر الوجود حال وجود الشرط وهي حالة وجود المانع من عدمه لانعدام موصوفها وهو العقد فكيف يكون السبب المعروف للحكم بجهته وجوده معرفاً وهو معدوم اه وأجاب سم بأنه يكفي في كون السبب معر فاجهته وجوده في أحد الأزمنة وقد وجد فيما مضى هنا وعرف بذلك الوجود الماضي فقوله بجهته وجوده قلنا ولو في الجملة وقوله معر فاهو معدوم قلنا ممنوع بل انما عرف باعتبار وجوده السابق بل نقول انما عرف السبب هنا بجهته وجوده حال وجوده وتحقيقه ان العقد الصحيح حال وجوده قد دل على أن أثره يقع بعده متصلاً حيث لا خيار ومنفصلاً عنه بالخيار عند وجود الخيار لان الشارع جعله أمانة على وقوع أثره بعده كما أنه جعل الخيار علامة على تأخر الانضمام بالخيار فلم يعرف السبب هنا بالجهته وجوده حال وجوده لاحال عدمه فتأمل فانه حسن دقيق اه قلت ماذا كره من الجوابين غير مجد عليه شيئاً اذ السبب يعتبر فيه مقارنته لسببه زماناً وما هنا ليس كذلك قطعاً وهو محط قول العلامة فكيف يكون السبب المعروف للحكم بجهته وجوده معر فاهو معدوم أي جعل الصحة سبباً غير صحيح لان جعلها سبباً هنا انما يكون بتعريفها الحكم بجهته وجودها حال الحكم وليس الامر هنا كذلك كما هو بين (قوله ليتأني له الاختصار فيما يليهما) اعترضه العلامة بأنه لم يزل على ذلك العطف على معمولي عاملين مختلفين والجمهور على منعه اه وأجاب سم باننا لا نسلم لزوم العطف المذكور لان لنا أن نجعل هذا العطف من قبيل عطف الجمل بان تقدر الخبر وهو الجار والمجرور بعد العاطف لتم الجملة المعطوفة والتقدير بصحة العبادة اجزاؤها والخبر يجوز حذفه لدليل وهو هنا ذكر نظيره في الجملة الاولى اعنى قوله وبصحة العقد الخ ويؤيد ذلك أن الجمهور قدروا ذلك في صور الامتناع اتخرج عن الامتناع فالتقدير في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وفي الحجرة عمرو وحذف الجار وابقاء مجروره سائغ اذ ادل على الحذف دليل واذا جاز حذف الجار مع الدليل جاز قياساً حذف الجار والمجرور لذلك بل ان حمل الجار في كلامهم على الجنس الشامل للواحد والاكثر شمل مانع فيه وكان من أفراد ما ذكره لاشتراكه على جارين أحدهما الباء الجارة للصحة والثاني صحة الجار للعبادة اه وقال السكال قوله ليتأني له الاختصار أي لافادة الحصر كظنه في منع الموانع لانه مستفاد من تقديم المبتدأ اه ووجه الاستفادة المذكورة عمومها وخصوص الخبر فان ذلك مفيد للحصر كافي الاثمة من قریش والكرم في العرب وفيه أن يقال ان استفادته من عموم المبتدأ لانافي استفادته من جهة أخرى فيجوز ان يقصد المصنف بتقديم الخبر ان يصير الحصر مستفاداً من جهتين اهتماماً بذلك الحكم لا يقال قوله التقديم لافادة الحصر يقتضى توقف الحصر عليه لاننا نقول ذلك ممنوع لجواز ان يبدأ التقديم لافادة الحصر من تلك الجهة أيضاً قاله سم قلت لتعليل تقديم الخبر بما ذكره الشارح أولى من تعليله بافادة الحصر المقاد مع تأخير الخبر الذي هو الاصل لان التأسيس خير من التأكيذ (قوله ليتقدم مرجع الضمير) قال العلامة هذا التقديم للرجوع غير لازم لانه مع التأخير متقدم رتبة وهو كاف في الجواز اه ونعقبه سم بان

هناك مسلتين احدهما ان يلتبس الخبر المتقدم بضمير المبتدأ المتأخر نحو في داره زيد وهذا جائز قال ابن مالك اجماعا وانزعه أبو حيان في دعوى الاجماع والثانية ان يلتبس الخبر المتقدم بضمير ما أضيف اليه المبتدأ المتأخر نحو في داره جالس زيد وفي داره غلام هند وفي جواز هذا خلاف وقضية كلام ابن مالك ان الجمهور على المنع فانه اقتصر على نقل الجواز عن الاخفش حيث قال في تسهيله ويجوز في داره زيد اجماعا ولكن في داره قيام زيد وفي داره عبد هند عند الاخفش اهـ لكن نوقش بأن المنقول عن البصريين هو الجواز كالاخفش بخلاف الكوفيين فانهم على المنع ولا يخفى أن مانحن فيه من المسئلة الثانية ولا شك ان تقديم مرجع الضمير فيما نحن فيه فيه احتراز عن الوقوع فيما منعه الكوفيون أو الجميع الا الاخفش على ما لابن مالك والظاهر أن الشيخ اشبهت عليه المسئلة الثانية بالاولى (قوله أي بالعبادة لا يتجاوزها الى العقد) قال العلامة اشارة الى ان القصر اضافي لاحقيقي اهـ وأراد بالمطلوب المطلوب اصاله فلا يرد ان العقد قد يطلب وجوباً وندباً فيكون عبادة وقوله والمعنى الخ اشارة الى ان القصر قصر الصفة على الموصوف وقوله وتتصف به العبادة اعترضه العلامة فقال هذا أخص من مدعى المصنف لان مراده اختصاص لفظ الاجزاء بالعبادة سواء كان بالاثبات فتتصف بمعناه أو بالنفي فلا يشهد له قول الشارح قريبا فاستعمل الاجزاء الخ اهـ وأجاب سم بأنه لا داعي لحل الاتصاف في عبارة الشارح على خصوص الاتصاف في الاثبات بل المراد به أعم من الاثبات والنفي كما صرح به قوله ومنشأ الخلاف الخ (قوله ومنشأ الخلاف الخ) معنى كونه منشأ له ان من قال بنذب ما وصف فيه بالاجزاء قال يوصف به الواجب والمندوب ومن قال بوجوده قال لا يوصف به الا الواجب وأشار بقوله منشأ الى ان منشأ الخلاف ليس هذا الحديث فقط بل هو وغيره من الاحاديث التي في معناه قاله شيخ الاسلام (قوله ومن استعماله في الواجب) أي لان المراد بالصلاة في الحديث المذكور صلاة الفرض وقد يقال الصلاة المذكورة نكرة في سياق النفي فتعم الواجبة والمندوبة فاستعمال الاجزاء فيها على القول الاول لا الثاني فتأمل قاله شيخ الاسلام وفي جوابه بما حاصله أنا لان استعمال الاجزاء في الواجب في الحديث المذكور انما هو مبنى على كون المراد بالصلاة الفرض بل هو جار على كون المراد بها ما يعم الفرض والمندوب أيضاً توقف فتأمل (قوله وبقابلها البطلان فهو مخالفة الخ) التقابل على هذا تقابل الضدين بخلافه على القول الثاني المشار اليه بقوله وقيل في العبادة عدم اسقاط القضاء فهو تقابل العدم والملكية وأورد على الاول ان الضدين يشترط كونهما وجوديين كما قرر في محله وأجيب بأن الوجودي يطلق كما صرح على الموجود وعلى الوجود المطلق وعلى الوجود المضاف وعلى ما لا يدخل العدم في مفهومه والمراد ههنا المعنى الثالث والرابع فمبنى كونهما وجوديين أنهما ليسا عدم شيء ولادخال العدم في مفهومهما (قوله الذي علم أنه مخالفة الخ) فيه ان يقال لوجه لتخصيص المخالفة الا كونها الراجع في معنى البطلان والافالذي علم أنه في العبادة عدم اسقاط القضاء هو الفساد فيها أيضاً ويمكن توجيه التخصيص أيضاً بأنه انما اقتصر على المخالفة في معنى البطلان تحريراً للمحل النزاع لان البطلان بمعنى عدم اسقاط القضاء لا يجري فيه قول أي حنيقة لان الفساد عنده يسقط القضاء كما يأتي قاله العلامة (قوله فكل منهما مخالفة ما ذكر الشرع) اعترضه العلامة بقوله سيأتي في بحث المنهى تفسير الفساد بعدم الاعتداد بالشئ اذا وقع أي عدم ترتب أحكامه عليه وهو أخص من المخالفة لثبوتها دونه في قولك لا تفعل كذا فان فعلته اعتدت به واذا ثبت هذا فالصحة القابلة له بخلافه أي الاعتداد بمعنى ترتب الاحكام اهـ وأجاب سم بما حاصله ان دعوى ثبوت المخالفة دونه المفيد كونها أخص منه ممنوعة وسنده ان المخالفة كما قدمه الشارح عدم استجماع الفعل ما يعتبر فيه شرعا وهذا المعنى غير متحقق في المخالفة التي مثلها بما ذكره لان قوله فان فعلته اعتدت به صريح في ان ترك المنهى عنه غير معتبر في الاعتداد بالفعل وان طلب معه وجوباً وندباً مثلاً قولك لا تفعل

أي بالعبادة لا يتجاوزها الى العقد المشارك لها في الصحة (وقيل) يختص (بالواجب) لا يتجاوزها الى المندوب كالعقد والمعنى ان الاجزاء لا يتصف به العقد وتتصف به العبادة الواجبة والمندوبة وقيل الواجبة فقط ومنشأ الخلاف حديث ابن ماجه وغيره مثلاً أربع لا تجزى في الاضاحي فاستعمل الاجزاء في الاضحية وهي مندوبة عندنا واجبة عند غيرنا كأبي حنيفة ومن استعماله في الواجب اتفاقا حديث الدارقطني وغيره لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بأمر القرآن (ويقال بها) أي الصحة (البطلان) فهو مخالفة الفعل ذي الوجهين وقوعا للشرع وقيل في العبادة عدم اسقاطها القضاء (وهو) أي البطلان الذي علم انه مخالفة ذي الوجهين الشرع (الفساد) أيضا فكل منهما مخالفة ما ذكر الشرع (خلافاً) لأبي حنيفة في قوله مخالفة ما ذكر للشرع

بأن كان منهيًا عنه ان
كانت لكون النهي
عنه لاصله فهي
البطلان كافي الصلاة
بدون بعض الشروط
أو الأركان وكما في بيع
المساقيع وهي مافي
البطون من الأجنة
لاعدام ركن من البيع
أي المبيع أو لوصفه
فهو الفساد كافي صوم
يوم النحر للأعراض
بصومه عن ضيافة الله
للناس بلحوم الاضاحي
التي شرعها فيه وكافي
بيع الدرهم بالدرهمين
لاشتماله على الزيادة
فيأثم به ويفيد القبض
المالك الخبيث ولو نذر
صوم يوم النحر صح
نذره لان المعصية في
فعله دون نذره ويؤمر
بفطره وقضائه ليخلص
عن المعصية ويبقى بالنذر
ولو صامه خرج عن
عهده نذره لانه أدى
الصوم كما التزمه فقد
اعتد بالفساد أما
الباطل فلا يعتد به

في المكان المغصوب فان صليت فيه اعتدت بصلاتك قد دل قولك فيه فان صليت الخ على أن الاحتراز عن
ابقاع الصلاة فيه غير معتبر في الاعتداد بالصلاة وان وجب هذا الاحتراز في الصلاة والفرق بين المطلوب في الشيء
والمطلوب معه من كون الأول يتوقف عليه الاعتداد دون الثاني واضح وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك وكان
الشيخ سرى إلى ذهنه أن مطلق المخالفة المنهي عنها يتحقق به المخالفة المفسر بها البطلان والفساد وليس
كذلك بل المخالفة المفسر بهما ما ذكره أخص من مطلق المخالفة فتدبر اهـ (قوله بأن كان منهيًا عنه) اعترضه
العلامة بأن المخالفة هي عدم استجماع الفعل ما يعتبر فيه شرعاً أخذاً بما تقدم وذلك لا يتوقف على وجود نهى
لان خطاب الوضع يكون الشيء شرطاً أو مانعاً مع العلم باتفاقه أو وجوده كاف في تحقق المخالفة اهـ وجوابه ان
الشارح انما فسر مخالفة ما ذكره للشرع بكونه منهيًا عنه ليصح كونه مقسماً لما كان النهي فيه لاصله وما كان
النهي فيه لوصفه لانه في تقرير مذهب الحنفية وهكذا مذهبهم فسقط الاعتراض بعدم التوقف على أنه لا يخفى
ان الضرورة لا اعتبار النهي ثبوته في الواقع بعدهم أو خصوص وهو حاصل لتحقيق النهي العام عما أدخل
ببعض معتبراته وان لم يقع نهى عن خصوص اخلاص اهـ سم (قوله ان كانت لكون النهي الخ) اعترضه
العلامة بأنه جعل علة المخالفة كون النهي عن الفعل لاصله أو لوصفه وقد جعلها قبل ذلك كونه منهيًا عنه
وذلك تناف وأجيب بمنع التنافي المذكور اذا حصل المعنى أن مخالفة ما ذكره للشرع بسبب كونه منهيًا عنه تارة
تكون لكون ذلك النهي راجعاً لاصله وتارة تكون لكونه راجعاً لوصفه ففيه تعاميل للمخالفة بالكون منهيًا
عنه ثم تفصيل هذا الكون إلى الكون منهيًا عنه لاصله والكون منهيًا عنه لوصفه وتبيين حكم كل منهما
واجمال الشيء ثم تفصيله لا يتوهم فيه محذور بوجه أصلاً كما هو واضح اهـ سم (قوله كافي الصلاة الخ)
أي كالمخالفة التي في الصلاة ملتبسة بدون بعض الشروط والتخفيف للمخالفة لاصله بما احتل منه بعض الشروط
فيه نظر لان الشرط خارج عن المشروط ويجاب بأن المراد بالاصل ما يتوقف عليه وجود الشيء ركناً كأن
أمر شرطاً قاله العلامة (قوله وهي مافي البطون من الأجنة) فيه ان الاخصر ان يقول وهي الأجنة لاستلزام
الجنين كونه في البطن الآن يقال تبع في ذلك عبارة القوم (قوله أي المبيع) تفسير للركن (قوله فهي
الفساد) قال العلامة قد يعارضه نقل المصنف في بحث النهي أن النهي عنه لوصفه يفيد الصحة الا ان يراد
الفساد هنا الوصف والصحة هناك للوصف كما يشير إليه تعبيره بالنهي دون النهي اهـ وفيه أن هذه المعارضة
لا يتوهمها الا من لم يلاحظ قواعد الحنفية الذين هذا كلامهم والافساد عندهم يستلزم الصحة فضلاً عن
مجرد أنه لا ينافيها والذا قال صدر الشرعية في تنقيحه وان دل أي الدليل على أن النهي لغيره فذلك الغير ان
كان وصفه يبطل عنده أي عند الشافعي ويفسد عندنا أي معاشر الحنفية أي يصح بأصله لا بوصفه اذ الصحة
تتبع الأركان والشرائط فيحسن لعينه ويقع لغيره لئلا يرجع العارض على الأصل اهـ ففسر الفساد بقوله
أي يصح اهـ سم (قوله للأعراض) بيان للوصف الراجع له النهي وهو وصف لازم للصوم (قوله فيأثم به)
أي بالبيع وقوله الملك الخبيث أي الضعيف (قوله صح نذره لان المعصية الخ) فيه ان يقال تعليل الصحة بانتفاء
المعصية مقتضاه انتفاء الصحة مع المعصية وهو خلاف ما صرح به عنهم بقوله ولو صامه خرج عن عهده انه
العلامة وقد يقال المعلن به صحة النذر بمعنى صيغته هو انتفاء المعصية عن صيغته لا عن فعله ومقتضاه انتفاء
الصحة مع المعصية فيه لاني فعله فلا مخالفة فتأمل اهـ (قوله كما التزمه) أي على الوجه الذي التزمه (قوله فقد اعتد
الخ) بالبناء للفعل وضمير يعود على أي حنيفة وكذا قوله أما الباطل فلا يعتد به ضمير يعود إليه أيضاً اذ
لوقرئ بالبناء للفعل لا يقتضي أن عدم الاعتداد بالباطل متفق عليه مع أن بعض الحنفية يعتد بالباطل أيضاً
لا يقال قول الشارح فقد اعتد بالفساد متناقض الطرفين اذ من لازم الفساد عدم الاعتداد فلا يصح جمع
الشارح بينهما حيث وصف الفاسد بالاعتداد لا نقول تنافيهما انما هو مذهب غير الحنفية وأما مذهب الحنفية

فلاننا في بينهما فيه لما مر من أن الفاسد عندهم صحيح بأصله تترتب عليه فوائد والشارح في مقام بيان مذهبه
فلانصح دعوى التناقض حينئذ في كلامه (قوله وفات المصنف أن يقول والاختلاف لفظي) فيه أن الشارح
فانه أيضا أن يبين أن الاعتداد بالفاسد دون الباطل لا ينافي كون الاختلاف لفظيا كما فعل مثل ذلك في الفرض
والواجب (قوله يعني مع فعل البعض الآخر) دفع به فساد التعريف من أوجه ثلاثة الأول أن المراد بالبعض
المأخوذ في التعريف بعض معين بكونه ركعة الثاني كون ذلك في الصلاة لا في الصوم الثالث أن ذلك أي
فعل البعض إنما هو مع وقوع الباقي في الوقت أو بعده لا قبله والتعريف لم يفد واحدا من الثلاثة كما ترى
ولا يخفى ان المعتبر في صحة التعريف صدق اللفظ دون عناية القرائن فلا فائدة لدفع الشارح بقوله يعني
الح ولا اعتناؤه عن المصنف بقوله كما هو معلوم من محله أي كتب الفقه لانه اذا فرض أن الخطاب بالتعريف
يعلم ان المراد بالبعض المذهب معين وانه في الصلاة فقط وأنه مع فعل الباقي في الوقت أيضا وأخارجه
كما لم يفده التعريف شيئا والعلامة سم في هذا المقام تعسف في الاتصاف للمصنف لا طائل تحته ولا داعي
له الا التعصب (قوله لكن بشرط الح) فيه أن كون المفعول من الصلاة في وقتها ركعة فاكثر معتبر
في مفهوم أدائها فجعله شرطا غير صحيح قاله العلامة الناصر وأجاب سم بان الشارح لم يجعله شرطا في الاداء بل
جعله شرطا لفعل البعض الآخر بعد الوقت وذلك لا ينافي انه معتبر في مفهوم الاداء ولو سلم فالشارح جرى
على عرف الفقهاء واستعمالهم فانهم يطلقون الشرط على ما لا بد منه فيشمل الاركان كما في قولهم شرط
الصوم النية اه قلت لا يخفى عدم صحة جوابه الأول وبعد الثاني (قوله الى مثل ما أضيف اليه المعطوف)
يريد بالمعطوف لفظ كل وفي كونه معطوفا على بعض نظر لانه مجرور بمضاف مماثل للمضاف الاول محذوف
وقد بقي عمله وهو خبر مبتدأ محذوف والجملة مقول قيل المعطوف على الجملة الاسمية قبلها والتقدير وقيل هو
فعل كل الح فالعطف هو جملة قوله وقيل الح على جملة قوله والاداء الح وقد يقال تسميته معطوفا نظرا للمعنى
لان الكلام في معنى أن يقال والاداء فعل بعض في القول الراجح وكل في القول المرجوح وانكالا على
وضوح المراد والامر سهل (قوله أوفيه وبعده على الاول) دفع لما يتوهم من قوله ما فعل من أن المؤدى
فيما اذا فعل البعض فقط في الوقت هو المفعول في الوقت فقط فان قيل من أين يستفاد ما قاله من كلام المصنف
قلت من عموم ما في قوله ما فعل قاله سم (قوله لما فعل كل الح) ما عبارة عن المؤدى كما سيقول الشارح
وفعل مبتدأ وقوله اداء خبره والجملة صلة لانها بمعنى الذي وهي صفة للمؤدى (قوله أي لا يؤدى) ان قلت
لم يقل الشارح بدل قوله الح أي للمؤدى مع كونه لا خصرقات انما أتى بقوله لما فعل الح للإشارة الى
أن اللام في الوقت للعهد الذي هو والمراد في قوله في التعريف فعل بعض ما دخل وقته وأورد العلامة أن في
تعريف الاداء والوقت بما ذكره من اظاهر الاخذ كل منهما في تعريف الآخر اه أي لا خذ الوقت في
تعريف الاداء المقتضى توقف الاداء على الوقت وأخذ الاداء بسبب كذا المؤدى المشتق من الاداء في
تعريف الوقت المقتضى توقف الوقت على الاداء ويمكن الجواب بجعل الضمير في له الراجع للمؤدى في
تعريف الوقت راجعا له مجردا عن وصفه بكونه مؤدى بل بمعنى الفعل المطلوب كما ذكرنا مثل ذلك في جواب
الدور في تعريف العلم بمعرفة المعلوم وبان الوقت المأخوذ في تعريف الاداء يؤخذ من ضا فالشيء مجردا عن
وصفه بكونه مؤدى وتصوره بدون تصور معنى المؤدى يمكن فلا دور ويمكن ان يجاب بان كلاما من التعريفين
لفظي وكثيرا ما يرتكب جنس التعريف على ذلك لدفع الدور السعد والسيد قاله سم (قوله موسعا الح)
المراد بالموسع ما يزيد على مقدار ما يسع وقوع العبادة وما يضيّق ما كان بمقدار ذلك (قوله كالنفل والنذر
المطلقين) أورد العلامة أن النذر المقيد بمن كقولك مثلاً على أن أصل غدا بين الظهر والعصر ركعتين
من المقدّر له زمن في الشرع ولا يخفى ان زمنه مقدّر رجلا لشرعا وان أوجب الشرع الوفاء به وان الفعل فيه

عنه لأصله كما تسمى
بطلا ما هل تسمى فسادا
أو لوصفه كما تسمى
فسادا هل تسمى بطلا
فَعْنَدَهُ لَا وَعَنْدَنَا نَم
(والاداء فعل بعض
وقيل كل ما دخل وقته
قبل خروجه) واجبا
كان أو مندوبا وقوله
فعل بعض يعني مع
فعل البعض الآخر في
الوقت أيضا صلاة كان
أو صوما أو بعده في
الصلاة لكن بشرط
أن يكون المفعول فيه
منها ركعة كما هو معلوم
من محله لحديث
الصحيحين من أدرك
ركعة من الصلاة فقد
أدرك الصلاة وقوله
بعض بلاتنوين لضافته
الى مثل ما أضيف اليه
المعطوف حذف
اختصارا كقولهم نصف
وربع درهم وكذا قوله
كل في تعريف القضاء
(والمؤدى ما فعل) من
كل العبادة في وقتها على
القوانين أوفيه وبعده
على الاول (والوقت)
لما فعل كاه فيه أوفيه
وبعد اداء أي للمؤدى
(الزمان المقدّر له شرعا
مطلقا) أي موسعا
كزمان الصلوات الخمس
وسننها والضحي والعيد
أو مضيقا كزمان صوم

رمضان وأيام البيض فما يقدر له زمان في الشرع كالنفل والنذر المطلقين وغيرها وان كان فور يا كالإيمان

لا يسمى فعله أداء ولا قضاء وإن كان الزمان ضرورياً بالفعل (والقضاء فعل كل وقيل بعض ما خرج وقت أدائه) من الزمان المذكور مع فعل بعضه الآخر بعد خروج الوقت أيضاً صلاة كان أو صوماً أو قبله في الصلاة وإن كان المفعول منها في الوقت ركعة فأكثروا الحديث المتقدم فيها فيمن زال عنده كالجنون وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة فتجب عليه الصلاة ولو قال وقته كما قال في الأداء كفي (استدراكا) بذلك الفعل (لما) أى لشيء (سبق له مقتضى للفعل) أى لأن يفعل وجوباً أو ندباً فإن الصلاة المندوبة تقتضى في الاظهر ويقاس عليها الصوم المندوب فقوله مقتضى أحسن من قول ابن الحاجب وغيره وجوب لكن لو قال لما سبق لفعله مقتضى

أداء فبردوقته على عكس تعريف الوقت بما تقدم اهـ وقد يجاب بأنه ليس المراد بقوله في التعريف المذكور المقدرة شرعاً أن الشارع بأشرف تقديره بل المراد كون تقديره معتبراً في الشرع سواء كان المباشر للتقدير فيه الشارع أو غيره ويجاب أيضاً بالنزاهة كون المراد بالمقدرة شرعاً أن الشارع بأشرف تقديره ولا يضر هذا فيما نحن فيه لأنه كما أنه مقدر جعل مقدر شرعاً أيضاً لأن الشارع حدد وقته بالوقت المقدّر الذي التزمه الناظر وأوجب مراعاته ولولا ذلك لم يلزم الناظر ولا معنى لسكون الوقت مقدر شرعاً للاعتبار بالشرع إياه لذلك العمل قاله سم (قوله لا يسمى فعله) ضمير فعله عائد على ما من قوله فما لم يقدر الخ وإضافة فعل للضمير بياناً فلا يقال أنه أثبت للفعل فعلاً * بقى أن يقال إن التعبير عن الإيمان بالفعل لا يتخلو عن تساهل إذ هو التصديق المخصوص والحق أن التصديق ليس من مقولة الفعل والجواب أنه فعل اصطلاحاً ما مر من أن المراد بالفعل عند الأصوليين والفقهاء ما قابل الانفعال فيشتمل التصديق وإن كان عند الحكماء ليس فعلاً بل كيفية (قوله والقضاء فعل كل الخ) لما كان الراجع في الأداء أنه فعل بعض ما دخل وقته كما يشعر به تقديم المصنف له على القول الثاني اللازم منه كون القضاء فعل كل ما خرج وقته فيفيد أريحته على القول الثاني في القضاء قدمه عليه (قوله والحديث المتقدم الخ) هذا وارد على القول الثاني المشار إليه بقوله وقيل بعض الخ وحاصله أن الحديث وارد على بيان القدر الذي تجب الصلاة بأدراكه لا في بيان القدر الذي تكون الصلاة بأدراكه كما يقول صاحب القول الأول الراجع وقد يقال الظاهر الذي يدل عليه ذوق العبارة من الحديث الشريف أنه وارد على بيان القدر الذي تكون الصلاة بأدراكه أداءً إذ لو كان المراد منه بيان القدر الذي تجب بأدراكه الصلاة لكانت العبارة في ذلك من أدرك ركعة من الصلاة فقد وجبت عليه الصلاة مثلاً قلت ويلزم حينئذ المجاز في أدرك في الموضعين لحل الأول على إمكان الإدراك للزومه وحل الثاني على الوجوب للزومه للإدراك أو تسببه عنه ولا يخفى أن المجاز لا يضر إليه مع إمكان الحقيقة (قوله ولو قال وقته الخ) قد يقال إنما قال المصنف وقت أدائه ليكون التعريف الأول للقضاء وهو قوله فعل كل الخ شاملاً لصورة ما إذا أوقع أقل من ركعة في الوقت والباقي خارجه فإن هذا يصدق عليه فعل كل ما خرج وقت أدائه ولا يصدق عليه فعل كل ما خرج وقته إذ الزمن المفعول فيه البعض المذكور وقت لفعل ذلك البعض كما هو ظاهر وحينئذ فلا حاجة لقول الشارح الآتي ولما أطلق البعض الخ (قوله لأن يفعل) أشار بذلك إلى أن المراد بالفعل المعنى المصدري لأن القاعدة أن المصدر إذا فسر بأن والفعل فالمراد نفسه لا الحاصل به وإنما كان المراد به هنا المعنى المصدري دون الحاصل به الذي هو المفعول لأنه يتكرر حينئذ مع قوله له الراجع ضميره لما الواقعة على الحاصل بالمصدر كما أن كلا وبعض الواقعين في التعريف واقعان على الحاصل بالمصدر بدليل وقوعهما متعلق الفعل المصدري به التعريف المراد به المصدر (قوله فإن الصلاة المندوبة تقتضى) هذا على مذهب الشارح لا على مذهبنا معاشرة المالكية (قوله ويقاس عليها الصوم الخ) مقتضى قياس الصوم عليها وجود الدليل على قضاء الصلاة المندوبة ولعل الشارح لم يذكره لأنه ليس بصدد كذا قيل وفيه نظر (قوله أحسن من قول ابن الحاجب) فيه أن ابن الحاجب انما عبر بوجوب جريا على مذهبه من اختصاص القضاء بالواجب إلا للفجر فإنه يقتضى إلى الزوال فقبل حقيقة وقيل مجازاً قاله العلامة وتعقبه سم بأن هذا لا ينبغي أولوية ما قاله المصنف على ما قاله ابن الحاجب إذ شمول التعريف لسائر المذاهب أحسن من اختصاصه بمذهب بل هو مختص على نفس مذهبه ببعض نظراً للفجر بل أولوية ما قاله المصنف على ما قاله ابن الحاجب بناء على القول بجواز التعريف بالاختصاص وعدم اشتراط الجمع والمتع في التعريف أما على القول باشتراط ذلك فالعبر بمقتضى متعين اهـ * قلت أما قوله إذ شمول التعريف الخ فقد

يقال عليه هو متقيد بتقرير الأصول على مذهبه لا على مذهب غيره الاتباع وأما قوله بل أولوية ما قاله
الح فيقال عليه ان الصورة النادرة لا يعتبر النقض بها كما تقرر فسقط حينئذ ما ادعاه من أولوية أو تعين ما قاله
المصنف فتأمل (قوله كان أوضح وأخصر) أما الاخصرية فظاهرة وأما الاوضحية فلها في تعلق قوله له
وقوله للفعل بقوله مقتضى الموجب جعل المتعلق الثاني بدلا من الاول بدل الاشتغال من التعلق بالنسبة لقوله
لوقال لما سبق لفعله مقتضى وهذا مبني كما علمت على جعل قوله له متعلقا بمقتضى وهو غير متعين بل يجوز
كما هو الظاهر تعلقه بسبق ويكون حينئذ فيما قاله المصنف من الاشعار بتأكد ذلك الفعل المستدرك
بسبب تعلق قوله له بسبق وتعلق للفعل بمقتضى من تكرار الاسناد ما ليس في قوله لوقال لما سبق لفعله
مقتضى كذا قرررهم (قوله مطلقا) مفعول مطلق للفعل أو حال منه (قوله وان انعقد سبب الوجوب)
أي وهو دخول الوقت والتسكيف (قوله وخرج بقيد الاستدراك الح) قال العلامة استدراك الشيء
وادرأكة الوصول اليه ولا يخفى ان فعل الصلاة جماعة في وقتها مطلوب وفعلها جماعة بعد وقتها المؤداة فيه
لا جماعة يوصل الى ما سبق له مقتضى فالحد صادق عليه وليس قضاء فهو غير مطرد واخرجه منه بالقيد
المدكور كما فعل الشارح محل نظر ثم انه لا يصدق على فعل الصلاة بعد وقتها المؤداة فيه بطهارة مظنونة
تبين نفيها للسقوط المقتضى بالفعل الاول فلم يتوصل بالفعل الثاني الى ما سبق له مقتضى وهو قضاء بلا نزاع
فيكون الحد غير منعكس فليتنامل وقد يحجب عن الاول بأن المراد بسبق المقتضى لفعله سبق المقتضى
لفعل الشيء في نفسه وفعل الصلاة في جماعة بعد الوقت توصل به الى ما سبق له مقتضى بحسب وصفه وهو
كون الصلاة جماعة في الوقت لا بحسب ذاته لانه فعل وأجاب سبب أو لا بما حاصله ان المراد بسبق المقتضى
لفعله سبق المقتضى لفعل الشيء في خصوص الوقت فقط والصلاة جماعة بعد الوقت على القول بها والافقي
طاهها بل جوازها اختلاف عندنا لم يسبق لها مقتضى لان تفعل في خصوص الوقت فقط بل هي مطلوبة في
الوقت وبعده فاذا وقعت بعد الوقت كانت من العمل بالمقتضى لامن قبيل الاستدراك لما سبق له مقتضى
وثانيا باننا لو تنزلنا عن ذلك فلنأمن بقول المفهوم من كلامهم ان الاستدراك ليس مجرد الوصول الى ما سبق
لفعله مقتضى بل لا بد مع ذلك من كون الوصول اليه مطلوباً على وجه الجبرية للخلل الواقع أو لا ما بترك
الفعل رأسا وما بفعله على غير وجه الصحة وحينئذ فلا نسلم ان الاعادة جماعة مطلوبة كذلك وأجاب عن
الثاني بمنع عدم صدق حد القضاء على الصلاة المفعولة بعد الوقت المؤداة فيه بطهارة مظنونة تبين نفيها
بل هو صادق عليها وبيان ذلك انه بتبين انتفاء الطهارة تبين طلب الفعل مرة أخرى بدليل آخر فاذا فعله
مرة أخرى بعد خروج الوقت صدق عليه انه استدراك لما سبق له مقتضى للفعل وهو الطلب الذي تبين بانتفاء
الطهارة وهو معنى قولهم القضاء بأمر جديد فقوله للسقوط المقتضى بالفعل الاول قلنا الساقط مقتضى
الدليل الطالب للفعل الاول ولكن هناك دليل آخر عام طالب لفعل ما وقع على خلل مرة أخرى كما قلناه اه
* قلت مقتضى قوله في الجواب عن الاعتراض الاول المراد بسبق المقتضى لفعله سبق المقتضى لفعله
في خصوص الوقت عدم صحة هذا الجواب الاخير لان الصلاة المذكورة لم يسبق لفعلها في خصوص
الوقت مقتضى السقوط المقتضى بالفعل الاول كما هو وفاق منه بقوله قلنا الساقط الح وحينئذ فالصلاة
المذكورة انما استدراك بها ما سبق مقتضى لفعله بعد الوقت اذا الطلب انما تعلق بفعلها ثانية عند تبين
انتفاء الطهارة وذلك بعد الوقت لافيه فتأمل وقد يقال لعل صدق حد القضاء على ما ذكره مبني على القول
المرجوح في صحة العبادة من انها السقاط القضاء وحينئذ فقد توصل بالفعل الثاني الى ما سبق له مقتضى
لعدم سقوط المقتضى بالفعل الاول فليتنامل (قوله ولما أطلق البعض في تعريف الاداء الح) أشار
بذلك لدفع ما يقال من أن تعريف القضاء بأنه فعل كل ما خرج وقت أدائه غير منعكس لعدم شموله

كان أوضح وأخصر
(مطلقا) أي مسن
المستدرك كما في قضاء
الصلاة المتروكة بالأعذر
أو من غيره كافي قضاء
النائم الصلاة والحائض
الصوم فانه سبق مقتضى
لفعل الصلاة والصوم
من غير النائم والحائض
لانهم ما وان انعقد سبب
الوجوب أو السبب
في حقهما لوجوب
القضاء عليهما أو ندبه
لهما وخرج بقيد
الاستدراك اعادة
الصلاة المؤداة في الوقت
بعده في جماعة مثلا
ولما أطلق البعض
في تعريف الاداء

للعلم بقيد المتقدم
 اقتصر على الكل
 في القضاء فيضم اليه
 ما خرج بالقيد من أن
 فعل أقل من ركعة
 الوقت والباقي بعده
 قضاء والفرق بين هذا
 وبين ذي الركعة أنها
 تشمل على معظم
 أفعال الصلاة إذ معظم
 الباقي كالتركيب لها
 جعل ما بعد الوقت تابعا
 لها بخلاف ما دونها
 (والمقضى المفعول)
 من كل العبادة بعد
 خروج وقتها على القولين
 أو قبله وبعده على
 الثاني وإنما عرفت
 المصدر والمفعول
 المستغنى باحدهما قال
 في المؤدى ما فعل الذي
 صدر به ابن الحاجب
 تعريف الاداء والقضاء
 والاعادة قال إشارة إلى
 الاعتراض عليه في ذلك
 أي المحوج لتصحيحه
 إلى تأويل المصدر
 بالمفعول وإن كان
 إطلاقه عليه شائعا
 وعدل في المقضى عما
 فعل إلى المفعول قال لأنه
 أخصر منه أي بكامة
 اذلام التعريف كالجزء
 من

صورة ما إذا فعل أقل من ركعة في الوقت والباقي خارجه وقد قدمنا أن هذه الصورة داخلية في التعريف
 المذكور وأنه لا حاجة لقول الشارح ولما أطلق الخ (قوله للعلم بقيد المتقدم) أي وهو كون ذلك البعض
 ركعة فأكثر أقل من ركعة (قوله من أن فعل الخ) فيه أن الذي خرج بالقيد المتقدم فعل أقل من
 ركعة في الوقت والباقي خارجه لأن ذلك قضاء فكان الالف في التعبير حذف أن وحذف قضاء قال العلامة
 ويمكن الجواب بتقدير مضاف في الجانبين أي فيضاف إلى حكمه أي الكل حكم ما خرج بالقيد الخ أو بان
 من في قوله من أن فعل الخ تعليلية لا بيانية قاله سم وقوله فيما تقدم وخرج بقيد الاستدراك إعادة الصلاة
 المؤداة في الوقت بعده في جملة مثاليه أن قضية قوله مثلا جواز إعادة الصلاة بعد الوقت فرادى وهو خلاف
 المفهوم من الفروع من امتناع ذلك إذا جرى خلاف في صحة ما وقع في الوقت ففسد إعادة مطلقا
 لكن إذا أعاده بعد الوقت فالظاهر وصفه حينئذ بالقضاء لأنه استدراك بمراجعة القول بعدم صحة الواقع
 في الوقت ويحتمل أنه إشارة إلى جواز الفرادى على سبيل الفرض أو لعل فيه خلافا فليراجع قاله سم
 * قلت وما ذكره الشارح من قوله وخرج الخ المفيد جواز إعادة الصلاة المؤداة في الوقت بعده في جملة
 على أحد قولين وجواز أعادتها بعده فرادى على ما فيه لا يتشبه واحد منهما على مذهبنا معاشرا للمالكية
 فإن ذلك غير جائز عندنا كما هو مقرر في الفروع (قوله والفرق بين هذا) الإشارة إلى فعل أقل من
 ركعة في الوقت والباقي خارجه وقوله ذي الركعة أي الفعل ذي الركعة في الوقت والباقي خارجه (قوله على
 معظم) احتراز بالمعظم عن التشهد والسلام (قوله كالتركيب) إنما يجعله تكريرا حقيقة لأن التكرير
 هو الاتيان بالشئ ثانيا مراد به تأكيد الأول وهذا ليس كذلك إذ ما بعد الركعة مقصود لذاته كالاولى قاله
 العلامة (قوله والمقضى المفعول) ليس هذان تعريفا كاملا بل هو من الاكتفاء أي المقضى المفعول
 السابق الذي علم من تعريف القضاء وهكذا قوله المؤدى قاله العلامة (قوله الذي صدر به) نعت لقوله
 ما فعل (قوله قال إشارة الخ) قد يقال هذه الإشارة لا تتوقف على الجمع بين تعريف المصدر والمفعول بل يكفي
 فيها الاختصار على تعريف المؤدى بقوله ما فعل ويجاب بأن المراد الإشارة على الوجه السابق لا يفهم
 من الاختصار المذكور إقادة الاعتراض عليه بل مجرد الإشارة إلى إفساد عبارة أخرى مساوية لعبارة ابن
 الحاجب فليتأمل سم وإنما أسند ذلك إلى المصنف بقوله قال إشارة الخ تنبيهها على أن ذلك لا يخفى
 نظر كما قال السكال يريد بذلك ما قاله شيخه البرماوى من أن إطلاق الاداء والقضاء في عبارة الأصوليين
 والفقهاء على المؤدى والمقضى قد صار حقيقة عرفية اه أي بحيث إذا أطلق المصدر المذكور لا يفهم منه
 إلا المفعول كالخلق إذا أطلق لا يفهم منه إلا المخلوق إذا علمت ذلك فلا حاجة إلى ما أطالب به سم (قوله وإن
 كان إطلاقه الخ) إشارة إلى أن شيعويع لا يدفع الاعتراض وقد علمت أن الدافع للاعتراض كونه حقيقة
 عرفية لا مجرد شيعويع دون صيرورته حقيقة عرفية بحيث يكون المعنى الحقيقي مهجورا فيه (قوله أي
 بكامة) أي وإن كان ما فعل أخصر منه حروفا وفيه إشارة إلى أن الاختصار كما يتعلق بالحروف يتعلق
 بالسكيمات فإن قيل الاختصار الغرض منه تصغير الحزم وهذا إنما يكون في الاختصار باعتبار الحروف
 قلنا قد يتعلق الاختصار بتصغير الحزم في الجملة وهذا لا ينافيه مراعاة الاختصار باعتبار السكيمات في بعض
 المواضع لبعض الأغراض سم (قوله اذلام التعريف الخ) اعترضه العلامة بقوله وفي كونها لام
 التعريف نظر بل الصحيح أنها موصولة وأجاب سم بأن المفعول في كلام المصنف اسم جنس لما يتعلق
 به الفعل واللام فيه إشارة لما فهم من تعريف القضاء فهي معرفة لاموصولة ويؤخذ ذلك من اقتصار المصنف
 على قوله المفعول اذلوا راد به اسم المفعول لاحتاج إلى أن يقول المفعول خارج الوقت اه * قلت وفيه
 نظر لأن المتعلق بحذف اختصار العلم به فلا دليل في حذفه على أن المفعول اسم لاصفة (قوله كالجزء من

مدخولها) فيه تساهل اذ ليست كالجزء من مدخولها كما هو بين الآن يريد أنها كالجزء من مدخولها معها أى أنها كالجزء من المجموع كذا قيل وفيه أنها ليست جزءاً ولا كالجزء حيث **قلت** مراده أن المجموع يعد كالسكامة الواحدة من حيث اتصال حرف التعريف بمدخوله وحينئذ نجعل حرف التعريف كالجزء ظاهر **(قوله)** فلا تعد فيه كلمة يريد أن حرف التعريف لما شابه أحد حروف المباني لشدة مزاجه بمدخوله عند المجموع كالسكامة الواحدة فلم يعد حرف التعريف كلمة لاجل ذلك وإن كان في نفس الأمر كلمة ولا خفاء في أن مجموع السكامتين إذا كان يصح أن ينزل منزلة السكامة الواحدة يكون أخصر باعتبار السكامات من مجموع السكامتين الذي لا يصح فيه ذلك فاندفع قول العلامة أن في استنتاج عدم العد كلمة من كونه كالجزء بل من كونها جزءاً نظراً وكأنه يشير بالثاني إلى أن أحرف المضارعة جزء من الفعل المضارع وهي تعد فيه كلمة وفيه أنه خلاف المعروف في اصطلاحهم **(قوله)** وزاد مسألة البعض الخ اعترضه العلامة بأن التعريف في الاصطلاح ليس من المسائل لأنه مركب تقييدي والمسئلة كما تقرر هي القضية أو نسبتها التامة فاطلاق المسئلة على التعريف تجاوز واجب سم بان الاطلاق المذكور باعتبار لازم التعريف فانه يستلزم مسألة وحكما **قلت** هذا لا يغير قوله العلامة فاطلاق المسئلة الخ فان التجوز المذكور باعتبار ذلك الاستلزام وأحسن منه أن يجاب بان اطلاقه بالنظر للعرف مع التعريف أى قوله والاداء فعل بعض الخ وقوله في القضاء وقيل بعض الخ المقدر بقوله وقيل القضاء فعل بعض الخ ولا خفاء في أن المعرف مع التعريف قضية والمركب التقييدي هو التعريف فقط كما تقرر فتأمل **(قوله)** ذات الركعة أى العبادة ذات الركعة وقوله بهما أى بالاداء والقضاء أى بعضهم يصفها بالاداء وبعضهم بالقضاء وحاصل ما أشار اليه أن الاقوال ثلاثة ظاهر كلام الفقهاء وتحقيق الاصوليين وتحقيق بعض الفقهاء وقد وجه الشارح زيادة البعض بقيد المبنى على الظاهر كما قال باشتمال الركعة على المعظم فجعل ما بعد الوقت تابعاً وهو التحقيق الملحوظ للاصوليين فلزم اتحاد القول الاول والثاني قاله العلامة وقد يجاب بالفرق بينهما بأنه على ظاهر كلام الفقهاء يكون الجميع أداء حقيقة كستفاء في وصفه بالاداء حقيقة باشتمال الواقع في الوقت على معظم أفعال الصلاة وعلى التحقيق الملحوظ للاصوليين لا يكون الجميع أداء حقيقة بل على جهة التوسيع والتجوز فالتبعية مختلفة على القولين فأنها على الاول تبعية تقتضى وصف الجميع بالاداء حقيقة وعلى الثاني تبعية تقتضى وصفه بمجاز السكن بقرى أن يقال يشكل عليه أن مقتضى كلامه أن الاصوليين صدر منهم وصف الجميع بالاداء وعكسه مع أن ذلك غير معروف عنهم وهو الذي يفيد أيضاً قوله وزاد مسألة البعض اذ هو صريح في أنهم لم يصدروا الوصف المذكور في كلامه تناف وكون الاصوليين لم يذكروا الوصف المذكور وهو مفاد قول الزركشى هذا الذي زاده المصنف هو قول الفقهاء دعاهم الى ذلك ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ولعل الاصوليين لا يوافقونهم على تسميته أداء وعباراتهم طائفة بذلك اه وقول العراقي هذا الذي اعتبره في الاداء من فعل البعض لا يعتبره الاصوليون والظاهر أنهم لا يسمون فعل البعض أداء ولو كان ركعة وتبع المصنف الفقهاء وما كان ينبغي في اصطلاح الاصوليين اه ويمكن أن يقال في دفع الاشكال أن وصف ذات الركعة بهما بالتبعية المذكورة ليس دأخلاً في مفهوم التحقيق بل ليس التحقيق الا مجرد استقاء الاداء الا أن الفقهاء لما ثبتوا الاداء أخذوا من الحديث المتقدم كان بالنظر الى التحقيق تبعياً لأصلياً وإحاصل حينئذ أن الفقهاء قالوا بالاداء نظر للحديث وإن كان بالنظر الى التحقيق تبعياً وإن الاصوليين نظرنا الى مجرد التحقيق فلم يقولوا به مطلقاً وإن بعض الفقهاء حقق فلا إشكال حينئذ في تبين الاقوال الثلاثة ولا في عدم نسبة الوصف بالاداء الى الاصوليين قاله سم **(قوله)** والعكس هو معطوف على قوله تبعية

مدخولها فلا تعد فيه
كلمة وزاد مسألة البعض
على الاصوليين في
تعريف الاداء والقضاء
جريا على ظاهر كلام
الفقهاء الواسعين لذات
الركعة في الوقت بهما
وإن كان وصفها بهما في
التحقيق الملحوظ
للاصوليين بتبعية
ما بعد الوقت لما فيه
والعكس وبعض
الفقهاء حقق فوصف
ما في الوقت منها بالاداء
وما بعده بالقضاء ولم يبال
بتبعية العبادة في
الوصف

(قوله) وفيه أنها ليست
جزءاً الخ لعله أراد أنها
ليست جزءاً ولا كجزء مما
لوحظ فيه الهيئة
الاجتماعية بأن يكون
بعض الهيئة مع ذلك
الجزء تأمل

بذلك الذي فر منه غيره
وعلى هذا والقضاء بأنهم
المصلي بالتأخير وكذا
على الاداء نظر التحقيق
وقيل لانظر الظاهر
المستند الى الحديث
(والاعادة فعلة) أى
المعاد أى فعل الشئ
ثانيا (في وقت الاداء)
له (قيل لخلل) في فعله
أولاً من فوات شرط
أو ركن كالصلاة مع
النجاسة أو بدون
الفاتحة سهوا (وقيل
اعذر) من خلل في فعله
أولاً وحصول فضيلة لم
تكن في فعله أولاً
(فالصلاة المكررة)
وهي في الاصل المفعولة
في وقت الاداء في جماعة
بعد الانفراد من غير
خلل (معادة) على
الثاني حصول فضيلة
الجماعة دون الاول
لاقتفاء الخلل والاول
هو المشهور الذي جزم
به الامام الرازي وغيره
ورجح ابن الحاجب وإنما
عبر المصنف فيه بقيل
نظر الاستعمال الفقهاء
(قوله الذي فر منه غيره)
أى اعدم كونه معهودا
وان كانت العبادة كلها
قد توصف بوصفين
باعتبارين كفي الصلاة
في مكان موصوب

ويصح عطفه على ما (قوله بذلك) أى بالاداء والقضاء أى لم يبال في وصف بعض العبادة بالاداء
وبعضها بالقضاء بما يلزم على ذلك من تبعض العبادة وقوله الذي فر منه غيره لعت للتبعض ووجه القرار
من ذلك ان وصف بعض العبادة بوصف بوصف بعضها الآخر بفساده غير معهود بخلاف وصفها كلها
بوصفين باعتبارين مختلفين فمعهود في الشرع كما سيأتى في الصلاة في المكان الموصوب فسقط ما قيل من
أنه لا وجه للقرار المذكور لان وصف العبادة بوصفين باعتبارين معهود ولما علمته من الفرق بين المستثنين
كذلك اقرروا أيضا الوصفان هنا متضادان وفي الصلاة في المكان الموصوب غير متضادين (قوله وعلى هذا)
الاشارة الى ما حقه بعض الفقهاء وقوله والقضاء بالجر عطف على هذا (قوله نظرا للتحقيق) أى
المحوظ للاصوابين (قوله نظرا للظاهر) أى ظاهر كلام الفقهاء الواسفين لذات الركعة المذكورة
بالاداء حقيقة واعلم ان هذا الذي ذكره من عدم انهم من آخر الصلاة الى ان أوقع ركعة منها في الوقت
والباقي خارج لا يجزى على مذهبه ما عثر المالكية فان التأخير المذكور حرام عندنا قولوا واحدا وان
كانت أداء بل تأخيرها عن وقتها الاختياري الى وقتها الضروري بحيث يوقع ركعة منها في الوقت
بلا خلاف نعم تأخيرها عن وقتها الاختياري الى الضروري بحيث يوقع ركعة منها في الاختياري والباقي
في الضروري جائز وهذا أى تقسيم وقت الاداء الى الاختياري والضروري لا نقول به الشافعية (قوله
أى المعاد) أى فعل الشئ أشار بقوله أى المعاد الى ان ضمير فعله لما يفهم من الاعادة وأشار بقوله أى فعل
الشئ الى دفع اعتراضين واردين على جعل الضمير للمعاد الاول لزوم الدور في أخذ المعاد في تعريف الاعادة
لموقفه عليها من حيث انه مشتق منها ومعرفة المشتق فرع معرفة المشتق منه وتوقفها عليه من حيث
كونه معرفة فاعلموا الثاني كون معنى الاعادة فعل الشئ ثالث مرة كما هو مفاد قوله فعل المعاد ثانيا وليس
كذلك وحاصل الجواب الذي أشار اليه الشارح أن يلاحظ المعاد مجردا عن الوصف أى فعل الشئ فان
قيل لم يفسر الشارح مرجع الضمير بالمعاد ثم فسر به الشئ وهلا قال من أول وهلة أى فعل الشئ مع كونه
المراد والاخصر قلنا أشار بالتفسير الاول الى بيان أن الضمير لما يفهم من الاعادة ثم بالتفسير الثاني لدفع
الاعتراضين المتقدمين ولو قال من أول الامر أى فعل الشئ لفاته التنبيه على مرجع الضمير وانه من المتقدم
معنى فان قيل لوجه جعل الضمير عائدا الى المفعول من قوله والمفعول المفعول فقيل والاعادة فعلة أى المفعول
أى فعل الشئ ثانيا كان أدلى لوجهين أحدهما وضوحه اظهور كون فعل المفعول بمعنى فعل الشئ ثانيا
بخلاف فعل المعاد فانه لا يكون بمعنى فعل الشئ ثانيا الا اذا أريد به الفعل الذي يصير به الشئ معادا واللفظ
محمّل له وللفعل الشئ ثالثا بل ظاهر في الثاني وهو خلاف المراد ثانيهما ان التصريح بمرجع الضمير هو
الكثير الشائع بخلاف الدلالة عليه لزوما قلنا يعارض الوجهين كون المفعول في عبارة المصنف مقيدا
بكونه فعل بعد خروج الوقت وهو يستحيل فعلة ثانيا في الوقت فيحتاج في صحة الكلام الى عود الضمير
عليه بدون قيده ومثل ذلك وان عهد خلاف الظاهر سم (قوله في وقت الاداء) اعترضه العلامة بان
الوضح والاخصر ان يقول في وقته وأجيب بأنه لو عبر بذلك اسكان المتبادر منه أنه لا بد من وقوع جميع
المعاد في الوقت فلا يشتمل ما لو أوقع ركعة منه في الوقت والباقي خارجه فان الظاهر جوازه وكونه اعادة مع
أنه لا يصدق عليه فعلة في وقته ويصدق عليه فعلة في وقت أدائه قاله سم وقد قدمنا نحو هذا في قول المصنف
والقضاء فعل كل الخ (قوله كالصلاة مع النجاسة) كان الاقعد أن يقول بدون الطهارة ليكون أنسب
بقوله من فوات شرط قاله العلامة (قوله سهوا) قيد في المستثنين وقيد به للاحتراز عن العمد فان الفعل
معه كالأعدم لفساده فالفعل بعده ليس ثانيا فليس اعادة (قوله وهي في الاصل) أراد بالاصل القول
المتفق عليه بدليل قوله في القسمين الآخرين على الاصح وليس المراد بالاصل الحقيقة الشرعية لثلاث

الاولى له الثاني ولم

يرجع الثاني لتردده في
شموله لأحد قسمي ما
أطلقوا عليه الاعادة من
فعل الصلاة في وقت
الاداء في جماعة بعد
أخرى الذي هو مستحب
على الصحيح استوت
الجماعتان أم زادت
الثانية بفضيلة من كون
الامام أعلم أو أروع أو
الجمع أكثر أو المكان
أشرف فقسم استوتهما
بحسب الظاهر المحتمل
لاشتمال الثانية فيه على
فضيلة هي حكمة
الاستنباب وان لم يطلع
عليها قد يقال يعتبر
احتماله فيتناوله التعريف
وقد يقال لا فلا يكون
التعريف الشامل
حينئذ فعل العبادة في
وقت أدائها ثانيا لا يكون
أو غيره ثم ظاهر كلام
المصنف ان الاعادة
قسم من الاداء وهو كما
قال مصطلح الاكثرين
وقيل أنها قسم له كما قال
في المنهاج العبادة ان
وقعت في وقتها المعين
ولم تسبق باداء مختل
فاداء والا فاعادة
(والحكم الشرعي)
أي المأخوذ من الشرع
(ان تغير) من حيث
تعلقه من صعوبة له على
المكلف (الى سهولة)

يقتضى ان اطلاق المكررة على القسمين الآخرين مجاز وليس كذلك في مذهب الشارح نعم هي مخصوصة
على مذهبنا بالمفعولة في وقت الاداء في جماعة بعد الانفراد من غير خلل (قوله الاولى له الثاني) فيه رفع
افعل التفضيل الظاهر مع عدم معاقبته الفعل وهو نادركما أشار له صاحب الالفية بقوله
ورفعه الظاهر نزروني * عاقب فعلا فكثيرا ثبتا

وقضية قوله الاولى له الثاني موافقة الاول أيضا لمقتضى ذلك ان الفقهاء يطلقون الاعادة على فعل الشيء
ثانيا للخلل وفيه نظر سم (قوله من فعل الصلاة الخ) بيان لما وقوله الذي هو مستحب نعت للفعل
(قوله استوت الجماعتان) هـ ذاهو القسم المتردد المصنف في شمول التعريف له وهو المراد بقول
الشارح لأحد قسمي الخ وقوله أم زادت هو القسم الثاني المختلف فيهما والاصح اطلاق الاعادة عليهما
كما أشار له الشارح بقوله على الاصح (قوله فقسم استوتاهما) مبتدأ خبره قوله وقد يقال الخ وقوله المحتمل
بالرفع نعت لقسم وضمير فيه يعود للقسم وقوله هي حكمة الخ نعت لفضيلة (قوله يعتبر احتماله) ضمير احتماله
يعود للقسم واصافة احتمال لضمير القسم من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول محذوف للعلم به والتقدير قد
يعتبر احتماله لاشتمال المذكور وأما جعل ضمير احتماله لاشتمال وهو من اضافة المصدر الى المفعول فيلزم عليه
خلو الجملة الواقعة خبرا من ضمير المبتدأ فاقاله بعض من حشى الكتاب من ان ضمير احتماله لاشتمال غير
صحيح (قوله وقد يقال لا) أي لا يعتبر احتماله وقوله فلا أي فلا يتناول التعريف وأشار بقوله قد يقال
الخ الى وجه تردد المصنف المتقدم في شمول تعريف الاعادة لهذا القسم أي قسم الاستواء (قوله الشامل)
أي الشامل لقسم الاستواء (قوله لعذر أو غيره) أي وقسم الاستواء داخل في الغير قال بعض الفضلاء
لكنه يشمل حينئذ صلاة الرجل منفردا بعد صلواته جماعة مع انه غير جائز اهـ فالاولى ان يقال انه حذف
من التعريف فيد الظهوره أو دعوى ظهوره وهو كون الثانية جماعة قاله سم (قوله وهو كما قال
مصطلح الاكثرين) قال العلامة هو قريب من قول العضد الاعادة قسم من أقسام الاداء في مصطلح
القوم وان وقع في عبارة بعض المتأخرين خلافاً وكأنه أشار بقوله قال الى مخالفة غيره قال التفتازاني ظاهر
كلام المتقدمين والمتأخرين انها أقسام متباينة وان ما فعل ثانيا في وقت الاداء ليس اداء ولا قضاء ولم نطلع
على ما يوافق كلام الشارح يعني العضد صريحا اهـ وبه يعلم ان قوله وقيل انها قسم له ليس على ما ينبغي
اهـ أي لانه الراجح فلا يناسب حكايته بقيل (قوله فاداء) فيه أخذ الاداء في تعريف الاداء حيث قال
العبادة ان وقعت في وقتها ولم تسبق باداء مختل فاداء وذلك دور ظاهر وجوابه ان الاداء المعروف مراد به المؤدى
(قوله والافاعادة) قضيته انها ان وقعت بعد الوقت وكانت قد سبقت باداء مختل فاداء تسامى اعادة له دخول
ذلك تحت الاول ليس كذلك قطعا اذ هذه قضاء والاعادة مخصوصة بما فعل في الوقت كما مر للمصنف والجواب
ان قول الشارح ان وقعت لم يعتبره الاحتراز بل اعتبره هو المقسم والموضوع والمعتبر للاحتراز هو قوله
ولم تسبق باداء مختل ولو قال العبادة لواقعة في الوقت ان لم تسبق الخ كان أوضح (قوله أي المأخوذ من
الشرع) أشار به الى ان النسبة للشرع من حيث الاخذ منه فان قيل الشرع عبارة عن الاحكام المبعوث
بها النبي صلى الله عليه وسلم فيلزم اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه فالجواب ان المأخوذ الحكم المعروف بالخطاب
المذكور والمأخوذ منه الاحكام بمعنى النسب التامة ثم ان قيد الشرعي في كلام المصنف غير محتاج اليه لان
الحكم اذا أطلق في عرف الاصوليين انصرف للشرعي المذكور (قوله من حيث تعلقه) أشار بذلك الى
أن تغير الحكم بسبب تغير جزئه وهو التعاقب التنجيزي ولا خفاء في تغير المركب بتغير جزئه فقول الكمال
وشيوخ الاسلام في قول الشارح من حيث تعلقه أشار بذلك الى ان التغير حقيقة انما هو التعاقب لا الحكم
اذ تغير الحكم محال لانه خطاب الله أي كلام النفس القديم اهـ غير ظاهر فان الحكم عند المصنف

كان تغير من الحرمة

للفعل أو الترك إلى الحل
له (العذر مع قيام السبب
للحكم الأصلي) المتخلف
عنه للعذر (فرخصة)
أي فالحكم المتغير إليه
السهل المذكور يسمى
رخصة وهي لغة السهولة
(كأن كل الميتة)
للمضطر (والقصر)
الذي هو ترك الانعام
للسافر (والسلم) الذي
هو بيع موصوف في
الذمة (وفطر مسافر)
في رمضان (لا يجهد
الصوم) بفتح الياء
وضمه أي لا يشق عليه
مشقة قوية (واجبا)
أي أكل الميتة وقيل
هو مباح (ومندوبا)
أي القصر لكن في
سفر يبلغ ثلاثة أيام
فصاعدا كما هو معلوم
من محله فإن لم يبلغها
فالانعام أولى خروجا
من قول أبي حنيفة
بوجوبه ومن قال القصر
مكروه كما وردى أراد
مكروه كراهة غير
شديدة وهو بمعنى
خلاف الأولى (ومباحا)
أي السلم (وخلاف
الأولى) أي فطر مسافر
لا يجهد الصوم فإن
جهده فالفطر أولى

(قوله أي انتقل من

والشارح عبارة عن مجموع الخطاب والتعلق التنجيزي كما مر • بقى أن يقال ظاهر الإضافة في قوله
من حيث تعلقه أن التعلق وصف عارض للحكم وليس داخلا في مفهومه وهو خلاف ما مر فتجعل الإضافة
المذكورة من إضافة الجزاء إلى السكل لا المصدر إلى فاعله (قوله كان تغير من الحرمة الخ) ضمير تغير يعود
إلى الحكم والحرمة والحل حكان كما هو بين فينحل التركيب إلى أن الحكم تغير من حكم إلى حكم ولا
ينبغي ما فيه قلنا الحكم المتغير بالسكسر مطلق والمتغير إليه خاص كما يفيد قوله من الحرمة الخ والمعنى كان
تغير الحكم السكلي أي انتقل من تحققه في جزئ إلى تحققه في جزئ آخر فقول المصنف والحكم أن تغير الخ
تقريره والحكم من حيث هو أن انتقل من تحققه وتقرر في جزئ صعب إلى تقرر في جزئ سهل فذلك
المنتقل إليه رخصة وأشار الشارح بالكاف في قوله كان الخ إلى عدم انحصار التغير في التغير من الحرمة إلى
الحل بل مثله التغير من الكراهة إلى الحل كما سيذكره فالرخصة فردان (قوله إلى الحل) أي للمذكور
من الفعل والترك وأفراد الضمير لأن العطف بأو (قوله مع قيام السبب) قال العلامة عندي أن هذا القيد
مستدرك لأن التغير مع فقد السبب له للعذر وما زعمه الشارح من أنه للاحتراز عما يذكره بعد فيه
نظر اه وأجاب سم بما حاصله أن كلاما من فقد السبب ووجود العذر يصح استناد التغير إليه واستناده
للعذر أولى لأن العذر المعين يكفي في انتفاء الحكم بخلاف فقد السبب المعين فلا يلزم كفايته فيه لجواز أن
يتخلف سبب آخر وحينئذ يصدق التغير للعذر بوجود السبب وانتفائه فيحتاج للتقييد بوجود السبب
ليخرج التغير للعذر مع انتفاء السبب فإنه ليس من الرخصة فليس قوله مع قيام السبب مستدركا لما علمت
قلت المراد بالسبب جنس السبب لا المعين كما دعي فإذا انتفى سبب معين وخلفه غيره فلا يقال أن الحكم
وجد بدون سببه وحينئذ فانتفاء السبب يؤذن بانتفاء السبب إذا لا يصح وجود السبب بدون سببه (قوله
المتخلف عنه) هو على صيغة اسم المفعول والمجرور نائب الفاعل وضمير عنه للحكم الأصلي ويصح كونه
بصيغة اسم الفاعل وفاعله ضمير مستتر يعود على الحكم المنتقل إليه وعنه حينئذ متعلق به كذا قرر
شيخنا وفيه أن الواجب حينئذ إبراز الضمير وقديقال للبس مأمون لوضوح المقام وفيه تأمل (قوله
فالحكم المتغير إليه) التغير بصيغة اسم المفعول والمجرور بعده نائب الفاعل وقوله السهل المذكور نعتان
أيضا للحكم وأشار بذلك إلى أن الضمير الذي أخبر عنه بالرخصة لا يصح أن يعود للحكم الشرعي الذي تغير
لأن الرخصة هي الحكم المتغير إليه لا الحكم المتغير بالسكسر (قوله وهي لغة السهولة) فيه أن يقال الشأن
والغالب كون المعنى الاصطلاحي فردا من أفراد المعنى اللغوي وما هنا ليس كذلك فإن المسمى بالرخصة
وهو الحكم المذكور لا يطلق عليه سهولة بل سهل أي ذو سهولة إلا أن يجعل قوله والرخصة لغة السهولة على
تقدير المضاف أي ذو السهولة (قوله والسلم) أورد عليه أن السلم لا يصدق عليه تعريف الرخصة لأنه لم
تتعلق به حرمة أصلا حتى يتحقق تغير الحكم منها إلى حلة قاله العلامة ويمكن أن يجاب بأنه ليس المراد
بالتغير التغير بالفعل بأن ثبت الصعوبة بالفعل ثم ينقطع تعلقها إلى السهولة بل المراد ما يشمل ورود
السهولة ابتداء لكن على خلاف مقتضى الدليل الشرعي كما يشهد بذلك كلام الأئمة ولهذا عبر غير المصنف
كالبيضاوي بقوله الحكم أن ثبت على خلاف الدليل لعذر فرخصة وظاهر أن السلم وارد على خلاف مقتضى
الدليل انظر سم (قوله واجبا) أي فيما لم يترك إلا كل منها فلو ترك إلا كل حتى مات يموت حينئذ عاصيا
(قوله ومن قال القصر مكروه الخ) وارد على ما تضمنه قوله فالانعام أولى لافادته أن القصر في هذه الحالة
خلاف الأولى فقوله ومن قال القصر الخ أي في هذه الحالة وهي عدم بلوغ السفر ثلاثة أيام (قوله وخلاف
الأولى) أي مخالف الأولى فالمصدر مؤول باسم الفاعل ليوافق الأحوال التي قبله كذا قاله العلامة
وكانه يشير بذلك إلى أن بقاءه على مصدره يلزم عليه كون خلاف الأولى وصفا لتعلق الحكم

وأثنى بهذه الأحوال اللازمة لبيان أقسام الرخصة يعني الرخصة كحل المذكورات (٦٩) من وجوب وندب وإباحة وخلاف

الاول وحكمها الاصل
الحرمة وأسبابها الخبث
في الميتة ودخول وقتي
الصلاة والصوم في
القصر والفطر لانه
سبب لوجوب الصلاة
تامة والصوم والفرق في
السلم وهي قائمة حال
الحل واعذاره الاضطرار
ومشقة السفر والحاجة
الى ثمن الغلات قبل
ادراكها وسهولة
الوجوب في كل الميتة
لموافقة لغرض النفس
في بقائها وقيل انه
عزيمة لصعوبة من
حيث انه وجوب ومن
الرخصة اباحة ترك
الجماعة في الصلاة
لمرض أو نحوه وحكمه
لاصلي الكراهة الصعبة
بالنسبة الى الاباحة
وسببها قائم حال الاباحة
وهو الانفراد فيما يطلب
فيه الاجتماع من شعائر
الاسلام (والا) أي
وان لم يتغير الحكم كما
ذكر بان لم يتغير أصلا
كوجوب الصلوات
الخمس أو تفسيره الى
صعوبة حرمة الاصطبياد
بالاحكام بعد اباحته
قبله أو الى سهولة لاعدل
كحسب ترك الوضوء
لصلاة ثانية مثلا لمن لم يحدث بعد حرمة

وهو الفعل لانه حال من فطر مسافرا وخلاف الاولى اسم للحكم نفسه لا متعلقه وجوابه ان خلاف الاولى
كما يطلق على الحكم يطلق على متعلقه كما تقدم ذلك (قوله وأثنى بهذه الأحوال اللازمة) جواب سؤال
تقديره ان الحال اللازمة الشأن عدم الاتيان بها فلم أثنى المصنف بهذه الأحوال اللازمة فاجاب بانه انما أثنى
بها لبيان أقسام الرخصة وقوله لبيان أقسام الرخصة أي استلزاما لا صريحا لان أقسام الرخصة الوجوب
والندب والاباحة وخلاف الاولى كما قال والمذكور في عبارة المصنف الواجب والندب والمباح وهي أقسام
متعلق الرخصة لا الرخصة أو في العبارة مضاف محذوف أي أقسام متعلق الرخصة (قوله يعني الرخصة كحل
المذكورات) الرخصة مبتدأ وقوله كحل الخبره والجملة في محل نصب يعني وفيه نصب يعني للعجل وهو
خلاف المعروف من نصبها المفردات قرره شيخنا قلت لم يقل أحد انها لا تنصب الا المفردات (قوله لانه
سبب لوجوب الصلاة تامة والصوم) أي وذلك مستلزم لحرمة القصر والفطر فاندفع ما يقال ان الكلام في
سبب الحرمة لا الوجوب (قوله والحاجة الى ثمن الغلات) اقتصر على ما هو الاغلب في السلم والافتقار يكون
المسلم فيه حيوانا أو عرضا (قوله وسهولة الوجوب الخ) جواب سؤال تقديره بين (قوله وهو الانفراد
فيما يطلب فيه الاجتماع) اعترضه العلامة بما نصه هذا لا يصح لان الانفراد هو ترك الجماعة فهو متعلق
الكراهة ومتعلق الحكم لا يكون سبب له وأيضا فطلب الاجتماع في شيء نهى عن ضده وهو الانفراد فيه فهو
متعلق النهي أي الكراهة لا سببها على أن ابن الحاجب وشارحيه عرفوا الرخصة بما شرع من الاحكام لعذر
مع قيام المانع لولا العذر وفسر المانع بالمحرم أي دليل التحريم ومن الواضح خروج الاباحة بعد الكراهة
من ذلك اهـ وأجاب سم بما حاصله ان هنا أمرين نفس الانفراد كون ذلك الانفراد فيما يطلب فيه
الاجتماع والاول هو متعلق الكراهة ومتعلق النهي وهو مراد الشارح بترك الجماعة والثاني هو سبب
الحكم وسبب الكراهة وهو مراد الشارح بقوله وهو الانفراد الخ وهذا واضح لا يحتمل التوقف وعجيب
خفاء ذلك على الشيخ حتى لم يميز بين الأمرين على أن قوله الانفراد هو ترك الجماعة ممنوع بل ترك الجماعة
أعم وأما العلوة التي ذكرها فلا ينبغي الالتفات اليها لقطع بان الشارح والمصنف غير مقلدين لابن الحاجب
وشراحه الى آخر ما أطال به من مجازاته التي لا طائل تحتها * قلت قوله هنا أمران نفس الانفراد كون
ذلك الانفراد فيما يطلب فيه الاجتماع الخ يريد بان المسكروه هو الانفراد المخصوص أي الانفراد فيما يطلب فيه
الاجتماع لا مطلق الانفراد والكون المذكور علة كإعموه ومن الواضح بكان فقوله والاول الخ ممنوع منعاً
يفناد قوله على أن قوله الانفراد هو ترك الجماعة ممنوع جوابه أن المراد به في هذا المقام ترك الجماعة هذا
مراد الناصر فقد علمت صحة ما قاله الناصر من البحث وسقوط ما قاله سم مدعي كمال ظهوره ووضوحه
مع أنه واضح الفساد وأما العلوة التي ذكرها العلامة فلا يرتاب عاقل في حسن موقعها بعد تقرير البحث
المذكور نعم لو اعترض بمخالفة الشارح لابن الحاجب وشارحيه مجردة عن البحث المذكور لكان الرد
عليه بان الشارح غير مقلد لمن ذكر وجه في المسئلة على أن مخالفة الشارح لابن الحاجب وشراحه يعترض
بها عليه حيث لم يذكر سندها اذ من العلوم الذي لا شبهة فيه تقديم قولهم على قوله وقول المصنف أيضا
لبلوغهم في هذا العلم والاحاطة به ما لم يباغ المصنف والشارح على أن الشارح هنا قد خالف ظاهر المصنف
أيضاً من قصر الرخصة على ما تغير من الحرمة الى الحل فعليك بالانصاف ولا تغتر بما هول به سم فانه محض
التعصب والاعتساف (قوله كوجوب الصلوات الخمس) قال العلامة فيه نظراً لسقوطه عن الخائض والنائم
وفاقد الطهور بن عند جمع من العلماء فان قيل المراد عدم التغير العام والتغير المنفوخ به خاص قلت
فاباحة الاصطبياد حينئذ كالوجوب المذكور اهـ وأجاب سم بما لا يخفى من تعسف لفائدة في ايراده

للعشرة من الكفار في القتال بعد حرمة وسبها قلة المسلمين ولم تبقى حال الإباحة لأنهم حينئذ وعذرهما مشقة الثبات المذكور لما كثروا (فعرية) أي فالحكم غير المتغير أو المتغير إليه الصعب أو السهل المذكور يسمى عزيمته وهي لغة القصد المصمم لانه عزم أمره أي قطع وحتم صعب على المكلف أو سهل وأورد على التعريفين وجوب ترك الصلاة والصوم على الحائض فإنه عزيمته ويصدق عليه تعريف الرخصة ويحجب بمنع الصدق فان الحيض الذي هو عذر في الترك مانع من الفعل ومن مانعيته نشأ وجوب الترك وتقسيم المصنف كالبيضاوي وغيره الحكم إلى الرخصة والعزيمة أقرب إلى اللغة من تقسيم الامام الرازي وغيره الفعل الذي هو متعلق الحكم اليهما (والدليل ما) أي شيء (يمكن التوصل) أي الوصول بكافة (بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري)

(قوله بمعنى أنه خلاف الأولى) راجع لقوله كل ترك الموضوع (قوله لما كثروا) قال العلامة فيه شيء وهو أن المشقة في الثبات المذكور ثابتة قبل التكرار بعدها اه وأجاب سم بما حاصله ان المراد بالمشقة مشقة خاصة يعتد بها وهي التي لا تسكن النفس عندها ولا تطيب بتحملها وهذه حاصلة بعد التكرار لا قبلها وذلك لانهم حال القلة ففتقروا إلى ثبات القليل منهم لعدم من يقوم بذلك غير ذلك القليل فهون المشقة عليهم وتطيب بها نفوسهم فالمشقة الحاصلة اذذاك كلام مشقة ولا كذلك حال التكرار لعدم الافتقار إلى ثبات القليل لكثرة من يقوم بذلك فيضعف النشاط وتصعب المشقة واشتد قوتها وكان الشارح رمز إلى ذلك بقوله لما كثروا اه وقول المصنف والافعية نحوه في العذر قال التفتازاني معناه وان لم يكن كذلك فعزيمة وظاهره ان الحكم منحصر في الرخصة والعزيمة والحق أن الفعل لا يتصف بالعزيمة مالم يقع في مقابلة الرخصة فليتأمل الوقوع في مقابلة الرخصة وهل يطرد في أمثلتهم قوله العلامة قاله سم (قوله لانه عزم أمره الخ) علة لقوله يسمى عزيمته وقوله وهي لغة القصد اعترض بين المعامل وعلمته وفي قوله لانه عزم الخ إشارة إلى أن العزيمة بمعنى المعزوم فهي فعل بمعنى مفعول ان كانت صفة مشبهة أو مصدر بمعنى اسم المفعول وهو الذي يدل عليه قوله وهي لغة القصد وقوله صعب على المكلف أي كوجوب الصلوات الخمس وحرمة الاصطياد بالاحرام وقوله أو سهل أي كل ترك الموضوع لم يحدث وإباحة ترك ثبات الواحد من المسلمين للعشرة من الكفار (قوله ويصدق عليه تعريف الرخصة) أي دون تعاريف العزيمة وذلك لانه يصدق مع وجوب ترك الصلاة والصوم ان الحكم تغير من صعوبة وهي وجوب الفعل إلى سهولة وهي وجوب الترك لعذره وهو الحيض مع قيام السبب وهو دخول الوقت فيكون تعريف الرخصة غير مانع اصدقه على ترك الصلاة والصوم للحائض مع أنه عزيمته ولا يصدق على وجوب الترك أن الحكم لم يتغير أصلاً ولا أنه تغير إلى صعوبة ولا أنه تغير إلى سهولة لا العذر لانه تغير إلى سهولة لا العذر (قوله ويحجب الخ) حاصله أن الحيض له جهتان جهة كونه عذراً في الترك وجهة كونه مانعاً من الفعل وجوب الترك نشأ من الجهة الثانية والمورد انما لاحظ الجهة الأولى كذا قرر من شيخنا وفيه أن الترك المذكور حينئذ يوصف بكونه عزيمته ورخصة باعتبار جهتي الحيض المذكورتين وليس كذلك والحق أن مراد الشارح أن وجوب الترك المذكور خارج عن تعريف الرخصة بقوله العذر لان التغير المذكور لم يمنع لا العذر ودخل في تعريف العزيمة لانه تغير من صعوبة إلى سهولة لا العذر بل المانع بشرط العذر المأخوذ في تعريف الرخصة أن لا يكون مانعاً كامراً من أمثلتها لجهة العذر في الحيض ملأه حينئذ (قوله أقرب إلى اللغة) أي المعنى اللغوي ووجهه ان وصف الفعل الذي هو متعلق الحكم بالسهولة ولا كونه مقصوداً مقصداً صمماً انما هو باعتبار وصف مانعاً به وهو الحكم فانه الموصوف بذلك حقيقة وأشار بقوله أقرب إلى أن في تقسيم الفعل لهما قريناً بالمعنى اللغوي وهو كذلك أي من حيث ان الفعل متعلق الحكم فقرر باعتبار الحكم المتعلق به (قوله أي الوصول بكافة) حل صيغة التفعّل على التكلف ومعناه معاناة الشيء أي ان الفاعل يعاني الفعل ليحصل وهذا متحقق في كل دليل اذ لا بد من ملاحظة الصغرى والكبرى ووجه الدلالة الذي هو الحاد الاوسط وملاحظة الترتيب الخاص وذلك معاناة بلا شبهة وان اختلفت بالقوة والضعف في أفراد الدلالة فاندفع ما قيل انه قد لا يكون في الدليل تكلف كالعام بالنسبة للصانع وان سلم ذلك فيمكن في صحة التعبير بصيغة التفعّل المفيدة للتكلف كون الشأن والكثير ذلك فلا يضر خروج بعض أفراد الدليل عن ذلك واعلم أن الدليل عند المناطقة اسم لمجموع المقدمتين الصغرى والكبرى واما عند الأصوليين فالشيء الذي يتوصل بالنظر في حاله ووصفه إلى المطلوب فهو مفرد بخلافه عند المناطقة فركب في قولنا العالم حادث وكل حادث له صانع الدليل المنطقي هو مجموع هذا القياس

(قوله وفيه ان الترك المذكور حينئذ يوصف الخ) فيه ان الرخصة لا تتحقق إلا بحكم آخر غير الحكم الأصلي والترك ليس والدليل يحكم والمورد ظن ان سبب الوجوب هو سبب الترك فقال انه رخصة فما قاله شيخه حق لا فرق بينهما وبين ما قاله هو الا بيان سبب الغلط فليتأمل

والدليل الاصولي هو العالم فقط المتوصل بالنظر في وصفه وهو الحدوث الى المطلوب وهو ثبوت الصانع وعلى هذا القياس في قولنا النار شيء محرق وكل محرق له دخان وقولنا أقيموا الصلاة وأمروا بالامر للوجوب حقيقة وحينئذ فقول المصنف بصحيح النظر فيه على تقدير المضاف أي النظر في حاله ووصفه بل لا بد من حذف إضافي عبارته يتعين اعتباره والتقدير بصحيح النظر في حاله مع غيره أي مع النظر في غير الحال أيضا لان التوصل للمطلوب الخبري يتوقف على القياس المتوقف على النظر للصغرى والكبرى والحد الاضغر والا كبر والاطول والترتيب في المقدمات (قوله بأن يكون النظر فيه الخ) بيان للنظر الصحيح المشار اليه بقول المصنف بصحيح النظر (قوله كما سيأتي) متعلق بالمنفي لا بالنفي (قوله حذر من التكرار) أي لانه اذا أر بد بالنظر معناه المعروف الآتي وهو الفكر المؤدى الى علم أو ظن انحل الكلام الى قولنا الدليل ما يمكن علم المطلوب الخبري أو ظنه بصحيح الفكر فيه المؤدى الى علمه أو ظنه وهو تكرر ظاهر وهذا كما ترى مبني على قصر العلم المأخوذ في تعريف النظر على العلم التصديقي ولا داعي له بل يصح وهو ظاهر بقاء العلم على اطلاقه من شموله للعالم التصوري والتصديقي للتصور والتصديق ويكون مساق كلامه هكذا الدليل ما يمكن علم المطلوب الخبري أو ظنه بصحيح الفكر فيه المؤدى من حيث هو الى علم مطلقا أو ظن ومفاد هذا حينئذ ان النظر الذي هو في نفسه مفيد للعالم مطلقا والظن مفاد في الدليل العلم التصديقي فقط أو الظن وهذا لا تكرر فيه للعالم والظن اذ حقيقة التكرار ذكر الشيء على وجه تقدم ذكره عليه وذلك منتف هنا كما علمت قاله العلامة وقد يقال النظر وان كان معناه الفكر المؤدى الى علم مطلقا المراد به هنا المؤدى الى علم تصديقي فقط لا خذه في تعريف الدليل وحينئذ فالتكرار واضح ودفعه بما قاله الشارح (قوله كالعالم الخ) ذكر أمثلة ثلاثة الاول مثال للدليل العقلي والثاني للحسي والثالث للشرعي والاول قطعي والثاني والثالث ظنيان كما أشار له الشارح (قوله في النظر الخ) متعلق بقوله تصل الخ الآتي بعده والباء في قوله في النظر الصحيح سببية أو لالة وعلى انها لالة في التركيب استعارة مكنية وتخمين حيث شبه النظر بالآلة الحسية بجامع التوصل بكل الى المطلوب وطوى ذكر المشبه به ودل عليه بالباء التي هي من ملايمات الآلة الحسية فاستعيرت الآلة للنظر في النفس ودخول الباء عليه تخمين وفرينة لتلك الاستعارة (قوله أي بحركة النفس الخ) فيه ان يقال ان كلام من هذه المذكورات التي تقع حركة النفس فيها وهي الحدوث في المثال الاول والاحراق في الثاني والامر في الثالث مفرد تستحيل الحركة التي هي الانتقال فيه بل هي واقعة في الحدود أي من الاضغر الذي هو الدليل الى الاوسط وهو ما نقله النفس منه ثم منه الى الاكبر الذي هو المطلوب قاله العلامة ويمكن أن يحاج بان في العبارة حذف دل عليه قوله بان ترتب الخ والاصل أي بحركة النفس فيما نقله منها مع غيره بان ينتقل من الحد الاضغر اليها ثم منها الى المطلوب وقد تقدم هذا في قول المصنف بصحيح النظر فيه الخ غايته أن في العبارة تساهلا يغتفر مثله مع وضوح المقام ودلالة القرينة قال معناه سم (قوله بان ترتب الخ) تصوير للنظر الصحيح وهو بصيغة المبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير يعود على الادلة وما نقله النفس من أحوالها والمطلوب ويصح كونه مبنيا للفاعل وهو ضمير يعود للنفس والمفعول محذوف أي بان ترتب النفس هذه المذكورات من الادلة وما معها (قوله فالامر بالصلاة لوجوبها) صوابه فاقموا الصلاة لوجوبها كما هو ظاهر قاله العلامة ويمكن الجواب بجعل الامر في الامر للهدى أي فالامر المذكور وهو أقيموا الصلاة قاله سم ولا يخفى ما فيه من البعد (قوله لا تتفاد وجه الدلالة عنه) تعليل لعدم التوصل بالفساد وهو في معنى التعريف للفساد جار ياعلى تعريف الصحة بما مر من قوله بأن يكون النظر فيه من الجهة التي من شأنها الخ فصحة الدليل أن ينظر فيه من الجهة التي شأنها أن ينتقل منها الى المطلوب وفساده

ما يخبر به ومعنى الوصول اليه بما ذكر علمه وظنه فالنظر هنا الفكر لا بقيد المؤدى الى علم أو ظن كما سيأتي حذر من التكرار والفكر حركة النفس في المعقولات وشمل التعريف الدليل القطعي كالعالم لوجود الصانع والظن كالنار لوجود الدخان وأقيموا الصلاة لوجوبها في النظر الصحيح في هذه الادلة أي بحركة النفس فيما نقله منها مما من شأنه ان ينتقل به الى تلك المطلوبات كالحديث في الاول والاحراق في الثاني والامر بالصلاة في الثالث تصل الى تلك المطلوبات بان ترتب هكذا العالم حادث وكل حادث له صانع فالعالم له صانع النار شيء محرق وكل محرق له دخان فالنار لها دخان أقيموا الصلاة أمر بالصلاة وكل أمر شيء لوجوبه حقيقة فالامر بالصلاة لوجوبها وقال يمكن التوصل دون يتوصل لان الشيء يكون دليلا وان لم ينظر

فيه النظر المتوصل به وقيد النظر بالصحيح لان الفاسد لا يمكن التوصل به الى المطلوب لا تتفاد وجه الدلالة عنه وان أدى اليه بواسطة اعتقاد أو ظن كما انظر في العالم

من حيث البساطة وفي النار من حيث التسخين فان البساطة والتسخين ليس من شأنهما أن ينتقل بهما الى وجود الصانع والدخان ولكن يؤدي الى وجودهما هذان النظران عن اعتقاد أن العالم بسيط وكل بسيطه صانع وعن ظن أن كل مسخن له دخان أما المطلوب غير الخبري وهو التصوري فيتوصل اليه أي تصور بما يسمى حدا بان يتصور كالحيوان الناطق حدا لالانسان وسيأتي حدا الحد الشامل لذلك ولغيره (واختلاف أئمتنا هل العلم بالمطلوب الحاصل عندهم (عقبيه) أي عقب صحيح النظر عادة عند بعضهم كالاشعري فلا يتخاف الاخرق للعادة كتخلف الاحراق عن محاسة النار اولزوما عند بعضهم كالامام الرازي فلا يتفك أصلا كوجود الجوهر لوجود العرض (مكتسب) للنظر فقال الجمهور نعم لان حصوله عن نظره المكتسب له وقيل لا لان حصوله اضطراري لا قدرة على دفعه

اتقاء النظر فيه من تلك الجهة هذامفاد كلامه ويرد عليه اتقاء الترتيب المسمى بالخطأ في البرهان لصورته فانه فساد فيه و يصدق عليه تعريف الصحة دون الفساد قاله الناصر وقوله يصدق عليه تعريف الصحة أي لانه قد نظر فيه من الجهة المذكورة وقوله دون الفساد أي لعدم اتقاء النظر فيه من تلك الجهة عنه والجواب أن الكلام في الصحة والفساد من حيث المادة لا من حيث الصورة اذ هو الذي يتعاق به غرض الاصولي وان كان ترتيب المقدمات الذي هو الصحة من حيث الصورة لا بد من اعتباره أيضا كما يشير اليه قول الشارح فيما تقدم بان ترتب هكذا قاله سم (قوله من حيث البساطة الخ) اعلم ان من العالم ما هو مركب من العناصر الاربعه الماء والنار والهواء والتراب كالحيوان والنبات والمعادن ومنه ما هو بسيط كالعناصر المذكورة وهذا أي القول بالتركيب المذكور غير مضر في العقيدة انما المضرا اعتقاد تأثير العناصر المذكورة في المركب منها كما هو معلوم ولوا بدل الشارح البساطة بالوجود كان أحسن لانها صفة تعم جميع العوالم بخلاف البساطة كما تقرر وانما كان وجه الدلالة منتفيا عن النظر في نحو الوجود من صفات العالم لتحقيقه في الباري جل جلاله فلو كان النظر في العالم من هذه الجهة مؤديا لثبوت الصانع لزم حدوث الباري جل وعلا وانه محال وانما كان وجه الدلالة منتفيا عن النظر في نحو التسخين من صفات النار لتحقيقه في الشمس فيلزم أن يكون له دخان وهو باطل (قوله ولكن يؤدي الخ) ولا عبرة بهذه التأدية لانها اتفاقيه (قوله عن اعتقاد الخ) على الاعتقاد في دليل العالم بكل من المقدمتين وفي دليل النار على الظن بالكبرى فقط اشارة الى أن الصغرى في الثاني مسئلة فلذا علق الظن بالكبرى فقط ولما كان كل من المقدمتين سواء في الدليل الاول على الاعتقاد بهما معا فتأمل (قوله أما المطلوب غير الخبري الخ) هذا محذور قول المصنف الى مطلوب خبري (قوله أي يتصور) تفسير لقوله يتوصل وقوله بما يسمى حدا متعلق يتوصل وقد فصل بين المتعلق ومتعلقه بنفسه بترتبه بان يتصور بيان لقوله بما يسمى حدا أشار به الى أن المتوصل هو تصور الحد لذات الحد وهو واضح (قوله بما يسمى حدا) فيه إيهام ان التوصل للمطلوب التصوري بالحد ليس من التوصل بالنظر مع انه منه فالتصوري يشارك الخبري في أن كلا منهما ما يتوصل اليه بالنظر ويختلف في أن المتوصل اليه يسمى حدا وقولا شارحا كما يسمى هو تصور الحد المتوصل اليه الخبري يسمى حدا كما يسمى الخبري المذكور تصديقا فالقابلة في عبارة الشارح غير تامة وكان الاوضح أن لو قال اماما يتوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب تصوري فليس بدليل بل هو الحد فقابل بين الحد والدليل لتقابلهما في التوصل اليه قاله العلامة وللعلامة سم هنا كلمات واهية ردها على العلامة لا فائدة لا يرادها (قوله وسيأتي حد الحد) جواب سؤال تقديره ان الحد الذي أحت عليه لم يعلم بعد فاجاب بأنه سيأتي تعريف الحد وقوله الشامل بالجر نعت للحد المضاف اليه واسبق الاشارة راجع للحد الذي ذكره وهو الحيوان الناطق (قوله واختلاف أئمتنا الخ) ذكر هذا التعلق بالعلم المذكور في تعريف الدليل (قوله الحاصل عندهم) تقدير الحصول ليس بالازم لجواز تعلق عقبيه بالعلم نعم تقديره أوضح (قوله عادة الخ) اعلم انه اختلاف في حصول العلم عن النظر على أقوال أربعة الاول انه عادي ومعناه ان الله أجرى عادته بخلق العلم عقب النظر المخلوق له أيضا تخلق الاحراق عند محاسة النار مع جواز تخلف حصول العلم عن النظر كجواز تخلف الاحراق عن المحاسة المذكورة وهذا قول الامام الاشعري الثاني ان الحصول المذكور عقلي أي لازم عقلا فلا يجوز انفكاكه كوجود الجوهر لوجود العرض فلا يصح أي يستحيل تخلف العلم عن النظر فلا يصح أن يخلق الله تعالى أحدهما بدون الآخر بل اما أن يوجد ههما معا أو يعدهما معا كالقول في الجوهر مع العرض وهذا قول الامام الرازي وهو المختار عند الجمهور الثالث انه توليدي أي ان العلم المذكور متولد عن النظر كتولد حركة المفتاح عن حركة اليد ومعناه أن القدرة الخادنة أوجدت النظر فتولد عنه العلم وهذا التولد

ولا انفكاك عنه فلا
خلاف الا في التسمية
وهي بالمكتسب أنسب
والظن كالعلم في قولي
الاكتساب وعدمه
دون قولي اللزوم والعادة
لانه لا ارتباط بين الظن
وبين أمر ما بحيث
يتمتع تخلفه عنه عقلاً أو
عادة فانه مع بقاء سببه
قد يزول لعارض كما اذا
أخبر عدل بحكم وآخر
بنقيضه وأظهر خلاف
المظنون كما اذا ظن ان
ز يداني الدار لكون
مركبه وخدمه يباهاهم
شوهة خارجها

(قوله جار في قسول
الشارح المتقدم وعدمه)
هذا الكلام كله
لا يلتفت اليه ولا ينبغي
ان ينظر فيه لكن
الضرورة أوجبت
وكيف يقال هذا
والكلام المتقدم في
كيفية ما حصل بعد
النظر هل حصوله
بالضرورة أو بالكتسب
وما هنا في أن الحصول
لازم عقلاً أو عادة أو لا
ومن المعلوم ان ما حصل
لفعل لا يتأتى أن يمنع
من حصوله ما منع دون
ما لم يحصل

عادي يجوز تخلفه فالنظر مقدور للعبد موجود بقدرته الحادثة والعلم متولد عن مقدوره فيصح وصفه بكونه
مقدوراً للعبد أيضاً باعتبار حصوله عن مقدوره وهذا قول المعتزلة أضلهم الله الرابع انه حاصل بالتعليل ومعناه
أن النظر علة مؤثرة بالذات في حصول العالم عقبه وهذا قول الحكماء فقد علمت الاقوال الاربعة والفرق
بينها على أتم وجه (قوله ولا انفكاك عنه) قد يقال انه يمكن الانفكاك عنه بان يغفل عن النظر ويعتقد
ما يناقضه والجواب عن ذلك من وجهين الاول ان الكلام في حصوله عقب النظر بان يتصل به من غير
فاصل وهذا لا ينافي امكان طرؤ غفلة يعتقد بسببها ما يناقضه اذ ليس المدعى دوامه بل حصوله متصلاً بالنظر
وان انقطع بعد ذلك لعارض والثاني ان المراد لا قدرة على الانفكاك عنه حيث لا مانع كالعقلة ضرورة أن
حصول الشيء مشروط بعدم المانع سم (قوله فلا خلاف الا في التسمية) أي موافقة الاول للثاني في أن
حصول العلم عقب النظر الصحيح اضطراري والثاني الاول في أن حصوله عن نظر وكسب (قوله وهي
بالمكتسب أنسب) أي وتسمية العلم الحاصل عقب النظر بالمكتسب لكون سببه وهو النظر مكتسباً وان
كانت تسمية مجازية من اطلاق ما للسبب على المسبب أنسب من تسميته ضرور بالمأيتوهم من تسميته
بالضروري أن اسبابه ضرورية أيضاً وليس كذلك كذا قرر وفيه تأمل والباء في قوله بالمكتسب متعلقة
بضمير التسمية وعمل ضمير المصدر كما هنا شاذ قاله العلامة ويمكن الجواب بانه لا يجب تعلق الباء بضمير
التسمية بل يجوز تعلقها بمحذوف حال من ذلك الضمير على رأي سيدي به أو من ضمير الخبر وهو أنسب
على قول الجميع (قوله وعدمه) فيه ان يقال يقدر على الانفكاك عنه بنظر آخر يفيد ما لا يجامع الظن
الاول من علم متعلقه أو علم أو ظن بخلافه قاله العلامة والجواب أن عدم الانفكاك باعتبار حصوله عن ذلك
النظر الذي هو سببه مع عدم المانع ولا شك أنه في هذه الحالة لا قدرة على الانفكاك عنه وليس المراد
عدم الانفكاك مطلقاً بمعنى استمرار ذلك كيف والشارح قد صرح بانه قد يزول بعد حصوله بقوله فانه مع
بقاء سببه الخ سم (قوله لانه لا ارتباط الخ) اعترضه السكال وشيخ الاسلام بانه انما يتجه كون هذا دليلًا
على عدم ثبات الظن بعد حصوله لا على انتفاء حصوله عقب النظر الصحيح فان القياس اذا كان صحيح
الصورة لا يتخلف عنه حصول الظن أي قيامه بالنظر عقب نظره ويجرى فيه حينئذ قولنا اللزوم والعادة
وتخلفه بمعنى تبين ان المظنون غير واقع مزيل للظن بعد حصوله يظهر به عدم ثباته لانه لم يحصل عقب
النظر الصحيح اه واعترضه العلامة أيضاً بقوله فيه نظر اذ السبب الذي قرر به لزوم العلم جار في الظن
واما استدلاله بزوال الظن مع بقاء سببه لعارض خارج فلا ينتهز لان لزوم الشيء لسببه لا ينافيه تخلفه
عنه لخارج من انتفاء شرط أو وجود مانع ويكفيك ان النظر سبب للمطلوب من علم أو ظن والسبب
ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته اه وأجاب سم عن الاول بان وجه استدلال
الشارح بما ذكرناه لما يمكن زوال الظن بطر والمعارض أمكن عدم حصوله ابتداء بمقارنة المعارض
لان المعارض اذا كان منشأ السقوط الظن بعد حصوله كان منشأ لعدم حصوله ابتداء كما هو ظاهر قال
ثم رأيت السيد السهمودي أجاب بذلك فتنة الحمد على موافقة هذا الامام وقول السكال فان القياس الخ
جوابه ان هذا مسلم عند انتفاء المعارض وما عناق وجد المعارض وعن الثاني بما لم يخصه أن اللزوم الذي
أنبته العلم ونفاه عن الظن هو اللزوم الاستمراري ولا شك أنه ثابت للعلم دون الظن هذا كلامه باختصار
* قلت لا يخفى أن مفاد جوابه عن الاول جار في قول الشارح المتقدم وعدمه من قوله والظن كالعلم في قولي
الاكتساب وعدمه فلا تصح دعوى كون الظن الحاصل عن النظر اضطراري لا القدرة على الانفكاك عنه
وان مفاد جوابه عن الثاني رد جوابه المتقدم عن الاشكال الوارد على قول الشارح وعدمه الذي محصله
كون المراد بعدم انفكاك الظن عن النظر ان الظن الحاصل عن نظر باعتبار ذلك النظر الذي هو سببه
ومع عدم المانع كالمعارض لا قدرة على دفعه ولا الانفكاك عنه وهذا لا ينافي أنه يمكن الانفكاك عنه

وأما غير أئمتنا فالمعتزلة قالوا النظر (٧٤) بولد العلم كتوليد حركة اليد لحركة الفتحا عندهم وعلى وزانه يقال الظن الحاصل متولد

عن النظر عندهم وان لم يجب عنه وقوله عقيبه بالياء لغة قليلة جرت على الالسننة والكثير ترك الياء كما ذكره النووي في تحريره (والحد) عند الاصوليين ما يميز الشيء عما عداه كما عرف عند المناطق ولا يميز كذلك الامالا يخرج عنه شيء من أفراد المحدود ولا يدخل فيه شيء من غيرها

(قوله بل لئان نجعل قوله الخ) هذا الجعل لا يستقيم اذ ليس المقصود الاخبار عن الغير بانه من المعتزلة وأبضا الغير شامل للحكماء وبه يعلم ان التسليم بعده لا يستقيم أيضا لان الغير أعم من المعتزلة فلا يكون المعتزلة عبارة عنه فالمناسب جعل جملة فالمعتزلة الخ خبرا والرابط محذوف أي منه (قوله بالفعل) الاولى اسقاطه هنا وفيما يأتي (قوله مطلقا) أي خروجا مطلقا وبنه بقوله وهو ليس الخ (قوله بان المراد الجامع لافراد المحدود من حيث كونها محدودة) أي مراد بيانها وانما ترك

لعارض وبالجملة فان صح ما ذكره في قول الشارح وعدمه بطل ما ذكره هنا من الجواب صح قول الشارح وهذا لا ارتباط الخ وبطل قوله فيما تقدم وعدمه وبطل جواب سم عن الاشكال الوارد عليه والاول حق دون الثاني فقد علمت أن ما اعترض به الكمال وشيخ الاسلام والعلامة واد الجواب عن ذلك غير سديد فتأمل (قوله وأما غير أئمتنا فالمعتزلة قالوا الخ) ظاهره ان هذا مقابل لقولي الكسب وعدمه وليس كذلك لما علمته مما قدمناه من أن العلم الحاصل عن النظر بوصف عندهم بالكسب لكونه متولدا عن كسب العبد وإيجاده بل هو مقابل لقولي اللزوم والعادة أمامقابلة للاول فن جهتين الاولى كون كل من النظر والعلم الحاصل عنه غير مخلوق لله تعالى والثانية كون الحصول المذكور عاديا وأما الثاني فن الجهة الاولى فقط كذا قررر شيخنا * قلت بل الظاهر ان قوله وأما غير أئمتنا الخ مقابل لقوله واختلف أئمتنا اذ معناه وأما غير أئمتنا فلم يختلفوا في أنه كسبي أو ضروري بل قالوا بانه كسبي فقط كما علمت فالمقابلة صحيحة فتأمل وقوله وأما غير أئمتنا فالمعتزلة قالوا غير مبداء وقوله فالمعتزلة قالوا جملة من مبتدأ وخبر لان الصلح أن تكون خبرا عن غير لعدم الرابط فيقدر الخبر محذوفا تقديره فاختلفوا كذا قررر شيخنا وفيه ان الشارح لم يفصل الخلاف بعد ذلك فهذا التقدير لا يصح ولا حاجة للتقدير من أصله فانه مبني على جعل قوله فالمعتزلة قالوا جملة من مبتدأ وخبر فلا يصح حينئذ الاخبار بهما عن غير فيحتاج الى تقدير خبرها وليس كذلك بل لئان نجعل قوله فالمعتزلة خبرا عن غير وقوله قالوا استئناف بياني أحوال من المعتزلة أي قائلين ولئن سلم كون قوله فالمعتزلة قالوا جملة من مبتدأ وخبر فيجوز كونها خبرا عن غير ولا حاجة الى الرابط لان المعتزلة عبارة عن ذلك الغير (قوله متولد عن النظر عندهم وان لم يجب عنه) أورد أن التوليد ان يوجب الفعل لفاعله فعلا آخر فلا يصدق على افادة النظر الظن اذ لم يجب عنه وأجيب بأن المراد باليجاب الفعل فعلا تأثير حصوله وبالوجوب في قوله وان لم يجب عنه اللزوم وعدم التخلف عنه فلا منافاة (قوله والحد عند الاصوليين الخ) أي وأما عند المناطق فالحد متركب من ذاتيات الشيء أي جنسه وفصله كالحيوان الناطق حدا للانسان وأما التعريف بالمركب من الذاتي والعرضي كتعريف الانسان بالحيوان الكاتب بالفعل أو بالعرضي فقط كتعريفه بالكاتب بالفعل فيسمى رميا لاحدا فالحد عند الاصوليين مرادف للتعريف عند المناطق (قوله ما يميز الشيء عما عداه) أورد عليه ان هذا التعريف غير مطرد وغير منعكس أما الاول فلانه صادق على العقل والعلم اذ كل منهما يميز الشيء عما عداه وأما الثاني فلا شبهة أن المراد بالشيء الماهية وهي غير أفرادها اذ الجزئي غير الكلّي اذ الجزئي لا يقبل الشركة والكلّي ليس كذلك فالافراد المذكورة من جملة ما عدا ذلك الشيء ومن البين أن الحد لا يميز الماهية عن أفرادها فلم يصدق قوله ما يميز الشيء عما عداه على فرد من أفراد الحد اذ لا فرد منه يميز الماهية عن جميع ما عداها لان أفرادها من جملة ما عداها وهو لا يميزها عنها قاله العلامة والجواب عن الاول ان ما في قولنا ما يميز الخ كناية عن المحمول بقرينة اعتبار صحة الجمل في التعريف كما هو المشهور فقوله ما يميز أي محمول يميز الشيء فاندفع ايراد العلم والعقل اذ لا يصح جعلهما على الشيء المميز بهما كما هو واضح وعن الثاني بان المراد بما عداه ما خرج عنه مطلقا وهو ما ليس نفسه ولا فرد له وبدل على ذلك قوله ولا يميز كذلك الامالا يخرج عنه شيء من أفراد المحدود ولا يدخل فيه شيء من غيرها فانه قرينة ظاهرة على ارادة ما ذكر اذ اعتبار عدم خروج شيء من أفراد المحدود صريح في أن المراد بالغير المنوع دخوله ما عدا الماهية وافرادها قاله سم (قوله الامالا يخرج عنه الخ) ضمير عنه يعود الى ما في العبارة مضاف محذوف أي عن مفهوم لان الخروج المذكور انما هو عن مفهوم الحد لاعن لفظه المراد بما وكذا القول في ضمير فيه من قوله ولا يدخل فيه لم أعلمت (قوله ولا يدخل فيه شيء من غيرها) قال العلامة برد عليه أن

الماهية المحدودة مغايرة لافرادها وهي من غيرها واداخله في الحد قطعاً فلو قال من غيرهما بنقضية الضمير ليعود على طرفي افراد المحدود كان حسناً وقد يدعى أن الضمير في غيرها بالافراد عائد عليها مبتأو بل الجماعة فلا يرد ما ذكر اهـ وقد يقال اذا كانت الماهية داخله في الحد قطعاً كان ذلك دليلاً على أن المراد بالغير ما عداها وعداد افرادها اذ الماهية موجودة في افرادها كما هو الحق **(قوله والاول)** أى قولنا ما يميز الشيء عما عداه وقوله والثاني هو قوله ما لا يخرج عنه شيء الخ وقوله وهو بمعنى الخ الضمير عائد للثاني **(قوله لافراد المحدود)** قال العلامة يلزمه الدور لجعل المحدود المشتق من الحد قيداً منه وأنه لا يطرأ صدقه على كل انسان من قولنا الانسان حيوان ناطق وكل انسان كاتب بالقوة اهـ والجواب عن الاول أن الشارح أراد بقوله لافراد المحدود بيان المعنى لأنه من جملة التعريف ووقع نظير ذلك في كلامهم قال السيد الجرجاني في شرح قول السكاكية الاسم مادل على معنى في نفسه مانصه أى نفس الاسم قال السيد الصفوى هذا بيان للمعنى لا بيان للرجوع اذ لا وجه لرجوع ضمير في التعريف الى المعرف لازم ذكره فيه فيدور وهو فاسد بل الضمير الى ما لم يكن لما كانت ما عبارة عن السكاكية وكلمة كذا اسم عبر عنه بالاسم اهـ وعلى قياسه يقال المراد الجامع لافراد ما يراى بانه لكن لما كانت في الواقع افراد المحدود عبر بذلك ووجه بعضهم كلام الشارح بأنه قصده بيان متعلق الجامع بحسب الواقع ليظهر المراد لا ما لا يعتبر ملاحظته في التعريف حتى يلزم الدور فاحفظ ذلك فإنه ينفعك في مواضع كثيرة وعن الثاني بان المراد الجامع لافراد المحدود من حيث كونها محدودة لما اشتهر من أن قيد الحيشية مراعى في تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار وان حذفه كذا كره وظاهر أن جمع افراد الانسان المقاد بقولنا كل انسان كاتب ليس من حيشية كونها محدودة بالحیوان الناطق فتأمل سم **(قوله فيكون مانعاً)** نبيه بذلك على أن المنع لازم لمفهوم الاطراد فتفسير المطرد بالمانع الجارى في العبارات تفسير باللازم وكذا القول في قوله في المنعكس فيكون جامعاً نبيه به على ان الجمع لازم للمعنى الانعكاس فتفسير المنعكس بالجامع تفسير باللازم **(قوله فؤدى العبارتين)** أى عبارة الجامع المانع وعبارة المطرد المنعكس وقوله والاولى أوضح أى دلالاتها على الجمع والمنع صريحاً بخلاف الثانية **(قوله بخلاف حده بالحيوان الكاتب بالفعل الخ)** اعترضه العلامة بان مقتضاء أن الحد بالمعنى المصدرى من جنس المعرف وان عدم جمعه سبب لكونه غير معرف وفيه نظر اذ المعرف هو المحدود به لا الحد مصدر اغان قيل يعود الضمير من قوله فإنه على الحيوان الكاتب لا على حده قلنا فكان الواجب حينئذ أن يقول بخلاف الحيوان الكاتب بالفعل حد الانسان اذ ذكر الحد والمخالفة بينه وبين ما قبله لا فائدة له والجواب ان الاعتراض المذكور مبنى على جعل الباء في قوله بخلاف حده بالحيوان للتعديدية صلة للحد وليس ذلك بل لأننا نرى بحد الحد المحدود به والباء للابسة أى بخلاف حده ملابساً للحيوان الخ لا يقال حده هو ما ذكر لا شيء آخر ملتبس به لانا نقول ذلك ممنوع بل حده أعم فالابسة ملابسة الاعمال للاختصاص والكلية الجزئية المتحقق ذلك الكلوى فيه سم **(قوله وتفسير المنعكس الخ)** مبتدأ خبره قوله الآتى أظهر في المراد الخ وقوله المراد بالجبرنعت المنعكس وبه متعلق بالمراد وقوله عكس المراد الخ نائب فاعل المراد وقوله بما ذكر متعلق بتفسير وما ذكر هو قوله الذى كلما وجد المحدود وجد الحد وقوله المأخوذ وقوله الموافق بالجبرنعتان لما ذكر كروى يصح رفعهما على انهما اعتتان لقوله وتفسير المنعكس والاول أولى لتكون الضمائر كلها على وتيرة واحدة لان ضمير عليه من قوله في اطلاق العكس عليه لما ذكر كروى جعل ضمير المأخوذ والموافق للتفسير لزم تشتيت الضمائر في العبارة **(قوله الموافق في اطلاق العكس عليه للعرف)** أى لموافقة ما ذكر في اطلاق العكس عليه للمعنى اللغوى المتعارف في العرف ومعنى موافقة ما ذكر للمعنى اللغوى أنه فرد من افراد المعنى اللغوى صادق عليه المعنى اللغوى صدق الكلوى على

والاول مبين لمفهوم الحد والثاني لخاصته وهو بمعنى قول المصنف كالقاضى أى بذكر الباقلانى الحد (الجامع) أى لافراد المحدود (المانع) أى من دخول غيرها فيه (ويقال) أيضاً الحد (المطرد) أى الذى كلما وجد وجد المحدود فلا يدخل فيه شيء من غير افراد المحدود فيكون مانعاً (المنعكس) أى الذى كلما وجد المحدود وجد هو فلا يخرج عنه شيء من افراد المحدود فيكون جامعاً فؤدى العبارتين واحد والاولى أوضح فتصدقان على الحيوان الناطق حدا للانسان بخلاف حده بالحيوان الكاتب بالفعل فإنه غير جامع وغير منعكس وبالحيوان المائى فإنه غير مانع وغير مطرد وتفسير المنعكس المراد به عكس المراد بالمطرد بما ذكر المأخوذ من العكس الموافق في اطلاق العكس عليه لا عرف حيث يقال كل انسان ناطق وبالعكس وكل انسان حيوان ولا عكس

جزئياته اذا علمت هذا فصواب قول الشارح للعرف زيادة النسبة في العرف اذ الموافقة كما علمت للمعنى
العرفي لا للعرف ويمكن ان يجعل الكلام على حذف المضاف أى متعارف العرف (قوله اظهر الخ) لعل
وجه الاظهرية أن مفهوم الجامع نبوتى واستنتاج النبوتى من نبوتى مثله وهو قولنا كلما وجد المحدود
وجد الحد أولى من استنتاجه من النبوتى وهو قولنا كلما اتقى الحد اتقى المحدود وقول بعض من حشى الكتاب
وجه الاظهرية ما قدمه من قوله الموافق الخ فوجه الاظهرية الموافقة المذكورة غير ظاهر وغير صحيح لمن
تأمل (قوله اللازم لذلك) انما كان لازماله لانه عكس نقيضه الموافق فان قولنا كلما وجد المحدود
وجد الحد ينعكس بعكس النقيض الموافق الى قولنا كلما اتقى الحد اتقى المحدود وعكس النقيض الموافق
تبدل كل من الطرفين بنقيضه مع جعل كل موضع الآخر (قوله نظرا الخ) علة لتفسير ابن الحاجب
المنعكس بما قاله واعلم ان العلامة قد رد ما قاله الشارح منتصرا ومختاراً لما لا ينال الحاجب بما نصح اعلم أن
الاطراد والانعكاس افتعال وانفعال من الطرد والانعكاس والطرذ كراشي على ترتيبه الاصل مفردا
أومر كبا والانعكاس الابتداء بآخر الشئ من كلمة وحرف ثم بما يليه الى أوله ومنه النوع المسمى بقلب الكل في
البدع وقد يقال لتبديل طرفي القضية مع بقاء الحكم والكيف صادقا وكاذبا وهذا هو المسمى في التشرح
بالعرف ويقال أيضا لتبديلها على وجه يصح وهذا المعنى لازم لكل قضية وهو المسمى في المنطق بالانعكاس
المستوى وقد يقال لتلازم الشئيين في الاتقاء كاطرذ لتلازمهما في النبوت وهذا النوع هو المسمى في القياس
بالطرذ والانعكاس بين العلة والحكم اذا علم هذا فقولهم الحد المطرد المنعكس المستند فيه ما الاطراد والانعكاس
الى ضمير المعرف لا يصح فيه المعنى الاول لانه غير مراد ولا العرفي والمنطقي لان الموصوف بهما القضية
والمعرف ليس منهما فتعين الاخير وهو مدعى ابن الحاجب وهو الحق اذ هو المعنى الثابت لنفس الحد وقول
الشارح الموافق للعرف في اطلاق العكس عليه يعنى باعتبار جملة صلة الموصول انما يلزم منه ان مافسر به
الانعكاس عكس مافسر به الاطراد لا عكس الحد الذى هو المدعى على ان العرفي انما يقع في جملة على ان ما
ذكر مبين لذات التعريف فلا يصح ان يكون عكس له عرفا وان لم يتقيد بالجملة وبالجملة فهو من اشتباه عكس
نفسه وصف شئ بعكس ذلك الشئ فتسدد برأى عرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال اهـ وقوله يعنى باعتبار
صلة الموصول أشار به الى أن في قول الشارح في اطلاق العكس عليه تساهلا والمراد في اطلاق العكس على
ما تضمنه فان تفسير المنعكس هو قوله الذى كلما الخ وهذا ليس هو العكس الموافق للعرف لان هذا مفرد
والعكس المذكور قضية بل العكس المذكور هو قوله كلما وجد المحدود وجد الحد الواقع صلة للموصول في
التفسير وقوله على أن ما ذكر الخ يريد والله أعلم ان ما ذكر جزء من التعريف لان التعريف مجموع
قولنا المطرد المنعكس والجزء مبين للكل فلا يصح أن يكون العكس المذكور عكسا للحد بل هو عكس
الجزء الحد أى المطرد فان معنى المنعكس عكس معنى المطرد فتفسيراً حد جزأى التعريف عكس تفسير جزئه
الآخر كما أشار له العلامة بقوله انما يلزم منه الخ وقوله فهو من اشتباه الخ المراد بالوصف هو قولنا المطرد وبالشئ
الحد الموصوف بذلك ومعنى ما أشار اليه أن ما ذكره الشارح في معنى المنعكس هو عكس معنى المطرد الذى
هو وصف للحد لانه عكس للحد نفسه وجعل ذلك عكسا للحد من اشتباه تفسير عكس وصفه بعكسه وانما
كان ذلك اشتباها بناء على ما يفيد كونه المنعكس نعتا للحد كالمطرذ المفيد ان المنعكس هو الحد لا وصفه
وحاصل كلام العلامة قدس سره ان مافسر به الشارح المنعكس تبعاً للعضد وغيره غير مناسب لانه عكس
الجزء الحد وهو المطرد لا الحد نفسه مع انه المراد اذ هو مفاد كونه المنعكس نعتا للحد رافعا لضميره كالمطرذ
وانما المناسب في تفسير المنعكس مافسر به ابن الحاجب وغيره وليس اعتراض العلامة متعلقا بالشارح
فقط كما توهم فأجيب بأن الشارح تابع في ذلك نعدة من الفضلاء بل اعتراضه في الحقيقة على أولئك كما هو

أظهر في المراد أى معنى
الجامع من تفسير ابن
الحاجب وغيره بأنه كلما
اتقى الحد اتقى المحدود
اللازم لذلك التفسير
نظرا الى ان الانعكاس

التي لازم في الانتفاء
 كالأطراد التلازم في
 الثبوت (والكلام)
 النفسى (في الأزل قيل
 لا يسمى خطاباً) حقيقة
 اعدم من يتخاطب به إذ
 ذلك وانما يسميه حقيقة
 فيما لا يزال عند وجود
 من يفهم واسمائه اياه
 باللفظ كالقرآن أو بلا
 لفظ كالموضع لموسى عليه
 الصلاة والسلام كما اختاره
 الغزالي خرقاً للعادة
 وقيل سمعه بلفظ من
 جميع الجهات على
 خلاف ما هو العادة وعلى
 كل اختصاص بأنه كلام
 الله والاصح انه يسميه
 حقيقة بتنزيل المعلوم
 الذي سيوجد منزلة
 الموجود (و) الكلام
 النفسى في الأزل (قيل
 لا يتنوع) الى أمر
 ونهى وخبر وغيرها
 (قوله بعد البعثة لا حاجة
 اليه بعد اعتبار شروط
 التكليف وقد مر ذلك
 (قوله لانه نزلهم الخ)
 هذا كلام لا وجه له لانه
 لا تنزل من الله وأى
 داع بالنسبة اليه لان
 ينزل ويجعل التسمية
 حقيقة تأمل

قضية قوله واعرف الرجال بالحق الخ قلت ومع كون تفسير المنعكس بمأقوله الشارح تبعاً لاولئك خلاف
 الظاهر مؤدلاً لتجاوز في التعريف بدون قرينة اذ المنعكس وصف التعريف لا هو فوصف الحد بالمنعكس
 في تعريفه بقولنا الحد هو المطرد بالمنعكس محاز فيه بلا قرينة فليتنامل وحيث كان الأمر كما علمت فلا
 داعي للشارح الى اخراج عبارة المصنف عن ظاهرها الظاهر فيما لا ينال الحاجب لوقوع المطرد والمنعكس فيها
 نعتين للحد رافعين لضميره وحملها على ما لا أولئك الجماعة مع امكان كون المصنف يوافق ابن الحاجب في
 التفسير الذي فسره به بل الظاهر ذلك اذ لو خالفه في ذلك لذكر تفسير العضد المذکور منها بذلك على عدم
 اختيار ما لا ينال الحاجب كما هو عادته في مثل ذلك غير سائغ ومجرد كون ما ذكره العضد من التفسير طريقة
 الاكثر على تسليمه غير مفيد في حمل العبارة عليه اذ ليس التقليد واجباً في مثل ذلك على أن لا نسلم أن
 التفسير المذکور طريقة الاكثر بل كل من التفسيرين قال به جمع كما يفيد كلام التفتازاني في تلويحه
 حيث قال وأما العكس فأخذه بعضهم من عكس الطرد بحسب متفاهم العرف وهو جعل المحمول موضوعاً
 مع رعاية الكمية بعينها يقال كل انسان ضاحك وبالعكس أى كل ضاحك انسان وكل انسان حيوان ولا
 عكس أى ليس كل حيوان انساناً فلذا قال أى كل ماصدق عليه المحدود صدق عليه الحد عكساً لقولنا كل
 ماصدق عليه الحد صدق عليه المحدود فصار حاصل الطرد حكماً كإياها بالحدود على الحد والعكس حكماً
 كإياها بالحد على المحدود وبعضهم أخذ منه أن عكس الانبثاق في فقهه بأنه كلما اتفقت الحدات في المحدود أى
 كل ماصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود فصار العكس حكماً كإياها ليس بمحدود على ما ليس بمحدود
 والحاصل واحد وهو أن يكون الحد جامعاً لافراد المحدود كلها اهـ ويتأمل ما ذكرناه تعلم سقوط ما أطال
 به سمح رحمه الله تعالى (قوله التلازم في الانتفاء الخ) اعترضه العلامة بأن المناسب للتعريف بذلك
 التطارد والتعاكس لا الأطراد والانعكاس المناسب لهما الملازمة اهـ وأجيب بأن ما عبر به الشارح عبارة
 القوم فلذا أثرها وغاية ما يلزم عليه مسامحة في التعبير غير مضرعة مع وضوح المقام (قوله والكلام في الأزل)
 الظرف حال من الكلام على رأى سيبويه أو حال من الضمير في يسبح أى حال كونه ملحوظاً في الأزل
 أى لا يطلق لفظ الخطاب فيما لا يزال على الكلام النفسى باعتبار ملاحظة كونه في الأزل ولا يجوز تعلقه
 يسمى اذ التسمية حادثة فلا يتصور كونها في الأزل (قوله حقيقة) بيان لمحل النزاع من أنه التسمية الحقيقية
 (قوله اذ ذاك) مبتدأ خبره محذوف تقديره موجود والاشارة راجعة للأزل (قوله عند وجود من يفهم)
 أى متصفا بشروط التكليف بعد البعثة كما تقدم (قوله باللفظ) أى اللفظ الدال عليه وقوله كالقرآن
 مثال للفظ الدال على الكلام النفسى المذكور وأدخل بالكاف التوراة وغيرهما من الكتب السماوية (قوله
 خرقاً للعادة) حال من فاعل وقع مؤول باسم الفاعل ولا داعي لجعله متعلقاً بمحذوف كما قال شيخنا أى وانما
 وقع كذلك خرقاً للعادة (قوله وعلى كل) أى من سماعه نفس الخطاب وسماعه اللفظ الدال عليه ووجه
 الاختصاص على الاول ظاهر كالتأني اذ لم يقع اغيره انه سمع اللفظ الدال على الكلام النفسى من جميع
 الجهات كما ان كون كل خارقاً للعادة كذلك اذ سماع ما ليس بحرف ولا صوت غير ممكن عادة وكذا سماع اللفظ
 من جميع الجهات (قوله بتنزيل المعلوم الخ) اعترضه العلامة بقوله هذا ينافي أن التسمية حقيقية بل هي
 مجاز حينئذ اطلاقه الاول واطلاق ما بالفعل على ما بالقوة بأن الصحيح مأقوله العضد من أن معنى الخلاف
 تفسير الخطاب فان قلنا انه الكلام الذي علم انه يفهم كان خطاباً وان قلنا انه الكلام الذي أفهم لم يكن خطاباً
 اهـ وجواب الاول كما نقل عن تقريره أنه ليس كذلك بل هو حقيقة لانه نزلهم منزلة الموجودين وخطبهم
 فوق الخطاب بعد التنزيل المذکور فالجواز في الخطاب لا في الخطاب وكون الخطاب حقيقة لا يستلزم
 وجود الخطاب حقيقة أى بالفعل وأما جواب سم عن الثاني بما حاصله ان قوله والصحيح مأقوله العضد

حادثه مع قدم المشترك
بينها والاصح تنوعه في
الازل اليها بتنزيل
المعدوم الذي سيوجد
منزلة الموجود وما ذكر
من حدوث الانواع مع
قدم المشترك بينها يلزمه
محال من وجود الجنس
بمجرد ان انواعه الا
أن يراد أنها أنواع
اعتبارية أي عوارض
له يجوز خلوها عنها تحدث
بحسب التعلقات كما أن
تنوعه اليها على الثاني
بحسب التعلقات أيضا
لكونه صفة واحدة
كالعلم وغيره من الصفات
فن حيث تعلقه في
الازل أو فيما لا يزال بشئ
على وجه الاقتضاء لفعله
يسمى أمرا أو لتركه
يسمى نهيا وعلى هذا
القياس وقدم هاتين
المسئلتين المتعلقتين
بالمدلول في الجملة على
النظر المتعلق بالدليل
الذي الكلام فيه
لاستنباعه ما يطول
(والنظر الفكري)

٣ (قوله قوله نحدث
عند التعلق) هكذا
بنسخة المؤلف ونسخ
الشرح التي بأيدينا
نحدث بحسب التعلقات
فعلها نسخته اه (قوله

فان كان مستند هذا الصحيح نقلا فلم يأت به وان كان مجرد استشكال ما قاله الشارح فقد أزلنا اشكاله
بما يشاء وكأنه قصد بيان الاشكال بيان كون التجوز في التنزيل المذكور لا في الخطاب فانه أجاب بذلك
ثم نقله عن العلامة فلا يخفى ما فيه (قوله لعدم من تتعلق به هذه الاشياء) المراد بالتعلق التعلق التجيزي
أي لعدم من تتعلق به هذه الاشياء تعلقا تنجيزيا أو تنجيزا وعدم من تتعلق به هذه الاشياء يستلزم عدم
تعلقها وهو يستلزم عدمها لان الامر والنهي منها قسمان من الحكم المعتبر في مفهومه التعلق المذكور
وبما قررناه من أن المراد بالتعلق التعلق التجيزي اندفع ما يقال أن أريد بعدم التعلق عدم مجموع التعلقين
المعنوي والتنجيزي صح قولنا وعدم من تتعلق به هذه الاشياء يستلزم عدم تعلقها وبطل قولنا وهو
يستلزم عدمها بثبوت الامر في الازل متعلقا تعلقا معنويا بالمعدوم وان أريد بعدم جميعها أي كل منهما
انعكس الامر أي صح قولنا وهو يستلزم عدمها وبطل قولنا وعدم من تتعلق به هذه الاشياء يستلزم عدم
تعلقها بما تقدم من ثبوت الامر في الازل متعلقا بالمعدوم تعلقا معنويا (قوله والاصح تنوعه في الازل اليها
بتنزيل المعدوم الخ) مقتضاه وجود الامر والنهي متعلقا كل منهما التعلق المعنوي والتنجيزي في الازل
وان للكلام تعلقا تنجيزيا قديما ووجود ذلك مستلزم لوجود الحكم في الازل ووجوده فيه نقيض قوله فيما مر
ولا حكم قبل الشرع وقوله ويتعلق الامر بالمعدوم تعلقا معنويا أي لا تعلقا تنجيزيا قاله العلامة وأجاب سم
بما ملخصه أن الاقتضاء المذكور ممنوع أمأولا فالتنوع المذكور لا يتوقف على التعلق التجيزي بل يكفي
فيه المعنوي كما صرح به المصنف فيما مر بقوله ويتعلق الامر بالمعدوم الخ وأما ثانيا فقد ذكر العلماء هنا
أن التعلق الثابت في الازل هو المعنوي وينبغي أن ذلك دفع التناقض بين ما هنا وبين قولهم السابق ولا حكم
قبل الشرع بان المنفي هناك يتعلق الاحكام لاذواتها والمدعى هنا في الازل لذواتها ومن المعلوم أن المنفي هو
التعلق التجيزي ومن هنا يظهر أن الامر والنهي أعم من الحكم هذا كلامه قلت وفيه ان دفع
التناقض بما ذكرنا من شئ على كون الحكم قديما غير معتبر في مفهومه التعلق التجيزي بل المعنوي
فقط وهو خلاف ما شئ عليه الشارح وأن التعلق المعنوي غير محتاج للتنزيل المذكور فتأمل (قوله
الآن يراد أنها أنواع اعتبارية) فيه أن مجرد ذلك غير مخلص مع تسليم أن الكلام جنس لما فيه من
تسليم وجود الجنس مجردا وأنه محال وانما المخلص ملاحظة كونه ليس جنسا بل هو صفة واحدة كالعلم كما
سبقول وهذا وان كان مراده هنا الآن عبارة غير موفية بذلك وحل العلامة الانواع فيه على أنها أنواع
للتعلق وبسط بيان ذلك فراجعه والحاصل ان الاوضح أن لو قال والجواب ان جعلها أنواعا وجعل الكلام
جنسا لها ليس على الحقيقة لان الكلام صفة شخصية لا تعد فيها كالعلم وهذه عوارض تعرض لها عند
التعلق وأنها أنواع للتعلق لا للكلام كما قال العلامة (قوله ٣ نحدث عند التعلق) الاولى تتجدد لان
الامور الاعتبارية لا توصف بالحدوث لانه الوجود بعد العدم والامور الاعتبارية لا وجود لها ويطلق
عليها التجدد كما يقال انه تعالى تجدد له المعية مع العالم والبعدي ولا يقال حدثت لان المعية والبعدي أمران
اعتباريان قاله العلامة (قوله كأن تنوعه اليها الخ) أي فهي أمور اعتبارية على القولين الآنهما على
الاصح أمور لازمة غير مفارقة بخلافها على الآخر سم (قوله وقدم هاتين المسئلتين الخ) جواب سؤال
تقديره ان هاتين المسئلتين متعلقتان بالمدلول وهو المطلوب الخبري ففهما أن نذكر كرا بعد الدليل وما يتعلق
به وهو النظر لان الدليل وما يتعلق به مقدم على المدلول وما يتعلق به تقديم الاصل على فرعه وحاصل الجواب
أنه لو ذكرهما بعد النظر مع طول الكلام عليه لم يفهم منه ارتباطهما بالدليل من حيث تعلقهما بالمدلول
بخلاف تقديمهما وجعلهما واليدين للدليل وبهذا يسقط ما اعترض به شيخ الاسلام وما اعترض به الكمال
ويستغنى عما أطال به سم في توجيه ما قاله الشارح وقوله في الجملة نبيه به على أن الكلام النفسي وان

المعقولات بخلاف
حركاتها في المحسوسات
فتسمى تحيلاً (المؤدى
الى علم أو ظن) بمطلوب
خبري فيها أو تصوري
في العلم فخرج الفكر
غير المؤدى الى ما ذكر
كاكثر حديث النفس
فلا يسمى نظراً وشمل
التعريف النظر الصحيح
القطعي والظني والفاسد
فانه يؤدى الى ما ذكر
بواسطة اعتقاد أو ظن
كما تقدم بيانه في تعريف
الدليل وان كان منهم
من لا يستعمل التأدية
الا فيما يؤدى بنفسه
(والادراك) أى وصول
النفس الى المعنى بتمامه
من نسبة أو غيرها
(بلا حكم) معناه من
ابقاع النسبة أو اتزاعها
(نصور) ويسمى علماً
أيضاً كما علم مما تقدم
أما وصول النفس الى
المعنى لا بتمامه فيسمى
شعوراً (وبحكم)

(قوله لان الفكر قد
يؤدى اليه) أى بان
كان فاسداً لان النظر
شامل له كما سيذكره
الشارح فلا يردان
النائي عن النظر
لا يتخلو عن كونه علماً
أو ظناً اذ الاصطلاح

كان من جملة المدلول الآن هاتين المسئلتين وهما قول المصنف والكلام في الازل الخ غير متعلقين به من
حيث كونه مطلوباً خبرياً كما هو ظاهر (قوله أى حركة النفس في المعقولات) أطلق الحركة مراداً بها
جنسها اذ المراد بمجموع الحركتين أى الحركة من المطالب الى المبادئ ثم من المبادئ الى المطالب كما هو رأى
القدماء لا الثانية فقط كما هو رأى المتأخرين اذ المطلوب انما يحصل بالمجموع لا بالثانية فقط وايضاح كون
الحركة الاولى من المطالب الى المبادئ والثانية من المبادئ الى المطالب ان الشخص أول ما يحضر بباله المطلوب
كوجود الصانع مثلاً فيريد الاستدلال عليه فينظر فيما ينتقل منه اليه كحدوث العالم فهذه الحركة الاولى ثم
ياخذ ذلك مرتباً له مع غيره جاء لذلك دليلاً موصلاً لأطوب أى منتقلاً منه الى المطلوب وهذه الحركة الثانية
(قوله بخلاف حركاتها في المحسوسات الخ) تبع الشارح في هذا الاقدمين القائلين بأن العقل لا يدرك
المحسوسات أصلاً وانما تدركها الحواس والعقل انما يدرك الامور الكلية وأما على طريق المتأخرين
القائلين بأن العقل يدرك المحسوسات أيضاً لكن بواسطة الحواس فينبغي أن تسمى حركاتها في المحسوسات
فكراً أيضاً (قوله المؤدى الى علم أو ظن) ينبغى أن يراد بالظن ما يشمل الاعتقاد لان الفكر قد يؤدى اليه
(قوله بمطلوب خبري فيها أو تصوري في العلم) قوله فيها ما خبر مبتداً محذوف والتقدير وهذا أى التقييد
بالخبري جار فيهما أى في العلم والظن لان كلاهما يصح أن يتعلق بالمطلوب الخبري وقوله أو تصوري عطف على
خبري في العلم خبراً مبتداً محذوف والتقدير وهذا أى تقييد المطلوب بالتصوري جار في العلم دون الظن
اذ الظن لا يتعلق بالمطلوب التصوري (قوله بواسطة اعتقاد أو ظن) قال العلامة في جعل التعريف المذكور
شاملاً للمؤدى بواسطة اعتقاد نظر لا يخفى لان المؤدى اليه في ذلك هو الاعتقاد لا العلم الذي هو أخص منه
اذ هو اعتقاد مطابق لموجب أى برهان من حس أو عقل والنتيجة تابعة في الادراك لمقدمات البرهان اه
وأجيب بأن المراد بقوله فانه يؤدى الى ما ذكر أى جنس ما ذكر كالأصايق ببعضه وهو المراد اذ هو انما يؤدى
الى أحد الامرين وهو الظن فقط وما يوضح هذا المراد ان قولهم الى العلم أو الظن ليس المراد به الا أحدهما
اذ لو كان المراد الى كل منهما لم يصدق التعريف على شئ مطلقاً اذ ليس لنا فكر يؤدى الى كل منهما اذ المؤدى
الى الظن لا يؤدى الى العلم والعكس كذلك قاله سم وفي جوابه نظر لا يخفى على متأمل (قوله والادراك
بلا حكم مع تصور) قال العلامة يخرج به ادراك النسبة وطرفها أو أحدهما مع الحكم مع انه تصور فهو غير
منعكس ويدخل الحكم نفسه بناء على انه ادراك مع انه ليس بتصوير فهو غير مطرد اه وجوابه أن المعنى
في قوله والادراك بلا حكم الخ الادراك الذي لا يقارن الحكم دائماً بحسب الزمان تصور وهذا شامل لتصوير
المحكوم عليه أو به مع الحكم أو النسبة مع الحكم كما لا يخفى والتصديق هو الادراك الذي يكون حصوله
دائماً مع الحكم ولا يخفاء أن هذا انما يصدق بالمجموع المركب من التصورات الثلاثة والحكم وأما دخول
الحكم نفسه بناء على تفسيره بالادراك فقد ألزم القطب صاحب المطالع بمثل ذلك وأورد عليه لزوم اكتساب
التصور من الحجة وعلل ذلك بأن الحكم لا بد أن يكون تصوراً عند صاحب المطالع واكتسابه من الحجة
ووجه السيد قوله لا بد أن يكون تصوراً بقوله لان الحكم ادراك كما عرفت وليس عنده تصديقاً فلا بد أن
يكون تصوراً ساذاً اه فجعل المحذور لزوم اكتساب التصور من الحجة لا بمجرد كون الحكم تصوراً فيجوز
أن يلتزم المصنف كونه من التصور فيندفع ذلك الاعتراض وأما اكتساب التصور من الحجة فتشئ آخر
غير ما اعترض به العلامة ويمكن أن يجاب أيضاً بأن المصنف أراد بالادراك الخ التصور الذي لا يتناول الحكم
كما يتبادر من تقييد الادراك بكونه بلا حكم فالمراد الادراك الذي ليس حكماً قاله سم وفيه تأمل
(قوله بتمامه) هو مناسب لمعنى الادراك اذ هو بلوغ غاية الشئ ومنهاه ومنه الدرك والدرك الاسفل
قاله العلامة (قوله فيسمى شعوراً) هذا طريق لبعض المناطق وهو أن التصور ادراك الشئ بتمامه

على ما ليس ناشئاً عن دليل من الامر المجزوم به يسمى اعتقاداً فالمراد بالدليل الثاني عنه ما كان صحيحاً فتنبر

أى كنهه فتصور الشئ بوجه ما يسمى شعورا والطريق الآخر لهم ان التصور ادراك الشئ مطلقا أى سواء كان بكنهه أو بوجه ما فتصور بوجه ما فرد من أفراد التصور المطلق (قوله يعنى والادراك الخ) عبر يعنى دون أى لان ظاهر المتن يفيد ان ادراك بعض المذكورات من النسبة وطرفها مع الحكم كافى التصديق وليس كذلك فلما كان المتن ظاهرا فى خلاف المراد عبر يعنى وأفاد بما ذكره دفع ذلك الوارد على التعريف من ظاهر عبارة المصنف وفيه ان مفاد ما ذكره كون التصديق عبارة عن مجموع التصورات الثلاثة المصحوبة بالحكم فالحكم مأخوذ قيدا فيها وليس جزأ من مسمى التصديق وليس كذلك فان التصديق عبارة عن مجموع التصورات الثلاثة والحكم فالحكم شرط لاشتراط التصديق عبارة عن تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة يعنى خطورها بالبال وهى ثبوت المحمول للموضوع والحكم وهى ايقاع تلك النسبة أو انتزاعها وأدراك أنها واقعة أو ليست بواقعة (قوله وكون الكاتب الخ) فيه ان النسبة ثبوت الكاتب للانسان لا كون الكاتب ثابتا له راعى المعنى وكذا قوله وايقاع ان الكاتب ثابت للانسان الحكم فيه وهى ايقاع ثبوت الكاتب للانسان (قوله الصادقين فى الجملة) أى بأن يراد بالانسان فى القضية الاولى زيد وفى الثانية عمر ومثلا ثم لا حاجة لقوله الصادقين الخ فان الكلام فى التصديق ولا مدخل له فى الصدق قاله العلامة وقد يقال مراد الشارح ان فى تسمية الادراك المخصوص بالتصديق مناسبة لصدق متعلقه فى الجملة ولم يرد ان التسمية بذلك من حيث صدق المتعلق المفيد للدخالية المذكورة (قوله وقيل الحكم الخ) ظاهره ان تفسيره بما قدمه من الايقاع والانتزاع مبنى على انه فعل للنفس وليس كذلك بل هو صالح لكونه فعلا وكونه ادراكا ومعنى ايقاع النسبة ادراك وقوعها ولهذا ترى كثيرا ممن ذهب الى انه ادراك عرفه بالايقاع أو الانتزاع قاله العلامة وقد يقال ما اقتضاه ظاهر الشارح هو الظاهر الذى ذكره غيره واقتضاه على ذلك لا ينافى احتمال غيره وهو صالحية تفسير الحكم بالايقاع لكونه ادراكا لافعال للنفس واختلف فى الادراك فقيل هو انفعال بناء على تفسيره بانتقاس الصورة فى الذهن وقيل هو كيفية بناء على تفسيره بالصورة الحاصلة فى الذهن من توجه النفس الى تحصيل الشئ وهذا هو الراجح ويمكن رد الاول لهذا يجعل الاضافة فى انتقاس الخ من اضافة الصفة للموصوف وقوله قال بعضهم وهو التحقيق ووجهه اننا نجد موصلا لتسمى العلم من التصور والتصديق الاشئين القول الشارح للتصور والحجة للتصديق وليست الحجة موصولة للتصديق الا بمعنى الحكم لا بمعنى مجموع التصورات والحكم ووجه كون الحكم هو الادراك كالمسعد وغيره اننا اذا راجعنا وجدنا اننا نجد للنفس بعد تصور الطرفين فعلا لها بل ادعانا وقبولا للنفس وقيل كيفية لها وهو الراجح لانه صفة وجودية قائمة بالنفس وقضية تفسير الادراك بوصول النفس الى المعنى انه انفعال كما هو ظاهر فتأمل ومعنى ادراك ان النسبة واقعة ادراك انها مطابقة للواقع أى للنسبة التى فى الواقع (قوله قال بعضهم وهو التحقيق) قال العلامة كون الحكم هو الادراك يستلزم استحالة حكم النفس بغير مدركها فلا يكون فى الكذب عمدا حكم فلا يكون قسما من الخبر وهو ظاهر البطلان اه وفيه أن يقال الخبر لا يتوقف تحققه على تحقق حكم فيه بدليل كلام الشاك فانه خبر كما صرح به فى المطول حيث قال فى مبحث الصدق والكذب ما نصه لا يقال المشكوك ليس بخبر لىكون صادقا أو كاذبا ولا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به فى باب المعقول لا ناقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى أنه لم يدرك وقوع النسبة ولا وقوعها وذهنهم لم يحكم بشئ من التنى والاثبات لكنهم اذا تلفظ بالجملة الخبرية فقال زيد فى الداء مثلا فكلامه خبر لا محالة بل اذا اتقن ان زيدا ليس فى الداء فكلامه خبر وهو الظاهر اه سم باختصار (قوله عبارات) أى عبارات لا يراد ظاهرها (قوله ومن هذا الاطلاق قول المصنف وجازمه) أى فيكون فى عبارة المصنف استخدام حيث ذكر التصديق أولا بمعنى المركب من الامور

يعنى والادراك للنسبة وطرفها مع الحكم المسبوق بالادراك لذلك (تصديق) كادراك الانسان والكاتب وكون الكاتب ثابتا للانسان وايقاع ان الكاتب ثابت للانسان أو انتزاع ذلك أى نفيه فى التصديق بأن الانسان كاتب أو انه ليس بكاتب الصادقين فى الجملة وقيل الحكم ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة قال بعضهم وهو التحقيق والايقاع والانتزاع ونحوهما كالاجاب والسلب عبارات ثم كثيرا ما يطلق التصديق على الحكم وحده كما قيل ان مسماه ذلك على القولين فى معنى الحكم ومن هذا الاطلاق قول المصنف كغيره (وجازمه) أى جازم التصديق بمعنى الحكم اذ هو المنقسم الى جازم وغيره أى الحكم الجازم (الذى لا يقبل التغير) بأن كان لموجب

الاربعة المذكورة وأعاد عليه الضمير بمعنى الحكم (قوله من حسن الخ) ويسمى الحكم الحاصل من
الحسن حكما بالمشاهدات فان كان الحسن من الخواص الظاهرة سميت حسيات كالحكم بأن الشمس مضيئة
وان كان من الخواص الباطنة سميت وجدانيات كالحكم بأن لنا جوعا وعطشا وقوله أو عقل أى وحده
وقوله أو عادة أى بدون اقتضاء عقلى لكن لابد من انضمام الحسن اليها لانها لا تستقل بايجاب الحكم وحدها
وقد ظهر بهذا ان قول الشارح من حسن أو عقل أو عادة منفصلة حقيقية لا مانعة خلافه فقط قاله العلامة أى لان
هذه الموجبات الثلاثة وهى الحسن والعقل والعادة المستتر معها الحسن لا يمكن اجتماعها ولا اثنين منها لانه
اشتراط فى الحسن أن يكون وحده وفى العقل كذلك فلا يصح اجتماعها ولا اجتماع العقل مع العادة والعادة
مع الحسن لا يصح اجتماعها مع الحسن الغير المنضم اليها وهو القسم الازل ومن المعلوم انه لا يصح ارتفاع
هذه الموجبات الثلاث وقصد العلامة بما قاله الرد على شيخ الاسلام حيث جعل قول المصنف من حسن
الخ مانعة خلو فتجوز الجمع قال اذ قد يكون الموجب مركبا من حسن وعادة كالنار ومن حسن وعقل
كالحكم بأن الجبل حجر وقد يقال لا مانع من صحة ما قاله شيخ الاسلام وعبارته محتملة لكون المنفصلة
حقيقية وكونها مانعة خلو سم باختصار (قوله أو عادة) لا يقال العلوم العادية تحتل النقيض لجواز
خرق العادة كأن ينقلب الحجر ذهباً فهى قابلة للتغير لانه لا ناقة ولا جمل لا يمكن التقيض بمعنى أنه لو فرض وقوع
النقيض بأن يصير الحجر ذهباً مثلاً لم يلزم منه محال لانه لا معنى انه يحتمل الحكم بالنقيض فى الحال كما فى
الطن أو فى المسأل كما فى الجهل المركب والتقليد قاله سم (قوله فيكون مطابقا للواقع) أشار بذلك
الى ان حكمة تقسيم المصنف الاعتقاد الى مطابق وغيره دون العلم أن العلم لا يكون الامطابقا واعتراض
العلامة نسبة المطابقة للحكم بأن المطابق للواقع وغيره انما هو الحكم بمعنى النسبة التامة لا الحكم بمعنى
الايقاع أو الاتزاع اذ ليس فى الواقع شئ يوافقه تارة ويخالفه أخرى اذ الذى فى الواقع هو النسبة التامة التى هى
ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه فالذى يعتبر مطابقة له أو عدم مطابقته هو النسبة الدال عليها الكلام
الخبرى وايضاح ما قاله انا اذا قلنا مثلاً لا بد قائم فلا شك أن بين هذين الشئيين أعنى زيد وقائم حالة ونسبة فى
الواقع مع قطع النظر عن اعتبار معتبر وخبر مخبر وتلك النسبة اما الثبوت أو الاتقاء وهذه هى النسبة
الخارجية والنسبة الكلامية المشتمل عليها قولنا زيد قائم المتقدم التى هى عبارة عن النسبة الذهنية أى
القائمة بذهن المخبر بذلك وهى ثبوت القيام لز يد مطابقة للنسبة الخارجية الواقعية التى بين زيد وقائم ان
كانت تلك النسبة الخارجية ثبوت القيام لز يد فيكون قولنا زيد قائم صدقاً لمطابقة النسبة المشتمل عليها
الكلام للنسبة الخارجية وغير مطابقة للنسبة الخارجية ان كانت النسبة الخارجية غير ثبوتية فيكون كذبا
هذا حاصل كلام العلامة ويوافقه قول التلخيص لان الكلام اما خبر أو انشاء لانه ان كان نسبته خارج
تطابقه أو لا تطابقه خبر والافانشاء اهـ حيث جعل المطابقة بين النسبة الكلامية والخارجية لا بين الحكم
والنسبة الخارجية وأجاب سم بما حاصله بعد كلام نقله عن السيد الصفوى أن المشهور عندهم اعتبار المطابقة
بين الحكم بمعنى الايقاع أو الاتزاع وبين النسبة الواقعية وان تلك المطابقة معناها توافقها فى كونها مثبتين
أو سلبين وهذا المعنى متحقق فى الحكم بمعنى الادراك اهـ وفيه ان دعوى المشهورية المذكورة غير مسجلة
كما لا يخفى (قوله علم) قال العلامة اطلاق العلم على الايقاع والاتزاع الذى هو فعل الادراك كما عليه الشارح
لم يعرف لأحد فيما أعلم ثم العلم الالهى كعلم الملائكة والانبياء يتناولونه تعريف المتن لولا زيادة الشارح قوله
بأن كان لموجب الخ فتركها أصوب ثم كل علم قابل للتغير أى الزوال بما يضافه كالنوم والغفلة فان لم يزد فى
التعريف قولنا بالتشكيك لم يصدق على علم أصلا اهـ ويمكن ان يجاب عن الاول بأن الشارح ماض
على ان الحكم ادراك بقرينة قوله قال بعضهم وهو التحقيق وليس المقصود من حكاية القول بأنه ادراك

من حسن أو عقل أو عادة
فيكون مطابقا للواقع
(علم كالتصديق) أى
الحكم بأن زيدا
متحرك من شاهده
متحركا أو ان العالم
حادث أو ان الجبل حجر
(و) التصديق أى الحكم
الجازم (القابل) للتغير
بأن لم يكن لموجب
طابق الواقع أولا
يتغير الاول بالتشكيك
والثانى به أو بالاطلاع
على ما فى نفس الامر
(اعتقاد) وهو اعتقاد
(صحيح ان طابق) الواقع
(قوله يتناولونه تعريف
المتن) الكلام هنا فى
العلم الذى السبب الحاصل
للشئ وهو المعبر عنه
بالعلم الحسولى أما علم
الملائكة فحضورى عند
الحكام وعند أهل السنة
حقيقة علمهم مغايرة
لحقيقة علم البشر وعلم
الانبياء بلسان الغاية
القوى فلا تعرف
حقيقته كما أشار له
شارح حكمة العين

كاعتقاد المقلد أن
الضحي مذنب (فاسد
ان لم يطابق) أى الواقع
كاعتقاد الفلاسفة أن
العالم قديم (و) التصديق
أى الحكم (غير
الجازم) بأن كان معه
احتمال نقيض المحكوم
به من وقوع النسبة
أولا وقوعها (ظن
ووهم وشك لانه) أى
غير الجازم (اماراجح)
لرجحان المحكوم به على
نقيضه فالتان (أو
مرجوح) لرجوحية
المحكوم به لنقيضه
فالوهم (أو مساو)
لمساواة المحكوم به من
كل من النقيضين على
البديل لا آخر فالتشكك
فهو بخلاف ما قبله
حكمان كما قال امام
الخرمسين والغزالي
وغبرهما التشكك

(قوله وان الشك بسيط)
فيه ان الشارح رحمه
الله علل قول المصنف
مساو بقوله لمساواة
المحكوم به على البديل
والمساوى لذلك هو
الحكمان معا لا يمكن
ان يكون علة المساواة
مساواة أمرين كل
واحد على البديل
ويكون الشك مانعاً
بأحدهما فقط فالحق

بصيغة التريض تضعيفه بل مجرد الدكر كاعتقاد ذلك كثيرا في كلامهم وعن الثاني بان قول الشارح بان
كان لموجب ليس زيادة في الحد بل بيان اسباب عدم قبول التغير والمراد السبب الغالب وكثيرا ما يأتي
الشارح بالباء موضع كاف التثنية كالرافعي والنووي وعن الثالث بأن المراد عدم قبول التغير حقيقة
أو حكما والعلم مع نحو النوم والغفلة في حكم الثابت كالايمان مع ذلك فهو غير قابل للتغير ولا تكون
الغفلة والنوم مغيرين سم (قوله كاعتقاد المقلد الخ) قال العلامة في جعلهم التقليد يفيد المقدار الاعتقاد
والدليل يفيد المجتهد الظن الذى هو أضعف من الاعتقاد اشكال لا يخفى وجهه اه أى ومع كون اعتقاد
المقلد المذكور تابعا لظن المجتهد الذى استفاده من الدليل وجوابه أن المقلد خال من المزاحات بخلاف
المجتهد فانه ينظر في الأدلة التى تعارض وتتراجع عنده فغاية ما يتم له ترجيح أحد الجانبين على الآخر بخلاف
المقلد فانه لا يشغل له بالمزاحم فلا يزال يأمن بمعتقده ويقوى عنده ومن ثم قال في الاحياء بعد أن بسط
مضرة الجد فقس عقيدة أهل الصلاح من عوام الناس بعقيدة المتكاملين والمتجادلين فترى اعتقاد
العامة كالطود الشاخ في الثبات لا تحركه الدواعى والصواعق وعقيدة المتكامل الحارس اعتقاده بتقسيمات
الجدل تحيط مرسل في الهواء تميله الرياح مرة هكذا مرة هكذا اه (قوله بان كان معه احتمال نقيض
المحكوم به) ظاهره أن الظن معه احتمال النقيض بالفعل فيكون الظن مركبا من اعتقادين مع أن
الماخوذ من المختصر وشرحه أنه لا يشترط في الظن خطو النقيض بالبال لكن ينبغي أن يكون بحيث
لو خطر بالبال لجوزة وقال السيد في حاشية العضد المذكور في عبارة القوم ان الظن هو الحكم بأحد النقيضين
مع تجوز الآخر وتبادر منه انه مركب من اعتقادين فأشار يعنى ان الحاجب الى انه بسيط وأن خطو
النقيض الآخر لا يجب أن يكون بالفعل ولعل مرادهم هو هذا لكن التصريح به أدنى اه وحينئذ
فالشارح تابع في هذه العبارة للقوم ويمكن الجواب بان المراد بقوله بان كان معه احتمال الخ كون الاحتمال
أعم مما بالفعل وما بالقوة (قوله لرجحان المحكوم به على نقيضه) قال العلامة اعلم أن المحكوم به ونقيضه
لا رجحان لواحد منهما على الآخر بالنظر لدانته لماسيائى من أن أحد طرفي الممكن ليس أولى به من
الآخر فان أريد به هذا فقط ظهر بطلانه وان أريد به الرجحان من حيث الدليل لفرجحان الدليل انما
يفيد رجحان الحكم لا المحكوم به فلو قال لرجحان دليله لكان صوابا اه وقد يجب بان في العبارة
حذف المضاف أى لرجحان دليل المحكوم به بل مضافين أى لرجحان دليل حكم المحكوم به لان وصف
المحكوم به بالرجحان تابع لوصف الحكم بذلك والحاصل أن وصف الحكم ومتعلقه بالرجحان علمت رجحان
الدليل وعبارة الشارح تفيد أن علة أرجحية الحكم لرجحان المحكوم به وليس كذلك وكلام سم هنا
نصف لافائدة فيه (قوله لنقيضه) أى بالنسبة لنقيضه (قوله فهو بخلاف ما قبله حكمان) هو مبتدا
وحكمان خبره والظرف حال من المبتدا والباء للابسة أى فهو حال كونه ملاسا بخلاف ما قبله حكمان وبحث
في ذلك العلامة بقوله ان قوله مساو بكسر الواو يستلزم مساوى بفتحها وان الشك بسيط هو أحدهما
على البديل وقوله فهو حكمان صريح في أن الشك مركب منهما فالعبارتان متنافيتان فكيف يكون
مدلول أحدهما لازما لمدلول الاخرى كما هو قضية التفريع اه وحاصله ان مفاد قوله مساو لمساواة المحكوم
به الخ أن الشك ادراك أحد النقيضين المساوى للآخر فيكون بسيطا ومفاد قوله فهو حكمان ادراك
النقيضين معا فلا يصح تفريع العبارة الثانية على الاولى لتنافيهما مدلول ولا وقد يجب بان المراد بالمساوى
مجموع الطرفين وهما الحكمان الغير الجازمين وقوله على البديل لا ينفي ذلك لانه متعلق بالمحكوم به
لا بالمساواة فقوله فهو حكمان تفريع على ما قبله باعتبار المراد منه حينئذ والحاصل أن الشك حاكم بمجموع
الأمرين أى مدرك لهما ومعتقد لهما اعتقادا غير جازم وان كان وقوع كل من متعاني الحكم وهو المحكوم

ان الشارح لا اعتراض عليه الا بأنه لم يجعل المعنى على طرف الشك

اعتقادان يتقاوم سببهما وقيل ليس الوهم والشك من التصديق اذ الوهم ملاحظة الطرف (٨٣) المرجوح والشك التردد في الوقوع

واللا وقوع قال بعضهم
وهو التصديق فأريد ما
تقدم من ان العقل يحكم
بالمرجوح أو المساوي
عنده ممنوع على هذا
(والعلم) أى القسم
المسمى بالعلم من حيث
أصوره بحقيقته بقرينة
السياق (قال الامام)
الرازي في المحصول
(ضروري) أى يحصل
بمجرد التفات النفس
اليه من غير نظر
واكتساب لان علم
كل أحد حتى من لا يتأتى
منه النظر كالبله
والصبيان بأنه عالم بأنه
موجود أو متألم ومتألم
ضروري بجميع أجزائه
ومنها تصور العلم بأنه
موجود أو متألم ومتألم
بالحقيقة وهو علم
تصديق خاص فيكون
أصوّر مطلق العلم
التصديق بالحقيقة
ضروري ياد هو المدعى
وأجيب باننا نسلم انه
يتعين أن يكون من
أجزاء ذلك تصور العلم
المدكور بالحقيقة بل
يكفى تصوّره بوجه
فيكون الضروري تصور
مطلق العلم التصديق
بالوجه لا بالحقيقة الذي
هو محل النزاع (ثم قال)

به على البديل (قوله اعتقادان يتقاوم سببهما) أى اعتقادان غير جازمين فالمراد حكمان وقد يقال
الاعتقاد يطلق عند المناطقة على مطلق الادراك الشامل للتصور فيمكن حل عبارة الامام والغزالي على
ذلك بان يراد بالاعتقادين الادراك كان مطلقا فلا يصح حينئذ الاستشهاد به على ان الشك حكمان لاحتمال
أن يكون مرادهما بالاعتقادين حينئذ التصورين ويجاب بان الحمل المذكور خلاف الظاهر لانه خلاف
مصطلح الاصوليين على ان ارادة مطلق الادراك من الاعتقاد خلاف الظاهر حتى عند المناطقة (قوله
ممنوع) قال العلامة وهذا المنع حق لاشك فيه اذ الحكم هو ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة
وهذا الادراك منتف في الشك والوهم قطعا والحق أحق أن يتبع وأجاب سم بأنه ان أراد الادراك
الجازم فسلم ولكنه لا يفيد لأن المصنف لم يحكم بان فيهما حكما جازما بل حكما غير جازم وان أراد ان الادراك
مطلقا منتف فيهما فمنوع قال الاصفهاني في شرح المحصول مانعه فان قيل قول المصنف ان لم يكن جازما
فالتردد بين الطرفين ان كان على السوية فهو الشك والا فالراجح ظن والمرجوح وهم فيه اشكال وبيانه
ان مورد التقسيم هو حكم الذهن بنسبة أمر الى آخر غير موجود في الشك والوهم ضرورة ان الشاك غير حاكم
وكذا الواهم بل الشك والوهم نفايان الحكم بالشيئ قلنا لا نسلم ان مورد التقسيم غير مشترك بين الوهم
والشك بل الواهم حاكم وكذا الشاك وبيانه ان الظان حاكم فيلزم منه وجود الوهم وحكمه بالطرف
الآخر حكما مرجوحا وأما الشاك فله حكمان متساويان بمعنى انه حاكم بجواز وقوع هذا النقيض بدلا
عن الآخر بالعكس اه ومنه يظهر مقصود هؤلاء الائمة من الحكم في الشك والوهم وانهم لم يريدوا
به ما هو المشهور المتبادر والافهم أجل من ان يريدوا ما لا تحقق له فيهما قاله سم (قوله أى القسم المسمى
بالعلم) اشارة الى أن الكلام في العلم التصديقي لا العلم الشامل له وللتصوري فاللام في العلم عهدية وهو العلم
التقدم في تفسير الحكم فهو اشارة اليه بقوله وجازمه الذي لا يقبل التغير علم (قوله من حيث تصوره
بحقيقته) اشارة الى أن محل النزاع التصور بالحقيقة لا مطلق التصور وقوله بقرينة السياق أى وهو ذكر
الخلاف في كونه ضروريا أو نظريا وهل يحد أم لا (قوله أى يحصل بمجرد التفات النفس اليه الخ) أى
فيكون بديهيا واعلم ان الضروري يطلق على البديهي وهو ما يحصل للنفس بمجرد تصور الطرفين
كادراك ان الاثنين نصف الاربعه وعلى ما لا يتوقف على نظر واستدلال لكن يتوقف على نحو
التجربة كادراك أن السقمونيا مسهلة للصفران فان الحكم بكونها مسهلة أى ادراك ذلك متوقف
على التجربة فقد علمت بهذا أن الضروري أعم من البديهي فقول الشارح من غير نظر واكتساب
بعد قوله بمجرد التفات النفس اليه من ذكر الامام بعد الخاص فلا فائدة له قاله العلامة وقد يقال فائدة
بيان المراد بالضروري هنا وهو أنه الضروري بالمعنى الاعم لا بالمعنى الاخص وفيه أنه يقال كان يكفي
حينئذ الاتيان بالعبارة الثانية ويمكن الجواب بأنه أشار بذلك الى أن من غير الاولى فراده الثانية
قاله سم (قوله بجميع أجزائه) أى التي هي تصور الطرفين والنسبة والحكم وحاصل ما أشار اليه
من الدليل أن قول الشخص أنا عالم باني موجود أو متألم أو متألم قضية مشتملة على محكوم عليه ومحكوم
به ونسبة وحكم وقد علم أن التصديق عبارة عن مجموع التصورات الثلاثة والحكم فهو هنا عبارة
عن تصور الشخص ذاته وتصوره علمه بأنه موجود أو متألم أو متألم وتصوره ثبوت علمه بذلك لها وإيقاع
ثبوت علمه بذلك أى جعله حاصل لنفسه أو ادراك كون ذلك الثبوت حاصل لها وهذه التصورات
الثلاثة ضرورية ومن جاتها تصور العلم بأنه موجود أو متألم أو متألم فيكون ضروريا وهو علم تصديقي
خاص لتعلقه بمعلوم خاص وهو كونه موجودا أو متألما أو متألما جزئي لمطلق العلم التصديقي فيلزم ان

في المحصول أيضا (هو) أى العلم (قوله وهذا الادراك منتف في الشك والوهم) بل الموجود فيهما تصور ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة
فهو تصور تعلق بما يتعلق به التصديق فالقول بأن فيهما تصديقا من عدم الفرق بين تصور ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة وبين الادعاء به

هذا للترتيب الذي كرى
لا المعنوي (وقيل هو
ضروري فلا يحد) اذ
لا فائدة في حد الضروري
لحصوله من غير حد
وصنيع الامام لا يخالف
هذا وان كان سياق
المصنف بخلافه لانه
حده أولا بناء على
قول غيره من الجمهور
انه نظري مع سلامة
حده عما ورد على
حدودهم الكثيرة ثم
قال انه ضروري اختيارا
دل على ذلك قوله في
المحصل اختلافوا في حد
العلم وعندي ان تصوّره
بديهي أي ضروري
ثم قد يحد الضروري

(قوله غير انه يخرج
عنه التصور) فان
قلت الامام قد خصص
العلم بالتصديق قلت
التخصيص به أمر
حادث اصطلاحى
والمقصود تعريف
ماهية العلم بقى ان قوله
لا غبار عليه الخ فيه
شيء فانه يخرج عنه
علم الله ايضا اذ لا يسمى
اعتقادا وليس عن
ضرورة أو دليل ويجاب
بأن التعريف للعالم
الحادث المنقسم الى
تصور وتصديق

و ضروري وكسبي فلا يصح في خروج علمه تعالى

يكون مطلق العلم التصديقي ضروري لا اندراج السكلي في جزئيه لان السكلي جزء لجزئيه لتركيبه منه
ومن غيره كالانسان فانه مركب من الحيوان والناطق كما تقر فثبت المدعى وهو ان مطلق العلم التصديقي
ضروري هذا ايضا عباره الشارح وفي كلام شيخ الاسلام تخطيط في هذا المقام ومحصل الجواب
الذي أشار له الشارح عدم تسليم ان التصديق يعتمد التصور بالسكنة والحقيقة بل التصور بوجه
ما كاف فيه فلا يتعين ان يكون تصوّر العلم بأنه موجود الخ الذي هو من أجزاء التصورات المتقدمة
تصورا بالحقيقة بل يكفي كونه تصوّرا بوجه ما فيكون الضروري تصوّرا مطلق العلم التصديقي بالوجه
لا بالحقيقة الذي هو محل النزاع (قوله حكم الذهن الخ) أورد هذا التعريف صاحب المواقف وقال انه
لا غبار عليه غير انه يخرج عنه التصور لعدم اندراجه في الاعتقاد اه وأورد على الحد المذكور ان
قوله لموجب ان أراد به لموجب صحيح فقوله مطابق مستدرك لان ما كان لموجب صحيح لا يكون الامطابقا
وان أراد ما هو أعم من الصحيح كان غير مانع لدخول الاعتقاد الجازم المطابق لموجب فاسد مع انه ليس
علما وأجيب باختيار الاول والقيّد لا يجب ان يكون للاحتراز بل قد يكون التحقق الماهية لما قيل ان
ذلك هو الاصل فيه وتقرر بهذا التعريف أن يقال قوله حكم الذهن خرج به الشك والوهم بناء على انهما
لا حكم فيهما وقوله الجازم خرج به الظن وقوله المطابق خرج به الاعتقاد التقليدي الغير المطابق وقوله
لموجب خرج به الاعتقاد التقليدي المطابق سم (قوله لكن بعد حده) أي ان الواقع في كلام الامام
انه حد أولا العلم ثم قال انه ضروري خلاف ما تفيد ثم في كلام المصنف من انه حده بعد ذكره انه ضروري
فثم حيث تدل في كلامه للترتيب الذي كرى لا الترتيب المعنوي وقول الشارح فله مع قوله بأنه ضروري أشار
به الى بيان مقصود المصنف من قوله قال الامام ضروري ثم قال الخ وهو الاعتراض على الامام بتنافي كلامه
حيث جمع بين دعوى ضروريته وحده لان حده يناقض ضروريته ثم أجاب الشارح بقوله الآتي وصنيع
الامام الخ مع تأييد جوابه بكلام الامام في المحصل (قوله اذ لا فائدة في حد الضروري) أي وهي علم الحقيقة
من ذلك الحد فالمراد فائدة خاصة كما يفيد المقام فلا يناقض انه يحد لا فائدة العبارة عنه كما سيقول (قوله
وصنيع الامام) أي في المحصول (قوله لا يخالف هذا) أي القول بأنه ضروري لا يحد (قوله وان كان
سياق المصنف بخلافه) اضافة سياق لما بعده من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله بخلاف تقديره صنيع الامام
وبناء بخلافه للملابسة وضميره يعود للعشار اليه أي وان كان سياق المصنف صنيع الامام ملابس الخ لاف هذا
أي خلاف القول بأنه ضروري لا يحد أي ان الامام يقول بأنه ضروري ويحد (قوله لانه الخ) علة لدل في
الخالف المذكور (قوله بناء على قول غيره الخ) قال شيخ الاسلام فيه انه لا يتعين بناؤه على ذلك لجواز
بنائه على ان المقصود بحد العبارة عنه اه قلت ويجاب بأن اقتصار الشارح على البناء المذكور
لانه الذي يقتضيه صنيعه في المحصول حيث حده أولا ثم ذكر انه ضروري وذلك ظاهر في أن المقصود من
الحد بيان حقيقة المحدود لا بيان العبارة عنه فيحمل الحد المذكور على أنه على قول غيره لا على قوله هو فانه
ضروري لا يحد عنده كما يدل عليه كلامه في كتابه المحصل ولو كان ذلك كرحده في المحصول لقصد فائدة العبارة
عن المحدود لذكره بعد ذكر مختاره من كون العلم ضروريا بما يفيد ان المقصود به بيان التعبير عن المحدود
مع انه لم يذكر هذا العنوان اذ لو ذكره لما ألزمه المصنف التنافي في كلامه فتأمل (قوله مع سلامة حده
عما ورد الخ) قد يرد عليه ما أورد صاحب المواقف على الحد المذكور من انه يخرج للتصور لعدم اندراجه
في الاعتقاد وبين السيد رحمه الله تعالى أن هذا اليراد على بعض التعاريف المنقولة في المواقف أيضا عن
بعض المعتزلة وقد يجاب بأن المراد عن مجموع ما ورد على حدودهم (قوله اختلافوا في حد العلم) يحتمل أن
المعنى اختلافوا في حد العلم وعدم حده أو ان المعنى اختلافوا فيما يحد به العلم فيكون الحد في كلامه بمعنى المحدود

لأفادة العبارة عنه (وقال امام الحرمين) هو نظري (عسر) أي لا يحصل الا بنظر دقيق خلفائه (فالراي) بسبب عسره من حيث
تصوره بحقيقته (الامساك عن نعر بفه) المسبوق بذلك التصور العسر صونا (٨٥) للنفس عن منقعة الخوض

في العسر قال كما أفصح
به الغزالي تابعه له وغيره
عن غيره الملتبس به
من أقسام الاعتقاد
بأنه اعتقاد جازم مطابق
ثابت فليس هذا حقيقة
عندهما وظاهر ما تقدم
من صنيع الامام الرازي
انه حقيقة عنده (ثم قال
المحققون لا يتفاوت)
العلم في جزئياته فليس
بعضها وان كان
ضروريا أقوى في الجزم
من بعض وان كان نظريا
(وانما التفاوت) فيها (بثبوت
المتعلقات) في بعضها
دون بعض كافي العلم
بثلاثة أشياء والعلم
بشيئين بناء على اتحاد
العلم مع تعدد المعلوم
كما هو قول بعض
الاشاعرة قياسا على علم
الله تعالى والاشعري
وكثير من المعتزلة على
تعدد العلم بتعدد المعلوم
فالعلم بهذا الشيء غير العلم
بذلك الشيء وأجيب
عن القياس بأنه خال
عن الجامع وعلى هذا
لا يقال يتفاوت العلم
بما ذكره وقال الاكثر
ونحن لا نقول العلم في جزئياته

به والثاني هو المراد بدليل قوله وعندى أن تصور ضروري فانه يفيد انفراد بالقول بأنه ضروري فيكون
اختلاف غيره انما هو في القول الذي يحده العلم مع الاتفاق على أنه نظري بخلاف الاحتمال الاول فانه يفيد
اختلاف غيره في ان العلم نظري أو ضروري فيكون البعض قائلا بأنه ضروري وهو خلاف مفاد قوله وعندى
الحج من انفراده بالقول بأنه ضروري كذا قرر العلامة في قلة دعوى انفراد الامام بالقول بأن العلم ضروري
ممنوعة لقول المصنف وقيل ضروري فلا يحدود دعوى أن قوله وعندى مفيد للانفراد المذكور لادليل عليها
بل الشائع استعمال الشخص قوله وعندى كذا فيما اختاره من قول غيره وفيما قاله من عند نفسه اذا قرر
هذا فالاحتمال الاول هو المراد الثاني فتأمل (قوله لأفادة العبارة عنه) مصدر مضاف لمفعوله وفاعله
محذوف أي لأفادة الحد العبارة عنه ومعنى هذا أن الشخص قد يعرف حقيقة الشيء ولا يحسن التعبير عنها
فيؤتى له بالحد ليس يستفيد بذلك التعبير المذكور فليس الحد المذكور حقيقيا لان الحقيقة معلومة بدونه فلا
يكون منافيا للبداهة (قوله فالراي الحج) قضية قول شيخ الاسلام فيه ميل لقول امام الحرمين انه
من كلام المصنف وفيه ان قول الشارح الآتي قال الحج صريح أو كالصريح في انه من قلة كلام امام الحرمين
(قوله المسبوق بذلك التصور العسر) فيه أن يقال ان التصور متأخر عن التعريف بالاستفادة منه فهو
فرعه فلا يصح قوله المسبوق بذلك التصور وأجيب بأن سبق التصور المذكور بالنسبة للمعرف بكسر الراء
وتأخره بالنسبة للمعرف له بفتح الراء فصح قوله المسبوق بذلك التصور الحج (قوله تابعه له) أي لامام الحرمين
فان الغزالي تلميذه كما هو معلوم (قوله من أقسام الاعتقاد) من تبعضية متضمنة للبيان وليست للبيان
فقط لاقتضائه أن العلم لا يطلق عليه الاعتقاد وهو خلاف قوله بأنه اعتقاد الحج (قوله فليس هذا حقيقة
الحج) أي لان حقيقته متعسرة بل هذا رسم يحصل به التمييز لا حد (قوله ثم قال المحققون لا يتفاوت الحج)
اعلم ان علم الله تبارك وتعالى صفة واحدة لا تعدد فيها ولا تفاوت فيها بحسب متعلقاتها اتفاقا وأما علم المخلوق
فاختلف فيه فقال قوم انه لا يتفاوت في جزئياته فالعلم القائم بزيده والقائم بعمره وغيرهما لا تفاوت فيه من
حيث الجزم فهو من قبيل المتواطئ وقال آخرون انه يتفاوت في جزئياته ثم القائلون بعدم تفاوته في جزئياته
ذهب بعضهم الى أنه لا يتعدد بتعدد المعلوم بل هو صفة واحدة قياسا على علم الله تعالى وانما يتفاوت حيث
بثبوت المعلومات في بعض الجزئيات دون بعض كافي العلم بثلاثة أشياء والعلم بشيئين وهذا قول بعض الاشاعرة
وبعضهم ذهب الى أنه يتعدد بتعدد المعلومات فالعلم بهذا الشيء غير العلم بذلك الشيء وأجيب عن القياس
المذكور بأنه خال عن الجامع لان علم الله قديم وعلم المخلوق حادث وعلى هذا لا يمكن تفاوت العلم بكثرته
المتعلقات اذا فرض ان كل معلوم تعالى به علم يخصه نعم يمكن حصول التفاوت في المعلومات من حيث قلة الغفلة
وكثرتها وهو المعبر عنه في قول الشارح الآتي بالف النفس بأحد المعلومين دون الآخر وهذا قول الاشعري
وكثير من المعتزلة فقول المصنف ثم قال المحققون لا يتفاوت أي سواء قلنا باتحاد العلم أو بتعدد كماله كما علمنا
وقول الشارح بناء على اتحاد العلم الحج متعلق بقول المصنف وانما التفاوت الحج دون ما قبله كما يعلم مما قررناه أيضا
(قوله فليس بعضها وان كان ضروريا أقوى في الجزم الحج) فان قيل من أين يستفاد من عبارة المصنف ان
المراد التفاوت في الجزم قلنا من اطلاق التفاوت واسناده الى ضمير العلم لان المتبادر منه التفاوت في نفسه ولا
معنى له الا التفاوت في جزمه سم (قوله وانما التفاوت بكثرته المتعلقات) التفاوت بها في الحقيقة انما هو في
المتعلقات دون العلم قاله العلامة (قوله والجهل انتفاء العلم بالقصود الحج) اعلم أن المتحصل في المقام أقسام

اذ العلم مثلا بأن الواحد نصف الاثنين أقوى في الجزم من العلم بأن العالم حادث وأجيب بأن التفاوت في ذلك ونحوه ليس من حيث الجزم
بل من حيث غيره كالف النفس بأحد المعلومين دون الآخر (والجهل انتفاء العلم بالمقصود) أي ما من شأنه ان يقصد ليعلم بأن لم يدرك أصلا
ويسمى الجهل البسيط

ثمانية اعتقاد جازم مطابق لموجب وهو العلم واعتقاد جازم لا لموجب وهو قسمان مطابق وغير مطابق وظن
وهو قسمان أيضا مطابق وغير مطابق ورهم وشك وخلو ذهن فالمراد بالعلم في قوله والجهل انتفاء العلم القسم
الاول والقسمان الاولان من قسمي كل من الاعتقاد الجازم لا لموجب والظن وهما الاعتقاد المطابق
والظن المطابق فكأنه يقول والجهل انتفاء اعتقاد المقصود واعتقاد اجازم لا دليل واعتقاده اعتقاد اجازم
مطابقا بلا دليل وظنه ظنا مطابقا بان اعتقد ذلك المقصود واعتقاد اجازم غير مطابق أو ظن ظنا غير مطابق
أو شك فيه أو توهم أو كان الذهن خاليا منه فالعلم أقسام ثلاثة والجهل خمسة كما بين فقول الشارح بان لم يدرك
أصلا هو قسم خالو الذهن وقوله أو أدرك على خلاف هيئته يدخل فيه الاقسام الاربع الباقية ومنه يعلم
أن ما عدا تلك الاقسام الخمسة ليس من مسمى الجهل فتكون من مسمى العلم المذكور في هذا المقام فقد
اشتمل كلام المصنف والشارح على الاقسام جميعها بما قررناه يستغنى عن ايراد سم وجوابه في هذا
المحل (قوله أو أدرك على خلاف هيئته الخ) فيه أن يقال الادراك أمر وجودي فكيف يصدق عليه
انتفاء العلم الذي هو عدمي ويمكن أن يحجب بان الشارح لم يقصد حل انتفاء العلم على الادراك اذ قوله أو أدرك
ليس بياناً للانتفاء المذكور حتى يكون الانتفاء محمولا عليه وإنما قصد بيان سبب الانتفاء فيكون الجهل
هو الانتفاء الحاصل بسبب الادراك المذكور لانفس الادراك المذكور سم وفيه أن يقال قصد بيان
السببية في المعطوف أعني قوله أو أدرك الخ يظهر وأما في المعطوف عليه أعني قوله بان لم يدرك أصلا فلا اذ
عدم ادراك الشيء هو انتفاء العلم به وقد يحجب بعدم تسليم عدم الظهور المذكور في المعطوف عليه وقوله
اذ عدم الخ ممنوع بان عدم ادراك الشيء أعم من انتفاء العلم به وانتفاء الاعمال بسبب عنه انتفاء الاخص
فليتأمل (قوله ويسمى الجهل المركب) فديتوهم من تسميته بالمركب أن مفهومه مركب من جهلين وليس
كذلك فان مفهومه وهو قولهم ادراك الشيء على خلاف هيئته مفرد كما هو ظاهر والتحقيق ان المراد
بالتركيب الاستلزام فالجهل المركب هو الجهل المستلزم لجهل آخر (قوله ما من شأنه أن يعلم) في تفسير المعلوم
بذلك فائدتان احدهما دفع اشكال تعاق تصور بالمعلوم مع ان التصور هنا بمعنى العلم فينحل الكلام الى
قولنا علم بالمعلوم وهو محال لما فيه من تحصيل الحاصل فاجاب الشارح بأنه ليس المراد بالمعلوم بالفعل حتى يرد هذا
الاشكال والثانية تقييد المعلوم بما من شأنه أن يعلم ليخرج نحو أسفل الارض وأورد العلامة هنا أن بين
ما من شأنه أن يقصد ليعلم وما من شأنه أن يعلم عموما وخصوصا وجهيا يجتمعان في الاحكام الشرعية
فان شأنها أن تقصد لتعلم وشأنها أن تعلم وينفرد ما شأنه أن يعلم فيما تحت الارضين فان شأنه أن يعلم وليس
شأنه أن يقصد ليعلم وينفرد ما شأنه أن يقصد ليعلم في ذات الله جل وعلا فان شأنها أن تقصد لتعلم وليس
شأنها أن تعلم لتعذر علم حقيقتها وانتفاء العلم بما شأنه أن يقصد وليس من شأنه أن يعلم كذاته تعالى
جهل بسيط يصدق عليه الحد الاول وادراكه على خلاف ما هو به جهل مركب لا يصدق عليه الحد الثاني
فلا يكون منعكسا هذا حاصل كلامه وايضا حجة وجيب بمنع أن ما يتعذر علمه شأنه أن يقصد ليعلم بل
لا يتصور من العاقل طلب علم ما يتعذر علمه والذي يفيد النظر أن الذي بينهما ما العموم والخصوص باطلاق
وأن ما من شأنه أن يعلم أعم مما من شأنه أن يقصد لا نفراده فيما تحت الارض فان شأنه أن يعلم وليس شأنه
أن يقصد كذا قررره شيخنا * قلت قضيته أن تصور ما تحت الارض على خلاف هيئته جهل مركب
لدخوله في المعلوم المفسر بقول الشارح ما من شأنه أن يعلم وليس كذلك كما هو واضح والظاهر أن المراد
بما من شأنه أن يقصد وما من شأنه أن يعلم في كلام الشارح شيء واحد واختلاف التعبير تبعاً لعبارة المصنف
حيث عبر أولاً بالمقصود وثانياً بالمعلوم وانظر الى قول الشارح ما من شأنه أن يقصد ليعلم حيث زاد ليعلم فانها
تشير لذلك وأنه لا معنى لسكون الشيء شأنه أن يعلم الا كونه يقصد ليعلم به فكون الشيء شأنه أن يعلم مستلزم

أو أدرك على خلاف
هيئته في الواقع ويسمى
الجهل المركب لانه
جهل المدرك بما في
الواقع مع الجهل بانه
جاهل به كاعتقاد
الفلاسفة أن العالم قديم
(وقيل) الجهل (تصور
المعلوم) أي ادراك ما
من شأنه أن يعلم

(قوله بان عدم ادراك
الشيء الخ) هذه عبارة
غير محررة وتحررها
أن يقال بان عدم
ادراك الشيء أصلا
أخص من انتفاء العلم
به اذ انتفاء العلم شامل
لعدم الادراك أصلا
وللادراك على خلاف
هيئته في الواقع وعدم
الادراك هو الصورة
الاولى وثبوت الاخص
يستلزم ثبوت الاعمال

لان يقصد ليعلم والعكس كذلك ودعوى أن مانتحت الارضين شأنه أن يعلم بمجموعة مناعظاها فتأمل
(قوله على خلاف هيئته في الواقع) اعترضه العلامة بأنه مخرج لتصور الشئ على خلاف حقيقته في الواقع
كادراك الانسان بأنه حيوان صاهل مع انه جهل قطعاً فلو قال على خلاف ما هو به لكان أشمل اه
وأجيب بأنه يمكن تأويل الهيئته بما للشئ أى الامر الثابت للشئ أعم من صفته وذاته مجازاً ويكنى التغير
الاعتبارى في نسبة حقيقة الشئ اليه اه سم (قوله والقولان مأخوذان من قصيدة ابن مكي في العقائد)
عبارة تلك القصيدة

وان أردت ان تحدد الجهلا * من بعد حد العلم كان سهلا
وهو انتفاء العلم بالمقصود * فاحفظ فهذا أوجز الحدود
وقيل في تحديده ما ذكر * من بعد هذا والحدود تكثر
نصور المعلوم هذا جزؤه * وجزؤه الآخر بأتى وصفه
مستوعبا على خلاف هيئته * فافهم فهذا القيد من تمته

وهذه القصيدة تسمى بالصلاحية لترغيب السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب فيها وهى من أحسن
تصانيف الاشعرية في العقائد وكان السلطان صلاح الدين المذكور يأمر بتلقينها الاولاد في المساجد
(قوله عما من شأنه العلم) قال العلامة المقام لمن دون ما الآن وصفه بعدم العلم قرينه الى غير العاقل اه
* قلت هي نكتة أبداه العلامة بلغت الغاية في اللطافة والتأييد للشارح فقول سم متعقبا عليه وأقول
فما تطلق أيضا على العاقل وان كان قليلا ولعل وجه اشارة من نقل اجتماع من مع حرف الجر المماثل لها ولا يخفى
عليك أن الشارح ناقل لهذه العبارة عن غيره اه كلام من لم يعرف مواقع الكلام (قوله لاخراج الجهاد
والبهيمة عن الانصاف بالجهل) كما يخرج الجهاد والبهيمة بقوله انتفاء العلم يخرج النائم والغافل ونحوهما
كما قال في شرح المواقف نقلا عن الآمدى وليس الجهل البسيط ضد المركب ولا الشك ولا الظن ولا النظر بل
بجامع كلامها لكنه يضاد النوم والغفلة والموت لانه عدم العلم عما من شأنه أن يقوم به العلم وذلك غير متصور
في حالة النوم واخوانه وأما العلم فإنه يضاد جميع هذه الامور المذكورة اه ومقتضاه سلب الادراك عن
نحو النائم والغافل وهو المرضي عندهم قال العضد في بحث المشتق قالوا لم يصح اطلاق المشتق حقيقة وقد
انقضى المعنى لم يصح مؤمن لنائم وغافل لانهما غير مبشرين وانه باطل للاجتماع على أن المؤمن لا يخرج
عن كونه مؤمنا بنومه وغفلته ونجوى عليه أحكام المؤمنين وهو نائم وغافل الجواب انه مجاز لا متناع كافر
للمؤمن باعتبار كفر تقدم قال السيد قوله لم يصح مؤمن لنائم وغافل حقيقة بل جاز السلب لانهم غير مبشرين
للابيمان سواء فسر بالتصديق أو بغيره وانه باطل للاجتماع المذكور وكذا الحال في عالم فانه يصح لنائم
وغافل ولا يخرج عن كونه عالما بنومه وغفلته الجواب ان مؤمن وكذا عالم مجاز في النائم والغافل والاجتماع
انما هو على اطلاق المؤمن عليه مافى الجملة وأما بطريق الحقيقة فلا وجزاء أحكام المؤمنين على النائم مثلا
لا يستلزم كون اطلاقه عليه حقيقة لغوية اه سم (قوله وخرج بقوله المقصود مالا يقصد الخ) مفاده
نفى كل من قسمى الجهل البسيط والمركب عنه لانه فسر انتفاء العلم في كلام المصنف بما يشمله ما فتكون
المقصودية شرطاً فيها مافى اه سم * قلت وهو يؤيد ما قلناه انظام أن عبارة في ما من شأنه أن يقصد ليعلم
وما من شأنه أن يعلم متساويان (قوله بمعنى مطلق الادراك) أى الشامل للتصور والتصديق (قوله خلاف
ما سبق) حال من معنى في قوله بمعنى مطلق الادراك وقوله صحيح خبر قوله استعماله (قوله ويقسم حينئذ
الخ) اعترضه العلامة قدس سره بأنه ان أراد بالخكم الايقاع والاتزاع فالتقسيم حاصر صحيح والافلا
خروجه عنه وهو قسم من مطلق الادراك كما مر ثم على كلا التقديرين لا يصح جعل مسمى التصديق

(على خلاف هيئته)
في الواقع فالجهل البسيط
على الاول ليس جهلا
على هذا والقولان
مأخوذان من قصيدة
ابن مكي في العقائد
واستغنى بقوله انتفاء
العلم عن التقييد في
قول غيره عدم العلم عما
من شأنه العلم لاخراج
الجهاد والبهيمة عن
الانصاف بالجهل لان
انتفاء العلم انما يقال
فيما من شأنه العلم بخلاف
عدم العلم وخرج بقوله
المقصود مالا يقصد
كاسفل الارض وما فيه
فلا يسمى انتفاء العلم به
جهلا واستعماله التصور
بمعنى مطلق الادراك
خلاف ما سبق صحيح
وان كان قليلا ويقسم
حينئذ الى تصور ساذج
أى لاحكم معه والى
تصور معه حكم وهو
التصديق

(قوله فأتى نكتة
الخ) أطال الناس
الكلام في هذه العبارة
وعندى انه أشبه بالعب
(قوله فأتى يؤيد
الخ) فيه تأمل اذا المقصود
في التعريف الاول

التصور المصحوب بالحكم والحكم خارج عن حقيقته كما هو قضية عبارته اه وايضا أنه أن تقسيم التصور
بمعنى مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق الى تصور لا حكم معه بمعنى ايقاع النسبة أو انتزاعها
والى تصور معه حكم بالمعنى المذكور صحيح حاصر للتقسيم في ذينك القسمين لان مطلق الادراك لا يخرج
عنهما اذ ليس ثم قسم ثالث يطلق عليه الادراك غيرهما وهذا واضح وأما تقسيمه الى القسمين المذكورين
مع كون الحكم بمعنى ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة فغير صحيح لانه غير حاصر لخروج الحكم
نفسه وهو قسم من الادراك فادراك الحكم وحده لا يصدق عليه قسم من القسمين المذكورين اذ
لا يصدق عليه تصور لا حكم معه ولا تصور معه حكم وهو من الوضوح بمكان ثم ان جعله مسمى التصديق
التصور المصحوب بالحكم لا يصح لاقتضائه أن الحكم خارج عن مسمى التصديق مع أنه عبارة عن مجموع
التصورات والحكم عند الامام الجارى على مذهبه كل من المصنف والشارح هذا ايضا ما أشار له العلامة
رحمه الله تعالى وأجاب سم عن الاول بان مختار الشارح أن الحكم هو الايقاع والانتزاع كما فاده تصديره
به أولا فيما تقدم وحينئذ فالتقسيم صحيح حاصر وعن الثاني بان الضمير في قول الشارح وهو التصديق راجع
لمجموع التصور والحكم لا للتصور المقيد بالحكم كما ظنه العلامة فاعترض فهو كقول الشمسية ويقال
للمجموع تصديق اه * قلت أما جوابه الاول فهو متعين في هذا المقام غير أنه ذكر فيما تقدم جوابا عن
اعتراض العلامة عند قول المصنف وجاهزه الذي لا يقبل التغير علم بقوله اطلاق الحكم على الايقاع والانتزاع
الذي هو وفعل كما عاينه الشارح لم يقله أحد اذ الشارح يختار أن الحكم هو الادراك لا الايقاع والانتزاع
وأن حكمه بقليل لا تفيد تضعيفه وقد نقلنا عنه ذلك فيما تقدم وهو مخالف لما نسبته لشارح هنا من اختياره
أنه الايقاع والعمل الحق هو الثاني دون الاول وأما جوابه الثاني ففساده غنى عن البيان اذ هو محض المكابرة
(قوله والسهو والذهول الخ) اعلم ان السهو هو زوال الشيء عن المذكر مع بقائه في الحافظة وأما الذهول
والغفلة فيقال ان على ذلك وعلى عدم حصول الشيء فيها أصلا أو ما النسيان فهو زوال الشيء عنهما معا بعد
حصوله فيهما فالذهول والغفلة مترادفان وهما أعظم مطلقات السهو ومباينان للنسيان كما ان السهو مباين له
أيضا هذا اقرير كلام الشارح الذي أشار له وفي كلام غيره ما يخالف ذلك راجع حاشية العلامة (قوله
الحاصل) أي في الحافظة كما تقدمت الإشارة اليه فاندفع ما يقال ان وصف المعلوم بالحصول مع الذهول عنه
تناقض (قوله أحوال لازمة للمأذون الخ) معنى لزومها كون أقسام الحسن لا يخرج عنها وأن الجميع لازم
للجميع على التوزيع على حد قولهم حبذا المال فضة وذهبا ويفيد هذا قول الشارح أني بها لبيان أقسام
الحسن فالاستفاد منه حينئذ ان كل قسم من أقسام الحسن موصوف بقسم من الاقسام المذكورة أعنى
الواجب والمندوب والمباح ولا شبهة أن وصف كل قسم من الاقسام المذكورة بواحد من الاقسام المذكورة
التي هي الواجب والمندوب والمباح غير منفك عنه وليس المراد انها لازمة لفهوم الحسن حتى يرد أن كلامنا
الوجوب وغيره ينفك عن المأذون بان يتصف بواحد من الآخرين فاللازم واحد منها لا بعينه لا كل
واحد منها ولا مجموعها كما فهمه العلامة فاعترض بما تقدم (قوله وفعل غير المكاف) فعل غير المكاف
كالصبي يتناول ما أذن في نوعه كعبادته وما نهى عن نوعه كزناه وسرقته ومن أبعد البعيد ذهاب أحد
الى وصف الثاني بالحسن فالوجه تخصيص فعل الصبي الموصوف بالحسن بالاول (قوله والقبيح فعل المكاف
المنهي عنه الخ) أراد بالمكاف المألوم ما فيه كلفة لا البالغ العاقل بقرينة قوله المنهي عنه وقوله كادخل
الحرام والمكروه (قوله لانه لا يذم عليه) أي وانما يلام عليه فقط (قوله وان لم يؤمر به) أي بالثناء عليه
(قوله كما تقدم في ان الحسن والقبح الخ) اعترضه العلامة بقوله الترتيب لزوم شيء على آخر وفعل المدح والذم
ليس لازما للحسن والقبح فالمراد ترتيب طلبهما وأجوازهما وترتيب المدح والذم محتمل لهما فقول كالتقدم

الح ليس بظاهر اه وأجاب سم بما حاصله أن المستفاد مما هنا أن الأمر بالثناء على الشيء تابع للأمر به كما هو قضية قوله فانه يسوغ الثناء عليه وان لم يؤمر به ثم قوله نظرا الى ان الحسن مأمر بالثناء عليه فانه دال على ان عدم الأمر بالثناء على المباح لعدم الأمر به وعليه يكون المراد بقوله السابق والحسن والقبح بمعنى ترتب المدح والذم شرعي أن الحسن بالمعنى المذكور هو مأمر بالثناء عليه لكونه مأمورا به بدليل ذكر ترتب الثواب عليه لانه انما يكون له أمور به وغاية الأمر أن ما ذكره هنا يفهم مما تقدم وان لم يصرح به والحوالة كما تكون على المصريح به تكون على ما يفهم ويراد من الكلام وان لم يصرح به اه ولا يخفى ما فيه من البعد (قوله سواء كان جائز الفعل أيضا ممتنعه) أشار بذلك الى ان الجواز في قول المصنف جائز الترك ليس بواجب أي فعله بمعنى الامكان العام وهو سلب الضرورة أي الوجوب عن الجانب المخالف أعم من أن يكون جائزا فيكون الجانب الموافق كذلك أعمتعا فيكون الجانب الموافق واجبا مثال الاول ترك الصوم للمسافر فان الصوم جائز الفعل والترك للمسافر ومثال الثاني ترك الصوم للحائض فان الصوم واجب الترك ممتنع الفعل للحائض فقول المصنف ليس بواجب أي فعله عدم وجوب الفعل فيه صادق بجوازه فيكون تركه كذلك وبامتناعه فيكون الترك المذكور واجبا كما قدمنا (قوله والا لكان ممتنع الترك وقد فرض جائزه) أي فيكون فيه حينئذ اجتماع التقيضين وهذا الدليل يسمى عند المناطقة بقياس الخلف بفتح الخاء وضمها واسكان اللام وهو اثبات الشيء بإبطال تقيضه كما تقول في الاستدلال على ان الحجر مثالا ليس بانسان لو كان انسانا لكان حيوانا لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا ومثله يقال هنا كما ذكرنا الى الشارح لو كان واجب الفعل لكان ممتنع الترك لكنه ليس بممتنع الترك لانه فرض جائزه فلا يكون واجب الفعل لئلا يجتمع التقيضان وهذا قد يدفع التناقض المذكور بان شرطه اتحاد الجهة وهو ممتنع هنا لان الجواز المذكور انما هو في حال العذر لا مطلقا والماتى للوجوب هو الجواز المطلق دون المفيد من الاثبات والنبى مختلفان وفي قول الشارح الآتى وجواز الترك لهم اعذرهم اشارة الى هذا وحينئذ فالدليل المتقدم لا يتم (قوله وقال أكثر الفقهاء الخ) مقابل اقوله ليس بواجب (قوله اقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وهو لا يشهده وجواز الترك لهم اعذرهم أي الحيض المانع من الفعل أيضا والمرض والسفر اللذين لا ينعان منه ولا يوجب عليهما القضاء بقدر ما فاتهم فكان الماتى به بدلا عن الفائت واجيب بان شهود الشهر موجب عند اشتفاء العذر لا مطلقا وبان وجوب القضاء انما يتوقف على سبب الوجوب فلم يكن القضاء بقدر الفائت مقتضيا لتحقيق الوجوب حال العذر اذ لا يلزم من تحقق سبب الوجوب تحقق الوجوب أي وجوب الاداء كما في المعسر اذا اشترى في ذمته فقد نعلق به سبب الوجوب دون وجوب الاداء لعسره بالاداء وكافي النائم أيضا فانه نعلق به سبب الوجوب وهو الباطل دون وجوب الاداء هذا حاصل جواب الشارح وفيه انه غير ملاق لما أجيب به عنه وهو الدليل الثاني أعنى قوله ولا نهم يجب عليهم القضاء الخ اذ حاصله ان وجوب القضاء بقدر الفائت يدل على أن القضاء يدل عن الفائت وكونه بدلا يدل على أن الفائت واجب كبده والالم يكن القضاء بدلا عنه بل هو فعل مقتضب فلا استدلال به من حيث ان جعل القضاء بدلا عن الفائت يقتضى كون الفائت واجبا كبده وأما كون وجوب القضاء يترتب على تحقق السبب للوجوب أو يترتب على نفس الوجوب فشيء آخر لا نعلق له به ولا تعرض له فيه بوجه قاله العلامة مع زيادة ايضاح وجواب سم بعيد غاية البعد بل لا يكاد يصح فلا فائدة في ايراده فراجع ان شئت تعلم

سواء كان جائز الفعل
أيضا أم ممتنعه (ليس
بواجب) والا لكان
ممتنع الترك وقد فرض
جائزه (وقال أكثر
الفقهاء يجب الصوم على
الحائض والمسافر
والسافر) لقوله تعالى
فمن شهد منكم الشهر
فليصمه وهو لا يشهده
وجواز الترك لهم
اعذرهم أي الحيض
المانع من الفعل أيضا
والمرض والسفر اللذين
لا ينعان منه ولا يوجب
عليهما القضاء بقدر
ما فاتهم فكان الماتى به
بدلا عن الفائت واجيب
بان شهود الشهر
موجب عند اشتفاء
العذر لا مطلقا وبان
وجوب القضاء انما
يتوقف على سبب
الوجوب وهو هنا
شهود الشهر وقد تحقق

لا على وجوب الاداء والاسما وجب قضاء الظاهر متلا على من نام جميع وقتها لعدم محقق وجوب الاداء في حقه لغفلته (وقيل) يجب الصوم على (المسافر ونهما) أي دون الحائض (٩٠) والمريض لقدرة المسافر عليه وعجز الحائض عنه شرعا والمريض حسا في الجملة (وقال الامام

الرازي) يجب (عليه) أي على المسافر ونهما (أحد الشهرين) الحاضر أو آخر بعده فأيهما أتى به فقد أتى بالواجب كافي خصال كفارة البمين (والخلف لفظي) أي راجع الى اللفظ دون المعنى لان ترك الصوم حالة العذر جائز انفاقا والقضاء بعد زواله واجب انفاقا (وفي كون المندوب مأمورا به) أي مسمى بذلك حقيقة (خلاف) مبني على أن امر حقيقة في الإيجاب كصيغة افعال فلا يسمى ويرجح الامام الرازي أوفى القدر المشترك بين الإيجاب والتدب أي طلب الفعل فيسمى ويرجح الأمدي أما كونه مأمورا به بمعنى أنه متعلق الامر أي صيغة افعال فلا نزاع فيه سواء قلنا انها مجاز في التدب أم حقيقة فيه كالإيجاب خلاف يأتي (والاصح ليس) المندوب (مكافاه وكذا المباح) أي الاصح ليس مكافا به (ومن ثم) أي من هنا (قوله هل يجب التعرض

حقيقة ما قلناه (قوله الاعلى وجوب الاداء) قال العلامة فيه بحث لان وجوب الاداء ان أر بدبه الوجوب في الجملة أي أعم من الوجوب على القاضي أو غيره منعت الملازمة في قوله والا إلخ وان أر بدبه الوجوب في حق القاضي كما يدل عليه آخر كلامه أي قوله وجوب الاداء في حقه لم يلزم من ذلك أن التوقف انما هو على السبب لجواز التوقف على الوجوب في الجملة كما مشى عليه ابن الحاجب وغيره في تعريف القضاء حيث قالوا استدرا كالماسبق له وجوب مطلقا اه وأجاب سم بما حاصله اختيار الشق الثاني فانه قد ينتمي الوجوب في الجملة ويجب القضاء كما اذا عم العذر جميع الخلق فانه لا وجوب حينئذ مطلقا ويجب القضاء على من أدرك السبب بخلاف الوجوب في الجملة اذ قد يوجد ولا يجب القضاء لعدم ادراك السبب وقد ينتمي بان عم العذر جميع المكلفين ويجب القضاء على من أدرك السبب (قوله في الجملة) أي لافي التفصيل لان المريض قد يتمكن الصوم لكن بمشقة ببيع الفطر وقد لا يتمكن الصوم لجزء عنه فلا تصح نسبة العجز اليه حسا تفصيلا شيخ الاسلام (قوله وقال الامام إلخ) قال بعضهم يمكن أن يقال بذلك في المريض أيضا فيكون مخيرا كالمسافر الا ان يفرض ذلك في مريض يفرض به الصوم الى هلاك نفسه أو عضوه فيحرم عليه الصوم حينئذ فلو صام في هذه الحالة فهل لا يجوز له لانه حرام أو يجوز له تخريجا على الصلاة في الدار المغسوبة وهو الظاهر قاله شيخ الاسلام (قوله والخلف لفظي إلخ) قد تظهر لهذا الخلاف فائدة وهي كون القضاء بامر جديد أو بالاول وفائدة أخرى وهي هل يجب التعرض للاداء والقضاء في النية هذا وقضية قول الامام عليه أحد الشهرين وجعل ذلك من الواجب الخيرة اذ اصام شهر اربعة رمضان أنه يكون أداء القضاء واعلم ان مبني الخلاف الذي ذكره المصنف في قوله جائز التترك ليس بواجب وقال أكثر الفقهاء إلخ هل بين الوجوب وجوب الاداء فرق أم لا ذهب قوم الى الاول قالوا الوجوب هو اشتغال الذمة بالشئ وجوب الاداء تعرض يغني عن ذلك فمن قام به العذر كالحائض والمسافر تعاق به الاول دون الثاني لتوقفه على زوال العذر وذهب قوم آخرون الى الثاني قالوا لا معنى لوجوب الشئ الا وجوب أدائه فمن قام به عذر يتأخر عنه الوجوب الى زوال العذر ولم يرد عليهم أن تسمية ما فعل بعد العذر قضاء مقتضى لكون الفعل حال العذر واجبا والام لا يكن المأني به بعده قضاء عنه أجا بوابان القضاء انما يعتد بتقديم سبب الوجوب لا وجوب الاداء على ما تقدم والقول الاول هو المشار اليه بقوله وقال أكثر الفقهاء إلخ والثاني هو قوله جائز التترك ليس بواجب (قوله أي مسمى بذلك حقيقة) أشار بذلك الى أن موضع الخلاف كونه يسمى مأمورا به تسمية حقيقية أو لا يسمى من غير نظر لكونه متعلق الامر أي صيغة افعال اذ كونه مأمورا به من هذه الجهة لا خلاف فيه كما سيقول وهو واضح (قوله مبني على ان ام ر إلخ) المراد بقوله ام ر هذه المادة فذ شمل الفعل والوصف والمصدر منها وتكتب في عبارة الشارح مفككة الحروف كما ترى ليفيد ما تقدم من أن المراد المادة المذكورة (قوله خلاف يأتي) خبر مبتدأ محذوف أي هو خلاف ويأتي نعت لقوله خلاف (قوله أي الاصح ليس مكافاه) مقتضاه أن مقابل الاصح القول بأن المباح مكاف به من حيث فعله مع أنه لا قائل بذلك اذا قائل بأنه مكاف به أراد أنه مكاف به من حيث وجوب اعتقاد كونه مباحا كما سيقول وخلاف القاضي المشار الى مقابله بالاصح انما هو في المندوب ومثله المكروه بتسميه والحاصل أن المباح لم يقل أحد أنه مكاف به من حيث ذاته كما قيل بذلك في المندوب والمكروه وعبارة المصنف وان كان ظاهرا وجودا لخلاف فيه يمكن توجيهها على وجه لا يفيد ذلك بان يجعل التشبيه في قوله وكذا المباح في قوله ليس مكافاه بقطع النظر عن وصفه بالاصح فوجه التشبيه بين المندوب والمباح كون كل ليس مكافاه وان كان في الاول

للاداء) أي على القول بوجوب التعرض لذلك ولعل الصواب أن يقال ان الفائدة تظهر على القول بوجوب التعرض لذلك فتأمل (قوله متعلق الامر أي صيغة افعال) أي المستعملة في الطلب غير الجازم سواء كان ذلك الاستعمال حقيقيا ومجازيا

على الأصح وفي الثاني اتفاقنا أن كان الأعداء أن لو قال والمباح ليس مكلفه وكذا المندوب على الأصح ليكون
 الأصح راجعاً للمندوب فقط و يكون قد شبه المختلف فيه بالمتفق عليه كما هو الشأن من تشبيه الأضعف بالأقوى
 وبما قررنا يسقط قول سم فان قيل هلا عبر بقوله والأصح ليس هو والمباح مكلفه فإنه أخضر * قلت
 ذكرهما جملتين لتحسن الإشارة بقوله ومن ثم الخ إلى أولاهما لأنها حينئذ كالأصل ولوجههما كانت
 الإشارة إلى بعض الجملة وليس بمستحسن اه لأنه مبني على أن الأصح متعلق بكل من الجملتين وقد علمت
 أنه متعلق بالأولى فقط وحل عبارته على ذلك صحيح بما قلناه فينتفي عنه الاعتراض المتقدم بخلاف ما لو عبر بقوله
 والأصح ليس هو والمباح مكلفه فإنه صريح في تعلق الأصح بكل من المندوب والمباح فيتوجه عليه
 الاعتراض المذكور ولا يمكن دفعه بالحل المذكور لعدم محتمه في عبارته هذه وحينئذ فوجه ما قلناه دون أن يقول
 والأصح ليس هو والمباح مكلفه رجوع التشبيه إلى قوله ليس مكلفه بقطع النظر عن كونه الأصح فقول
 الشارح أى الأصح ليس مكلفه خلاف مراد المصنف وإن كان ظاهر عبارته لأن قوله والأصح مقابل لقول
 القاضي أى بكر المذكور وليس هو قائلاً بأن المباح مكلف به فلا يصح ادخال كونه غير مكلف به في الأصح
 فتأمل وانما اقتصر المصنف على المندوب مع أن مثله المكروه وخلاف الأولى لكونه المنصوص عليه بخصوصه
 في كلامهم فلم يتصرف عليهم بزيادة ذكر المكروه بقسميه (قوله وهو أن المندوب الخ) لم يدرج معه
 المباح كما هو قضية صنيعه قبل لأن انتفاء التكليف بالمباح لا يدخله في العدول عن التعريف بالطلب إلى
 التعريف بالالزام قاله العلامة (قوله أى من أجل ذلك) قال العلامة مقتضاه أن انتفاء التكليف بالمندوب
 علة لتعريف التكليف بالالزام ومقتضى كلام العضد عكسه اه وفي الكمال مثل ذلك وقد يقال
 أن الأمرين متلازمان فيصح تفرع كل منهما على الآخر فكما يترتب على انتفاء التكليف بالمندوب في نفس
 الأمر تعريف التكليف بما ذكر كذلك يترتب على تعريف التكليف بما ذكر انتفاء التكليف بالمندوب
 وفي كلام شيخ الإسلام التصريح بصحة كل من الأمرين كما ذكرنا وإن العكس الذي هو مقتضى
 كلام العضد أحسن (قوله كالواجب والحرام) انما ذكرهما وإن كان التكليف بهما محل اتفاق لأجل
 قوله الاتي تنميلاً للاقسام (قوله تنميلاً للاقسام) أى لأن كونه مكلفاً بهذا المعنى يختص به أذ غيره يشاركه
 في ذلك كما قال الشارح والأفغيره مثله (قوله لأنهما مأذون في فعلهما الخ) الأولى أن يقول لأن المباح
 مأذون في فعله وتحت أنواع واجب ومندوب ومكروه ومخير فيه لأنه إن منع تركه فواجب والأفان رجح فعله
 فمندوب أو تركه فمكروه أو سوى بينهما فمخير فيه قاله شيخ الإسلام وحاصله أن اللائق بالمذمى أعنى كون
 المباح جنساً للواجب هو الاستدلال بصدق الجنس على النوع وغيره لا بصدق شيء على الجنس والنوع كما
 فعل الشارح فإن الاستفادة منه كون المباح والواجب نوعين لجنس وهو المأذون لأن المباح جنس
 للواجب الذي هو المذمى (قوله قلنا واختص المباح الخ) أى فلا يصح كون المباح جنساً للواجب بل هما
 نوعان لفعل المكلف المأذون فيه (قوله على السواء) أى حال كون المباح والواجب مستويين في
 اختصاص كل منهما بقيد قاله شيخ الإسلام (قوله أى واجب) أتى به لبيان المراد بقوله مأثور به
 لأنه يشمل المندوب والواجب وأراد بالواجب الواجب التحريم بمعنى أن الواجب ترك الحرام هو ذلك المباح
 أو غيره مما يتحقق به ذلك الترك فذلك المباح واجب من حيث أنه أحد الأمور التي يتحقق بها أى بكل
 منها الواجب الذي هو ترك الحرام لا من حيث خصوصه فالكف عن نحو الغيبة لا يتحقق الوجود شيء
 من المنافيات كالسكوت أو التكميم بغيرها ولو كان حراماً أو مكروهاً أو يكون حينئذ مأثوراً به ومنها عنه
 باعتبار جهتين مختلفتين فظهر أن كف النفس عن الحرام يتوقف على التلبس بمباح أو غيره إذ لا يمكن
 تحققه إلا به (قوله إذا من مباح) إلى قوله وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب إشارة لقياس من الشكل

(لاطلبه) أى طلب ما
 فيه كلفة على وجه الإلزام
 أولاً (خلافاً للقاضي)
 أى بكر الباقلاني في
 قوله بالثاني فعنده
 المندوب والمكروه
 بالمعنى الشامل لخلاف
 الأولى مكلف بهما
 كالواجب والحرام وزاد
 الاستاذ أبو الصحق
 الأسفرايني على ذلك
 المباح فقال أنه مكلف
 به من حيث وجوب
 اعتقاد إباحته تنميلاً
 للاقسام والأفغيره مثله
 في وجوب الاعتقاد
 (والأصح أن المباح
 ليس بجنس للواجب)
 وقيل أنه جنس لهما
 مأذون في فعلهما
 واختص الواجب بفصل
 المنع من الترك قلنا
 واختص المباح أيضاً
 بفصل الإذن في الترك
 على السواء فلا خلاف
 في المعنى إذ المباح بالمعنى
 الأول أى المأذون فيه
 جنس للواجب اتفاقاً
 والمعنى الثاني أى المخير
 فيه وهو المشهور غير
 جنس له اتفاقاً (و) الأصح
 (أنه أى المباح غير
 مأثور به من حيث
 هو) فليس بواجب

ولا مندوب وقال الكعبى أنه مأثور به أى واجب إذا من مباح إلا ويتحقق به ترك حرام ما يتحقق بالسكوت ترك القذف بالسكوت
 ترك القتل وما يتحقق بالشي لا يتم إلا به وترك الحرام واجب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب كما سيأتى فالمباح واجب

من دليله من انه غير مأموره من حيث ذاته فلم يخالف غيره ومن انه مأموره من حيث ما عرض له من تحقق ترك الحرام به وغيره لا يخالفه في ذلك كما أشار اليه المصنف بقوله من حيث هو (و) الاصح (ان الاباحة حكم شرعي) اذ هي التخيير بين الفعل والترك المتوقف وجوده تنبيه من الحكم على الشرع كما تقدم وقال بعض المعتزلة لا اذهى انتفاء الحرج عن الفعل والترك وهو ثابت قبل ورود الشرع مستمر بعده (و) الاصح (ان الوجوب) لشيء (اذا نسخ) كأن قال الشارع نسخت وجوبه (بقي الجواز) له لدى كان في ضمن وجوبه من الاذن في الفعل بما يقومه من الاذن في الترك الذي خلف المنع منه اذ لا قوام للجنس بدون فصل ولا رادة ذلك قال

(قوله بناء على انه عاقله) أي يحصله في العقل ويجعله مطابقا لتمام ماهية النوع فحينئذ يمكن كونه باقيا مدلولاً

الاول نظامه هكذا المباح لا يتم الواجب الابيه وما لا يتم الواجب الابيه فهو واجب ينتج المباح واجب ولما كانت الكبرى مسالمة ذكرها ولما كانت الصغرى محتاجة لاقامة الدليل عليها ذكره بثلاث مقدمات واستغنى بذلك عن ذكرها المقدمة الاولى قوله اذ ما من مباح الا ويتحقق به ترك حرام ما والثانية قوله وما يتحقق به الشيء لا يتم الابيه والثالثة قوله وترك الحرام واجب الا انه كان لا يقدح أن يقدم المقدمة الثالثة على الثانية لتعلقها بالموصوف وتعلق الثانية بالصفة والمتعلق بالموصوف مقدم على ما يتعلق بالصفة لتقديم الموصوف على صفته والمراد بالموصوف والصفة هنا الفاعل مع فعله في قوله يتحقق به ترك حرام فان الفعل أي الحدث الدال عليه وصف لفاعله فالموصوف هنا ترك الحرام وصفته بتحقيقه بالمباح ويمكن أن يقال راعى هنا تقديم الصفة على الموصوف فجري على ذلك في تقديم ما يتعلق بها على تقديم ما يتعلق به فتأمل (قوله ويأتي ذلك في غيره) أي ان تحقق ترك الحرام كما يكون بالمباح يكون بغيره وقد قدمنا ذلك (قوله والخلف لفظي) يصح رجوعه للمستثنين وان كان صنيع الشارح رجوعه للمسئلة التي قبله فقط أعني قوله وانه غير مأموره (قوله قد صرح) أي في بعض كتبه (قوله اذهى انتفاء الحرج) قال العلامة أي الاثم وهذا الحد لا يطرأ لصدقه على المكروه والمندوب مع ما فيه من تعريف الاباحة التي هي أفعال بالانتفاء الذي هو انفعال اه وفيه أن يقال لعل صاحب هذا الحد لم يرد بالحرج الاثم بل أراد به مطلق اللوم أو ان هذا تعريف بالاعم وهو جائز وقوله مع ما فيه الخ فيه ان هذا أمراً اصطلاحياً لا لغوي ولا مانع من الاصطلاح على تعيين اللفظ الدال في الاصل على الأفعال للمعنى الذي هو من قبيل الانفعال سم (قوله وهو ثابت قبل ورود الشرع الخ) حاصل معنى ما أشار له الشارح في هذه المسئلة ان الاباحة المستعملة في عرف الشرع تطلق على معنيين أحدهما الاباحة الأصلية الثابتة قبل الشرع اتفاقاً والثاني تخيير الشارع بين الفعل والترك فاختلغا فيها اذا أطلقت في لسان الشارع هل المراد منها المعنى الاول والثاني وأما بقية الاحكام فليس لها معنيان حتى يختلف فيها في لسان الشارع فسقط قول العلامة هذا الدليل بعينه جار في غير الاباحة من الاحكام الاربعة اذهى ثابتة عندهم قبل ورود الشرع مستمرة بعده كما مر اه وبما يؤيد ما ذكرناه نسبة مقابل الاصح لبعض المعتزلة ولو كان المراد الاختلاف في الاباحة هل هي ثابتة بالشرع أو بالعقل لم يتجه نسبة ذلك لبعض المعتزلة فان تحكم العقل ثابت عن جميعهم لا بعضهم سم ثم ان تعليل الاصح بأن الاباحة هي التخيير ومقابله بأنها انتفاء الحرج عن الفعل والترك يقتضي ان القولين لم يتواردا على محل واحد فالخلف لفظي أيضاً فلو أن المصنف قوله والخلف لفظي الى هنا يعود الى المسائل الثلاث كان أولى كتابته عليه الزركشي وغيره (قوله كأن قال الشارع نسخت وجوبه) أي ولم يبين الحكم الناسخ فان بينه كان قال نسخت وجوبه بالتحريم اقتصر عليه جز ما شيخ الاسلام (قوله بقي الجواز) بقاء الجواز بمقتضى النسخ لا ينافيه انه قد يتمتع العمل به عند المعارض له كما في نسخ استقبالات المقدس فان الجواز لم يبق معه لأخذ انتفائه من دليل آخر لامن مجرد النسخ فلا يرد ان يقال نسخ الوجوب قد لا يبقى معه الجواز فلا يصح قوله بقي الجواز (قوله من الاذن في الفعل) بيان للجواز وقوله من الاذن في الترك بيان لما في قوله بما يقومه (قوله اذ لا قوام) أي لا وجود للجنس بدون فصل لاستحالة وجوده مجرد عن فصل بناء على انه علة له كما ذهب اليه في الشفاء والجنس هنا هو الاذن في الفعل فانه قدر مشترك بين الايجاب والندب والاباحة وكل منها انما يوجد بفصله وفصل الايجاب المنع الجازم من الترك فاذا ارتفع خلفه فصل آخر يقوم به الجنس والا ارتفع الجنس والفرض خلافه شيخ الاسلام (قوله ولا رادة ذلك الخ) قال العلامة أي ولا رادة ان الجواز الباقي هو الاذن في الفعل بما يقومه من الاذن في الترك قال ذلك ولا يخفى على ذي لب ان الكراهة يصدق عليها عدم الحرج دون الاذن في الفعل والترك لانها نهى ومن ثم كان المكروه من القبيح المعروف بالمنهى عنه

على تعيين أحدهما
(وقيل) الجواز الباقي
بمقومه (الاباحه) اذ
بارتفاع الوجوب ينتفى
الطلب فيثبت التحخير
(وقيل) هو (الاستحباب)
اذ المتحقق بارتفاع
الوجوب انتفاء الطلب
الجازم فيثبت الطلب
غير الجازم وقال الغزالي
لا يبقى الجواز لان نسخ
الوجوب يجعله كأن لم
يكن ويرجع الامر الى
ما كان قبله من تحريم
أو اباحه أى لكون
الفعل مضرة أو منفعة
كاسيأتى فى الكتاب
الخامس (مسئله الامر
بواحد) مهم (من
أشياء) معينه كما فى
كفارة اليمين فان فى
آيتها الامر بذلك تقدير
(يوجب واحدا) منها
(لابعينه) وهو القدر
المشترك بينهما فى ضمن
أى معين منها لانه المأمور
به (وقيل) يوجب
(الكل) فيثاب بفعالها
ثواب فعل واجبات
ويعاقب بتركها عقاب
ترك واجبات (ويسقط)
الكل الواجب
(بواحد) منها حيث
اقتصرت عليه لان الامر

دون الحسن المعرف بالمأذون فيه كما مر جميع ذلك فكيف يصح ان يراد احدى العبارتين بالآخرى اه
وأجاب سم بما حاصله أن المراد بالاذن فى الفعل والترك عدم المنع منها على سبيل التحتم مجاز العلاقة
اللزوم فان عدم المذ كور لازم للاذن المذكور وقرينة هذا المجاز التفسير المذ كور أعنى قوله أى عدم الحرج
فان المتبادر من الحرج الانم فالتفسير بعدم الانم دال على أن المراد بالاذن فى الفعل والترك انتفاء الانم عنهما
وحيث كان المراد من الاذن معناه المجازى المذ كور فهو صادق على الكراهه وصح حينئذ ان يراد باحدى
العبارتين الاخرى (قوله أى عدم الحرج الخ) وجه هذا القول أن الوجوب هو الاذن فى الفعل مع المنع
من الترك فاذا انتفى هذا القيد الذى تحقق به الوجوب الا لازم منه انتفاء الوجوب ثبت تقيضه وهو عدم
المنع من الترك المفيد للاذن فى الترك كالفعل وهذا جار على القاعدة المقررة من أن النفي الوارد على كلام
مقيد بقيد يتوجه للقيد فقط (قوله وقيل الاباحه) وجه هذا القول أن الوجوب هو الطلب وبارتفاعه يرتفع
الطلب واذا ارتفع الطلب ثبت التحخير وهذا غير جار على القاعدة المذكورة من توجه النفي الوارد على كلام
مقيد بقيد لتلك القيد اذ قياس ذلك أن يتوجه للجازم المقيد به الطلب اذ الوجوب هو الطلب الجازم وجوابه
أن تلك القاعدة أغلبية لا كلية فقد يتوجه النفي الى المقيد المستلزم لنفي القيد تبعاً كما هنا (قوله وقيل
الاستحباب) وجهه أن المرتفع بانتفاء الوجوب هو الطلب الجازم فيثبت الطلب غير الجازم وهذا على
القاعدة المذكورة من أن النفي انما يتوجه للمقيد دون المقيد كالقول الاول (قوله وقال الغزالي لا يبقى الجواز
الخ) هو مبنى على أن النفي يتوجه الى المقيد وقيد معاً وعلى أن النفي يتوجه الى القيد وقد يتنى المقيد أيضاً
تبعاً لا قصداً * والحاصل أن النفي اذا ورد على مقيد بقيد فالأغلب أن يتوجه النفي الى القيد فقط وقد
يتوجه الى المقيد فقط وقد يتوجه اليهما معاً (قوله مسئله الامر بواحد الخ) المراد بالامر فى كلامه اللفظى
بدليل قوله وجب لالتفسي لثلاثه الموضوع والمحمول والامر المذ كور أعنى من المفقود به والمقدر بدليل
ما يأتى قريباً (قوله معينه) أى بالنوع لا بالشخص فان الاطعام والكسوة والتعجير المذ كورات فى
كفارة اليمين قد عرفت بنوعها لا بشخصها كما هو ظاهر (قوله فان فى آيتها الامر بذلك تقدير) أى فان
جمله قوله تعالى فكفارة اطعام الخ وان كانت خبرية اللفظ فهى انشائية المعنى فهى فى قوة أن يقال مثلاً
فليكفر باطعام الخ (قوله يوجب واحداً بعينه) ظاهره أن الواجب ذات الواحد غير المعين وليس
كذلك بل الواجب هو القدر المشترك بين تلك الاشياء وهو المفهوم السكلى لامن حيث تحققه فى جزئى
معين وان كان ذلك من ضرورياته اذ لا وجود له الا فى ضمن جزئى بل من حيث تحققه فى جزئى غير معين
فقول الشارح وهو القدر المشترك الخ على حذف مضاف أى ومفهومه أى مفهوم الواحد لا بعينه حذف
المضاف فأنفصل الضمير وقوله وهو القدر المشترك أى سواء كان متواطئاً ومشككاً كما سيأتى ما يفيد
خلافاً من قصده على الثانى وقوفاً مع آية الكفارة وليس بشئ كما هو ظاهر (قوله لانه المأمور به) أشار
بذلك حيث أوردته على سبيل الحصر الى رد ما قاله ابن الحاجب من أن الامر بالسكلى أمر بجزئيه فقد رده
السيد فى حواشى العنصر (قوله قلنا ان سلم ذلك الخ) أى لانسلم أن الامر تعالى بكل واحد منها بخصوصه
على الوجه المذ كور فان ذلك خلاف موضوع المسئله من أن الامر تعالى بواحد مهم من أشياء معينه
وإن سلمنا ذلك فلا نسلم أن ذلك يستلزم وجوب الكل المترتب عليه ما ذكر من أنه يثاب على فعلها ثواب
فعل واجبات ويعاقب على تركها عقاب ترك واجبات (قوله معين عند الله) أى لا يتخاف بالنسبة
للكافرين بخلافه على القول الآتى شيخ الاسلام (قوله اذ يجب أن يعلم الأمر المأمور به الخ) أشار بهذا
الى صغرى قياس من الشكل الاول استدلل به صاحب هذا القيل وهو المأمور به يجب أن يكون معلوماً

تعلق بكل منها بخصوصه على وجه الاكتفاء بواحد منها (قوله وأجاب سم بما حاصله الخ) برده قول الشارح الذى خلف المنع فان
المراد بما خلفه تقيضه ولا شك فى منافضة الكراهه للنع تدبر

فلذا ان سلم ذلك لا يلزم منه

(٩٤)

وجوب الكل المرتب عليه ما ذكر (وقيل الواجب) في ذلك واحد منها (معين) عند

الله تعالى اذ يجب أن يعلم
الامر بالمأمور به لانه
طالبه ويستحيل طلب
المجهول (فان فعل)
المكلف المعين فذاك
وان فعل (غيره)
منها (سقط) الواجب
بفعل ذلك الغير لان
الامر في الظاهر بغير
معين قلنا لا يلزم من
وجوب علم الامر بالمأمور
به أن يكون معينا عنده
بل يكفي في علمه به أن
يكون متميزا عنده
من غيره وذلك حاصل
على قولنا التميز أحد
المعينات المبهمة عن غيره
من حيث تعيينها (وقيل
هو) أي الواجب في
ذلك (ما يختاره المكلف)
للفعل من أي واحد منها
بأن يفعله دون غيره
وان اختلف باختلاف
اختيار المكلفين
للافتاق على الخروج
عن عهدة الواجب بأي
منها يفعل قلنا الخروج
به عن عهدة الواجب
لكونه أحدها
لا لخصوصه للقطع
باستواء المكلفين في
الواجب عليهم والاقوال
غير الاول للمعتزلة وهي
متفقة على نفي إيجاب

للامر وقوله لانه طالبا الخ دليل هذه المقدمة الصغرى وكبرى هذا القياس وكل ما يكون معلوما لا امر يلزم
أن يكون معينا عنده ينتج المأمور به يلزم أن يكون معينا عند الأمر ولما كانت هذه الكبرى غير مسلمة
لم يذ كرها الشارح بل أشار الى ردّها بقوله الآتي قلنا لا يلزم الخ * فان قيل لم علل كون الواجب معينا
عند هذا القائل بوجوب العلم المذكور فجعل التعيين لازما لوجوب العلم مع ان التعيين لازم للعلم عند القائل
باللزوم وجب العلم أم لا * قلنا لان المطلوب وهو كون الواجب معينا عند الله تعالى انما ثبت على تقدير
وجوب العلم المذكور ولا يكفي في ثبوته مجرد لزومه للعلم فانه ان لم يجب العلم فقد لا يوجد فلا يلزم كون الواجب
معينا عند الله فان قيل لكن قوله الآتي بل يكفي في علمه به الخ يخالف ذلك لانه يقتضي اعتبار العلم دون
وجوبه قلت لا يخالفه لان معناه بل يكفي في علمه الذي يجب أن يكون بقرينة ما صدر به واذا علمت هذا
علمت اندفاع ما أورده العلامة حيث قال اعلم أن القائل باللزوم يرى التعيين لازما للعلم وجب العلم أم لا يرى
وجوب التعيين لازما لوجوب العلم حصل العلم أم لا والشارح جعل التعيين لازما لوجوب العلم عند هذا القائل
مشيرا الى رده بقوله لا يلزم وقد علمت ما فيه وقوله بل يكفي في علمه رجوع الى ما حققناه والافتقار في وجوب
علمه اه قاله سم (قوله قلنا لا يلزم الخ) هذا رد للكبرى المتقدمة القائلة وكل ما يكون معلوما لا امر
يلزم أن يكون معينا عنده وحاصله أنه لا يلزم من وجوب علم الأمر بالمأمور تعيينه عنده بل يكفي في علمه به تميزه
عن غيره وذلك حاصل على قولنا فان المأمور به وهو الواحد المبهمة متميز عن غيره وهو ما عدا تلك الافراد
الشائع ذلك المأمور به فيها فالاعتاق مثلا في آية الكفارة متميز عما عدا الاطعام والكسوة وكذا الكسوة
متميزة عما عدا الاطعام والاعتاق وكذا الاطعام متميز عن غير الاعتاق والكسوة فهو أي المأمور
به معين من حيث كونه واحدا من تلك المعينات المتميزة عن غيرها وان كان مبهما من حيث
الشخص فتعيينه من حيث النوع وإبهامه من حيث الشخص (قوله على قولنا) أي وهو أن الواجب
واحد لا بعينه (قوله من حيث تعيينها) متعلق بتميز (قوله أي الواجب في ذلك ما يختاره المكلف الخ)
يعني الواجب المعين عند الله ما يختاره المكلف بقرينة ما ذكره بعد من ان الاقوال غير الاول متفقة على نفي
إيجاب واحد لا بعينه مع كون القول بذلك من تفاريع القول بان الواجب واحد معين عند الله كما أفاده كلام
العضد وغيره وان أوهم كلام كثير كالمصنف خلاف هذا وكلام الشارح فيما يأتي في قوله ويجوز تحريم واحد
لا بعينه يقتضي موافقة الكثير قاله شيخ الاسلام قلت جعل ماسيد كرّ الشارح من قوله والاقوال غير
الاول الخ قرينة على ما دعاه محل نظر وكذا دعوى اقتضاء كلام الشارح في تحريم واحد لا بعينه موافقة
الكثير المقيدة بخالفة كلام الشارح هنا لما يأتي مع أنه لا يخالف بين كلامه هنا وكلامه فيما يأتي وكلامه
في الموضوعين ظاهر في موافقة المصنف كالكثير وليس في كلامه هنا ما يدل على موافقة العضد كما يوهمه كلام
شيخ الاسلام فتأمل (قوله بان يفعله) أي ان ما يفعله هو الذي كان واجبا لأن الفعل هو الذي أوجبه لانه
واجب قبل أن يفعله المكلف وانما يظهر بفعله وجوبه (قوله للاتفاق الخ) علة لكون الواجب ما يختاره
المكلف وقوله الخروج به أي بما يفعله المكلف وقوله لكونه أي مختار المكلف وقوله لا خصوصه أي
كونه مختار له (قوله والاقوال غير الاول للمعتزلة) فيه تساهل فان الاخير منها قيل والثالث يسمى قول
التراجم لان كلامه من الاشارة والمعتزلة ينسب للآخر فانفق الفريقان على بطلانه قاله شيخ الاسلام (قوله
لما قالوا الخ) علة لنفي إيجاب واحد لا بعينه وتحريم واحد لا بعينه وقوله من ان تحريم الشيء أو إيجابه بيان
لما قالوا وهو نشر على غير ترتيب اللف من قوله على نفي إيجاب واحد الخ وقوله ما في فعله الخ نشر على ترتيب
اللف من قوله من أن تحريم الشيء أو إيجابه الخ (قوله وانما يدركها في المعين) فيه نظر بين لانه قد تكون

وتعرف المسئلة على جميع الاقوال بالواجب التحخير لتخخير المكلف في الخروج عن عهدة الواجب بأى من الاشياء يفعلها وان لم يكن من حيث خصوصه واجبا عندنا (فان فعل) المكلف على قولنا (الكل) وفيها أعلى ثوابا (٩٥) وعقابا وأدنى كذلك (ف قيل

الواجب) أى المثاب عليه ثواب الواجب الذى هو كثواب سبعة من مندوبها أخذنا من حديث رواه ابن خزيمة والبيهقي في شعب الایمان (أعلاها) ثوابا لانه لو اقتصر عليه لاثيب عليه ثواب الواجب فضم غيره اليه معاً ومردباً لا ينقصه عن ذلك (وان تركها) بان لم يأت بواحد منها (ف قيل يعاقب على أدائها) عقاباً ان عوقب لانه لو فعله فقط لم يعاقب فان تسارت فتواب الواجب والعقاب على واحد منها فعات معاً ومردباً وقيل فى المرتب الواجب ثواباً أو طائفاً وتساوت لتأدى الواجب به قبل غيره ويثاب ثواب المندوب على كل من غير ما ذكر ثواب الواجب وهذا كله مبنى كما ترى على أن محل ثواب الواجب والعقاب أحدهما من حيث خصوصه الذى يقع نظر التأدى الواجب به والتحقيق المأخوذ مما تقدم أنه أحدهما من

المفسدة فى فعل الجميع من أشياء معينة دون كل واحد منها فلا يمنع تحريم واحد منها لابعينه اذ ترك أى واحد منها (٢) تتعين المفسدة حينئذ وقد تكون المفسدة فى ترك الجميع دون ترك كل واحد منها فلا يمنع إيجاب واحد منها لابعينه اذ يفعل أى واحد منها تتعين المفسدة فى الفعل أو الترك لا تتوقف على التعيين بالمعنى الذى ادعوه (قوله وتعرف المسئلة على جميع الاقوال بالواجب التحخير) استناد التحخير الى ضمير الواجب مجازى لان التحخير متعلق بافراد ذلك الواجب لا بالواجب التحخير وصف لا افراد الواجب لانه فالمعنى التحخير فى افرادة فليس معنى قولهم الواجب التحخير انه خير فى نفس ذلك الواجب كما يتبادر الى الفهم من هذه العبارة اذ الواجب وهو القدر المشترك لا تحخير فيه وانما التحخير فى افرادة فالقدر المشترك موصوف بالوجوب دون التحخير وافرادها بالعكس (قوله وفيها أعلى ثواباً) أى كالا طعام فى مسئلة الكفارة عندنا معاشر المالكية أو الاعتاق عند الشافعية (قوله أى المثاب عليه الخ) انما فسر الواجب فى كلام المصنف بهذا مع كونه خلاف الظاهر لانه المراد هنا وما يتبادر منه غير مراد اذ الواجب على قولنا هو أحدها لابعينه فكان المناسب حينئذ يعنى دون أى (قوله أخذنا من حديث رواه ابن خزيمة الخ) لا يضر ضعف هذا الحديث فى جزم الشارح بهذا الحكم لان ذلك من قبيل الترغيب فى الفضائل والحث على الاهتمام بالواجبات ولا نسلم تقييد صحة الاستدلال على مثل ذلك بصحة الحديث بل يسوغ الاستدلال عليه بالضعف قاله سم وأشار بذلك لرد ما قاله شيخ الاسلام من أن هذا الحديث يستأنس به كما عبر بذلك النورى ولا يستدل به لانه ضعيف (قوله لانه لو اقتصر عليه لاثيب عليه ثواب الواجب) أى ثوابه الا كل والافعال جار فيما لو اقتصر على غير الاعلى فانه يثاب عليه ثواب الواجب أيضاً وحاصله ان أى فرد اقتصر عليه أثيب عليه ثواب الواجب الا ان ثواب الواجب فى الاعلى أكل منه فى غيره (قوله لا ينقصه) بفتح الباء وضم القاف متعد كقوله تعالى ثم لا ينقصكم شيئاً وفيه لغة أخرى ضعيفة وهى ضم الياء وكسر القاف مشددة وأما ضم الياء وكسر القاف مخففة فلا يس بلغة أصلاً (قوله ان عوقب) قيد بذلك لان العاصى تحت المشيئة قال تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (قوله لانه لو فعله فقط لم يعاقب) أى فانضمام غيره اليه لا يزيده عقوبة (قوله فان تسارت) هذا مفهوماً قوله وفيها أعلى ثواباً الخ (قوله على واحد منها) متعلق بقوله فتواب الواجب وبقوله والعقاب وقوله على واحد أى فعلاً بالنظر لقوله فتواب الواجب وترك بالنظر لقوله والعقاب (قوله وقيل فى المرتب الخ) هذا مقابل لاعتبار التفاوت والتساوى كما سيقول الشارح تفاوتت أو تساوت (قوله أو طاً) أى من حيث انه أو طاً (قوله من غير ما ذكر لثواب الواجب) الذى ذكر لثواب الواجب هو أعلاها فى التفاوت وأحداهما فى التساوية على القول الاول وأولها مطلقاً على القول الثانى فقوله لثواب الواجب صلة قوله لذكر كما قررنا (قوله من حيث خصوصه) أى خصوص كونه أعلى أو أدنى أو أول وليس المراد بالخصوص الذات كما هو ظاهر (قوله الذى يقع) صفة لاحد (قوله نظراً الخ) علة لكون محل ثواب الواجب والعقاب أحدهما من حيث خصوصه (قوله والا كان من تلك الحثيئة واجبا) أى والا لازم باطل فكذلك الملزوم وقد يقال لا يلزم من تعيينه بعد الايقاع تعيينه فى أصل التكليف والمخدور هو الثانى قاله العراقى قاله شيخ الاسلام وفى الكمال مثله بأنهم أيضاً حاشونه حيث قال يقال عليه لا نسلم أن حصول ثوابه الخاص به بعد ايقاعه يستلزم كون تعلق الإيجاب السابق به من حيث خصوصه اذ لا مانع أن يقال افعلاً أحدهما الامور وأياً ما فعلت منها سقط عنك الطالب وان فعات منها كذا فلك كذا وان فعلت كذا فلك كذا اه وحاصله أن المنظور فيه للخصوص هو تفاوت الثواب لا الإيجاب فانه منظور

حيث أنه أحدها لامن حيث ذلك الخصوص والا كان من تلك الحثيئة واجبا حتى ان الواجب ثواباً فى المرتب أو طاً من حيث أنه أحدها لامن حيث خصوصه ﴿ (قوله تتعين المفسدة) كذا بخطه وصوابه تتنى كفى بعض النسخ وكذا تتعين الآتى بعد تأمل اه

وكذا يقال في كل من الزائد على ما يتأدى به الواجب منها أنه يثاب عليه ثواب المتدوب من حيث أنه أحدها لمن حيث خصوصه (ويحوز تحريم واحد لا بعينه) من أشياء معينة وهو القدر المشترك بينهما في ضمن أي معين منها فعل المكاف تركه في أي معين منها وله فعله في غيره اذ لا مانع من ذلك (خلافاً للمثلية) في منعهم ذلك كمنعهم إيجاب واحد لا بعينه لما تقدم عنهم فيهما (وهي كالخبر) أي والمسئلة كسئلة الواجب الخبر فيما تقدم فيها فيقال على قياسه انتهى عن واحد منهم من أشياء معينة نحو لا تتناول السمك أو اللبن أو البيض بحرم واحد منها لا بعينه بالمعنى السابق وقيل يحرم (٩٦) جميعها فيعاقب بفعلها عقاب فعل محرمات ويثاب بتركها امتثالاً لثواب ترك

محرمات ويسقط تركها الواجب بترك واحد منها معين عند الله تعالى ويسقط تركه الواجب بتركه أو تركه غيره منها وقيل المحرم في ذلك ما يختاره المكاف للترك منها بان يتركه دون غيره وان اختلف باختلاف اختيار المكافين وعلى الاول ان تركت كلها امتثالاً أو فعلت وهي متساوية أو بعضها أخف عقاباً وثواباً فقيس ثواب الواجب والعقاب في التساوية على تركه وفعل واحد منها وفي متفاوتة على ترك أشدها وفعل أخفها سواء أفعلت معاً أو مرتباً وقيل العقاب في المرتب على فعل آخرها تفاوتت أو تساوت لا تركاً كالحرام به ويثاب ثواب المتدوب على ترك كل من غير ما ذكر تركه لثواب الواجب

فيه القدر المشترك وهذا ظاهر وان نازع فيه سم (قوله وكذا يقال الخ) راجع لقوله ويثاب على كل من غير ما ذكر ثواب الواجب (قوله فعلى المكاف تركه) أي ترك القدر المشترك (قوله وله فعله في غيره اذ لا مانع من ذلك) أشار به إلى دفع ما يقال من أن الكف عن أحد المعينات الذي هو قدر مشترك بينهما يقتضي الكف عنها كلها فينتفي الحرام الخبر كما قيل به وحاصل الدفع المذكور أن يقال القدر المشترك بينهما لا يوجد في ضمن أي معين منها كما تقرر فلا يثبتان به في ضمن واحد منها لا يثبت الكف عنه في ضمن آخر كما أشار له الشارح بما ذكره بقوله فعلى المكاف تركه الخ (قوله وهي كالخبر) أي الخلاف فيها كالاخلاف في مسئلة الواجب الخبر (قوله فيقال الخ) تفصيل لأجل قوله فيما تقدم (قوله انتهى عن واحد الخ) قابل الأمر بالنهي لا بالتحريم كما فعل المصنف لأنه أنسب كما لا يخفى (قوله بالمعنى السابق) أي وهو القدر المشترك بينهما في ضمن أي معين منها (قوله امتثالاً) قيد الترك بالامتثال لان الثواب فيه يتوقف على قصد الامتثال به وان كان الخروج من عهدة النهي حاصلًا بمجرد الترك (قوله وعلى الاول) أي ان التحريم لواحد لا بعينه (قوله وهي متساوية أو بعضها الخ) الواحائية والجلة حال من ضمير تركت وضمير فعلت على التنازع وفيه أن الحال لا يتنازع فيها فالاول أن الجلة حال من ضمير فعلت وحذف مثلها من قوله تركت فهو من باب الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه (قوله على ترك وفعل) نشر مرتب فالترك راجع للثواب والفعل للعقاب وقوله سواء فعلت الخ تعميم في الشئيين معاً وانما قال فعلت ولم يقل تركت لان الترك لا ترتب فيه (قوله من حيث أنه أحدها) أي لا من حيث خصوص كونه آخرها (قوله حيث لم ترد بطريقه) نبه بذلك على أنه لا يبحث للغة عن تحريم ولا غيره من الأحكام الشرعية نفيًا وإثباتًا لان ذلك من وظائف الشرع لكنها لما كانت واردة بطريق الأحكام من الالفاظ الدالة عليها جرى الشريعة المطهرة على الأسلوب العربي نسب عدم ورود تحريم ما ذكر إلى اللغة فالمراد بالطريق الصيغة التي يفهم منها النهي عن واحد منهم من أشياء معينة (قوله وقوله تعالى الخ) جواب من طرف المعتزلة على سؤال مقدر تقديره ظاهر وجواب هذا الجواب قول الشارح قلنا وحاصله أن هذه الصيغة يفهم منها النهي المذكور فهي طريق لذلك ولا ينافي ذلك صرفها عن ظاهرها بالاجماع (قوله مستندة) علة مقدمة على معلولها وهو قوله صرفه يعني أن الاجماع إنما صرف اللفظ أنه كور عن ظاهره بسبب مستندة لأنه لا بد له من مستند من كتاب أو سنة (قوله مهم الخ) قال العلامة هذا الحديث ناوول مطلق الفرض فلا يترد وقد يجاب بان النظر إلى الفاعل في فرض الكفاية وقع التقييد بتركه وفي مطلق الفرض وقع ترك التقييد به ولذا صدق على قسميه اه قال سم ويجاب أيضاً بان الغرض تمييز فرض الكفاية عن فرض العين لا عن مطلق الفرض على قياس ما أجاب به الشارح عن إيراد سنة الكفاية وبأننا لا نسلم تناوول هذا الحد مطلق الفرض اذ لا يصدق على مطلق الفرض هذا السلب السكلي أعني مضمون قوله من غير نظر بالذات إلى فاعله لثبوت الإيجاب الجزئي وهو النظر بالذات إلى فاعله في الجلة في بعض أفرادها (قوله المتقدم حده) يصح رفعه نعتاً لمطلق وجزه نعتاً للفرض والاول هو الذي يدل عليه

كلام

والتحقيق ان ثواب الواجب والعقاب على ترك وفعل أحدهما من حيث أنه أحدها حتى

ان العقاب في المرتب على آخرها من حيث أنه أحدها ويثاب ثواب المتدوب على ترك كل من غير ما يتأدى بتركه الواجب منها من حيث أنه أحدها (وقيل) زيادة على ما في الخبر من طرف المعتزلة (لم ترد به) أي بتحريم ما ذكر (الغة) حيث لم ترد بطريقه من النهي عن واحد منهم من أشياء معينة كما وردت بالأمر بواحد منهم من أشياء معينة وقوله تعالى ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً نهى عن طاعتها إجماعاً قلنا الاجماع مستندة صرفه عن ظاهره (مسئلة فرض الكفاية) المنقسم اليه وإلى فرض العين مطلق الفرض المتقدم حده (مهم

يقصد حصوله من غير نظر بالذات الى فاعله) أى يقصد حصوله في الجملة فلا ينظر (٩٧) الى فاعله الا بالتبع للفعل ضرورة

أنه لا يحصل بدون فاعل فيتناول ما هو ديني كصلاة الجماعة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر كالخرف والصنائع وخرج فرض العين فانه منظور بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من كل عين أى واحد من المكلفين أو من عين مخصوصة كالنبي صلى الله عليه وسلم فيما فرض عليه دون أمته ولم يقيد قصد الحصول بالجزم احترازاً عن السنة لان الغرض تمييز فرض الكفاية عن فرض العين وذلك حاصل بما ذكر (وزعمه) أى فرض الكفاية (الاستاذ) أبو اسحق الاسفراينى (وامام الحرمين وأبوه) الشيخ أبو محمد الجوينى (أفضل من) فرض (العين) لانه يسان بقيام البعض به الكافي في الخروج عن عهده جميع المكلفين عن الامم المرتب على تركهم له وفرض العين إنما يسان بالقيام به عن الامم القائم به فقط والمتبادر الى الاذهان

كلام الشارح الآتى في قول المصنف وسنة الكفاية كفرضها حيث قال المنقسم اليها والى سنة العين مطلق السنة المتقدم حده (قوله يقصد) أى يطلب من اطلاق اسم السبب على المسبب بقريته قول الشارح ولم يقيد القصد بالجزم اذا الموصوف بالجزم هو الطلب ولو كان القصد مراداً منه معناه الحقيقي الذى هو الارادة لم يتخلف الواجب عن الوجود اذا الكلام في قصد الشارع وعبر بالحصول دون التحصيل لان الحصول هو المقصود بالذات والتحصيل مقصود تبعاً لاجل الحصول لانه سببه وان كان الذى يتوجه اليه الطلب هو التحصيل لكون الطلب انما يتعلق بفعل المكلف ويمكن أن يجعل الحصول مستعملاً في التحصيل مجاز العلاقة التعلق فاندفع ما أورده العلامة هنا (قوله بالذات الخ) أى من غير نظر بالاصالة والاولية الى الفاعل وانما المنظور اليه اولاً وبالذات هو الفعل والفاعل انما ينظر اليه تبعاً لضرورة توقف الفعل على فاعل كما قال الشارح (قوله في الجملة) هو معنى قول المصنف من غير نظر بالذات الى فاعله وقوله فلا ينظر الى فاعله الا بالتبع مفرع على قوله في الجملة الذى معنى عدم النظر بالذات الى الفاعل ولا ريب في مفرع كون النظر الى الفاعل انما هو بالتبع على عدم النظر بالذات ولا في مغايرة المفرع للمفرع عليه وليس في قول الشارح في الجملة الخ ما يدل على أن قوله في التعريف من غير نظر الخ زائد على الحد خارج عنه وليس قيداً منه للاستغناء عنه باسناد القصد الى الحصول المشعر عرفاً بقصر القصد على الحصول بل المفهوم من تعبير الشارح أنه قيد من جملة أجزاء التعريف وقوله الآتى وخرج فرض العين الخ صريح في ذلك اذا علمت ما قلناه علمت سقوط كلام العلامة هنا وأنه خروج عن الظاهر لغير ادع اليه (قوله كالخرف) جمع حرفه وهى كالمعضم ما يعمل باليد والصنائع جمع صنعة وهى العلم الحاصل من التمرن على العمل كذا البعضهم فالخرفة مبيانية للصناعة على هذا وفي شيخ الاسلام ان معناها لغة العمل واصطلاحاً العلم المذكور حيث قال ما نصه قوله كالخرف والصنائع العطف فيه تفسيرى فقد قال الجوهرى الخرفة الصناعة والصناعة حرفه الصانع وعمله اه وفسر العلماء بنفس الصناعة بانها ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات ما وغيره بانها العلم الحاصل من التمرن على العمل وكل من التفسير بن اصطلاحى فظاهر ان الخرفة كالصناعة فيهما فالعطف بحاله اه كلام شيخ الاسلام وهو يقيد ترادفهما لغة واصطلاحاً وبه يعلم أن البعض المتقدم ذكره فسر الخرفة بمعناها اللغوى والصناعة بمعناها الاصطلاحى والمعول عليه ما ذكره القاضى رحمه الله (قوله) وخرج فرض العين (عطف على تناول (قوله حيث قصد الخ) هى حيثية تعليل (قوله أى واحد) اشارة الى ان المراد بالعين الذات (قوله احترازاً) على التلخيص وهو قوله بقيد وقوله لان الغرض على التلخيص وهو ترك التقييد (قوله لان الغرض الخ) قال العلامة هذا العذر يخرج قوله مهم الخ عن كونه حداً أى معرفاً وهو ما يميز الماهية عن جميع ما عداها بقريته تعريفه بالجامع المانع وبالطرد المنعكس اه وجوابه أن كون التعريف يعتبر فيه تمييز المعرف عن جميع ما عداه انما هو على طريقة المتأخرين أما المتقدمون فلا يعتبرون ذلك فيه ولذا جوزوا التعريف بالاعم وتعريف المصنف المذكور على طريقة المتقدمين بل في كلام السيد التصريح بان الصواب ما عليه المتقدمون راجع سم (قوله السكافى) نعت لقيام (قوله عن عهده) الضمير للتكليف والاضافة ببيان أى عهدة هى التكليف وقوله جميع نائب فاعل يسان وقوله عن الامم متعلق بيسان (قوله وان لم يتعرضوا له) أى صريحاً وان أخذ من عباراتهم ضمناً (قوله بقصده) أى طلبه (قوله في الاغاب) احتراز بذلك عن مثل النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ولما عارضه هذا) الاشارة الى شدة اعتناء الشارع وقوله داليل الاول أى وهو قوله لانه يسان الخ (قوله وان أشار) مبالغة على اشارة الاول

(١٣ - (بنائى) اول) وان لم يتعرضوا له فيما علمت أن فرض العين أفضل لشدة اعتناء الشارع به بقصد حصوله من كل مكلف في الاغاب ولما عارضه هذا دليل الاول أشار المصنف الى النظر فيه بقوله زعمه وان أشار كما قال الى تقويه بعزوه الى قائله الاثمة المذكورين

أى فرض الكفاية
(على البعض وفاقاً
للإمام) الرازى للاكتفاء
بمصوله من البعض
(لا على) الكل خلافاً
للشيخ الإمام) والد
المصنف (والجمهور)
في قولهم انه على الكل
لائهم بتركه ويسقط
بفعل البعض وأجيب
بان انهم بالترك تنفويهم
ما قصد حصوله من
جهتهم في الجملة
للاوجوب عليهم قال
المصنف ويدل لما
اخرناه قوله تعالى
ولتكن منكم امة
يدعون الى الخير
ويأمرون بالمعروف
وينهون عن المنكر
وذكروا الدمع الجمهور
مقدماً عليهم قال تقوية
لهم فانه اهل لذلك
(والختار) على الاول
(البعض مبهم) اذ
لادليل على أنه معين
فن قام به سقط الفرض
بفعله (وقيل) البعض
(معين عند الله تعالى)
يسقط الفرض بفعله
وبفعل غيره كما يسقط
الدين عن الشخص
باداء غيره عنه (وقيل)
البعض (من قام به)

(قوله المفيد) بالجرئت لعزوه (قوله وأجيب) أى من طرف الاول وفيه ان مضمون هذا الجواب هو
الذى يفيد التعريف المتقدم وهو مبهم بقصد حصوله الخ وفيه كما قال السكال أن يقال عليه من طرف
الجمهور هذا حقيق بالاستبعاد أعني اثم طائفة بترك أخرى فعلا كلفت به اه وقد يجاب بأن هذا انما يأتي
لواربط التكليف بتلك الطائفة بعينها وحدها وليس الامر كذلك بل كلتا الطائفتين مستويتان في احتمال
الامر لهما وتعلقه بهما فليس في التأنيب المذكور تأنيب طائفة بترك أخرى فعلا كلفت به بل اذا قلنا بالاختيار الآتي
من أن البعض مبهم آل الامر الى أن المكلف طائفة لا بعينها فيكون المكلف به القدر المشترك بين الطوائف
الصادق بكل طائفة على البدل لجميع الطوائف مستوون في تعلق الخطاب بهم بواسطة تعلقه بالقدر المشترك
فلا إشكال في اثم الجميع سم (قوله ويدل لما اخرناه الخ) فيه ان يقال ان القائل بأنه على البعض
يكتفى بالواحد اصدق البعض به ولا يشترط أن يكون القائم به جماعة كما يفيد الآية الشريفة اذا لامة الجماعة
فالدليل اخص من الدعوى ويجاب بأن ليس المقصود تمام الاستدلال على المدعى المذكور بل القصد ان
الآية لها تعلق واختصاص بهذا المدعى من حيث ان مادته عليه من جملة ما صدقات المدعى المذكور فهمي
حينئذ مقصورة عليه لا تتجاوز الى الاستدلال بها على المدعى الآخر أعني كون فرض الكفاية على الكل
لدلائها على خلافه وهذا هو السر في تعبیر الشارع باللام في قوله لما اخرناه دون على التي هي للاحاطة
والاستعلاء على الشيء حقيقة وأحكام الاستفادة منه حينئذ مطابقة الآية للمدعى مع انه ليس كذلك كما علمت وأما
اللام قائم تدل على الاختصاص اللازم منه ما تقدم دون الاحاطة هذا حاصل ما قاله العلامة هذا وقد استدلل
بالآية المذكورة لقول الجمهور لانه خاطب الجميع بالامر على وجه الاكتفاء بفعل البعض كما ذكره البيضاوى
في تفسيره وهو يقدح فيما تقدم على ان الآية المذكورة معارضة بآية قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم
الآخر ولذا أجاب السكال عن الاستدلال بالآية المذكورة بما نصه قد يجاب عنه بان الآية ونحوها كقوله تعالى
فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة الآية مؤول بالسقوط بفعل الطائفة جمعاً بينه وبين قوله تعالى قاتلوا الذين
لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ونحوه اه وهو تابع لابن الحاحب حيث قال قالوا فلو لا نفر فلنا يجيب تأويله
على السقوط جمعاً بين الأدلة اه ونارح سم بان تأويل أدلة المصنف الظاهرة في مطلوبة للجمع بينها وبين
ظاهر قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون الآية ونحوه ليس أولى من العكس قلت الاصل في الخطاب بالاحكام
الشرعية أن يكون عاماً لا يختص به مكلف دون مكلف لعدم موجب التخصيص والآية الدالة على كون فرض
الكفاية على الكل جارية على الاصل بخلاف الآيات الدالة على كونها على البعض فهمي على خلاف
الاصول فلنا وجب تأويلها ليوافق الاصل فان ما خالف الاصل وأمكن رجوعه اليه بالتأويل وجب تأويله
لذلك وأما الآيات الدالة على الوجوب على الكل فهمي على الاصل فلا يصح تأويلها لتوافق ما هو على خلاف
الاصول كما لا يخفى على كل عاقل فسقط ما قاله سم سقوطاً واضحاً وبالجملة فالقول بانه واجب على الكل هو
المعتمد لما قاله المصنف (قوله البعض مبهم) مبتدأ وخبر والجملة خبر عن قوله المختار ولم تحتج الى رابط لانها
عين المبتدأ في المعنى (قوله ثم مداره) أى مبناه على القولين أى على الظن من حيث التعلق أو السقوط كما
أشار الشارع الى ذلك بالتفريع وقوله في الاول ومن لا فلا يشمل من ظن أن غيره فعله ومن لم يظن شيئاً أصلاً
اذا لاصل برائة الذمة وقوله في الثاني ومن لا فلا صادق بمن ظن ان غيره لم يفعله ومن لم يظن شيئاً أصلاً ولا يخفى
مناسبة السقوط لقول الكل والوجوب لقول البعض وقوله وجب عليه استشكله بعضهم بالاجتهاد فانه من
فروض الكفاية ولا اثم في تركه والالزام تأنيب أهل الدنيا قال فان قيل انما اتقى الالتم لعدم القدرة قلنا فيلزم أن
لا يكون فرضاً وقد يقال الوجه حيث انتفت القدرة حتى قدرة التوصل اليه التزام أنه ليس بفرض (قوله

لسقوطه بفعله ثم مداره على الظن فعلى قول البعض من ظن أن غيره لم

يفعله وجب عليه ومن لا فلا وعلى قول الكل من ظن أن غيره فعله سقط عنه ومن لا فلا (وبتعيين) فرض الكفاية (بالشروع) فيه

أى يصير بذلك فرض عين يعنى مثله فى وجوب الاتمام (على الأصح) بمجامع الفرضية وقيل لا يجب اتمامه والفرق أن القصد به حصوله فى الجلة فلا يتعين حصوله ممن شرع فيه فيجب اتمام صلاة الجنازة على الأصح كما يجب الاستمرار فى صف القتال جزئاً لما فى الانصراف عنه من كسر قلوب الجند واتمام يجب الاستمرار فى تعلم العلم لمن آتس الرشده فيه من نفسه على الأصح لأن كل مسألة مطلوبة برأسها منقطعة عن غيرها بخلاف صلاة الجنازة وما ذكره تبعاً (٩٩) لابن الرفعة فى مطلبه فى باب

الوديعة من أنه يتعين بالشروع على الأصح بالنظر الى الأصول أقعد مما ذكره البارزى فى التمييز تبعاً للفرزى من أنه لا يتعين بالشروع على الأصح الاجتهاد وصلاة الجنازة وان كان بالنظر الى الفروع أضبط (وسنة الكفاية) المنقسم اليها والى سنة العين مطلق السنة المتقدم حده (كفرضها) فيما تقدم وهو أمور أحدها أنها من حيث التمييز عن سنة العين مهم بقصد حصوله من غير نظر بالذات الى فاعله كابتداء السلام ونشيت العاطس والتسمية لآكل من جهة جماعة فى الثلاث مثلاً ثانيها أنها أفضل من سنة العين عند الاستاذ ومن ذكره لسقوط الطلب بقيام البعض بها عن الكل المطلوب بين بها ثالثها أنها

أى يصير بذلك الخ) هو بيان للمعنى اللغوى ولذا عبر فيه بأى ولم يكن هذا مراداً لما يلزم عليه من قاب الحقائق أردفه بالمقصود منه بقوله يعنى مثله ولذا أتى يعنى (قوله بمجامع الفرضية) قال العلامة قد يعترض كونه جامعاً بأنه لو صح لزم اشتراكهما فى وجوب الشرع واللازم منتفاه وقد يجب أو لا يمنع اللازمة فى قوله لزم اشتراكهما بالاستلزام محالاً لأن الكلام ليس فى الشرع وفى الجلة لوجوبه قطعاً كما هو ظاهر بل فى الشرع بالنسبة للجميع فلو وجب كان فرض عين وهو خلاف المفروض والحاصل أنه قام به مانع من وجوب الشرع بخلاف وجوب الاتمام وثانياً بتسليم اللازمة ولكن لا تسلم انتفاء اللازم لأن الشرع معتبر الواجب هو شرع من لا بد منه فى أداء الفرض لكنه فى فرض العين هو الجميع وفى فرض الكفاية هو البعض فان شرع طائفة وقيامهم به أمر لازم بحيث لو اتقى أتوا فقد اشترك الفرضان فى أن الشرع واجب فيهما ممن يتأدى به الفرض وان اختلف من يتأدى به الفرض فيهما فظهر بهذا ثبوت اللازم وعدم انتفائه فتأمل قوله سم (قوله فى صف القتال) أى فى الكون فى صف القتال اذ فرض الكفاية هو الكون فيه لا هو أو يراد به المصدر أى الاصطفا (قوله لأن كل مسألة الخ) يؤخذ منه ان المسئلة الواحدة تتعين بالشرع فيها الارتباط بعضها ببعض وهو كذلك والمسئلة تطلق على النسبة التامة وعلى القضية تمامها وسميت مسألة لأنها يستل عنها وتسمى بحال الكون ما يبحث عنها (قوله فى باب الوديعة) بدل من قوله فى مطلبه بدل البعض من الكل (قوله بالنظر الى الأصول أقعد) أى لافادته قاعدة كلية تناسب غرض الأصولى لأن غرض البحث عن الكليات فالمناسب ان يجعل التعيين بالشرع قاعدة وان استثنى منها نحو تعلم العلم وقوله وان كان أى ما ذكره البارزى بالنظر الى الفروع أضبط أى من جهة افادته ما يتعين وما لا يتعين على وجه الحصر وقوله الاجتهاد وصلاة الجنازة أى والحج والعمرة أيضاً (قوله من حيث التمييز عن سنة العين مهم الخ) ذكر الحاشية دفعا لما قد يقال أنه عرفها بما عرف به المصنف فرض الكفاية فيلزم اختلال أحد التعريفين (قوله من جهة جماعة) متعلق بقوله كابتداء السلام وما عطف عليه وقوله مثلاً متعلق بالثلاث أى فغيرها مثلها فى اعتبار الجماعة (قوله لسقوط الطلب الخ) فيه دفع لما قيل من أنه قد ينازع فى كون سنة الكفاية أفضل من سنة العين لا انتفاء العلة وهى السبب فى اسقاط الأثم عن الأمة وحاصل الدفع المذكور أنه كما يسقط الأثم عنهم ثمة يسقط الطلب عنهم هنا ومع هذا فالوجه أفضلية سنة العين على سنة الكفاية نظير ما مر للشارح قاله شيخ الاسلام (قوله ومن المتكلمين) أعاد من اشارة الى ان المراد الاكثر من كل من الفريقين اذ الكلام مع اسقاطها صادق بدون الاكثر من كل الفريقين لكن المجموع أكثر من المقابل فيصدق بكثير من الفقهاء وقليل من المتكلمين وعكسه (قوله على ان جميع الخ) قد راقظ على ليصح الحل فى قوله الاكثر أن الخ فالتقدير حينئذ الاكثر متفقون أو جروا ونحو ذلك (قوله جوازاً) تمييز محوّل عن المضاف والاصل وقت جواز الظاهر حذف المضاف ثم أتى به تمييز الاجال النسبة الحاصل بخلافه (قوله فى أى جزء منه الخ) تفرع على ما دل عليه التأكيده بجميع من استغراق أجزاء المؤكد وهو مجموع وقت الظاهر كما يفيد قوله الذى يسعه وغيره الواقع نعتاً للوقت المذكور فكأنه يقول جميع مجموع وقت الظاهر

مطلوبة من الكل عند الجمهور وقيل من بعض مبهم وهو المختار وقيل معين عند الله تعالى يسقط الطلب بفعله وبقيل من بعض قام بهارابعها أنها تتعين بالشرع فيها أى يصير به سنة عين يعنى مثلاً فى تأكيده طلب الاتمام على الأصح (مسئلة الاكثر) من الفقهاء ومن المتكلمين على (أن جميع وقت الظاهر جوازاً ونحوه) أى نحو الظاهر كباقي الصلوات الخمس (وقت لأدائه) فى أى جزء منه أو وقع فقد أوقع فى وقت أدائه الذى يسعه وغيره

ولذلك يعرف بالواجب الموسع وقوله جواز ارجاع الى الوقت لبيان ان الكلام في وقت الجواز لا في الزائد عليه بضامن وقت الضرورة وان كان الفعل فيه اداء بشرطه (١٠٠) (ولا يجب على المؤخر) اي مریدا التأخير عن اول الوقت (العزم) فيه على الفعل

بعد في الوقت (خلافا لقوم) كالقاضي ابي بكر الباقلاني من المتكلمين وغيره في قولهم بوجوب العزم لتمييزه بالواجب الموسع عن المندوب في جواز الترك واجيب بحصول التمييز بغيره وهو ان تأخير الواجب عن الوقت يؤثم (وقيل) وقت ادائه (الاول) من الوقت لوجوب الفعل بدخول الوقت (فان أخر) عنه (فقضاء) وان فعل في الوقت حتى يأنم بالتأخير عن اوله كما نقله الامام الشافعي رحمه الله عن بعضهم وان نقل القاضي ابو بكر الباقلاني الاجماع على نفي الأنم ونقله قال بعضهم انه قضاء يسد مسد الاداء (وقيل) وقت ادائه (الآخر) من الوقت لا تنفاه وجوب الفعل قبله (فان قدم) عليه بان فعل قبله في الوقت (فتجيب) اي فتقدمه بتجيب للواجب مستقطه كتمجيب الزكاة قبل وجوبها (و) قالت (الحنفية)

وقت لادائه أي كل جزء من أجزاء ذلك المجموع وقت للاداء بما قررناه يسقط اعتراض العلامة هنا على الشارح فراجع والتعبير بالجواز المراد به ما ذكره الشارح يفهم منه أن وقت الاداء يخرج اذ المبق من الوقت ما يسع الصلاة لخروج وقت الجواز حينئذ وهو طريق الاصوليين فان كلامهم انما هو فيما يكون الفعل فيه اداء اتفاقا بينهم وبين الفقهاء وهذا يدفع ما يقال من أن هذا يرد على المصنف حيث ذكر مسألة البعض فيما تقدم فان ذلك يفيد أن وقت الاداء يمتد الى أن يبقى من الوقت ما لا يسع الصلاة بتمامها بل ركعة منها على ما مر ايضا حله لان ما ذكره فيما تقدم ليس من محل الاتفاق بل هو زيادة جرى فيها على طريق الفقهاء كما اشار له الشارح ثمه وأشار هنا لما قلناه بقوله لبيان أن الكلام في وقت الجواز الخ (قوله ولذلك يعرف الخ) ضمير يعرف يرجع للمؤدى المدلول عليه بذكر الاداء وقوله الموسع أي الموسع وقته فاستناد الموسع الى ضمير الواجب مجاز (قوله وان كان الفعل فيه اداء) أي عند الفقهاء لا عند الاصوليين كما قدمنا وقوله بشرطه أي وهو كون المفعول منه في الوقت ركعة لا أقل كما تقدم في تعريف الاداء (قوله أي مریدا التأخير) نبه بذلك على أن المؤخر مجاز في مریده (قوله العزم فيه) أي في اول الوقت وقوله بعد أي بعد اول الوقت أي لا يجب على مریدا التأخير عن اول الوقت العزم في اول الوقت على أن يفعل العبادة بعد اول الوقت في انائه أو آخره (قوله في قولهم بوجوب العزم) أي فالواجب عند هذا القائل الفعل اول الوقت أو العزم فيه على الفعل انشاء أو آخره واعلم أن هذا القول هو الراجح عند الاصوليين وعند الفقهاء من المالكية والشافعية (قوله في جواز الترك) صفة للمندوب تعاق بمحذوف أي المشارك له في جواز الترك اي مطلقه اذ هو في الواجب مقيادون المندوب (قوله واجيب بحصول التمييز الخ) قال السكال المجيب بذلك هو المصنف في شرح المختصر وهو محل مناقشة اذ المراد في جوابه التأخير عن جملة الوقت المقدر وكلامهم انما هو في التأخير عن زمن تعاق الوجوب وهو اول الوقت ومرادهم في الدليل التمييز الحاصل بتمييز المكلف وهو أن يميز المكلف تأخير الجائر عن غيره بان يقصد بتأخير الفعل في الوقت اه (قوله الاول) أي الجزء الاول من الوقت أي أن وقت الاداء هو القدر الذي يسع فعل العبادة من اول الوقت دون ما زاد على ذلك فالفعل في ذلك الزائد قضاء عند هذا القائل (قوله وان فعل في الوقت) أي عند غير هذا القائل والاف عند هذا القائل لا يسمى ما زاد على ما يسع العبادة من اول الوقت وقتا اصلا اذ هو مخصوص عنده بالجزء الاول لا غير (قوله حتى الخ) حتى هنا بمعنى الفاء التفرعية فالفعل بعدها مرفوع (قوله ولنقله) أي القاضي المذکور قال بعضهم انه الخ ضمير انه يعود للمفعول بعد اول الوقت (قوله وقيل الآخر) أي الجزء الآخر من الوقت وقوله لا تنفاه وجوب الفعل قبله أي الوجوب المضيق (قوله وقالت الحنفية) أي بعضهم والافالجمهور منهم قائل بما قلناه من اثبات الواجب الموسع قاله شيخ الاسلام (قوله ما اتصل به الاداء الخ) أي ما اتصل به فعل العبادة أي وقع فيه على ما سبأني بيانه (قوله من الوقت) أي على قول غيرهم اذ الوقت عندهم شيء واحد لا يتبع بعض وهو ما فعلت فيه العبادة (قوله بان وقع فيه) لما كان التفسير الاول موهما كونه قبله أو بعده وليس بما ردد في ذلك بحمل الملافة بمعنى الوقوع فيه وانما يفسر الاتصال بالملافة ثم بين الملافة بما ذكر ولم يفسر الاتصال من اول الامر بقوله بان وقع فيه ويحذف قوله اي لاقامه مع أنه لا يخسر لان الملافة أقرب لدلول الاتصال لغة (قوله وقع واجبا الخ) قوله واجبا حال من ضمير وقع ثم لا تخلو اما أن تكون مقارنة لعاملها أو مقدره فان كانت الاولى لزم ان شرط الوجوب وهو البقاء متأخر عنه والشرط انما يتقدم أو يقارن مشروطه وان كانت مقدره لزم أن صفة الفعل وهي وجوبه توجد بعد انعدامه وقد

يجاب

وقت ادائه (ما) اي الجزء الذي (اتصل به الاداء من الوقت) اي لاقاه الفعل

بان وقع فيه (والا) اي وان لم يتصل الاداء بجزء من الوقت بان لم يقع الفعل في الوقت (فالاخر) اي فوق ادائه الجزء الآخر من الوقت اتعينه للفعل فيه حيث لم يقع فيما قبله (و) قال (السكيني ان قدم) الفعل على آخر الوقت بان وقع قبله في الوقت (وقع) ما قدم (واجبا)

بشرط بقاءه) أي بقاء المقدم له (مكلفاً) إلى آخر الوقت فإن لم يبق كذلك (١٠١) كأن مات أو جن وقع ما قدمه نقلاً

فشرط الوجوب عنده
ان يبقى من أدركه
الوقت بصفة التكليف
إلى آخره المتبين به
الوجوب وان آخر
الفعل عنده يؤمر به
قبله لان الأصل بقاءه
بصفة التكليف فثبت
وجوب فوق أدائه
عنده كاتقدم عن
الحنفية لانه منهم وان
خالفهم فيما شرطه
فذكره المصنف دون
الاول المعلوم بما قدمه
والاقوال غير الاول
منكرة للواجب الموسع
لاتفاقها على ان وقت
الاداء لا يفضل عن
الواجب (ومن آخر)
الواجب المذكور بان
لم يشغل به أول الوقت
مثلاً (مع ظن الموت)
عقب ما يسعه منه مثلاً
(عصى) لظنه فوات
الواجب بالتأخير (فان
عاش وفعله) في الوقت
(فالجهور) قالوا فعله
(أداء) لانه في الوقت
المقدر له شرعاً (و) قال
(القاضيان أبو بكر)
الباقلان في من المتكلمين
(والحسين) من الفقهاء
فعله (قضاء) لانه بعد
الوقت الذي تضيق
عليه بظنه وان بان
خطؤه (ومن آخر)
الواجب المذكور بان لم يشغل به أول الوقت (مع ظن السلامة) من الموت

يجب باختيار الشق الثاني ومعنى وقع واجبا تبين وقوعه واجبا فالبقاء شرط لتبين الوقوع واجبا وهو مقارن
له لان زمانهما آخر الوقت (قوله بشرط بقاءه مكلفاً) أي بصفة التكليف فليس المراد به هذا الملزم ما فيه
كافة كما لا يخفى وقضية قوله بشرط بقاءه مكلفاً وقول الشارح فشرط الوجوب عنده الخ ان صفة التكليف
لوزالت بعد الفعل وعادت في آخر الوقت لم يكن واجبا وقد قال الاسنوي في شرح المنهاج مانعه والثالث وهو
رأى الكرخي من الحنفية أن الآتي بالصلاة في أول الوقت ان أدرك الوقت وهو على صفة التكليف كان
ما فعله واجبا وان لم يكن على صفة المكلفين بان كان مجنوناً أو حائضاً أو غير ذلك كان ما فعله نقلاً كذا في
المحصول والمتخبر وغيرهما مقتضى ذلك ان صفة التكليف لوزالت بعد الفعل وعادت في آخر الوقت
يكون أيضاً فرضاً وكلام المصنف بآبائه لانه بشرط بقاءه على صفة الوجوب إلى آخر الوقت وسبقه الآمدي
وصاحب الحاصل وابن الحاجب إلى هذه العبارة اه قاله سم قلت ويمكن تأويل عبارة المصنف والشارح
هنا بما يوافق ما في المحصول بان يراد ببقاءه بصفة التكليف إلى آخر الوقت وجود صفة التكليف آخر الوقت
سواء استمرت موجودة من أول الوقت إلى الآخر أو زالت بعد الفعل ثم عادت آخر الوقت فتأمل (قوله إلى
آخر الوقت) أي والغاية داخلية هنا عند هذا القائل كما هو ظاهر وان كان الاصح أن الغاية بعد إلى خارجة
فهى هنا مؤدية معنى حتى فان ما بعده اذ دخل فيما قبلها كما تقرروا وقد ضعف الزركشي طريق الكرخي
المذكورة بان كون الفعل حالة لا يقع لا يوصف بكونه فرضاً ولا نقلاً خلاف القواعد وأجاب سم بمنع ذلك
لان الممتنع عدم انصافه في نفس الامر باحدهما عدم الحكم باحدهما والتوقف في الحكم إلى التبين
فلا فان الموقوفات كذلك في الشرع كثيرة (قوله المتبين به الوجوب) المتبادران هذانعت للآخر والضمير
في به لا آخر وهذا صحيح ولا يرد عليه أن التبين بالبقاء لا بالآخر لان الآخر مقيد بقرينة السياق بحصول
البقاء إليه أي المتبين بالآخر الذي جعل البقاء إليه وهذا يدفع تعيين العلامة كون هذا النعت والضمير
لقوله أن يبقى (قوله فوق أدائه الخ) وقت مبتدأ وقوله كاتقدم الخ خبره وما تقدم هو ان وقت الاداء ما اتصل
به الاداء من الوقت أي ما وقع فيه المؤدى كما مر (قوله فذكره) أي ما شرطه الكرخي (قوله المعلوم بما
قدمه) في موضع التعليل لقوله دون الاول (قوله لا يفضل عن الواجب) أي لا يزيد عليه بل هو بقدره
فقط (قوله ومن آخر الخ) من تفاريع القول الاول فقط كما هو ظاهر (قوله بان لم يشغل به أول الوقت مثلاً)
أي أو ثابته وحاصله انه ترك الاشتغال به مع ظن الموت سواء كان ترك الاشتغال به مع ذلك الظن في أول الوقت
أو ثابته وهكذا فن ترك الاشتغال به في الجزء الاول وهو مقدار ما يسع العبادة من أول الوقت مع ظن الموت
عقب ذلك الجزء كان عاصياً بذلك التأخير ومثله لو ترك الاشتغال به في الجزء الثاني مع ظنه الموت عقبه وكذا
القول في الجزء الثالث وغيره وإلى هذا اشار بقوله مثلاً و اشار بقوله مثلاً الثاني إلى أن ظن غير الموت
من بقية الموانع كالجنون والاعماء والحيض كالموت قاله شيخ الاسلام قال سم ولم يتعرضوا لمحتز قوله
يسعه منه ومفهوما انه لو أخر مع ظن الموت عقب ما لا يسعه منه لم يأثم وليس بعيد السكن لم أقف على نص فيه
(قوله لظنه فوات الواجب بالتأخير) قال العلامة الباء سيية متعلقة بظنه فيفيد ان علة العصيان الظن
المتسبب عن التأخير ولا يلزم منه وقوع شيء من الفوات والتأخير بل الظن وحده كاف في العلية وليس
كذلك اه وجوابه ان الفرض وقوع التأخير بالفعل فقوله بالتأخير رأى المشروع فيه فيصح حينئذ
تعليل العصيان بانه ظن الفوات بسبب هذا التأخير الذي شرع فيه وحاصله انه شرع في شيء يظن انه يترتب
عليه فوات الواجب والشروع فيما يظن به فوات الواجب شروع فيما يفوت الواجب عمداً فيكون معصية لان
العصيان يكفي فيه الظن قاله سم (قوله مع ظن السلامة) ببق الكلام فيما اذا شك هل يلحق بظن الموت
أو بظن السلامة الظاهر الثاني كما قال شيخ الاسلام لان الأصل السلامة فقوله هنا مع ظن السلامة أي أو مع

الواجب المذكور بان لم يشغل به أول الوقت (مع ظن السلامة) من الموت

يعصى وجواز التأخير
مشرط بسلامة العاقبة
(بخلاف ما) أى الواجب
الذى (وقته العمر
كالحج) فان من أخره
بعد ان أمكنه فعله مع
ظن السلامة من الموت
الى مضى وقت يمكنه
فعله فيه ومات قبل الفعل
يعصى على الصحيح
والالم يتحقق الوجوب
وقيل لا يعصى لجواز
التأخير له وعصيانه في
الحج من آخر سنى
الامكان لجواز التأخير
اليها وقيل من أولها
لاستقرار الوجوب
حينئذ وقيل غير مستند
الى سنة بعينها (مسئلة)
الفعل (المقدور)
للكف (الذى لا يتم)
أى يوجد (الواجب
المطلق الابه واجب)
بوجوب الواجب سببا
كان أو شرطا (وفاقا
للاكثر) من العلماء
اذلوم يجب لجواز ترك
الواجب المتوقف عليه
وقيل لا يجب بوجوب
الواجب مطلقا لان الدال
على الواجب ساكت
عنه (والها) أى الاقوال
يجب (ان كان سببا
كالتسار للاحراق) أى
كالمساس النار لمحل فانه
سبب لاحراقه عادة بخلاف

الشك فيها (قوله الى آخر الوقت) متعلق بقوله السلامة ولا يصح تعلقه باختر لا استلزامه استدراك ومات فيه
قبل الفعل لمنافاة موته فيه لفرض تأخيره الى آخر الوقت سم (قوله وجواز التأخير مشروط بسلامة
العاقبة) قال العلامة ان قلت هى متأخرة عن جواز التأخير فلا يصح ان يكون مشروطا بها قلت هى على
حذف مضاف أى بعلم سلامتها اه وفيه ان هذا غير محال اذ العلم متعذر في الحال فهو متأخر أيضا عن جواز
التأخير قاله سم (قوله بعد ان أمكنه الخ) المراد بالامكان هنا الاستطاعة المقررة في الفروع بخلاف قوله
الآتى يمكن فعله فيه فان المراد أن تكون مدة تسعة (قوله مع ظن السلامة من الموت) مثله بل أولى منه مع
الشك في السلامة أو مع ظن عدمها كما هو ظاهر سم (قوله الى مضى الخ) متعلق بالسلامة وحاصل ما أشار
له أن ما وقته العمر كالحج يخالف غيره من الواجب الموسع فان غيره اذا أخره الشخص عن فعله أول الوقت
الى آخره مع ظن السلامة من الموت الى آخر الوقت ومات في الوقت قبل الفعل لم يكن عاصيا على الاصح واما
الحج فان الشخص اذا أخره بعد القدرة على فعله مع ظن السلامة من الموت الى مضى وقت يمكنه الفعل فيه
ومات قبل الفعل يكون عاصيا والمراد بالوقت في قوله الى مضى وقت المدة التى يمكنه فيها فعل الحج من عمره
بخلافه في قوله بخلاف ما وقته العمر فان المراد به كمال جميع عمر الشخص ومعنى كون العمر كله وقتا للحج
كون الشخص مخاطبا به في جميع عمره من البلوغ الى آخره فاذا عاش الشخص خمسين سنة مثلاً بعد بلوغه
وأمكنه الفعل في خمسة مثلاً نهاولم يفعل فانه يكون عاصيا وهل عصيان به آخر سنى الامكان وهى الخامسة في
مثال لجواز التأخير اليها أو بأولها لاستقرار الوجوب حينئذ والعصيان غير مستند الى سنة معينة من
سنى الامكان أقوال أرحمها أولها (قوله لجواز التأخير له) قضيته ان صاحب القول الاول يقول بالجواز المذكور
والالم يكن للتعليل بها فائدة وقوله بذلك ينافى قوله بالعصيان وجوابه أن الجواز نظر الظاهر والعصيان نظرا
لما في نفس الامر وفيه شئ (قوله من آخر سنى الامكان) قال العلامة وصف لعام مقدرا رأى من عام آخر سنى
الامكان ولو كان وصفا لسنة لقال أخرى اه قال سم ويمكن جعله وصفا لسنة لتأويلها بعام فان المؤنث
قد يؤزل بالمد كرفيع على حكمه اه وقوله سنى الامكان بتخفيف الياء لا بتثنيدها لان أصله سنين حذفت
النون للاضافة (قوله الواجب المطلق) المراد بالمطلق ما لا يكون مقيدا بما يتوقف عليه وجوده وان كان
مقيدا بما يتوقف عليه وجوده كقوله تعالى أقم الصلاة لذكرك الشمس فان وجوب الصلاة مقيد بما يتوقف
عليه ذلك الوجوب وهو الدلوك وليس مقيدا بما يتوقف عليه وجود الواجب وهو الوضوء والاستقبال ونحوهما
(قوله بوجوب الواجب) بيان محل النزاع اذ هو واجب في نفسه اتفاقا وانما الخلاف هل وجوبه بوجوب ذلك
الواجب المتوقف عليه أو وجوبه متعلق من دليل آخر غير دليل الواجب المذكور (قوله اذلوم يجب لجواز ترك
الواجب المتوقف عليه) أى واللازم باطل لان جواز ترك الواجب يقتضى أنه غير واجب وقد فرض واجبا
وهذا محال واعترض هذا الدليل العلامة بقوله الوجوب الذى وقع مقدما ان كان هو المقيد بوجوب الواجب
كما مر فالتالى غير لازم أى لجواز أن يكون واجبا لدليل آخر غير دليل الواجب فلا يثبت له الجواز المستلزم
لجواز ترك الواجب وان كان هو الوجوب المطلق فاللازم حينئذ من الدليل وجوب الفعل المقدور بوجه
ما هو غير محل النزاع أى لان محل النزاع كونه واجبا بوجوب الواجب لا مطلقا كما أفاده قول الشارح السابق
بوجوب الواجب هذا حاصل اعتراض العلامة قدس سره وأجاب سم بقوله يمكن أن يجاب باختيار
الشق الاول ووجه لزوم التالى بان المراد جواز ترك الواجب باعتبار هذا الايجاب فلا يكون هذا
الايجاب ايجابا وذلك لانه اذا كان الفرض ان ايجاب الشئ ليس ايجابا لما يتوقف عليه فلا جائز ان يثبت
ايجاب ذلك الشئ بدون ما يتوقف عليه اذ لا يتم الشئ بدون ما يتوقف عليه والحاصل انه يلزم من
كون ايجاب الشئ ليس ايجابا لما يتوقف عليه عدم كون ذلك الايجاب لذلك الشئ ايجابا لذلك

أشد ارتباطا به من

الشرط بالشرط (وقال

امام الحرمين) يجب

(ان كان شرطا شرعيا)

كالوضوء للصلاة

(لا عقابا) كترك ضد

الواجب (أو عاديا)

كغسل جزء من الرأس

لغسل الوجه فلا يجب

بوجوب مشروطة اذ لا

وجود لمشروطة عقلا

أو عادة بدونها فلا يقصده

الشارع بالطلب بخلاف

الشرعي فإنه لا اعتبار

بالشرع له لوجود مشروطة

بدونه وسكت الامام

عن السبب وهو

لاستناد المسبب اليه في

الوجود كالذي نفاه فلا

يقصده الشارع بالطلب

فلا يجب كما أفصح به ابن

الحاجب في مختصره

الكبير مختار القول

الامام وقول المصنف

في دفعه السبب أولى

بالوجوب من الشرط

الشرعي ممنوع يؤيد

المنع ان السبب ينقسم

كالشرط الى شرعي

كصفة الاعتاق له وعقلي

كالنظر لعلم عند الامام

الرازي وغيره وعادى

كحر الرقبة لا قتل نعم قال

بعضهم القصد بطلب

المسببات الاسباب لانها

التي في وسع المكاف

الشيء لان الشيء لا يتم بدون ما يتوقف عليه فاذا لم يكن الايجاب لذلك الشيء ايجابا لما يتوقف عليه لم يثبت ايجاب ما يتوقف عليه بطريق آخر فلا يفيد في كون الايجاب المستقل بذلك الشيء ايجابا لذلك الشيء فليتنامل اه قلت هذا الجواب مع ما طال به فيه من التعسفات لا طائل تحته فان ما ادعاه من انه يلزم من كون ايجاب الشيء ليس ايجابا لما يتوقف عليه عدم كون ذلك الايجاب لذلك الشيء ايجابا لذلك الشيء ممنوع فان الواجب المذكور انما يتوقف على مطلق الوجوب لما يتم به ويتوقف عليه لا على الوجوب الخاص وهو المستند لايجاب الواجب المذكور ولا يلزم من نفي الوجوب الخاص وهو كونه واجبا بايجاب ذلك الواجب نفي مطلق الوجوب لجواز كونه مستندا للدليل آخر وانما يصح ما ادعاه لولم يكن لوجوب ما يتوقف عليه الشيء الواجب مستندا الادليل ايجاب ذلك الشيء وليس الامر كذلك فتأمل (قوله أشد ارتباطا) أى لانه يلزم من وجوده وجود المسبب بخلاف الشرط فانه لا يلزم من وجوده وجود المشروط قاله شيخ الاسلام (قوله فلا يجب بوجوب مشروطة) أى بل يجب بوجه آخر كما اشار له بقوله اذ لا وجود له (قوله فلا يقصده الشارع بالطلب) أى لانه لا يقصد بالطلب الا ما يمكن حصول صورة الشيء بدون كالأضوء فان صورة الصلاة تحصل بدون بخلاف غسل جزء من الرأس فان غسل الوجه لا يحصل بدون وكذا ترك ضد الواجب كالفعل ومثلا لا يحصل الواجب كالقيام مثلا بدونه (قوله فانه لا اعتبار بالشرع له لوجود مشروطة بدونه) قال العلامة فيه نظر لان اعتباره ان كان باشرطه لم يفد الدليل وجوبه بوجوب الواجب الذي هو مطلوب الدليل وان كان بايجابه بوجوب الواجب منزع الزوم لان مجرد اشتراطه كاف في انتفاء وجود مشروطة بدونه اه وجوابه ان الشارح ليس بصدد الاستدلال على ان الشرط المذكور واجب بوجوب مشروطة بل بصدد الفرق بين الشرط الشرعي وغيره من حيث ان الاول يتصور حصول فعل الشيء بدونه فكان مقصودا بالطلب من الشارع بخلاف الثاني فان الفعل لا يمكن بدونه فلا يصح توجه الطلب اليه لانه حاصل بحصول الفعل وأما الاستدلال على ان ما يتوقف عليه الشيء واجب بوجوب ذلك الشيء فقد قدمه في قوله اذ لو لم يجب الخ وحينئذ فاختار من تردديه هو الاول وقوله لم يفد الدليل وجوبه الخ قلنا ليس القصد الاستدلال على انه واجب بوجوب مشروطة بل على امكان وجود المشروط بالنظر لذاته بدون ذلك الشرط ولا مريية في انه لا جعل للشرع له شرطا لا يمكن وجود المشروط بدونه لعدم التلازم بينهما كالوضوء مثلا فانه لا يتوقف وجود ذات الصلاة عليه وحينئذ فاللازمة المذكورة بقوله فانه لولا اعتبار الشرع الخ صحيحة لا غبار عليها (قوله لاستناد المسبب اليه) علة مقدمة على معلولها وهو قوله كالذي نفاه والذي نفاه هو الشرط العقلي والعادى (قوله فلا يجب) أى بوجوب الواجب أى لا يكون مطلوبا بالطلب الواجب لكفاية حصول الواجب في وجوبه (قوله كما أفصح به) أى بما ذكر من انه لاستناد المسبب اليه كالشرط العقلي والعادى فلا يقصد بالطلب (قوله في دفعه) أى دفع ما أفصح به ابن الحاجب (قوله أولى بالوجوب) أى لانه يؤثر بطرفيه بخلاف الشرط فانه يؤثر بطرف واحد (قوله يؤيد المنع) وجه التأييد ان السبب اذا كان ينقسم كالشرط الى شرعي وعقلي وعادى فالسبب العقلي والعادى كالشرط العقلي والعادى بل أولى فلا يطلق القول بأن السبب أولى كما فعل المصنف (قوله كالنظر لعلم عند الامام) أى لما مر من ان حصول العلم عقب صحيح النظر عند الامام عقلي (قوله نعم قال بعضهم الخ) هذا استدراك على قوله ممنوع فيكون القصد به تأييد دفع المصنف وأورد على قول البعض المذكور انه يقتضى اخراج الاسباب عن كونها وسائل فلا تكون مقدمة الواجب بل هي الواجب عبر عنها بالمسببات والجواب ان مقصود ذلك البعض ان الاسباب هي المقصودة بالمباشرة لانها التي يمكن مباشرتها وهذا لا يناق ان المقصود بالذات حصول مسبباتها سم (قوله بما يتوقف عليه) أى بسبب أو شرط يتوقف وجوبه عليه واعلم ان الواجب قد يكون مطلقا بالنظر الى مقدمة ومقيدا بالنظر الى

واحترزوا بالمطلق عن المقيد وجوبه بما يتوقف عليه كالزكاة وجوبها متوقف على ملك النصاب

فلا يجب تحصيله وبالمقدور عن (١٠٤) غيره قال الأمدى كحضور العدد في الجمعة فانه غير مقدور لأحد المكلفين أي ويتوقف عليه وجود

الجمعة كما يتوقف وجودها على وجود العدد (فلو تم ترك المحرم الابتك غير) من الجائز كما قليل وقع فيه بول (وجب) ترك ذلك الغير لتوقف ترك المحرم الذي هو واجب عليه (أو اختلطت) أي اشبهت (منسكوحة) لرجل (باجنبية) منه (حرمتا) أي حرم قربانها عليه (أو طاق معينة) من زوجته مثلا (ثم نسبها) حرم عليه قربانها أيضا أما الاجنبية المطلقة فظاهر وأما المنسكوحة وغير المطلقة فلا شبهة بينهما بالاجنبية المطلقة وقد يظهر الحال فيرجعان الى ما كانتا عليه من الحل فلم يتعد في ذلك ترك المحرم وحده فلم يقتضيه ما ذكر قبله وترك جواب مسألة الطلاق للعلم به من جواب ما قبلها ولو أخرجهما عن الاحتاج الى ذكر ما زدت به بعد قوله معينة كما لا يخفى فيفتوت الاختصار المقصود له (مسئلة مطلق الامر) بما بعض جزئياته مكروه كراهة نحرى أو تنزيه بأن كان منها عنه (لا يتناول

أخرى كالزكاة فان وجوبها مقيد بالنظر للملك والنصاب لتوقفه عليه ومطلق بالنظر الى افرازها أي افراز القدر الواجب فان وجوب ذلك الواجب غير متوقف على الافراز المذكور وكالمصلاة فانها بالنسبة لدخول وقتها واجب مقيد بالنسبة للطهارة مطلق وبالجملة فالاطلاق والتقييد أمران اضافيان فلا بد من اعتبار الحينية في حدود الاشياء التي تختلف بالاضافة فلذا قال السيد مانصه قال الشارح الواجب المطلق هو مالا يتوقف وجوبه على مقدمة وجوده من حيث هو كذلك اعتبر قيد الحينية لجواز ان يكون واجبا مطلقا بالقياس الى مقدمة ومقيد بالنسبة الى أخرى فان الصلاة بل التكليف بأسرها موقوفة على البلوغ والعقل فهي بالقياس اليها مقيدة وأما بالقياس الى الطهارة فواجبة مطلقا راجع سم (قوله فلا يجب تحصيله) أي النصاب (قوله في الجمعة) أي في محل فعلها أي المسجد وقوله كما يتوقف وجوبها على وجود العدد أي وجوده في البلد وحاصله ان الجمعة واجب مقيد باعتبار توقف وجوبها على وجود العدد المعتبر فيها في البلد وواجب مطلق باعتبار توقف وجودها على حضور العدد المذكور في محل فعلها اذ لا يتم الا به لكنه غير مقدور عليه فعنه احتراز المؤلف بقوله المقدور الذي لا يتم الواجب المطلق الا به الخ فقول الشارح كما يتوقف وجوبها على وجود العدد نظير للحترز عنه لأنه منه كعالم (قوله كما قليل الخ) تبع في التمثيل به الحصول ونوقش بأنه انما يتشبه على مذهب الحنفية من ان الماء باق على طهوريته لانه جوهر والاعيان لا تنقلب وانما تعذر استعماله لانه انما يمكن استعماله باستعمال النجاسة لا على مذهب الشارح أي ومثله مذهب المالكية من تنجس الجميع ومن ثم مثل بعضهم باشتباه طاهر بمتنجس وفيه ان هذا لا يناسب التعذر بل هو من قبيل المسئلة الآتية في قوله أو اختلطت منسكوحة الخ قاله شيخ الاسلام وقد يجب عن الشارح بأنه قد اشهر أن المثال يتسامح فيه ويكتفى فيه بالفرض فضلا عن كونه على قول قاله سم (قوله أي اشبهت) أشار به الى ان اختلطت ليس مستعملا في معناه الحقيقي بل فيما يشأ عنه وهو الاشتباه وذلك لان الاختلاط هو تدخّل الاشياء في بعضها بحيث لا يمكن تمييز بعضها عن بعض ويتسبب عن ذلك الاشتباه فاستعماله فيه مجاز مرسل من اطلاق السبب على المسبب (قوله حرمتا) أي مادام الاشتباه وقوله أي حرم قربانها عليه أشار به الى ان اسناد حرم الى ضمير المنسكوحة والاجنبية مجاز لان الحرمة انما يتصف بها الفعل لا الذات (قوله وقد يظهر الحال الخ) دفع لما يقال كان الاولى حذف قوله أو اختلطت لتناول ما قبله له أو ابدال أو يكأن ليكون مدخولا أمثلة لما قبله لشيخ الاسلام (قوله في ذلك) أي في صورتي اشتباه المنسكوحة ونسبها الى المطلقة (قوله وترك جواب مسألة الطلاق) أي وهو قوله حرمتا (قوله ما زدت) أي وهو قوله من زوجته (قوله بما بعض الخ) ماعبرة عن الماهية أي بما هي بعض جزئياتها مكروه لان الامر كما سيأتي طلب الماهية (قوله لا يتناول المكروه) المراد بالتناول التعلق أي لا يتعلق بالماهية المتحققة في ذلك الجزئي المكروه وأراد بالمكروه المكروه لذاته وأما وصفه فيتناوله وأورد العلامة ان المكروه بمكان من جملة الجزئيات المكروهة وسيأتي انه صحيح فيتناوله الامر فلا يصح العموم ثم أجاب بأن الكراهة في ذلك ليست للفعل بل لكونه في ذلك المكان فالمكروه ذلك الكون لا الفعل والجزئي الفعل لا الكون اه وفي هذا الجواب نظر لان النهي انما يتعلق بالافعال والكون المذكور ليس منها فالوجه استثناء ما ذكر أو تقييد القاعدة ثم رأيت شيخ الاسلام قيدها فقال وكل ما ذكره في المكروه منها اذا كان له جهة أو جهتان بينهما لزوم اه سم وقد قد منّا اشارة الى هذا (قوله وذلك تناقض) نقض الشيء رفعه هذامعناه لغة فالتنقض لغة الرفع وأما اصطلاحا فالتناقض هو اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب فالتناقض في كلامه يصح ان يراد به المعنى اللغوي وهو طلب فعل الشيء وعدمه وطلب ترك الشيء وعدمه ويصح أن يراد به المعنى الاصطلاحي بان يقال هذا الشيء مطلوب الفعل هذا الشيء غير مطلوب

كرفع واستوائها حتى
نزول واصفرارها حتى
تغرب ان كان كراهتها
فيها كراهة تحریم وهو
الاصح عملا بالاصل في
النهي عنها في حديث
مسلم (وان كان كراهة
تنزيه) وصححه النووي
أيضاً ببعض كتبه فلا
يصح أيضاً (على
الصحيح) اذ لو صححت
على واحدة من
الكراهتين أي وافقت
الشرع بان تناولها
الامر بالنافلة المطلقة
المستفاد من أحاديث
الترغيب فيها لزم التناقض
فتكون على كراهة
التنزيه مع جوازها
فاسدة أي غير معتد بها
لا يتناولها الامر فلا
يشاب عليها وقيل انها
على كراهة التنزيه
صحیحة يتناولها الامر
فيثاب عليها والنهي
عنها راجع الى امر
خارج عنها كوافقة
عباد الشمس في
سجودهم عند طلوعها
وغروبها دل على ذلك
حديث مسلم وسيأتي
ان النهي لخارج لا يفيد
الفساد ورجوع النهي
فيها الى خارج انفصل

الفعل وهذا الشيء مطلوب الترك هذا الشيء غير مطلوب الترك وعلى التقديرين فالتناقض المشار اليه ضمنى
لا صريح كالأبني (قوله فلا تصح الصلاة الخ) قال العلامة مانصه اعلم أن ابن الحاجب وغيره عرفوا الصحة
عند المتكلمين بانها موافقة أمر الشارع فالصحة تستلزم كون الصحيح ما موراه فيصح الاستدلال بنفيه
على نفيها لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وان المصنف عرفها بموافقة الشرع التي لا تستلزم الامر لوجودها
في العقود المباحة فلا يلزم من نفيه نفيها فاستنتاج نفيها من نفيه بقوله فلا تصح اشتباه اهـ وجوابه ان الذي
لا يستلزم الامر مطلق الصحة وليس الكلام فيه بل في صحة خاصة وهي صحة العبادة وهي تستلزم الامر بها
في الجملة اذ لو لم يؤمر بها مطلقاً لم تكن موافقة للشرع ولا مستجمعة لما يعتبر فيها من عدم وقوعها في هذا
الوقت المخصوص وانما كان يتم اعتراضه لو كان المصنف قد استدل بنفي الامر على نفي مطلق الصحة وليس
كذلك بل انما استدل بنفيه على نفي صحة الصلاة قاله سم وفيه أن الصحة كما مر استجماع الشيء ما يعتبر
فيه من شروطه وأركانها وليس كون العبادة ما موراهما واحداً منها فلا يلزم من نفيه نفي صحة العبادة كما لا يلزم
من النهي عنها فسادها فالنوقف على الامر والنهي حكمها لا صحتها فقد اشتبه على سم الحكم بالصحة مع
ظهور الفرق بينهما فهو قد اراد التخلص من الاشتباه فوقع فيه وبهذا علمت أن الحق ما قاله العلامة فتأمل
(قوله في الاوقات المكروهة) أي المكروهة الصلاة فيها فهو محجوز عمن من اسناد ما للظروف للظرف
(قوله وان كان كراهة تنزيه) عطف على ما قدره الشارح بقوله ان كان كراهتها فيها الخ وذكروا الضمير العائد
على الكراهة باعتبار انها نهى والا فكان اللازم التاء كما تقر في العربية (قوله بان تناولها الامر) قال
العلامة فسر به موافقة الشرع وهي أعم منه اذ هي كما مر استجماع ما يعتبر فيه شرعاً أي من الاركان
والشروط اهـ وجوابه كما مر أن الكلام في صحة الصلاة لا في الصحة مطلقاً على أن هذا ليس تفسير للموافقة
بل بيان لسببها لان الموافقة تتوقف على تناول الامر وليست عينه قاله سم وفيه ما مر من أن الامر
بالعبادة أي كونها ما موراه ليس من مسحى صحتها كما أن النهي عنها ليس من مسحى فسادها اذ صحتها
استجماعها وشروطها وأركانها فسادها عدم ذلك وقد قدمنا ذلك قريباً بوضع من هذا (قوله المستفاد
من أحاديث الترغيب) جواب سؤال قائل ان النافلة لم يؤمر بها فكيف قولكم الامر بها الخ وحاصل
الجواب أن المراد بالامر الامر الضمني لا الصريح (قوله مع جوازها فاسدة) أشار بذلك الى رد الاستشكال
بأنه اذا جاز الاقدام عليه فكيف لا تصح ووجه الرد ما قرره من لزوم التناقض (قوله دل على ذلك
حديث مسلم) أي فانه روي حديث النهي عن الصلاة بعد الصبح حتى نطاع الشمس وبعد العصر حتى تغرب
وفيه فأنها تطاع وتغرب بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار شيخ الاسلام (قوله وسيأتي أن
النهي الخ) قال العلامة سيأتي في بحث النهي ان النهي لخارج أي غير لازم كذا قيد به الشارح قال المصنف
والشارح هناك كالوضوء بماء مغصوب قال الشارح لا تلاف مال الغير الحاصل بغير الوضوء أيضاً كالبيع
وقت نداء الجمعة لتفويتها الحاصل بغير البيع أيضاً كالاصلاة في المكان المكروه أو المغصوب اهـ وأنت تعلم
أن لازم الشيء ما يلزم من وجود الشيء وجوده وقد لا يلزم من وجوده وجود ذلك الشيء لجواز كونه أعم
من الملزوم وكل من الاتلاف والتفويت والتعرض بالصلاة كذا كره الشارح هنا لازم للوضوء والبيع
والصلاة وان تحقق بغيرها أيضاً والحكم بأنه في ذلك غير لازم من اشتباه اللازم بالملزوم فتدبر اهـ وجوابه
أن ما ذكره بقوله وأنت تعلم الخ اصطلاح المناطق وأما الاصوليون فلا يطلقون اللازم الاعلى المساوي
فغير بدون بل لازم الشيء لا ينفك عنه ولا يوجد في غيره وبالخارج عنه ما يوجد مع غيره وان لم ينفك عن
ذلك الشيء هذا اصطلاح الاصوليين كما أفصح به غير واحد منهم فسقط الاعتراض المذكور لانه مبني على
مصطلح المنطق كما تقدم (قوله انفصل الخنفية) أي تخلصوا من استشكال كونها صحیحة مع كون النهي

الشياطين وفي أعطان
الابل لنفاره وفي قارعة
الطريق لمروء الناس
وكل من هذه الامور
يشغل القلب عن الصلاة
ويشوش الخشوع
فالنهي في الامكنة ليس
لنفس بخلاف الازمنة
على الاصح فافترقا
واحتراز بمطلق الامر
عن المقيد بغير
المكروه فلا يتناول
قطعا (أما الواحد
بالشخص له جهتان)
لازوم بينهما (كالصلاة
في المكان) (المغصوب)
فانها صلاة وغصب أي
شغل ملك الغير عدوانا
وكل منهما يوجد بدون
الآخر (فالجهور) من
العامة قالوا (نصح)
تلك الصلاة التي هي واحد
بالشخص الخ فرضا
كانت أو نفلا نظر الجهة
الصلاة المأمور بها (ولا
يشاب) فاعلم اعقوبة له
عليها من جهة الغصب
(وقيل يشاب) من جهة
الصلاة وان عوقب من
جهة الغصب فقد يعاقب
بغير حرمان الثواب أو
بحرمان بعضه وهذا هو
التحقيق والاول تقريب
رأى عن إيقاع الصلاة

للتحریم ومثل الحنفية في ذلك المالكية فانهم قائلون بالصحة مع كون الكراهة المذكورة للتحريم
ودرجة ذلك رجوع النهي الى خارج لالي ذات الصلاة وقوله أيضا أي كما انفصل الشافعية لكون النهي
راجعا الى خارج لكن في كراهة التنزيه كما تقدم (قوله أما الصلاة في الامكنة المكروهة) مقابل لقول
المصنف في الاوقات المكروهة (قوله ويشوش الخشوع) أي يذهب به أو يضعفه (قوله فالتنهي في الامكنة
ليس لنفسها) قال العلامة أي لنفس الامكنة وهو قضية الكمال أيضا وفي شيخ الاسلام أن ضمير نفسها للصلاة
حيث قال يعني ليس لنفس الصلاة ولا للازمنة بخلافه في الازمنة اه ولعله أقرب معنى والا فجرد نفي كونه
لنفس الامكنة لا يفيد الا بعد اثبات لزومها للصلاة مع أنه لا لزوم كما سيأتي بخلاف نفي كونه لنفس الصلاة فانه
يفيد لان كون النهي لنفس الصلاة يفيد فسادها ونفي كونه لنفسها يفيد صحتها وكنفسها لازمها واعلم ان
معنى قولهم نهى عن كذا نفسه أو لازمه بيان مرجع النهي فليست اللام للتعليل والمعنى انه نهى عنه باعتبار
نفسه أو باعتبار لازمه (قوله بخلاف الازمنة) أي فالتنهي عن الصلاة فيها لنفس تلك الاوقات وهي لازمة
للاصلاة بفعلها فيها ووجه لزوم الاوقات للصلاة دون الاماكن مع أن الفعل وهو الصلاة كما لا بأس زمانه يلا بس مكانه
أنه يمكن ارتفاع النهي عن الامكنة بأن تجعل الحمامات مساكن مثلاً ولا يضرب زوال الاسم لان الامكنة باقية
بجملها وأنه لا يمكن حال إيجاد الفعل نقله من ذلك المكان الى مكان آخر ولا يمكن واحد من هذين الامرين
في الزمان سم (قوله أما الواحد بالشخص) قال شيخ الاسلام هو ما يمنع تصويره من حمله على كثيرين
كالصلاة في مغصوب اه وهو نص في ارادة الجزئي الحقيقي ولا ينافيه انهم قالوا الواحد بالجنس بالواحد
بالشخص كما عبر به العبد ومقابل الواحد بالجنس لا ينحصر في الواحد بالشخص بل يشمل الواحد
بالنوع لجواز انهم أرادوا بالواحد بالجنس ما يشمل الواحد بالنوع ويدل عليه ان بعضهم كالاصفهانى في
شرح المختصر عبر ببدل الواحد بالجنس بالواحد بالنوع وعلى ما ذكره المصنف فلا بد في المثال الذي ذكره
بقوله كالصلاة في المغصوب من التقييد بكونها صلاة معينة بشخصها وكون المصلي تلك الصلاة زيدا مثلاً
وكون المكان المغصوب عيناً أيضاً بكونه بيت عمر ومثلاً ولقائل أن يقول أى حاجة لفرض هذا الكلام
في الواحد بالشخص وهلا فرض في الواحد بالنوع كما هو ظاهر عنوان المسئلة بقولهم الصلاة في المغصوب
فانقطع بان كل فرد من أفراد الصلاة في المغصوب يجري فيه هذا الخلاف فيصح فرضه في النوع
السكلى الشامل لهذه الافراد (قوله فالجهور من العامة قالوا الخ) الجملة من المبتدأ والخبر الذي قدره
الشارح بقوله قالوا خبر عن قوله الواحد والرابط محذوف والاصل قالوا فيه أو الجملة مفرغة على محذوف
هو خبر قوله أما الواحد والاصل أما الواحد بالشخص ففيه خلاف فالجهور قالوا الخ (قوله ولا يشاب
فاعلم اعقوبه له الخ) اعلم أنه من الجائز على الله أن لا يشب هذا المصلي في المكان المغصوب أصلاً ويكون
ترك اثابته عقاباً على الغصب وأن يشبهه على الصلاة ثواباً كاملاً ولا يعاقبه على الغصب أصلاً وان يشبهه
ذلك الثواب الكامل على الصلاة ويعاقبه على الغصب بدخول النار وان (٣) يعاقبه على الغصب
بحرمان بعض الثواب لا بالنار فهذه احتمالات أربع أشار المصنف لاولها بقوله ولا يشاب ولما بعده بقوله
وقيل يشاب كما أفاد ذلك الشارح وبيان دخول الاحتمالات الثلاثة في قوله وقيل يشاب أنه صادق بانابته
الثواب الكامل مع عدم المعاقبة أصلاً أو معها بدخول النار أو معها بحرمان بعض الثواب واثابته بعضه
والاثابة تصدق بالبعض والسكلى وهذا ظهر ان قوله وان عوقب من جهة الغصب الخ استئناف لا مبالغة
(قوله تقريب) أي تسهيل للفهم حيث اقتصر على احتمال واحد كما يبيننا وقوله رادع أي لحكمه بعدم الثواب
أصلاً عقوبة على الغصب وبيان كون الثاني هو التحقيق استقفاؤه الاحكام وتفصيلها المتبين به المقام دون

(لا تصح) الصلاة مطلقا نظر الجهة الغصب المنهى عنه (ويسقط الطلب) للصلاة (عندها) لان السلف لم يأمروا بقضائها مع علمهم بها
(و) قال الامام (أجدا لصحة) لها (ولا سقوط) للطلب عندها قال امام (١٠٧) الحرميين وقد كان في السلف

متعمقون في التقوى
يأمرون بقضائها
(والخارج من)
المسكان (المغصوب
ثانبا) أى نادما على
الدخول فيه غازما على
أن لا يعود اليه (أت
بواجب) لتحقيق
التوبة الواجبة بما أتى
به من الخروج على
الوجه المذكور (وقال
أبو هاشم) من المعتزلة
هوأت (بحرام) لان ما
أتى به من الخروج شغل
بفسير اذن كالمسك
والتوبة انما تحقق عند
اتهاة اذ لا قلاع الا
حينئذ (وقال امام
الحرميين) متوسطا بين
القولين (هو مرتكب)
أى مستبك (في المعصية
مع انقطاع تكليف
النهى) عنه من طلب
الكف عن الشغل
بخروجه ثانيا للمأمر به
فلا يخلص به منه البقاء
ما نسب فيه بدخوله
من الضرر الذى هو
حكمة النهى فاعتبر في
الخروج جهة معصية
وجه طاعة وان لم يمت
الاولى الثانية والجمهور
أعوا جهة المعصية من
الضرر لدفعه ضرر

الاول المبني على الاجال هذا وقد يعارض هذا التحقيق ما تقرر في الفروع من سقوط الثواب في الصلوات
المكروهة كالصلاة حاقنا أو حاقبالى غير ذلك فانه اذا أسقطت كراهة التنزيه الثواب فالاولى كراهة
التعريم اللهم الا أن يحمل السقوط في هذه المكروهات على الردع والزجر و يلتزم حصول الثواب على
ما هنا أو يرد ما قاله الشارح من التحقيق فليشأمل سم (قوله لا تصح الصلاة مطلقا) أى فرضا كانت
أو نفلا (قوله ويسقط الطلب عندها) أى لا بها فليس سقوط الطلب لازما للصحة عند القاضي
والامام بل أعم منها لوجوده مع فساد العبادة كما هنا وقوله لان الساقطة لسقوط الطلب عندها والمراد
بالساقط غلبهم بدليل قوله الآتى وكان في السلف متعمقون في التقوى الخ (قوله وقد كان في السلف الخ)
دليل للامام اجد وقوله متعمقون أى مشددون في الدين أى والمناسب ترك هذا التشدد بدلائل الخرج
في الدين (قوله من المسكان المغصوب) أى سواء كان هو الغاصب له أو غيره فيحرم على الشخص المسك
والدخول لمكان مغصوب ولو اغصبه ومن ذلك دخول بيت الظلمة التى يعلم انها مغصوبة الا لضرورة
فبقدرها (قوله أى نادما الخ) اقتصر في تفسير التوبة على جزأين وترك الثالث وهو الافلاع أى
الكف امتثالا لان حقيقة غير متصورة حال الخروج لانه انما يتم بانهاء الخروج (قوله لتحقيق التوبة)
أى لوجود حقيقتها (قوله على الوجه المذكور) أى ثانيا (قوله لان ما أتى به الخ) أى وذلك عند
أبى هاشم فيبيع لعينه كالمسك فهو منهى عنه لذلك ومأمور به لانه انفصال عن المسك وهذا بناء على
أصله الفاسد وهو القبح العقلى لكنه أخل باصله الآخر وهو منع التكليف بالحال فانه قال ان خرج عصى
وان مكث عصى فحرم عليه الضدين قاله شيخ الاسلام (قوله الا حينئذ) أى حين تمام الخروج
(قوله من طلب الكف الخ) بيان لتكليف النهى وكان الاول ابدال طلب بالزام ليوافق مامر
من أن التكليف الزام مافيه كلفة لا طلبة شيخ الاسلام (قوله بخروجه) متعلق بانقطاع وقوله للمأمر به
نعت للخروج (قوله فلا يخلص الخ) مفرع على قوله مرتكب في المعصية كما هو واضح لاعلى قوله
مع انقطاع تكليف النهى حتى يقال المتفرع هو الخلو لا عدمه كما توهم (قوله فاعتبر) أى امام
الحرميين (قوله جهة معصية) أى وهو شغل ملك الغير وقوله وجهة طاعة أى وهى الخروج على الوجه
المذكور وقوله وان لم يمت الاولى الثانية أى وان كانت جهة المعصية هنا وهى الشغل المذكور لازمة لجهة
الطاعة وهى الخروج المذكور جهة الطاعة هنا مستلزمة لجهة المعصية دون العكس قال العلامة قوله
وان لم يمت الخ تنبيه على فساد هذا الاعتبار بان لزوم المعصية للطاعة يصير الفعل غير مقدور على الامتثال
به قال العضد فان قيل فيه الجهتان فيتمتلى الامر بافراغ ملك الغير والنهى بالغصب كالصلاة في الدار
المغصوبة سواء قلنا انه غلط لانه لا يمكن الامتثال فيلزم تكليف الحال بخلاف الصلاة في المغصوب فانه
يمكن الامتثال وانما جاء الاتحاد باختيار المسكف اه وفيه أن ما قاله من أن قول الشارح وان لم يمت
الخ تنبيه على فساد ما اعتبره الامام ممنوع بل هو توجيه الكلام الامام وتنبيه على أن هذا اللزوم لا يضره
ولا يوجب كون ذلك تكليف بالحال وانما يكون منه لو كانت المعصية هنا معصية حقيقية وهى فعل المنهى
عنه مع قيام النهى عنه وعدم انقطاعه لانه حينئذ يكون مأمورا بفعل ما لزم بتركه وليس الامر هنا كذلك
بل انما هى معصية حكمية بمعنى انه استصحب حكم السابقة تغليظا عليه لاضراره الآن بالمسك اضرا را
ناشئا عن تعديه السابق مع انقطاع النهى عنه الآن وعدم الزامه بالترك قاله فعل مقدور له لانه لم يمت منه
وبجرد استصحاب عصيانه السابق تغليظا لا يقتضى عجزه عن الفعل حتى يكون ذلك من التكليف
بالحال قاله سم (قوله الاشد) نعت للضرر (قوله حيث استصحب المعصية مع اتقاء تعلق النهى الخ)

المسك الاشد كما أتى ضرر زوال العقل في اساقعة اللقمة المفصوص بها بخمر حيث لم يوجد غيرها لدفعه ضرر تلف النفس الاشد (وهو)
أى قول امام الحرميين (دقيق) كاتبين وان قال ابن الحاجب انه بعيد حيث استصحب المعصية مع اتقاء تعلق النهى

استصحابا لحكم معصية الردة لان اسقاط الصلاة عن المجنون رخصة والمرتب ليس من أهل الرخصة أما الخارج غير نائب فعاص قطعا كلما كت (والساقط) باختياره أو بغير اختياره (على جريح) بين جرحي (يقتله ان استمر) عليه (و) يقتل (كفاه) في صفات القصاص (ان لم يستمر) عليه لعدم موضع يعتمد عليه (الابن كف) (فيل يستمر) عليه ولا ينتقل الى كفته لان الضرر لا يزال بالضرر (وقيل يتخير) بين الاستمرار عليه والانتقال الى كفته لتساويهما في الضرر (وقال امام الحرمين لاحكم فيه) من اذن أو منع لان الاذن له في الاستمرار والانتقال وأحدهما يؤدي الى القتل المحرم والمنع منهما لا قدرة على امتثاله قال مع استمرار عصيانه ببقاء ما تسبب فيه من الضرر بسقوطه ان كان اختياره والا فلا عصيان (ونوقف الغزالي) فقال في المستصفي يحتمل كل

أى والمعصية انما تكون بفعل منهي عنه أو ترك مأمور به وإذا سلم الامام انقطاع تكليف النهي لم يبق للمعصية جهة وجوابه أن الامام لا يسلم أن دوام المعصية لا يكون إلا بفعل منهي عنه أو ترك مأمور به بل ينخص ذلك بابتداء المعصية ولذا حكم ابن الحاجب وغیره على مذهب الامام بأنه بعيد لأنه محال وبهذا يسقط اعتراض العلامة على قول الشارح السابق لبقاء ما تسبب فيه الخ بقوله بقاء الضرر بمجرد لا يستقل بكون الفعل معصية بل لا بد فيه من وجود نهى أو أمر بضده اذ هي فعل منهي عنه أو ترك مأمور به وقد سلم انقطاع تكليف النهي عن الخروج وتعلق الامر به فيكون طاعة محضة لا من وجه ومعصية من وجه آخر اه قاله سم (قوله ويدفع استبعاده الخ) وجه ذلك أن حاصل الاستبعاد المذكور دعوى التنافي بين اثبات المعصية بالفعل وعدم التكليف بتركه وقد وجد نظيره في قضاء من جن بعد ارتداده ثم أفاق وأسلم صلوات زمن الجنون المذكور حيث خطب باداء صلوات زمن جنونه مع كونها ساقطة عن المجنون وجعل عاصيا بتركها استصحابا للمعصية الردة فيكون دافعا للاستبعاد المذكور (قوله رخصة) أى بمعناها اللغوية وهى التسهيل لا العرفي الذى هو تعبر الحكم من صعوبة الى سهولة مع قيام السبب الخ كما هو واضح (قوله اما الخارج غير نائب الخ) محترز قول المصنف والخارج من المغضوب ثانيا وكان الجارى على تقرير كلام المصنف أن يقول بدل قوله فعاص فغيرأت بواجب والامر سهل (قوله والساقط) مبتدأ وخبره قوله قيل يستمر الخ (قوله على جريح بين جرحي) هو مثال فثله مريض بين مريض وصحيح بين اصحاء والظرف المذكور تعلق بمحذوف نعت لجريح وكذا جملة قوله يقتله ومرفوع يقتله ضمير الساقط وكان الاولى اظهار الفاعل بأن يقول يقتله الساقط (قوله ويقتل كفاه) أى كفء الجريح لا كفء الساقط اذ لو سقط عبد على حر يقتله ان استمر ويقتل عبدا ان انتقل عنه وجب الانتقال وليس من محل الخلاف ولو سقط حر على عبد يقتله ان استمر وعبدا آخر ان لم يستمر فن محل الخلاف ومثله لو سقط عبد على حر يقتله ان استمر وحر آخر ان لم يستمر لان الحر الآخر يكافئ الحر الاول فهو من محل الخلاف أيضا (قوله في صفات القصاص) أى من حرية واسلام وهذا شامل لما اذا كان أحدهم اماما أعظم أو علما وقضيته ان في انتقاله عن الامام أو العالم الخلاف المذكور لكافؤا لجميع في صفات القصاص والوجه الذى تقتضيه القواعد استثناء الامام اذا ترتب على قتله مفاسد في الدين فيجب الانتقال عنه ويحرم الانتقال اليه وكذا في العالم اذا ترتب على قتله وهن في الدين أو ضياع العلم وأما اذا لم يترتب على قتله ما ذلك لوجود من يقوم مقامهما فحل نظر انظر سم ثم ان محل هذا الخلاف حيث يمكن الساقط الانتقال كما لا يخفى والاف هو غير مكاف كما تقدم (قوله قيل يستمر) قال شيخ الاسلام أى وجوبا ويبنى ترجيحه ان كان السقوط بغير اختياره لان الانتقال استثناف فعل بالاختيار بخلاف المكث فانه بقاء ويعتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء اه ولا يبعد ترجيحه اذا كان السقوط باختياره أيضا لان الانتقال استثناف قتل بغير حق وتكميل القتل أهون من استثنافه سم (قوله لتساويهما) أى الجريح وكفته ولك أن تقول كما تقدم ان في الانتقال ابتداء قتل وفي الاستمرار دوامه والثاني يغتفر فيه ما لا يغتفر في الاول فلا مساواة (قوله أو أحدهما) أراد به الاستمرار أى وجوبه لا الاحد الدائر الشامل للانتقال اذ لم يقل أحد بوجوب الانتقال وقوله لان الاذن له في الاستمرار والانتقال أشار به الى القول بالتخير وقوله أو أحدهما أشار به الى القول بالاستمرار فهو نشر على غير ترتيب اللف في قول المصنف قيل يستمر وقيل يتخير (قوله والمنع منهما لا قدرة على امتثاله) يحتمل أن هذا مبنى على عدم وقوع التكليف بالمحال المعادى بناء على إمكان الامتناع منهما عقلا قاله سم (قوله واختار الثالثة في المنحول) منعه الكمال وشيخ الاسلام بان قوله في المنحول المختار أن لاحكم مقول على لسان الامام فان المنحول في الحقيقة تلخيص

ولا ينافي قوله كما ماسه

لا تخلو واقعة عن حكم
لأن مرادهما بالحكم
فيه ما يصدق بالحكم
المتعارف و باتفاقه لقول
امامه لاسأله هو أو لا عن
ذلك حكم الله هنا أن
لاحكم على أنه نقل عنه
أنه اختار في باب الصيد
من النهاية المقالة الأولى
على الثالثة واحترز
المصنف بقوله كفاه
عن غير الكف
كالكافر فيجب الانتقال
عن المسلم اليه لان قتله
أخف مفسدة **مسئلة**
يجوز التكليف بالمحال
مطلقا أي سواء كان
محالا لذاته أي ممتنعا
عادة وعقلا كالجمع بين
السواد والبياض أم
لغيره أي ممتنعا عادة
لاعقلا كالشي من
الزمن والطيران من
الانسان أو عقلا لا عادة
كالإيمان من علم الله أنه
لا يؤمن (ومنع أكثر
المعتزلة والشيخ أبو حامد)
الاسفراييني (والغزالي
وابن دقيق العيد)
أي المحال الذي (ليس
ممتنعا لتعلق العلم بعدم
وقوعه) أي منعوا
الممتنع لغير تعلق العلم
لأنه لظهور امتناعه
للكلفين لا فائدة في
طلبه منهم

البرهان للإمام كما يدل عليه تسميته بالمنحول من تعليق الأصول وتصریح الغزالي في آخره بأنه لم يرد على ما في
البرهان وقد أعاد حجة الاسلام المذكور المقالة الثالثة آخر الكتاب واعترضها اه وقد يقال اقراره الامام
عليها اختيارها وان اعتراضها بعد في محل آخر ولو كان اختصاره كلام امامه مانعا من نسبته اليه لزم أن لا
ينسب اليه شيء من جميع اختصاره الا اذا صرح بأنه يقول به والظاهر أن ذلك لا يقوله عاقل **(قوله ولا ينافي**
الح) أي ولا ينافي اختياره المقالة الثالثة ففاعل ينافي ضمير يعود على الاختيار المذكور وفي بعض النسخ
ولا تنافي بالثناء المثناة من فوق والفاعل حينئذ ضمير يعود على المقالة الثالثة ووجه المناقاة المذكورة وان
كانت منفية أن قوله لا تخلو واقعة عن حكم الله معناه ان كل واقعة فيها حكم فهو واجب كلي وقوله هنا لاحكم
فيه سلب جزئي وهو ينافي اقتض الإيجاب الكلي بناء على اتحاد الحكم في القضيتين **(قوله لان مرادهما)** علة لعدم
المناقاة **(قوله فيه)** أي في قوله لا تخلو واقعة عن حكم **(قوله بالحكم المتعارف)** أي الذي هو خطاب الله
المتعلق بفعل المكلف **(الح)** **(قوله و باتفاقه)** أي اتفاق الحكم المتعارف أي فالمراد بالحكم في قوله لا تخلو واقعة
عن حكم الله الحكم بالمعنى الاعم وهو ما يتحقق ويثبت للشي في نفس الامر سواء كان الحكم المتعارف أو نفيه
فقوله لا تخلو واقعة الح أي جزئية من جزئيات الوقائع عن أمر ثبت لها ويتحقق اتصافها به في الواقع أعم من
أن يكون هو الحكم المتعارف أو نفيه وقوله حكم الله هنا أن لاحكم أي أمر الله الثابت لهذه الجزئية على ما تقدم
عدم الحكم المتعارف فالثبت بقوله حكم الله هنا غير المنفي بقوله لاحكم **(قوله على أنه)** أي الغزالي نقل عنه الح
قال شيخ الاسلام استظهار لقوله لان مرادهما بالحكم الح اه وفيه نظر اذ لا استظهار في ذلك على ما ذكر
والوجه انه استدراك على ما فهمه ما قبله من أن الامام لم يختص شي من المقالات المذكورة فليتنامل سم **(قوله**
لان قتله أخف مفسدة) قال شيخ الاسلام أولا مفسدة فيه اه يشير بذلك الى ان الشارح أراد بالكافر في
قوله كال كافر الذي بدليل قوله أخف مفسدة اذا الحربى لا مفسدة في قتله أصلا ويصح أن يريد به الاعم من
الذي والحربى وترك التعليل المتعلق بالحربى وهو أن يقول أولا مفسدة فيه **(قوله يجوز التكليف بالمحال الح)**
خرج بالتكليف بالمحال التكليف بالمحال فلا يصح والفرق بينهما ان الأول يرجع للأمر به والثاني للأمر
كمسئلة تكليف الغافل والساقط من جبل ونحوهما وقضية التعبير بالتكليف اختصاص هذا الخلاف
بالوجوب ولا يبعد جريانه في الندب أيضا وهل يتصور ذلك في الحرمة والكرهية بان يطلب منه ترك ما يستحيل
تركه طلبا جازما وغير جازم فيه نظرو يمكن أن يتكلف نصوريه بتعريم نحو المكث تحت السماء **(قوله سواء**
كان محالا لذاته) أي ان استعماله بالنظر لذاته أي نفس مفهومه بمعنى ان العقل اذا انصوره حكم بامتناع ثبوته
كالجمع بين السواد والبياض فان العقل يحكم بامتناع ذلك لما يلزم عليه من الجمع بين التقيضين كما هو بين
(قوله أو عقلا لا عادة كالإيمان الح) قال شيخ الاسلام لان العقل يحيل إيمانه لاستلزامه انقلاب العلم القديم
جهلا ولوسئل عنه أهل العادة لم يحيلوا إيمانه كذا جرى عليه كثير والذي عليه الغزالي وغيره من المحققين ان
ذلك ليس محالا عقلا أيضا بل يمكن مقطوع بعدم وقوعه ولا يخرج القاطع بذلك عن كونه ممكنا بحسب ذاته
قال التفتازاني كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينعكس اه وقد يوجه ما قاله الشارح بان الاستحالة انما هي
باعتبار ملا حظة لزوم انقلاب العلم جهلا وهذا الاعتبار امر عقلي لا مدخل للعادة فيه لانها انما ينظر فيها
لظاهر الحال قاله سم باختصار **(قوله أي منعوا الممتنع لغير تعلق العلم)** أي قاله لا يجوز التكليف به
من المحال عندهم قسمان المحال لذاته والمحال عادة الذي هو أحد قسمي المحال لغيره **(قوله لا فائدة في طلبه**
الح) يراد بالفائدة الحكمة والمنفعة الراجعة الى المخلوق بالنظر لقول الغزالي ومن معه من أهل السنة والعلة
والباعث بالنظر لقول المعتزلة فاندفع قول العلامة فيقال اتفاء الفائدة في طلبه لا يمنعه لان أفعاله تعالى لا علة
ولا لغرض اه لان أهل الحق مع نفهم العلة والغرض عن أفعاله تعالى لا ينفون عنها الفوائد بمعنى الحكم

وأجيب بأن فائدته اختبارهم هل يأخذون في المناسبات فيترتب عليها الثواب أو لا فالعقاب أما الممتنع لتعلق علم الله بعدم وقوعه بالتكليف به جازر وواقع اتفاقاً (و) منع (معتزلة بنسباده والآمدي المحال لذاته) دون المحال لغيره (و) منع (إمام الحرمين كونه) أي المحال يعني لغير تعلق العلم بالسبق (مطلوباً) أي منع طلبه من قبل نفسه أي لاستحالة فهمي عنده مانعة من طلبه بخلافها على القول الثاني فاختلفا كما قال المصنف مأخذاً (١١٠) لاحقاً (لا ورود صيغة الطلب) له لغير طلبه فلم يمنع الامام كلامه بمنعه

غيره فانه واقع كما في قوله تعالى ~~ص~~ يكونوا فرقة خاسئين والامام ردد بما قاله فيما نسب الى الاشعري من جواز التكليف بالمحال فحكاه المصنف بشقيه ولو تركه وذكر الامام مع من ذكره في القول الثاني كما فعل في شرح المهاج فانتبه الاشارة الى اختلاف المأخذ المقصودة له (والحق وقوع الممتنع بالغير لا بالذات) أما وقوع التكليف بالاول فلانه تعالى كاف الثقلين بالايمان وقال وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين فامتنع ايمان أكثرهم لعلمه تعالى بعدم وقوعه وذلك من الممتنع لغيره وأما عدم وقوعه بالثاني فلا استقرار والقول الثاني وقوعه بالثاني أيضاً لان من أنزل الله فيه أنه لا يؤمن بقوله مثلاً ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم

والمصالح الراجعة الى الخلق (قوله وأجيب بأن فائدته الخ) هذا جواب بالتسليم أي تسليم انه لا بد في أفعاله تعالى من ظهور الفائدة مع اننا لا نسلم انه لا بد من اشتغال فعله تعالى على فائدة مع انه لا يستل عملياً فعله وان سلمنا ذلك فلا نسلم انه لا بد من ظهوره اذ لا يلزم الحكيم اطلاع من دونه على وجه الحكمة كما قاله القفال في محاسن الشريعة وأورد العلامة على جواب الشارح ان هذه الفائدة ينبغيها قول المستدل اظهور امتناعه للمكافئين اهـ وقد يجاب بان الاخذ في الاسباب باعتبار ان المكاف يجوز خرق العادة فيأخذ حينئذ في المقدمات وفيه ان هذا انما يتم في المستحيل عادة لافي المستحيل لذاته فلاحسن ان يجاب بأن المراد بالاخذ في الاسباب ما يشمل طيب النفس واذا عاها التكليف بذلك ولا شك أنهم ما يتصور تعلقهم بالممتنعات قاله سم ولا يخفى ما فيه (قوله فيترتب) بالرفع على الاستئناف وبالنصب بأن مضرة بعد الاستفهام (قوله دون المحال لغيره) أي بقسميه (قوله أي المحال يعني الخ) الحامل له على إعادة الضمير في كونه على مطلق المحال ثم تقييده بالمحال لغير تعلق العلم ولم يعمده على قوله ما ليس بمنتهى توسط المحال لذاته بينهما ولا يصح عود الضمير عليه لعدم ارادته ولا على ما ليس بمنتهى لفصل فتعين عوده لمطلق المحال وتقييده بما ذكر لان المعنى عليه وانما لم يدرج الامام مع أصحاب القول الثاني لثلاث نفوت الاشارة الى اختلاف المأخذ كما سيقول الشارح (قوله لماسبق) أي من ان التكليف بالمحال لتعلق العلم بعدم وقوعه جازر وواقع اتفاقاً (قوله من قبل نفسه) أي حكم بمنع طلب المحال المذكور من أجل انه محال وهو معنى قول الشارح لاستحالة وايضا ح ان الطلب مع العلم بالاستحالة لا يتصور كونه طلباً حقيقة اذ طلب الشيء حقيقة فرع عن امكان حصوله والالكان عبثاً (قوله فاختلفا مأخذاً) أي لان مأخذ الامام الاستحالة ومأخذ أهل القول الثاني عدم الفائدة في الطلب (قوله لا ورود صيغة الطلب له لغير طلبه الخ) قوله له متعلق بالطاب وقوله لغير طلبه متعلق بورود (قوله والامام ردد بما قاله الخ) أي كما نقله عنه في شرح المختصر بقوله ان أر يد من التكليف بالمحال طلب الفعل فهو محال من العلم باستحالة وقوع المطالب وان أر يد ورود الصيغة وليس المراد بها طلب الفعل مثل كونوا فرقة بغير ممنوع اهـ والمصنف قاله هنا لا على وجه التردد (قوله فحكاه المصنف بشقيه) أي حكى ما قاله الامام بشقيه وهما كونه مطلوباً وورود صيغته لغير طلبه (قوله المقصودة) بالرفع نعت للاشارة (قوله والحق وقوع الممتنع بالغير لا بالذات) أي وقوع التكليف بالممتنع بالغير وهو الممتنع عادة فقط والممتنع عقلاً فقط وهو الممتنع لتعلق العلم بعدم وقوعه (قوله أما وقوع التكليف بالاول) أي الممتنع بالغير وهو قسمان كما تقدم متمتع لتعلق العلم بعدم وقوعه وممتنع عادة لا عقلاً لكن دليل الشارح الذي ذكره انما يبدل على وقوع التكليف بالممتنع لتعلق العلم بعدم وقوعه الذي هو محل اتفاق كما مردون القسم الاخير أعني الممتنع عادة لا عقلاً فدليله أخص من مدعاه وفي جواب كل من شيخ الاسلام وسم نظر فراجعهما (قوله والقول الثاني) أي المقابل لقول المصنف والحق الخ (قوله وقوعه بالثاني) أي وقوع التكليف بالثاني وهو المحال لذاته (قوله لان من أنزل الله فيه الخ) ايضاح ما أشار اليه ان من أنزلت فيه الآية المذكورة قد حكم عليه فيها بأنه لا يصدق النبي صلى الله عليه وسلم في شيء مما جاء به على سبيل السلب السكبي لان

قوله أم لم تنذرهم لا يؤمنون كابوي جهل وطب وغيرهما مكاف في جملة المكافين بتصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به عن الله ومنه أنه لا يؤمن أي لا يصدق النبي صلى الله عليه وسلم في شيء مما جاء به عن الله فيكون مكافاً بتصديقه في خبره عن الله بأنه لا يصدق في شيء مما جاء به عن الله وفي هذا التصديق تناقض حيث اشتمل على اثبات التصديق في شيء ونفيه في كل شيء فهو من الممتنع لذاته وأجيب بأن من أنزل الله فيه أنه لا يؤمن لم يقصد بلاغهم ذلك

قوله لا يؤمنون أى لا يصدقون بشئ مما جئت به كما يفيد حذف المعمول في قوة سالبة كلية قائلة لا تصديق لهم بشئ مما جئت به وهم مكافون من جملة المكافين بتصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به الذي من جلته مدلول هذه السالبة الكلية وهو عدم تصديقهم بشئ مما جاء به وتصديقهم هذا الذي متعلقه عدم التصديق بشئ مما جاء به فرد من أفراد التصديق المنفي الواقع موضوعا للسالبة الكلية المتقدمة فهو ايجاب جزئي في قوة قولنا هم مصدقونه في اخباره بانهم لا تصديق لهم بشئ مما جاء به وقد علم أن الإيجاب الجزئي يناقض السلب الكلي فيكونون قد كلفوا بهذا التصديق الذي متعلقه عدم التصديق الكلي مع كون ما كلفوا به من هذا التصديق الجزئي منتفيا لكونه فردا من أفراد التصديق المنفي الواقع موضوعا للسالبة المتقدمة ففقد لزوم من تكليفهم بهذا التصديق اجتماع النقيضين وهو اللازم على التكليف بالحال لذاته فيكون التكليف به من التكليف بالحال لذاته وهذا معنى قول الشارح وفي هذا التصديق تناقض أى وفي هذا التصديق الجزئي وهو تصديقه في خبره عن الله بأنه لا يصدق في شئ فالإشارة الى قوله بتصديقه في خبره الخ وقوله حيث اشتمل على اثبات التصديق في شئ أى في خبره عن الله بأنه لا يصدق في شئ فالمراد بالشئ هو خبره عن الله بما ذكر والمراد بالشئ في قوله ونفيه في كل شئ الشئ الذي هو متعلق التصديق المنفي بقولنا لا تصديق لهم في شئ كما تقدم والحاصل أن مضمون ذلك السلب الكلي وقع متعلقا لذلك التصديق الإيجابي الجزئي فيلزم التناقض لأن التصديق بالتفاء التصديق في كل شئ فرد من أفراد التصديق المنفي بجميع أفرادها فيثبت له الانتفاء وقد جعل واجبا وحاصل الجواب أن من أنزل فيه أنه لا يؤمن لم يقصد ابلاغه ذلك أى أنه لا يؤمن فلا يكون مكافا بتصديقه فيه فلا يلزم التناقض المذكور (قوله حتى يكلف) علة للمنفى وقوله دفعا للتناقض علة للمنفى (قوله انما قصد ابلاغ ذلك) أى ابلاغ أنه لا يؤمن وقوله لغيره أى غيره من أنزل فيه أنه لا يؤمن (قوله من التكليف بالمتنع لغيره) أى وهو الممتنع لتعلق العلم بعدم وقوعه (قوله والثالث الخ) صريح أو كالصريح في أن مختار المصنف شامل لقسمي الممتنع لغيره مع أنه صرح في شرح المنهاج بأنه مختص بالمتنع لتعلق العلم بعدم وقوعه وبأن المحال عادة كالحال لذاته في أنه جائز غير واقع قاله شيخ الاسلام قلت كلام المصنف صريح في شمول اختياره لقسمي الممتنع لغيره فلا وجه للاعتراض على الشارح ويمكن أن يكون المصنف اختار هنا خلافا ما اختاره في شرح المنهاج (قوله الا كثر على أن حصول الشرط الشرعي الخ) هذا يخالف ما ذكره في المسئلة الآتية من أن التحقيق أن الامر لا يتوجه الا عند المباشرة قاله سم (قوله ليس شرط في صحة التكليف) أى جوازه عقلا فالمراد بالصحة الجواز بدليل أنه سبب تكام على الوقوع بقوله والصحيح وقوعه (قوله حال عدم الشرط) ظرف للتكليف (قوله فلا يصح ذلك) أى التكليف بالمشروط حال عدم الشرط (قوله والا الخ) مراد على قوله هو شرط فيها لا على قوله فلا يصح ذلك لانه ضروري الحصول عما قبله فلا يقام عليه الدليل فهو حينئذ مرتب على المفرع عليه والتقدير والا يكن شرطا فيها وأشار بقوله فلا يمكن امتثاله لودفع الى استدلال صاحب هذا القيل بقياس شرطي مقدمه قوله لو وقع ونال به قوله فلا يمكن امتثاله فنظمه هكذا لودفع التكليف بالمشروط حال عدم الشرط لم يمكن امتثاله والتالى وهو عدم امكان الامتثال باطل لان التكليف يعتمد امكان امتثاله بالاثبات بالمكاف به فيبطل المقدم وحاصل جواب الشارح منع اللزوم المذكور بامكان الامتثال بان يؤتى بالمشروط بعد شرطه والامتثال كما يكون بفعل المكلف به في الحال يكون بفعله مع التراخي ومبني الملازمة في كلام المستدل على أن الامتثال انما يتحقق بفعل المكلف به في الحال وليس كذلك واعلم أن هذا الجواب من الشارح على التنزيل وتسلم أن صحة التكليف تتوقف على امكان المكاف به بناء على امتناع التكليف بالحال والا فلنأخذ لا نسلم بطلان اللازم المتقدم وأن صحة التكليف تتوقف على امكان المكاف

حتى يكلف بتصديق النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه دفعا للتناقض وانما قصد ابلاغ ذلك لغيره واعلام النبي صلى الله عليه وسلم به ليأس من ايمانه كما قيل لنوح عليه السلام لن يؤمن من قومك الا من قد آمن فتكليفه بالايمان من التكليف بالمتنع لغيره والثالث وهو قول الجمهور عدم وقوعه بواحد منهما الا في الممتنع لتعلق العلم بعدم وقوعه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها والممتنع لتعلق العلم في وسع المكافين ظاهرا بمسئلة الا كثر من العلماء على (أن حصول الشرط الشرعي ليس شرطا في صحة التكليف) بمشروطه فيصح التكليف بالمشروط حال عدم الشرط وقيل هو شرط فيها فلا يصح ذلك والا فلا يمكن امتثاله لو وقع وأجيب بامكان امتثاله بان يؤتى بالمشروط بعد الشرط

وقد وقع وعلى الصحة والوقوع ما تقدم من وجوب الشرط بوجوب المشروط وفاقا لاكثر يعني من الاكثر هنا (وهي أي المسئلة) مفروضة بين العاصم (في تكليف الكافر بالفروع) أي هل يصح تكليفه بما مع انتفاء شرطها في الجملة من الايمان لتوقفها على النية التي لم تصح من الكافر فلاكثر على صحة (١١٢) ويمكن امثاله بان يؤتى بها بعد الايمان (والصحيح وقوعه) أيضا

فيعاقب على تركه
امثاله وان كان يسقط
بالايمان ترغيبا فيه
قال تعالى يتساءلون
عن الجرمين ما ساءلكم
في سقر قالوا لم نك من
المصلين وويل للشركين
الذين لا يؤتون الزكاة
والذين لا يدعون مع
الله الها آخر الآيات
وتفسير الصلاة بالايمان
لانها شعاره والزكاة
بكامة التوحيد وذلك
لافراده بالشرك فقط
كما قيل خلاف الظاهر
(خلاف لابن حامد
الاسفرايني وأصغر
الحنفية) في قولهم
ليس مكافأها (مطلقا)
اذ الأمور منها
لا يمكن مع الكفر
فعلها ولا يؤمر بعد
الايمان بقضائها والمنهيات
محمولة عليها حذرا من
تبعض التكليف
وكثير من الحنفية
واقفونا (و) خلافا
(لقوم في الاوامر
فقط) فقالوا لاتعلق
به لما تقدم بخلاف

بما امر من جواز التكليف بالحال مطلقا قاله سم قلت لعل هذا القائل ممن لا يرى جواز التكليف بالحال فلذا اقتصر الشارح على الجواب الذي ذكره (قوله وقد وقع) هذا ترق وزيادة في الجواب عما حصل به المقصود من ثبوت الجواز فلو قال على أنه قد وقع لكان أقعد (قوله وعلى الصحة والوقوع ما تقدم الخ) ما تقدم فاعل بفعل محذوف يتعلق به قوله على الصحة والوقوع تقديره ويدل أو يتفرع على الصحة والوقوع ما تقدم الخ ووجه ما قاله أنه اذا كان وجوب الشرط بوجوب المشروط كان مقارنا له في الزمان وان تأخر عنه في التعقل كما هو شأن المعلول مع علته يقارنهما زمانا ويتأخر عنها تعقلا ومعلوم أن وجود الشرط متأخر عن وجوبه المقارن لوجوب المشروط فيلزم تأخر وجود الشرط وحصوله عن وجوب المشروط وهو معنى وجوب المشروط حال عدم الشرط (قوله يعني من الاكثر هنا) قال سم لعل هذا بناء على ما فهمه من خارج والافه في حد ذاته غير لازم لجواز أن يكون الاكثر هناك هو الاكثر هنا فيكون مقابل الاكثر هناك مقابلهما هنا (قوله وهي مفروضة الخ) يعني أن محل النزاع أمر كل واحد وهو صحة التكليف بالمشروط ووقوعه حال عدم الشرط لكن فرض العلماء ذلك في أمر جزئي وهو تكليف الكافر بالفروع تقريرا لفهم (قوله في الجملة) انما قال في الجملة لان المتوقف على النية انما هو بعض الأمور كالصلاة ونحوها دون البعض الآخر كالعق والجهاد ونحوهما ودون المنهيات مطلقا ولان الايمان شرط في النية فهو شرط الشرط فلذا كان شرطيا في الجملة لان شرط الشرط شرط (قوله والذين لا يدعون مع الله الخ) وجه الدليل منه أن قوله ولا يقتلون النفس الخ عطف على صلة الذين مشارك له في الحكم وهو في الآتام ومضاعفة العذاب فيكون ذلك من قوله تعالى ومن يفعل ذلك اشارة الى الصلاة وهو الاشراك وما عطف عليه فيستفاد منه أن الكافر مخاطب بالنهي عن قتل النفس والزنا والترتيب العذاب المذكور عليهم مامع الشرك (قوله لانها شعاره) أي علامته وقوله والزكاة عطف على الصلاة وقوله بكامة التوحيد أي لانها تزكي قائلها وتطهره وقوله وذلك عطف على الصلاة أي وتفسير ذلك من قوله ومن يفعل ذلك بالشرك لكونه مفردا أي موضوعا لاشارة به الى المفرد وقوله خلاف الظاهر خبر المبتدأ وهو تفسير ووجه ذلك في الصلاة أن عطف الزكاة المرادة من الاطعام في قوله ولم نك نطعم المسكين عليها فيبدأ المراد بالصلاة حقيقة الشرعية ووجهه في الزكاة ان جل الاطعام في الآية السابقة على الزكاة يفيد تفسير الزكاة في هذه الآية بحقيقة الشرعية لان الآيات يفسر بعضها بعضا ووجهه في ذلك أن تفسيره بالشرك خاصة يصير معه ذكر القتل والزنا ضائعا بالنسبة للوعيد (قوله مطلقا) أي أمور أو منهيات (قوله اذ الأمور منها) أي المتوقفة على النية كما يرشد اليه قوله السابق لتوقفها على النية وقوله هنا مع الكفر فعلها (قوله محمولة عليها) أي مقبسة عليها (قوله وخلافا لقوم في الاوامر فقط) لاجابة الى الجواب عن الشق الثاني لموافقهم لنافيه وأما الاول فيجيب عنه بما مر من أن الامتثال يمكن وبأن فائدة التكليف لا تنحصر في الامتثال قاله شيخ الاسلام (قوله لما تقدم) أي من قوله اذ الأمور منها الخ وقد علم جوابه (قوله من الايجاب والتحرير) أحسن من قول غيره من الامر والنهي لان التكليف كما مر الزام مافيه كلفة وهو خاص بالايجاب والتحرير وما نقله المصنف عن والده من التفصيل الذي ذكره تبعه فيه البرماوى واستحسنه لكن رده شيخه الزركشي بأنه لا وجه له وأنه لا تصح دعوى الاجماع في الاتلاف والجناية بل الخلاف جار في الجميع وأطال في ذلك وقول المصنف لا الاتلاف

والجنايات

النواهي لا مكان امتثالها مع الكفر لأن متعلقاتها تترك لتوقف على النية المتوقفة

على الايمان (و) خلافا (لآخرين فيمن عدا المرندي) أما المرندي فوافقوا على تكليفه باستمرار تكليف الاسلام (قال الشيخ الامام والد المصنف) والخلاف في خطاب التكليف من الايجاب والتحرير

(وما يرجع اليه من
الوضع) ككون الطلاق
سببا لحرمة الزوجة
فالخصم يخالف في
سببته (لا) ما لا يرجع
اليه نحو (الاتلاف)
للمال (والجنايات)
على النفس وما دونها
من حيث انها أسباب
للضمان (وترتب آثار
العقود) الصحيحة
كذلك المبيع وثبوت
النسب والعروض في
الزمة قال كافر في ذلك
كالمسلم اتفاقا نعم الحربي
لا يضمن متلفه ومجنيه
وقيل يضمن المسلم وماله
بناء على أن الكافر
مكاف بالفروع ورد
بان دار الحرب ليست
دار ضمان **مسئلة**
لانسكاف لا يفعل **مسئلة**
وذلك ظاهر في الامر
لانه مقتضى للفعل وأما
في النهي المقتضى للترك
فبينه بقوله (فالمكاف
به في النهي الكف أي
الانتهاء) عن المنهي
عنه (وفاقا للشيخ
الامام) أي والده وذلك
فعل يحصل بفعل الضد
للمنهي عنه (وقيل) هو
(فعل الضد) للمنهي
عنه (وقال قوم) لانهم
أبو هاشم هو غير فعل
وهو (الاتقاء) منهى
عنه وذلك

والجنايات فصد به الايضاح لتعديده المثال والافاحدهما من عن الآخر ومثله قول الشارح متلفه ومجنيه
شيخ الاسلام **(قوله وما يرجع اليه)** أي بان يكون متعلقه سببا لخطاب التكليف أو شرطه أو مانعا قاله
العلامة **(قوله ككون الطلاق سببا لحرمة الزوجة)** مثال لما يرجع من خطاب الوضع الى خطاب التكليف
وفي العبارة تساهل وحقيقة التعبير أن يقال كالخطاب الوارد بكون الطلاق الخ اذ الوضع هو الخطاب الوارد
بالكون المذكور لا الكون الذي هو متعلقه كما تقدم ذلك في الشرح في تعريف الوضع ومعنى رجوع
الخطاب المذكور هنا الى خطاب التكليف كونه متحدا معه ذاتا وان اختلفا بالاعتبار اذ الخطاب بكون
الطلاق سببا للتحريم الاستمتاع هو الخطاب بتحريم الاستمتاع بسبب الطلاق كما أوضحه العلامة رحمه
الله تعالى **(قوله لا ما لا يرجع اليه)** أي بان يكون متعلقه سببا لغير خطاب التكليف كالخطاب بكون
الاتلاف سببا للضمان فان الضمان ليس من خطاب التكليف اذ ليس هو إيجابا ولا تحريما ولا غير مما قال
سم وقد يستشكل بان الاتلاف والجنايات أسباب لجوب أداء بدل المتلف وأرض الجناية مطلقا أو عند
المطالبة فقد رجعت الى خطاب التكليف فلم يصح هذا النفي لأن إيجابا أشار الشارح الى التقييد به
من قوله من حيث انها أسباب للضمان أي شغل الزمة أي وأما من حيث انها أسباب لجوب أداء ما ذكر
فتدخل في قوله وما يرجع اليه من خطاب الوضع وفيه نظر لاستلزامه موافقة الخصم على سببية الاتلاف
لشغل الزمة ومخالفته في سببية وجوب أداء ما لزم الزمة وهو من أبعاد البعيد ان لم يكن غير معقول لان حاصله
التزام شغل الزمة وعدم وجوب أداء ما لزمها وان التزم الاتفاق على سببية الاتلاف لسكل من شغل الزمة
وجوب الاداء أشكل بالاختلاف في سببية الطلاق للتحريم فان التحريم هناك نظير وجوب الاداء
هنا فليتأمل اه **(قوله وترتب آثار العقود الصحيحة)** قال العلامة هو مثال أيضا للوضع غير الراجع وفي
كونه من الوضع أو متعلقه نظر اذ الترتيب مسبب عن الصحة للعقد التي هي متعلق الوضع اه وحاصله أن
مفاد عبارة المصنف ان الترتيب المذكور من الوضع الذي متعلقه سبب لغير خطاب التكليف مع أنه ليس
من الوضع ولا من متعلقه ولا هو سبب أصلا لشيء أما الاول فواضح وأما الثاني فلان متعلق الوضع المذكور
كون العقد صحيحا وأما الثالث فلان الترتيب المذكور مسبب عن التعلق المذكور كما تقدم للمصنف بقوله
وبصحة العقد ترتب أثره وقد يجاب بان في العبارة تساهل والمراد كون العقود صحيحة تترتب عليها آثارها
والاصل ان يقول وصحة العقود المترتبة عليها آثارها بل لا حاجة لزيادة قوله المترتبة الخ الا لأجل ايضاح كون
هذا الوضع سببا لغير خطاب التكليف وهو الترتيب المذكور قاله سم مع زيادة ايضاح له بنوع مخالفة
لتقريره **(قوله كذلك المبيع)** أي في عقد البيع الصحيح وقوله وثبوت النسب أي في عقد النكاح
كذلك وقوله والعوض في الزمة جار فيها **(قوله نعم الخ)** استدراك على قوله قال كافر في ذلك كالمسلم
وتنبه على أن المراد بالكافر المتزم للأحكام **(قوله لا نسكاف لا يفعل الخ)** قد سبق ما يعلم منه هذا وأعاده
لزيادة البيان ولقوله فالمكاف به في النهي الخ والمراد بالفعل أثره الحاصل به لا المعنى المصدرى لانه أمر
اعتباري لا لتحقيق له خارجا فلا يصح التكليف به كما مر **(قوله وذلك ظاهر في الامر)** فيه أنه لا يظهر
في نحو دع وذرو كف وقد يجاب بان الظهور باعتبار الغالب في الاوامر أو بان الظهور المذكور في غير
ما يكون في معنى النهي بقرينة المعنى ويؤيد هذا قول الشارح الآتي في شرح حد الامر بان اقتضاء فعل
غير كف مدلول عليه بغير كف مانعه وسمى مدلول كف أمر الانهيا موافقة للدال في اسمه اه فان فيه
اشعارا بموافقته في المعنى للنهي فيوجه هذا القسم هنا بما يوجه به النهي قاله سم **(قوله وذلك فعل الخ)**
فيه أن يقال هو وان كان فعلا الا انه من الامور الاعتبارية التي لا تحقق لها خارجا فلا يصح التكليف به
لانه غير مقدور لكونه عذما فان أجيب بانه مقدور باعتبار حصوله بفعل الضد الذي هو مقدور قلنا

لا حاجة حينئذ إلى العدول في المكلف به في النهي عما يتبادر من كونه النفي إلى كونه الانتهاء بل كان يمكنه التزام كونه النفي وهو مقدور باعتبار ما يتحقق به من الضد فليتأمل وفيه أنه قد لا يحصل مع الانتهاء المذكور فعل الضد فان النهي عن شرب الخمر مثلاً اذا ترك الشرب وسائر الأفعال كالأكل كل وشرب الماء وغير ذلك أي ضد شرب الخمر فإنه لم يحصل هنا الا الانتهاء عن شرب الخمر ولم يحصل هنا أمر وجودي مضاد لشرب الخمر حتى يتحقق وجود ضد يحصل به الانتهاء المذكور إلا أن يراد بالاضد ما يشمل النقيض فليتأمل سم قلت كون المراد بالاضد ما يشمل النقيض غير مخلص فيما يظهر (قوله وذلك مقدور للمكلف بان لا يشاء فعله الخ) جواب عما ورد على هذا القول من أن الانتفاء عدم والعدم غير مقدور فكيف صح التكليف به وحاصل الجواب ان تعلق القدرة به باعتبار تعلق سببها به وهو الإرادة (قوله الذي يوجد بمشيئته) أي من حيث انها سبب لتعلق القدرة بالمفعول والافهواً بما يوجد بالقدرة لا بالمشيئة (قوله الحاصل بفعل ضده من السكون) قال العلامة السكون عند المتكاملين كونان في آئين في مكان واحد وعند الحكماء عدم الحركة عما من شأنه فقول الشارح أولاً بفعل ضده من السكون موافق لقول المتكاملين وقوله ثانياً بان يستمر عدمه من السكون موافق لقول الحكماء اه أي في عبارته تناف لاقتضاء ما ذكره أولاً أن التقابل بين الحركة والسكون تقابل الضدين وان السكون وجودي وما ذكره ثانياً أن التقابل بينهما ما تقابل العدم والملكية وان السكون عدمي وجوابه ان ما قاله من موافقة الشارح قول الحكماء مبنى على ان من في قوله بان يستمر عدمه من السكون بيانية وهو غير لازم لجواز كونها ابتدائية بمعنى أن عدم التحرك نابع عن السكون فلا ينافي إرادة السكون عند المتكاملين ويؤيد ذلك ان الظاهر اتحاد معنى السكون في الموضعين سم (قوله بان يستمر عدمه) قال العلامة لا ينحصر تحقق الانتفاء في استمرار العدم إذ يمكن تحقيقه بتجدد العدم كما اذا نهى عن التحرك من هو متلبس به اه وأجاب سم بان من معتادات الشارح تبعاً للشيخ مذهب الرافعي والنووي استعمال بأن بمعنى كاف التمثيل وحينئذ فلا إشكال (قوله مع الانتهاء) ظرف ليشترط ولو أبدل مع بمن البيانية لان ما بعده بيان للمكلف به كان أحسن (قوله امثالاً) لأنه لا ترك كما هو المتبادر من العبارة فهو مفعول لاجله لا ترك مع أن الامتثال من متعلقات القصد فيعرب حينئذ تمييزاً عن نسبة القصد لا ترك والاصل قصد الامتثال بالترك (قوله الحديث الصحيحين المشهور الخ) انما يكون الحديث الشريف مفيد المأقالة اذا كان التقدير فيه انما الأعمال صحة وكما لا الاول في المأمورات والثاني في المنهيات (قوله الرأى وقوله اعلاماً) حالان من ضمير الامر المستتر في يتعلق ثم ان أمر الندب المؤقت خارج عن هذه العبارة كما أن أمر الندب مطلقاً ونهى الكراهة والتخيير خارجة عن قوله لان التكليف لا يفعل اعتماداً على العلم بذلك فهما من تعريف الحكم السابق قاله العلامة وقوله حالان الخ أي بتقدير مضاف أي اذا الزام وذا اعلام اذا الامر ليس نفس الزام والاعلام كما هو ظاهر ويصح جعل قوله الزاماً واعلاماً مفعولاً مطلقاً بخلاف المضاف أيضاً أي تعلق الزام وتعلق اعلام ولا يضر خروج أمر الندب عما هنا للعلم به بالمقايسة وكذا خروج أمر الندب مطلقاً ونهى الكراهة والتخيير عن قوله هنا لان التكليف لا يفعل للعلم به بالمقايسة أيضاً وقول العلامة اعتماداً على العلم بذلك فهما من تعريف الحكم السابق يقال عليه لو علم نهى الكراهة عما ذكر علم نهى التحريم أيضاً لا فرق بينهما والحق أنه لا يعلم منه أن المكلف به في النهي المكلف الذي علم منه أن النهي خطاب يتعلق بفعل المكلف والتعلق به صادق بان يكون المكلف به عدم الفعل أو الانتهاء المذكور فالوجه الاستناد في معرفة حكم هذه المذكورات إلى المقايسة قاله سم (قوله وقوله اعلاماً) قال العلامة قد مر أن الحكم معتبر في مفهومه والتعلق بالتنجيزي ولا يوجد الا في الوقت وان الامر نوع منه لانه لا يحجب والندب قائبات الامر قبل دخول الوقت اثبات للنوع بدون جنسه أي

مقدور للمكلف بان لا يشاء فعله الذي يوجد بمشيئته فاذا قيل لا تتحرك فالمطلوب منه على الاول الانتهاء عن التحرك الحاصل بفعل ضده من السكون وعلى الثاني فعل ضده وعلى الثالث انتفاؤه بان يستمر عدمه من السكون فبسه يخرج عن عهدة النهي على الجميع (وقيل يشترط) في الاتيان بالمكلف به في النهي مع الانتهاء عن النهي عنه (قصد الترك) له امثالاً فيترتب العقاب ان لم يقصد والاصح لا وانما يشترط لحصول اثواب الحديث الصحيحين المشهور انما الاعمال بالنيات (والأمر عند الجمهور يتعلق بالفعل قبل المباصرة) له (بعد دخول وقته الزاماً وقبله اعلاماً والاكثر) من الجمهور قالوا (يستمر) تعلقه الا لزامي به (حال المباصرة) له (و) قال (امام الحرمين والغزالي ينقطع) التعلق حال المباصرة

وهو الحكم وذلك محال وقد يدفع بأن ذلك انما يلزم من كونه أمراً حقيقياً وهو ممنوع لجواز أن يراد به جنسه أي خطاب الله تعالى الذي سيصير عند التعاقب التنجيزي أمراً حقيقياً اه وفي كلام سم هنا نعتف لاداعي اليه والفرق بين التعاقب الاعلاي والالزامي ان الاول هو اعتقاد وجوب الاتيان بالفعل بعد الوقت لانفس ايجاده وتعلق الالزام هو وجوب الاتيان به واجاده قاله شيخ الاسلام (قوله والاي لزم الخ) أي وان لم نقل انه ينقطع عند المباشرة الخ (قوله وأجيب بأن الفعل الخ) جواب بمنع الشرطية أي الملازمة المذكورة وحاصله أن لزوم طلب تحصيل الحاصل ممنوع لان الفعل لم يحصل بعد لا انتفاءه بانتفاء جزء منه وبيانه أن الفعل المطلوب ذو أجزاء والامر يتعلق به أولاً بالذات وبأجزائه ثانياً وبالعرض والتعلق به لا ينقطع ما لم يحصل الفعل ولا يحصل الاجتماع حصول جميع أجزائه (قوله قال المصنف وهو التحقيق الخ) أسنده الى المصنف ليتبرأ من عهده فانه مردود كما ستعرفه (قوله الاحينث) أي لان القدرة التي يكون بها الفعل مقارنة عند الاشعري لاسابقة اذ العرض لا يبقى زمانين كما تقرر (قوله وما قيل من أنه الخ) أي وهو يشكل على هذا القول أي لانه عليه ان أتى بالفعل فذاك والا فهو غير مأمور فلا يكون عاصياً بالترك لانه لم يترك مأموراً به لعدم تحقق الامر بعد وحاصل الجواب أن الملام والذم على فعل المنهي عنه وهو عدم فعل العبادة جميع الوقت لا على ترك المباشرة المذكورة فاللام على فعل منهي عنه لا ترك مأمور به وهو أي فعل المنهي عنه متحقق بدون المباشرة المذكورة وفيه نظر سيأتي (قوله والذم) عطف تفسير على اللوم (قوله بأن ترك الفعل) أي ترك الفعل رأساً وليس المراد بأن ترك ولو فعل بعد ذلك كما يوهمه قول المصنف فاللام قبله فانه مشعر بتوجه اللوم على الترك بعض الوقت ثم فعل العبادة بعد ذلك فيه وليس كذلك (قوله ذلك الكف) بيان المرجع الضمير المستتر في المنهي فالمنهي نعت حقيقي للكف وقد عومل معاملة الفعل المتعدي بنفسه توسعاً فحذف المصنف الجار والمجرور تخفيفاً وقول الشارح عنه متعلق بالكف والضمير في عنه للفعل (قوله لان الامر بالشيء الخ) قال العلامة لا يفيد المطلوب وهو أن الكف منهي عنه لان النهي يتوقف على وجود الامر وهو على وجود التعاقب الالزامي وهو هنا منتف فينتفي الامر فينتفي النهي وهو نقيض المطلوب اه وهو وجيبه والجواب بأن النهي النفسي يتوقف على وجود الامر اللفظي لا النفسي فلا ينافي حينئذ وجود النهي بدون الامر النفسي بعيد جداً لا يلتفت له أو هو لا يصح عند القائل وقد أطال سم هنا وكثر من التحولات الباردة * واعلم أن القول بأن الامر انما يتعلق بالفعل عند المباشرة مشكل جداً اذ اخفاء في وجود التعاقب قبل المباشرة والام ببعض أحد بالترك وهو خلاف الاجماع * واعلم أيضاً أن القدرة تطلق بازاء معنيين القوة المستجمعة لشروط التكليف وهذه لا توجد الا عند المباشرة وهو معنى قولهم القدرة الحادثة مقارنة للفعل والثاني سلامة الاسباب والآلات وهذه سابقة على الفعل وهي المعبر عنها بالاستطاعة وهي مناط التكليف وتعلق الامر الالزامي قبل المباشرة فان قيل ما معنى قول السعد مقارنة القدرة الفعل كسب واجاده الله له عقب ذلك خلق المفيد تأخر ايجاد الفعل مع أن ايجاد الله تعالى الفعل عند مقارنة قدرة العبد به كما قرر قلنا التأخر هنا بحسب التعقل تأخر المسبب عن سببه فان ايجاد المذكور سببه تعلق القدرة الحادثة بالمقدور لا بحسب الزمان فلا اشكال (قوله يصح التكليف بوجود الخ) أشار الى مستلثين الاولى صحة التكليف مع علم الامر والمأمور انتفاء شرط وقوعه والثانية علم المكلف عند وجود الامر وسامعه بأنه مكلف به فأشار الى الاولى بقوله يصح التكليف ونعمها قوله مع علم الامر وكذا المأمور انتفاء شرط وقوعه فقوله مع علم الامر الخ حال من فاعل يصح وأشار الى الثانية بقوله بوجود ونعمها قوله معلوماً لمأموره اثره الواقع حالاً من مرفوع يوجد العائد على التكليف فقوله مع علم الامر الخ وقوله معلوماً الخ حالان من التكليف وهما شرعاً على غير

والاي لزم طلب تحصيل
الحاصل ولا فائدة في
طلبه واجيب بأن الفعل
كالمسألة انما يحصل
بالفراغ منه لا انتفائه
بانتفاء جزء منه (وقال
قوم) منهم الامام الرازي
(لا يتوجه) الامر بأن
يتعلق بالفعل الزاماً
(الا عند المباشرة) له
قال المصنف (وهو
التحقيق) اذ لا قدرة
عليه الا حينئذ وما قيل
من انه يلزم عدم العصيان
بتركه جوابه قوله
(فاللام) بفتح الميم أي
اللوم والذم (فيلها)
أي قبل المباشرة بأن
ترك الفعل أي اللوم حال
الترك (على التلبس
بالكف) عن الفعل
(المنهي) ذلك الكف
عنه لان الامر بالشيء
يفيد النهي عن تركه *
(مسئلة يصح التكليف
ويوجد معلوماً للمأمور
اثره) أي عقب الامر
المسموع له الدال على
التكليف (مع علم الامر
وكذا المأمور) أيضاً
(في الاظهر انتفاء شرط
وقوعه) أي شرط وقوع
المأمور به (عند وقته
كأمر رجل بصوم يوم
علم موته قبله) للامر
مقطأوله والمأمور به
بتوقيف من الامر فانه
علم في ذلك انتفاء شرط
وقوع الصوم المأمور

به من الحباة والتمييز عند وقتها (خلافاً لامام الحرمين والمعتزلة) في قولهم لا يصح التكليف مع ما ذكر لا تنفاه فأنه من الطاعة أو العصيان بالفعل أو الترك وأجيب بوجودها بالعزم على الفعل أو الترك وفي قولهم لا يعلم المأمور بشئ أنه مكلف به عقب سماعه للأمر به لأنه قد لا يتمكن من فعله لموت قبل وقته أو عجز (١١٦) عنه وأجيب بأن الأصل عدم ذلك وتقدير وجوده ينقطع تعلق الأمر

الدال على التكليف كالوكيل في البيع غذا اذا مات أو عزل قبل الغد يتقطع التوكيل ومسئلة علم المأمور بحكي الآمدى وغـيره الاتفاق فيها على عدم صحة التكليف لانفاه فأنه لا توجد حالة الجهل بالعزم وبعض المتأخرين قال بوجودها بالعزم على تقدير وجود الشرط قال كما يعزم المجهول في التوبة من الزنا على ان لا يعود اليه بتقدير القدرة عليه فيصح التكليف عنده وجعل المصنف صحتة الاظهر واستند في ذلك كما أشار اليه في شرح المختصر الى مسئلة من علمت بالعادة أو بقول النبي صلى الله عليه وسلم انها تحيض في اثناء يوم معين من رمضان هل يجب عليها افتتاحه بالصوم قال الغزالي في المستصفى أما عند المعتزلة فلا يجب لان صوم بعض اليوم غير مأمور به وأما عندنا فلا يظهر

ترتيب الفاذ قوله معلوما يرجع للمسئلة الثانية أعنى قوله بوجوده وقوله مع علم الأمر الخ يرجع للمسئلة الاولى أعنى قوله يصح الخ فقول الكمال ان قول المصنف مع علم الأمر الخ قيد في كل من صحة التكليف ووجوده فيه نظر لما تقرر من أنه قيد في الصحة فقط وهو الموافق لتقرير الشارح خلاف الامام والمعتزلة في المسئلتين (قوله من الحباة والتمييز) بيان للشرط (قوله مع ما ذكر) أى من علم الأمر والمأمور انتفاء شرط الوقوع (قوله وأجيب بوجودها الخ) هذا على التزل والافاننا منع أو لا اعتبار الفائدة على أصلنا معاشر أهل السنة ثم ما ذكر من الجواب ظاهر في صورة علم الأمر وجهل المأمور وأما مع علم المأمور فسيأتى في الشرح جوابه عن بعض المتأخرين بما فيه بقوله وبعض المتأخرين قال بوجودها بالعزم على تقدير وجود الشرط ثم رده ذلك بقوله بعد وكذا ما قبله من دفع فانه لا يتحقق العزم الخ واحتج أيضاً القائل بصحة التكليف مع علم الأمر انتفاء شرط وقوع المكلف به فانه لو لم يصح لم يعص أحد لان كل فعل لم يأت به المكلف لا بد من انتفاء شرطه كتعلق ارادة الله تعالى به فلو كان علم الأمر انتفاء شرط وقوعه مانعاً من التكليف لم يكن نارك الصلاة عمداً عاصياً لانه حينئذ غير مكلف بها لان الأمر عام بانتفاء شرطه في وقته وهو باطل اجماعاً شيخ الاسلام (قوله وفي قولهم الخ) عطف على قوله في قولهم وفيه اشارة الى أنهم امسئلتان وقوله لانه قد لا يتمكن من فعله الخ قيل عليه انه استدلال بما هو من صور النزاع ورد بأنه ليس منها بل منشؤها فالتعليل به صحيح ويكفى في رده ما أجاب به الشارح شيخ الاسلام (قوله بتقدير وجوده ينقطع الخ) هذا هو الجواب في الحقيقة وما قبله توطئة وحاصله ان طر والموت أو العجز لا ينفيان تحقق العلم المذكور قبل ذلك غاية أنه ينقطع بذلك التعلق وهذا يدفع قول العلامة كون الأصل عدمه لا ينفى احتماله الذي ينفى العلم على قولهم فان حل العلم على الظن خالف كلامهم اهـ (قوله ينقطع التوكيل) أى والانقطاع فرع الحصول حقيقة (قوله حال الجهل) ظرف للموجودة وقوله بالعزم متعلق بالموجودة (قوله وبعض المتأخرين) هو ابن تيمية كما نقله عنه الزركشى (قوله في التوبة من الزنا) أى الذى فعله قبل الجنب (قوله انها تحيض) أى مثلاً اذ غـيره كالموت والجنون كذلك (قوله وأما عندنا) أى معاشر أهل السنة وقوله لان الميسور أى وهو صوم بعض اليوم الخالى عن الحيض وقوله بالمعسور أى وهو البعض الآخر الذى فيه الحيض (قوله انها كلفت بالصوم) أى بصوم اليوم كله (قوله من النقاء) بيان للشرط (قوله وهذا من دفع) الاشارة الى ما استند اليه المصنف (قوله الخالى) صفة لبعض اليوم (قوله والنقاء عنه جميع اليوم شرط لصوم جميعه) أى فبطل قوله انها كلفت بصوم جميع النهار مع علمها بانتفاء شرطه لما علم من أنها انما كلفت بصوم بعض اليوم مع وجود الشرط وهو النقاء عن الحيض فى ذلك البعض الذى كلفت بصومه (قوله وكذا ما قبله) أى دعوى وجود الفائدة بالعزم على تقدير وجود الشرط (قوله على ما لا يوجد شرطه الخ) رد للمتنازع فيه وقوله ولا على عدم العود الخ رد للتظير أى نظير المتنازع فيه وهى مسئلة المجبوب وحاصله أن العزم بتقدير شئ تعلق للعزم على وجود ذلك الشئ وهو ينافى تحقق العزم فى الحال فالوجود انما هو تعلق العزم لا العزم قاله سم قال وأقول لو سلم ذلك

كان

وجوبه لان الميسور لا يسقط بالمعسور

ويوجه الاستناد انها كلفت بالصوم مع علمها انتفاء شرطه من النقاء عن الحيض جميع النهار وهذا من دفع فان المكلف به صوم بعض اليوم الخالى عن الحيض والنقاء عنه جميع اليوم شرط لصوم جميعه لا بعضه أيضاً وكذا ما قبله من دفع فانه لا يتحقق العزم على ما لا يوجد شرطه بتقدير وجوده ولا على عدم العود الى ما لا قدرة عليه بتقديرها فالصواب ما حكوه من الاتفاق على عدم الصحة

كان للمصنف ومن وافقه أن يكتفى بتعليق العزم في الفائدة لانه بدل على الطاعة والانتقياد كما ان الامتناع من تعليقه بأن لا يذعن نفسه لتعليقه يدل على المخالفة وعدم الانتقياد اه * قلت ما قاله من أن الموجود في الحال انما هو التعليق نبع فيه العلامة قدس سره وقد يقال التقدير المذكور موجود في الحال وهو سبب للعزم كما هو قضية نعلق قوله بتقدير وجوده بقوله العزم وجعل الباء سببية كما صرح بذلك العلامة نفسه وحينئذ فالعزم موجود في الحال لتسببه عن التقدير المذكور وليس معلقا على وجود الشرط كما قاله وفي كلام الشارح ايماء لذلك حيث قال فانه لا يتحقق العزم بفعل الذي يتحقق العزم لأصل وجوده وهو ظاهر فان تحققه انما يكون مع وجود الشرط وحينئذ فقد يقال بكفاية وجود العزم في الفائدة وان لم يتحقق ولا حاجة الى جواب سم الذي ذكره مع بعده عن مراد هذا القائل فتأمل (قوله امام جهمل الأمر) قال شيخ الاسلام ولو علم المأمور اه وقد يستشكل حينئذ الفرق بين الاتفاق هنا وحكاية المصنف قواين في صورة علم المأمور كالأمر مع امكان جريان توجيهي القولين هنا وبحاجب بظهور امكان الفائدة هنا باعتبار اعتقاد الأمر اه سم وفي جوابه بعد (قوله على صحته ووجوده) ان قيل قضيته تعالى قول المصنف مع علم الأمر الخ بكل من قوله يصح وقوله يوجد وجهه ان الجهمل محترز العلم فاذا كانت مسألة الجهمل شاملة لكل من الصحة والوجود كانت مسألة العلم كذلك فلما تنوع ذلك فان مسألة الوجود السابقة المقصود منها ان المأمور هل يعلم عقب الأمر أنه مكلف أولا بخلاف هذه فان المقصود فيها بيان نفس الوجود قاله سم أي فلم يلزم من كون الجهمل محترز العلم ان تكون مسئلته هي مسألة العلم فاللازمة المذكورة ممنوعة (قوله على الترتيب) الترتيب في اللغة جعل كل شئ في مرتبة تجعل الفعل قبل الفاعل والمبتدأ قبل الخبر ونحو ذلك وفي اصطلاح المناطقة جعل الاشياء بحيث يطلق عليها الاسم الواحد ويكون لبعضها نسبة من البعض الآخر بالتقدم والتأخر وذلك كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث فان هذا المركب يطلق عليه انه قياس ودليل وبعضه نسبة من بعض بالتقدم والتأخر لتقديم الصغرى على الكبرى وتأخير الكبرى عنها وفي اصطلاح النحاة ثبوت المحكوم به لاشياء متعددة في أزمنة متتالية كقولك جاء زيد ثم عمرو ثم بكر والترتيب المذكور هنا ليس بالمعنى الاول ولا الثاني قطعاً بل هو قريب من المعنى الثالث وليس بمعناه حقيقة كما يظهر (قوله كل المذكى والميتة فان كلا منهما يجوز أكله) فيه نساهل فان الأمرين هما كل المذكى وكل الميتة والحكم المتعلق بهما هو الجواز وليس الأمران هما المذكى والميتة كما هو واضح فكان الاقعدان يقول كل المذكى وكل الميتة فان كلاهما يجوز واخطب سهل وأراد بالجواز الاذن الصادق بالوجوب لا المستوى (قوله لكن جواز الخ) بيان لكون تعلق الحكم على وجه الترتيب (قوله في حرم الجمع بينهما حرمة الميتة حيث قدر على غيرها) فيه اشارة الى دفع ما اعترض به على التمثيل بأن كل المذكى والميتة من أنه لا مدخل للمذكى في الحرمة وعلته تحريم الجمع انما تكون دائرة بين المفردين ووجه دفعه منع كون تحريم الجمع ليس الالة دائرة بينهما بل تكون لحرمة الميتة حيث قدر على غيرها شيخ الاسلام (قوله من عمت ضرورته الخ) فاعل بقوله تيمم (قوله ثم نوضأ الخ) أي وهذا الوضوء جائز لان خوف بطلان البرء ومثله خوف حدوث مرض خفيف مبيح للتيمم لا موجب له ولا يجب الا اذا خيف بالوضوء هلاك أو شدة بدأى هذا مذهبا معاشرا المالكية وأما عند الشافعية فقد ذكر بعض الطلبة أن الوضوء المذكور في كلام الشارح وهو الوضوء الذي يخاف معه بطلان المرض حرام على المعتمد عندهم ويجوز على قول ضعيف وعليه فإنا قلنا الشارح انما يمتحن على مذهبه على القول الضعيف ولعل الشارح لا يرى ضعفه (قوله وان بطل

(أما) التشكليف بشئ
(مع جهل الأمر)
انتفاء شرط وقوعه عند
وقته بأن يكون الأمر
غير الشارع كأمر السيد
عبيد بخياطة ثوب غدا
(اتفاق) أي فتفق
على صحته ووجوده
* (خاتمة الحكم قد
يتعلق بأمرين) فأكثر
(على الترتيب فيحرم
الجمع) كأكل المذكى
والميتة فان كلا منهما
يجوز أكله لكن جواز
أكل الميتة عند العجز
عن غيرها الذي من
جائته المذكى فيحرم
الجمع بينهما لحرمة الميتة
حيث قدر على غيرها
(أو يباح) الجمع كالوضوء
والتيمم فانهما جائزان
وجواز التيمم عند
العجز عن الوضوء وقد
يباح الجمع بينهما كأن
تيمم لخوف بطلان البرء من
الوضوء من عمت
ضرورته محل الوضوء
ثم نوضأ متحملا لمشقة
بطلان البرء وان بطل

بوضوئه تيممه لا تتفاء فائدته (أويسن) الجمع كتحصيل كفارة الوقاع فان كلامها واجب لكن وجوب الاطعام عند الجز عن الصيام
 ووجوب الصيام عند الجز عن الاعتاق (١١٨) ويسن الجمع بينها كما قال في المحصول فينبوي بكل الكفارة وان سقطت

بالاولى كما ينوي بالصلاة
 المعادة الفرض وان
 سقط بالفعل أولا (و)
 فديتعلق الحكم بامرین
 فاكثر (على البدل
 كذلك) أى فيحرم
 الجمع كتزويج المرأة من
 كفأين فان كلامهما
 يجوز التزويج منه بدلا
 عن الآخر أى ان لم
 تزوج من الآخر ويحرم
 الجمع بينهما بان تزوج
 منهما معا أو مرتبا
 أو يباح الجمع كستر
 العورة بشويين فان
 كلامهما يجب البستر به
 بدلا عن الآخر أى ان لم
 تستر بالآخر ويباح
 الجمع بينهما بان يجعل
 أحدهما فوق الآخر
 أو يسن الجمع كتحصيل
 كفارة اليمين فان كلامها
 واجب بدلا عن غيره
 أى ان لم يفعل غيره منها
 كما قال والد المصنف انه
 الاقرب الى كلام
 الفقهاء أى نظرا منهم
 للظاهر وان كان التصديق
 ما تقدم من أن الواجب
 القدر المشترك بينهما
 ضمن أى معين منها
 ويسن الجمع بينها
 كما قال في المحصول

بوضوئه تيممه لا تتفاء فائدته) أى فليس معنى الجمع بينهما اجتماعهما بمحبة ابتداء ودواما حتى يقال يتمتع
 اجتماعهما أو يتصور بان يؤتى بالتيمم على وجه التعليم مثلا بل معناه أن يؤتى بكل منهما محبة وان بطل
 التيمم بالوضوء فبطلانه لا ينافي ذلك شيخ الاسلام (قوله فان كلامهما يجوز الخ) الامر ان هاتهما التزويج
 من أحد الكفأين والتزويج من الآخر والحكم جواز ذلك والشارح جل الامرین على الكفأين وهو فاسد
 فلو قال فان كلامهما يجوز وحذف قوله التزويج منه لكان أقعد وقد تقدم نظير ذلك (قوله كما قال والد
 المصنف انه الاقرب) ضميرانه يعود لكون الواجب كلامهما بدلا عن الآخر وقوله أقرب أى لانهم قالوا
 الواجب الاطعام أو الكسوة أو العتق (تنبيه) حاصل ما ذكر من وصف حكم الجمع بين الامرین في قسمی
 المتعلق على الترتيب والبدل مع حكم الامرین أنه على ثلاثة أقسام تحريم وإباحة وسنة مع جواز الامرین
 في الاولین ووجوبهما في الثالث في قسم الترتيب ومع جوازهما في الاول ووجوبهما في الآخرین في قسم
 البدل شيخ الاسلام (قوله الكتاب الاول في الكتاب) قد تقدم ما في هذه الظرفية أول الكتاب
 فراجع (قوله ومباحث الاقوال) المباحث جمع مبحث بمعنى مكان البحث والبحث هو اثبات المحمول
 للوضوع أو نفيه عنه فالتقدير والاما كن التي يقع فيها البحث من الاقوال ولم يخصه والاقوال التي تثبت
 لها محمولاتها فلاضافة في قوله ومباحث الاقوال بيانية وجعل الاقوال أمكنة للبحث من حيث انها موضوعات
 تحمل عليها محمولات فكأنها أمكنة وقع فيها البحث ثم لا يخفى ان الكتاب الاول ليس في نفس الكتاب
 بل في مباحثه فلو قدم المصنف مباحث وأضافها الى الكتاب والاقوال بأن قال الكتاب الاول في مباحث
 الكتاب والاقوال لكان أجود قاله العلامة وقد يجاب بأنه من باب الحذف من الاول لدلالة الثاني والاصل
 في مباحث الكتاب الخ ومثل ذلك سائغ شائع في الاستعمال و بأنه يجوز أن يرد بقوله في الكتاب في
 تعريف الكتاب بناء على أن ما ذكره بعد التعريف امارا جاع لمباحث الاقوال لا مكان رجوعه اليها فان
 قوله ومنه البسملة البحث فيه عن البسملة التي هي قول وهواثبات محمولها وهو بعضيتها منه لها وقوله
 لا مانتقل أحادا البحث فيه عما نقل أحادا وهو قول وجحه سلب ثبوت بعضيته منه عنه وعلى هذا القياس
 فان قيل هذا ينافي وصف الشارح الاقوال بقوله المشتمل عليها فان البسملة وما نقل أحادا لم يثبت كونها منه
 حتى يحكم بأشتماله عليهما فلا يصح ادراج ذلك في الاقوال المرادة هنا قلنا المراد بأشتماله عليها الاشتمال
 في الجملة وان لم يكن على وجه القطع وكل من البسملة وما نقل أحادا قد نقل على أنه منه أو المراد بالاشتمال
 التعلق في الجملة وذلك متحقق فيما ذكر قطعا و امارا جاع لتوضيح الكتاب اذ لا يخفى أن كون البسملة منه
 دون ما نقل أحادا مما يميزه بأنه ثابت بعضية البسملة منه دون ما نقل أحادا وذلك من تمة التعريف ومتعلقاته
 اه سم (قوله المشتمل عليها) جعله العلامة نعتا للاقوال وخرج عدم ابراز الضمير لكون النعت سببيا
 على مذهب الكوفيين لعدم اللبس هنا والتقدير ومباحث الاقوال المشتمل هو أى الكتاب عليها
 ويمكن أن يجعل نعتا للكتاب فيكون حقيقيا لكن على مذهب من يجوز الفصل بين النعت والمنعوت
 بالاجنبي كالرضى سم (قوله الكتاب القرآن) الكتاب لغة اسم للكتوب غلب في الشرع على الكتاب
 الخصوص وهو القرآن المثبت في المصاحف كما غلب الكتاب في عرف النحاة على كتاب سيبويه والقرآن
 لغة مصدر بمعنى القراءة غلب في عرف العام على المجموع المعين من كلام الله تعالى وهو في هذا المعنى أشهر
 من الكتاب فلذا جعل تفسيره ذكره في التلويح قاله سم فتعريف الكتاب بالقرآن تعريف لفظي
 وكذا تعريف القرآن باللفظ المنزل الخ لان الماهية حاصلة بدونه على ما سنبينه ثم مقتضى كون الكتاب

(الكتاب الاول في الكتاب ومباحث الاقوال) المشتمل عليها من الامر والنهي والعام والخاص والمطلق
 والمقيد والمجمل والمبين ونحوها (الكتاب) المراد به (القرآن) غلب عليه من بين الكتب في عرف اهل الشرع (والعني به) اي بالقرآن (هنا)

جعل علماء الغلبة على القرآن انسلاخ معنى العهد عن أول وتصير حينئذ كالجزء من مدخولها التلازم
اجتماع معرفتين لكن العلامة الرضى اختار جواز اجتماعهما إذا كان في أحدهما في الآخر زيادة كما هنا
قال بدليل ياهناو يا الله ويا عبد الله وما قيل من أنها تنكر ثم تعرف بحرف النداء لا يتم في بالله قال وما قيل
ان العلم بكيفية المعارف لا يضاف الا اذا انكر ممنوع بل يجوز عندي اضافته مع بقاء تعريفه اذ لا مانع من
اجتماع تعريفتين اذا اختلفا كما مر وبسط الكلام على ذلك راجع شيخ الاسلام (قوله أى فى أصول
الفقه) أى لان بحثه عن اللفظ لكونه الذى يستدل به على الاحكام بخلاف أصول الدين فان بحثه عن
الصفة الذاتية ومنها اثبات صفة الكلام (قوله اللفظ) جنس في التعريف وقوله المنزل قيد أول وأشار به
الى أن المراد المتكرر نزوله شيئاً فشيئاً كما تفيد صيغة اسم المفعول المضعف وقيد قال كان يمكنه حينئذ
الاستغناء بقوله المنزل عن قوله على محمد صلى الله عليه وسلم لان شيئاً أنزل على غيره لم يكن كذلك
لانه انما أنزل دفعة واحدة وبجواب مبنى التعريف على الايضاح والبيان وقوله على محمد صلى الله عليه
وسلم قيد ثان وأسقطه ابن الحاجب استغناء عنه بقوله لا لا يحجز اذا المنزل على غيره ليس لا لا يحجز وجوابه ما تقدم
وقوله لا لا يحجز قيد ثالث وقوله المتعبد بتلاوته قيد رابع وسياًتى الكلام عليها فى كلام الشارح (قوله يعنى
ما يصدق عليه اللفظ الخ) تنبيه على أن اللفظ المنزل الخ مفهوم كلى منحصر فى هذا الفرد الخارجى فالمراد
به هنا الفرد الصادق عليه ذلك المفهوم لانفس المفهوم فالقرآن عبارة عن مجموع المؤلفات المخصوص التى
أولها الفاتحة وآخره الناس كما قال وتنبيه أيضاً على أن المراد من التعريف أن يبين لمن عرف حقيقة مسمى
القرآن وجهل أنه مسماه أن هذا الشخص المعروف بصفة كذا هو مفهوم القرآن لان يبين حقيقة المسمى
بهذا الشخص اذ هو أخص منها فلا يحمل عليها قاله العلامة والاشارة فى قوله ما يصدق عليه هذا اللفظ
المنزل الخ (قوله المحتج الخ) بالنصب نعت لما من قوله يعنى ما يصدق عليه الخ فان محلها النصب بما قبلها
وهو خارج مخرج الدليل على أن المعنى هنا بالقرآن اللفظ المذكور لا مدلوله تقريره أن يقال ان القرآن
عند الاصوليين أحد الأدلة الخمسة أى أحد الامور المحتج بها والاحتجاج انما هو بأبعض اللفظ المذكور
لا بمدلوله فيكون القرآن هو اللفظ المذكور لا مدلوله قاله العلامة (قوله خلاف المعنى بالقرآن فى أصول
الدين) أى في نطاق القرآن على كل من المعنيين بالاشتراك كما يطلق على كل منهما كلام الله (قوله من
مدلول ذلك الخ) بيان للمعنى بالقرآن فى أصول الدين والاشارة الى اللفظ المنزل وقوله القائم بذاته تعالى
نعت لمدلول وقضيته ان القائم بذاته تعالى مدلول اللفظ الذى تقرؤه وهو قضية ظاهر عبارتهم المشهورة
من قولهم القرآن دال على كلام الله تعالى لكن الذى حققه بعض المتأخرين أن القائم به تعالى يدل على
ما يدل عليه هذا اللفظ المقروء وان العبارة المذكورة مؤولة بقولنا القرآن دال على ما دل عليه كلام الله وهذا هو
الحق ان شاء الله تعالى كما يفيد النظر (قوله وانما حددوا القرآن مع تشخصه بما ذكر الخ) اعلم أن أسماء
العلوم كالكتب أعلام أجناس وضعت لانواع أعراض متعددة بتعدد المحال كالقائم بز يدور بعمر وقد
نجم لعلام شخص باعتبار ان المتعدد باعتبار المحل يعد عرفاً واحداً وجعل القرآن علماً شخصياً بهذا
الاعتبار الثانى وليس هو علماً شخصياً حقيقياً بان يكون اسماً للشخص القائم بلسان جبريل فقط للقطع
بان ما يقرؤه كل واحد منها هو القرآن المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا أن الشخص الحقيقى
لا يقبل الحد لانه لا يمكن معرفته الا بالاشارة اليه وعلى هذا فوصف القرآن بالشخص الذى لا يحد وهو
الحقيقى لمشاركته فى انه لا يمكن معرفته الا بالاشارة اليه والقراءة من أوله الى آخره فغنى تشخصه حينئذ
أن له حكم الشخص الحقيقى فيما تقدم راجع سم وقول الشارح بما ذكر يصح تعلقه بقوله حدودا بقوله
تشخصه والاول أولى (قوله ليميز الخ) قال العلامة قال العسدي بعد ذكر حد القرآن واعلم انه ان أراد

أى فى أصول الفقه
(اللفظ المنزل على محمد
صلى الله عليه وسلم
لا لا يحجز بسورة منه
المتعبد بتلاوته) يعنى
ما يصدق عليه هذا من
أول سورة الحمد لله الى
آخر سورة الناس
المحتج بأبعضه خلاف
المعنى بالقرآن فى أصول
الدين من مدلول ذلك
القائم بذاته تعالى وانما
حدوا القرآن مع
تشخصه بما ذكر من
أوصافه ليميز

التمييز فشكل لان كونه للاعجاز ليس لازما يينا ولان معرفة السورة تتوقف على معرفته فيدور اه فقول
الشارح لتمييز عما لا يسمى باسمه اشارة الى التمييز في التسمية لا التمييز في الحقيقة فخرزا عما قاله العضد
فتدبر اه وايضا ان التعريف قد يقصد به مجرد تمييز الشيء عما لا يسمى باسمه بالنسبة لمن عرف حقيقة ذلك
الشيء ولم يعرف أنه مسمى بذلك الاسم ويكتفي في هذا ايراد لفظ أشهر وذ كرا مور تزيل الاشتباه العارض
وقد يقصد به بيان حقيقة الشيء وهذا انما يكون بالذاتيات واللوازم البينة المفيدة لذلك ولا يخفى ان
تعريف القرآن بما ذكر من الاول اذ المخاطب به من يعرف مسمى القرآن بأنه اللفظ المنزل للاعجاز
نسورة الخ ولكنه لا يعرف أنه يسمى بالقرآن كما مر لان الثاني اذ كون القرآن للاعجاز لا يعرف مفهومه
ولزومه الا افراد من الناس فلا يكون لازما يينا كما أوضحه السعد في تقرير عبارة العضد المتقدمة وأما قوله
ان معرفة السورة تتوقف على معرفته فيدور فقد منعه المذكور بان السورة اسم للطائفة المترجمة من الكلام
المنزل قرآنا كان أو غيره بدليل سورة الانجيل قال ولهذا احتاج المصنف يعني ابن الحاجب الى وصف
السورة بقوله منه فتأمل اه وفي منازعة سم للعلامة في أن مراد الشارح بقوله لتمييز الخ أن التمييز
في التسمية لا الحقيقة ودعواه أن مراد الشارح التمييز في المدلول لافي مجرد التسمية واطالته في ذلك نظر
لا يخفى فراجعته وتأمل (قوله مع ضبط) اشارة الى فائدة أخرى للحد وهي ضبط أجزائه الكثيرة فأراد
بالكثرة كثرة أجزائه لاجزئياته لما تقدم من ان القرآن اسم لذلك المجموع المركب وكان المناسب حينئذ
أن يقول ولتنضبط كثرته لانها فائدة أخرى كما تقرر وجوابه أن يقال ان المقصود الاصل من الحد التمييز
والضبط المذكور تبعا وفيه أنه خلاف القاعدة من كون مدخول مع متبوع لا تابع وبحجاب بان تلك القاعدة
أغلبية (قوله من الكلام) بيان لما من قوله عما لا يسمى باسمه وهو على حذف مضاف أي من بقية
الكلام (قوله غير الرابطة) وتسمى النبوة ووجه خروجها من الحد أن ألفاظها لم تنزل وانما نزلت
معانيها والنبى صلى الله عليه وسلم عبر عنها بلفظه وهي خارجة بالمنزل فقط الذي هو القيد الاول وقوله والتوراة
والانجيل خارجة بقوله على محمد صلى الله عليه وسلم فهم اقيدان كما قدمنا وكلام الشارح يوهم انهما قيد
واحد والظاهر ما قدمناه من انهما قيدان (قوله مجازا عن اظهار الخ) المتبادر منه ان الاعجاز بهذا المعنى
حقيقة لغوية وهو خلاف قول السعد ان الاعجاز اثبات العجز استعير لاظهاره فانه يقتضى أنه مجاز فيحمل
كلام الشارح على أنه حقيقة عرفية وحينئذ فاستعماله في اظهار صدق الرسول صلى الله عليه وسلم مجاز
مبنى على مجاز أيضا لغوي لاعن حقيقة لغوية والعلاقة في المجاز بين اللزوم لاستلزام اثبات العجز اظهاره
واستلزام اظهاره اظهار صدق النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وان أنزل القرآن لغيره) أي كالشعر لاياته
والتفكير في مواعظه وقوله والاقتصار مبتدأ وقوله لانه المحتاج اليه الخ خبره (قوله حكاية لاقول الخ)
خبر عن قوله وقوله بسورة وانما كان أقل لان الاعجاز وقع بالقرآن كله بقوله تعالى قل لئن اجتمعت
الانس والجن الآية وبعشر سور منه بقوله تعالى قل فأتوا بعشر سور السورة الآية وبسورة بقوله تعالى فأتوا
بسورة الآية والسورة أقل الامور الثلاثة التي وقع الاعجاز بها وهي أعم من الكوثر وصادقة بها لم يقع الاعجاز
بخصوص الكوثر وهذا يسقط اعتراض شيخ الاسلام حيث قال في قول الشارح حكاية لاقول الخ ما نصه
هو في الحقيقة حكاية لكل ما يقع به الاعجاز من السور لا لاقول سورة منه نعم هو لازم له وعلى ما قاله فلا نسب
أن يقول وهو الكوثر لا لصادق به اه وكأن مبنى اعتراضه أنه فهم أن مراد الشارح بقوله حكاية لاقول
الخ أنه حكاية لاقول السورة التي وقع الاعجاز بها وهو ممنوع بل انما أراد بالاقول السورة مطلقا وأقليتها بالنسبة
لكل القرآن وللعشر السور منه اللذين وقع التحدي بهما أيضا قاله سم (قوله ومثلها فيه قدرها) أي
ومثل الكوثر في الاعجاز قدرها من غيرها أي قدرها في عدد الآيات لافي عدد الحروف والصادق بآيتين وبآية

مع ضبط كثرته عما
لا يسمى باسمه من
الكلام فخرج عن أن
يسمى قرآنا بالمنزل
على محمد الاحاديث غير
الرابطة والتوراة
والانجيل مثلا وبالاعجاز
أي اظهار صدق النبي
صلى الله عليه وسلم
في دعواه الرسالة مجازا
عن اظهار عجز المرسل
اليهم عن معارضته
الاحاديث الرابطة
كحديث الصحيحين أنا
عند ظن عيسى بن الخ
وغیره والاقتصار على
الاعجاز وان أنزل القرآن
لغيره أيضا لانه المحتاج
اليه في التمييز وقوله
بسورة منه أي أي سورة
كانت من جميع سورة
حكاية لاقول ما وقع به
الاعجاز الصادق بالكوثر
أقصر سورة ومثلها فيه
قدرها من غيرها
بخلاف ما دونها

وبدونها ليوافق قولهم الاعجاز انما يقع بثلاث آيات وذلك قدر سورة قصيرة قاله شيخ الاسلام وقوله بثلاث آيات أي بدون البسملة على رأي من يرى أنها آية من كل سورة والا فالكوثر مع البسملة أربع آيات (قوله وفائدته كما قال الخ) قد يقال من فائدته التنصيص على ان القرآن اسم للسكل دون ابعاضه كما مر قاله العلامة (قوله وبالمتعبد بتلاوته أي أبدا الخ) معنى كونه متعبد بتلاوته ان تلاوته عبادة فهي مطلوبة ينشأ على فعلها وقد اعترض العلامة كون القيد المذكور لاجراجه ما نسخت تلاوته بما نصه فيه نظرا ما أولا فلا نه أي ما نسخت تلاوته بعض والابعض كلها خارجة بسورة منه وأما نانيا فلان القيد المخرج له وهو قوله أبدا يقتضي انه لا يثبت القرآن شيء في حياته صلى الله عليه وسلم لجواز أن ينسخ طلب تلاوته فلا يكون طلبه أبديا وأما ثالثا فلان المزبد لا خارجة وهو المتعبد بتلاوته أبدا ان عاد ضمير تلاوته للفظ المذكور باعتبار نفسه وقد علمت أنه واقع على السكل فاما للاحتراز عن لفظ منزل للاعجاز بسورة لم يتعبد بتلاوته وهو فاسد لا تنفائه وأما لم يبين فيكون مستغنى عنه وان عاد اليه باعتبار ابعاضه كان للاحتراز عن لفظ منزل للاعجاز بسورة منه وبعض منه غير متعبد بتلاوته أبدا لاعتناء هذا البعض كما قال اه والجواب عن الاول ان الابعاض التي قصد المصنف اخراجها قسمان أحدهما ما اتفق عنه انه القرآن وثبت له أنه بعض القرآن وهذه الابعاض التي لم تنسخ تلاوتها ومعلوم أن المقصود اخراج هذه عن كونها القرآن لاعتناء كونها بعض القرآن وهي قد خرجت بقوله بسورة منه كما ذكر العلامة نفسه كما مر والقسم الثاني ما اتفق عنه الامر ان أي كونه القرآن وكونه بعض القرآن وهي الابعاض المنسوخة للتلاوة وهي من الجهة الاولى أي كونها القرآن خارجة بما خرج به القسم الاول كما هو ظاهر وأما من الجهة الثانية أي كونها بعض القرآن فلا تخرج بما خرج به القسم الاول كما لا يخفى فاحتاج المصنف الى اخراجها بما زاده بقوله المتعبد بتلاوته لكن بواسطة اخراج المجموع المركب ما نسخت تلاوته ومما لم تنسخ تلاوته ويبان ذلك أن ذلك المجموع يصدق عليه ما قبل ذلك القيد فلا بد من اخراجه بذلك القيد ومن لازم اخراجه به اخراج البعض المنسوخ منه عن كونه بعض القرآن فالمقصود باخراج المجموع المذكور لازمه وهو اخراج ذلك البعض المنسوخ التلاوة عن كونه بعض القرآن ولذا اقتصر الشارح في الاخراج عليه لانه المقصود بالذات واخراج المجموع وسيلة لا خراجه وعن الثاني بالتزام عدم التسمية بالقرآن في حياته صلى الله عليه وسلم ولا محذور في ذلك أو بان التسمية بالقرآن في حياته صلى الله عليه وسلم باعتبار الاصل فان الاصل عدم النسخ أو باعتبار الظاهر وأجاب بعضهم أيضا بان التعريف لما يطلق عليه القرآن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وفيه بعد وعن الثالث باختيار الشق الثاني أعني عود الضمير عليه باعتبار ابعاضه ويكون المحترز عنه المجموع المركب ما نسخت تلاوته ومما لم تنسخ تلاوته والمقصود من هذا الاحتراز لازمه وهو الاحتراز عن البعض المنسوخ التلاوة لان اخراج المجموع اخراج لذلك البعض كما قدمنا وغايته أن ليس المراد بكونه للاحتراز عن هذا البعض في عبارة الشارح انه للاحتراز عنه ابتداء بل للاحتراز عنه بواسطة الاحتراز عن المجموع المركب فتأمل قاله سم باختصار (قوله منه) أي ما نسخت تلاوته أبدا (قوله ألبتة) بقطع الهمة (قوله ولا حاجة الخ) جواب عما يقال ان التعبد بالتلاوة حكم اذ المتعبد بتلاوته معناه المطلوب تلاوته والأحكام لا تدخل الحدود لان الحد لا فائدة التصور والحكم على الشيء فرع تصوره فلو توقف تصوره عليه لم يلزم الدور وتقرر الجواب أن الحد كما يراد به تحصيل التصور يراد به تمييز تصور حاصل والمراد هنا الثاني اذ المراد تمييز القرآن بهذا الاسم عما عداه من بقية الكلام كما مر والشيء قديم يزيد كحكمه لمن تصوره بأمر يشاركه فيه غيره ذكرنا (قوله على الصحيح) راجع لما قبل الاستثناء أعني قوله ومنه البسملة أول كل سورة (قوله كذلك) أي في أول كل سورة غير براءة فلا إشارة الى أول كل سورة وكذا

وفائدته كما قال دفع ابهام العبارة بدونه أن الاعجاز بكل القرآن فقط وبالمتعبد بتلاوته أي أبدا ما نسخت تلاوته كما قال منه الشيخ والشيخة اذ انزيا فارجوهما ألبتة قال عمر رضي الله عنه فانا قد قرأنا هاروا الشافعي وغيره وللحاجة في التمييز الى اخراج ذلك زاد المصنف على غيره المتعبد بتلاوته وان كان من الأحكام وهي لا تدخل الحدود (ومنه) أي من القرآن (البسملة أول كل سورة غير براءة على الصحيح) لانها مكتوبة كذلك بخط السور في مصاحف الصحابة مع مبالاتهم في أن لا يكتب فيها ما ليس منه مما يتعلق به

معنى النقط والشكل وقال القاضي أبو بكر الباقلاني وغيره ليست منه في ذلك وإنما هي في الفاتحة لا ابتداء الكتاب على عادة الله في كتبه ومنه من لا ابتداء الكتاب بها (١٢٢) وفي غيرها للفصل بين السور قال ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل

السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه أبو داود وغيره وهي منه في أثناء النمل اجتماعا وليست منه أول براءة انزولها بالقتال الذي لا تناسبه البسملة المناسبة للرجة والرفق (لا ما نقل أحادا) قرأنا كما بينهما في قراءة والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما فانه ليس من القرآن (على الاصح) لان القرآن لا يحازه الناس عن الاتيان بمثل أقصر سورة تتوفر الدواعي على نقله تواترا وقيل انه من القرآن جملا على انه كان متواترا في العصر الأول لعدم نأفله ويكنى التواتر فيه (و) القراءات (السبع) المعروفة للقراء السبعة أبي عمرو ونافع وابن كثير وعاصم وحجزة والكسائي (متواترة) من النبي صلى الله عليه وسلم لينأى نقلها عنه جـمع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب مثلهم وهم (قيل) يعنى

الإشارة في قوله الآتي ليست منه في ذلك والمراد بكون كتبها بخط السور أنها مكتوبة بالسواد (قوله حتى النقط والشكل) بالرفع عطف على ما الواقعة فأعلا لقوله يكتب بالجرج عطف على ما المجرورة بمن في قوله مما يتعلق به والجراؤلى (قوله ومنه من النسخ) ضمير منه يعود على العادة بمعنى الاعتياد ولذا ذكر الضمير (قوله وفي غيرها) عطف على قوله في الفاتحة (قوله فصل السورة) أى تميزها (قوله وهي منه في أثناء النمل اجتماعا) محترز قوله أول كل سورة (قوله وليست منه أول براءة) لم يقل اجتماعا كالذى قبله مع أن النوى نقل في مجموعه اجتماع المسلمين على هذا الاحتمال ان الشارح تردد لا اطلاعه على نحو خلاف أو طعن في الاجماع (قوله لا ما نقل أحادا) أى غير البسملة فانهما نقلت أحادا أيضا يصح العطف بلا فان شرطها أن لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر (قوله لا يحازه) علة لقوله الآتي تتوفر الواقع خبر الان ومعناه نكثروا وقد ضمنه هنا معنى نجتمع فلذا عاده على (قوله على نقله تواترا) أى في جميع الاعصار (قوله لعدم نقله) علة لقوله جملا (قوله ويكنى التواتر فيه) أى في العصر الأول وجوابه منع الاكتفاء بذلك (قوله والقراءات السبع الخ) اللام فيه للمهد الذهن عند النجاة والخارجى العلمى عند البيانين كما قررته في موضعه (قوله للقراء السبع) هو من مقابلة المجموع بالمجموع المفيدة للقسمة أحادا ولا فكل من القراءات السبع لم يقل به كل من القراء السبعة والام يتحقق اختلاف بينهم والفرض خلافه وهذا بين (قوله متواترة) أى تواترا ما أى نقلها جمع الخ أى ولا يضر كون أسانيد القراء أحادا اذ تخصيصها بجماعة لا يمنع مجي القراءات عن غيرهم بل هو الواقع فقد تلقاها عن أهل كل بلد بقراءة امامهم الحزم الغفير عن مثلهم وهم جروا عما أسندت للائمة المذكورين ورواتهم المذكورين في أسانيدهم لتصديقهم لضبط حروفها وحفظ شيوخهم الكمل فيها اه شيخ الاسلام وانما يستدل الشارح على كون القراءات متواترة لا علم بذلك وظهوره لكل أحد سم (قوله قيل فيما ليس من قبيل الاداء الخ) كأن وجه ذلك ان ما كان من قبيل الاداء بان كان هيئة اللفظ يتحقق بدونها كزيادة المدعى أصله وما بعده من الامثلة ان مقادير زيادة المد وما معه أمر لا يضبطه السماع عادة لانه يقبل الزيادة والنقصان بل هو أمر اجتهادى وقد شرطوا في التواتر أن لا يكون في الاصل عن اجتهاد فان قيل فديتصور الضبط في الطبقة الاولى للعلم بضبطها ماسمعه منه صلى الله عليه وسلم على الوجه الذى صدر منه من غير تفاوت بسبب تكرر عرضها ماسمعه منه صلى الله عليه وسلم قلنا ان سلم وقوع ذلك لم يقد اذ لا يتأتى نظيره في بقية الطبقات فان الطبقة الاولى لا تقدر عادة على استمرار ضبط ماسمعه منه صلى الله عليه وسلم ولو سلم فلا تقدر عادة على القطع بان ما نقلته الطبقة الثانية جار على الوجه الذى نطق به النبي صلى الله عليه وسلم وبما تقرر علم أن الكلام فيما زاد على أصل المدوم بعده لافى الاصل فانه متواتر والحاصل انه ان أراد بتواتر ما كان من قبيل الاداء تواتره باعتبار أصله كأن يراد تواتر المد من غير نظر لمقداره وتواتر الامالة كذلك فالوجه خلاف ما قال ابن الحاجب للعلم بتواتر ذلك وان أراد تواتر الخصوصيات الزائدة على الاصل فالوجه ما قاله ابن الحاجب قاله سم * قلت مفاده رجوع الخلاف حيثئذ للفظ وفيه نظر (قوله كالمدة) أى كزيادة المد كما قررنا وكما يفيد قوله الذى يزيد فيه والمجرورة نائب فاعل زيدو يحتمل أن يكون النائب ضميرا يعود على المدوم ضمير فيه حيثئذ يعود على اللفظ المتقدم في قوله هيئة اللفظ (قوله متصلا ومنفصلا) حالان من المدوم قوله على أصله متعلق بزيد وقوله في نحو جاء وما أنزل مثال للتصل والمنفصل وكذا ما بعده الاول من المثاليين للتصل والثاني للمنفصل وقول المصنف كالمدة الخ امثلة للمنفق وهو بمعنى قول سم تمثيل للفهوم أو نقول

قال ابن الحاجب (فما ليس من قبيل الاداء) أى فما هو من قبيله بان كان هيئة للفظ يتحقق بدونها فليس بمتواتر وذلك (كالمدة) الذى يزيد فيه متصلا ومنفصلا على أصله حتى بلغ قدر الفين في نحو جاء وما أنزل وواو ين في نحو السوء وقالوا أنؤمن وياء ين في نحو جى وفي أنفسكم

الفتح محضة أو بين بين
بان ينحى بالفتحة فيما
مال كالغار نحو الكسرة
على وجه القرب منها أو
من الفتحة (وتخفيف
الهمزة) الذي هو خلاف
الأصل من التحقيق
نقل نحو قد أفلح وأبدأ
نحو يومنون ونسيلا
نحو أنسكم واسقاط نحو
جأجلهم (قال أبو شامة
والالفاظ المختلف فيها
بين القراء) أي كمال
المصنف في أداء الكلمة
يعني غير ما تقدم كالألفاظ
فيما فيه حرف مشدد نحو
إياك نعبد وزيادة على
أقل التشديد من مبالغة
أو توسط وهير ابن
الحاجب وأبي شامة لم
يتعرضوا لما قاله
والمصنف وافق على
عدم تواتر الأول وتردد
في تواتر الثاني وحزم
بتواتر الثالث بأنواعه
السابقة وقال في الرابع
أنه متواتر فيما يظهر
ومقصوده مما نقله عن
أبي شامة المتناول بظاهره
لما قبله مع زيادة تلك
الزيادة التي مثلها بما
تقدم على أن أباشامة
لم يرد جميع الالفاظ إذ
قال في كتابه المرشد
الوجيز ما شاع على

تمثيل لتعلق النفي الواقع صلة للموصول اه (قوله أو أقل) عطف على قدر الفين الخ وقوله بنصف أي نصف
ألف أو واحد أو ياء والاشارة بذلك وضمير منه يعودان لقدر الفين وما بعده وقوله أو أكثر منه بنصف أو واحد
أو اثنين أي فيكون منتهى المدأ ربع ألفات أو اوات أو يات (قوله من الفتح) بيان للأصل وقوله محضة أو
بين بين حالان من الامالة وقوله بين بين أي بين المحضة والفتحة وقوله بان ينحى بالفتحة الخ مثال للمحضة وقوله
أو من الفتحة مثال للتي بين بين وبين الثانية في قولهم بين بين تأ كيد لا دلي (قوله على وجه القرب منها) أي
أكثر من الفتحة وقوله أو من الفتحة أي يكون القرب من الكسرة مساوياً للقرب من الفتحة وقول المصنف
والامالة ينبغي أن يكون الكلام في مقدارها دون أصلها على ما تقدم لظهور تيسر ضبط أصلها دون مقدارها
كما مر أيضاً وكلام الشارح لا ينافي ذلك خلافاً لما أشار إليه الكمال قاله سم (قوله من التحقيق) بيان
للأصل وقوله نقل هو وما بعده أحوال من التحقيق (قوله قال أبو شامة والالفاظ المختلف فيها الخ) قوله
والالفاظ عطف على المسمى من قوله كالد ويجوز أن يراد بالالفاظ التلقات كما هو الموافق لقول الشارح
كالفاظهم فيما فيه حرف ادل أو يده حقيقة اللفظ اشكت الظرفية في قوله فيما فيه حرف لان ما فيه حرف هو
عين اللفظ ولقوله في أداء الكلمة إذ تعلقه بالالفاظ انما يناسب معنى التلقات الان يكون ذكر الكلمة من
الظهار في موضع الاضمار وتجعل في السببية والتقدير والالفاظ المختلف فيها بسبب أدائها باعتبارها ثم رأيت
شيخ الاسلام كمال قال قوله قال أبو شامة والالفاظ المختلف فيها أي في أدائها اه لكن تقدير في أدائها مع
قول الشارح عن المصنف في أداء الكلمة غير مناسب وأقرب منه ترك ذلك التقدير وجعل قوله في أداء
الكلمة مع كونه من قبيل الاظهار موضع الاضمار بدلاً من قوله فيها والتقدير والالفاظ المختلف فيها في أداء
الكلمة أي أدائها وحينئذ لا بعد في ابقاء الالفاظ على ظاهرها سم (قوله يعني غير ما تقدم) أي لان العطف
يقتضي المغايرة وفيه ان يقال ان ما حمل المصنف عليه كلام أبي شامة داخل تحت الكاف في قوله كالد فلا وجه
لتخصيص كلام ابن الحاجب بغير ما ذكره أبو شامة ولا حمل كلام أبي شامة على خصوص ما ذكره انه عام
لذلك وما ذكر في الامثلة المتقدمة وغاية ذلك ان يكون عطف قوله والالفاظ المختلف فيها على المدوم ما بعده من
عطف العام على الخاص ولا مانع منه بقي ان يقال لم راعى الشارح الامثلة في كلام ابن الحاجب دون الممثل له
وهو ما كان من قبيل الاداء حتى جعل هذا غير ما تقدم وجعل فيه زيادة على ما تقدم كما سيأتي قلت لعله لان
تلك الامثلة هي التي صرح بها ابن الحاجب وفيه نظر لانه مثلها ما يعمرها وغيرها من الزيادة المذكورة كما
تفيدة الكاف الا ان يحاجب بان ارادة ابن الحاجب بالممثل له ما يشمل زيادة أبي شامة غير معلومة قاله سم قلت
فيه نظر بل ارادته ذلك معلومة لدخول تلك الزيادة تحت الكاف في كلامه بل لو قدر ان ليس في مثال ابن
الحاجب ما يدخلها فلا وجه له عوى خر وجهها عن الممثل له وهو ما كان من قبيل الاداء لما تقرر من ان
المثال لا يخصص (قوله بزيادة على أقل التشديد) متعلق بالألفاظ بمعنى تلفظاتهم والباء فيه لاملاسة وقوله
من مبالغة أو توسط بيان للزيادة (قوله لم يتعرضوا) الضمير للغير باعتبار معناه لالفظه وكان الشارح يشير
بذلك الى ان ما قاله ضعيف لكونهما لاسلف لهما فيه سم (قوله والمصنف وافق على عدم تواتر الأول) أي
الزيادة في المد والثاني الإمالة والثالث تخفيف الهمزة والرابع ما نقله عن أبي شامة فان قيل لم وافق المصنف على
عدم تواتر الأول وتردد في الثاني قلنا يمكن ان يوجه بان الامالة لمخالفتها حركات الكلمة أغرب فهي أقرب
الى توفر الدواعي على نقلها فهي أبعد عن الغفلة عنها قاله سم وفيه شيء (قوله فيما يظهر) قد يقال التواتر ليس
مرجعه الظهور (قوله ومقصوده مما نقله الخ) مبتدأ خبره قوله تلك الزيادة أي ومقصود المصنف مما نقله عن
أبي شامة المتناول بظاهره لما قبله من المد والامالة والتخفيف مع زيادة على ذلك وهي التلفظ بالتشديد بمبالغة
أو توسط تلك الزيادة التي مثلها في منع الموانع بالتلفظ بذلك كما قرر الشارح (قوله على ان أباشامة الخ)

فما اتفقت الطرق على نقله عن القراء السبعة دون ما اختلفت فيه بمعنى أنه نفيت نسبته اليهم في بعض الطرق وذلك موجود في كتب القراء لا سيما كتب المغاربة والمشاركة فينبغي ما تبين في مواضع كثيرة والحاصل أن ما نلتزم التواتر في جميع الالفاظ المختلف فيها بين القراء أي بل منها المتواتر وهو ما اتفقت الطرق على نقله عنهم وغير المتواتر وهو ما اختلفت فيه بالمعنى السابق وهذا بظاهره يتناول ما ليس من قبيل الاداء وما هو من قبيله وان حمله المصنف على ما هو من قبيله كما تقدم (ولا يجوز القراءة بالشاذ) أي ما نقل قرآنا أحادا لا في الصلاة ولا خارجها بناء على الاصحح المتقدم أنه (١٢٤) ليس من القرآن وتبطل الصلاة به ان غير المعنى وكان قارئه عامدا علما كما قاله النووي

في فتاويه (والصحيح أنه ما وراء العشرة) أي السبعة السابقة وقرأت يعقوب وأبي جعفر وخاف فهذه الثلاثة تجوز القراءة بها (وفاقا للبغوي والشج الامام) والد المصنف لانها لا تخالف رسم السبع من صحة السند واستقامة الوجه في العربية وموافقة خط المصحف الامام ولا يضر في العزو الى البغوي عدم ذكره خلفا فان قراءته كما قال المصنف ملفقة من القراءات التسعة اذ له في كل حرف موافق منهم وان اجتمعت له هيئة ليست لواحد منهم فجعلت قراءة تخصه (وقيل) الشاذ (ما وراء السبعة) فتكون الثلاث منه لا تجوز القراءة بها على هذا وان حكى البغوي الاتفاق على الجواز غير

حاصل ما أشار اليه أن كلام أبي شامة يخالف لما نقله عن المصنف من وجهين الأول أن كلام أبي شامة خاص بالاختلاف الذي اختلفت الطرق في نسبته للقراء دون ما اتفقت على نسبته لهم كما هو صريح كلامه الآتي ونقل المصنف يفيد شموله لما اختلفت فيه وما اتفقت عليه وإيضاح هذا أن لنا اختلافين اختلاف اتفقت الطرق على نقله عن القراء بان تكون قراءة كل من القراء المخالفة لقراءة الآخر قد اتفقت الطرق على اسنادها لقارئها واختلاف اختلفت الطرق في نقله بأن تكون قراءة القارئ المخالفة لقراءة غيره بعض الطرق تنبها لقارئها وبعض الطرق تنفيها عنه والقسم الأول متواتر عند أبي شامة دون الثاني ونقل المصنف عنه يفيد أن القسمين غير متواترين عنده وليس كذلك والوجه الثاني أن كلام أبي شامة يعبر بظاهره ما ليس من قبيل الاداء والمصنف قد خصه بما كان من قبيل الاداء وسيأتي التنبيه على هذا الثاني في الشرح آخر العبارة والشارح قد اعترض بالوجه الأول صريحا ولوح للثاني كما تراه لان كلام أبي شامة صريح في عدم ارادة جميع الالفاظ فرد ارادة الجميع التي اقتضتها عبارة المصنف لا بد منه وليس صريحا في ارادة ما ليس من قبيل الاداء بل ظاهر فقط فلم يتعين رد حمل المصنف كلامه على ما كان من قبيل الاداء اذ لا مانع منه قاله سم (قوله فيما اتفقت الطرق) أي الرواة (قوله عن القراء) أي عن أحدهم (قوله بمعنى أنه) الضمير للحال أو لما من قوله دون ما اختلفت الخ (قوله وذلك موجود) الإشارة للاختلاف (قوله أي بل منها الخ) هذا من كلام الشارح وآخر كلام أبي شامة قوله بين القراء (قوله بالمعنى السابق) أي كونه نفيت نسبته اليهم في بعض الطرق أي نفيت نسبته اليهم نارة وأبقيت أخرى (قوله وهذا بظاهره) الإشارة الى ما اختلفت فيه الطرق (قوله على الاصحح المتقدم) أي في قوله لا ما نقل أحادا على الاصحح (قوله والصحيح أنه ما وراء العشرة) هذا مذهب الاصوليين وأما عند الفقهاء فالشاذ ما وراء السبعة هذا قول جمهورهم ومذهب بعضهم الى أنه ما وراء العشرة كما يقول الاصوليون وقوله وقيل ما وراء السبعة هو مذهب الفقهاء كما علمت وان كان ضعيفا عند أهل الاصول كما نفيد من صيغة التمرض (قوله وان حكى البغوي الاتفاق الخ) أي فانه بحسب ما وصل اليه فلا يكون حجة على القائل بان الشاذ ما وراء السبعة (قوله أما اجراؤه الخ) مقابل شيء محذوف والتقدير أما قرأ نيته فلا تجوز وأما اجراؤه الخ وحذف هذا المقابل للعلم به وقوله مجرى بضم الميم لانه من أجرى الرباعي (قوله الاخبار) وقوله في الاحتجاج لما كانت عبارة المصنف بظاهره فاقد تستشكل من جهة أنه أحاد فلا معنى لاجرائه مجرى الأحاد قدر الشارح ما بين المراد ويدفع الاستشكال وهو قوله الاخبار وقوله في الاحتجاج (قوله لانه انما نقل قرأنا الخ) أي ولم ينقل خبرا قرأنا حتى يقال لا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم فلا يلزم من انتفاء قرآ نيته انتفاء خبريته بل انما نقل الاخص وهو القرآ نيته دون الاعم وهو الخبرية فبسقوط قرآ نيته يسقط الاحتجاج به كما أشار له الشارح وقوله وعلى الأول أي الاحتجاج بالشاذ (قوله فسقطت متتابعات) أي نسخت تلاوة وحكما والشاذ انما يحتج به اذ لم ينسخ حكمه

(قوله)

مصرح بخلاف كما تقدم (أما اجراؤه مجرى الاخبار) (الآحاد)

في الاحتجاج (فهو الصحيح) لانه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يلزم من انتفاء خصوص قرآ نيته انتفاء عموم خبريته والثاني وعليه بعض أصحابنا لا يحتج به لانه انما نقل قرأنا ولم تنبث قرآ نيته وعلى الأول احتجاج كثير من فقهاءنا على قطع عين السارق بقراءة أيماهما وانما لم يوجبوا التتابع في صوم كفارة ليعين الذي هو أحد قول الشافعي بقراءة متتابعات قال المصنف كأنه لما صحح الدارقطني اسناده عن عائشة رضي الله عنها نزلت فصيام ثلاثة أيام متتابعات فسقطت متتابعات

له في الكتاب والسنة خلافا للحشوية) في تجوزهم ورود ذلك في الكتاب قالوا لوجوده فيه كالحروف المقطعة اوائل السور وفي السنة بالقياس على الكتاب واجيب بأن الحروف أسماء للسور كطه ويس رسموا حشوية من قول الحسن البصري لما وجد كلامهم ساقطا وكانوا يجلسون في حلقته أمامه ردوا هؤلاء الى حشى الحلقة أى جانبها (ولا) يجوز أن يرد في الكتاب والسنة (ما معنى به غير ظاهره الا بدليل) يبين المراد كما في العام المخصوص بمتأخر (خلافا للمرجئة) في تجوزهم ورود ذلك من غير دليل حيث قالوا المراد بالآيات والاخبار الظاهرة في عقاب عصاة المؤمنين التهيب فقط بناء على معتقدهم أن المعصية لا تضر مع الإيمان وسماوا مرجئة لارجائهم أى تأخيرهم ايها عن الاعتبار (وفي بقاء المجمع) في الكتاب والسنة بناء على الاصح

(قوله ولا يجوز ورود ما لا معنى له الخ) أى ما لا معنى له أصلا لا ما يتعذر فهم معناه كالأزر كشى وغيره قائلا ان خلاف الحشوية فيما له معنى ولكن لان فهمه كالحروف المقطعة وآيات الصفات أما ما لا معنى له أصلا فلا يجوز وروده في كلام الله اتفاقا ويشكل على كون محل الخلاف ماذ كترخصيص الخلاف بالحشوية مع وقوع المتشابه في القرآن وكون الجمهور مناعا على الوقف على قوله الا الله لأن لا يراد بفهمه في قوله ولكن لان فهمه فهم معناه الذى أر يدمنه في الواقع بل معنى صحيح يضاف اليه وان لم يكن هو المراد في الواقع وفيه نظر لان قول الزركشى السابق وآيات الصفات يدل على ادخال المتشابه في محل الخلاف مع أن له معنى صحيحا يضاف اليه عينه الخلف وان سكت عنه السلف فلا وجه حينئذ لتخصيص الخلاف بالحشوية ولاننى المعنى الصحيح الذى يضاف اليه فليتأمل ويشكل على الاول الذى هو كون محل الخلاف ورود ما لا معنى له أصلا ان الاتيان بالمهمل الذى لا معنى له نقص وهو محال على الله تعالى وقد يجاب بأن القائل بوروده وهم الحشوية منع كونه نقضا لجواز أن يكون الحكمة كالاتلا وما هو كذلك لا يكون نقضا والحاصل انهم اضطربت أفعالهم في محل النزاع في هذه المسئلة وتعارضت والذى صوبه الاسنوى ما قاله المصنف من أن محل النزاع ورود ما لا معنى له أصلا (قوله كالحروف المقطعة وأوائل السور) قال العلامة أى كاسماء الحروف المقطعة الخ اذا لوجودها أوائل السور أسماء لها مسمياتها وفي التمثيل بها ما لا معنى له أصلا شئ اذا المراد منها الحروف التى هي مسمياتها فهى معانيها وان لم يكن للفظ المنتظم منها معنى اه ولا يخفى أن هذا الابراد انما يرد على الحشوية لا على الشارح لانه ناقل ذلك عنهم ولهم أن يجيبوا بأن ليس مرادهم بما لا معنى له أصلا ما لا معنى له في نفسه بل لا معنى له مرتباً بما صاحبه ومجرد الحروف التى هي المسميات ليست كذلك كما اعترف به الشيخ ومن هنا يدفع أيضا ما يقال ان هذه الحروف أسماء لاعداد مخصوصة الا ان يتبين ارتباط تلك الاعداد بالمقام سم (قوله من قول الحسن) من تعليلية وأبتدائية أى سمو بذلك لاجل قول الحسن أو تسمية مأخوذة من قول الحسن الخ وقوله وكانوا يجلسون الخ حال من الهاء في كلامهم (قوله الى حشى الحلقة) فيه إشارة الى أن الحشوية بفتح الشين لانها منسوبة الى الحشى بالقصر كالفتى ويجوز اسكان الشين على أنها منسوبة الى الحشو الذى لا معنى له في الكتاب والسنة وبوجهين ضبطه لزر كشى والبرماوى كما قال شيخ الاسلام (قوله الا بدليل) أى الامع دليل وقوله يبين المراد المراد بالتبيين صرف اللفظ عن ظاهره سواء كان معه تعيين المراد كما هو مذهب الخلف والا كما هو مذهب السلف فاندع ايراد التشابه فانه عني به غير ظاهره ولا دليل يبين المراد منه بناء على الوقف على الا الله فان مبنى هذا الابراد قصر الدليل على الدليل المعين المراد وقد علمت ان المراد به ما هو أعم (قوله كفى العام المخصوص بمتأخر) انما قيد بقوله بمتأخر لكونه أظهر في التمثيل اذا المخصوص بمقارنا ومتقدم لا يفهم منه من علم المخصص حين وروده الا غير ظاهره بقرينة ذلك المخصص ففي كونه مماعنى به غير ظاهره خفاء بل قد يقال ان ما يفهم منه بواسطة المخصص هو ظاهره غاية الامر انه ظاهره بواسطة المخصص لاني حد ذاته وقد صرح الامام في الورقات بأن المؤول بالدليل يسمى ظاهرا بالدليل فلا يصدق انه حين وروده عني به غير ظاهره على الإطلاق فظهر لتقييد فائدة واندفع اعتراض شيخ الاسلام بان تقييده بمتأخر لا مفهوم له الا ان يقال انه المتفق عليه سم (قوله خلافا للمرجئة) لفظ المرجئة بالهمز من ارجاء كاقراء وبغيره من ارجى كاعطى وبهما قرئ قوله تعالى قالوا ارجه واناه (قوله حيث قالوا الخ) تنبيه على ان ذلك يؤخذ من كلامهم لزوما لانهم صرحوا به (قوله لارجائهم أى تأخيرهم ايها عن الاعتبار) أى تأخيرهم المعصية عن كونها معتبرة حيث نفوا المؤاخذة بها فوجودها حينئذ لا اعتداد به لعدم ترتب أثرها عليها ويصح عود ضمير ايها للآيات والاخبار الواردة في العقاب لعصاة المؤمنين فانهم ارجوها أى آخروها عن اعتبار ظاهرها (قوله وفي بقاء المجمع الخ) خبر مبتدؤه قول الشارح

الآتى من وقوعه فيهما (غير مبين) أى على اجماله بأن لم يتضح المراد منه

وسلم أقوال أحدها لان
الله تعالى أكل الدين
قبل وفاته لقوله اليوم
أكلت لكم دينكم
ثانيها نعم قال تعالى في
متشابه الكتاب وما
يعلم تأويله الا الله اذ
الوقف هنا كما عليه
جمهور العلماء واذا ثبت
في الكتاب ثبت في
السنة لعدم القائل
بالفرق بينهما (ثالثها
الاصح لا يبق) المجلد
(المسكاف بمعرفته)
غير مبين للحاجة الى
بيانه حذرا من التكليف
بما لا يطاق بخلاف غير
المسكاف بمعرفته على أن
صواب العبارة بالعمل
به كافي البرهان وفي
بعض نسخه بالعلم به
وهو تحريف من ناسخ
مشى عليه المصنف اذ
وقع له من غير تأمل
(والحق) كما اختاره
الامام الرازي وغيره
(ان الادلة النقلية قد
تفيد اليقين بانضمام
نواتر أو غيره) من
المشاهدة كفاي أدلة
وجوب الصلاة ونحوها
فان الصحابة علموا
معانيها المرادة بالقرائن
المشاهدة ونحن علمناها
بواسطة نقل تلك
القرائن لينا تواتر فاندفع

الآتي أقوال وقوله غير مبين حال من المجلد ولما كان ظاهر هذه الحال لا يفيد الا تأكيد الان المجلد هو غير
المبين أشار الشارح الى تأويلها بالجواز والمجرد بقوله أي على اجاله أي مستمر او باقيا على اجاله (قوله الى
وفاته صلى الله عليه وسلم) متعلق بقوله بقاء (قوله لان الله تعالى أكل الدين قبل وفاته) فيه أن يقال بين
هذا وما احتج به عليه من قوله تعالى اليوم أكلت لكم دينكم تخالف لصدق هذا على تمام الا كمال في
ذلك اليوم وصدق ذلك أعني قوله لان الله أكل الدين قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بما بعد ذلك اليوم بما
قبل الوفاة مع موافقة الواقع اذ قد بينت أحكام بعد ذلك اليوم أيضا كما هو ظاهر الا أن يكون المراد أنه
أكل في ذلك اليوم الاصول ونحوها ولم يبين بعده الاما هو من فروع ما بين فيه قاله سم (قوله ثالثها
الاصح لا يبق المسكاف بمعرفته) قوله ثالثها مبتدأ وضميره للاقوال المقدر في المتن المدلول عليها بقوله ثالثها
وخبره قوله لا يبق الخ وقوله الاصح خبر مبتدأ محذوف أي وهو الاصح والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره
(قوله حذرا من التكليف بما لا يطاق) فيه أن يقال ان المصنف قائل بجوازه مطلقا وبوقوع التكليف
بالحال لغيره فلا يمتشى هذا الاعلى رأى من لا يرى التكليف بالحال وقوله حذرا من التكليف بالحال
تعليل لعدم البقاء المعلن بقوله للحاجة (قوله على أن صواب العبارة الخ) قضيته أن التعبير بمعرفته أو بالعلم
به خطأ وليس كذلك اذ المعرفة أو العلم سبب للعمل لان العمل بالشئ فرع معرفته والعلم به فغايتة أنه غير
بالسبب عن المسبب ولا بدع فيه بل العلم عمل في الجملة قال في التلويح وقد يقال العلم عمل بالقلب وهو الاصل
وقوله كافي البرهان يقال عليه ان المصنف لا يلزمه تقليد ما في البرهان قلت دعوى أن المعرفة والعلم سبب
للعمل بمنوعة بالاشبهة بل هما شرط لصدق حده علمهما دون حد السبب وأما قوله بل العلم عمل الخ فنقول
ان الامر كذلك لكنه قاصر على العمل القلبي والقصد ما هو أعم من ذلك فقد تبين لك سقوط ما قاله
سم جميعه وصحة ما اعترض به الشارح (قوله من غير تأمل) متعلق بقوله مشى عليه المصنف (قوله بانضمام
نواتر أو غيره) ظاهر كلام المصنف أن التواتر والمشاهدة التي هي المراد بغيره قريبتان وقول الشارح
بالقرائن المشاهدة ونقل تلك القرائن لينا تواتر يفيد أن التواتر والمشاهدة متعلقان بالقرائن لأنهما
نفس القرائن قاله العلامة وقد يقال كلام المصنف صالح لجملة على ما قال الشارح اذ لم يصرح بان التواتر
والمشاهدة قريبتان ولا بانهما متعلقان بالقرائن وغاية ما أفاده افادة اليقين بواسطة تواتر أو مشاهدة
وهذا صالح لكل من الامرين فعمله على ما قال الشارح لا مانع منه حينئذ سم وانما لم يقل المصنف
وبعدم المعارض العقلي لان فرض الكلام بعدم صدق القائل اسبب المجزأة أو تصديق الصادق وهذا
يستلزم عدم المعارض اذ لا وجود له مع العلم بصدق القائل وما أشار له المصنف بقوله والحق أن الادلة الخ
أحد أقوال ثلاثة ثانيها أنها تفيد اليقين مطلقا ثالثها أنها لا تفيد مطلقا وهو الذي أشار اليه الشارح بقوله
الآتي فاندفع توجيهه من أطلق الخ (قوله بانتفاء العلم بالمراد) متعلق بتوجيهه قال العلامة هذا القائل ضم الى
هذا في التوجيه أنه لا بد من العلم بعدم المعارض العقلي فلا بد في دفعه مع ما ذكره من قوله والعلم بعدم
المعارض من صدق القائل كما زاده السيد أي ان القائل بانها لا تفيد اليقين وجهه بانتفاء العلم بالمراد منها
لتوقفه على العلم بعدم المعارض العقلي وجوابه أن انتفاء المعارض العقلي قد علم من صدق القائل وهو النبي
صلى الله عليه وسلم وقد يجاب بأن الشارح لم يزد ما ذكرنا كتمتفاء بقوله فان الصحابة الخ فان علمهم على
الوجه المذكور يستلزم العلم بعدم المعارض على ان افادة الادلة اليقين انما تتوقف على عدم العلم بالمعارض
لا على العلم بعدمه اذ كثيرا ما يحصل العلم من الدليل ولا يخطر بالمعارض بالبال اثباتا ولا نفيا فضلا عن العلم
بعدمه فالمراد بقولهم افادتها اليقين تتوقف على العلم بعدم المعارض أنه بحيث لو لاحظ المعارض العقل جزم
بعدمه كما للسعد (قوله المنطوق والمفهوم) المنطوق لغة الملفوظ به والمفهوم لغة ما يستفاد من اللفظ ومعناها

اللفظ في محل النطق)
 حكما كان كما مشله في
 شرح المختصر كغيره
 بتعريف التأنيف أى
 للوالدين الدال عليه
 قوله تعالى فلا تقل لهما
 أف أو غبر حكما كما يؤخذ
 من تمثيله في قوله (وهو)
 أى اللفظ الدال في محل
 النطق (نص) أى
 يسمى بذلك (ان أفاد
 معنى لا يحتمل غيره)
 أى غير ذلك المعنى
 (كزيد) فى نحو جاء
 زيد فانه مفيد للذات
 المشخصة من غير احتمال
 لغيرها (ظاهر) أى
 يسمى بذلك (ان
 احتمل) بدل المعنى
 الذى أفاده (مرجوحا
 كالاسد) فى نحو رأيت
 اليوم الاسد فانه مفيد
 للحيوان المفترس محتمل
 للرجل الشجاع بدله
 وهو معنى مرجوح
 لانه معنى مجازى والاول
 الحقيقى المتبادر الى
 الذهن أما المحتمل لمعنى
 مساو لاخر فبسمى
 مجعلا وسيأتى كالجون فى
 ثوب زيد الجون فانه
 محتمل لمعنيه أى الأسود
 والابيض على السواء
 (واللفظ ان دل جزؤه
 على جزء المعنى)

اصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله ما دل عليه اللفظ الخ) أى معنى والمراد به ما يعنى من اللفظ ويقصد وليس
 المراد به ما قابل الذات كما يعلم من تقسيم الشارح المنطوق الى حكم وغيره (قوله فى محل النطق) متعلق
 بدل كما يفيد كلام الشارح بعد ومعناه أنه دل عليه فى مقام ايراد اللفظ فالمحل اعتبارى والمراد بكون المعنى
 مدلولاً عليه كون اللفظ مستعملا فيه وكونه مراداً منه بالذات فشمّل المعنى المجازى أيضاً لان اللفظ استعمل
 فيه وان كان هناك انتقال من المعنى الاصل الى اليه ولا يضر عدم شموله لغير الصريح وهو ما دل عليه اللفظ
 التزاماً لان ظاهر صنيع المصنف فى هذا الكتاب عدم اثباته وما ذكرناه من تعلق قوله فى محل النطق بدل
 الدال عليه قول الشارح بعد أى اللفظ الدال فى محل النطق هو الاوافق يجعل المصنف من أقسام المنطوق
 نحو مدلول زيد وأسدلان التعريف على هذا التقدير يتناول ذلك من غير تكاف وأما ما ذكره العلامة
 من جعل فى محل النطق حالاً من ضمير عليه أى حال كون ذلك المعنى ثابتاً فى محل النطق أى محل نطق باسمه
 وذلك كالحزمة فى آية التأنيف فانه ثابتة فى محل نطق باسمه وهو التأنيف فانه هو طريقة ابن الحاجب
 من تخصيص المنطوق كلفهوم بالحكم ولا يوافق طريقة المصنف من تعميم ذلك لغير الحكم أيضاً
 كمدلول زيد مثلاً وانما كان خاصاً بالحكم على ما قاله العلامة من الحالية المذكورة لان مفادها ان المنطوق
 هو الامر الثابت لشيء نطق باسمه والثابت لشيء حكمه (قوله فلا تقل لهما أف) مصدر بمعنى تبا وقيحا
 مبنى على الكسر (قوله كزيد) قد يناقش فى تمثيل النص به باحتماله معنى مجاز يابنائه على جواز التجوز
 بالعلم وقد صرح النحاة بأن التوكيد فى نحو جاء زيد بنفسه لرفع المجاز عن الذات واحتمال ان الجائى رسوله
 أو كتابه فليتأمل قاله سم وقد يقال النظر فى النص والظاهر لما يدل عليه اللفظ ولا شك ان مدلول زيد
 لا يحتمل لفظه غيره لانه الموضوع له وأما التجوز المذكور فليس راجعاً لدلالة لفظ زيد بل لدلالة المركب
 فتأمل (قوله بدل المعنى الذى أفاده) احتراز بذلك عن المشترك (قوله مرجوحا) مفعول به لاحتمل
 أو مفعول مطلق له أى احتمالاً مرجوحاً (قوله والاول الحقيقى) مبتدأ وخبر (قوله واللفظ الخ) قال العلامة
 ان اعتبر جزء اللفظ من حيث كونه جزءاً كان التقييد بقوله على جزء المعنى ضاعاً اذا الجزء انما يدل عليه
 بل يكتفى بقوله ان دل جزؤه وان اعتبر أعم من كونه جزءاً أو مفرداً فالحيوان الناطق علماً يدل جزؤه فى
 الجملة على جزء المعنى وهو مفرد داخل فى حد المركب خارج عن حد المفرد فيبطل به الاول طرداً والثانى
 عكساً فلا بد لتصحیحهما من زيادة القصد فيهما بان يقال ان قصد بجزء الدلالة على جزء المعنى فركب
 والا ففرد اهـ ويحاج باختيار النقي الثانى لكن قوله على جزء المعنى يعتبر فيه الحيشية أى من حيث انه
 جزء المعنى أى المعنى الموضوع له ذلك اللفظ وقيد الحيشية معتبر فى تعريف الامور التى تختلف بالاعتبار كما تقرّر
 وحينئذ يخرج عن تعريف المركب ويدخل فى تعريف المفرد نحو الحيوان الناطق علماً لان جزءه
 وان دل لكن لا يدل على جزء المعنى من حيث انه جزء المعنى فلا حاجة الى زيادة القصد قاله سم (قوله
 والا ففرد) فيه أن يقال ان هذا صادق بالمركب لان تقديره وان لم يدل جزؤه والمركب كغلام زيد كذلك
 اذ جزؤه كالغين أو الزاى لا يدل وجزء المركب شامل لكل من أجزائه الهجائية وكلماته وقد يحاج بوجهين
 أحدهما أن جزءه فى قوله لا يدل جزؤه مفرد مضاف فيعم ودلالة العام كلية فيكون معناه كل جزءه
 واذا دخل عليه النفي صح أن يكون من عموم السلب والتقدير وان لم يدل شيئاً من أجزائه وان كان قد يتبادر
 منه سلب العموم وهو لا يفيد هنا وثانيهما جل الاضافة فى جزئه على العهد الذهنى باصطلاح أهل البيان على
 ما صرح به غير واحد من أن المضاف الى معرفة ينقسم انقسام المحلى باللام وحينئذ فهو فى معنى النكرة
 كما تقرّر وقد وقع فى حيز النفي فيكون عاماً والمعنى وان لم يدل شيئاً من أجزائه فخرج المركب لانه وان
 لم يدل بعض أجزائه وهى حروفه الهجائية فقد دل بعضها الآخر وهو كلياته * بقی أن يقال هذا

كغلام زيد (فركب والا) أى وان لم يدل جزؤه على جزء معناه بان لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام

اللفظ على معناه
مطابقة) وتسمى دلالة
مطابقة أيضا مطابقة
الدال للمدلول (وعلى
جزئه) أي جزء معناه
(تضمن) وتسمى دلالة
تضمن أيضا لتضمن
المعنى لجزئه المدلول
(ولازمه) أي لازم
معناه (الذهني)
سواء لزمه في الخارج
أيضا أم لا (الالتزام)
وتسمى دلالة الالتزام
أيضا لالتزام المعنى أي
استلزامه للمدلول
كدلالة الانسان على
الحيوان الناطق في
الاول وعلى الحيوان في
الثاني وعلى قابل العلم
في الثالث اللازم خارجا
أيضا ودلالة العمى
أي عدم البصر عما من
شأنه البصر على البصر
اللازم للعمى ذهنا
المنافي له خارجا (والاولى)
أي دلالة المطابقة
(لفظية) لأنها محض
اللفظ (والثنتان) أي
دلالتا التضمن والالتزام
(عقليتان) لتوقفهما
على انتقال الذهن من
المعنى الى جزئه ولازمه
(ثم المنطوق ان توقف
الصدق) فيه (أو
الصحة) له عقلا أو شرعا

لا يصدق على الحيوان الناطق علما لان كلامنا لفظ الحيوان والناطق فيه يدل باعتبار الوضع
الغير العلمي والمعنى العلمي هو الماهية الانسانية مع الشخصات وكل من معنى لفظ الحيوان وهو الجسم
النامي الخ ومن معنى الناطق وهو المتفكر بالقوة جزء للماهية الانسانية التي هي جزء المعنى العلمي فكل منهما
جزء من جزء المعنى العلمي وجزء الجزء جزء مع أنه مفرد ولهذا صرحوا في كتب الميزان بأنه يدل جزءه على
جزء معناه الا أن دلالاته غير مقصودة فاخرجوه عن حد المركب وأدخلوه في المفرد بقيد قصد الدلالة حيث
قالوا اللفظ ان قصد جزئه الدلالة على جزء المعنى فركب والا ففرد والمصنف لم يذكر القصد ويمكن أن يجاب
أيضا بما تقدم من اعتبار الحثية المذكورة أي دل جزءه على جزء المعنى من حيث انه جزء المعنى وظاهر أن
واحدا من جزء الحيوان الناطق لم يدل باعتبار المعنى الغير العلمي على جزء المعنى العلمي من حيث انه جزء
المعنى العلمي اذ لا يتصور دلالة جزء اللفظ باعتبار أحد وضعيه على جزء معنى الوضع الآخر اه سم (قوله
أو يكون له جزء غير دال على معنى) المراد بالدلالة الدلالة الوضعية والمراد بالوضع ما كان على قانون اللغة
فاندفع ما يقال ان أحرف زيد موضوعه لاعداد فالزاي بسبعة والياء بعشرة والدال بأربعة فلها دلالة فلا
يصح في أصل الدلالة عنها واندفع أيضا بالتقييد المذكور الدلالة العقلية كدلالة زاي زيد على حياة الالفاظ
سم (قوله ودلالة اللفظ على معناه مطابقة) لم يقل على تمام معناه كما قال غيره للاحتراز عن الجزء لان الجزء
لا يصدق عليه أنه المعنى لانه بعض المعنى فلا احتراز عنه حاصل بقوله على معناه من غير احتياج لزيادة لفظ
تمام (قوله دلالة مطابقة) الاضافة فيه من اضافة السبب الى المسبب وكذا قوله دلالة تضمن ودلالة
الالتزام (قوله لمطابقة الدال الخ) تعليل لسلك من الاسمين المفرد والمركب أعني قوله مطابقة وقوله دلالة
مطابقة وكذا يقال فيما بعده وهذا المضاف وهو قوله دلالة لا بد منه في تقسيم دلالة اللفظ لان المطابقة يوصف
بها اللفظ والمعنى والدلالة لا يوصف بها الا اللفظ (قوله لجزئه المدلول) أي المدلول عليه باللفظ فهو من باب
الحذف والايصال (قوله الذهني) لم يرد به ما لا يمكن انفكاكا عنه عن الملزوم وهو الذي يلزم من تصور ملازمه
تصوره وهو اللازم البين بالمعنى الاخص عند المناطقة بل مطابق لللازم سواء تصور بعد الملزوم بلامهلة أو بعد
التأمل واعمال الفكر (قوله أي عدم البصر الخ) قال السيد المضاف اذا أخذ من حيث انه مضاف
كانت الاضافة داخلية فيه والمضاف اليه خارجا عنه وان أخذ من حيث ذاته كانت الاضافة أيضا خارجة عنه
ومفهوم العمى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف فتكون الاضافة الى البصر داخلية في
مفهوم العمى والبصر خارجا عنه اه سم (قوله والثنتان عقليتان الخ) تنبع فيه المحصول وغيره وهو
أحد أقوال ثلاثة ثانياً أنهم مالفظيتان كالاولى اعتبارا بفهم المعنى من اللفظ ولو بواسطة وعليه أكثر المناطقة
وقد يقال هو لازم للمصنف وان صرح بخلافه لانه جعل المقسم دلالة اللفظ فأقسامه لفظية وكون بعضها
بواسطة وبعضها بدونها لا يخرجها عن ذلك ثالثاً أن الدلالة التضمنية لفظية كالاولى والالتزامية عقلية
لان الجزء داخل فيما وضع له اللفظ بخلاف اللازم شيوخ الاسلام والحاصل أن في المقام مقدمتين وهما قولنا
كما أطلق اللفظ فهم معناه وكما فهم معناه فهم جزؤه وفهم لازمه فبالنظر الى المقدمة الاولى تكون التضمنية
والالتزامية لفظيتين كالمطابقة وبالنظر للثانية عقليتين وبهذا يتبين أن الخلاف المذكور لفظي (قوله
ثم المنطوق) أراد به المنطوق الصريح وأراد بالمقدر المشار اليه بقوله على اضمار المنطوق غير الصريح ولا
يكون الا في دلالة الالتزام (قوله الصدق فيه الخ) عبر في جانب الصدق بنى اشارة الى ان الصدق ليس
صفة للمنطوق بل للكلام الدال عليه فقوله فيه أي في الدال وفي باللام في جانب الصحة اشارة الى ان المنطوق
يتصف بها والصحة العقلية هي الامكان والشرعية موافقة الفعل ذي الوجهين الشرع كما مر (قوله فيما دل

أي في اللفظ الذي دل عليه أي على ذلك المنطوق وهو المنطوق الصريح والمقدر المذكور الدال على تقديره هذا اللفظ هو المنطوق غير الصريح واعلم أن ابن الحاج رحمه الله قسم المنطوق إلى صريح وغير صريح والاول ما دل عليه اللفظ مطابقة أو تضمنا والثاني ما دل عليه التزاما والمصنف خص اسم المنطوق بالصريح وسمى غير الصريح بمدلول الاقتضاء والاشارة (قوله أي فدلالة اللفظ الخ) أشار بهذا إلى أن ظاهر تعبير المصنف فيه تساهل لأن قوله فدلالة اقتضاء خبر عن المنطوق وذلك لا يصح لأنها وصف لدلالة اللفظ على ذلك المضمر المقصود كما قاله فلذا حول العبارة إلى ما ترى (قوله على معنى ذلك المضمر) متعلق بدلالة وحاصله أن اللفظ في الحديث النسيان يفسر كوردل على منطوق صريح وهو رفع الخطأ والنسيان ومنطوق غير صريح وهو رفع المؤاخذة بهما وقس على ذلك المثال الثاني والثالث (قوله في مسند أخى عاصم) سيأتي أن أخا عاصم هو الحافظ أبو القاسم التميمي قدس الله سره ونفعنا به (قوله أي أهلها) قيل عليه أن الصحة كما تحصل بتقدير هذا المضاف تحصل بجعل القرية مستعملة في أهلها مجازا وأجيب بأن التقدير المذكور بناء على بقاء القرية على حقيقة وأليس في العبارة حصر الصحة في التقدير المذكور حتى يرد ذلك (قوله لا يصح سؤالها عقلا) أي بالنظر للعادة فسقط ما قيل أنه يجوز سؤال الجدران ونطقها آخر فالعادة فلا يتأتى الحكم بعدم الصحة عقلا (قوله على ما لم يقصده) أي لم يقصد بالذات والا فكل ما دل عليه الكتاب العزيز مما وافق الواقع مقصود كما هو اللائق في حقه تبارك وتعالى (قوله أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) قوله ليلة ظرف للرفث لا لأحل وضمن الرفث معنى الافضاء فعدى إلى والافعالرفث بمعنى الجماع متعدد بنفسه (قوله للزومه) الضمير للصحة وذكرها لا كتسابها التذكير من المضاف إليه كقوله * انارة العقل مكسوف بطوع وهوى * أي للزوم صحة صوم من أصبح جنبا المقصود أي للمنطوق المقصود باللفظ أعني قوله أحل لكم الخ وقوله في الليل متعلق بجماعهن (قوله الصادق باخر جزءه) قال العلامة هذا مبني على أن الليل صادق بالوقت الممتد من غروب الشمس إلى طلوع الفجر و بابعاضه وليس كذلك بل حقيقة الاول فلو قال الصادق بالجماع في آخر جزء منه لمكان صحيحا اه وجوابه ان ما ذكره مبني على أن الصدق هنا بمعنى الجمل وهو منوع اذ لا دليل عليه ولا ضرورة تلجئ اليه بل يجوز أن يكون بمعنى التحقق فان الصدق يرد بمعنى الجمل نارة وأخرى بمعنى التحقق كما تقرر ولمراد هنا الثاني أي المتحقق بأخر جزء منه أي مع آخر جزء منه اذ يصدق لغة وعرفا عند بقاء جزء منه ان الليل متحقق موجود وان الفاعل حينئذ فاعل في الليل على أن هذه المناقشة مبنيّة أيضا على أن الصادق وصف لليل وليس بلازم ذلك لجواز كونه وصفا للجماع غاية الامر أنه يلزم المسامحة في قوله بأخر جزء منه اذ المعنى حينئذ بالجماع في آخر جزء منه لكن مثل هذه المسامحة معها ودشائع ذائع (قوله لافي محل النطق) أشار به إلى أن الدلالة في المفهوم ليست وضعية بل اتقالية فان الذهن ينتقل من تحريم التأفيف مثلا إلى تحريم الضرب بطريق التنبيه بالاول على الثاني (قوله من حكم ومحله) أي معا لا انفرادا والالزم التكرار في قوله الآتي ويطلق المفهوم على محل الحكم أيضا وازدافه الشيء إلى نفسه في قول المصنف حكمه ولا يصح الجواب عنه بجعل الاضافة بيانية لان قوله المشتمل هو عليه مانع من ذلك وقوله من حكم ومحله بيان لما وقوله كتحرير كذا مثال للحكم ومحله فالتعريض للحكم وكذا المحله فالحكم المفهوم في آية التأفيف التحريم ومحله الضرب ونحوه وعلى هذا قياس غيره فقوله كذا كناية عن الضرب في آية التأفيف والاحراق في آية اليتيم وبما تقرر علم ان الحامل على ان المفهوم في كلامه اسم للحكم ومحله لأحد هما ماصر والا فاطلاقه على أحدهما هو الشائع وان كان اطلاقه على الحكم أكثر والحاصل ان المفهوم يطابق على الحكم فقط وعلى محله وعلى مجموعهما والاول هو الكثير ويايه الثاني والاقل الثالث خلاف ما يوهمه

عليه أي فدلالة اللفظ الدال على المنطوق على معنى ذلك المضمر المقصود تسمى دلالة اقتضاء الاول كافي مسند أخى عاصم الآتي في مبحث الجممل رفع عن أمي الخطأ والنسيان أي المؤاخذة بهما لتوقف صدقه على ذلك لوقوعهما والثاني كافي قوله تعالى واسأل القرية أي أهلها اذ القرية وهي الابنية المجتمعة لا يصح سؤالها عقلا والثالث كافي قولك للمالك عبد أعني عبدك عنى ففعل فانه يصح عنك أي ملكه لي فاعتقه عنى لتوقف صحة العتق شرعا على الملك (وان لم يتوقف) أي الصدق في المنطوق ولا الصحة له على اضمار (ودل) اللفظ المقيد له (على ما لم يقصد) به (فدلالة اشارة) أي فدلالة اللفظ على ذلك المعنى الذي لم يقصده تسمى دلالة اشارة كدلالة قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم على صحة صوم من أصبح جنبا للزومه للمقصود به من جواز جماعهن في الليل الصادق بأخر جزء منه (المفهوم

المشتمل هو عليه
(المنطوق) أى الحكم
المنطوق به (موافقة)
ويسمى مفهوم موافقة
أيضا ثم هو (غوى
الخطاب) أى يسمى
بذلك (ان كان أولى)
من المنطوق (ولحنه)
أى لحن الخطاب أى
يسمى بذلك (ان كان
مساويا) للمنطوق مثال
المفهوم الاولى تحريم
ضرب الوالدين الدال
عليه نظر المعنى قوله
تعالى فلا تقل لهما أف
فهو أولى من تحريم
التأفيف المنطوق
لاشدية الضرب من
التأفيف فى الايذاء
ومثال المساوى تحريم
احراق مال اليتيم الدال
عليه نظر المعنى آية ان
الذين يأكلون أموال
اليتيم ظلما فهو مساو
لتحريم الاكل لمساواة
الاحراق للاكل فى
الانلاف (وقيل
لا يكون) الموافقة
(مساويا) أى كما قال
المصنف لا يسمى بالموافقة
المساوى وان كان مثل
الاولى فى الاحتجاج به
وباسمه المتقدم يسمى
الاولى أيضا على هذا
وغوى الكلام ما يفهم
منه قطعا ولحنه معناه

قول الشارح الآتى ويطلق المفهوم على محل الحكم أيضا من أن اطلاقه على المجموع هو الكثير وأنه
لا يطلق على الحكم نفسه (قوله فان وافق حكمه) الاضافة فى حكمه من اضافة الجزء للكل على
ما تقدم للشارح من حل المفهوم على الحكم والمحل وقوله المشتمل نعت سببى للحكم ولذا أبرز الضمير
العائد على المفهوم بقوله المشتمل هو أى المفهوم وقوله عليه أى على الحكم (قوله المنطوق به) نبيه
على أن المنطوق فى كلام المصنف حذف منه به اختصارا (قوله ثم هو غوى الخطاب الخ) لا يقال سكت
عن الادون لانا نقول ليس لهم مفهوم أدون قاله شيخ الاسلام (قوله نظر المعنى) المراد بالمعنى علة
الحكم كالايداء فى التأفيف والانلاف فى أى كل مال اليتيم وليس المراد بالمعنى ما وضع له اللفظ كما هو بين
واضح وقوله لاشدية الضرب من التأفيف الياء للمصدرية كالضارية فهو مصدر لاسم تفضيل حتى يقال
انه اسم تفضيل مضاف فلا يفتقر بمن وقد يجاب على جعله تفضيلا لا مصدر ابا أن الممتنع اقتراؤه بمن هو المضاف
الى ما هو بعض منه وما هنا ليس كذلك كما لا يخفى وبأن من متعلقة بأشد محذوف وأورد على قوله نظرا للمعنى
لنرم كونه حيفت ذقياسا وأجاب فى المختصر بوجهين أحدهما أنا نقطع بفهم المعنى فى محل السكوت لغة
قبل الشروع فى القياس فلا يكون قياسا قال السعدى فيه إشارة الى أن المراد أنه ليس من القياس الذى
جعل حجة والانلاف نزاع انه الحاق فرع بأصل بجامع الآن ذلك مما يعرفه كل من يعرف اللغة من غير
افتقار الى نظر واجتهاد بخلاف القياس الشرعى اهـ وذهب قوم الى أنه قياس واحتجوا بأنه لولا المعنى
المشترك بين المنطوق والمفهوم لما ثبت حكم المفهوم ولا معنى للقياس الا ذلك وثانيهما فى المختصر أيضا
ان وجود المعنى المشترك شرط لدلالة الملفوظ على كل مفهوم من حيث اللغة ولا يلزم منه أن يكون قياسا
لان القياس دل على حكم الفرع من حيث المعقول لا من حيث اللفظ سم (قوله مساو لتحريم الأكل)
فيه أن يقال ان تحريم الأكل غير منطوق به بل يلزمه وهو التوسع على الأكل فلا يصدق أن المفهوم موافق
للمنطوق أو مساو له ويجاب بأنه مذكور كناية فانه أطلق للزوم وهو قوله انما يأكلون فى بطونهم نارا
وسيلون سعيرا وأر بدلازمه وهو حرمة الاكل فهو فى قوة الصريح (قوله لا يسمى بالموافقة المساوى)
أشار بذلك الى أن قول المصنف لا يكون الموافقة مساويا عبارة مقلوبة والاصل لا يكون المساوى موافقة
أى لا يسمى المساوى بالموافقة لان النزاع فى أن المساوى من الموافقة الاصطلاحية أى فرد منها فيسمى باسمها
أوليس منها فلا يسمى بذلك لافى أن الموافقة من المساوى أولا اذ لا يتأتى أن تكون فردا منه لانها أعم منه
على الصحيح والاعم لا يكون فردا من الاخص ومباينه على مقابل الصحيح المشار اليه بقوله وقيل لا يكون
الموافقة الخ والمقابل لا يكون فردا من مقابله وحينئذ فالمطابق لمحل النزاع أن يقال وقيل لا يكون المساوى
موافقة أى لا يسمى بهذا الاسم كما قدمناه بخلاف عبارة المصنف فان المفهوم منها عكس ذلك ومن وجوه
التأويل اصحة عبارته على الموافقة على اللفظ وتقدير مضاف الى المساوى والمعنى حينئذ وقيل لا يكون لفظ
الموافقة اسم المساوى أى اسم له لوضعه اصطلاحا بما تقرر جميعه يعلم اندفاع ماله لامة فى هذا المقام راجع
سم وفى قوله أى لا يسمى الخ إشارة الى أن المنفى هو التسمية وأما الحكم فعمول به اتفاقا كما قال وان كان
مثل الاول فى الاحتجاج به (قوله وباسمه المتقدم) أى وهو لحن الخطاب يسمى الاولى أيضا أى فعلى
هذا القول يكون مفهوم الموافقة هو الاولى فقط ويسمى غوى الخطاب ولحن الخطاب والمساوى على هذا
يسمى مفهوم مساواة وقوله الاولى نائب فاعل يسمى وقوله أيضا أى كما يسمى غوى الخطاب وقوله وغوى
الكلام الخ بيان لوجه التسمية بهما (قوله ويطلق المفهوم الخ) مقابل لقوله السابق من حكم ومحل
وقوله أيضا أى كما يطلق على الحكم ومحلها معا كما قدمه وله اطلاق ثالث وهو اطلاقه على الحكم
وعبارته موهمة قصر اطلاقه على محل الحكم وعلى المجموع فقط وليس كذلك وقد تقدم التنبيه على ذلك

وعلى هذا ما قال المصنف

في شرح المنهاج كغيره
المفهوم اما أولى من
المنطوق بالحكم أو
مساو له فيه (ثم قال
الشافعي) امام الأئمة
(والامان) أي امام
الحرمين والامام الرازي
(دلالت) أي الدلالة
على الموافقة (قياسية)
أي بطريق القياس
الاولى أو المساوي
المسمى بالجلي كما يعلم مما
سيأتي والعلّة في المثال
الاول الايداء وفي الثاني
الاتلاف ولا يضر في
النقل عن الاولين عدم
جعلهما المساوي من
الموافقة لان ذلك
بالنظر الى الاسم لا الحكم
كما تقدم وأما الثالث
فلم يصرح بالنسبة
بالموافقة ولا نحوه مما
تقدم (وقيل) الدلالة
عليه (لفظية) لا مدخل
للقياس فيها لفهمه من
غير اعتبار قياس
(فقال الغزالي والامدي)
من قائل هذا القول
(فهمت) أي الدلالة
عليه (من السياق
او القرائن) لان مجرد
اللفظ فلولاً دلالتهماني
آية الوالد بن علي أن
المطلوب بها تعظيمهما
واحترامهما ما فهم منها
من منع التأنيف منع
الضرب اذ قد يقول

(قوله على هذا) أي ويتفرع على هذا (قوله امام الأئمة) لم يرد الشارح بذلك التورك على المصنف في تركه وصف الامام الشافعي بالامامة مع وصفه بها الامامين المذكورين اللذين هما من أتباعه بل مجرد الوصف بذلك اذ العظيم الكبير شهرته نغني عن تعظيم مولدات اتراهم يقولون قال مالك قال أبو حنيفة الى غير ذلك (قوله أي الدلالة على الموافقة) نبه بذلك على أن الاضافة في قوله دلالتة اضافة المصدر للمفعول أي دلالة الدليل على المعنى الموافق للمنطوق ثم ان الموافقة على هذين القولين أعني قول الامام والقول الذي بعده ليست مفهوما كما أفاده الشارح بقوله وكثير من العلماء الخسب على القول الثاني منهم ما من أن الدلالة مجازية أو عرفية فان المدلول على هذا منطوق كما صرح به الشارح وكلام المصنف يؤهم اجراء هذا الخلاف في مفهوم الموافقة وليس كذلك لما علمت ويحجب بانه لم يقصد اجراء هذا الخلاف في الموافقة باعتبار أنها مفهوم بل باعتبارها في نفسها والمقصود بهذا الخلاف مقابلة ما تقدم من كونها مفهوما فقله ثم قال الشافعي تقديره ثم بعد ما علمت أن الموافقة مفهوم أخبرك بما يخالف ذلك ولهذا قلنا في حل عبارته أولاً أي دلالة الدليل على المعنى الموافق ولم نقل دلالة اللفظ على المعنى المذكور و ثم في كلامه للترتيب الاخباري كما علمت (قوله المسمى بالجلي) نعت للقياس أيضاً وانما اقتصر على الاولى والمساوي دون الادنى لعدم جريان سائر الاقوال المذكورة فيه وقول شيخ الاسلام سكنت عن الادون لما قدمته من أنهم ليس لهم مفهوم الادون حتى تكون الدلالة عليه بطريق القياس الادون اه فيه نظر اذ الدلالة على هذا القول ليست بطريق المفهوم بل بطريق القياس فانتفاء كون المفهوم أدون لا يقتضي انتفاء كون القياس أدون قاله سم ه قلت ليس في كلام شيخ الاسلام ان انتفاء المفهوم الادون يفيد انتفاء القياس الادون اذ مفاد عبارته انه انما اقتصر على القياس الاولى والمساوي لان الموافقة مقصورة عليهما فذكر الادون لا يصح الا لو وجد لهم مفهوم أدون فيلزم حينئذ كرا القياس الادون في ذكر القول بأن الدلالة على الموافقة قياسية بل كلامه يفيد ثبوت القياس الادون في نفسه على أن قضية جواب سم ان ذكر القياس الادون يصح ذكره هنا وانما لم يذكره لما قال مع انه لا وجه لذلك كرهنا لانه خروج عما الكلام فيه اذ ليس الكلام في مطلق القياس بل في قياس خاص يتعلق بالمقام (قوله عن الاولين) أي الامام الشافعي وامام الحرمين (قوله لان ذلك) أي عدم جعلهما المساوي من الموافقة (قوله لا الحكم) أي الاحتجاج أي والكلام هنا من حيث الحكم لا التسمية وقوله كما تقدم أي في قولنا لا يسمى بالموافقة المساوي وان كان مثل الاولى في الاحتجاج به (قوله وأما الثالث) أي الامام الرازي وقوله ولا نحوه أي نحوه مفهوم الموافقة وهو لحن الخطاب أي وعدم التصريح بالتسمية مطلقاً لا يضر في النقل المذكور عنه لان الكلام في الموافقة من حيث الحكم لا التسمية كما مر (قوله وقيل لفظية) أي بطريق المنطوق فلا يقال انها لفظية أيضاً على القول بأنها مفهوم كما هو قول المصنف وان دل عليه اللفظ الخ لان دلالة اللفظ عليه بطريق المفهوم لا المنطوق (قوله لفهمه) أي الموافقة وذكره باعتبار أنه مفهوم (قوله فقال الغزالي والامدي من قائل هذا القول) فيه ابهام ان غير الغزالي والامدي من قائل هذا القول مع قوله بانها ليست مفهوما ولا قياسية لا يقول بانها فهمت من السياق والقرائن وقد يشكل تصور ذلك ويمكن أن يقال تخصيص الغزالي والامدي بذلك اكونهما قد صرحا بذلك لا لاخراج غيرهما عن كونه قائلين بذلك بل هو قائل بما قاله الغزالي والامدي (قوله فهمت أي الدلالة) وقد علم ان الدلالة هي فهم من أمر في محل الكلام الى أن الفهم فهم ولا يخفى فساده في العبارة تساهل والمراد فهم مدلول الدلالة وأمثال هذه المسامحات كثيرة في الكلام فلا يعترض بها (قوله والقرائن) عطفه على السياق تفسيري (قوله لان مجرد اللفظ) أي بل من اللفظ بواسطتهما (قوله من منع التأنيف)

ذوالغرض الصحيح لبعده لا نشتم فلانا ولكن اضربه ولولا دلالتهم في آية مال اليتيم على أن المطلوب بها حفظه وصيادته ما فهم منها من منع
أكله منع احراقه اذ قد يقول (١٣٣) القائل والله ما أكل مال فلان ويكون قد أحرقه فلا يحنث (وهي) أي الدلالة عليه

حينئذ (مجازية من
الطلاق الاخص على
الاعم) فاطلق المنع
من التأفيف في آية
الوالدين وأريد المنع
من الايذاء وأطلق المنع
من أكل مال اليتيم في
آيته وأريد المنع من
اتلافه (وقيل نقل اللفظ
لها) أي للدلالة على
الاعم (عرفا) بدلا عن
الدلالة على الاخص لغة
فصريح ضرب الوالدين
وتحريم احراق مال
اليتيم على هذين
القولين من منطوق
الآيتين وان كانا بقرينة
على الاقل منهما وكثير
من العلماء منهم الحنفية
على ان الموافقة مفهوم
لا منطوق ولا قياسي كما
هو ظاهر صدر كلام
المصنف ومنهم من جعله
نارة مفهوما وأخرى
قياسا كالبيضاوي
فقال الصفي الهندي
لاتنافي بينهما لان المفهوم
مسكوت والقياس
الحاق مسكوت بمنطوق
قال المصنف وقد يقال
بينهما تناف لان
المفهوم مدلول للفظ
والقياس غير مدلول له

بدل احتمال من قوله منها أي الآية (قوله ذوالغرض الصحيح) احتراز من الاحق فلا اعتماد بقوله
(قوله لا نشتم) بابه ضرب يضرب كافي المختار (قوله وهي مجازية) من مقول الغزالي والآمدي (قوله
من اطلاق الاخص) أي اسم الاخص وقوله فاطلق المنع الح أي اللفظ الدال على المنع (قوله وأريد المنع
من الايذاء) أي فيكون المراد بقوله تعالى فلا تقل لهم آف لا تؤذهم وأعلى قياسه القول في آية اليتيم وقرينة
هذا التجوز المقام كاعلم (قوله وقيل نقل اللفظ لهما عرفا) هذا مقابل لقول الغزالي والآمدي انها فهمت
من السياق والقراء وقوله للدلالة أي لدلول الدلالة وكذا قوله بدلا عن الدلالة على الاخص (قوله على
هذين القولين) هما كون الدلالة مجازية أو حقيقة عرفية وقوله على الاقل منهما أي وهو القول بان الدلالة
مجازية (قوله كما هو ظاهر صدر كلام المصنف) راجع لقوله مفهوم وصدر كلامه الذي أشار له هو قوله
والمفهوم ما دل عليه اللفظ الى قوله فوافقة (قوله كالبيضاوي) أي فانه جعل الموافقة في بحث اللغات
مفهوما وفي كتاب القياس قياسا قاله شيخ الاسلام (قوله لان المفهوم مسكوت والقياس الحاق مسكوت
بمنطوق) قد علمت أن المفهوم يطلق على محل الحكم وكذا المنطوق كما ذكره الشارح فيما تقدم قريبا
وأما المسكوت فهو في الاصطلاح محل الحكم فقط وحينئذ فالجمل في قوله لان المفهوم مسكوت صحيح
وكذا قوله والقياس الحاق مسكوت بمنطوق صحيح لا غبار عليه فان المسكوت والمنطوق في القياس كل
منهما المراد به محل الحكم فاندفع ما للعلامة هنا وكذا قول شيخنا ان المراد بالمفهوم الحكم كما يعلم من
سياق الشارح وحينئذ فقوله والقياس الحاق غير ملائم لقوله لان المفهوم مسكوت لان المسكوت في القياس
محل الحكم كما لمنطوق لا الحكم اه وفيه أن كون سياق الشارح يفيد أن المراد بالمفهوم الحكم قد
يمنع اذ لا دليل عليه سببا والشارح انما أطلقه على مجموع الحكم والمحل أو على المحل وحده وقد يقال الظاهر
من السياق كون المراد به المجموع وانما حملناه هذا على المحل لتصحيح العبارة مع أن السياق قد لا يأباه أيضا
وعلى ما قاله شيخنا من أن المفهوم مراد منه الحكم لا يصح الحمل في قوله لان المفهوم مسكوت لان المسكوت
في الاصطلاح اسم لمحل الحكم كما مر الآن يراد حينئذ بالمسكوت المعنى اللغوي أي السكون غير مذكور
وفيه بعد وقد أطال العلامة سم هنا فراجع (قوله لان المفهوم مدلول للفظ الح) أي وكون الشيء الواحد
مدلول للفظ وغير مدلول له تناقض فلا يصح ثم ان ما ذكره المصنف هنا من التنافي بخالف لقوله في شرح
المختصر لاتنافي بينهما فان المفهوم جهتين هو باعتبار احدهما مستند الى اللفظ فكان مفهوما وباعتبار
الاخرى قياس ومن ثم قال السعد الخلف لفظي وأشار اليه امام الحرمين في البرهان وتعقبه جماعة منهم
البرماوي بأن للخلاف فوائدها انا اذا قلنا ان دلالة لفظية جاز النسخ به والا فلا شيخ الاسلام وفيه أنه
سيأتي في المتن تصحيح النسخ بالقياس وجواز النسخ بالفحوى وحكاية الشارح الاتفاق على الجواز
فيها عن الامام الرازي والآمدي وقولا بالمنع فيهما عن حكاية الشيخ أبي اسحق فهذه الفائدة مبنية على
ضعيف عند المصنف قاله سم (قوله ويسمى مفهوم مخالفة أيضا) ويسمى دليل خطاب ولحن
خطاب أيضا قاله شيخ الاسلام (قوله ليتحقق) أشار به الى أن هذه الشروط لوجود حقيقته فباتتفاء
واحد منها تنفي حقيقته لأنها شروط للعمل به لاقتضاء ذلك أنه موجود لكنه لا يعمل به وليس كذلك
(قوله في ذكره بالموافقة) في سببية وباء بالموافقة صلة ذكره أي لا خوف الحاصل بسبب ذكره بطريق
الموافقة للمنطوق بأن يعطف عليه فيقال على المسلمين وغيرهم وأراد بالخوف حصول الخوف منه لانه المقسب

عن

(وان خالف) حكم المفهوم الحكم المنطوق به (فمخالفة) ويسمى مفهوم مخالفة

أيضا كما سيأتي التعبير به في مبحث العام (وشروطه) ليتحقق (أن لا يكون المسكوت ترك لخوف) في ذكره بالموافقة كقول قريب
العهد بالاسلام لبعده بحضور المسلمين تصدق بهذا على المسلمين ويريدونهم وتركه خوفا من أن يتهم بالنفاق (ونحوه) أي نحو الخوف

كقولك في الغنم السائمة
زكاة وأنت تجهل حكم
المسألة (د) أن
(لا يكون المذكور خرج
للاغالب) كافي قوله تعالى
وربائبكم اللاتي في
حجوركم فإن الغالب
كون الربائب في حجور
الازواج أى تربيتهم
(خلافا لأمم الحرمين)
في نفيه هذا الشرط لما
سيأتي مع دفعه (أو)
خرج المذكور (السؤال)
عنه (أوحادته) تتعاق
به (أول الجهل بحكمه)
دون حكم السكوت
كما لو سئل صلى الله
عليه وسلم هل في الغنم
السائمة زكاة أو فيسئل
بحضرته لفيلان غنم
سائمة أو خاطب من جهل
حكم الغنم السائمة دون
المعاوفة فقال في الغنم
السائمة زكاة (أو غيره)
أى خرج المذكور لغير
ما ذكر (بما يقتضى
التخصيص بالذکر)
كموافقة الواقع كافي
قوله تعالى لا يتخذ
المؤمنون الكافرين
أولياء من دون المؤمنين
نزلت كما قال الواحدى
وغيره في قوم من
المؤمنين والواهبود
أى دون المؤمنين وإنما
شرطوا للمفهوم اتقاء

عن الذکر بالموافقة (قوله كالجهل) أى من المتكلم بحكم السكوت ولا يخفى أن الجهل والخوف
المذكورين انما يتصوران في غير الله تعالى (قوله وأن لا يكون المذكور) أى القيد المنطوق به وقوله
خرج للغالب لم يقل ذلك للغالب مع أن المعنى عليه لئلا يكون في التعبير به مع المذكور تهافت بحسب
الظاهر اذ يصير نظم الكلام هكذا وان لا يكون المذكور ذلك للغالب ثم انه لا فرق بين قولنا خرج للغالب
وقولنا موافق للغالب وتفرقة العلامة بينهما باعتبار القصد في الاول دون الثاني أى ان المتكلم انما صرح
بالمنطوق المذكور لكونه غالباً على خلافه فاعلبيته عادة لئلا يكون خلافه فيفيد قصد المتكلم بذلك فلا يقال
خرج للغالب الا فيما اذا كان فيه قصد للتكلم وأما موافق الغالب فلا يعتبر فيه ما ذكر من قصد المتكلم بالانبيان
بالمنطوق دون المفهوم كون المنطوق هو الغالب والاغلبية المذكورة لم تكن ملحوظة له عند الانبيان به
أى كما يتلوه ذلك من لفظ موافقة ودعواه أن خلاف الامام في الثاني فقط كلام لا سند له فيه أصلاً
فلا تغتر به (قوله لما سيأتي مع دفعه) أى لتوجيهه الآتى مع دفعه وهو عادة لنفيه من قوله في نفيه فان قيل
لم يخالف امام الحرمين في هذا الشرط دون ما قبله وما بعده مع أن توجيهه الآتى يمكن جريانه في الجميع قلت
اظهار الفرق بأن التقييد في غير هذا مضطر اليه كفى صورة الجهل من المتكلم بحكم السكوت أو محتاج اليه
كفى صورة جهل المخاطب بحكم المنطوق دون السكوت فان في التقييد احتراماً عن العبث وهو اخبار المخاطب
بما يعلمه وعن الإيهام على المخاطب وإيقاعه في الشك فانه لو أطلق له تردد في عموم الحكم وتخصيصه بأحد
القسمين ولا كذلك موافقة الغالب فانه لا ضرورة ولا فائدة معتد بها في التقييد به فكان حمل القيد على
جملة موافقة الغالب بعيداً ضعيفاً وكان الاظهر عنده أنه لنفى الحكم عما عدا المذكور (قوله لسؤال) أى
الجواب لسؤال وقوله أو وحادته أى بيان حكمها (قوله أول الجهل بحكمه) أى من المخاطب كما يفيد كلام
الشارح بعد وقوله كما لو سئل الخ انشر على ترتيب اللف من قوله أو لسؤال أو وحادته أو للجهل بحكمه (قوله
فقال في الغنم الخ) راجع للثلاث مسائل (قوله كموافقة الواقع) أقول قد يستشكل الفرق بين هذا أعني
موافقة الواقع وما خرج لحادته بل قد يقال هذا مما خرج لحادته أيضاً كما يفيد قوله نزلت كما قال الواحدى
الخ ويفرق بأن الشأن في الحادثة بيان حكمها المضاف اليها لا بيان الحكم في نفسه وان كان عاماً لها ولما
يحدث من ضدها مثلاً ولا يصح هنا كون القيد لبيان الواقع لان الغنم لا تختص بالواقع بالسائمة وهو واضح
وأما موافقة الواقع فالشأن فيه بيان الحكم في نفسه ولا نظير فيه للمحكوم عليه وكان الظاهر عدم التقييد
لعموم الحكم لكنه قيد على وفق ما وقع منه ووجد في الخارج وكون المفهوم بيان الحكم في نفسه لا ينافيه
قوله نزلت كما قال الواحدى الخ لان سبب النزول لا ينافى قصد بيان الحكم في نفسه عاماً صاحب الواقعة
وغيره فتأمل سم (قوله أى دون المؤمنين) من كلام الشارح (قوله وانما شرطوا الخ) أى انما كان
شرط تحقق مفهوم المخالفة اتقاء ما ذكر من كون السكوت ترك لخوف وما بعده لان هذه فوائد ظاهرة
تقتضى ذكر المنطوق دون السكوت فان كون المنطوق به غالب الوجود على السكوت فائدة ظاهرة في
تخصيصه بالذکر دون السكوت وكذا الخوف بذکر السكوت فائدة ظاهرة في تخصيص المنطوق به بالذکر
دونه وكذا القول في الباقي وانما كانت ظاهرة لقيام قرائن الاحوال عليها (قوله وهو فائدة خفية) أى
والمفهوم فائدة خفية ووجه ذلك أن استفادته بواسطة أن التخصيص بالذکر لا بد له من فائدة وغير
التخصيص بالحكم منتفٍ فتعين قاله العلامة ومعناه أن استفادة كون السكوت مخالفاً للمنطوق في
الحكم يتوقف على هذين الامرين كون التخصيص بالذکر لا بد له من فائدة واتقاء ما عدا التخصيص
بالحكم من بقية الفوائد فتعين حينئذ كونها التخصيص بالحكم لا اتقاء غيرها من الفوائد (قوله وبذلك)
الإشارة للتوجيه المذكور (قوله لما انفاه) في العبارة حذف مضاف أى لنفى ما انفاه اذ توجيه المذكور

المذكورات لانها فوائد ظاهرة وهو فائدة خفية فخرج عنها وبذلك اندفع توجيه امام الحرمين لما انفاه مخالفاً للشافعى بأن المفهوم

من مقتضيات اللفظ فلا تسقطه موافقة الغالب وقد مشى في النهاية في آية الريبة على ما نقله عن الشافعي من أن القيد فيها موافقة الغالب
لامفهوم له بعد أن نقل عن مالك القول بمفهومه من أن الريبة الكبيرة وقت الزوج بامهلا تحرم على الزوج لانها ليست في حجره وتريبته
وهذا وإن لم يستمر عليه مالك فقد نقله (١٣٤) الغزالي عن داود كما نقل ابن عطية عن علي كرم الله وجهه ان البعيدة

عن الزوج لا تحرم
عليه لانها ليست في
حجره ورواه عنه بالسند
ابن أبي حاتم وغيره
ومرجع ذلك الى أن
القيد ليس موافقة
الغالب والمقصود مما
تقدم أنه لامفهوم
للمذكور في الامثلة
المذكورة ونحوها ويعلم
حكم المسكوت فيها من
خارج بالمخالفة كافي
الغنم المعروفة لماسياتي
أو الموافقة كافي المثال
الاول لما تقدم وفي آيتي
الريبة والموالاتا للمعنى
وهو أن الريبة حُرمت
لثلايق بينها وبين أمها
التباغض لو أبيحت
بأن يتزوج بها فيوجد
نظرا للعادة في مثل
ذلك سواء كانت في
حجر الزوج أم لا وموالاتا
المؤمن الكافر حُرمت
لعداوة الكافر له وهي
موجودة سواء والى
المؤمن أم لا وقد علم من
والاه ومن لم يواله قوله
نعالى يا أيها الذين آمنوا
لا تتخذوا الذين
اتخذوا دينكم الى قوله

لنفي الشرط المذكور لالتفقه كما يفيد ظاهر اللفظ والامر سهل وقوله بان المفهوم صلة توجيه (قوله
من مقتضيات اللفظ) أي من مدلولاته (قوله فلا تسقطه موافقة الغالب) أي لتأصل المدلول وعروض
الموافقة المذكورة (قوله وقد مشى في النهاية الخ) كالاستدراك على ما يتوهم ثبوته من الكلام السابق
من استمرار اتمام الحر من على القول بنفي الشرط المذكور (قوله لموافقة الغالب لامفهوم له) مما خبرنا
لان من قوله من ان القيد الخ وانما لم يكتب بأحد هما المستلزم للاساليب بذلك صريحا مخالفة لقوله
بنفي الشرط المذكور وموافقة لما قال الجمهور (قوله وقت الزوج) ظرف للكبيرة والمراد بالكبيرة من
ليست في حجر الزوج وتريبته (قوله وهذا وإن لم يستمر عليه مالك الخ) دفع لما يقال من أن هذا القول
لم يستمر عليه مالك بل رجع عنه حينئذ فلا سند لامام الحرمين فيما قاله فأجاب بأن له سندا قويا هو داود
والامام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه (قوله فقد نقله الغزالي) أي وغيره كما مر في باب الصباغ (قوله
ورواه عنه) أي عن سيدنا علي رضي الله عنه (قوله ومرجع ذلك) أي ما نقل عن داود وعلى (قوله ليس
لموافقة الغالب) أي بل للاحتراز فيثبت للمسكوت خلاف حكم المنطوق عملا بمفهوم المخالفة لتحقيقه حينئذ
(قوله والمقصود مما تقدم الخ) أي ليس المقصود أن لاحكم للمسكوت أصلا في الامثلة السبعة المتقدمة
بل المقصود عدم الاستناد في حكم المسكوت للعمل بالمفهوم لانه لم يتحقق بل لامر خارج يستفاد به موافقة
المسكوت للمنطوق في الحكم تارة ومخالفة له فيه أخرى (قوله من خارج) يتعلق بقوله وبالمخالفة متعلق
بحكم وقوله أو الموافقة عطف على المخالفة (قوله لماسياتي) أي في المسئلة الآتية في الكلام على انكار أبي
حنيفة المفاهيم والذي سياتي أنه لا زكاة فيها موافقة الاصل (قوله كافي المثال الاول) أي وهو قول
قريب العهد بالاسلام لعبد بحضور المسلمين تصديق بهذا على المسلمين ويريد وغيرهم وقوله لما تقدم أي
من ان ترك زيادة قوله وغيرهم خوفا لانهم بالنفاق فان كون الترك لذلك يعلم منه موافقة المسكوت
للمنطوق في حكمه المذكور (قوله وفي آيتي الريبة والموالاتا) عطف على في المثال الاول (قوله فيوجد)
أي التباغض (قوله وموالاتا المؤمن الخ) عطف على الريبة من قوله ان الريبة (قوله وقد علم من والاه
ومن لم يواله) أي علم من والى المؤمن مع الكافر ومن لم يوال المؤمن أصلا بل والى الكافر فقط فن عبارة
عن المؤمن الموالي بالكسر وضمير والاه البارز للمؤمن الموالي بالفتح (قوله ومن المعنى المعلوم الخ) المراد
بالمعنى العلة التي يستند لها الحكم كما مر في قوله السابق نظر للمعنى أي ومن النظر في المعنى المذكور نشأ
خلاف الخ فان قيل كون موافقة المسكوت للمنطوق معلومة من المعنى يقتضي كون الدلالة قياسية لالفظية
فكيف يكون النظر في المعنى المذكور منشأ الخلاف المذكور قلنا قد سبق ما يعلم منه جواب هذا السؤال
في الكلام على مفهوم الموافقة عند قول الشارح الدال عليه نظر للمعنى الخ فراجع (قوله ولا يمنع قياس
المسكوت الخ) هذا متعلق بقوله وشرطه أن لا يكون المسكوت ترك خوفا الى قوله أو غيره مما يقتضي
التخصيص بالذكر والمعنى أن وجود ما يقتضي التخصيص بالذكر يمنع تحقق المفهوم ولا يمنع الخاق
المسكوت بالمنطوق بطريق القياس عند وجود شرطه وقوله ما يقتضي التخصيص بالذكر فاعل يمنع أي
ما يقتضي تخصيص المذكور بالذكر لكونه جواب سؤال أو بيان حادثة أو نحو ذلك من الامور المارة
وقوله قياس المسكوت مفعول يمنع وقوله بالمنطوق الباء فيه بمعنى على أو ضمن القياس معنى الربط فعده

بالباء
والكفار وأولياء ومن المعنى المعلوم به موافقة المسكوت للمنطوق نشأ خلاف
في أن الدلالة على المسكوت قياسية أو لفظية وكان القيد لم يذكر حكاية في قوله (ولا يمنع) أي ما يقتضي التخصيص بالذكر (قياس المسكوت
بالمنطوق) بان بينهما علة جامعة

بالباء اذ الفرع مربوط بالاصل (قوله لعدم معارضته) علة لقوله ولا يمنع وضمير معارضته لما يقتضى
التخصيص وضميره للقياس (قوله بل قيل يعنه) هذا هو القول الثانى المشار اليه بقوله قبل أولفظية (قوله
المعروض) فاعل بعم والمعرض هو اللفظ المقيد بصفة أو نحوها والعارض هو القيد من صفة ونحوها
فالمعرض فى آية الرتبة البائى والعارض وصفها وهو قوله اللاتى فى مجوزكم الخ وقس على ذلك غيره وعبر
بالمعرض دون الموصوف وان كان فى المعنى موصوفاً للتلايتهم اختصاص ذلك بالصفة وقوله للمذكور
متعلق بالمعرض وقوله من صفة أو غيرها بيان للمذكور (قوله اذ عارضه) علة لقوله يعنه (قوله كأنه
لم يذكر) أى فالوصف فى آية الرتبة كأنه لم يذكر وكأنه قيل رر بانكم من نساكم ومن دون المؤمنين
كأنه لم يذكر فى آية الموالاة وعلى هذا القياس (قوله وقيل لا يعنه اجماعاً) محل التضعيف قوله اجماعاً
فتعلق التضعيف المشار اليه بقيل حكاية الاجماع على عدم العموم لعدم العموم فى نفسه فانه الذى اعتمده
المصنف وجزم به أولاً وحكى مقابله بصفة التضعيف فى قوله بل قيل يعنه المعرض الخ (قوله وعدم العموم)
أى وهو القول الاول المشار اليه بقوله ولا يمنع قياس المسكوت اى فتسكون الدلالة حينئذ قياسية لالفظية
(قوله كما أفادته العبارة) راجع لقوله وعدم العموم هو الحق أى افادت عبارة المصنف ان عدم العموم
هو الحق حيث جزم أولاً بانه لا يمنع قياس المسكوت بالمنطوق ما يقتضى التخصيص بالذكر ثم حكى مقابله
من القول بالعموم بقيل المشهورة بتضعيفه وقوى ذلك التضعيف بحكاية الاجماع على عدم العموم وان
سبقت الحكاية المذكورة بقيل (قوله بخلاف مفهوم الموافقة) أى فانه لم يقل فيه الحق عدم العموم بل
رجح فيه كون الدلالة عليه لفظية كما مر (قوله لان المسكوت هنا أدون الخ) أى أدون من حيث الحكم
لامن حيث العلة فان علة الحكم فى الاصل هى الموجودة فى الفرع لادونها قاله العلامة (قوله يعنى محل
الحكم) الحامل للشارح على محل المفهوم على محل الحكم قول المصنف بعد وهل المنفى غير سائمتها الخ فانه
يفيد ان المراد بالمفهوم هنا محل الحكم لان غير السائمة وغير مطلقى السوائى محل الحكم لان نفسه ولو اراد
بالمفهوم هنا الحكم لكان المناسب أن يقول بعد وهل المنفى الزكاة فى غير سائمتها أو فى غير مطلقى السوائى
سم (قوله قال المصنف والمراد بها لفظ مقيد لآخر) قال العلامة أى مقل لشيوخه فلا يرد النعت لمجرد مدح
أو غيره كما قيل اه وأشار بذلك لرد ما عترض به صدر الشريعة فى توضيحه وتنقيحه على قولنا ان
التخصيص بالصفة يفيد نفي الحكم عما عدا المذكور بأنه قد يوصف الشيء للمدح والذم ولا يرد بالوصف
نفي الحكم عما عداه وقد رده فى التلويح بان المراد بتخصيص الشيء بالصفة نقص شيوعه وتقليل اشتراكه
وذلك بان يكون الشيء مما يطاق على ماله تلك الصفة وغيره فيقيد بالوصف ليقصر على ماله تلك الصفة دون
القسم الاخر ثم قال من جهة اعتراضات أوردها وأما ثانياً فلان الوصف للمدح والذم أو التأكيد ليس
من التخصيص بالوصف فى شئى لما عرفت وكان المصنف أى صدر الشريعة فهم من التخصيص بالوصف
ذكر الوصف فى الجملة وإنما المراد به الوصف الذى يكون للتخصيص أى نقص الشيوع وتقليل الاشتراك
اه قاله سم (قوله ليس بشرط ولا استثناء ولا غاية) لا يخفى ان استثناء هذه الثلاثة كتفسير
الصفة بما ذكر اصطلاح للاصوليين فاعتراض شيخ الاسلام بأنه لا حاجة بل لاصحة لاستثناءها الى آخر
ما أطال به غير وارداً لا مشاحة فى الاصطلاح ولكل أحد ان يصطلح على ما شاء (قوله أى أخذنا من امام
الحرمين) يرجع لقوله قال المصنف (قوله حيث أدرجوا) هى حيثية تعليل أى لانهم أدرجوا فيها
العدد والظرف مثلاً أى لان المعدود موصوف بالعدد والنحوص بالسكون فى زمان أو مكان موصوف
بالاستقرار فيه (قوله أى الصفة الخ) دفع به ما يتبادر من ظاهر العبارة من ان مجموع الغنم والسائمة

لعدم معارضته (بل
قيل يعنه) أى المسكوت
المشتمل على العلة
(المعرض) للمذكور
من صفة أو غيرها اذ
عارضه بالنسبة الى
المسكوت المشتمل على
العلة كأنه لم يذكر
(وقيل لا يعنه اجماعاً)
لوجود العارض وإنما
يلحق به قياساً وعدم
العموم هو الحق كما قال
المصنف لاسباب وقد
ادعى بعضهم الاجماع
عليه كما أفادته العبارة
بخلاف مفهوم الموافقة
لان المسكوت هنا أدون
من المنطوق بخلافه
هناك كما تقدم و بل
هنا انتقالية لا اطلاقية
(وهو صفة) أى مفهوم
المخالفة بمعنى محل
الحكم مفهوم صفة قال
المصنف والمراد بها لفظ
مقيد لآخر ليس بشرط
ولا استثناء ولا غاية لا
النعت فقط أى أخذنا
من امام الحرمين وغيره
حيث ادرجوا فيها
العدد والظرف مثلاً
(كالغنم السائمة أو
سائمة الغنم) أى الصفة
كالسائمة فى الاول من
فى الغنم السائمة زكاة

وفي الثاني من في سائمة الغنم زكاة قدم من تأخير وكل منهما يروى حديثا ومعناه ثابت في حديث البخاري وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة الخ (لا مجرد السائمة) أي من في السائمة زكاة أن روى فليس من الصفة (على الاظهر) لا اختلال الكلام بدونه كالاتب وقيل هو منها لئلا تعلق السوم الزائد على الذات بخلاف اللقب فيفيدني الزكاة عن المعلوفة مطلقا كما يفيد اثباتها في السائمة مطلقا ويؤخذ من (١٣٦) كلام ابن السمعاني أن الجمهور على الثاني حيث قال الاسم المشتق كالمسلم

والكافر والقائل والوارث يجري مجرى المقيّد بالصفة عند الجمهور (وهل المنفي) عن محليّة الزكاة في المثالين الأولين (غير سائمتها) وهو معلوفة الغنم (أو غير مطلق السوائم) وهو معلوفة الغنم وغير الغنم (قولان) الأول ورجحه الامام الرازي وغيره ينظر الى السوم في الغنم والثاني الى السوم فقط لترتب الزكاة عليه في غير الغنم من الابل والبقر وجوز المصنف ان تكون الصفة في سائمة الغنم لفظ الغنم على وزانها في مطل الغنى ظم كما سيأتي فيفيد نفي الزكاة عن سائمة غير الغنم وان ثبتت فيها بدليل آخر وهو بعيد لانه خلاف المتبادر الى الاذهان (ومنها) أي مسن

هو الصفة لان القاعدة ان ما بعد الكاف هو المثال وحينئذ فكان على الشارح ان يقول يعني ويمكن ان يقال لما كان ما قال هو المتعين ارادته من العبارة ولا يصح غيره صار كأن العبارة حينئذ نص فيه (قوله وفي الثاني) قضية صنيعة ان الصفة في الثاني السائمة بالتعريف مع انها في الثانية سائمة بدون الالف واللام ويمكن الجواب بأن ما اقتضاه كلامه من ان الصفة في الثاني لفظ السائمة بالتعريف منظور فيه للاصل اذا صل سائمة الغنم الغنم السائمة خذفت أل من السائمة ثم قدمت على الموصوف وأضيفت له كما أشار الشارح لذلك بقوله قدم من تأخير (قوله وفي صدقة الغنم) بدل من حديث أو عطف بيان عليه وقوله سائمتها بدل من الغنم (قوله لا مجرد السائمة) عطف على سائمة الغنم (قوله لا اختلال الكلام بدونه) أي فليس القصد به حينئذ التقييد حتى يكون له مفهوم (قوله وقيل هو منها) أي وقيل مجرد السائمة منها أي من الصفة (قوله الزائد على الذات) أي الاعم من أن تكون غنما أو غيرها (قوله بخلاف اللقب) أي فلا يدل الا على الذات لكونه جامدا (قوله فيفيد) تفرع على قوله هو منها (قوله مطلقا) أي غنما أو غيرها وكذا قوله مطلقا الثاني (قوله ان الجمهور على الثاني) أي فينبغي ان يكون هو الاظهر وهو قوي لان تعريف الوصف صادق به غاية ان الموصوف مقدرون ولا أثر له فيما نحن فيه شيخ الاسلام (قوله وهل المنفي الخ) أي المخرج عن كونه محلا للزكاة كما قال الشارح وقوله في المثالين أي قولنا في الغنم السائمة وقولنا في سائمة الغنم (قوله وهو معلوفة الغنم) وقوله الآتي وهو معلوفة الغنم وغير الغنم قد تقرر ان نقيض الاخص اعم مطلقا من نقيض الاعم كالانسان والحيوان فان نقيض الاول وهو الانسان اعم من نقيض الثاني وهو لحيوان لصدق الاول على الجار مثله دون الثاني ومقتضى صنيع الشارح هنا عكس ذلك اذ قوله وهو معلوفة الغنم بيان لنقيض الاخص وهو سائمة الغنم وقوله وهو معلوفة الغنم وغير الغنم بيان لنقيض الاعم وهو مطلق السوائم والجواب أن ما ذكره الشارح منظور فيه الى الحمل الشرعي الذي ذكره الفقهاء فانهم حلوا غير سائمة الغنم على ما ذكر وغير مطلق السوائم على ما ذكر الذي قاله الشارح لالا الى المفهوم المعتبر عند أهل الميزان (قوله قولان) خبر مبتدأ محذوف وقوله الاول مبتدأ وخبره قوله ينظر الى السوم وقوله ورجحه الامام الرازي وغيره اعتراض بين المبتدأ وخبره لافادة تقوية القول الاول (قوله في غير الغنم) أي في غير هذا الحديث (قوله على وزانها في مطل الغنى ظم) اعترض ذلك بأن الفرق جلي اذ الغنى مشتق يصح وقوعه نعتا والغنم بخلافه وفيه ان يقال ان النظر هنا الى القيد وعدمه لالا الى الاشتقاق وعدمه ولا شك أن الغنم مقيّد للسائمة فان السائمة بدون ذكر الغنم نعم الغنم وغيرها فاذا ذكر الغنم كان السوم خاصا بها (قوله بالمعنى السابق) أي وهو لفظ مقيّد لآخر (قوله أي المحتاج دون غيره) يشير به الى ان المعنى أعطى السائل بشرط تحقق الحاجة فيخرج ما اتفق عليه هذا الشرط (قوله أي لا دراهم) أي مثلا لا يدخل البدين والشمال وفوق ونحت مع انه لو عبر بدل دراهم بخلافه كان أولى لان دراهم بدعي معني أمام كافي قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أي امامهم (قوله أي لا) كثر من ذلك لم يقل ولا أقل لان المقام

مقام

الصفة بالمعنى السابق (العله) نحو اعطى السائل حاجته

أي المحتاج دون غيره (والظرف) زمانا ومكانا نحو سافر يوم الجمعة أي لافي غيره واجلاس امام فلان أي لا دراهم (والحال) نحو أحسن الى العبد مطيعا أي لا عاصيا (والعدد) نحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة أي لا أكثر من ذلك وحديث الصحيحين اذا شرب السكب في اثناء أحدكم فليغسله سبع مرات أي لا أقل من ذلك (وشرط) عطف على صفة نحو وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن أي فغير أولات الحمل لا يجب الاتفاق عليهن

(وغبية) نحو فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره أى فاذا نكحت (١٣٧) تحل للأول بشرطه (وانما) نحو

انما الحكم الله أى فغيره
ليس بالله والاله المعبود
بحق (ومثل لا عالم الا
زيد) مما يشتمل على
نفي واستثناء نحو ما قام
الازيد منطوقهما نفي
العلم والقيام عن غير
زيد ومفهومهما اثبات
العلم والقيام لزيد
(وفصل المبتدأ من الخبر
بضمير الفصل) نحو أم
اتخذوا من دونه أولياء
فان الله هو الولي أى فغيره
ليس بولي أى ناصر
(وتقديم المفعول) على
ماسياقى عن البيانين
كالفعول والجار والمجرور
نحو اياك نعبد أى
لا غيبرك لالى الله
تخشرون أى لالى غيره
(وأعلاه) أى أعلى
ما ذكر من أنواع
مفهوم المخالفة (لا عالم
الازيد) أى مفهوم
ذلك ونحوه اذ قيل انه
منطوق أى صراحة
لسرعة تبادره الى
الاذهان (ثم ما قيل)
انه (منطوق) أى
(بالإشارة) كمفهوم
انما والغاية كما سياتى
لتبادره الى الاذهان
(ثم غيره) على الترتيب
الآتى (مسئلة المفاهيم)

مقام زجر وهو يوهى الكثرة وقيل لم يقل ولا أقل لان الأقل مطلوب فى حد ذاته اذ الواحدة والثنتان من
الضرب الى الثمانين مطلوبة فى حد ذاتها وانما اقتصر على نفي الأقل فيما بعده فى حديث شرب الكلب لان
القيام لازالة القدر فيتوهم الاقتصار على منزلهما وحاصله ان الشارع انما تعرض فى المحلين لنفي المتوهم
(قوله وغبىة) أى مفهوم تركيب يشتمل على الغاية وكذا القول فيما بعده (قوله أى فغيره ليس بالله) أى
فهو من قصر الصفة على الموصوف (قوله والاله المعبود بحق) أى المراد بالاله هنا المعبود بحق لان صحة
المفهوم فى الآبة تتوقف على تفسير الاله بذلك وأما لو أريد به مطلق المعبود فلا الفساد للمعنى حينئذ كما هو ظاهر
(قوله منطوقهما) أى النفي والاستثناء فى المثالين (قوله ومفهومهما اثبات العلم والقيام لزيد) قال
الكمال وهو المشهور فى الاصول ثم نقل عن جمع أنه منطوق وأنه استدل على ذلك بأنه لو قال ماله على الادينار
كان ذلك اقرارا بالدينار ولو كان ذلك مفهوما لم يؤخذ به لان المفهوم غير معتبر فى الاقرار قال وهو الذى
يفتاج له الصبر اذ كيف يقال فى لاله الا الله ان دلالتها على اثبات الألوهية لله بالمفهوم اه ومن نص على
ان اثبات الألوهية لله فى لاله الا الله بالمفهوم المولى التفتازانى فانه قال فى حواشى العضد ولا يخفى ان المفهوم
فى مثل لاله الا الله هو أن الله اله ونفى الهية الغير منطوق وفى انما الاعمال بالنيات المفهوم نفي أن الاعمال
بدون نية اه وأما استبعاد الكمال المذكور فقد أشار شيخ الاسلام الى دفعه حيث قال وعلى المشهور
فدلالة لاله الا الله على اثبات الهية لله بالمفهوم لا بالمنطوق ولا بعده فيه لان القصد أولا وبالذات رد ما خالفنا
فيه المشركون لا اثبات ما وافقونا عليه فكان المناسب للأول المنطوق وللثانى المفهوم اه وأجاب عن
استدلالهم بمسئلة الاقرار بان محل عدم اعتبار المفهوم فيها اذا كان بغير الحصر كما يفهمه كلامهم سم
(قوله وفصل المبتدأ) لو قال وضمير الفصل كان أظهر لما سبته لما فسر به الصفة من كونها لفظا مقيدا لآخر
وضمير الفصل يصدق عليه ذلك دون الفصل فانه ليس لفظا ومثل فصل المبتدأ من الخبر بضمير الفصل تعريف
الجزأين فانه مفيد للحصر كما تقرر (قوله أى أعلى ما ذكر) أشار بذلك الى أن الضمير يعود الى المفاهيم
بتأويلها بما ذكر وهو جواب عما يقال كان المناسب أن يقول وأعلاها أى المفاهيم (قوله لسرعة
تبادره) علة للصراحة كذا قيل والاولى كونه علة لكونه منطوقا كما يفيد تعبير الشارع بعد (قوله
على الترتيب الآتى) أى فى المسئلة الآتية بقوله مسئلة الغاية قيل منطوق الخ (قوله المخالفة) هو بكسر
اللام حيث وقع صفة للمفهوم كما هنا وحيث أطلق على المفهوم كما فى قول المصنف السابق وان خالف فمخالفة
وأضيف الى المفهوم كقولنا مفهوم المخالفة فهو يفتح اللام (قوله حجة) أى يصح التمسك بها فى الاحكام
الشرعية على الخلاف وأما المفاهيم الموافقة فسيأتى آخر المسئلة أنها حجة اتفاقا وليس معنى الحجية كونه
مدلولاً للفظ كما حمله على ذلك العلامة فاعترض بأنه لا يصح حينئذ اخراج المفاهيم الموافقة من عموم المفاهيم
لان دلالة اللفظ عليها تختلف فيه كما مروى بآتى فى قوله وان اختلفوا فى طريق الدلالة عليه لان تفسير الحجية
بذلك تفسير للفظ بما لا يفهم منه ولا حاجة تدعو اليه انظر سم (قوله الا للقب) هو استثناء منقطع اذ لم يذكره
فى أقسام مفهوم المخالفة المتقدمة (قوله لغة) أى باللغة فاللغة دلائل الحجية كما أشار لذلك بقوله اقول كذا الخ
وكذا القول فى قوله شرعا ومعنى فالثلاثة منصوبة بنزع الخافض وأما قول الشارع أى من حيث المعنى فعناه
أن الحجية نشأت من جهة المعنى وليس بجهة ان معنى منصوب على التمييز لثلاث فبوت الغرض المقصود من ان
الحجية نشأت من المعنى اذ يصير المعنى حينئذ أن معنى المفاهيم حجة وليس بمراد وعبرة الزركشى اختلاف
القائلون به هل نفي الحكم عما عدا المنطوق به من جهة اللغة أى ليس من المنقولات الشرعية بل هو باق
على أصله أو من جهة الشرع بتصرف منه زائد على وضع اللغة أو من قبل المعنى أى العرف العام اه

(١٨ - (بنائى) اول)

المخالفة (الا للقب حجة لغة) لقول كثير من أئمة اللغة بهامهم أبو عبيدة

وعبيد تلميذه قالوا فى حديث الصحيحين مثلا مطل الغنى ظم انه يدل على ان مطل غير الغنى ليس بظلم وهم انما يقولون فى مثل ذلك ما يعرّفونه

من لسان العرب (وقيل) حجة (١٣٨) (شرعا) لمعرفة ذلك من موارد كلام الشارع وقد فهم صلى الله عليه وسلم من قوله تعالى ان تستغفر

لهم سبعين مرة ولن يغفر
الله لهم أن حكم ما زاد
على السبعين بخلاف
حكمه حيث قال كبارواه
الشيخان خير في الله
وسأزبد على السبعين
(وقيل) حجة (معنى)
أى من حيث المعنى وهو
أنه لو لم ينف المذكور
الحكم عن المسكوت
لم يكن له كره فائدة
وهذا كما عبر عنه هنا
بالمعنى عبر عنه في مبحث
العام كما سيأتي بالعقل
وفي شرح المختصر هنا
بالعرف العام لانه معقول
لأهله (واحتج باللقب
الدقاق والصيرفي) من
الشافعية (وابن
خويرمندان) من
المالكية (وبعض
الحنابلة) علما كان أو
اسم جنس نحو على
زيد حجج أى لاعلى عمرو
وفي النعم زكاة أى لافى
غيرها من الماشية اذ لا
فائدة لذكره الا اننى
الحكم عن غيره كالأصفة
وأجيب بأن فائدته
استقامة الكلام اذ
باسقاطه يختل بخلاف
اسقاط الصفة وتقوى كما
قال المصنف الدقاق
المشهور باللقب عن
ذكر معناه خصوصا

(قوله من لسان العرب) مجاز من اطلاق اسم الآلة على الفعل المؤدى بها أو اسم المحل على الحال (قوله
وقيل شرعا) تقدم تعبير الزركشى عن هذا القول بقوله من جهة الشرع بتصريف منه زائد على وضع
اللغة وقضية قوله زائد على وضع اللغة عدم ثبوت المفهوم وحجته لغة على هذا القول فان كان كذلك والا
أشكل الاستدلال الآتى بفهمه صلى الله عليه وسلم لجواز أن يكون مستند فهمه صلى الله عليه وسلم
قضية اللغة قاله سم (قوله وقد فهم صلى الله عليه وسلم الخ) هذا الدليل أو رده العبد كابن الحاجب
على أصل المفهوم ثم رده حيث قال واستدل بقوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم فقال
عليه الصلاة والسلام لأز يدن على السبعين دل على أنه صلى الله عليه وسلم فهم منه ان ما زاد على السبعين
حكمه بخلاف السبعين وذلك مفهوم العدد وكل من قال به قال بمفهوم الصفة فثبت مفهوم الصفة والحديث
صحيح لا قدح فيه الجواب منع فهم ذلك لان ذكر السبعين للبالغة فزاد على السبعين مثله في الحكم فكيف
يفهم منه المخالفة ولعله علم أنه مراد هنا بخصوصه سامعنا له لكن لانسلم فهمه منه ولعله باق على أصله في الجواز
اذ لم يتعرض له بنى ولا اثبات والاصل جواز الاستغفار للبنى صلى الله عليه وسلم وكونه مظنة الاجابة ففهم من
حيث انه الاصل لا من حيث التخصيص بالذكور اه فان قيل كيف مع رده بما ذكر استدلال به الشارح
فلما احتمل ان ذلك لمتابعة القوم في الاستدلال به وان كان مردودا و يحتمل انه لعدم الالتفات لهذا الرد لان
ما ذكر فيه خلاف الظاهر المتبادر من سياق فهمه صلى الله عليه وسلم * بقى أن يقال ان فهمه صلى الله عليه وسلم
وسلم ما ذكر يجوز أن يكون بالنظر للوضع اللغوى بل قد يقال ان ذلك هو الاصل لان الوضع اللغوى
والتعويل عليه هو الاصل حتى ثبت الخروج عنه فمجرد هذا الفهم لا يثبت ان ذلك بالشرع فلي تأمل
سم (قوله وهو انه لو لم ينف المذكور الخ) ضمير هو للمعنى وضمير أنه للشأن وأراد بالمذكور القيد كالسائمة
مثلا واسناد النفي الى المذكور مجاز عقلى من الاسناد الى السبب والنافي حقيقة هو الشخص (قوله وهذا
كما عبر عنه الخ) الاشارة لقوله انه لو لم ينف المذكور الحكم الخ وحاصل ما أشار اليه أنه لا تنافي بين العبارات
الثلاث لان المراد بالعقل المعنى المعقول فشكل من العقل والعرف العام والمعنى كناية عن المعنى المذكور لان المعنى
المذكور معقول لأهل العرف العام ونأشئ عن نظر العقل فكما يصح التعبير عنه بالمعنى يصح التعبير عنه بالعقل
وبالعرف العام (قوله الدقاق) هو القاضي أبو بكر بن محمد بن جعفر يقال انه كان معتزلى المذهب وقوله ابن
خويرمندان ابا سكان الزاى وفتح الميم وكسر ها وقال الزركشى اشتهر على الاسنة بالميم وعن ابن عبد البر انه
بالباء الموحدة المكسورة شيخ الاسلام (قوله علما كان الخ) فيه اشارة الى أن المراد باللقب هنا الاسم الجامد
الشامل لعلم الشخصى واسم الجنس فهو مغاير للقب النحوى مغايرة العام للخاص لشموله للعلم عند النجاة
الشامل لانواعه الثلاثة الاسم والكنية واللقب (قوله اذ لا فائدة لذكره الخ) علة لقوله واحتج الخ (قوله
وأجيب) أى من طرف الجمهور (قوله اذ باسقاطه يختل) أى لعدم صحة على حجج وفي زكاة لعدم الفائدة
(قوله المشهور باللقب) أى بالقول به والدقاق قد اشتهر بهذا اللقب دون الاسم ففي عبارة الشارح
التورية بذلك (قوله وأنكر أبو حنيفة الكل مطلقا) معنى الاطلاق كما يفيد التفصيل الآتى بعده في
الخبر وغيره والشرع وغيره والصفة المناسبة وغيره ان الانكار المذكور ثابت عن أبى حنيفة ولا ينافيه
ثبوت خلافه عن الحنفية اذ كثيرا ما تخالف الحنفية بأحنيقة فسقط ما للكمال هنا من الابرار (قوله أى
لم يقل بشئ من مفاهيم المخالفة) قال العلامة الاوقى بالانكار أن يقول أى قال بعدمها لان الانكار لشيء قول
بعده لا عدم قول به اه وقد يجاب بأن ما ذكره الشارح اشارة الى أن ذلك كاف في مخالفته لما سبق
لان مجرد عدم القول بها مقابل للقول بها ومفيد لسقوط حجيتها عنده قاله سم وفيه نظير فان عدم
القول بالشيء لا يقابل القول به وانما يقابل القول بعدمه كالا يخفى على متأمل فالحق ما قاله الالامة (قوله

وان قال في المسكوت بخلاف حكم المنطوق فلا امر آخر كما في انتفاء الزكاة عن المعلوفة قال الاصل عدم الزكاة ووردت في السائمة فبقيت المعلوفة على الاصل (و) انكر الكل (قوم في الخبر) نحو في الشام الغنم السائمة فلا ينفى المعلوفة عنها لان الخبر له خارجي يجوز الاخبار ببعضه فلا يتعين القيد فيه للنفي بخلاف الانشاء نحو زكوا عن الغنم السائمة وما في معناه مما (١٣٩) تقدم فلا خارجي له ولا فائدة

للقيد فيه الا النفي
(و) أنكر الكل
(الشيخ الامام) والد
المصنف (في غير الشرع)
من كلام المصنفين
والواقفين لغلبة الذهول
عليهم بخلاف في الشرع
من كلام الله ورسوله
المبلغ عنه لانه تعالى
لا يغيب عنه شيء (و)
أنكر (امام الحرمين
صفة لا تناسب الحكم)
كان يقول الشارع في
الغنم العقر الزكاة قال
فهى في معنى اللقب
بخلاف المناسبة كالسوم
لخفة مؤنة السائمة فهى
في معنى العلة ولكون
العلة غير الصفة بحسب
الظاهر خلاف ما تقدم
أطلق الامام الرازى عنه
انكار الصفة ولكون
غير المناسبة في معنى
اللقب أطلق ابن الحاجب
عنه القول بالصفة وأما
غيرها مما تقدم فصرح
منه بالعلة والظرف
والعدد والشرط وانما
وما والاوسكت عن الباقي
وهو كالكذوب (و)
أنكر (قوم العدد

وان قال في المسكوت الخ) جواب سؤال تقديره ظاهر (قوله لان الخبر له خارجي الخ) أى فاذا كان ذلك الخارجى ثابتا لا يدون غيره جاز الاخبار ببعضه وهو الثابت ليدون البعض الآخر وهو الثابت لغيره كما أوضح ذلك بالمثال وحاصل ما أشار اليه أن قولنا مثلا في الشام الغنم له نسبة خارجية توافق النسبة الذهبية وتلك النسبة هي ثبوت السكون في الشام للغنم وقد علم ان الغنم مع السائمة وغيرها فلنسبة المذكورة حينئذ فردان أحدهما ثبوت السكون في الشام للغنم السائمة والثاني ثبوت ذلك للغنم الغير السائمة وقولنا في الشام الغنم السائمة النسبة فيه وهو ثبوت السكون في الشام للسائمة فرد من فردى النسبة في قولنا في الشام الغنم فلاخبار به لا ينفى الاخبار بالآخر وهو ثبوت السكون في الشام للمعلوفة هذا ايضا ما أشار له على وجه الاختصار فقوله لان الخبر أراد به قولنا في الشام الغنم لا قوله في الشام الغنم السائمة كما يراه صديقه (قوله المبلغ عنه الخ) هذا مبني على القول بأنه صلى الله عليه وسلم لا يتجهد كما يفيد التعليل بقوله لانه تعالى الخ (قوله العقر) في الصحاح شاة عفراء يعالو بياضها حرة (قوله لخفة مؤنة السائمة) أى لان السوم هو الرعى في كلام مباح (قوله ولكون العلة غير الصفة) اعتذر عن الامام الرازى وابن الحاجب فيما نقلاه عن امام الحرمين ونبه بقوله خلاف ما تقدم على ان ملاحظة الامام الرازى خلاف ما تقدم عن المصنف من ان الصفة لفظ مقيد لا آخر ليس بشرط الخ فقولنا لعل قوله أطلق الامام الخ وقوله أطلق الامام الرازى انكار الصفة أى الصفة غير المناسبة وقوله أطلق ابن الحاجب عنه القول بالصفة أى الصفة المناسبة لان غير المناسبة من قبيل اللقب فكأنها غير صفة فلا تعارض بين الامام الرازى وابن الحاجب ومثله المصنف في النقل عن امام الحرمين (قوله وأما غيرها) أى الصفة وفي نسخة غيرهما أى غير الصفة التي لا تناسب واللقب قاله شيخ الاسلام (قوله وسكت عن الباقي) أى عن الغاية وضمير الفصل وتقديم المعمول لكن الاخير صرح به قاله شيخ الاسلام والحاصل أن الامام لم ينف الا الصفة غير المناسبة (قوله كما تقدم) متعلق بالنفي وهو يدل (قوله أما مفهوم الموافقة) هذا محترز تقييد المفاهيم بالمخالفة أول المسئلة (قوله فاتفقوا على محجته) أى صحة التمسك به في الاحكام الشرعية (قوله الغاية قيل منطوق) هو على حذف مضاف أى مفهوم الغاية (قوله أى بالاشارة) هو ما يدل عليه اللفظ وليس مقصود التشكك أولا كقوله تعالى فلا نحل له من بعد حتى تنسكح زواجره فالمنطوق الصريح في الآية عدم الحل له مستمرا الى ان تنسكح زواجا غيره والمنطوق الاشارى حاله بعد نسكاح الزوج الآخر (قوله كما تقدم) أى في قوله ثم ما قيل انه منطوق أى بالاشارة وقوله كما تقدم الثانى أى في تعداد المصنف المفاهيم (قوله يتلوه الشرط) فائدة هذا الترتيب المشار اليه بقوله يتلوه الشرط فالصفة الخ تظهر عند التعارض فاذا تعارض مفهوم الغاية والشرط قدم الاول وكذا اذا تعارض مفهوم الشرط والصفة قدم الشرط وقس الباقي (قوله اذ لم يقل أحدانه منطوق) علة لقوله يتلوه أى انما كان تاليا له ولم يكن في رتبته لان الشرط لم يقل أحدانه منطوق أى لا صريحا ولا اشارة بخلاف الغاية فكانت أقوى منه (قوله فسيأتى قول الخ) هذه القاعدة لتعليل لكون انما في رتبة الغاية أى لانه سيأتى الخ (قوله ومثله في ذلك فصل المبتدا) ضمير مثله يعود للشرط فيكون ضمير الفصل في رتبة الشرط وفي عبارة بعض الحواشي ان ضمير مثله يعود لانما ففاده حينئذ أن ضمير الفصل في رتبة الغاية لانه مثل انما التي هي في رتبة الغاية وهو غير صحيح (قوله وتقدم ان مرتبة الغاية الخ) أى فرتبة النفي

دون غيره) فقالوا لا يدل على مخالفة حكم الزائد عليه أو الناقص عنه كما تقدم الا بقرينة أما مفهوم الموافقة فاتفقوا على محجته وان اختلفوا في طريق الدلالة عليه كما تقدم * (مسئلة الغاية قيل منطوق) أى بالاشارة كما تقدم لتبادر الى الالذهان (والحق) أنه (مفهوم) كما تقدم ولا يلزم من تبادر الشيء الى الالذهان ان يكون منطوقا (يتلوه) أى الغاية (الشرط) اذ لم يقل أحدانه منطوق وفي رتبة الغاية انما فسيأتى قول انه منطوق أى بالاشارة كما تقدم ومثله في ذلك فصل المبتدا وتقدم ان مرتبة الغاية تلى مرتبة لالعالم الا بذكر (فالصفة المناسبة)

تتلو الشرط لان بعض القائلين به خالف في الصفة (فطلق الصفة) عن المناسبة (غير العدد) من نعت وحال وظرف وعلية غير مناسبات فهي سواء تتلو الصفة المناسبة (١٤٠) (قال عدد) يتلوا مذكورات لانكار قوم له دونها كما تقدم (فتقديم المعمول)

آخر المفاهيم (لدعوى
البيانين) في فن المعاني
(افادته الاختصاص)
أخذنا من موارد
الكلام البليغ
(وخالفهم ابن الحاجب
وأبو حيان) في ذلك
(والاختصاص) المقاد
(الحصر) المشتمل على
نفي الحكم عن غير
المذكور كإدلال عليه
كلامهم (خلافا للشيخ
الامام) والد المصنف
(حيث أثبتة وقال ليس
هو الحصر) وإنما هو
قصد الخاص من جهة
خصوصه فان الخاص
كضرب زيد بالنسبة
الى مطلق الضرب قد
يقصد في الاخبار به
لامن جهة خصوصه
فيؤتى بالفاظه في مراتبها
وقد يقصد من جهة
خصوصه كالخصوص
بالمفعول للاهتمام به
فيقدم لفظه لافادة ذلك
نحو زيد اضربت فليس
في الاختصاص ما في
الحصر من نفي الحكم
عن غير المذكور وإنما
جاء ذلك في آياك نعبس
للعلم بأن قائله أي
المؤمنين لا يعبدون غير

والاستثناء أعلى المراتب كما تقدم في قول المصنف وأعلام الان يذم بياها الغاية ثم الشرط الخ
فالمراتب سبعة ولم يذكر المصنف هنا رتبة النفي والاستثناء استغناء بما قدمه ونبه الشارح عليه هنا
بقوله وتقدم ان مرتبة الغاية الخ (قوله تتلو الشرط) ذكره مع صحة المعنى بدونه ليد كرعلته (قوله لان
بعض القائلين به) أي كان سريخ (قوله فطلق الصفة) استشكل بانه من اضافة الصفة الى الموصوف
فيكون شاه لا للصفة المناسبة وليس بمراد قطعاً ويجاب اما بانه على حذف مضاف أي فباقي مطلق الصفة
والباقي هو الصفة غير المناسبة أو بانه من اطلاق المطلق على التقييد مجازاً وقرينته الاستحالة أي استحالة
ان يراد بالمطلق ما يشمل الصفة المناسبة لما يلزم عليه من تقديم الشيء على نفسه وتأخير عنه لقوله قبل
فالصفة المناسبة أو بان معنى المطلقة المجردة عن المناسبة ترجع اغير المناسبة وهذا الاخير ظاهر صنيع
الشارح و بعد هذا فكان الاولى اسقاطه لانه تقدم أن الصفة الغير المناسبة في معنى اللقب وهو لا مفهوم له
(قوله عن المناسبة) بكسر السين اسم فاعل لانه مقابل لقوله فالصفة المناسبة (قوله من نعت) بيان
لغير العدد (قوله غير مناسبات) بكسر السين (قوله لدعوى البيانين) علة لما تضمنه قوله فتقديم
المعمول من اثبات مفهوم تقديم المعمول لترتيبه مع ما قبله وتأخير عنه وان أوهمه ظاهر العبارة فان العلة
المذكورة لا تنفي ذلك (قوله المشتمل على نفي الحكم عن غير المذكور) اقتصر على هذا الشق لانه
هو المفهوم والاقتصر اثبات الحكم للمذكور ونفيه عن غيره لكن الاثبات منطوق والنفي مفهوم والكلام
هنا في المفهوم فلذا ذكره دون المنطوق (قوله خلافا للشيخ الامام) قد يفهم من عبارته أن اختلاف الشيخ
الامام مع غيره في تفسير مراد البيانين وفيه نظر فان عباراتهم مصرحة بإرادة الحصر بل منهم من عبر بلفظ
الحصر وحينئذ فالظاهر أن الشيخ الامام لم يذ كر ما قاله تفسير المرادهم بل لبيان مختاره فيكون موافقا لابن
الحاجب وأبي حيان في عدم افادة التقديم الحصر وان خالفهم ما في أن الحصر غير الاختصاص وهما يقولان
انهما بمعنى واحد وكلام المصنف لا يفيد هذا القدر (قوله من جهة خصوصه) أي وهو وقوع الضرب
على معين في المثال الذي يذ كره وقوله كضرب زيد أي الضرب الواقع عليه فقوله كضرب زيد مصدر
مضاف لمفعوله (قوله بالنسبة الى مطلق الضرب) أي الواقع على زيد وغيره (قوله لامن جهة خصوصه)
أي يكون القصد بالخبر افادة وقوع مجرد الحدث من غير نظر لمن تعلق به فلا يذ كر حينئذ المفعول الا لكونه
محلا للحكم لا لكونه مقصودا لذاته دون غيره فيكون الحكم خاصا به (قوله فيؤتى بالفاظه في مراتبها) أي
بان يؤتى بالفعل ثم الفاعل ثم المفعول فتقول ضربت زيدا (قوله من جهة خصوصه كالخصوص بالمفعول)
بأنه بالمفعول سببية أي يقصد الاخبار بوقوع ضرب خاص بسبب تعلقه بمفعول خاص وهو زيد بالقصد
حينئذ الاخبار بالضرب المتعلق بزيد لا بالضرب المطلق وظاهر أنه لا يلزم من هذا قصر الحكم وهو
وقوع الضرب على زيد (قوله للاهتمام) متعلق بقصد ضمير به يعود للاختصاص المقصود أي للاهتمام
بذلك الخاص المقصود (قوله فيقدم لفظه) أي المفعول (قوله لافادة ذلك) أي قصد الشيء من
جهة خصوصه (قوله فليس في الاختصاص) أي المفسر بقصد الشيء من جهة خصوصه (قوله وإنما
جاء ذلك) أي نفي الحكم عن غير المذكور (قوله واختاره) أي ما قاله الشيخ الامام وقوله وأشار اليه الخوجه
الاشارة أنه عبر بدعوى في قوله لدعوى البيانين ولم يقل لذك كر فأفاد بذلك أن ما قاله البيانون ضعيف
لكن قوله بعد والاختصاص الحصر خلافا للشيخ الامام صريح أو كالصريح في موافقة الجمهور (قوله
من جهة ما تقدم) أي حال كون هذا القول من جملة ما تقدم عنه من انكاره جميع المفاهيم ولم يصرح

أنه وحاصله ان التقديم للاهتمام وقد ينضم اليه الحصر لخارج واختاره المصنف في شرح المختصر وأشار اليه
هنا بقوله لدعوى البيانين (مسئلة وإنما) بالكسر (قال الأمدى وأبو حيان) كقول أبي حنيفة من جملة ما تقدم عنه (لاتفيد الحصر)

لأنها إن المؤكدة وما الزائدة الكافة فلا تفيد النفي المشتمل عليه الحصر وعلى ذلك حديث مسلم إنما الزايدة النسيئة أذر بالفضل ثابت
اجتماع وان تقدمه خلاف واستفادة النفي في بعض المواضع من خارج كافي (١٤١) إنما الحكم الله فانه سبق للرد

على المخاطبين في
اعتقادهم الهية غير الله
(و) قال الشيخ
(أبو اسحق والشيرازي
والغزالي و) صاحبه
أبو الحسن (الكنيا)
الهراسي بكسر الهمزة
والكاف ومعناه في لغة
الفرس الكبير (والامام)
الرازي (تفيد) الحصر
المشتمل على نفي الحكم
عن غير المذكور نحو
إنما قام زيدا أي لا عمرو
أو نفي غير الحكم عن
المذكور نحو إنما زيد
قام أي لا قاعد (فهما
وقيل نطقا) أي
بالاشارة كما تقدم
لتبادر الحصر الى
الاذهان منها وان
عورض في بعض
المواضع بما هو مقدم
عليه كما في حديث
الربا السابق ولا بعد في
افادة المركب مالم تفده
أجزؤه ولم يذكر
المصنف امام الحرمين
مع قوله بانما كما تقدم
لانه لم يصرح بأنه
مفهوم ولا منطوق
(و) إنما (بالفتح
الاصح أن حرف أن

المصنف هنا يترجى جميع افادة الحصر للعلم به من أكثره القائلين به كما نقله عنهم هنا مع ما تقدمه من انها من
المفاهيم شيخ الاسلام وقوله لا تفيد الحصر أي فلا مفهوم لها (قوله) لأنها إن المؤكدة وما الزائدة الكافة
أي وكل منهما لا يفيد النفي فكذا المركب منهما لا يفيد وسياق رد هذا في الشرح (قوله) وعلى ذلك
متعلق بمحذوف أي وورد على ذلك الخ والاشارة الى نفي افادة الحصر (قوله) وان تقدمه أي تقدم
الاجماع خلاف فانه لا يضر لعدم استقراره برجوع القائلين به فقد رجع ابن عباس الى القول بتحرير ما
الفضل لما بلغهم قوله كافي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل الحديث
والجواب عن الحصر في خبر إنما الزايدة النسيئة كما أشار اليه الامام الشافعي أنه حصر اضافي بالنسبة الى
سؤال جماعة عن الباقي المختلفين كذهب وقضة وكتمر وبرا حصر حقيقي شيخ الاسلام (قوله) كافي إنما
الحكم الله هو من قصر الصفة على الموصوف (قوله) فانه سبق للرد الخ أي وكونه مسوقا للرد يفيد أن
المقصود منه حصر الالهية في الله تعالى (قوله) بكسر الهمزة أي والقصر أخذ من المهمات لا السنوي
وزعم بعضهم ان كسر الهمزة سهو وقال وإنما هي همزة وصل مفتوحة واللام فيه للتعريف ولفظ كيا اسم
جنس لظانفة من ملوك الهيم كتبع الملوك جبر وقصر الملوك الروم شيخ الاسلام والهراسي يتشديد الراء
نسبة لهراس كقطار بلدة أو بائع الهراسة وقوله وصاحبه أي رفيقه في الاخذ عن امام الحرمين (قوله)
نحو إنما قام زيد هو من قصر الصفة على الموصوف وقوله نحو إنما زيد قائم من قصر الموصوف على الصفة
(قوله) فهما وقيل نطقا) حالان من مفعول تفيد المحذوف وهو الحصر أي حال كون الحصر مفهوما وقيل
منطوقا (قوله) لتبادر) علة لقوله نطقا (قوله) وان عورض أي الحصر (قوله) كافي حديث الربا السابق
أي وهو إنما الزايدة النسيئة مثال لبعض المواضع الذي عورض بما هو مقدم عليه والمقدم عليه الذي
عارضه هو حديث الصحيحين المتقدم (قوله) ولا بعد الخ) هذا رد لاستدلال القائل بان إنما لا تفيد
الحصر بان ما تركبت منهما هو وان وما الكافة لا يفيد الحصر فلا تفيد هي الحصر المشار اليه بقوله لأنها إن
المؤكدة الخ وحاصله أن المركب قد يفيد مالم تفده أجزؤه كالخبر المتواتر فانه يفيد العلم مع انه مركب من آحاد
كل منها على انفراد لا يفيد العلم وكالحبل المؤلف من الشعرات فانه يحمل الصخرة العظيمة ولا يثبت هذا
الحكم لآحاده التي تركب منها كذا قرر قلت قد يقال المركب في هذين المثالين قد وجد جنس ما ثبت له
في أجزائه في الجملة بخلاف إنما اذا دلالة الجزء من جزأها اللذين تركبت منهما على النفي (قوله) مع قوله
بانما أي بافادتها الحصر (قوله) لم يصرح بأنه مفهوم أي لم يصرح بان افادتها ذلك من المفهوم أو من
المنطوق وقد يقال بل صرح بأنه مفهوم فيما نقل عنه الشارح في مسئلة المفاهيم الا للقب سحجة وقد يجاب بأنه
إنما صرح بأنه مفهوم يفيد الحصر أي لفظ يفهم منه الحصر أي يدل عليه وفهم ذلك منه ودلالته عليه صادق
بكون ذلك بطريق المنطوق أو بطريق المفهوم وفي هذا الجواب تأمل (قوله) من حيث انه من أفراد ان
اشارة الى أن الفرعية ثابتة لان المفتوحة من حيث هي لا محتصة بالمركبة مع ما فرعية المركبة مع ما من حيث
كونها فردا من أفراد أن المفتوحة مطلقا (قوله) فهي الاصل عرف الاصل هنا وفي القول الثاني لافادة
الحصر من تعريف الطرفين فالاصلية على الاول منحصرة في المكسورة وعلى الثاني في المفتوحة ولما لم يستقم
هذا المعنى في القول الثالث كما لا يخفى أتى بالاصل منكرا (قوله) لان له محال يقع فيها دون الآخر) لم يقل لان

فيها) من حيث انه من أفراد ان (فرع) ان (المكسورة) فهي الاصل لاستغنائها بمعمولها في الافادة بخلاف المفتوحة لانها مع معمولها
بتمزلة مفرد وقيل المفتوحة الاصل لان المفرد أصل للمركب وقيل كل أصل لان له محال يقع فيها دون الآخر (ومن ثم) أي من هنا هو ان
المفتوحة فرع المكسورة أي من أجل ذلك

كلامهما لا يقع في محل الآخر لئلا يشكك بالحال المشتركة بينهما (قوله) اللازم له فرعية انما بالفتح لانما
 بالكسر) نية بذلك على أن المشار اليه بقوله ومن ثم هو كون أن المفتوحة في أنما فرع المكسورة في انما
 باعتبار استلزامه فرعية انما بالفتح لانما بالكسر لان المنشأ في الحقيقة هو فرعية المركب للمركب لافرعية
 جزء المركب لجزء المركب الآخر الذي هو مفاد قول المصنف الاصح ان حرف ان فيها الخ فالمنشئة المذكورة
 باعتبار استلزام فرعية الجزء للجزء فرعية المركب للمركب (قوله قوة كلامه تشير اليه) أي لانه قال انما
 لقصر الحكم على الشيء أو لقصر الشيء على حكم كقولك انما زيد قائم وانما يقوم زيد وقد اجتمع المثالان
 في هذه الآية لان انما يوحى الى مع فاعله بمنزلة انما يقوم زيد وانما الحكم الواحد بمنزلة انما زيد قائم اه
 فنسبة القصرين لانما بالكسر وجعل انما الحكم الواحد مثالا للثاني ظاهر في الفرعية والامصاص
 التمثيل بالمفتوحة المفيدة انها تفيد ما يفيد المكسورة (قوله في أمر الاله) تخصيص للوحي المقصور ليصدق
 القصر لا لا لشارة الى أنه اضافي لان تخصيص الوحي بالوحدانية ليس بالاضافة الى أمر الاله بل بالاضافة
 الى التعداد اذ القصر الاضافي تخصيص شيء بشئ بالاضافة الى معنى آخر الى جميع ما عداه كقوله العلامة أي
 ان القصر الاضافي تخصيص شيء بشئ بالنسبة لشيء خاص يقابل الشيء المخصوص به لا بالنسبة لجميع ما عدا
 المخصوص به كقولنا مثلاً انما زيد قائم فتخصيص زيد بالقيام بالاضافة الى مقابله من القمود لا بالاضافة
 لجميع مقابله ما عدا القيام كما هو واضح فقول الكمال وشيخ الاسلام في قوله أي في أمر الاله نية به على
 ان القصر انما اضافي لاحقيق غير صحيح لما علمت بل المنية به على ذلك هو قوله أي لا يتجاوز الى أن
 يكون الاله كغيره الخ فهو اشارة الى أن القصر الاول اضافي لانه قصر الوحي في أمر الله على وحدانيته
 بالاضافة الى تعدده فقط لا الى جميع ما عداها لان منه ما وحي اليه بنحو كونه علما امر يدق ادرا الى غير ذلك
 وحاصل القول في المقام ان في الآية الشريفة قصرين الاول في مجموع قوله انما يوحى الى انما الحكم الواحد
 والثاني في قوله انما الحكم الواحد فالقصور في الاول هو الوحي الى النبي صلى الله عليه وسلم والمقصود عليه
 حاصل القصر الثاني وهو اختصاص الوحدانية بالاله وهذا القصر من قبيل قصر الصفة على الموصوف
 فكان التقدير لا يوحى الى في أمر الاله الا كونه مقصورا على الوحدانية لا يتجاوز الوحي الى غيره وهو
 قصر قلب لان المخاطب يعتقد التعدد والمقصود في الثاني الاله والمقصود عليه الوحدانية التي هي معنى قوله
 الواحد وهو من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا لاعتقاد المخاطب التعدد لاله وعدم الوحدانية
 كما تقدم فعنى القصر الثاني أن الاله مقصور على الوحدانية لا يتجاوزها بان يكون متعدد وهذا الذي قلناه
 هو المفهوم من كلام الزمخشري المتقدم وهو الذي يفيد النظر الصحيح وظاهر قول الشارح مقصور على
 استنثار الله بالوحدانية أن القصر الثاني قصر صفة على موصوف لان استنثاره بالوحدانية معناه اختصاصه
 بها فلا يكون لغيره بل مقصورة عليه وأنه قصر افراد مخاطب به من يعتقد شركة غيره له فيها وفيه ان
 اعتقاد الشركة في الوحدانية متناف اذا شترك اثنين في الوحدانية أي الوحدة في الألوهية محال ولذا
 اعترضه العلامة وقال صوابه أن يقول على استنثار الله بالألوهية الدال عليها قوله الاله وحيد نفيم كون القصر
 المذكور قصر افراد اه وأنت خير بان القصر المذكور قصر موصوف على صفة قصر قلب كما هو مفاد
 قول الزمخشري المار وعبارته هنا الناقل لمعناها الشارح لا يخالف ذلك وان أوهم قوله على استنثار الله الخ
 كون القصر قصر افراد لكنه غير مراد بل بقرينة قوله بالوحدانية وكأنه أراد به أنه لا يتجاوزها الى تعدد
 الاله لعدم مشاركة الغير له فيها فتأمل بق أن يقال ان قصر الوحي على ما ذكر يقتضى أن المخاطب به من
 يقر بالمقصود الذي هو الوحي وبقبونه لغير المذكور انفرادا أو شركة فيكون قصر قلب أو افراد على ما فيه
 ولا يخفى أن المخاطب بالآية مشركون يسكرون أصل الوحي فضلا عن تعلقه بما ذكر ويمكن الجواب بأنه

اللازم له فرعية انما
 بالفتح لانما بالكسر
 (ادعى الزمخشري) في
 تفسيره انما يوحى الى
 انما الحكم الواحد
 ونسبة القصرين لانما
 بالكسر وجعل انما الحكم
 الواحد مثالا للثاني
 ظاهر في الفرعية والامصاص
 التمثيل بالمفتوحة المفيدة
 انها تفيد ما يفيد المكسورة
 (قوله في أمر الاله)
 تخصيص للوحي المقصور
 ليصدق القصر لا لا لشارة
 الى أنه اضافي لان تخصيص
 الوحي بالوحدانية ليس
 بالاضافة الى أمر الاله
 بل بالاضافة الى التعداد
 اذ القصر الاضافي تخصيص
 شيء بشئ بالاضافة الى
 معنى آخر الى جميع ما
 عداه كقوله العلامة أي
 ان القصر الاضافي تخصيص
 شيء بشئ بالنسبة لشيء
 خاص يقابل الشيء
 المخصوص به كقولنا
 مثلاً انما زيد قائم
 فتخصيص زيد بالقيام
 بالاضافة الى مقابله
 من القمود لا بالاضافة
 لجميع مقابله ما عدا
 القيام كما هو واضح
 فقول الكمال وشيخ
 الاسلام في قوله أي
 في أمر الاله نية به
 على أن القصر انما
 اضافي لاحقيق غير
 صحيح لما علمت بل
 المنية به على ذلك
 هو قوله أي لا يتجاوز
 الى أن يكون الاله
 كغيره الخ فهو اشارة
 الى أن القصر الاول
 اضافي لانه قصر
 الوحي في أمر الله
 على وحدانيته
 بالاضافة الى
 تعدده فقط لا
 الى جميع ما عداها
 لان منه ما وحي
 اليه بنحو كونه
 علما امر يدق ادرا
 الى غير ذلك
 وحاصل القول في
 المقام ان في الآية
 الشريفة قصرين
 الاول في مجموع
 قوله انما يوحى
 الى انما الحكم
 الواحد والثاني
 في قوله انما
 الحكم الواحد
 فالقصور في
 الاول هو الوحي
 الى النبي صلى
 الله عليه وسلم
 والمقصود عليه
 حاصل القصر
 الثاني وهو
 اختصاص
 الوحدانية
 بالاله وهذا
 القصر من قبيل
 قصر الصفة
 على الموصوف
 فكان التقدير
 لا يوحى الى في
 أمر الاله الا
 كونه مقصورا
 على الوحدانية
 لا يتجاوز
 الوحي الى غيره
 وهو قصر قلب
 لان المخاطب
 يعتقد التعدد
 والمقصود في
 الثاني الاله
 والمقصود
 عليه الوحدانية
 التي هي معنى
 قوله الواحد
 وهو من قصر
 الموصوف على
 الصفة قصر
 قلب أيضا
 لاعتقاد
 المخاطب
 التعدد لاله
 وعدم
 الوحدانية
 كما تقدم
 فعنى القصر
 الثاني أن
 الاله مقصور
 على
 الوحدانية
 لا يتجاوزها
 بان يكون
 متعدد
 وهذا الذي
 قلناه هو
 المفهوم
 من كلام
 الزمخشري
 المتقدم
 وهو الذي
 يفيد
 النظر
 الصحيح
 وظاهر
 قول
 الشارح
 مقصور
 على
 استنثار
 الله
 بالوحدانية
 أن القصر
 الثاني
 قصر
 صفة
 على
 موصوف
 لان
 استنثاره
 بالوحدانية
 معناه
 اختصاصه
 بها
 فلا يكون
 لغيره
 بل مقصورة
 عليه
 وأنه قصر
 افراد
 مخاطب
 به من
 يعتقد
 شركة
 غيره
 له فيها
 وفيه ان
 اعتقاد
 الشركة
 في
 الوحدانية
 متناف
 اذا شترك
 اثنين
 في
 الوحدانية
 أي
 الوحدة
 في
 الألوهية
 محال
 ولذا
 اعترضه
 العلامة
 وقال
 صوابه
 أن يقول
 على
 استنثار
 الله
 بالألوهية
 الدال
 عليها
 قوله
 الاله
 وحيد
 نفيم
 كون
 القصر
 المذكور
 قصر
 افراد
 اه
 وأنت
 خير
 بان
 القصر
 المذكور
 قصر
 موصوف
 على
 صفة
 قصر
 قلب
 كما
 هو
 مفاد
 قول
 الزمخشري
 المار
 وعبارته
 هنا
 الناقل
 لمعناها
 الشارح
 لا
 يخالف
 ذلك
 وان
 أوهم
 قوله
 على
 استنثار
 الله
 الخ
 كون
 القصر
 قصر
 افراد
 لكنه
 غير
 مراد
 بل
 بقرينة
 قوله
 بالوحدانية
 وكأنه
 أراد
 به
 أنه
 لا
 يتجاوزها
 الى
 تعدد
 الاله
 لعدم
 مشاركة
 الغير
 له
 فيها
 فتأمل
 بق أن
 يقال
 ان
 قصر
 الوحي
 على
 ما
 ذكر
 يقتضى
 أن
 المخاطب
 به
 من
 يقر
 بالمقصود
 الذي
 هو
 الوحي
 وبقبونه
 لغير
 المذكور
 انفرادا
 أو
 شركة
 فيكون
 قصر
 قلب
 أو
 افراد
 على
 ما
 فيه
 ولا
 يخفى
 أن
 المخاطب
 بالآية
 مشركون
 يسكرون
 أصل
 الوحي
 فضلا
 عن
 تعلقه
 بما
 ذكر
 ويمكن
 الجواب
 بأنه

ومثل ذلك قوله في آية اعملوا انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر اراد ان الدنيا ليست الا هذه الامور المحقرات أي وأما العبادات والقرب فمن أمور الآخرة لظهور غمرتها فيها ونقل المصنف افادتها لخصر عن (١٤٣) التنوخي أيضا في الاقصى القريب وفي

قوله كابن هشام ادعى
اشارة الى ما عليه
الجمهور من بقاء أن
فيها على مصدر يتهامع
كفها بما وان لم يصرحوا
بذلك فيما علمت اكتفاء
بكونها فيها من أفراد
أن وعلى هذا معنى
الآية الاولى ما يوحى
الى في أمر الاله الا
وحدايته أي لا ما أتم
عليه من الاشراك
ومعنى الثانية اعملوا
حقارة الدنيا أي فلا
تؤثروها على الآخرة
الجليلة فبقائه أن في
الآيتين على المصدرية
كاف في حصول المقصود
بهما من نفي الشريك
عن الله تعالى وتحقير
الدنيا **مسئلة من**
الاطاف **جمع لطف**
بمعنى ملطوف أي من
الامور الملطوف بالناس
بها **حدوث الموضوعات**
اللغوية باحداثه تعالى
وان قيل واضعها غيره
من العباد لانه الخالق
لافعالهم **ليعبر عما في**
الضمير بفتح الموحدة
أي ليعبر كل من الناس
عما في نفسه مما يحتاج

نزل المنسك من منزلة غير المنسك لان معه من الادلة على ثبوت الوحي ما ان تأمله ارتدع **(قوله ومثل ذلك قوله)**
أي قول الزنخسري ومقوله هو اراد الخ **(قوله التنوخي)** بتخفيف النون **(قوله في الاقصى القريب)**
أي الاقصى بحسب الوضع واستيعاب المسائل القريب الى الافهام فلا تنافي بين وصفه كتابه بالاقصى
ووصفه بالقريب **(قوله من بقاء أن الخ)** أي فلا تنقيده انما بالفتح لخصر عندهم **(قوله وان لم يصرحوا)**
بذلك أي ببقائها على مصدر يتها أي ان ذلك يؤخذ من كلامهم لزوما لا صريحا وانما قال وما علمت ولم
يمحض النفي اذ بالذ لا يلزم من عدم وقوعه على التصريح بذلك عدمه في الواقع وقد صرح بذلك أبو حيان
نقل عن السمين في اعرابه وقوله اكتفاء علة لقوله لم يصرحوا لانه بمعنى تركوا التصريح **(قوله بمعنى)**
ملطوف الخ **فسره** باللفظ ليصح حل حدوث الموضوعات عليه وبالعكس واللفظ الراقية والرفق
والمراد به في حقه تعالى غاية ذلك من اصال الاحسان او ارادته ولو عبر بالاحداث كان الحاجب لم يحتاج الى
تأويل الا لطف بما ذكرنا صحة الحل حيث دلان الاحداث كما لطف من اوصافه تعالى وفي قوله الملطوف
بالناس بها اشارة الى أن لطف لازم يتعدى الى مفعولين بالباء التي هي في الاول للتعدي وفي الثاني لها مع
السببية لما تقر بأن الفعل الواحد لا يتعدى الى مفعولين بحرفين متعدي المعنى وقوله حدوث الموضوعات
على حذف مضاف أي وضع الموضوعات **(قوله أي ليعبر كل الخ)** فيه اشارة الى أن حذف الفاعل للتعميم
مع الاختصار وقوله مما يحتاج اليه بيان لما من قوله عمدا في ضميره وقوله لغيره متعلق بغيره وقوله حتى يعاونه
علة لقوله يعبر وقوله لعدم استقلاله علة لقوله يعاونه **(قوله وهي أفيد الخ)** اعترض بأنه لا يستقيم لان أفعال
انما يصاغ من فعل ثلاثي وفعل أفيد أفاد وهو باعى وأجيب بأنه انما يصاغه من الثلاثي قال الجوهري
الفائدة ما استفدت من علم أو مال تقول فادته فادته قاله شيخ الاسلام وأجيب ايضا بان الرباعي المبدوء
بالهمزة في جواز الصوغ منه ثلاثة أقوال للنحاة وأقار باعى مبدوء بها فيجوز الصوغ منه على أحد الأقوال
قاله سم **(قوله تعرض للنفس الضرورى)** أي فتدل على المقصود وتصح عنه حيث من غير كفاية **(قوله)**
وهي الالفاظ الدالة الخ **اعترضه** العلامة بقوله فيه تحديدا لجمع وانما يكون للماهية واللفظ الدال عليها مفرد
وقد يجاب بأنه حذف لفظي للموضوعات اللغوية في قولك مثل الموضوعات اللغوية توقيفية لكن لا يؤخذ
من هذا التعريف أن اللغة نطاق على اللفظ الواحد بخلاف تعريف ابن الحاجب بأنها كل لفظ وضع
لمعنى ثم تعريف المصنف يشمل المجاز والكتابة والحقيقة الشرعية والعرفية وفي صدق المحدود عليها انظر اه
أما اعتراضه الاول بجوابه ما قاله وقد سبق له ذلك العطفانه قال في تعريف ابن الحاجب المذكور ما نصه
ولفظ الكل لا يذ كر في الحد لانه للماهية من حيث هي ولا بدخل فيها عموم ولانه يجب صدقه على
كل فرد ولا يصدق بصيغة العموم وقد ذكره لانه يحد الموضوعات اللغوية بصيغة العموم فوجب اعتبارها
فيه فكأنه قال معنى قولنا الموضوعات اللغوية كذا أن كل لفظ وضع لمعنى كذا وكذا اه وأما اعتراضه
الثاني بجوابه أن قوله الالفاظ جمع معرف باللام فيفيد العموم الذي دلالة كفاية فيستفاد منه أن كل لفظ
موضوع لغوي فقد ساوى قول ابن الحاجب كل لفظ الخ وأما اعتراضه الثالث بجوابه أن الدلالة المأخوذة
في تعريف الوضع هي دلالة اللفظ بنفسه وظاهر حيث عدم شمول الحد للمجاز وما معه لان اللفظ لا يدل على
ذلك بنفسه بل بواسطة القرينة على أنه لا ضير في شمول الحد ما ذكره على ما سبقت في تحقيقه وقوله الالفاظ
دخل فيه الالفاظ المقدرة كالضمائر المستترة وخروج عنه الدوال الاربع وهي الخطوط والاشارات والعقد

اليه في معاشه ومعاده لغيره حتى يعاونه عليه لعدم استقلاله به **(وهي في الدلالة على ما في الضمير)** (أفيد من الاشارة والمثال) أي الشكل
لانهم اتم الموجود والمعدوم وهما بخصان الموجود المحسوس **(وأيسر)** منها أيضا لما وافقها الامر الطبيعي دونها فاتها كفيات تعرض
لنفس الضرورى **(وهي الالفاظ الدالة على المعاني)**

بالنقل توازرا) نحو السماء
والارض والحر والبرد
للعانيها المعروفة (أو
آحادا) كالقمر للحيض
والظهر (وباستنباط
العقل من النقل) نحو
الجمع المعروف بالعام
فان العقل يستنبط
ذلك مما نقل أن هذا
الجمع يصح الاستثناء
منه أى اخراج بعضه
بالا أو احدى أخواتها
بان يضم اليه وكل ما
صح الاستثناء منه مما
لا حصر فيه فهو عام كما
سيأتى لازوم تناوله
للمستثنى (لا مجرد العقل)
فلانعرف به اذ لا مجال
له في ذلك (ومدلول
اللفظ امام معنى جزئى أو
كلى) الاول ما يمنع
نصوره من الشكره
فيه كمدلول زيد والثانى
ما لا يمنع كمدلول الانسان
كاسيأتى ما يؤخذ منه
ذلك (أولفظ مفرد
مستعمل كالكلمه
فهى قول مفرد) والقول
اللفظ المستعمل بمعنى
كمدلول الكلمه بمعنى
ما صدقها كرجل
وضرب وهى (أو)
لفظ مفرد (مهم)
كاسماء حروف الهجاء
يعنى كمدلول اسمائها

والنصب وقوله على المعانى أى مدلولات الالفاظ معانى كانت أو الفاظ بدليل تقسيمه بعدم مدلول اللفظ الى
معنى والى لفظ (قوله خرج الالفاظ المهمة) قال العلامة فيه شئى لدلتها على معنى كحياة الالفاظ فان قيل
المعنى ما يعنى أى يراد باللفظ قلنا بل ما يفهم منه أى لا كما عر حوايه اه وجوابه ما قاله السيد فى حواشى
شرح الشمسية المعنى امام مفعول كما هو ظاهر من عنى يعنى اذا قصدوا ما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول
منه أى المقصود وأيا ما كان فهو لا يطلق على الصور الذهنية من حيث هى بل من حيث انها مقصد
من الالفاظ وذلك انما يكون بانوضع لان الدلالة اللفظية العقلية أو الطبيعية ليست بمعتبرة وقد يكتفى فى اطلاق
المعنى على الصورة الذهنية بمجرد صلاحيتها لان تقصد من اللفظ سواء وضع لها لفظ أم لا اه (قوله الآتى
فى مبحث الاخبار) أى فى قوله والمختار أنه موضوع (قوله لعانيها) أى الموضوعه لعانيها (قوله للحيض
والظهر) أى الموضوع لهما بالاشتراك (قوله بان يضم اليه) متعلق يستنبط والضمير فى اليه لما نقل أى
بان يضم اليه ذلك على طريق المناطقة حتى يصير قياسا (قوله بما لا حصر فيه) ينبغى اعتبار هذا القيد
أىضا فى محمول الصغرى أعنى قوله هذا الجمع يصح الاستثناء منه ليتجدد الوسط فينتج القياس فيصير هكذا
هذا الجمع يصح الاستثناء منه من غير حصر وكل ما يصح الاستثناء منه من غير حصر عام فينتج هذا الجمع
عام (قوله لازوم تناوله للمستثنى) فيه بحث لانه لا يثبت المدعى اذ مجرد التناول للمستثنى لا يثبت العموم
لوجوده فى غير العام كالأعداد فى قولك له على عشرة الاثلاثة قاله سم وقد يجاب بان قيد عدم الحصر ملاحظ
هنا فالقيد باللازم تناوله للمستثنى مع كونه لا حصر فيه (قوله ومدلول اللفظ امام معنى الخ) قال شيخ
الاسلام قد يقال هذا انما يناسب اختيار والده ان اللفظ موضوع للمعنى من حيث هو لا اختياره هو أنه
موضوع للمعنى الخارجى ولا اختيار الامام أنه موضوع للمعنى الذهنى ثم أجاب بأنه يناسب كلامهما لان
الخلاف المذكور انما هو فى النكرة كاسيأتى والكلام هنا فيما يشمل المعرفة وسيأتى ان منها ما وضع
للمعنى الخارجى ومنها ما وضع للمعنى الذهنى اه وكان وجه قوله لا اختياره هو الخ أن المعنى الخارجى
لا يكون الاجزئيا ولا يصح تقسيمه الى جزئى وكلى وقوله ولا اختيار الامام لان المعنى الذهنى وان انصف
بالجزئية والكلية لا يتصف بكونه لفظا فلا يصح عد اللفظ من أقسامه اه سم وفى قوله امام معنى جزئى
الخ اشعار بان الموصوف أصله بالجزئية والكلية هو المعنى وان وصف اللفظ بذلك تبعى على ماسيأتى
(قوله كمدلول زيد) أى ما يصدق عليه لفظ زيد من الذات المشخصة وقوله كمدلول الانسان أى مفهومه
وهو الحيوان الناطق فقد أطلق المدلول على ما يعم المفهوم والمصادق (قوله كاسيأتى) أى فى مسئلة
اللفظ والمعنى ان التحد الخ وقوله ما يؤخذ منه ذلك أى حد الجزئى والكلى وانما قال يؤخذ منه ذلك
ولم يقل وسيأتى ذلك لان المذكور هناك التقسيم ويؤخذ منه التعريف (قوله اللفظ المستعمل) عبر
باللفظ المستعمل نظر التعبير المصنف به والافعال معروف فى تعريف القول هو اللفظ الموضوع لمعنى وان
لم يستعمل (قوله يعنى كمدلول الكلمه بمعنى ما صدقها) اشار الى أن قول المصنف كالكلمه مثال للمدلول
وهو اللفظ المفرد المستعمل فصحة التمثيل بالكلمه لذلك تنوقف على اضمار مضاف لان الموصوف بذلك
مدلولها ولما كان مدلولها ما ذكر من القول المفرد وهو كلى فهو صورة ذهنية لا يصدق انه قول اذ هو اللفظ
المخصوص وهو كيفية تعرض للنفس قال تصحيح التمثيل بمعنى ما صدقها (قوله أولفظ مفرد مهم) أشار
بذلك الى أن قول المصنف أو مهمل عطف على مستعمل فكل المستعمل والمهمل قسمان من المفرد (قوله
كمدلول اسمائها) نبه بذلك على ان قول المصنف كاسماء حروف الهجاء على تقدير المضاف أى مدلول
اسمائها اذ الاسماء نفسها ليست مهمة لدلتها على معنى وهو مسميها قال العلامة وينبغى أن يقول أى
ما صدق كفى الذى قبله اذ جه مثلا منظوقا لا يدغيره منظوقا لعمرونى جلس غيره فى جعفر فهو
كلى اه وجوابه انه أراد حروفا مخصوصة شخصية أى حروف لفظ خاص منظوق به اشخص فى وقت

خاص فكأنه يقول أسماء لحروف جالس الذي هو منطوق به في هذا الوقت وحينئذ فقد أراد بالمدلول الماصدقات فعلم صحة التمثيل وانما لم يصرح عقب قوله كمدلول أسماؤها بقوله بمعنى ماصدقها اكتفاء بتصرُّحه به فيما قبله ولأنه سيشير اليه في قوله الآتي واطلاق المدلول على الماصدق كما هنا شائع فانه شامل لهذا أيضا (قوله أي جهله سه) الهاء في كل منها للسكت جى بها للوقف قاله شيخ الاسلام أي لانه لا يوقف على متحرك ولا يمكن تسكين حرف واحد (قوله أو لفظ مركب) نبه به على ان قوله أو مركب عطف على مفرد فينقسم كتبوعه الى القسمين المستعمل والمهمل ولذا صرح الشارح بهما (قوله أو مهمل) أي أو مركب مهمل فان قيل لا يصدق على المركب المهمل حد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه اذ لا معنى له واللام يكن مهملا قلنا المراد بالمركب هنا ما فيه كلمتان فأكثر لا ما ذكر (قوله كمدلول لفظ الهذيان) الاضافة في لفظ الهذيان بيانية وأراد ما يصدق عليه لفظ الهذيان كقولك ديز مركب مقبول ز يد مكرم مثلا والافدلول الهذيان هو ما لا معنى له وهو معنى كل لا يصدق عليه انه لفظ مركب مهمل ولم يصرح الشارح بذلك اكتفاء بقوله بعد واطلاق المدلول الخ (قوله واطلاق المدلول على الماصدق كما هنا شائع) أي من جهة اشتماله على المفهوم الموضوع له اللفظ والمدلول أصله المدلول عليه حذف عليه تخفيفا لكثرة الاستعمال وقد يقال ان المصنف أطلق المدلول على ما يعم المفهوم والماصدق بدليل قوله ومدلول اللفظ اما معنى جزئي أو كلي فلعل قوله واطلاق المدلول الخ باعتبار بعض ما ذكره المصنف وهو ما عدا قوله أو كلي فتأمل (قوله جعل اللفظ دليلا على المعنى) أي تعيين اللفظ للدلالة على المعنى وهذا شامل لوضع غير اللغة العربية ولا مانع من ذلك بل هو حسن متعين سم (قوله في فهمه الخ) قال العلامة مرفوع على الاستئناف اشارة الى أن الوضع كاف مع العلم به في الفهم ثم أورد على تعريف المصنف أنه لا يصدق على اطلاق اللفظ على معناه المجازي لان الدال عليه مجموع اللفظ والقريضة لا أحدهما فارامه الشارح بعد ذلك من اندراج وضع المجاز بأقسامه في التعريف مناف لقوله في فهمه الخ والصواب كما أفصح به السيد في حاشية الطول أن المجاز غير موضوع البتة لعدم صدق حد الوضع عليه اهـ وجوابه أن يقال ان الفهم المشار اليه بقول الشارح في فهمه منه العارف بوضعه أعم من الفهم منه بلا واسطة كما في الحقيقة أو بواسطة كما في المجاز فان العارف بوضعه لمعناه المجازي يفهمه منه بواسطة القريضة وأما قوله والصواب كما أفصح به السيد في حاشية الطول الخ فيرد عليه أن ما في حاشية الطول معارض بما قاله السيد في حاشية العوض فانه صرح بأن الخلاف في ان المجاز موضوع أم لا لفظي منشؤه الاختلاف في تفسير الوضع وذلك أن وضع اللفظ فسر بوجهين الاول تعيين اللفظ بنفسه للمعنى فعلى هذا الوضع للمجاز أصلا لا لخصيصا ولا نوعيا لان الواضع لم يعين اللفظ بنفسه للمعنى المجازي بل بالقريضة فاستعمله فيه بالنسبة لا بالوضع والثاني تعيين اللفظ بأزاء المعنى وعلى هذا في المجاز وضع نوعي قطعاً لا بد من العلاقة المعبر نوعها عند الواضع قطعاً وأما الوضع الشخصي فربما ثبت في بعض اهـ ولا يخفى أن تفسير المصنف الوضع موافق لهذا الوجه الثاني فقد علمت ان مارامه الشارح من الاندراج صحيح حينئذ وان قول العلامة والصواب الخ اطلاق في محل التقييد سم (قوله وسيأتي ذكر الوضع الخ) الغرض منه ان الوضع ستة أقسام ثلاثة في الحقيقة وثلاثة في المجاز وكما مندرجة في الحد المذكور (قوله مع انقسامه الى ما ذكر) لم يقل مع تقسيمه كما قال في الحقيقة لان المصنف لم يقسمه الى ما ذكر بل هو منقسم بنفسه لانه قسم الحقيقة بأنواعها فيقابل كل نوع منها نوع منه فقوله كما يصدق على الوضع اللغوي أي بقسميه وقوله يصدق على العرفي والشرعي أي بقسميهما فالأقسام ستة (قوله انهما في الحقيقة) أراد بالحقيقة مقابل المجاز لانفس الامر يعني ان الحقيقة العرفية والشرعية عند القرافي عبارة عن كثرة استعمال اللفظ في المعنى العرفي أو الشرعي لأن

أي جهله سه (أو) لفظ
(مركب) مستعمل
كمدلول لفظ الخبر أي
ما صدق نحو قام زيد أو
مهمل كمدلول لفظ
الهذيان وسيأتي في
مبحث الاختبار التصريح
بقسمي المركب مع
حكاية خلاف في وضع
الاول ووجود الثاني
واطلاق المدلول على
الماصدق كما هنا شائع
والأصل اطلاقه على
المفهوم أي ما وضع له
اللفظ (والوضع جعل
اللفظ دليلا على المعنى)
يفهمه منه العارف
بوضعه وسيأتي ذكر
الوضع في حد الحقيقة
مع تقسيمها الى لغوية
وعرفية وشرعية وفي
حد المجاز مع انقسامه
الى ما ذكر فالحد المذكور
كما يصدق على الوضع
اللغوي يصدق على
العرفي والشرعي
خلاف قول القرافي
انهما في الحقيقة كثرة
استعمال اللفظ في
المعنى

بحيث يصير فيه أشهر من غيره ثم يعرفان فيها بالكثرة المذكورة ويزيد العرف الخاص بالنقل الذي هو الأصل في اللغوى (ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى) في وضعه (١٤٦) له فان الموضوع للضدين كالجون للأسود وللأبيض لا يناسبهما (خلافاً

لعباد) الصيمرى (حيث أثبتنا) بين كل لفظ ومعناه قال والأفلم اخنص به (فقليل بمعنى انها حاملة على الوضع) على وفقها فيحتاج اليه (وقيل بل) بمعنى أنها (كافية في دلالة اللفظ على المعنى) فلا يحتاج الى الوضع بدرك ذلك من خصه الله به كما في الثقافة ويعرفه غيره منه قال القرافى حكى أن بعضهم كان يدعى أنه يعلم المسيحيات من الاسماء فقليل لا مسمى أدغاغ وهو من لغة البربر فقال أجد فيه يداشديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك قال الأصفهائى والثانى هو الصحيح عن عباد (واللفظ) لدال على معنى ذهني خارجي أى له وجود في الذهن بالادراك ووجود في الخارج بالتحقق كالانسان بخلاف المعلوم فلا وجود له في الخارج كبحر زئبق (موضوع للمعنى الخارجى لا الذهني خلافاً للإمام الرازى في قوله بالثانى قال لا باذا رأينا جسما

أهل العرف وضعوا اللفظ لذلك المعنى أو أهل الشرع كذلك (قوله بحيث يصير فيه أشهر من غيره) عبارة قلقة مؤدنة صحيحة الى تكلف وكان الاوضح أن لو قال بحيث يصير أشهر منه في غيره مع أن مراده بما قاله هذا (قوله نعم يعرفان) أى يعلمان فهو من المعرفة لا التعريف وضمير المثنى للعرفى والشرعى وهذا استدراك على نفي قول القرافى (قوله ويزيد العرف الخاص بالنقل) أى ككون الفاعل موضوعاً للاسم المرفوع الخ فان هذا يعرف بالنقل عن أهل الفن كما يعرف بالكثرة المذكورة فهما طريقتان لمعرفة الوضع العرفى الخاص بخلاف العرف العام فطريقه الكثرة المذكورة فالمراد بالنقل الاخبار لا نقل اللفظ من معنى الى آخر كما يفيد قوله الذى هو الأصل في اللغوى أى دون الاستنباط بالعقل فانه خلاف الأصل (قوله ولا يشترط مناسبة اللفظ الخ) أى وعدم الاشتراط لا يقتضى اشتراط العدم فيصدق ذلك بوجود المناسبة تارة وعدمها أخرى (قوله في وضعه) متعلق بيشترط (قوله خلافاً لعباد) هو أبوسهل بن سليمان الصيمرى بفتح الميم أشهر من ضمه المناسبة الى صيمر قرية من آخر عراق الحزم وأول عراق العرب وهو من معتزلة البصرة شيخ الاسلام وقد يقال مقابلة خلافة عباد لعدم اشتراط المناسبة في الوضع لا تخلو عن مسامحة اذ قوله على الاحتمال الثانى في توجيه كلامه لا يقابل ذلك لان معناه عدم الحاجة الى الوضع كما سيأتى فالمراد المقابلة باعتبار الاحتمال الاول فالمراد خلافاً في الجملة أى خلافاً على أحد الاحتمالين في كلامه ولم يتعرض المصنف لرد قوله على الاحتمال الثانى بأن يقول مثلاً عطف على قوله ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى ولا تنكفى عن الوضع اكتفاء بفهم رده من أول المسئلة اذ قوله من الاطراف حدوث الموضوعات الخ يشعر بالاحتياج اليها ولو كفت المناسبة لم تكن محتاجا اليها وأيضاً فكلامه لظهوره سقوطه على هذا الاحتمال لا يحتاج للتنبيه على رده سم (قوله والأفلم اخنص به) يحتاج بأن المحصن لا ينحصر في المناسبة اذ ارادة الواضع المختار صالح مخصوصاً من غير انضمام شئ آخر اليها سواء كان الواضع هو الله تعالى كرادنه تخصيص حدوث الحادث بوقت فانها مخصوصة بحدوثه بذلك الوقت مع استواء نسبتته الى جميع الاوقات لا مكانه ام البشر كرادتهم تخصيص الاعلام بالاشخاص شيخ الاسلام (قوله وقيل بل بمعنى انها كافية الخ) قال في المحصول والذي يدل على فساد قول عباد أن دلالة اللفظ لو كانت ذاتية لما اختلفت باختلاف الامم ولا هتدى كل انسان الى كل لغة وبطلان الملازم يدل على بطلان المزوم (قوله ذهني خارجي) أوردهما بعين لمعوت واحد تنبيه على أن المعنى شئ واحد له جهتان جهة ادراكه بالذهن وجهة تحققه في الخارج وهل الوضع باعتبار الجهة الاولى والثانية أو من غير نظر الى واحدة منهما الاقوال الآتية كما أوضح ذلك السكال (قوله ووجود في الخارج بالتحقق) هذا كلام ظاهرى والحق أن الكلى لا يوجد في الخارج والالكان جزئياً لعدم قبول ما يتحقق فيه الاشتراك نعم يتحقق فيه جزئيات مطابقة للحقيقة وحيداً فقول الشارح له وجود في الخارج على حذف مضاف أى لمطابقه وبراد بقوله كالانسان ما صدقه لا مفهومه اذ الوجود خارجاً لا لاول الثانى وقوله كالانسان كان الانسب كالانسان لان الخلاف كما سيأتى في النسكرة الان تكون اللام جنسية فهو في معنى النسكرة (قوله كبحر زئبق) أى فليس ذلك من محل الخلاف اذ لا وجود له الا في الذهن والسكال فباله الوجودان الذهني والخارجي (قوله لا ناذا رأينا جسماً من بعيد وظنناه الخ) قال العلامة قديقال فيه اعتراف بما يقول الخصم من ان المسمى هو الخارجى لان ضمير سميناه في المواضع الثلاثة للجسم المرئى وهو خارجى اذ الرؤية انما تتعلق به وان انطبعت بسببها صورة في الحس المشترك انه والجواب ان المعنى سميناه باعتبار صورته الذهنية بدليل بقية العبارة ولهذا قال فاختلف الاسم الخ والحكم بتسمية الجسم المرئى لا يقتضى أن تلك التسمية باعتبار كونه خارجياً كما لا يخفى سم

(قوله)

من بعيد وظنناه صخرة سميناه بهذا الاسم فاذا دونا منه وعرفنا أنه حيوان لكن ظنناه طيراً سميناه به فاذا ازداد القرب وعرفنا أنه انسان سميناه به فاختلف الاسم لا اختلاف المعنى الذهني وذلك يدل على أن الوضع له

وأجيب بان اختلاف

الاسم لاختلاف المعنى
في الذهني لظن أنه في
الخارج كذلك لا مجرد
اختلافه في الذهن
فال موضوع له ما في الخارج
والتعبير عنه تابع
لادراك الذهن له حسبها
أدركه (وقال الشيخ
الامام) والد المصنف هو
موضوع (للمعنى من
حيث هو) أي من غير
تقييد بالذهني أو الخارجي
فاستعمله في المعنى في
ذهن كان أو خارج
حققي على هذا دون
الاولين والخلاف كما قال
المصنف في اسم الجنس
أي في النكرة لان
المعرفة منه ما وضع
للخارجي ومنه ما وضع
للذهني كما سببنا
(وايس لكل معنى لفظ
بل اللفظ) لكل معنى
محتاج الى اللفظ) فان
أنواع الروائع مع كثرتها
جدا ليس لها ألفاظ
لعدم انضباطها وبديل
عليها بالتقييد كرائحة
كذا فابست محتاجة
الى الالفاظ وكذلك
أنواع الآلام وبديل هنا
انتقالية لا ابطالية
(والحكم) من الالفاظ
(المتضح المعنى) من
نص أو ظاهر (والمنشابه
منه ما استأثر الله) أي
اختص (بعلمه)

(قوله واجيب الخ) أي أجيب بان اختلاف الاسم التابع لاختلاف المعنى في الذهني انما هو لظن أن المعنى في الخارج كما هو في الذهن فقوله لاختلاف المعنى لتعليل لاختلاف الاسم أو صفته أو حال منه وقوله لظن خبر أن ويرد على جوابه أنه لا يلزم من كون الاختلاف لظن ما ذكر أن يكون اللفظ موضوعا للمعنى الخارجي شيخ الاسلام هذا والظاهر ما قاله الامام بل هو الحق كما نبه عليه غير واحد لان الجزئيات الخارجية لا تنحصر ولا تنضب (قوله والتعبير عنه) أي عمافي الخارج (قوله حسبما أدركه) خبر ثان لقوله التعبير أو حال منه (قوله دون الاولين) قال العلامة فيه بحث لان القول الثاني يرى استعمال اللفظ في الخارجي المشتمل على الذهن حقيقيا كما سببنا في اسم الجسم اه وفيه ان الكلام في الخارجي من حيث كونه خارجيا والقول الثاني لا يرى استعماله فيه حقيقيا من حيث كونه خارجيا بل من حيث اشتماله على الذهني وليس الكلام فيه سم (قوله أي في النكرة) اشارة الى أن المراد باسم الجنس النكرة لكن لا بمعنى الفرد الشائع بل ما يقابل المعرفة وهو ما وضع لغير معين سواء كان ماهية أو فردا شائعا كما أشار الى ذلك بقوله لان المعرفة الخ فيشمل حينئذ اسم الجنس بالمعنى المشهور وهو ما وضع للماهية من حيث هي هي والنكرة بمعناها المشهور وهو ما وضع للوحدة الشائعة وزاد في التفسير كما قال بعض المحققين لفظه في اثلا يتوهم أن النكرة نعت لاسم الجنس ولا يفيد أن المراد بالنكرة ما تقدم بل ما وضع للماهية من حيث هي هي وليس مراد الماهية من أن المراد بها ما يقابل المعرفة وهو ما وضع لغير معين سواء كان ماهية أو فردا شائعا (قوله وليس لكل معنى لفظ) أي لفظ مفرد مخصوص بذلك المعنى قال القرافي في شرح المحصول نقلا عن التبريزي ان كان المراد باللفظ الموضوع اللفظ الدال كان مخصوصا به أم لا مفردا أو مركبا فالظاهر أن هذا واقع لان الفصيح لا يجوز عن التعبير عما في نفسه وان كان المراد ما يدل بالمطابقة مفردا فاستيعاب الوضع لجميع المعاني غير معلوم بدليل الحال والروائع ثم قال بعد كلام طويل وأما الروائع فتحير بالكلية في ان لها اجناسا وأجناسا أجناسا وأنواعا فالجنس العالي رائحة وهي تنقسم الى عطرية ومنقطة والعطرية تنقسم الى رائحة مسك وعذبر وغيرهما فرائحة المسك ونحوها أنواع سافلة فوضعت العرب للجنس العالي رائحة والمتوسطة عطرية ومنقطة واكتفوا في الأنواع السافلة بإضافة اسم الجنس الى محله فكالورائحة مسك ورائحة عذبر ونحو ذلك ولم يضعوا للأنواع اسمها بخصها اه ببعض زيادة والى هذا أشار إليه بقوله وبديل عليها بالتقييد كرائحة كذا وقول المصنف بل لكل معنى محتاج ينبغي أن يراد محتاج احتياجا قويا والافان معنى الا وهو محتاج في الجملة قال الامام المعاني قسمان أحدهما ما تشتهد الحاجة الى التعبير عنه فيجب الوضع له لاجل الافهام بالمخاطبة على الوجه القوي والثاني ما لا تشتهد الحاجة اليه فيجوز فيه الامران الوضع وعدمه أما عدم الوضع فلانه ليس بمحتاج اليه وأما الوضع فللفوائد الخاصة به اه قاله سم (قوله لعدم انضباطها) فديقال هذا التعليل انما يقتضي تعذر الوضع أو تعسره لعدم الحاجة اليه سم (قوله فابست محتاجة الى الالفاظ) فيه انه ان فرعه على قوله لعدم انضباطها فعدم الانضباط لا يدل على عدم الحاجة لانه انما يتبع التعذر أو التعسر كما تقدم وان فرعه على قوله وبديل عليها بالتقييد فيوجد عليه ان هذا يمكن في سائر المعاني فيلزم استثناء الجميع قاله سم (قوله وكذلك أنواع الآلام) قيل المراد معظمها لا كلها والافان بعض منها له ألفاظ خاصة به كالصداع والرمد وجوابه أن هذا ليس موضوعا لالم بل لما يشأ عنه فالرمد مثلا موضوع لهيجان العين والالام يشأ عنه ويضاف اليه فيقال ألم الرمد كما يقال رائحة المسك شيخ الاسلام (قوله المتضح المعنى من نص أو ظاهر) تفسير المتضح بالنص والظاهر مخرج للجملة مع أنه لا يدخل في التشابه لانه بطل عليه بالقرائن وقضية ذلك انه واسطة بين الحكم والتشابه ولا مانع من ذلك ويحتمل أن يراد بالظاهر في كلام الشارح ما يشتمل الظاهر بالقرائن وحينئذ فالمجمل ان قامت عليه قرائن فهو من

فلم يتضح لنا معناه (وقد
يطالع) أى الله (عليه
بعض أصفياه) اذ لا مانع
من ذلك منه الآيات
والاحاديث في ثبوت
الصفات لله المشكلة
على قول السلف
بتفويض معناها اليه
تعالى كما سيأتى مع قول
الخلف بتأويلها في
أصول الدين وهذا
الاصطلاح مأخوذ من
قوله تعالى منه آيات
محكمات هن أم الكتاب
وأخر متشابهات (قال
الامام) الرازى فى
المحصول (واللفظ
الشائع) بين الخواص
والعوام (لا يجوز أن
يكون موضوعا لمعنى
خفى الاعلى الخواص)
لا متنازع غاطب غيرهم
من العوام بما هو خفى
عليهم لا يدركونه (كما
يقول) من المتكلمين
(منبتو الحال) أى
الواسطة بين الموجود
والمعدوم كما سيأتى فى
أواخر الكتاب (الحركة
معنى توجب تحريك
الذات) أى الجسم فان
هذا المعنى خفى التعقل
على العوام فلا يكون
معنى الحركة الشائع
بين الجميع والمعنى
الظاهر له تحريك الذات
(مسئلة قال ابن فورك
والجمهور اللغات

المحكم والافن المتشابه اه سم (قوله فلم يتضح لنا معناه) نبه على أن تعريف المصنف للمتشابه لما
استأثر الله بعلمه تعريف بملزوم ذلك عدل اليه عن تعريفه بما لم يتضح معناه المناسب لتعريف مقابله
وهو المحكم بما ذكره ليسير الى ما أخذه وهو قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله (قوله وقد يطلع عليه بعض
أصفياه) قال الكمال قد يقال اطلاع البعض ينافى الاستثارة أى الاختصاص بعلمه فآخر الكلام يدافع
أوله اه ويمكن الجواب بأن المراد بالاستثارة انه لم يجعل للعباد الى كسبه طريقا من الطرق المعهودة
فى الكسب وهذا لا ينافى الاطلاع على غير الوجه المعتاد لانه ليس من الطرق المعهودة ثم رأيت شيخ
الاسلام أجاب بنحو ذلك اه سم وأما جواب بعضهم بأن المتشابه قسمان قسم استأثر الله بعلمه فلم
يطلع عليه نبيهم سلا ولا ملة كما مقر باوقسم استأثر بعلمه وقد يطلع عليه بعض أصفياه وعبارة الشارح
تفيد ذلك بجعل ضمير منه فى قوله والمتشابه منه للمتشابه فلا يخفى ما فيه من البعد ونحو كلام المصنف والشارح
عنه اذ ضمير منه للفظ كما لا يخفى (قوله منه الآيات والاحاديث الخ) قضيت ان الآيات والاحاديث المذكورة
على قول الخلف ليست من المتشابه وأهل هذا بناء على ان المراد بالمعنى فى قوله المتضح المعنى ما يفهم من
اللفظ ويحتمله فى الجملة ومع ذلك ففيه نظر لان الظاهر ان السلف لا يخالفون فى احتمال تلك الآيات
والاحاديث لتلك المعانى التى جعلها عليها الخلف فهمى عند الفريقين محتملة لتلك المعانى غير أن السلف تركوا
جعلها عليها احتياطاً والخلف اذ تركوا الحمل عليها على سبيل الاحتمال لا القطع وحينئذ لا يتجه الفرق
بين السلف والخلف والحكم بأنهم من المتشابه على قول السلف دون الخلف كما دل عليه قوله على قول السلف
الخ فليست أمالو أريد بالمعنى ما عني به فقد يقال يصدق حد المتشابه على تلك الآيات والاحاديث على
قول الخلف أيضاً لان ما عني به غير معلوم عندهم أيضاً ولا ينافى ذلك تفسيرهم إياها لانه على سبيل الاحتمال
بمعنى انه يحتمل ان ما يذكروا فى تفسيرها هو المراد منها اه سم (قوله فى ثبوت الخ) نعت للآيات
والاحاديث أى الواردة فى ثبوت الصفات الخ وقوله المشكلة بالرفع نعت للآيات والاحاديث وبالجر نعت
للاصناف وقوله على قول السلف متعلق بالمشكلة وقوله بتفويض متعلق بقول السلف وقوله مع قول
الخلف حال من فاعل سيأتى العائد الى قول السلف أى كما سيأتى قول السلف صاحب القول الخلف وقوله
بتأويلها متعلق بقول الخلف وقوله فى أصول الدين متعلق بقوله سيأتى (قوله وهذا الاصطلاح)
أى على تفسير المحكم والمتشابه بما قاله المصنف وأشار بذلك الى أن هذا المعنى طار على المعنى اللغوى
فان المحكم معناه لغة المتقن الذى لا يتطرق اليه خلل ومنه قوله تعالى كتاب أحكمت آياته والمتشابه لغة
ما تماثلت أبعاضه فى الاوصاف ومنه قوله تعالى كتابا متشابهاً ماثنى أى تماثلت الأبعاض فى الاعجاز
(قوله واللفظ الشائع لا يجوز الخ) أى لا يجوز عرفاً (قوله الاعلى الخواص) مستثنى من متعلق خفى
أى خفى على الناس الاعلى الخواص فلا يخفى عليهم (قوله من المتكلمين) حال من فاعل يقول وهو مثبتو
الحال وقول بعضهم حال من الواو فى مثبتو سبق فلم لان الواو حرف علامة للرفع فلا يصح مجىء الحال
منها (قوله أى الواسطة بين الموجود والمعدوم الخ) أى كالعالية فانها الوجودها فى الخارج مع انها
ليست عدم شئ فلا تكون معدومة فيطلق عليها الثبوت دون الوجود (قوله أى الجسم) فسر الذات
بالجسم لثلاثه الذات العلية فانها لا توصف بحركة ولا سكون (قوله الشائع) صفة للحركة باعتبار كونها
لفظاً والافلا توضيح الشائعة وكذا القول فى قوله والمعنى الظاهر له (قوله والمعنى الظاهر له تحريك الذات)
أى باعتبار المعنى المتعارف للعوام فلا ينافى ان تعريفها عند الحكماء هو الكون الثانى فى الحيز الثانى
أو الكونان فى مكانين أو غير ذلك مما قرر فى موضعه (قوله قال ابن فورك) نقل الشيخ خالد عن
الفرافى فتح فانه رسم عنه ضمها ففيه اللغتان وهو ممنوع من الصرف للعلمية والجمعة كما قال الخطيب

توقيفية) أي وضعها الله تعالى لعبده واعن وضعه بالتوقيف لا ادراكه به (عليها الله) عباده (بالوحى) الى بعض انبيائه (أو خلق الاصوات)
 فى بعض الاجسام بأن تدل من يسميها من بعض العباد عليها (أو) خلق (١٤٩) (العلم الضرورى) فى بعض

العباد بها والظاهر من هذه الاحتمالات أولها لانه المعتاد فى تعليم الله تعالى (وعزى) أى القول بأنها توقيفية (الى الاشعرى) ومحققو كلامه كالفقاهى أبى بكر الباقلانى وامام الحرميين وغيرهم لم يذكروه فى المسئلة أصلا واستدل لهذا القول بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها أى الالفاظ الشاملة للاسماء والافعال والحروف لان كلامها اسم أى علامة على مسماه وتخصيص الاسم ببعضها عرف طرأ وتعليمه تعالى دال على أنه الواضع دون البشر (و) قال (أكثر المعتزلة) هى (اصطلاحية) أى وضعها البشر واحدا فأكثر (حصل عرفانها) لغيره منه (بالاشارة والقرينة كالطفل) اذ يعرف لغة أبويه بهما واستدل لهذا القول بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه أى بالغتهم فهمى سابقة على

فى شرحه للكتاب واعلم أنهم اختلفوا فى فائدة هذا الخلاف فهم من نفاها ولهذا قال الا يارى ذ كرهذه المسئلة فى الاصول فضول ومنهم من أثبتها قال القرافى قال المازرى فائدة الخلاف تظهر فى جواز قلب اللغة أما ما يتعلق بالاحكام الشرعية التى مستندها الالفاظ فهذا الخلاف فى تحرير قلبه لما يلزم عليه من تحليط الاحكام وتغيير النظام وأما ما يتعلق به بالشرع فقال بعضهم ان قلنا اللغات توقيفية امتنع تغييرها فلا يسمى الثوب فرسا أو اصطلاحية لم يمتنع وقال السيوطى والحق أن الخلاف فى اللغات الموجودة هل هى توقيفية أو اصطلاحية أما اصطلاح النين الآن على تسمية الثوب فرسا مثلا فلا يجوز قطعاً قاله سم (قوله توقيفية) أى وضعية مجاز من اطلاق اسم السبب الذى هو التوقيف الذى معناه التعليم على متعلق السبب وهو الادراك ومتعلقه هو الوضع وهذا معنى قول الشارح فعبر واعن وضعه بالتوقيف لا ادراكه به (قوله بالوحى الى بعض انبيائه) أى وهو آدم كما هو مقتضى استدلاله بالآية الآتية (قوله فى بعض الاجسام) أى كشجرة (قوله بأن تدل) بالشاء الفوقية فيكون الضمير للاصوات أو بالتحتية فالضمير لله تعالى (قوله عليها) أى على اللغات أو معانيها فالاصوات المتخلقة على الاول هو قول لفظ كذا لكذا كأن يسمع منها مثلا القصعة اسم للجرم المخصوص المجوف فتكون غير اللغات اذ هى معرفة لها وعلى الثانى هى نفس الالفاظ الموضوعية بقرينة اضافة المعانى اليها كان يسمع منها لفظ قصعة فقط مثلاً ويحصل للسامع علم ضرورى بمعناه وكذا على الاول لا بد من العلم أيضاً اذ قول القصعة اسم لكذا مثلاً يتوقف على حصول علم ضرورى بالمسمى فلا بد من العلم الضرورى فيهما (قوله ومحققو كلامه الخ) فيه اشارة الى ضعف النقل عنه فهو توجيه لضعف المشار اليه بقول المصنف وعزى الى الاشعرى (قوله واستدل لهذا القول بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها) قال الاصفهاني فى شرح المحصول فى وجه الاستدلال بالآية أن علم معناه أو جدي فيه العلم لان التعليم تفعيل وهو لا يثبت الاثر بالنقل عن أئمة اللغة فيكون لا يثبت العلم فى آدم قال ويلزم من ذلك التوقيف وذلك لان الاسماء بامرها توقيفية على ما صرح به فى الآية فيلزم كون الافعال والحروف أيضاً توقيفية لوجوه ثلاثة أحدها عدم القائل بالفصل وذلك لان من الناس من قال يكون الاسماء والافعال والحروف توقيفية ومنهم من قال يكون الجميع اصطلاحية فالقول بكون الاسماء توقيفية دون الافعال والحروف قول ثالث وهو باطل بالاجماع الثانى أنه يتعذر الاعراب عن جميع المعانى التى فى النفس بالاسماء وحدها فلا بد من تعليم الافعال والحروف ليحصل التمكن من التعبير عن جميع المعانى فتكون الاسماء والافعال والحروف توقيفية وهو المطلوب الثالث هو أن الاسم مشتق من السمة وهى العلامة والافعال والحروف علامة على مسمياتها فلزم من ذلك دخولها تحت قوله وعلم آدم الاسماء كلها اه وهذا الثالث هو الذى ذكره الشارح (قوله أى وضعها البشر واحداً أكثر) قال السيد بأن انبعثت داعيته أو ادعائهم الى وضع هذه الالفاظ بازاء معانيها والقرينة منها أن يقال هات الكتاب مثلاً من البيت ولم يكن فيه غيره فيعلم أن اللفظ بازائه سم (قوله واستدل لهذا القول بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه) وجه الدلالة منه أن رسول نكرت فى سياق النبى فيصدق بأول رسول فيكون ارساله بلسان قومه أى اغتهم فتكون اغتهم سابقة على ارساله فلان تكون اللغات توقيفية اذ التعليم لا يكون الا بالوحى كما هو الظاهر الذى جرت به عادة الله تعالى فلو كانت توقيفية لتأخرت عن البعثة وقد فرض انها سابقة عليها فيلزم الدور وهو محال وسياق الجواب عن هذا الاستدلال فى كلام الشارح الآتى بقوله فانه لا يلزم من تقديم اللغة الخ (قوله أى القدر المحتاج اليه فى التعريف اصطلاحى وغيره محتمل له) فسر عكس ما ذكر بذلك ليوافق المتقول فى المحصول وغيره والا

البعثة ولو كانت توقيفية والتعليم بالوحى كما هو الظاهر لتأخرت عنها (و) قال (الاستاذ) أبو اسحق الاسفرائينى (القدر المحتاج) اليه منها (فى التعريف) للغير (توقيف) يعنى توقيفى لدعاء الحاجة اليه (وغيره محتمل له) لكونه توقيفياً واصطلاحياً (وقيل عكسه) أى القدر المحتاج اليه فى التعريف اصطلاحى وغيره محتمل له والتوقيفى

فعمدته انما هو القدر المحتاج اليه في التعريف بمحتمل للتوقيف والاصطلاح وغيره توقيفي كإفسار بذلك بعض الشراح منهم اعلى ما فيه شيخ الاسلام (قوله والحاجة الى الاول تندفع بالاصطلاح) رد لدليل الاستاذ ولم يذ كر دليلا لهذا القيل (قوله الذي هو اولها) أي لا التوقيف المذكور في كلام الاستاذ (قوله لجواز ان تكون توقيفية ويتوسط تعليمها بالوحى الخ) فيه كما قال العلامة أن لقائل أن يقول بل لا يلزم من كونها توقيفية وان تعليمها بالوحى المتوسط المذكور لجواز أن يكون تعليمها بالوحى للنبي ويكون الوحى بذلك نبوة ثم النبي علمها العباد بعد ذلك بل يجوز ان يكون تعليمها للعباد بالوحى سابقا على النبوة أيضا اذ النبوة الوحى الى انسان بشرع وكون التعليم شرعا لا يظهر والالكان الوحى به رسالة فلم يتوسط بين النبوة والرسالة اه وفيه أيضا أن يقال كما السمع ما المانع من أنه يجوز أن يكون التعليم بعد الارسل بأن يوحى اليه بشرع ويؤمر بتبليغه بعد التعليم كما يجوز أن يؤمر المكلف بالعبادة قبل وجود ما توقف عليه على معنى أن يأتي بها بعد وجوده كما يؤمر المحدث بالصلاة بأن يتطهر ثم يصلى فما المانع أن يؤمر النبي بالتبليغ على معنى أن يعلمهم ما يتوقف عليه فهم المبلغ اليهم ثم يبلغهم نعم لا يتأتى تأخرها في حقه عن الارسل لتوقف ايصال الشرع اليه عليها اه وقال السكالك هذا الدفع يمتشى ان كان الذي علمها بالوحى غير آدم فان كان آدم كما اقتضاه الاستدلال السابق فهو مبني على أن آدم رسول ولا شك أنه أمر بتعليم بني البشر انما هو رسول اليهم بهذا المعنى أما ان أراد بالرسول في الآية من بعث الى قوم كفار كما هو الظاهر وعليه يدل سياق الآية فليس آدم داخلا فيها لان نوحا أول الرسل بهذا المعنى كما دل عليه حديث الشفاعة في الصحيح وغيره ولا يحتاج حينئذ في الدفع الى ما ذكر أي لجواز علم القوم الانسان المنسوب لهم بواسطة من قبل رسولهم من نبي أو رسول (قوله) قال القاضي وامام الحرمين والغزالي والآمدي لا تثبت اللغة قياسا وخالفهم ابن سريج الخ) هذا ظاهر في أنه لا ترجيح عنده لاحد القولين ومقتضى كلامه في القياس ترجيح الثاني وعزا الشارح ثم ترجيح حده اليه والذي رجحه ابن الحاجب وغيره الاول لان اللغة نقل محض فلا يدخلها القياس والفرق بين هذا وما مر من أن الموضوعات اللغوية تعرف باستنباط العقل من النقل أن الغرض هنا استنباط اسم وآخر وهناك استنباط وصف لاسم (قوله فاذا اشتمل معنى اسم الخ) يفهم منه أن الاعلام خارجة عن محل الخلاف لعدم صحة جريان القياس فيها لانها غير معقولة المعنى (قوله كالنجر) مثال للمعنى وقوله لتخميده مثال للوصف وهو علة لتسمية المسكر المذكور خرا (قوله ووجد) عطف على اشتمل (قوله في معنى آخر) باضافة معنى الى آخر كما هو المناسب لقوله معنى اسم ويصح تنوينه وجعل آخر صفته وقول السكالك اذا كان معنى في عبارة الشارح منونا وآخر وصفه كان قوله كالنبيذ على حذف مضاف أي كعنى النبيذ فيه أنه لا حاجة الى حذف المضاف اذ المراد بالنبيذ معناه لالفظه ولذا قال أي المسكر الخ على قياس ما تقدم في قوله كالنجر وظاهر أن المراد هنا بالالفاظ اذا أطلقت معانيها لا ادواتها (قوله فيجب اجتنابه الخ) بيان لفائدة هذا الخلاف بأن من قال بالقياس أدرج نحو النبيذ في الخرفين ثبت تحريره بنص آية انما الخمر لا بالقياس على الخمر ومن منعه احتاج في ثبوت تحريره الى قياسه على الخمر (قوله وسواء في الثبوت الحقيقة والمجاز) قد يستشكل تصور القياس في المجاز بأنه ان كان معناه أن اذا وجدنا العرب نجوزت بلفظ عن آخره علاقة بين معنى اللفظ المتجوز به الحقيقي ومعنى اللفظ الآخر المتجوز عنه فلذا أن تتجوز بلفظ آخر لوجود تلك العلاقة فيه فهذا مما لا خلاف فيه لان العرب قد أدت في ذلك ابتداء اذ المعتبر بنوع العلاقة لاشخصها وان كان معناه أن اذا وجدناهم تجوزوا باطلاق لفظ على آخره علاقة بينهما كما تقدم فلنا أن تتجوز باطلاق لفظ آخر على ذلك اللفظ المتجوز به بأن يراد منه معنى ذلك اللفظ الذي نجوزت به العرب عن غيره لعلاقة بينهما أي

لتعارض أدلتها (والاحتار الوقف من القطع) بواحد منها لان أدلتها لا تفيد القطع (وان التوقيف) الذي هو أولها (مظنون) لظهور ليله دون دليل الاصطلاح فانه لا يلزم من تقدم اللغة على البعثة أن تكون اصطلاحية لجواز أن تكون توقيفية ويتوسط تعليمها بالوحى بين النبوة والرسالة (مسئلة قال القاضي) أبو بكر الباقلاني (وامام الحرمين والغزالي والآمدي لا تثبت اللغة قياسا وخالفهم ابن سريج وابن أبي هريرة وأبو اسحق الشيرازي والامام الرازي فقالوا ثبت فاذا اشتمل معنى اسم على وصف مناسب للتسمية كالنجر أي المسكر من ماء العنب لتخميره أي تغطيته للعقل ووجد ذلك الوصف في معنى آخر كالنبيذ أي المسكر من غير ماء العنب ثبت له بالقياس ذلك الاسم لغة فيسمى النبيذ خرا فيجب اجتنابه بآية

لأنه أخفض رتبة منها (ولفظ القياس) فيبازكر (يعني عن قولك) أخذامن (١٥١) ابن الحاجب (محل الخلاف ما لم يثبت

بين معنى اللفظ الذي تجوزت به العرب ومعنى هذا اللفظ الثالث الذي تريد أن تتجاوز به عنه فيتوجه عليه حينئذ أن القياس غير صحيح لفقده شرطه وهو وجودعلة الاصل وهو اللفظ الذي تجوزت به العرب عن لفظ آخر والعلة العلاقة بينهما ما في الفرع وهو هذا اللفظ الثالث الذي تريد أن تتجاوز به عن اللفظ المذكور الذي تجوزت به العرب عن لفظ آخر إذا لموجود فيه العلاقة بينهما وبين اللفظ المذكور الذي تجوزت به العرب لا يثبت وبين اللفظ الاول الذي تجوزت به العرب باستعمال اللفظ المذكور فيه فتأمل قاله سم (قوله لأنه أخفض رتبة منها) أي وشأن الاعلى أن يلتفت اليه دون الادنى هذا ولو قيل بعكس ذلك أي يثبت المجاز دون الحقيقة لأنه أخفض رتبة وشأن الادنى أن يتوسع فيه ما لا يتوسع في الاعلى لم يكن بعيدا قاله سم (قوله كرفع الفاعل الخ) أي فانه حصل لنا باستقراء جزئيات الفاعل مثلا قاعدة كلية هي ان كل فاعل مرفوع لاشك فيها فاذا رفعنا فاعلا لم يسمع رفعه منهم لم يكن قياسا لاندر اجه تحتها قاله السيد وأورد على التمثيل برفع الفاعل ونصب المفعول أن الرفع المذكور ونحوه ليس لفظا سواء قلنا ان الاعراب معنوية وهو ظاهر أو لفظي فانه عليه كيفية للفظ المذكور أي لفظ الفاعل مثلا وليس هو باللفظ قاله العلامة وقد يجاب بمنع كون الحركات الاعرابية على القول المشهور من ان الاعراب لفظي ليست ألفاظا فقد صرح بكونها ألفاظا غير واحد بل هو قضية جعل الاعراب لفظيا وب تسليم ذلك يجاب بان المراد من قوله كرفع الفاعل المرفوع أو الفاعل باعتبار رفعه غاية أن في التعبير تساهلا لا يغتفر مثله لوقوعه كثيرا (قوله الى اعتدالهما) قال العلامة ان أراد الاعتدال في القائلين فقول بعضهم الاكثر على نفيه مقدم فان من حفظ حجة على من لم يحفظ وان أراد الاعتدال في القولين بسبب الاعتدال في القائلين فكذلك يريد هذا ان الاعتدال والترجيح بتكافؤ الأدلة ورجحانها لا بالنظر الى استواء القائلين وتفاوتهم اه وجوابه اختيار الشق الاول وليس المقصود الاستدلال بما أشار اليه على ثبوت الاعتدال في نفس الامر حتى يتوجه تقديم قول البعض فان من حفظ الخ وانما المقصود انه لما ثبت عند المصنف بطريق صحيح رد قول البعض المذكور أشار بما ذكر لاستواء القائلين عنده وانه ليس الاكثر على النفي واختيار الثاني أيضا وقوله فكذلك قد علم جوابه وقوله يريد الخ جوابه استواء القائلين مظنة تكافؤ الأدلة فالصنف استند الى المظنة حيث لم ينهض المخالف بترجيح أدلة النفي قاله سم قلت لا يخفى ضعف الجوابين (قوله أي كان كل منهما واحدا) دفع لتوهم ما يقبض من لفظ اتحاد الشياخ أن أي صار شيئا واحدا (قوله فان منع تصور معناه) استناد المنع الى التصور بحراز عقلي من الاستناد الى السبب اذا المانع الشخص بسبب التصور المذكور (قوله جزئي) الياء فيه للنسبة والمنسوب اليه الجزء وهو كل واحد من الجزئين الصادق عليه وعلى غيره اتركب الجزئي كزيد من كايه وهو الانسان أعني الماهية الانسانية وغيره وهو الشخصات فالكلية جزء لجزئية والجزئي كل لكايه اتركبه منه ومن غيره كما علمت وكذا الياء في الكلية للنسبة الى الكل وهو جزئية كما عرفت وأني بقوله جزئي وكلتي نسكتين لانه لو عرفهما لدل تعريفهما على حصرهما في الالفاظ الواحدة التي لكل منهما معنى واحد ولا خفاء في بطلانه قاله العلامة (قوله سواء امتنع وجود معناه) المراد بامتناع وجود المعنى وعدم امتناع وجود الافراد وعدم امتناع وجودها فالمراد بالمعنى الافراد وأما المفهوم الكلية فقد تقدم انه لا وجود له خارجا وسيأتي لذلك تنبيه (قوله أم أمكن) المراد به الامكان العام الصادق بالوجوب كما يفيد ما بعده (قوله أو وجودا امتنع غيره) عطف على قوله لم يوجد (قوله كلاله أي المعبود بحق) أي فان امتناع الشركة فيه ليس من جهة تصور معناه بل باعتبار الامكان الخارجي ولهذا ضل كثير بالاشراك ولو كانت وحدانيته تعالى بضرورة العقل لما وقع ذلك من

تعميمه باستقراء) فان ما ثبت تعميمه بذلك من اللغة كرفع الفاعل ونصب المفعول لا حاجة في ثبوت ما لم يسمع منه الى القياس حتى يختلف في ثبوته وأشار كما قال بذلك كقائل القولين الى اعتدالهما خلاف قول بعضهم ان الاكثر على النفي وبذلك القاضي من النافين الى أن من ذكره من المثبتين كالآدمي لم يحزر النقل عنه لتصرحه بالنفي في كتابه التقريب (مسئلة اللفظ والمعنى ان اتحدا) أي كان كل منهما واحدا (فان منع تصور معناه) أي معنى اللفظ المذكور (الشركة) فيه من اثنين مثلا (جزئي) أي فذلك اللفظ يسمى جزئيا كزيد (والا) أي وان لم يمنع تصور معناه الشركة به (فكلية) سواء امتنع وجود معناه كالجمع بين الضدين أم أمكن ولم يوجد فرد منه كبحر من زئبق أو وجد وامتنع غيره كلاله أي المعبود بحق أو أمكن ولم يوجد

كالشمس أي الكوكب الناري المضيء أو وجد كالانسان أي الحيوان الناطق وما تقدم من تسمية المدلول بالجزئي والكلية وما هنا مجاز من تسمية الدال باسم المدلول (متواطئ) ذلك السكلي

التواطؤ أى التوافق
لتوافق أفراد معناه
فيه (مشكك ان
تفاوت) معناه في أفراد
بالشدة أو التقدم
كالبياض فان معناه في
التلج أشد منه في العاج
والوجود فان معناه في
الواجب قبله في الممكن
سمى مشككاً كالنفسك
الناظر فيه في أنه
متواطئ نظراً الى جهة
اشتراك الأفراد في أصل
المعنى أو غير متواطئ
نظراً الى جهة الاختلاف
(وان تعدداً) أى اللفظ
والمعنى كالانسان والفرس
(فتباين) أى فاحد
اللفظين مثلاً مع الآخر
متباين لتباين معناهما
(وان اتحد المعنى دون
اللفظ) كالانسان والبشر
(فترادف) أى فاحد
اللفظين مثلاً مع الآخر
ترادف لترادفهما أى
تواليهما على معنى
واحد (وعكسه) وهو
ان يتحد اللفظ
ويتعدد المعنى كان
يكون للفظ معنيان
(ان كان) أى اللفظ
(حقيقة فيهما) أى في
العينين مثلاً كالقرء
للحيض والطهر
(فشترك) لاشتراك

عاقول قال البرماوى وغيره وفي ذكر المناطق هذا المثال نوع اساءة أدب قاله شيخ الاسلام (قوله ان استوى معناه في أفراد) لا يخفى ان الاستواء والتوافق والتفاوت من المصغى التي انما تسند الى متعدد وهو في الحقيقة ثابت للأفراد في أنفسها وأما ثبوته للمعنى فباعتبار وجوده في الأفراد فيصح الاسناد للمعنى بهذا الاعتبار كما فعل المصنف هنا وفي قوله ان تفاوت معناه وأما الاسناد للحقيق وهو الاسناد الى الأفراد فقد أشار له الشارح بقوله لتوافق أفراد معناه وقوله نظراً الى اشتراك الأفراد في أصل المعنى وبما قلناه يجاب عن اعتراض العلامة هنا بما أجاب به سم فراجع (قوله مشكك ان تفاوت) قال ابن التلمسانى لاحقيقة للمشكك لان ما به التفاوت ان دخل في التسمية فاللفظ مشترك والافه و متواطئ وأجاب عنه القرافى بان كلام من المتواطئ والمشكك موضوع للقدر المشترك لكن التفاوت ان كان بأمور من جنس المسمى فالمشكك أو بأمور خارجة عن مسماه كالكورة والانوثة والعلم والجهل فالتواطئ شيخ الاسلام (قوله فاحد اللفظين مثلاً مع الآخر متباين) استعمال مع في مثل ذلك شائع عرفاً وان كان المشهور لغة استعماله بالاولان فاعل موضوع لما يصدر من اثنين فاكثريقال تخصم زيد وعمر ولا يقال تخصم زيد مع عمر واما ان تركبه انشراح لغرض تصحيح عبارة المصنف بقوله فتباين ولوعبر بالواو بدل مع بان قال والآخر للزم أن يقال متباينان والمصنف انما نطق به مفردا شيخ الاسلام وكان الاقعدان يقول فاحد اللفظين متباين مع الآخر فيفيد بالظرف اسم الفاعل لالفاظ أحد كالاخفى وقول المصنف فتباين يريد به أعم من التباين كلياً وفي الجملة خلاف مصطلح المناطق من قصره على الاول فيدخل تحته حينئذ العموم والخصوص المطلق والوجهى فتحته ثلاثة أقسام وبقي عليه التساويان ويمكن دخولهما في التباين بان يراد بالمعنى في قوله وان تعدد اللفظ والمعنى المفهوم أو في المترادف ان أر يد بالمعنى المذكور الماصدق (قوله وعكسه ان كان حقيقة فيهما مشترك) يرده عليه شيان الاول الضمائر واسماء الإشارة بناء على أنها موضوعة بالوضع العام لخصوصيات الاشخاص كما هو مختار السيد وغيره اذ يصدق عليه انه اتحاد اللفظ وتعدد المعنى واللفظ حقيقة في الجميع مع أنها ليست من المشترك اللفظي لاتحاد الوضع فيها ولا بد في الاشتراك اللفظي من تعدد الوضع كما صرح به السيد وغيره ويمكن الجواب بانه جار على المذهب الآخر في الضمائر وأسماء الإشارة من أنها موضوعة للمفهوم السكلى دون الخصوصيات فلم يتعدد المعنى أو انه أراد بالمشترك أعم من المشترك حقيقة أو حكماً فان السيد قال ان الموضوع بالوضع العام لخصوصيات الاشخاص وان لم يكن مشتركاً اشتراكاً لفظياً في حكم المشترك اللفظي من حيث الاحتياج الى قرينة تعين المراد به والثاني المنقول فانه لفظ واحد تعدد معناه وهو المنقول عنه واليه وهو حقيقة فيهما مع أنه ليس بمشترك كما اقتضاه قول المصنف الآتى وهو أى المجاز والنقل خلاف الاصل وأولى من الاشتراك اه فان أولوية المنقول من المشترك تفيد ان المنقول ليس منه قاله سم (قوله لاشتراك المعنيين فيه) نبه به على ان قول المصنف فشارك أصله مشترك فيه حذف فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال أو لكونه صار لقباً شيخ الاسلام (قوله ولم يقل أو مجازان) أى لانه اذا انتفى كونه حقيقة فيهما لا ينحصر في الحقيقة والمجاز بل يصدق بالمجازين أيضاً (قوله لان هذا القسم) أى وهو كونهما مجازين من غير سبق حقيقة لم يثبت وأما المجازان مع سبق الحقيقة فتايتان كافي قوله

اذنزل السماء بارض قوم * رعيناه وان كانوا غصابا

فان الغيث والنبات معنيان مجازيان للسماء مع كون السماء لها حقيقة وهو الجرم المخصوص ويمكن دخول هذا القسم في قوله والاخفية ومجاز فان قوله ومجاز أى مثلاً بقرينة قوله قبل أى في المعنيين مثلاً وحينئذ فبشمل المجازين وأورد على قوله لان هذا القسم لم يثبت وجوده عسى فانها موضوعة للرجاء في الزمان

الماضي ولم تستعمل فيه أصلاً فلا تكون حقيقة بل استعملت في كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمان وفي كلام الله لعلم المجرد فهمامعنيين مجازيان بدون معنى حقيقي قاله العلامة وأجيب بأن وضع عسى للزمان غير معلوم قال الصفوى المفهوم من شرح المفصل أنه لم يثبت وضع عسى للزمان لكنه لما وجد فيه خواص الفعل قدر ذلك فيه ادراجه في نظم اخواته ومنه يعلم أن المراد بالوضع التحقيقي أو التقديرى وهى مسألة مهمة اهـ ومعلوم أن الوضع التقديرى لا يكفي في كون اللفظ مجازاً حيث لم يستعمل في هذا الموضوع له المقدر ولو سلم ذلك فلا نسلم أنها في كلام الله لعلم لجواز أن تكون في كلام الله للرجاء باعتبار المخاطبين كأنص عليه سببويه في لعل وانصره الرضى قائلاً إنما انصرنا مذهبنا لأن الأصل في الكلمة أن لا تخرج عن معناها بالسكينة فاعمل منه تعالى حل لنا على أن ترجو واشفق اهـ فلا يكون حينئذ في عسى مجازاً بل مجازاً واحداً وهو الرجاء قاله سم قلت أما ما ادعاه من عدم وضع عسى للرجاء في الزمن الماضي فردد بما ذكره عن الصفوى فهو شاهد عليه لاله كما هو واضح وأما قوله ومعلوم أن الوضع الخ فغير مجد عليه شيئاً وأما جوابه الثانى فلا يخفى ما فيه فتأمل (قوله والعلم ما وضع لمعين) قد يقال النكرة وضع لمعين أيضاً قوله خرج النكرة بموضع ويجاب بأن المراد بوضع لمعين باعتبار تعيينه فخرج النكرة فانه وان وضع لمعين اذ الواضع انما يضع لمعين لكن لم يعتبر الواضع النعين قيداً في الوضع في النكرة وأورد على حد العلم بما ذكره علم الغلبة فان التعريف المذكور غير صادق عليه مع أنه من أقسام العلم فلا يكون الحد جامعاً والمعرف بلام الحقيقة فان التعريف المذكور صادق عليه لأنه موضوع للحقيقة المعينة لا يتناول غيرهما فلا يصح كون الحد مانعاً قاله العلامة والجواب عن الاول ان المراد بالوضع في حد العلم الوضع حقيقة أو حكماً وأراد مثل هذا التعميم والتعويل عليه في التعاريف شائع والمساحة بارتكاب مثله كثيرة الوقوع في كلامهم قال الجامى في شرح الكافية وقد حذر ابن الحاجب العلم بنحو حد المصنف مانصه والاعلام النالبة داخله في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم بفرد معين بمنزلة الوضع من وضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك اهـ أى فالمراد بالوضع في هذا الحد هو الوضع حقيقة أو حكماً وعن الثانى بان المعرفة بلام الحقيقة كما يطلق على الحقيقة من حيث هى يطلق عليها في ضمن فرد معين وفي ضمن فرد غير معين وفي ضمن جميع الافراد فهو خارج بقوله لا يتناول غيره قاله سم قلت وفي جوابه الثانى نظر لا يخفى في (قوله فان كلامنا وضع لمعين الخ) اللفظ قد يكون كلياً وضعاً واستعمالاً كالانسان المفهوم فانه وضع ملاحظاً فيه القدر المشترك بين الافراد واستعماله باطلاقة على كل الافراد تارة وعلى بعضها أخرى باعتبار اشتراكها على القدر المشترك وهذا تقدم في قوله والافسكى وقد يكون جزئياً وضعاً واستعمالاً وهو العلم فانه وضع لمعين فلا يتناول غيره وقد يكون كلياً وضعاً جزئياً استعمالاً وهو بقية المعارف ومعنى وضعه فيها كليات الواضعات عقل أمراً مشتركاً بين الافراد اشتراكاً عاماً وبأنهم عين اللفظ لها يطلق على كل منها على سبيل البديل اطلاقاً حقيقياً يعين معناه بالقرينة فانت مشلاً موضوع لكل مفرد مدكر مخاطب على سبيل البديل كذا ذكره الشارح والقرينة المعينة فيه الخطاب وهذا مثلاً موضوع لكل مفرد مدكر مشار إليه والقرينة المعينة فيه الإشارة الحسية وتسمية هذا الوضع كلياً وان كان الموضوع له الجزئيات كما علم باعتبار آلتها المستحضرة بها الجزئيات وهى الامر الكلى المشترك بين الافراد الذى تعقله الواضع عند ارادة الوضع للجزئيات وأما كون اللفظ جزئياً وضعاً كلياً استعمالاً لا غير متصور وهذا أى كون الموضوع له في اعداد العلم من المعارف الجزئيات المستحضرة بذلك الامر الكلى هو مذهب العضد والسيد ومن تبعهما وجرى عليه الشارح ومذهب السيد وغيره ان الموضوع له المفهوم الكلى لكن اشترط استعماله في الجزئى فانت مشلاً موضوع للمفرد المذكور المخاطب أى لمفهومه الكلى لكن شرط الواضع ان لا يستعمل

(والعلم ما) أى لفظ
(وضع لمعين) خرج
النكرة (لاية اول)
أى اللفظ (غيره) أى
غير المعين خرج ما عدا
العلم من أقسام المعرفة
فان كلامنا وضع لمعين

وهو أى جزئ يستعمل فيه ويتناول غيره بدلا عنه فأنات مثلا وضع لما يستعمل فيه من أى جزئ ويتناول جزئيا آخر بدله وهلم وكذا الباقي (فان كان التعين) في المعين (خارجيا فعلم الشخص) فهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع فلا يخرج العلم لعارض الاشتراك كزبد مسمى به كل من جماعة (والا) أى وان لم يكن التعين خارجيا بأن كان ذهنيا (فعلم الجنس) فهو ما وضع لمعين في الذهن أى ملاحظ الوجود فيه كاسامة علم للسبع أى لماهيته الحاضرة في لذهن (وان وضع) للفظ (للماهية من حيث هي) أى من غير تعين في الخارج والذهن (فاسم الجنس) كأسم السبع أى لماهيته واستعماله في ذلك كان يقال أسد أجرا من تعالة كما يقال أسامة أجرا من تعالة والدال على اعتبار التعين في علم الجنس اجراء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه حيث منع المصنف مع ناء التأنيث وأوقع الحال منه نحو هذا أسامة مقبلا ومثلا في التعين المعروف بلام الحقيقة نحو أسد أجرا من الثعلب لان

الافى جزئى وكذا القول في الاشارة وبقية المعارف كما تقرر في محله مع ما ورد عليه (قوله وهو أى جزئى يستعمل فيه) قد يستشكل بالنسبة للمعرف بال أو الاضافة من وجهين أحدهما أنه لا يصدق على الحقيقة من حيث هي ولا على جميع الجزئيات في الاستغراق اذ لا يصدق على الحقيقة أى جزئى اذ ليست من الجزئيات ولا على جميع الجزئيات أى جزئى لان جملة الجزئيات ليست من الجزئيات مع ان كلا الامرين من معاني المعرفة بال أو الاضافة على ان اللفظ في الثاني مستعمل في الحقيقة في ضمن جميع الجزئيات لافى الجزئيات كما حقق في محله وكما سنده كره قريبا وقد يجاب بان ما ذكر باعتبار الغالب فهو باعتبار المعرفة بال أو الاضافة بالنسبة لبعض معانيه وهو الفرد المعين والثاني انه لا يصدق على ما فيه أل للعهد الذهني باصطلاح أهل البيان لان معناه الحقيقة في ضمن فرد ما فان أراد بالمعين بالنسبة اليه الحقيقة لم يصدق قوله وهو أى جزئى أو الفرد لم يصدق قوله وضع لمعين اذ لم يعتبر تعين الفرد ويمكن أن يجاب بما تقدم أيضا وبأنه لم يعتبر هذا القسم لانه في المعنى كالنكرة كما صرح به البيانون قاله سم (قوله فأنات مثلا وضع الخ) هذا قد يخالفه قوله الآتي واستعمال علم الجنس أو اسمه معرقا ومنكر في الفرد المعين أو المبهم من حيث اشتماله على الماهية حقيق بالنسبة لاسم الجنس المعروف لان قضية الوضع لاى جزئى يستعمل فيه ان يكون استعماله في الجزئى من حيث نفسه حقيقة لا مجازا كما اقتضاه مفهوم قوله من حيث اشتماله على الماهية فليتنامل سم (قوله فان كان التعين في المعين خارجيا الخ) بين به علمى الشخص والجنس وسكت عن بقية المعارف وهي اشارتهما في التعيين وتفاوتهما في أن التعيين فيهما بالوضع وفيها بالقرينة كما مررت الاشارة اليه في المضمرات بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة وفي اسم الاشارة بالاشارة اليه وفي المعرفة بال بانضمامها اليه وفي المضاف باضافته الى المعرفة وفي الموصول بالصلة أو بأل ظاهرة أو مقدرة كما قيل وفي المنادى بالقصد والاقبال شيخ الاسلام (قوله فلا يخرج العلم لعارض الاشتراك) أى لانه معين من حيث الوضع لا يتناول غيره من تلك الحيثية فلا حاجة الى أن يزداد في التعريف المذكور بوضع واحد لان الواضع لما وضعه لشيء بعينه في جميع أوضاعه لم يضعه لآخر أصلا فهو غير متناول له أصلا من حيث الوضع (قوله ملاحظ الوجود) الاوضح ان لو قال ملاحظ التعين فيه لان الوجود في الذهن مشترك بينهما وبين سائر الصور الذهنية فلا يتعين به عن سائر هابل انما يتعين بالمشخصات الذهنية كما أوضح ذلك العلامة ولا حاجة الى ما نعهفه سم هنا (قوله كاسامة علم للسبع) أى لماهيته الحاضرة في الذهن انظر هل الحضور المذكور وهو ملاحظة التعين في الذهن يعتبر شرطاً في علم الجنس أو شرطاً الذي يفهم من كلامهم الاول (قوله من غير ان تعين) قال العلامة الصواب أن يقول من غير أن يلاحظ تعينها في الذهن اذ تعينها في الذهن لا ينفك عنها اذا وجدت ووجودها في الخارج ممتنع اه وقد أطال سم هنا في رد كلام العلامة بما لا طائل تحته (قوله واستعماله في ذلك الخ) نوطنة للدليل على الفرق الذي يذكروه بعده (قوله كان يقال أسد أجرا من تعالة) المسوغ لوقوع أسد مبدء أقصد الحقيقة (قوله لعلم الشخص) متعلق بالاحكام (قوله ومثله في التعين الخ) حاصل الكلام في لام التعريف على ما قاله التفتازاني وغيره انها اذا دخلت على الاسم فاما أن يشار بها الى حصة من مسماه معينة بين المتكلم والمخاطب وهي لام العهد الخارجى كافي قوله تعالى وليس الذكركا لانتى ونظير مدخولها علم الشخص كريد واما أن يشار بها الى نفس مسماه وهي لام الجنس فان قصد المسمى من حيث هو من غير اعتبار الافراد كقولنا الانسان حيوان ناطق والرجل خير من المرأة سميت لام الحقيقة والطبيعة ونظير مدخولها علم الجنس كاسامة وان قصد من حيث الوجود في ضمن الافراد فان وجدت قرينة البعضية كافي قولنا دخل السوق واشترى اللحم وفي التنزيل وأخاف أن يأكله الذئب سميت لام العهد الذهني ونظيره النكرة في الاثبات بالنظر الى القرينة لا بالنظر الى مدلول اللفظ

لأن الحضور الذهني معتبر في المعروف دون النكرة وإن كان حاصله لا يلزم من حصول الشيء اعتباره وإن لم توجد قرينة البعضية في المقام الخطابي يحمل على الاستغراق لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين بلام مرجح ونظيره كل مضاف إلى النكرة وفي المقام الاستدلالي على الأقل لأنه المتيقن اهـ وزاد بعضهم لأم الحضور نحو اليوم أكلت لكم دينكم وجاءني هذا الرجل ونظير مدخولها اسم الإشارة شيوخ الإسلام (قوله كأن مثل النكرة) أي بمعنى الدال على بعض غير معين بدليل تفسير نظيرها وهو المعروف بلام الجنس بذلك والفرق بينهما حينئذ ما أشار إليه السعدان النكرة تفيدان مسماها بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقاً بخلاف المعروف نحو ادخل السوق فإن المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد ودو واللام حينئذ بالنظر إلى القرينة سواء بالنظر إلى أنفسهما مختلفان وقد سرت الإشارة لذلك (قوله واستعمال علم الجنس الخ) قال العلامة فيه بحث وهو أن التعيين الذهني معتبر في وضع علم الجنس والمعرف بلام الحقيقة ولم يوجد مع الفرد فكيف يكون فيه حقيقة اهـ وأجيب بأن المراد إطلاقه على الفرد من حيث اشتتماله على الحقيقة بشرطها كتنقيده عبارة الشارح ولا يخفى أن هذا هو الإطلاق على الحقيقة بشرطها في ضمن الفرد المعين أو المبهم فلا إشكال وهذا في غاية الوضوح اهـ سم قلت الذي في غاية الوضوح خلاف ما قلناه ولذا قال بعضهم الوجه أن إطلاق علم الجنس واسم الجنس المعروف على الفرد مجاز لا حقيقة (قوله معروفاً ومنكراً) حالان من اسم الجنس (قوله نحو هذا أسامة الخ) أمثلة للفرد المعين بقرينة الإشارة وقوله أو أن رأيت الخ أمثلة للفرد المبهم (قوله وقيل أن اسم الجنس الخ) مقابل لقول المصنف وأن وضع للماهية من حيث هي فاسم الجنس وأشار بذلك إلى أن الراجع ما قاله المصنف (قوله وأن من زعم دلالاته الخ) هذا هو محل الاختلاف المذكور وإنما أتى بما قبله للإشارة إلى اتحاد اسم الجنس والمطلق المفرع عليه قوله فالعبر عنه الخ (قوله نظراً إلى المقابل في الموضعين) أي لأن اسم الجنس ذكرهنا في مقابلة علم الجنس وهناك في مقابلة المقيّد (قوله كما أخذ مما تقدم صدر المبحث) يعني قوله في تعريف العلم ما وضع لمعين فإن منطوقه يدل على أن المعرفة ما وضع لمعين ماهية كان أو فرداً ومفهومه يدل على أن النكرة ما وضع لغير معين كذلك أي ماهية كان أو فرداً وقد علمت أن المأخوذ مما تقدم أعم مما يؤخذ من الآتي إذا المأخوذ من الآتي إطلاق المعرفة على الفرد المعين والنكرة على الفرد الغير المعين والمأخوذ مما تقدم إطلاق المعرفة على المعين فرداً أو ماهية والنكرة على غير المعين فرداً أو ماهية (تنبية) كل اسم جنس يصح اعتباره نكرة كالعكس فأسد ورجل مثلاً إن اعتبرتهما دالين على الماهية من حيث هي فاسما جنس وإن اعتبرتهما دالين على الفرد الشائع فنسكرتان (قوله من حيث قيامه بالفاعل) يعني أن الاشتقاق فعل يتصف به الفاعل على جهة قيامه به والمنعول على جهة وقوعه عليه وقوله في التعريف رد لفظ آخر يحتمل أنه مصدر المبني للفاعل وأنه مصدر المبني للمفعول فهو على الأول تعريفه من حيث قيامه بالفاعل وعلى الثاني تعريفه من حيث وقوعه على المفعول أي اللفظ المردود ولما كان الاحتمال الأول أظهر من الثاني جزم الشارح به وأعلم أن الاشتقاق نارة يعتبر من حيث العلم به ونارة يعتبر من حيث فعله فنلاحظ الاعتبار الأول قال في تعريفه كما حده به المبدأ أن نجد بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب فتدأ أحدهما إلى الآخر ومن لاحظ الثاني قال في تعريفه هو اقتطاع لفظ من آخر موافق له فيبدأ كروما كان تعريف المصنف كما قال بعض المحققين يقتضي وجود اللفظين المردود منه واليه قبل وجود الرد لم يكن تعريفه باعتباره الفعل بل باعتباره العلم كما أشار إلى ذلك الشارح بتفسير الرد بالحكم به الذي هو أدراك أن النسبة واقعة أولاً كما مر أنه الحق (قوله أي فرع عنه) قال العلامة هذا التفسير يفسد الحد صدقه حينئذ على المنسوب والمصغر والجمع والتثنية ولو

ففرمته واستعمال علم الجنس أو اسمه معروفاً أو منكراً في الفرد المعين أو المبهم من حيث اشتتماله على الماهية حقيقياً نحو هذا أسامة أو الأسد وأسداً وإن رأيت أسامة والأسد أو أسداً ففرمته وقيل إن اسم الجنس كأسد ورجل وضع لفرد مبهم كما يؤخذ مع تضعيفه مما سيأتي أن المطلق الدال على الماهية بلا قيد وإن من زعم دلالاته على الوحدة الشائعة توهمه النكرة فالعبر عنه عنه هنا باسم الجنس هو المعبر عنه قياسياً بالمطلق نظراً إلى المقابل في الموضعين وما يؤخذ من هذا الآتي من إطلاق النكرة على الدال على واحد غير معين والمعرفة على الدال على واحد معين صحيح كما أخذ مما تقدم صدر المبحث من إطلاق النكرة على الدال على غير المعين ماهية كان أو فرداً والمعرفة على الدال على المعين كذلك (مسئلة الاشتقاق) من حيث قيامه بالفعل (رد لفظ إلى) لفظ

(آخر) بأن يحكم بأن الأول مأخوذ من الثاني أي فرع عنه (ولو) كان الآخر (مجازاً المناسبة بينهما في المعنى)

فسره بظاهره أى مقتطع لم يصدق على شئ من ذلك على أن ذكره الاصل والفرع في الحديث بسده لتوقف العلم بهما على الاشتقاق فيلزم الدور صرح به التفاتى اه أما اعتراضه الاول بجوابه أن يقال ان صحة الاعتراض به تتوقف على ثبوت الاتفاق على أن المنسوب وما معه ليس من افراد المحدود أو ثبت أن الاصح عند المصنف والشارح ذلك والاعتراض بمجرد الاحتمال لا يصح والخلاف في أن المنسوب وما معه هل هو من افراد المشتق أو لا موجود بل الاكثر على أنه منه ومن صرح بذلك الامام غفر الدين الرازى حيث قال في محسوله استدلالا على أنه لا يشترط في المشتق منه قيامه بمن له الاشتقاق مانصه ولان لفظ اللادين والتامر والحداد والمكي والمدنى مشتقة من أمور يتمتع قيامها بمن له الاشتقاق اه وأقره على جعل هذه الامور من المشتقات شرح كتابه كالاصفهانى والقرافى ثم على الكلام على الفرق بين الحقيقة والمجاز عدم علامات المجاز تعلقا عن الغزالى امتناع الاشتقاق ثم نقضه بقوله لم يلبد حجارا وللجمع جر اه فقيه نص على اشتقاق الجمع من المفرد والاصح النقض به كما لا يخفى ولما عرف الصفى الهندى الاشتقاق في قوله قيل هو ما غير من أسماء المعانى عن شكه بزيادة ونقصان من الحروف أو الحركات أو منهما وجعل دالا على ذلك المعنى أو على موضوع له غيره عين قال وهو غير جامع فان التثنية والجمع من أسماء الاعيان كقولك رجلان ورجال مشتقان من المراد مع أنه ليس اسم المعنى اه ومن صرح بان الثنى والجمع ليسا من المشتق القرافى في شرح المحصول حيث قال التثنية والجمع فيهما قيود الحد أى الذى ذكره الامام عن الميادنى للاشتقاق وليسامنه وقال أيضا مانصه هذا انما يتجه اذا كان الجمع مشتقا من المفرد حتى يكون جر مشتقا من حجار وهو مجاز فيكون الاشتقاق دخل في المجاز وهذا لم يقل به أحد فيما علمت بل قالوا الجار مشتق من الحجرة لانها الغالب على جر الوحش ولكن حد الميادنى الذى قدمه أول الكتاب يقتضيه في قوله أن تجد بين اللفظين تناسبيا في المعنى والتركيب فيكون أحدهما مشتقا من الآخر اه فقد علمت أن ما اعترض به قد اختلف في عدمه من المشتق وعدمه والاعتراض انما يكون بما اتفق على أنه ليس من المشتق لان مادة النقض لا بد أن تكون معارضة كما تقرر وأما اعتراضه الثانى بجوابه أن هذا التعريف لفظى لما تقرر أن تعاريف الامور الاصطلاحية انما هى لفظية قاله سم باختصار (قوله بان يكون معنى الثانى فى الاول) فيه أنه قد يشكل ذلك باشتقاق المصدر المزبد من الجرد كمقتل من قتل اذ لا يصدق بالنسبة اليه أن معنى الثانى فى الاول بل معنى الثانى هو معنى الاول وقد يجاب بان المراد بان يكون معنى الثانى فى الاول كون معنى الثانى مدلول الاول وهذا صادق بكونه مدلوله وحده أو مع غيره بأن يكون بعض مدلوله لا يقال ينبغي ان يزيد معنى المشتق والا فلا فائدة فى اشتقاقه لانا نقول قد تكون الفائدة التوسعة فى العبارات والمبالغة فى المعنى من قولهم زيادة البناء بدل على زيادة المعنى بقى أن يقال انه يشكل أيضا مع قول المصنف الآتى وقد يطرد كاسم الفاعل وقد يختص كالفارورة فانه لا يصدق على القسم الثانى وهو المختص ان معنى المشتق منه وجد فيه لانه غير داخل فى مفهومه كما سيأتى بيانه ويحاجب اما بان قوله بان معنى كاف التمثيل على عادته كثير او اما بان معنى الثانى فى الاول أعم من أن يكون فيه على وجه الجزئية لعناه أو على معنى كونه مر جحا لوضعه له فالمراد بان معنى الثانى فى الاول تعلق معنى الثانى بالاول الصادق بكونه على وجه الجزئية من معناه أو وجه اعتباره قيد فى معناه وحينئذ يشمل نحو المنسوب كالمدينى والمكي بناء على شمول المشتق لذلك قاله سم (قوله ومعنى الدلالة مجازا الخ) أى مرسل من اطلاق الملزوم وهو النطق على لازمه وهو الدلالة أو على وجه الاستعارة التصريحية التبعية بان شبهت دلالة الحال بالنطق فى إصال المعنى الى الذهن واستعبر النطق للدلالة ثم اشتق من النطق ناطقة واستعيرت لدلالة المشتق من الدلالة بتبعية استعارة النطق للدلالة (قوله كما

بان يكون معنى الثانى فى الاول (والحروف الاصلية) بان تكون فيهما على ترتيب واحد كما فى الناطق من النطق بمعنى التسكلم حقيقة ومعنى الدلالة مجازا كما فى قولك الحال ناطقة بهذا أى دالة عليه وقد لا يشتق من المجاز كما فى الامر بمعنى الفعل مجازا كما

كان أنسب (وقد يطرده)

المشتق (كاسم الفاعل) نحو ضارب لكل واحد وقع منه الضرب (وقد يختص) ببعض الأشياء (كالقارورة) من القرار للزجاجة المعروفة دون غيرها مما هو مقر للسائق كالسكوز (ومن لم يقيم به وصف لم يجوز أن يشتق له منه) أى من لفظه (اسم خلافا للمعتزلة) في تجوزهم ذلك حيث نفوا عن الله تعالى صفاته الذاتية كالعلم والقدرة ووافقوا على أنه عالم قادر مثلا لكن قالوا بذاته لا بصفات زائدة عليها متكام لكن بمعنى أنه خالق للكلام في جسم كالشجرة التي سمع منها موسى عليه الصلاة والسلام بناء على أن الكلام ليس عندهم الا الحروف والاصوات الممتنع اتصافه تعالى بها ففي الحقيقة لم يخالفوا فيها هنا لان صفة الكلام بمعنى خلقه ثابتة له تعالى وبقية الصفات الذاتية لا يسمعون فيها موافقتهم على تزييه تعالى عن اضدادها وانما ينفون زيادتها على الذات ويزعمون أنها نفس الذات مرتبين ثمراتها على الذات

حركات الاعراب والبناء فانما ارتكبت للضرورة اه كمال (قوله كان أنسب) قال العلامة أى بقولهم تحقيقا أو تقديرًا إذ تحقق والمقدر الاثر لا التأثير اه وقال الكمال كأنه يريد أنه أنسب بتعريف الاشتقاق فان حاصل تعريفه انه الحكم بأن لفظا مأخوذا من لفظ للتناسب في المعنى والحروف الاصلية والحاكم لا يقع منه تغيير للفظ ولكنه يدرك تغير اللفظ الاول عما كان عليه اه وماقلا هو واضح خلافا لما تكلفه سم في جعل ما سلكه المصنف هو المناسب فراجع (قوله وقد يطرده المشتق الخ) المشتق ان اعتبر في مسماه معنى المشتق منه على أن يكون داخلا فيه بحيث يكون المشتق اسم الذات مهممة انسب اليها ذلك المعنى فهو مطرد لغة كضارب ومضروب وان اعتد به فيه ذلك لا على أنه داخل فيه بل على أنه مصحح للتسمية مرجح لتعيين الاسم من بين الاسماء بحيث يكون ذلك الاسم اسم الذات مخصوصة بوجوده في ذلك المعنى فهو مختص لا يطرده في غيرها مما وجد فيه ذلك المعنى كالقارورة لا تطلق على غير الزجاجة المخصوصة مما هو مقر للسائق وكالدبر ان لا يطاق على شئ مما فيه دبور غير الكواكب الخمسة التي في الثور وهي منزلة من منازل القمر شيخ الاسلام (قوله ومن لم يقيم به وصف الخ) احتراز بالوصف من الاشتقاق من الاعيان فلا يجب في الاشتقاق منها كفاي تامر وحداد ومكي ومدني على ما تقدم قال السيد في قول الامام وهل يشترط قيام الصفة المشتق منها بما له الاشتقاق وكأنه اعتبر الصفة احترازا عن مثل لابن وناصريا اشتق من الذوات فان المشتق منه ليس قائما بما له الاشتقاق اه سم (قوله حيث نفوا الخ) أشار به الى أن ما نقل عن المعتزلة من تجوزهم ما ذكر لم يصرحوا به وانما أخذ من تفهيم عن الله تعالى صفاته الذاتية المجموعة في قول بعضهم

حياة وعلم قدرة وإرادة * كلام وبصار وسمع مع البقا

مع موافقتهم على أنه تعالى عالم قادر الى آخر ما قاله فانتقل عنهم من ذلك لازم لمذهبهم ولازم المذهب ليس بمذهب على الصحيح شيخ الاسلام (قوله لكن قالوا بذاته) تورك على المصنف لاقتضائه أنهم أطلقوا الاسم مع انتفاء قيام الوصف المشتق من لفظه مع أنهم لم يخالفوا في أن من لم يقيم به وصف لم يجوز أن يشتق له منه اسم لانهم ما أطلقوا الاسم الا بعد انبأتهم الصفة على ما سيذكره الشارح بقوله في الحقيقة لم يخالفوا فيما هنا أى وهو أن من لم يقيم به وصف لم يشتق له منه اسم وحاصله أن الاشتقاق عندهم في الكلام باعتبار اطلاق الكلام على خلقه مجازا وخلق وصف ثابت له تعالى فمعنى الكلام في حقه تعالى خلقه آياه وهذه الصفة ثابتة له تعالى وباعتبارها وقع الاشتقاق غاية ان الاشتقاق وقع من صفة مجازية قائم معناها به تعالى حقيقة بناء على جواز الاشتقاق من المجاز كما هو الصحيح عند المصنف وغيره وأما بقية الصفات فهم قالون بثبوت قيام معناها به تعالى لفهم أضدادها عنه وانما يخالفون في قولهم بثبوت ذلك له بذاته لا بصفة زائدة عليها بمعنى ان وجود ذاته تعالى كاف في انكشاف جميع المعلومات والتأثير في جميع المقدورات وتخصيص جميع المرادات وهكذا لا بمعنى اثبات الصفات وجعلها عين الذات فانه محال بذاته فلم يشتقوا الاسم الا لمن قام به معنى المشتق منه هذا ايضا ما أشار له الشارح بقوله في الحقيقة لم يخالفوا الخ (قوله ويزعمون انها نفس الذات الخ) أى بمعنى ان الذات من حيث انكشاف المعلومات بها علم وهكذا الصفات ليست عندهم من قبيل المعاني بل هي نفس الذات باعتبار المخصوصة قال التفهيزاني في شرح العقائد زعموا أى المعتزلة والفلاسفة أن صفاته عين ذاته بمعنى ان ذاته تسمى باعتبار التعلق بالمعلومات عالما بالمقدورات قادرا الى غير ذلك قال ويلزمكم أى معاشر الفلاسفة والمعتزلة كون العلم مثلا قدرة وحياة وعالم حيا وقادر واصلنا للعالم ومعبود المخلوق وكون الواجب غير قائم بذاته الى غير ذلك من المحالات اه وقوله تسمى باعتبار التعاق بالمعلومات عالما قال علماء الخ كان أولى ثمرد قوله ويلزمكم كون العلم مثلا قدرة الخ بأنهم انما يلزمهم

ذلك لو أرادوا أن مفهوم الذات وكل من الصفات واحداً لأنه المحال وهم لا يقولون به وإنما يقولون أن الذات
يترتب عليها ما يترتب على الصفات وليس ذلك محالاً وإن كان ظاهر النقليات يخالفه ورد قوله وكون الواجب
غير قائم بذاته أي لأنهم جعلوه نفس العلم والقدرة وغيرهما وهذه غير قائمة بذاتها بأنهم إنما يلزمهم ذلك لو
قالوا بعبارة العلم للذات وهم لا يقولون بها كما عرف بماسر سم (قوله ككونه عالماً الخ) بيان للذات
(قوله على أن تعدد القدماء الخ) متعلق بمحذوف أي وزد عليهم بناء على أن الخ (قوله لافي ذات وصفات)
أي لأن الذات مع الصفة شيء واحد وإنما المحذور تعدد ذات قديمة كالزم ذلك النصارى في إثباتهم الألقاب
الثلاثة المسماة عندهم بالاب والابن وروح القدس وزعموا أن أقنوم العلم انتقل إلى بدن عيسى فجوزوا
الاتقال عليها وهو من خواص الذات وهذا يندفع قول المعتزلة أن النصارى كفروا بإثبات ثلاثة فكيف
بإثبات تسعة أي وهي الذات مع الصفات الثمانية المتقدمة (قوله أي أذبحك) أي أمرت بذبحك بدليل
أفعل ما تؤمر (قوله واختلافهم الخ) عطف على اتفاقهم فهو من مدخول البناء ومعنى كلام المصنف
أن اتفاقهم على أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام ذابح مع اختلافهم في أن اسمعيل مذبح مع المتضمن ذلك
للقول بأن إبراهيم عليه الصلاة والسلام ذابح مع القوم بأن اسمعيل عليه الصلاة والسلام غير مذبح مبنى
على الأصل المذكور لأنه قد اشتق لإبراهيم عليه الصلاة والسلام على القول بأن اسمعيل عليه الصلاة والسلام
غير مذبح وصف الذابح مع أنه لم يقيم به معنى المشتق منه وهو الذبح كما أشار لذلك الشارح بقوله فالقائل
بهذا أي بكونه لم يقطع منه شيء (قوله لكن بمعنى أنه الخ) أي لكن الذابح بمعنى أنه مرة الذبح على محله
فالاتفاق باعتبار إطلاق الذبح على الأمرار مجازاً فلم يخالف القاعدة غايته أن الاشتقاق من صفة مجازية
نظير ما مر في إطلاق الكلام على خلقه لا بمعنى القطع كما توهم المصنف فجعل ذلك من تجويزهم الاشتقاق
لمن لم يقيم به معنى المشتق منه وإلى هذا أشار الشارح بقوله فما خالف في الحقيقة أي لأنه لم يشتق إلا من صفة
قائمة بالمشتق (قوله وما هنا أنسب الخ) قضيته أن ما في شرح المختصر فيه من نسبة المقصود وليس كذلك
إذا ما في شرح المختصر ليس مخالفاً للقاعدة من لم يقيم به وصف لم يميز أن يشتق له منه اسم أما اتفاقهم على أن
اسمعيل غير مذبح فلا نه قد انقضى عنه معنى المشتق لأن الوصف لم يقيم به وأما اختلافهم في أن إبراهيم ذابح
فلان من قال أنه قطع أطلق عليه الذابح لكونه قام به معنى الذبح حقيقة أي القطع ومن قال لم يقطع نفى
عنه معنى المشتق لكونه لم يقيم به الوصف وهو الذبح فحينئذ كان الظاهر التعبير بالمعنى المناسب للمفيد حصر المناسبة
فيما عبر به هنا فعمل المناسبة بين ما هنا وما في شرح المختصر من حيث أن مؤداهما واحد من حيث أنه هل
وجد قطع والتمام دون ازهاق روح أو لم يوجد قطع أصلاً وأما الأمرار فتفق عليه عندهم كما للشيخ الاسلام
(قوله وعندنا لم يمر الخليل الخ) أي فعندنا ليس إبراهيم عليه الصلاة والسلام ذابحاً ولا اسمعيل عليه الصلاة
والسلام مذبحاً لا بمعنى القطع ولا بمعنى إمرار الآلة وعندهم إبراهيم ذابح اتفاقاً بمعنى إمرار الآلة لا حقيقة بمعنى
ازهاق الروح بالقطع واسمعيل مذبح على اختلاف بينهم بمعنى القطع لا بمعنى إمرار الآلة (قوله لقوله تعالى
وفديناه بذبح عظيم) قال العلامة قديراً فديناه أي من الذبح يدل على أن الفداء قبل الذبح أي القطع
وقبل الذبح أعظم من قبل التمكن لثبوته بعد التمكن بإمرار الآلة اهـ ويمكن الجواب بأن المتبادر من المعنى
وسياق الآية أن هذا قبل الإشرع مطلقاً ثم رأيت الشارح في شرح قول المصنف في مبحث النسخ والنسخ
قبل التمكن تعرض لدفع ما أبداه الشيخ فقال واحتمال أن يكون النسخ فيه بعد التمكن خلاف الظاهر
من حال الانبياء في امتثال الأمر من مبادرتهم إلى فعل المأمور به وإن كان موسعاً اهـ قاله سم (قوله
وجب الاشتقاق) أي ثبت وكان حق المقابلة جاز وقوله وجب الاشتقاق أي ما لم يمنع منه فلا يطلق على

وصفات (ومن بنائهم)

على التجويز (اتفاقهم

على أن إبراهيم) عليه

الصلاة والسلام (ذابح)

أي ابنه اسمعيل حيث

أمرت عندهم آله الذبح

على محله منه لا من الله

إياه بذبحه لقوله تعالى

حكاية يابى أنى أرى في

النام أنى أذبحك الخ

(واختلافهم هل

اسمعيل) عليه الصلاة

والسلام (مذبح)

فقيل نعم والتمام ما قطع

منه وقيل لا أي لم يقطع

منه شيء فالقائل بهذا

أطلق الذابح على من لم

يقم به الذبح لكن بمعنى

أنه مرة أنه على محله فما

خالف في الحقيقة وما

هنا أنسب بالمقصود بما

في شرح المختصر لا على

وجه البناء من أنهم

اتفقوا على أن اسمعيل

غير مذبح أي غير

مزهق الروح واختلفوا

هل إبراهيم ذابح أي

قاطع فؤداهما واحد

وعندنا لم يمر الخليل آله

الذبح على محله من ابنه

لنسخه قبل التمكن

منه لقوله تعالى وفديناه

بذبح عظيم والجمهور

على أنه اسمعيل كما

ذكره لا اسحق (فان

قام به) أي بالشيء (ما) أي وصف (له اسم وجب الاشتقاق) لغة

من ذلك الاسم لمن قام به الوصف كاشتقاق العالم من العلم لمن قام به معناه

(أو) قام بالشئ (ما ليس له كرائحة كذا وكذا) أنواع الآلام (ليجب) أى الاشتقاق لاستحالة وعدل عن نفي الجواز المراد الى نفي الوجوب الصادق به رعاية للمقابلة (والجمهور) من العلماء (على اشتراط بقاء) معنى (المشتق منه) فى المحل (فى كون المشتق) المطلق عليه (حقيقة) ان أمكن (بقاء ذلك المعنى كالقيام) (والأفأخر جزء) أى وان لم يمكن بقاؤه كالسكرام لانه باصوات تنقضى شيئا فشيئا فالمشترط بقاء آخر جزء (منه) فاذا لم يبق المعنى أو جزءه الأخير فى المحل يكون المشتق المطلق عليه مجازا كالماضى قبل وجود المعنى نحو انك ميت وقيل لا يشترط بقاء ما ذكر فيكون المشتق المطلق بعد انقضائه حقيقة استصحابا للاطلاق (وثالثها) أى الاقوال (الوقف) عن الاشتراط وعدمه لتعارض دليهما وانما عبر بالبقاء الذى هو استمرار الوجود دون الوجود السكافي فى الاشتراط لتأتى له حكاية مقابلة وانما اعتبر فى القسم الثانى آخر جزء لتسام المعنى به

الله تعالى فاضل وان كان الفضل له تعالى لعدم وروده (قوله أو قام بالشئ) أى كالمسكر مثلاً (قوله) وعدل عن نفي الجواز الخ) جواب عما يقال المناسب للتعليل بالاستحالة نفي الجواز لان نفي الوجوب المشعر بالجواز وحاصل الجواب أن نفي الوجوب يصدق بنفي الجواز فيحصل به المطلوب مع المحافظة على مقابلة الوجوب بعدمه لا يقال نفي الوجوب وان صدق بنفي الجواز الذى هو المراد بوجه الجواز وهو نقيض المراد فلا وجه لرعاية المقابلة مع إيهام نقيض المراد لا نقول بالاستحالة قرينة واضحة على دفع ذلك الإيهام فلا اعتبار به ولهذا جعلوا الاستحالة من قرائن المجاز ولم يقل أحد بأن اللفظ معها بوجه الحقيقة وهذا يسقط اعتراض السكالك على الشارح توجيهه العدول بما ذكر سم (قوله والجوهر) على اشتراط بقاء الخ) اعلم ان موضع هذه الاقوال فى المشتق بعد انقضاء المعنى اما المشتق عند وجود المعنى المشتق منه كالضارب لمباشر الضرب فحقيقة اتفاقا وقبل وجوده كالضارب لمن لم يضرب وسيضرب فمجازا اتفاقا (قوله والأفأخر جزء منه) أى وان لم يمكن بقاء المعنى فوجود آخر جزء منه وان كان ظاهر العبارة والأفأخر جزء منه لان البقاء الذى هو استمرار الوجود غير متأت فى الجزء كما سيقول الشارح (قوله يكون المشتق المطلق عليه مجازا) أى وعلاقته اعتبارا ما كان لانه لا بد من وجود المعنى أولا (قوله كالماضى قبل وجود المعنى الخ) تنظير (قوله عن الاشتراط) أى كما يقول الجمهور وقوله وعدمه أى كما يقول صاحب القول الثانى (قوله لتعارض دليهما) أى وهو انقياس فى الاول كما أشار اليه بقوله كالماضى قبل وجود المعنى والاستصحاب فى الثانى المشار اليه بقوله استصحابا للاصل (قوله لتأتى له حكاية مقابلة) أى مع عدم إيهام خلاف المقصود من أنه لا يشترط أصل الوجود وليس كذلك وإيضاح ذلك أنه لو عبر بالوجود لكانت حكايته هكذا وقيل لا يشترط وجود المعنى والمفهوم منه عدم اشتراط وجوده مطلقا حتى فيما مضى وليس كذلك لان الشرط على هذا القول وجوده فيما مضى وان كان الاطلاق بعد انقضائه لا باعتبار وجوده فيما مضى والا كان مجازا والقرض أنه حقيقى استصحابا للاصل * فان قيل حكاية المقابل لا تتوقف على التعبير بالبقاء اذا المعنى لو عبر بقوله وقيل لا يشترط وجود المعنى انه لا يشترط وجود المعنى حال الاطلاق بل يكفي تقدمه عليه وهذا صحيح مطابق للمراد قلنا المتبادر من نفي الوجود نفي وجوده مطلقا لنفي وجوده حال الاطلاق ولو سلم فهو صادق بنفي وجوده مطلقا فى التعبير به إيهام قوى خلاف المقصود مع عدم التنبيه فيه على المقصود قاله سم * قالت توهم نفي الوجود مطلقا أى حتى فيما مضى مع فرض الكلام فى الاطلاق بعد انقضاء بعيد جدا فحكاية القول الثانى لا تتوقف على التعبير بالبقاء وأورد على قوله لتأتى له حكاية مقابلة الخ ان هذه الفائدة معارضة بإيهام التعبير بالبقاء اشتراطه حقيقة عند الجمهور ويمكن أن يجاب بأن انصراف البقاء فى قوله والأفأخر جزء منه الى مجرد الوجود لاستحالة انصافه بالبقاء والالم يكن آخر جزءه قرينة على انصراف البقاء فيما قبله الى ذلك أيضا وقد ينظر فى هذا بأنه ينافى التوجيه للتعبير بالبقاء اذ حاصل هذا أن المراد بالبقاء مجرد الوجود وهذا لا يناسب القول المقابل سم (قوله وانما اعتبر فى القسم الثانى آخر جزء الخ) قال العلامة مقتضى كلام العضد وغيره أن المعتبر فى هذا القسم التلبس باجزاء منه متصلة قال فيه والتحقيق ان المعتبر المباشرة العرفية كما يقال يكتب القرآن ويتشى من مكة الى المدينة الى آخر ما ذكره والمراد بالاتصال أن لا يتخللها فصل يعدد فتر كالتلك الامر واعراضه عنه فالتكلام مثلا من يكون مباشر الكلام مباشرة عرفية حتى لو انقطع كلامه بنحوه ونفس أو سعال لم يخرج بذلك عن كونه متكلما وكذا لا يخرج عن كونه كاتباً وما شيا بنحو المحتاج اليه من اصطلاح القلم والجلوس للاستراحة وهذا كلام واضح وعلى ما نقله المصنف كالآمدى فالظاهر ان اعتبار آخر جزء يصور بما اذا كان معنى المشتق منه مشتملا على جميع تلك الاجزاء والا فالمعتبر ما تضمنه معنى المشتق منه مثلاً اذا أريد اشتقاق ناطق لمن صدر منه النطق بزيد قائم فان أريد بالنطق

المشتق منه النطق بجميع الجملية اعتبر آخر حروف هذه الجملة وان أراد النطق بجزءها الاول فقط أو الثاني فقط اعتبر آخر ذلك الجزء فقط وان أراد النطق بأحد حروف أحد الجزأين اعتبر ذلك الحرف دون غيره وان أراد النطق بجزء من أحد الجزأين أو منهما اعتبر ثاني ذينك الحرفين وان أراد النطق لا بقيد شيء من ذلك اعتبر أي بعض كان من الجملة حرفا كان أو أكثر وهذا ظاهر (قوله وفي التعبير فيه بالبقاء نسمح) أي لان الجزء لا يتأني اتصافه بالبقاء الذي هو استمرار الوجود والالم يكن آخره وانما يتصف بالحصول فلو عبر به كان أولى وعبرة المحصول المعتبر عندنا حصوله بنجاءه ان أمكن أو حصول آخر جزء من أجزائه ان لم يمكن (قوله وما حكاها الآمدى الخ) أي ان الذي حكاها الآمدى من عدم الاشتراط في القسم الثاني ذكره في المحصول بخناورده بأنه لم يقل به أحد وهذا غير ما ذكره المصنف عن الجمهور والموافق لما في المحصول بعد ذكره ذلك ودفعه لانه انما ذكره على لسان الخصم فاندفع قول الزركشي ان مانقله المصنف تبعاً للصفي الهندى عن الجمهور وببحث للامام صرح في المحصول بأنه لم يقل به أحد (قوله وهو اشتراط ما ذكر) أي وهو بقاء المعنى ان أمكن أو آخر جزء منه ان لم يمكن بقاء المعنى (قوله حقيقة في الحال الخ) اعلم ان مدلول الوصف كاسم الفاعل ذات ممتصة بمعنى المشتق منه من غير اعتبار زمان في ذلك المدلول فالقائم مثلاً مدلوله ذات ممتصة بالقيام سواء كان ذلك القيام حاصل في الزمن الماضي أو يحصل في الزمن المستقبل أو حاصل في زمن النطق بالمشتق فالزمن غير معتبر في مفهوم المشتق بل المعتبر ثبوت معنى المشتق منه ذات المشتق ولذا قال عبد القاهر في دلائل الإعجاز انه لا دلالة لقوله ان زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد وقد يقصد به الحدوث بمعونة القرائن فيكون الزمان ملحوظاً فيه ولا شك أنه اذا أطلق بالمعنى المتقدم وهو كون مدلوله ذاتاً ممتصة بمعنى المشتق منه من غير اعتبار زمان في مدلوله كان متناولاً حتى (٧) الاطلاق حقيقة لا بحجاز الكل ذات ثبت لها ذلك الانصاف باعتبار ذلك الانصاف أي باعتبار حالة قيام تلك الصفة بالذات بالفعل وان تأخر الانصاف المذكور عن زمن الاطلاق أو تقدم لان الزمان غير معتبر في مدلوله كما مر فاذا قيل الزاني عليه الحد كان معناه تعاق وجوب الحد بكل ذات انصفت بالزنا باعتبار انصافها به أي حالة قيام الزنا بها وان تأخر انصافها به عن النطق بهذا الكلام أو تقدم فالحال التي يشترط كون الاطلاق باعتبارها وبمحسبها هي حال تلبس المشتق بمعنى المشتق منه أي يشترط أن يكون الاطلاق باعتبار ملاسمة المشتق لمعنى المشتق منه وقيام ذلك المعنى بالفعل فقول المصنف حقيقة في الحال أي حقيقة في التلبس بالمعنى حال تلبسه به سواء كان ذلك التلبس في حال النطق أو في الحال التي قبله أو في التي بعده وائس المراد بالحال حال النطق ولا مطلق حال بل الحال التي يكون الاطلاق باعتبارها وبمحسبها وهي حال قيام معنى المشتق منه بالمشتق فقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما معناه كما مر تعاق القطع بكل من اتصف بالسرقه حال تلبسه بها فيشمل من كان متصفاً بذلك وقت نزول الآية ومن كان متصفاً بذلك قبلها ومن سيتصف بذلك بعد نزولها باعتبار حالة انصافه بذلك وقيام معناه به لان الاطلاق منظور فيه لحال التلبس لا للزمان ولا يشمل من لم يتصف بالسرقه حال نزول الآية باعتبار عدم انصافه الآن ولكنه سيتصف بذلك في المستقبل الاجازة أي لا يصح أن يكون اطلاق السارق عليه الآن باعتبار أنه سيقع منه ذلك في المستقبل اطلاقاً حقيقياً بل بحجاز يافز يد الذي لم يباشر السرقه حال نزول الآية لم يكن مشمولاً لها فاذا باثر السرقه كان مشمولاً لها مطلقاً عليه السارق اطلاقاً حقيقياً وكذا القول في قوله الزانية والزاني فاجادوا وقوله اقتلوا المشركين والحاصل ان الوصف حيث قلنا ان الزمان غير معتبر في مفهومه يكون متناولاً حقيقة عند الاطلاق كل من قام به ذلك الوصف سواء قام به الآن أو في الماضي أو يقوم به في المستقبل واما ان استعمل في الزمان بأن أراد منه الحدوث كما مر فان أراد به المتصف بالوصف في ذلك الزمان كان حقيقة كقوله زيد

وفي التعبير فيه بالبقاء
نسمح وما حكاها الآمدى
من عدم الاشتراط فيه
دون الاول بحث ذكره
في المحصول ودفعه بأنه
لم يقل به أحد فلذلك
تركه المصنف خلاف
ابن الحاجب وذكر
بدله الوقف (ومن ثم)
أي من هنا وهو اشتراط
ما ذكر أي من أجل
ذلك (كان اسم الفاعل)
من جملة المشتق
(حقيقة في الحال أي
حال التلبس) بالمعنى أو
جزئه الاخير (لا حال
(النطق خلافاً للقرافي)
يامل صوابه حين كان
سم اه مصححه

في قوله بالثاني حيث قال في بيان معنى الحال في المشتق أن يكون التلبس بالمعنى حال النطق به وبني على ذلك سؤاله في نصوص الزانية والزاني قاجلدا والسارق والسارقة فاقطعوا فاقتلوا المشركين ونحوها إنما تتناول من انصف بالمعنى بعد نزولها الذي هو حال النطق مجازا والاصل عدم المجاز قال والاجماع (١٦٢) على تناوُلها حقيقة وأجاب بأن المسئلة في المشتق المحكوم به نحوز به

ضارب فان كان محكوما عليه كافي الآيات المذكورة حقيقة مطلقا قال المصنف تبعا لوالده في دفع السؤال ان المعنى بالحال حال التلبس بالمعنى وان تأخر عن النطق بالمشتق فيما اذا كان محكوما عليه لاحال النطق به الذي هو حال التلبس بالمعنى أيضا فقط فأبقيا المسئلة على عمومها وغيرهما كالاسنوى سلم للقرافي تخصيصها (وقيل ان طرأ على المحل) للوصف (وصف وجودي ينقض) الوصف (الاول) كالمسواد بعد البياض والقيام بعد القعود (لم يسم) المحل (بالاول) أي بالمشتق من اسمه (اجماعا) والخلاف في غير ذلك والاصح جريانه فيه اذ لا يظهر بينهما وبين غيره فرق (وليس في المشتق) الذي هو دال على ذات متصفة بمعنى المشتق

ضارب غدا أو أمس أو الآن والافجاز كأن يراد من زيد ضارب أي الآن انه سيضرب أو انه ضرب فيما مضى وبما قررناه اندفع ما للعلامة هنا من النظر (قوله في قوله بالثاني) أي لانه فهم أن المراد بالحال في قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال حال النطق بالمشتق فيكون اسم الفاعل إنما يكون حقيقة فيمن تلبس بالمعنى حال النطق فالتلبس المعتبر إنما هو التلبس الحاصل حال النطق بالمشتق لا الحاصل بعده (قوله في نصوص الزانية الخ) اضافة نصوص لما بعده من اضافة الاعم الى الاخص أو بيانية (قوله حال النطق) أي نطق النبي صلى الله عليه وسلم بها (قوله والاجماع على تناوُلها حقيقة) أي وذلك يستلزم فساد قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال أي حال النطق لاقتضائه أن تتناول لما ذكر مجازي مع ان الاجماع على انه حقيقي (قوله بأن المسئلة) أي وهي قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال (قوله فان كان محكوما عليه) المراد بالمحكوم عليه ما ليس محكوما به فيشمل نحو المشركين من قوله تعالى اقتلوا المشركين فانه مفعول به لا محكوم عليه لكنه يصدق عليه انه ليس محكوما به فاندفع ما قيل ان قوله فان كان محكوما عليه لا يصدق على المفعول به كافي الآية المذكورة (قوله حقيقة مطلقا) أي في الزمن الماضي والحال والمستقبل (قوله فيما اذا كان محكوما عليه) متعلق بتأخر وليس قيد ابل مثله المحكوم به وإنما خصه بالذ كر نظر الجواب القرافي والافلا فرق بين المحكوم عليه وبه على ما قاله المصنف والدة كما لا يخفى (قوله لاحال النطق) عطف على حال التلبس وقوله فقط راجع لقوله حال النطق (قوله على عمومها) أي في المحكوم به وعليه وقوله تخصيصها أي قصرها على المحكوم به (قوله وقيل ان طرأ على المحل الخ) احتراز بالوجودي عن العدمي كالسكوت أي ترك الكلام بعد الكلام وبالنفاض عما لا يناقض كالتكلم مع القيام مثلا فان التكلم لا يناقض القيام بل يجامعه فلا تنتفي بطر غير الوجودي أو غير المناقض على المحل التسمية بالاول اجماعا بل تجرى فيه الاقوال الثلاثة المارة في قول المصنف والجمهور الى قوله وثالثها الوقف (قوله والخلاف في غير ذلك) أي فصاحب هذا القيل جعله تحريرا للمحل النزاع والخلاف المشار اليه هو المتقدم في قول المصنف والجمهور الخ (قوله والاصح جريانه فيه الخ) اعترضه الكمال بما أوضع شيخ الاسلام سقوطه فراجع وتلخص ان في المسئلة أقوالا أربعة الثلاثة المتقدمة في قول المصنف والجمهور الخ وهذا كان الانسب تقديمه على قوله ومن ثم كما لا يخفى (قوله الذي هو دال الخ) يشير بذلك الى ان المشتق على قسمين ما وضع لذات معينة باعتبار وصف معين ويسمى اسم الزمان والمكان والآلة كقتل ومفتاح فانه يدل على خصوصية تلك الذات من أنها زمان أو مكان أو آلة وما وضع لذات مبهمه باعتبار وصف معين وهو المسمى بالصفة كما أشار الى ذلك العلامة التفتازاني وهذا القسم الثاني هو مراد المصنف بالمشتق بدليل قوله وليس في المشتق الخ (قوله وهو كما تقدم الملفظ المتعدد الخ) أو رده عليه أن المتعدد مجموع المترادفين فأكثر فكان عليه أن يقول هو اللفظ الموافق في الوضع لاخر في معناه كما قال بعضهم ويمكن أن يقال ان ما ذكره الشارح تفسير لمعنى المترادف اصطلاحا ولا مانع من أن يراد بالمترادف في الاصطلاح مجموع المترادفين فأكثر (قوله واقع في الكلام) أي العربي قرأنا أو غيره في الاسماء كالانسان والبشر وفي الافعال كقعد وجلس وفي الحروف كنعم وجبر (قوله قالا وما يظن مترادفا فتباين بالصفة) فيه أن يقال انقطع بان العرب تطلق الانسان حيث لا يخطر ببالها معنى النسيان

أو

منه كالاسود (اشعار بخصوصية) تلك (الذات) من كونها

جسما أو غير جسم لان قولك مثلا الاسود جسم صحيح ولو أشعر الاسود فيه بالجسمية كان بمثابة قولك الجسم اذ السواد جسم وهو غير صحيح لعدم إفادته (مسئلة المترادف) وهو كما تقدم اللفظ المتعدد المتحد بالمعنى (واقع في الكلام) خلافا لثعلب وابن فارس في فهمهما وقوعه (مطلقا) قالا وما يظن مترادفا كالانسان والبشر فتباين بالصفة فالاول

أو الانسان والبشر حيث لا يخطر بباله معنى بادي البشرية وذلك يقتضي عدم اعتبار ذلك في المعنى والالم يتصور اطلاقهم له واستعماله في معناه من غير ملاحظة ذلك مع أنه جزء المعنى على هذا التقدير ولا يمكن استعمال اللفظ في معناه من غير ملاحظة جزئه اه سم (قوله باعتبار النسيان) أي فيكون وزنه على هذا افعانا وأصله انسيان خذفت لام الكلمة التي هي الياء وأما باعتبار أنه يأنس فوزنه فعلا ن (قوله ظاهر الجلد) أي جلد الانسان لان البشرية لغة هي ظاهر جلد الانسان لا مطلق جلد فيشمل السمك مثلاً (قوله على خلاف الاصل) أي والاصل أن يكون لكل لفظ معنى (قوله في النظم) أي لاقامة الوزن أو القافية (قوله مثلاً) نبه به على أن المترادف فوائد أخر كتبسير النطق بأحد همادون الآخر كقافي بروقع في حق الاثغ في الرء وكالجناس فقد يقع بأحد همادون الآخر كقافي قوله تعالى وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا فإنه يقع ببعضهم دون يظنون شيخ الاسلام (قوله وذلك منتف في كلام الشارع) قد يقال من فوائد المترادف ان أحد اللفظين قد يناسب القواصل دون الآخر وذلك متأث في كلام الشارع لا اعتبار القواصل فيه بل قد تقتضيها البلاغة وغاية الامر اننا لنسمى ذلك سجعاً لكن هذا أمر آخر وراعتحق الفائدة قاله سم (قوله أسماء اصطلاحية) أي اصطلاح علمها حلة الشرع من غير ان يكون الشارع وضعها فلا تكون شرعية لان الشرعية ما وضعها الشارع كما قال (قوله والشرعية الخ) هذه الواو بمنزلة لام العلة (قوله والحد) أي الحقيقي وهو القول الدال على ماهية الشيء فخرج اللفظي فهو مترادف قطعاً والرسمي كحيوان ضاحك فهو غير مترادف قطعاً اذ عرضيات الشيء لا يتصور كونها تفصيلاً لحقيقته اللهم الا أن يراد بالمحدود في الرسم اسم الشيء باعتبار وجهه لا باعتبار كنهه فيصح حينئذ أن يراد بالحد هنا ما يعم الحقيقي والرسمي وهو الموافق لاصطلاح أهل الاصول كما مر (قوله ونحو حسن بسن) أي حسن شديد الحسن هو كذا قوله عطشان عطشان أي عطشان شديد العطش (قوله أي الاسم وتابعه) المراد بالتابع هنا ما لا يذكر الامع متبوعه نأ كيدا ولو أفرد لم يكن له معنى كما يفيد كلامهم (قوله فلان الحد الخ) عبارة العضد اذ الحد يدل على المفردات بأوضاع متعددة بخلاف المحدود قال السيد قوله اذ الحد يدل على المفردات أي على أجزاء المحدود بأوضاع متعددة فدلالته عليها تفصيلية بخلاف المحدود فإنه يدل عليها بوضع واحد فدلالته اجمالية فهما وان دل على معنى واحد لا يدلان عليه من جهة واحدة اه سم (قوله والمحدود أي اللفظ الخ) لما كان الحد قد يطلق على اللفظ بخلاف المحدود تعرض لبيان ان المراد بالمحدود هنا اللفظ لانه الذي يوصف بالتراذف وسكنت عن بيان ان المراد بالحد اللفظ لان اطلاقه بهذا المعنى شائع معهمود (قوله ومن شأن كل مترادفين افادة كل منهما المعنى وحده) قال الشهاب لوقال افادته المعنى كان أخصراً وأوضح اذ لا يقال شأن الواحد منهما افادة كل منهما بل افادته الخ فليتأمل اه ورده سم بقوله هذا الايراد سهو ظاهر منشؤه توهم أن كلا الاولى والثانية عبارتان عن معنى واحد وهو سهو قطعاً بل معناهما متباين فان الاولى عبارة عن الافراد التي كل واحد منها مجموع لفظين متحدى المعنى والثانية عبارة عن الافراد التي هي اللفظان المذكوران فمجموع لفظ الانسان والبشر مثلاً فرد واحد من أفراد الاولى ولفظ الانسان وحده فرد من أفراد الثانية وكذا لفظ البشر وحده فرد آخر من أفرادها فمعنى عبارته أن من شأن كل مجموع لفظين متحدى المعنى افادة كل واحد من ذينك اللفظين المعنى وحده ولو قال ومن شأن كل مترادفين افادته المعنى وحده كما زعم الشيخ ان ذلك أخصر وأوضح كان معناه ان من شأن كل مجموع لفظين متحدى المعنى افادة ذلك المجموع المعنى وحده وهذا لا يفيد المطلوب الذي هو ان كلام من جزأى ذلك المجموع يفيد المعنى وحده فتأمل اه (قوله يمنع ذلك) الاشارة الى قوله ومن شأن كل

أهمه غيره لغزابة
النقل عنه كما قال (و)
خلافاً (للامام) الرازي
في نفسه وقوعه (في)
الاسماء الشرعية) قال
لانه ثبت على خلاف
الاصل للمحاجة اليه في
النظم والسجع مثلاً
وذلك منتف في كلام
الشارع واعترض عليه
المصنف كالقصر في
بالفرض والواجب
وبالسنة والتطوع
ويجيب بأنها أسماء
اصطلاحية لشرعية
والشرعية ما وضعها
الشارع كما سيأتي
(والحد والمحدود) أي
كالحيوان الناطق
والانسان (ونحو حسن
بسن) أي الاسم وتابعه
كعطشان عطشان (غير
مترادفين) أي غير
متحدى المعنى (على
الاصح) أما الاول فلان
الحد يدل على أجزاء
الماهية تفصيلاً والمحدود
أي اللفظ الدال عليه
يدل عليها اجمالاً والفصل
غير المجمل ومقابل
الاصح يقطع النظر
عن الاجال والتفصيل
وأما الثاني فلان التابع
لا يفيد المعنى بدون
المتبوعه ومن شأن كل مترادفين افادة كل منهما المعنى وحده والقائل بالتراذف يمنع ذلك (والحق افادة التابع التقوية) للمتبوع
والالم يكن له كره فائدة

والعرب لحكمته لا تتكلم بما لا فائدة فيه ومقابل هذا كما أشار إليه قول البيضاوي والتابع لا يفيد عقب قوله والتا كيد يعني المؤكدي قوي
الاول وكأنه أراد ما في المحصول (١٦٤) ان التابع وحده لا يفيد أى المعنى يعنى بخلاف كل من المترادفين فهو على هذا ساكت عن

افادة التقوية لاناف لها
(و) الحق (وقوع كل
من الرديفين) أى
اللفظين المتحدى
المعنى (مكان الآخران
لم يكن تعبد بلفظه)
أى يصح ذلك فى كل
رديفين بان يؤتى بكل
منهما مكان الآخر فى
الكلام اذ لا مانع من
ذلك (خلافا للامام)
الرازى فى نفيه ذلك
(مطلقا) أى من لغتين
أولغة قال لانك لو أثبت
مكان من فى قولك مثلا
خرجت من الدار
بمراد فها بالفارسية أى
أز بفتح الهمزة وسكون
الزى لم يستقم الكلام
لان ضم لغة الى أخرى
بمثابة ضم مهمل الى
مستعمل قال واذا عقل
ذلك فى لغتين فلم لا يجوز
مثله فى لغة أى لا مانع
من ذلك وقال ان القول
الاول أى الجواز الأظهر
فى أول النظر والثانى
الحق (و) خلافا
للبيضاوي (و) الصنى
(الهندي) فى نفي
ما ذكر (اذا كانا)
أى الرديفان (من

مترادفين الخ) (قوله والعرب لحكمته الخ) هذا دليل الاستثنائية المطوية فى كلامه كما هو ظاهر (قوله
كما أشار اليه) أى الى المقابل فان قوله والحق الخ يفيد ان هناك قولاً مقابلاً وأما كون ذلك المقابل قول
البيضاوي فلا إشعار فى كلامه به فضمير اليه للمقابل لا بقيد كونه قول البيضاوي وان كان هو قول البيضاوي
فى الواقع ولذا عبر الشارح بما ذكر دون أن يقول ومقابل هذا قول البيضاوي كما أشار اليه (قوله يعنى
المؤكد) أى لانه المراد بالتأ كيد اصطلاحاً أما التأ كيد لغة فهو نفس التقوية ولا تصح ارادته هنا
(قوله وكأنه أراد الخ) تورك على المصنف يعنى ان ما ذكره المصنف مبنى على أن مراد البيضاوي بقوله
لا يفيد فى افادة التقوية وليس كذلك بل كأنه أراد ما فى المحصول أن التابع وحده لا يفيد أى المعنى بدون
متبوعه أى لا يفيد معنى متبوعه بدون فوهو على هذا ساكت عن افادة التقوية لاناف لها كما فهمه المصنف
حيث رد عليه بقوله والحق الخ هذا حاصل اعتراض الشارح وقد يقال اراد البيضاوي قوله والتابع لا يفيد
عقب قوله والتا كيد يقوى الاول ظاهر فى ان المراد أن التابع لا يفيد التقوية كما قاله الكمال فيكون
ما فهمه المصنف من عبارته هو الظاهر منها (قوله والحق وقوع كل من الرديفين) اللام فى الرديفين
للاستغراق فى الكلام عموماً أحدهما متعلق بالرديف وهو مستفاد من كل والثانى متعلق بمجموع
الرديفين مستفاد من اللام والتقدير يصح وقوع كل رديف من كل رديفين مكان الرديف الآخر (قوله
ان لم يكن تعبد الخ) أى ان لم يكن تكليف بلفظه أى لفظ الآخر ثم ان هذا القيد الاول عدم ذكره كما للقرافى
وغيره لان المنع حيث نذر لعارض شرعى والكلام هنا فى اللغة (قوله خلافا للامام فى نفيه ذلك مطلقا) أى
سواء كان من لغة أو لغتين بدليل ما يأتى قال الشهاب وانظر هل هذا أى نفي الامام ما ذكر من باب سلب
العموم أو من باب عموم السلب اه قال سم والذى يقتضيه احتجاج الامام الثانى لان حاصل احتجاجه
احتمال المانع وهو جار فى كل مادة وقد يشكك ذلك بأنه قد يستلزم امتناع استعمال أحد المترادفين مطلقا
اذ مانع معنى يستعمل فيه أحدهما الا ويحتمل المانع من استعماله فيه اه قالت لا يخفى ضعف هذا
الاشكال (قوله واذا عقل ذلك) الاشارة الى الامتناع المستفاد من قوله لان ضم لغة الخ (قوله فلم لا يجوز
مثله الخ) هو استفهام انكارى يعنى النفي فينحل الكلام الى قوله فيجوز مثله الخ كما يفيد ذلك قوله
أى لا مانع منه وفيه نظر من وجهين أما أولاً فلا نسلم بقياس كونه من لغة واحدة على كونه من لغتين فى نفي
الوقوع لعدم وجودعلة الانتفاء فى الأصل المشار اليها بقوله لان ضم لغة الخ فى الفرع وأما ثانياً فعلى تسليم
القياس المذكور فهو انما أنتج ثبوت الاحتمال كما أشار اليه بقوله أى لا مانع من ذلك فكيف يحتاج به
على الجزم بالنفي كما أفاده قول المصنف والشارح فى نفيه ذلك مطلقاً تأمل (قوله لما تقدم) أى من
أن ضم لغة الخ (قوله كتسكير الاحرام) أى فلا يؤتى بدلها بلغة الفرس بان يقال خدأى بزر
ترخلاف من يقول بصحة ذلك ومعنى الازل الله ومعنى الثانى كبير والثالث دال على أفعّل التفضيل (قوله
ويكن قال المصنف تامة) هو غير متعين بل يجوز كونها ناقصة واسمها ضمير يعود الى الرديف أى الآخر
وخبرها تعبد وهو فعل مبنى للفعل (قوله وهو كما تقدم اللفظ الواحد) أى سواء كان اسماً كعين أو فعلاً
كعسس يعنى أقبل وأدبراً وحرفاً كمن فانها لا ابتداء والتبعض وغيرهما (قوله جوازاً) أى امكاناً
وهو اعم وهو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم فيصدق بضرورة جانب الحكم كقولنا
الانسان ناطق بالامكان العام واما خاص وهو سلب الضرورة عن الجانبين أى جانب الحكم ومخالفه

لغتين) لما تقدم أما مانع بلغة كتسكير الاحرام عند نال القادر عليها فلا يقوم مرادفه
مقامه لعروض التعبد ويكن قال المصنف تامة فتعبد بلفظ المصدر فاعلها وضمير بلفظه للآخر (مسئلة المشترك) وهو كما تقدم اللفظ
الواحد المتعدد المعنى الحقيقي (واقع) فى الكلام جوازاً (خلافاً للعلب والابهرى والبلخى)

مجاز في غيرها كالذهب
لصفاته والشمس اضيائها
وكالقرء ووضع القدر
المشترك بين الحيض
والطهر وهو الجمع من
قرأت الماء في الحوض
أى جمعه فيه والدم
يجتمع في زمن الطهر
في الجسد وفي زمن
الحيض في الرحم وما
هنا عن الثلاثة أقرب
عما في شرحي المختصر
والمناهج انهم أحالوه
(و) خلافا (لقوم) في
نفهم وقوعه (في
القرآن قيل والحديث)
أيضا قالوا لو وقع في
القرآن لوقع امامينا
فيطول بلا فائدة أو غير
مبين فلا يفيد والقرآن
يزم عن ذلك ومن نفي
الوقوع في الحديث
يقول مثل ذلك فيه
وأجيب باختياره ووقع
فيهما غير مبين ويفيد
ارادة أحد معنييه مثلا
الذي سيبين وذلك كاف
في الافادة ويترب
عليه في الاحكام
الثواب والعقاب بالعزم
على الطاعة والعصيان
بعد البيان فان لم يبين
حاصل على المعنيين كما
سيأتي (وقيل) هو
(واجب الوقوع) لان

معا كقولنا الانسان كاتب بالفعل بالامكان الخاص وهذا الثاني هو مراد الشارح فيكون رداعلى
قولى الوجوب والامتناع (قوله في نفهم وقوعه مطلقا) أى في القرآن والحديث وغيرهما (قوله
وكالقرء) عطف على كالعين وأعاد الكاف لانه راجع الى المتواطى كما أن الاول راجع الى الحقيقة والمجاز
(قوله للقدر المشترك بين الحيض والطهر وهو الجمع) فيه ان يقال ان الجمع لا يصدق على واحد من
الحيض والطهر اذ الحيض هو الدم المخصوص وأخروجه والطهر هو الخلو عن ذلك فالجمع غير كل منهما
فقضية ذلك أن لا يطلق القرء حقيقة على واحد منهما عند هذا القائل فلي تأمل سم (قوله وما هنا
عن الثلاثة أقرب إلخ) أى لان نفي الوقوع أعم من القول بالمجاز والاستحالة ولكنه أقرب الى القول
بالمجاز (قوله قيل والحديث) هو قول رابع فيكون مجموع الأقوال سبعة خلافا للشيخنا في جعله
المجموع المذكور ستة بعد قوله وخلافا لقوم في القرآن قيل والحديث قول واحد وهو سم (قوله
فيطول إلخ) قال العلامة في لزوم الطول نظر اذ البيان قد يتحقق بدونه اذا كان الحكم المنوط خاصا
بالمراد كقولك شربت من العين قال سم ولو سلم الطول في لزوم عدم الفائدة نظر اذ في البيان فائدة
الاجمال والتفصيل وهى من الفوائد المعتبرة والحاصل أن لا نسلم لزوم الطول ولو سلمناه فلا نسلم عدم
الفائدة نعم قد ير يد الخصم الجزئية أى فقد يطول فلا يرد عليه نظر العلامة المذكور اه (قوله بلا فائدة
قيد كاشف ان أريد الطول اصطلاحا ومقيدان أريد الطول لغة (قوله عن ذلك) أى عن الطول
بلا فائدة وعن عدم الفائدة (قوله وأجيب باختياره أنه وقع فيهما غير مبين إلخ) ويجاب أيضا باختيار
أنه وقع مبينا والفائدة ما تقدم على تسليم لزوم الطول قاله سم (قوله الذى سيبين) نعت لأحد معنييه
(قوله بعد البيان) ظرف للطاعة والعصيان لا للعزم فانه موجود الآن (قوله الدالة عليها) اشارة
الى أن المراد المعانى المدلول عليها بالالفاظ لا مطلق المعانى لما مر أنه ليس لكل معنى لفظ فاندفع ما يقال
ان قوله وأجيب بمنع ذلك أى ان المعانى أكثر من الالفاظ ينافى ما قدمه من أنه ليس لكل معنى لفظ لان
الكلام في معان مخصوصة لا في مطلق المعانى كما تقدم (قوله المقصود من الوضع) صفة لفهم لا المراد بقرينة
الجواب بعده شيخ الاسلام (قوله وأجيب بأنه يفهم بالقرينة إلخ) هذا جواب على التبرل والتسامح
أن المقصود من كل وضع فهم المراد والا فلا نسلم ذلك بل يجوز وقوعه خاليا عن القرينة التى يفهم بها المراد
منه ويحمل على معنييه والفائدة حينئذ هى الفائدة في التشابه على القول بان الوقف على الله قاله سم
(قوله المبين بالقرينة) أى الدين متعلقه وهو المفهوم فالبين نعت للفهم الاجمالى جرى على غير من
هوله فلو قال بدل قوله المبين بالقرينة المستند الى القرينة كان أوضح قاله سم (قوله حاصل في العقل)
يمكن أن يدفع بان حصوله في العقل لا يلزم أن يكون على وجه ارادة أحدهما اذ قد لا يراد شئ منهما بخلافه
بعد سماع اللفظ فلي تأمل اه سم وقوله لم يفد سماعه غير التردد أى من السامع وهو أى التردد المذكور
حاصل في العقل قبل السماع فلا فائدة في سماعه والجواب المنع لان الفائدة الاستحضار بعد ما قد يعرض
من الغفلة ثم يبحث عن المراد منهما وقد علمت ما في قوله وهو حاصل في العقل بما قاله سم (قوله
المشترك يصح اطلاقه على معنييه) قال شيخ الاسلام أى سواء استعمل في حقيقته نحو تر بصى قرأ
أى طهر أو حياء أم في مجازيه أى حقيقة ومجازة نحو لا اشتري وبرد السوم وشراء الوكيل أو الشراء الحقيقي
والسوم والثلاثة معلومة من كلامه الآتى اه وقال سم ينبغي أن يتأمل في هذا التعميم مع عدم صدق
المشترك على المجاز كما علم من قول المصنف السابق قبيل بحث العلم وعكسه ان كان حقيقة فيهما فمشترك
والاحقيقة ومجاز وقول الشارح في أول المسئلة السابقة وهو كما تقدم اللفظ الواحد المتعدد المعنى
الحقيقي وأما قوله والثلاثة معلومة من كلامه الآتى فالظاهر أنه أراد قوله الآتى وفي الحقيقة والمجاز الخلاف

المعاني أكثر من الالفاظ الدالة عليها وأجيب بمنع ذلك اذا ما من مشترك الاول لكل من معنييه

ملا لفظ يدل عليه (وقيل) هو (١٣٦) فمنع لاخلاله بفهم المراد المقصود من الوضع وأجيب بأنه يفهم بالقرينة والمقصود من الوضع

الفهم التفصيلي أو
الاجالي المبين بالقرينة
فان انتفت حمل على
المعنيين كما سيأتي (وقال
الامام) الرازي هو
(ممنوع بين النقيضين
فقط) كوجود الشيء
واتفائه اذ لو جاز وضع
لفظ لهما لم يقد سماعه
غير التردد بينهما وهو
حاصل في العقل وأجيب
بأنه قد يغفل عنهما
فيستحضرهما بسماعه
ثم يبحث عن المراد
منهما ~~مسئلة~~ مشترك
يصح ~~اللفظ~~ (الطلاق
على معنييه) مثلاً (معاً)
بان براديه من متكلم
واحد في وقت واحد
كقولك عندي
هين وتريد الباصرة
والجارية مثلاً ومبوسى
الجون وتريد الاسود
والابيض وأقرأت هند
وتريد حاضت وطهرت
(مجازاً) لانه لم يوضع
لهما معاً وانما وضع
لكل منهما من غير نظر
الى الآخر بان تعدد
الواضع أو وضع الواحد
نسياناً للاول (وعن
الشافى والقاضى) أبى
بكر الباقلاني (والمعتزلة)
هو (حقيقة) نظراً
لوضعه لكل منهما

ثم قال وكذا المجازان وحينئذ يتوجه عليه عدم علمهما من ذلك اذ هذا لا يدل على ان الحقيقة والمجاز
والمجازين من قبيل المشترك بل سياقه صريح في ان ذلك ليس من قبيله خصوصاً مع ملاحظة كلام الشارح
فليتأمل اه منه وقوله اطلاقاً أى استعماله والاستعمال من صفات المتكلم وهو اطلاق اللفظ وارادة
معناه والوضع من صفات الواضع وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى والحمل من صفات السامع وهو اعتقاده
ما اراده المتكلم من اللفظ وما اشتمل عليه مراده فالمراتب ثلاثة وضع واستعمال وحمل ذكر المصنف
الوضع في المسئلة السابقة بقوله المشترك ترك واقع الخ وذكركر هنا الاستعمال بقوله يصح اطلاقه والحمل بقوله
فيما يأتي ولكن بحمل عليهما الخ (قوله مثلاً) أى أو معانيه (قوله بان براديه) أى كل منهما وقوله من
متكلم واحد الخ تحرير لمحل النزاع لانه لا يجري في اطلاقه على أحدهما مرة وعلى الآخر أخرى ولا في
اطلاقه على أحدهما مبهما بل هو مجاز أو حقيقة من حيث اشتماله على المعنى ولا في اطلاقه على
المجموع على خلاف فيه بل هو كذلك ولا في اطلاقه من متكلمين شيخ الاسلام (قوله كقولك عندي
عين الخ) مثل ثلاثة أمثلة اشارة الى أن المعنيين قد يكونان متخالفين كالمثال الاول ومتضادين كالثاني
ومتناقضين كالثالث واشارة الى انه لا فرق في المشترك بين أن يكون اسماً أو فعلاً ولكن في جعل الحيض
والطهر من المتناقضين تساهل لا يخفى (قوله لانه لم يوضع لهما معاً) وانما وضع لكل منهما من غير نظر الى
الآخر يرد على هذا الدليل انه ان أر يد بقوله من غير نظر الى الآخر شرط عدم النظر الى الآخر فهو ممنوع
وان أر يده عدم شرط النظر فسلم الآن ذلك لا يقتضى التجوز في محل النزاع وهو استعماله في كل منهما
بان يراد به في اطلاق واحد على أن يكون كل منهما مناط الحكم ومتعلق الاثبات والنفي وقد استدل
ابن الحاجب وغيره بأنه يسبق منه الى الفهم أحد المعنيين على البديل دون الجمع وهو علامة الحقيقة في
أحدهما دون الجمع قال السعد قيل المصحح للمجاز علاقة الكناية والجزئية وفيه نظر اما أولاً فالكلام في
ارادة كل من المعنيين لاني ارادة المجموع الذي أحد المعنيين جزء منه وأما ثانياً فاعلم سابق من انه ليس كل
جزء يصح اطلاقه على الكل بل اذا كان له تركيب حقيقي وكان اذا اتقى اتقى السكل كالرقبة للانسان بخلاف
الاصبع والظفر ونحو ذلك هذا وقد يمنع سبق أحد المعنيين من اطلاق المشترك بل انما يدعى سببهما على
ما هو مذهب الشافى ثم قال القول بكونه مجازاً عند الاستعمال في كل من المعنيين مشكل لان كلاهما
نفس الموضوع اه وقال العلامة قوله من غير نظر الى الآخر أى لا وجود ولا عدماً فيتحقق الوضع لكل
منهما وجد الآخر معه أم لا وكون الوضع حقيقة فيهما يتوقف على وضعه لكل منهما لا على وضعه لهما معاً
كما قال اه من سم (قوله أو وضع الواحد) عطف على الواضع أى أو تعدد وضع الواحد وقوله نسياناً للاول
مفعول لاجله لتعدد أو هو حال من الواحد أى ناسياً وليس النسيان قيد بل مثله قصد الابهام فانه من
مقاصد العقلاء قال في التلويح ويكون من الله اختباراً ومن غيره غفلة أو قصد الابهام (قوله وعن الشافى
والقاضى والمعتزلة) عبر عن اشارة الى أن القول بان ذلك حقيقة عند هؤلاء غير مجزوم به عنده وهو
كذلك في حق الشافى والمعتزلة فقد اختلف النقل عنهما في أنه حقيقة أم مجاز والمراد بالمعتزلة أبو على الجبائى
ومن تبعه شيخ الاسلام (قوله نظر الوضع لكل منهما) فيه اشارة الى دفع ما استدلل به على منع كونه
حقيقة فيهما من أنه يتوقف على كونه موضوعاً لمجموع المعنيين أى وليس كذلك لانه لو كان موضوعاً
لمجموع المعنيين لم يصح استعماله في أحد المعنيين على الانفراد حقيقة ضرورة أنه لا يكون نفس الموضوع
له بل جزؤه واللازم باطل اتفاقاً ووجه الدفع ان محل النزاع كما قررته الأئمة استعماله في كل واحد من المعنيين
على أن يكون بمفرده مناط الحكم واستعماله فيهما كذلك حقيقة انما يتوقف على كونه موضوعاً لكل
واحد من المعنيين والامر كذلك نعم قد اعترض على هذا بأنه ان يكون موضوعاً لكل منهما بشرط

انفراده عن الآخر وأما أن يكون موضوعه مع قطع النظر عن انفراده عن الآخر واجتماعه مع الآخر لا يجوز أن يكون موضوعه الكل واحد بشرط الآخر والاصح استعماله في أحدهما على الآخر وهو باطل وعلى التقديرين يتمتع استعماله فيهما حقيقة أما على الأول فظاهر وأما على الثاني فلان وضع اللفظ عبارة عن تخصيصه بالمعنى أى جعله بحيث يقصر على ذلك المعنى لا يتجاوز ولا يراد به غيره عند الاستعمال فداءً لما يمكن الملاحظة وضع واحد لان اعتبار كل من الوضعين ينافى اعتبار الآخر ضرورة أن اعتبار وضعه لهذا المعنى يوجب ارادة هذا المعنى خاصة واعتبار وضعه للمعنى الآخر يوجب ارادته خاصة فلو اعتبر الوضعان في اطلاق واحد لزم في كل واحد من المعنيين صفة الانفراد عن الآخر والاجتماع معه بحسب الارادة بل يلزم أن يكون كل منهما مراد أو غير مراد في حالة واحدة وهو باطل بالضرورة وأجيب بان هذا ما عطفه منشؤها اشتراك لفظ تخصيص الشيء بالشيء بين قصر المخصص على المخصص به كما يقال في ما زيد الاقام انه لتخصيص زيد بالقيام وبين جعل المخصوص منفردا من بين الاشياء بالخصول للمخصص به كما يقال في اياك نعبد نخشك بالعبادة وفي ضمير الفصل انه لتخصيص المسند اليه بالمسند وخصصت فلانا بالذ كراى ذكره وحده وهذا هو المراد بتخصيص اللفظ بالمعنى أى تعيينه لذلك المعنى وجعله منفردا بذلك من بين الالفاظ وهذا لا يوجب أن لا يراد باللفظ الا ذلك المعنى وحيداً فنختار انه موضوع لكل واحد من المعنيين من غير اشتراط انفراد واجتماع فيستعمل في هذا تارة من غير استعمال في الآخر وتارة مع استعماله فيه والمعنى المستعمل فيه في الحالين نفس الموضوع له اللفظ حقيقة لكن قد يشكل قول الجيب وجعله منفردا بذلك من بين الالفاظ بوضع المترادفين اذ لا يصدق الانفراد من بين الالفاظ على واحد منهما بالنظر الى الآخر الا أن يراد من بين الالفاظ ولو في الجملة اه سم نقلناه بطوله لنفاسته (قوله) كالمصحوب بالقرائن المعممة الخ مثاله قولك عندي عين أشرب منها وأتفق منها في بعض الهوامش بخط بعض العلماء أنه مثال للتجرد عن القرائن وقد يتوهم فساد لان المصحوب بالقرائن المذكورة لا يصدق عليه التجرد عن القرائن وإنما هو نظير لكن هذا مدفوع بان القرائن المعممة لهما غير المعينة لأحدهما فالمصحوب بالمعممة مجرد عن المعينة قاله سم أى فقوله مثال للتجرد الخ أى مثال لاحد فرديه لان التجرد عن القرائن المعينة صادق بالتجرد عن المعممة والمصحوب بها (قوله) فيحمل عليهما قال شيخ الاسلام فيه تجوز لانه اذا كان ظاهراً فيهما انصرف اليهما فالمراد بحمله عليهما انصرفا اليهما اه قال سم اعل الاولى أن المراد بحمله عليهما اعتقاد السامع ارادة المتكلم ايها وهذا هو الموافق لقوله بعد ذلك والجل اعتقاد السامع مراد المتكلم أو ما اشتمل على مراده وهو من صفات السامع سم (قوله) والمعممة ان قلت ما السرف عطف المعممة على المعينة في قول القاضي دون قول الشافعي قلت ان الاجال انما يتحقق عند التجرد عنهما معا والظاهر في المعنيين يتحقق بالتجرد عن القرائن المعينة وبخاصة القرائن المعممة قاله العلامة قدس سره (قوله) مجمل ولكن يحمل عليهما احتياطاً كذا نقله عن القاضي الامام الرازى لكن الذى في تقريبه أنه لا يجوز حمله عليهما ولا على أحدهما لا بقرينة وبعد أن يقال هذا مقيد لذلك شيخ الاسلام (قوله) منفردا فقط انما زاد فقط على منفردا لان استعماله منفردا لا ينافى استعماله مع الآخر وقال العلامة قوله منفردا فقط فيه نظر لانه قد سم أن الوضع لكل منهما من غير نظر الى الآخر وعدم النظر الى الآخر ليس نظرا الى عدمه اه وجواب سم هنالكا يلتفت اليه فراجع ان شئت (قوله) وعلى هذا النفي أى المشار اليه بقوله لانه لغة (قوله) في النفي لا الانبات أراد بالنفي ما يشمل النهى وبالانبات ما يشمل الامر (قوله) وزاد النفي الخ أى زيادة معنى اللفظ في النفي على معناه في الانبات معهودة في اللغة (قوله) وهو أنسب أى بكلامه السابق لانه عبر في أول المبحث بالصحة (قوله) والخلاف فيما اذا أمكن

كالمصحوب بالقرائن المعممة لهما (فيحمل عليهما) لظهوره فيهما (وعن القاضي) هو عند التجرد عن القرائن المعينة والمعممة (محمل) أى غير متضخ المراد منه (ولكن) يحمل عليهما احتياطاً (وقال أبو الحسين) البصرى (والغزالي) (يصح أن يراد) بهما ذكر من معنييه عقلا (لأنه) أى ما يراد من معنييه (لغة) لا حقيقة ولا يحجازا لمخالفته لوضعه السابق اذ قضيته أن يستعمل في كل منهما منفردا فقط وعلى هذا النفي البيانيون وغيرهم (وقيل يجوز) لغة أن يراد به المعنيان (في النفي لا الانبات) فنسحو لانه عندي يجوز أن يراد به الباصرة والذهب مثلاً بخلاف عندي عين فلا يجوز أن يراد به الامعنى واحد وزيادة النفي على الانبات معهودة كما في عموم النكرة المنفية دون المثبتة وفي نسخة بدل يجوز يصح وهو أنسب والخلاف فيما اذا أمكن

مرجوحا أنها مشتركة بينهما فلا يصح قطعا وظهور ذلك سكت المصنف عن التنبيه عليه (والاكثر) من العلماء (على أن جمعه باعتبار معنييه) كقولك عندي عيون وتر يد مثلا بصرتين وجارية أو بصرة وجارية وذهبا (أن ساغ) ذلك الجمع وهو ما رجحه ابن مالك وخالفه أبو حيان (مبني عليه) في صحة الطلاقة على معنييه كما أن المنع مبني على المنع والافضل على أنه لا يبنى عليه فيها فقط بل يأتي على المنع أيضا لان الجمع في قسوة تكرير المفردات بالعطف فكأنه استعمال كل مفرد في معنى ولولم يقل المصنف أن ساغ المزيد على ابن الحاجب وغيره كان المعنى أن الجمع مبني على المفرد صحة ومنعا وقيل لا بل يصح مطلقا فؤدى العبارتين واحد والزيادة أصرح في التنبيه على الخلاف (وفي الحقيقة والمجاز) هل يصح أن يراد ما باللفظ الواحد كافي قبولك رأيت

الجمع) أي في الإرادة لا في الخارج فلا بد نحو أقرأت هذا أي حاضرت وطهرت فإنه يصح ارادتهما معا وإن لم يمان اجتماعهما خارجا (قوله فان امتنع) أي استحال كافي استعمال صيغة افعل في طلب الفعل والتهديد عليه فان التهديد عليه طلب الكف عنه في الحقيقة واجتماع طلب الشيء وطلب الكف عنه محال (قوله على ماسياني) أي في أول مبحث الامر (قوله وظهور ذلك) أي اشتراط الامكان (قوله والاكثر) حاصل ما أشار اليه أنه وقع خلاف بين العلماء هل يجوز جمع المشترك أم لا فقال بعضهم بالجواز وبعضهم بعدمه ثم وقع خلاف آخر بين من بعدهم هل القول بجواز الجمع مبني على صحة الاطلاق وعدم الجواز مبني على المنع وهو قول الأكثر من العلماء وأليس الجواز المذكور مبني على صحة الاطلاق بل يجوز الجمع ولو على القول بمنع الطلاقة على معنييه فإد قول المصنف والاكثر على أن جمعه باعتبار معنييه أن ساغ مبني عليه الخلاف المذكورين الخلاف في بناء جواز جمع المشترك باعتبار معنييه على ما ذكر والخلاف في جواز جمعه أيضا لبناء المنع على المنع المستفاد من بناء جواز الجمع باعتبار معنييه على جواز اطلاق المفرد عاينها وأفاد قوله أن ساغ الخلاف في جواز الجمع كما أفاده البناء المذكور كما علمت لكنه أفاده على وجه أصرح منه في التنبيه عليه هذا إيضاح ما أشار له الشارح وأنت خير بان هذه الزيادة حينئذ لم تفد فائدة لم تكن حاصلة يدونها وإنما أفادت مجرد الإيضاح والتصریح بما علم التزاما فلما نسب للاختصار المبني عليه كتابه حذفها لعدم اشتغالها على كبر فائدة مع إيهامها بشرطية الشيء في نفسه كما قال العلامة بناء على أنها شرط في قوله والاكثر على أن جمعه الخ اذ التقدير والاكثر على أن جواز جمعه الخ باعتبار معنييه أن جاز الجمع مبني عليه وإن تكافى مع الجواب عن ذلك بأن معنى قوله أن ساغ أن قيل بأنه ساغ فالتشروط حينئذ الصحة والشرط القول بها وبالجملة فقد كرهنا ما يورث الكلام ركعة بلا ضرورة إليها (قوله وفي الحقيقة والمجاز الخلاف الخ) أن قلت قد تقرر احتياج المجاز إلى القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الموضوع له فكيف يتصور ارادتهما معا باللفظ الواحد لان ذلك اللفظ الواحد لا بد له باعتبار جهة المجاز من قرينة صارفة عن ارادة الموضوع له أو لا فكيف مع وجودها يسوغ ارادته مع المجاز قلت سيد كذا الشارح في الكلام على المجاز أن احتياج المجاز إلى القرينة المذكورة مبني على أنه لا يصح أن يراد باللفظ الواحد الحقيقة والمجاز معا حيث قال ومن زاد كالبيانين مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له أو لا مشى على أنه لا يصح أن يراد باللفظ الحقيقة والمجاز معا وفي التلويح فإن قيل فاللفظ في المجموع مجاز والمجاز مشروط بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيكون الموضوع له مراد أو غير مراد ولنا الموضوع له هو المعنى الحقيقي وحده فلا بد من قرينة على أنه وحده ليس بمراد وهو لا ينافي كونه داخل تحت المراد اه وقول المصنف الخلاف أي الخلاف الممكن جريانه هنا من الخلاف المتقدم اذ بعض ما تقدم لا يمكن جريانه هنا كالقول بأن اطلاق المشترك على معنييه حقيقة فإن المتصور هنا كون الاطلاق المذكور أي اطلاق اللفظ على حقيقة ومجازه اما مجازا أو حقيقة ومجازا باعتبار بن كما سيقول الشارح وأراد المصنف بالحقيقة والمجاز معناهما مجازا من اطلاق اسم الدال على المدلول كما سنبه الشارح عليه بعد (قوله خلافا للقاضي الخ) قال العلامة اعلم أن القاضي قال هناك بالصحة ويلزمه القول بها هنا لعدم الفرق فيثبت الخلاف كما هنا لكنه قال بعدمه هنا لزعمه الفرق فهو ناف هنا لخلاف الثابت هناك لا تتفاء المركب باتتفاء فرد منه وبهذا يندفع توهم أن مخالفة القاضي تستلزم دعواه الاتفاق وهو لا يقول به اه أي لان نفي الخلاف بمعنى هيئته الاجتماعية عن شيء لا يفيد نفي جميع أفراد الخلاف عن ذلك الشيء بل يفيد ثبوت بعض أفراد له وهو المراد هنا وليس في كلام العلامة اعني قوله به هذا يندفع الخ ما يفيد الاعتراض على الشارح بأنه نسب للقاضي دعوى الاتفاق

أى أولاً غير الموضوع له معاً واجب بأنه لا تنافي بين هذين وعلى الصحة يكون مجازاً أو حقيقة ومجازاً باعتبارين على قياس ما تقدم عن الشافعي وغيره ويحمل عليهما ما ان قامت قرينة على ارادة المجاز مع الحقيقة كما حل (١٦٩) الشافعي الملامسة في قوله تعالى أولاً مستم

النساء على الجنس باليد والوطء (ومن ثم) أى من هنا وهو الصحة الرجحة المبني عليها الحل عليهما أى من أجل ذلك (عم نحو وافعلوا الخير الواجب والمندوب) حمل الصيغة افعل على الحقيقة والمجاز من الوجوب والتدب بقرينة كون متعلقها كالخير شاملاً للواجب والمندوب (خلافاً لمن خصه بالواجب) بناء على أنه لا يراد المجاز مع الحقيقة (ومن قال) هو (للقدر المشترك) بين الواجب والمندوب أى مطلوب الفعل بناء على القول الآتي ان الصيغة حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والتدب أى طلب الفعل (وكذا المجازان) هل يصح أن يراد بها باللفظ الواحد كقولك مثلاً والله لأشترى وتر يد السوم والشراء بالوكيل فيه الخلاف في المشترك وعلى الصحة الرجحة يحمل عليهما ان قامت قرينة على ارادتهما

بقوله في قطعه بعدم صحة ذلك ولا في كلام الشارح ذلك ما يفيد ما ذكر خلافه لا يبداه سم هنا من الاوهام الفاسدة ونسبته للعلامة والشارح ما لم يقصده ولا يفيد كلامهما فراجع عبارته في هذا المقام ان شئت (قوله أى أولاً) قيد به لانه لا يصح نفي الوضع عن المجاز مطلقاً على ما مشى عليه المصنف بل الوضع الاول خاصة (قوله لا تنافي بين هذين) أى لان التنافي لا يكون الا اذا كان الوصفان أى الموضوع له وغير الموضوع له لموصوف واحد ومن جهة واحدة أيضاً وليس الأمر هنا كذلك فان الموضوع له وصف للمعنى الحقيقي وغير الموضوع له وصف للمعنى المجازي (قوله ويحمل عليهما ان قامت قرينة الخ) اشتراط القرينة في الحل والسكوت عنها في الاستعمال قد يقتضى عدم اشتراطها فيه وقد يستشكل صحة ارادتهما لغة كما صرح به أول المسئلة بدون قرينة ويجاب بان قرينة الاستعمال مخالفة لقرينة الحل لانه يكفي في قرينة الاستعمال ما يدل على عدم ارادة الحقيقة وحدها كما مر عن التلويح ويجرد هذا لا يكفي في الحل عليهما بل لا بد مما يدل على ارادة المجاز مع الحقيقة فليتأمل اه سم (قوله كما حل الشافعي الملامسة الخ) لم يبين القرينة التي قامت هنا على ارادة المعنيين ويمكن أن يقال انها مشاركة المعنى المجازي للمعنى الحقيقي في المعنى الذي لا جله تعلق الحكم بالمعنى الحقيقي وهو أنه مظنة التلذذ المثير للشهوة وهذا نظير جعل عموم متعلق الأمر في افعلوا الخير قرينة على ارادة المعنيين سم (قوله وهو الصحة الرجحة) اشارة الى وجه البناء على الصحة وقوله المبني عليها الحل عليهما اشارة الى أن التفريع ليس على مجرد الصحة كما يتبادر من المصنف بل لا بد من ضمنية الحل (قوله ومن ثم عم نحو وافعلوا الخير الخ) أى عم نحو الخير في نحو وافعلوا الخير وعم متعلق وافعلوا الخير والمتعلق المذكور هو الخير بدليل قوله الواجب والمندوب دون الوجوب والتدب وقد يستشكل بأن قوله ومن ثم يقتضى أن العموم مسبب عن حمل صيغة افعل على معنيهما مع ان حملها على معنيهما مسبب عن العموم بدليل قوله بقرينة كون متعلقها كالخير شاملاً للخ والوجوب بأن المتوقف على حمل الصيغة المذكورة على معنيها هو الحكم بالعموم والمتوقف عليه الحل المذكور نفس العموم الذي في المتعلق فعموم المتعلق سبب لحمل الصيغة المذكورة على معنيها وحملها على معنيها سبب للحكم بذلك العموم والاعتداده فلا تنافي بين كلاميه وأشار بقوله نحو وافعلوا الخير الى نحو قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فيم الواجب والمندوب دون الحرام والمكروه قاله شيخ الاسلام (قوله أى مطلوب الفعل) تفسير للقدر المشترك (قوله فيه الخلاف في المشترك) أى ولا يأتى قطع القاضي بعدم الصحة هنا لا تنافاً علمته قاله شيخ الاسلام (قوله ان قامت قرينة على ارادتهما أو تساوى في الاستعمال) سكت هنا عن القرينة الصارفة عن ارادة الموضوع له كانه اظهر واعتبارها بعدم ارادة الموضوع له أيضاً سم (قوله الحقيقة) هي بوزن فعيلة مشتقة من الحق ومعناه لغة الثبوت قال تعالى ولا يمكن حقت كلمة العذاب على الكافرين أى ثبتت وفعل يستعمل نارة بمعنى فاعل كعلم بمعنى عالم ونارة بمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول فالحقيقة ان كانت بمعنى الفاعل فعناها الثابت وعلى هذا فالثناء فيها للثابت وان كانت بمعنى المفعول فعناها المثبت بفتح الموحدة من حقت الشيء أثبته وفعل وان استوى فيه المذكور والثبوت فلا تدخله التاء الفارقة بينهما فالتاء في الحقيقة ليست للفرق بل لنقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية (قوله لفظ) قيل أولى منه قول لانه جنس أقرب وورد بان القول يطلق على الاعتقاد وليس مراداً لفظ أولى منه (قوله ابتداء) المراد بالوضع ابتداء عدم توقف الوضع المذكور على وضع آخر بان يكون الوضع الآخر ملاحظاً فيه فيخرج بهذا القيد أعنى قوله ابتداء حينئذ المجاز ويدخل المشترك ويخرج أيضاً نحو الصلاة اذا استعملها أهل الشرع

وما وضع ولم يستعمل
والفاظ كقولك خذ
هذا الفرس مشيرا الى
سجار والمجاز (وهي
لغوية) بان وضعها أهل
اللغة باصطلاح أو توقيف
كالاسد للحيوان
المفترس (وعرفية)
بان وضعها أهل العرف
العام كالذابة لذوات
الارببع كالسجاري وهي
لغة لكل ما يدب على
الارض أو الخاص
كالفاعل للاسم المعروف
عند النحاة (وشريعة)
بان وضعها الشارع
كالصلاة للعبادة المخصوصة
(ووقع الاوليان) أى
اللغوية والعرفية
بقسمها جزما وفي خط
المصنف الاولتان
بالفوقانية مشى الاولى
وهي لغة قياسية جرت
على الالسنه والكثير
الاولى كاذ كره النوروى
في مجموعه فتناه الاوليان
بالتحتمانية مع ضم
الهمزة (ونفى قوم
امكان الشرعية) بناء
على ان بين اللفظ والمعنى
مناسبة مانعة من نقله الى
غيره (ونفى القاضى)
أبو بكر الباقلاني (وابن
القيصري وقوعها) قالوا
ولفظ الصلاة مثلا
مستعمل في الشرع في

في الدعاء أو أهل اللغة في الاركان المخصوصة لانه لم يستعمل فيما وضع له ابتداء بالمعنى المذكور فلا حاجة لقول
بعضهم أسقط قيد في اصطلاح التخاطب لا غناء الحيفية عنه نعم تفسير الوضع ابتداء بما ذكرى بوجب
استدراك قوله لعلاقه في تعريف المجازوسيا في مزيد بيان لذلك (قوله نخرج المهمل) أى بقوله مستعمل
كما قاله المحشيان وفيه نظر لان المراد بالمهمل غير الموضوع لا الموضوع الذى لم يستعمل لانه ذكر ذلك بقوله
وما وضع ولم يستعمل والمهمل قد يستعمل ولو في معنى عقلى كحياة المتكلم فلا يخرج الا بقيد الوضع وانما
كان يخرج بقوله مستعمل لو اريد بالمستعمل الموضوع كما اريد بذلك فى قوله السابق أولفظ مفرد
مستعمل كالسكامة وليس كذلك اذ لا يتأتى هنا ارادة ذلك مع قوله فيما وضع له فليتأمل سم (قوله والفاظ)
أى خرج بما وضع له الفاظ كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى سجار بقى أن يقال ان من الفاظ ما لو قال
مثلاخذ هذا الفرس مشيرا الى فرس آخر غير الفرس الذى أراد الأمر بأخذه لظنه أنه هو وفى خروجه بذلك
نظر الله سم الآن يكون المراد الفاظ اللسانى فقط فليتأمل سم (قوله وهي لغوية الخ) لا يقال الحد الذى
ذكره المصنف كغيره للحقيقة اصطلاحا ولذا قال العضد الحقيقة في اللغة ذات الشئ اللازمة له من حق اذا لزم
وثبت وفى الاصطلاح اللفظ المستعمل الخ وحينئذ فتقسمها الى اللغوية والشرعية والعرفية من قبيل
تقسيم الشئ الى نفسه وغيره لان الاصطلاحية عرفية وهو باطل لانا نقول انما يراد لو كان المراد باللغوية
والشرعية والعرفية ما يسمى حقيقة لغة أو شرعا وعرفا وليس كذلك بل المراد ما كان الوضع فيه موضعا
لقويا أو عرفيا أو شرعيا سم (قوله باصطلاح أو توقيف) اعترض العلامة قوله وتوقيف فقال التوقيف
طريق الى العلم بالوضع لاسبب لتحققه فلو أسقطه وما قبله وقال بان وضعها واضع اللغة كان سديدا اه
وجوابه أن المراد بالوضع أعم من أن يكون صادرا عن أهل اللغة أو ينسب اليهم باعتبار ظهوره عنهم
بواسطة الوحى أو العلم الضرورى وهم يتسكون بذلك ويتخاطبون به فى محاوراتهم كالحقيد فى حوائث
شرح التلخيص وحاصله أنه لا بد من مسامحة فى الوضع ليعم القسمين قاله سم (قوله أهل العرف العام)
هو ما لم يتعين ناقله والعرف الخاص ما تعين ناقله قال سم وكان هذا باعتبار الواقع والاف يمكن أن يتعين
الناقل فى الاول ولا يتعين فى الثانى فليتأمل (قوله لكل ما يدب) بكسر الدال كفى المختار فبانه ضرب
ومعنى يدب يعيش على الارض والمراد بالارض ما نزل عن السماء فيشمل الطير والسمك وتخرج الملائكة
(قوله ووقع الاوليان) الاولى قراءته الاولتان بالثناء تشبیه أوله وان كان لغة قليلة كما سيذكره الشارح
رعاية لكونه هو الذى قاله المصنف وكتب بخطه كما قاله الشيخ خالد (قوله جزما) تبع فى الجزم بوقوع
العرفية الزركشى قال القرافى وهو مسلم فى العرفية الخاصة وأما العامة فأنكرها قوم كالشرعية شيخ
الاسلام (قوله والكثير الاولى) أى واللفظ الكثير (قوله بناء على أن بين اللفظ والمعنى مناسبة الخ) قضية
هذان فى العرفية أيضا فلم تقتصر على الشرعية ويمكن أن يجاب بأن هؤلاء القوم يلتزمون بنى العرفية أيضا
وانما اقتصر المصنف على الشرعية فى النقل عنهم لعدم تصريحهم بنفى غيرها مع احتمال فرقهم بينهما
والتصرف فى الدليل بحيث يخص الشرعية واعتراض العلامة قوله بناء على ان الخ بقوله هذا لا يتم به المطلوب
لان الشرعية ما وضعه الشارع لمعنى فالمناسبة ينه و بين المعنى الاول فنقول أولا لمناسبة موضوع مبتدأ
فالمنقول الشرعى أخص ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم الذى هو المدعى اه وفيه أن مبنى هذا
الاعتراض على حمله النقل على الوضع لمناسبة بين الموضوع له والمعنى الاول ولباحث أن يمنع ذلك لجواز
أن يكون المراد بالنقل هنا أعم من ذلك ومن الوضع لمناسبة بل هذا هو الظاهر فان المعنى الذى اعتبره
هذا القائل موجود فى القسمين ولا يلزم من تغييره بالنقل ان المراد بالمنقول الاصطلاحى قاله سم (قوله
قالا ولفظ الصلاة الخ) جواب سؤال ورد عليهما تقديره ظاهر (قوله فى الاعتداده) أى لافى التسمية

وهذه الامور المعتبرة في الاعتداد به اعتبرت على وجه الشرطية لا الشطربة والا فلا تكون الصلاة مستعملة في معناها اللغوي **(قوله وقال قوم وقعت مطلقا)** أى دينية كانت أو فرعية بدليل ما بعده وهذا قول جمهور الفقهاء والمتكلمين والمعتزلة واختلفوا في كيفية وقوعها فقالت المعتزلة انها حقائق وضعها الشارع مبتكرة لم يلاحظ فيها المعنى اللغوي أصلا ولا يعرف فيها تصرف وقال غيرهم انها مأخوذة من الحقائق اللغوية بمعنى انه استعير لفظها للدلول الشرعي لعلاقة فهي على هذا مجازات لغوية حقائق شرعية قاله شيخ الاسلام **(قوله أى تصديق القلب الخ)** أى فالإيمان وان كان تصديقا على وجه خاص وهو التصديق بما علم ضرورة أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم لا يخرج عن كونه مستعملا في معناه اللغوي وهو مطلق التصديق اصدق الاعم على جميع أفرادها وهذا فرد منها والحاصل أن المراد بمطابق التصديق التصديق من غير اعتبار قيد وذلك لا ينافي صدقه مع وجود القيد وليس المراد به التصديق بشرط عدم القيد حتى ينافي صدقه على الإيمان وبما قررناه اندفع ما للعلامة رحمه الله تعالى هنا من النظر بقوله فديقال الإيمان شرعا معناه تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم بالضرورة بحجته به ولغة مطلق التصديق فهو أعم من الاول والاعم غير الاخص قطعاً وان صدق به بدون العكس اهـ وعبارة السكك في قول الشارح الآتي كالإيمان فانها في الشرع مستعملة في معناها اللغوي واعلم ان الإيمان لغة تصديق القلب مطلقا وشرعا تصديق خاص وهو تصديق القلب بما علم ضرورة أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم وجعل المتعلق خاصا لا يقتضي نقل الإيمان عن كونه تصديقا بالقلب بل هو باق على الاستعمال في المعنى اللغوي اهـ **(قوله وان اعتبر الشارع الخ)** أى على وجه الشرطية كما تقدم نظير ذلك **(قوله لا الدينية الخ)** اعلم أن المعتزلة أثبتوا الحقائق الشرعية الدينية وهي ما لا يعلم أهل اللغة لفظه أو معناه أو كتابها ما قال التفقازاني والظاهر أن الواقع هو القسم الثاني فقط أى ما لم يعرف أهل اللغة معناه فالمعتزلة يزعمون أن لفظ الإيمان مثلا ابتكر الشارع وضعه لمعنى لا يعرفه أهل اللغة وهو العبادات وخالفهم الشيرازي والامامان وابن الحاجب والمصنف وقالوا ان الشارع لم يبتكر وضعه لما ذكرنا وما استعمله في معناه اللغوي وبما قررناه يراد ما طال به هنا العلامة قدس سره ودعواه ان قول الشارح كالإيمان جار على قول المعتزلة فراجعهم **(قوله الذي هو مسمى ما صدق الحقيقة الشرعية)** نعت لمعنى من قوله ومعنى الشرعي فتقدير كلامه ومعنى لفظ الشرعي الذي هو معنى لفظ الحقيقة الشرعية اذا المراد بالحقيقة الشرعية ما صدقها كلفظ الصلاة والزكاة والصوم ولا شك أن المراد من المسمى كالمعنى المفهوم السككي وحينئذ فلا شبهة في صحة الحمل في قول الشارح الذي هو مسمى الخ ولذا أخبر عن معنى الشرعي أى مفهومه الذي هو مفهوم ما صدق الحقيقة الشرعية بقول المصنف ما لم يستفد اسمه الامن الشرع وقول الشارح بعد كالمعنى المسماة بالصلاة تمثيل بجزئى لا يوضح هذا السككي وهو قولنا ما لم يستفد اسمه الخ من حيث اشتماله على ذلك السككي وصدق السككي عليه وتقدير كلامه كالمعنى المسماة بالصلاة فانه يصدق عليها انها شئ لم يستفد اسمه الامن الشرع وتمثيل السككي بجزئيه من هذه الحقيقة من الوضوح بكان وليس في كلام الشارح حمل الجزئى الذي هو الحقيقة المسماة بالصلاة على السككي الذي هو مفهوم الشرعي المراد من معنى الشرعي به وهو في قوله الذي هو مسمى ما صدق الحقيقة الشرعية كما علمت وحينئذ يسقط قول العلامة رحمه الله تعالى لا يجزئى عليك أن الشرعي موضوع بازاء مفهوم كلى هو شئ لم يستفد اسمه الامن الشرع وان الصلاة مثلا موضوع بازاء الحقيقة المذكورة وان الحقيقة من جزئيات ذلك المفهوم لان نفسه فهو أخص منه والاخص لا يحمل على أعمه به وهو كما فعل الشارح اهـ وكان ملحظه أن قوله ما لم يستفد اسمه الامن الشرع وقع محمولا ومخبراً به عن معنى الشرعي وقدم مثل ذلك المحمول بالحقيقة المذكورة والمثال عين الممثل له فقد وقع حينئذ حمل الحقيقة المذكورة والاخبار بها عن المعنى المذكور الذي

(وقال قوم وقعت مطلقا وقوم وقعت (الا لإيمان) فانه في الشرع مستعمل في معناه اللغوي أى تصديق القلب وان اعتبر الشارع في الاعتداد به التلطف بالشهادتين من القادر كما سيأتى (وتوقف الآمدي) في وقوعها (والختار وفا لا بنى اسحق الشيرازي والاماميين) امام الحرمين والامام الرازي (وابن الحاجب وقوع الفرعية) كالصلاة (لا الدينية) كالإيمان فانها في الشرع مستعملة في معناها اللغوي (ومعنى الشرعي) الذى هو مسمى ما صدق الحقيقة الشرعية (ما) أى شئ

هو مفهوم كلي وهو مندفع بما تقدم ولبعض مشابخنا في دفع ما أورده العلامة تكلفات لاحاجة بنا
 الى ذكرها (قوله لم يستفد اسمه الامن الشرع) قال العلامة أي لم يستفد كون اللفظ المخصوص اسما
 لتلك الشيء الامن الشرع فالمستفاد وصفه بالاسمية لا ذاته فلو اسقط اسمه لكان أخصر وأظهر اه
 وجوابه ان عبارة المصنف فيها تجوز بخذف المضاف والاصل لم يستفد وضع اسمه له الامن الشرع وتقدير
 المضاف لاشبهة في صحته وانه أمر شائع سائغ حتى صرح ابن مالك بقياسيته حيث استحال الظاهر
 * فان قيل أي قرينة على تقدير هذا المضاف قلنا استحالة الظاهر ولو في الجملة للقطع بان ذات أكثر
 الحقائق الشرعية وذات كثير منها مستفادة من غير الشرع اه سم (قوله وقد يطلق على المندوب والمباح)
 فيه ان هذا خارج عن المبحث لان قولهم المباح مشروع والمندوب مشروع معناه فعل تعاق به حكم الشارع
 لا معنى وضع بآرائه لفظ كالصلاة والزكاة وجوابه أنه لما ذكر المصنف معنى الشرع لتعلقه بالمبحث لكونه
 معنى الحقيقة الشرعية التي هي من جملة المبحث ناسب بيان بقية معانيه فهذا وان كان خارجا عن المبحث
 فله مناسبة به قوة قاله سم (قوله ولا يخفى بجامعة الاول) أي تفسير الشرع بما لم يستفد اسمه الامن
 الشرع لسكل من الاطلاقات الثلاثة في الشرع أي على الواجب والمندوب والمباح اذ يصح ان يطلق على
 الشيء أنه شرعي بمعنى ان اسمه لم يستفد الامن الشرع وانه شرعي بمعنى أنه واجب ومندوب أو مباح قاله شيخ
 الاسلام قال الشهاب نعم قد ينفر عن الاطلاقات الثلاثة بالصلاة في الحمام وغير ذلك من المطلوب الترك
 كصلاة الخائض فان تسميته بالصلاة لم يستفد الامن الشرع ولا يوصف بالواجب ولا المندوب ولا المباح اه
 وانما انفرد الشرعي فبما ذكر عن الاطلاقات الثلاثة لان وصف الصحة ليس داخل في مفهوم الشرعي كجانبه
 على ذلك العلامة رحمه الله تعالى (قوله والجاز) قال السيد لفظ الجاز اما مصدر ميمي بمعنى الجواز أي
 الانتقال من حال الى غيرهما واما اسم مكان منه بمعنى موضع الانتقال وقد نقل في الاصطلاح الى المعنى المذكور
 لمناسبة هي أن اللفظ قد انتقل الى غير معناه الاصل فهو متصف بالانتفاء وسبب له في الجملة وأن المستعمل
 قد انتقل فيه من معنى الى آخر هذا هو الظاهر من الشرح بمعنى العضدان أمكن أن يقال في توجيهه نقل
 الجاز عن معناه اللغوي الى معنى الجاز ومنه الى اللفظ المذكور كما هو المشهور اه من سم (قوله المراد
 عند الاطلاق) قيد بذلك للاحتراز عن الجاز في الاسناد فان المراد تعريف أحد نوعي الجاز * فان قيل
 لم يقيد الحقيقة بمثل ذلك كان يقول المرادة عند الاطلاق قلنا لعدم الحاجة الى ذلك لان كلامنا الحقيقة
 والجاز اذا أطلق لا ينصرف الا لما يكون في غير الاسناد كما قال في المطول فالمقيد بالعقل أي من الحقيقة والجاز
 ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق أي منهما الى غيرهما سواء كان لغويا أو شرعيا أو عرفيا اه وانما ذكر
 ما تقدم في الجاز لئلا يتوهم من قول المصنف الآتي وقد يكون في الاسناد أن المراد هنا تعريف الاعم وان هذا
 الآتي وما معه تفصيل له فليتمامل سم (قوله وهو الجاز في الافراد) قال العلامة فيه مناقشة وهو ان الجاز المطلق
 يراد منه اللفظ والجاز في قولك الجاز في الافراد مراد به المصدر الميمي أي التجوز في الافراد اه ويمكن دفع
 هذه المناقشة أما أولا فبأنه لا تتعين ارادة المصدر هنا بل تجوز ارادة اللفظ وجعل قوله في الافراد حالا لا صلة
 الجاز أي الجاز بمعنى اللفظ حال كونه في الافراد لا في التركيب على انه يمكن تعلق في الجاز بمعنى اللفظ لان فيه
 معنى الحدث أي التجوز وذلك مما يكفي لتعلق الظرف وله نظائر وقد تجوز بعضهم تعلق في السموات وفي
 الارض بلفظ الجلالة بالمعنى العلمي في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض نظر المافية من معنى الحدث
 بحسب الاصل أي الألوهية بمعنى العبودية وأما ثانيا فلو سلمنا تعيين المصدر يمكن تقدير المضاف أي وهو جاز
 الجاز في الافراد أي جاز التجوز في الافراد وأما ثالثا فيجوز أن يكون قولنا الجاز في الافراد اما اصطلاحيا

(لم يستفد اسمه الامن
 الشرع) كاهيئة المسماة
 بالصلاة (وقد يطلق)
 أي الشرعي (على
 المندوب والمباح) من
 الاول قولهم من
 النوافل ما شرع فيه
 الجماعة أي تندب
 كالعبدن ومن الثاني
 قول القاضي الحسين
 لو صلى التراويح أربعا
 بتسليمة لم تسبح لانه
 خلاف المشروع وفي
 شرح المختصر بدل
 المباح الواجب وهو
 صحيح أيضا يقال شرع
 الله تعالى الشيء أي
 أباحه وشرعه أي طلبه
 وجوبا أو ندبا ولا يخفى
 بجامعة الاول لسكل من
 الاطلاقات الثلاثة
 (والجاز) المراد عند
 الاطلاق وهو الجاز في
 الافراد

للفظ المخصوص فلا يضر كونه في الأصل بمعنى التجوز في الأفراد اه سم (قوله اللفظ المستعمل) قال سم شمل المركب وهو صحيح لان المجاز بمعنى اللفظ يكون مفرداً ومركباً نحو اني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى اه وفيه أن هذا يخالف لقوله السابق في تقرير عبارة الشارح أي المجاز حال كونه في الأفراد لا في التركيب وان المصنف لم يذكروه أيضاً لوجه لا دخاله في كلامه (قوله المستعمل بوضع) خرج به المهمل وما لم يستعمل والفاظ ولم يتعرض الشارح لذلك اكتفاء بما قدمه في تعريف الحقيقة (قوله لعلاقة) فديقال لا حاجة اليه لخرج الحقيقة التي خرجت به بقوله بوضع ثان على ما تقدم في تعريف الحقيقة من أن المراد فيها بالوضع ابتداء ان لا يكون الوضع المذكور باعتبار وضع آخر وملاحظته المفيد ان المراد بالوضع الثاني في تعريف المجاز أن يكون الوضع فيه باعتبار وضع آخر وملاحظته وهو معنى العلاقة على ما اختاره سم كما تقدم ذلك عنه ويخرج العلم المنقول أيضاً بقوله بوضع ثان لان الوضع فيه وان كان ثانوياً لكن لم يكن ذلك الوضع متوقفاً على ملاحظة الوضع الاول على ما اختاره في معنى الوضع الثاني أيضاً وهو خلاف مفاد الشارح من اخراج العلم المنقول بقوله لعلاقة وفي جوابه عماد كره بقوله والظاهر وهو الجواب الشافي ان يقال المراد بالوضع الثاني في تعريف المجاز ما هو الظاهر من الثاني لان الثانوية بالمعنى الظاهر متحققة في المجاز أبداً ضرورة أن المجاز عبارة عن اللفظ المستعمل فيما يندو بين معناه الاول علاقة فلذا احتجج بعد ذلك كره الوضع الى قيد العلاقة لاخراج العلم المذكور أي المنقول وكان ذلك كره العلاقة مع ذلك كرهيد الثانوية قرينة على أن المراد بالثانوية ما يتبادر منها وهذا بخلاف الوضع الاول في تعريف الحقيقة فانه لما كانت الاولوية بمعناها الظاهري غير مطردة ثم بل قد يكون وضع الحقيقة ثانوياً بالمعنى الظاهر احتجج الى حله على ما تقدم اه مخالفة لما ذكره في تعريف الحقيقة وحاصل جوابه أن الاولوية في تعريف الحقيقة يراد بها غير المعنى الظاهر منها وهو كون الوضع غير ملاحظ فيه وضع آخر كما مر واما الثانوية في تعريف المجاز فيراد بها ما هو الظاهر منها لا كون الوضع فيه متوقفاً على ملاحظة وضع آخر حينئذ يكون قيد العلاقة غير مستدرك ولا يخفى ما فيه من التعسف (قوله كفضل) قال العلامة في التمثيل به العلم المنقول لا لعلاقة نظر اذ العلاقة في فضل مصدر او علمات ظاهرة والمطابق للتمثيل له بما مثل به التفتازاني وهو جعفر اه وجوابه أن قولهم لعلاقة ليس المراد به وجود ما يصلح أن يكون علاقة في نفس الامر والالزم التجوز في كثير من الحقائق غير الاعلام لاشتغالها على ما يصح ان يجعل علاقة وهو باطل قطعاً بل المراد أن يكون الاستعمال باعتبار تلك العلاقة وملاحظتها وظاهر أن العلم المذكور ليس كذلك للقطع بعدم اعتبار العلاقة في استعماله وان كان معه ما يصلح أن يكون علاقة وهذا اظهر وأولية ما ذكره الشارح عماد كره السعد لان فيه تنبيهاً على أن المشترط في المجاز اعتبار ما يصلح أن يكون علاقة لا مجرد تحقق ما يصلح لذلك فالتمثيل المذكور من دقائق الشارح رحمه الله سم وقول بعضهم في قول الشارح خرج العلم المنقول أي فلا يوصف بمجاز لعدم العلاقة ولا بحقيقة كون وضعه غير أولى برده حل الوضع الاول في تعريف الحقيقة على ما تقدم (قوله لا الاستعمال) عطف على الوضع ومفاده أن وجوب سبق الاستعمال لم يعلم من التقييد المذكور وليس مراد ابل المراد أنه علم أنه لا يجب سبقه كما أشار اليه الشارح قاله شيخ الاسلام (قوله والاعرى الخ) بكسر الراء أي خلا ومضارعه يعرى بفتحها وأما عرايعر وكفرايعر وفتحها المخالطة ومنه

* واني لتعروني لذ كراك هزة * وأما قول صاحب الجوهرة * وقد عرا الدين عن التوحيد *
 فلضرورة النظم كما قاله في مراحه وفيه شيء (قوله وأجيب بحصولها الخ) أي لانه لولا الوضع الاول لما وجد الثاني (قوله والاصح للماعد المصدر) فيه أن المتبادر منه أنه يجب في استعمال المصدر مجازاً سبق استعماله

أولاً وما وضع له ثانياً
 خرج العلم المنقول
 كفضل ومن زاد
 كاليانين مع قرينة
 مانعة عن ارادة ما وضع
 له أولاً شئ على انه
 لا يصح أن يراد باللفظ
 الحقيقة والمجاز معا
 (فعلم) من تقييد
 الوضع دون الاستعمال
 بالثاني (وجوب سبق
 الوضع) للمعنى الاول
 (وهو) أي وجوب
 ذلك (اتفاق) أي
 متفق عليه في تحقق
 المجاز (لا الاستعمال)
 في المعنى الاول فلا يجب
 سبقه في تحقق المجاز فلا
 يستلزم المجاز الحقيقة
 كالعكس (وهو) أي
 عدم الوجوب (المختار)
 اذ لا مانع من أن يتجاوز
 في اللفظ قبل استعماله
 فيما وضع له أولاً وقيل
 يجب سبق الاستعمال
 فيه والا لعرى الوضع
 الاول عسناً الفائدة
 وأجيب بحصولها
 باستعماله فيما وضع له
 ثانياً وما ذكر من أنه
 لا يجب سبق الاستعمال
 (قيل مطلقاً والاصح)
 تفصيل للمصنف اختاره
 مذهبا كما قال في شرح

المختصر وهو أنه لا يجب (للماعد المصدر) (قوله قد يقال الخ) هذا كلام مكتوب لابن سم على قوله بوضع ثان فالمراد بالحقيقة الخارجة
 به المنقول وما صنعه المحشى صحيح أيضاً لكن قوله ويخرج العلم المنقول أيضاً فاسد

ويجب لمصدر المجاز فلا
يتحقق في المشتق مجاز
الا اذا سبق استعمال
مصدره حقيقة وان لم
يستعمل المشتق حقيقة
كالرجح لم يستعمل الا
لله تعالى وهو من الرحمة
وحقيقتها الرقة والحنو
المستحيل عليه تعالى
وأما قول بني حنيفة في
مسيلة رجحان اليمامة
وقول شاعرهم فيه
مسحوت بالمجد يا ابن
الاكرمين أبا
وأنت غيث الوري
لازات جانا
أي ذارحة قال الزمخشري
فن تعنتهم في كفرهم
أي ان هذا الاستعمال
غير صحيح دعاهم اليه
لجأهم في كفرهم
بزعمهم نبوة مسيلة
دون النبي صلى الله
عليه وسلم كما لو استعمل
كافر لفظه الله في غير
الباري من آلهتهم وقيل
انه شاذ لا اعتداد به
وقيل انه معتد به والمختص
بالله المعسرف باللام
(وهو أي المجاز واقع)
في الكلام (خلافا
للاستاذ) أبي اسحق
الاسفرايني (و) أبي
علي (الفارسي) في
تفسيره ملوقوعه (مطلقا)

حقيقة وليس مراد ابل المراد أنه يجب في استعمال مشتقه مجاز سبق استعماله هو حقيقة كما بينه الشارح ثم
هذا الذي صححه المصنف فيه توقف اذا يلزم من كون المشتق مجازا وجوب سبق استعمال مصدره حقيقة
(قوله ويجب لمصدر المجاز) قال العلامة لوقال لمصدر المجاز بالذات لا الاضافة لكان أولى يشمل المصدر
المجاز الذي لم يشتق منه شيء الى آخر عبارته وفيه أنه لا يشمل حينئذ المصدر الذي لم يتجاوز فيه بل في مشتقه مع
أن شموله لما ذكره انما يصح لو كان المصنف يشترط في التجوز بالمصدر أيضا سبق استعماله في معنى حقيقي
وهو غير معلوم بل ظاهر النقل عنه خلافه ولهذا قال شيخ الاسلام قوله ولا يجب لماعدا المصدر ليس المراد
بفهمه أن المصدر اذا استعمل مجازا يجب سبق استعماله حقيقة بل أنه اذا استعمل مشتقه مجازا يجب
ذلك كما نبه عليه الشارح بقوله ويجب لمصدر المجاز اهـ والحاصل ان عبارة الذمت تشمل ما ليس بمعلوم
الارادة ولا تشمل ما هو معلومها وعبارة الاضافة بالعكس فهي الصواب فظهر أنه لا معنى لهذا البحث اهـ
سم (قوله فلا يتحقق في المشتق مجازا الخ) قال العلامة ينتقض بنحو عيسى وليس ونعم وبش فأنها
مجازات لاستعمالها في الحدث مجردا عن الزمان ولم تستعمل مصادرها الحقيقية ولا مجازا اهـ وعن صرح
بكونها مجازات العطف فقال وكذا أي لو استلزم المجاز الحقيقة لكان لنحو عيسى وجبنا من الافعال التي لم
تستعمل في زمان معين أي لكان لتلك الافعال حقيقة اهـ قال السعد لا يقال لانسلم أن هذه مجازات بل لم
توضع اللمعانها التي استعملت فيها وان سلم فلانسلم عدم الاستعمال غاية عدم الوجودان وهو لا يدل على عدم
الوجود لانا نقول الكلام مع من اعترف بانها أفعال مع الاطباق على أن كل فعل موضوع لحدث وزمان
معين من الازمنة الثلاثة ولا نفي بعدم الاستعمال لعدم الوجودان بعد الاستقراء على أن عدم جواز
استعمال هذه الافعال في المعاني الزمانية معلوم من اللغة اهـ وقال السيد وأما نحو عيسى من الافعال التي لم
تستعمل في زمان معين مع كونه دخلا في مفهوم الفعل فن اطلاق لفظ الكل على الجزء اهـ ولا يخفى قوة
الاشكال بذلك على المصنف الا أن يكون تفصيله مقيدا بما له مصدر فتخرج المذكورات اذلا مصادرها
و يتكاف الفرق بنحو أن ماله مصدر تفرع عنه وجوده تفرعا محققا فناسب أن يتفرع تجوزها عن استعماله
ولا كذلك ماله مصدر له قاله سم * قلت هو جواب حسن لو كان تفصيل المصنف مسلما في حد ذاته (قوله
كالرجح) الظاهر أنه تمثيل للمشتق الذي تحقق فيه مجازا وقد سبق استعمال مصدره حقيقة فقوله وهو من
الرحمة وحقيقتها الرقة والحنو الخ بيان لوجوب كونه مجازا في حقه تعالى لاحقيقة لاستحالة معناد الحقيقي في
حقه تعالى نعم التمثيل به لذلك لا يتوقف على نفي استعماله لغير الله تعالى فقوله لم يستعمل الا لله تعالى الظاهر أنه
لزيادة الفائدة لا لتوقف التمثيل عليه (قوله فن تعنتهم في كفرهم) قال شيخ الاسلام كغيره أي فخرجوا
بمبالغتهم في كفرهم عن منهج اللغة حيث استعملوا المختص بالله في غيره قال سم ولي فيه اشكال لانه حيث
كان من الصفات الغالبة ومن لازمها أن يكون القياس جواز اطلاقها على غيره كان هذا الاطلاق من بني
حنيفة غايته أنه اطلاق موافق لقياس لغة العرب ونطق بما قياس لغة العرب جواز النطق به ومثله مما يجب
صحته فكيف يحكم بعدم صحته وبأنه خروج عن منهج اللغة لا يقال انه صار علما لله تعالى وأن الواضع شرط
أن لا يستعمل في غيره تعالى فلا يصح اطلاقه على غيره تعالى لانا نقول أما الاول فغايبته أنه صار علما بالغلبة
ومثله لا يمتنع اطلاقه بالمعنى الوضعي على الغير كما في سائر الاعلام الغالبة وأما الثاني ففي غاية البعد ولا دليل عليه
فلا يصح الجزم بالحكم عليهم بالخطأ بمجرد الاحتمال وبهذا يظهر قوة ما حكاه بقوله وقيل انه معتد به الخ
وضعف قول السكال فيه ان الشارح انما أخره لانه أضعف الوجوه اهـ * قلت الغلبة هنا تقديرية
فهو لم يسبق له استعمال في غير الله تعالى كلفظ الجلالة فسقط اشكاله وتبين أن الوجه الاول هو الواجب
وضعف ما عدا سببا لا خيرا الذي استوجهه وقواه والله أعلم (قوله أي أن هذا الاستعمال غير صحيح)

ظاهره أنه لا يصح حقيقة ولا مجازا وقد يستشكل ذلك اه سم * قلت قد علمت سقوطه (قوله) قالا وما يظن مجازا الخ قال المصنف في شرح المنهاج وأما من أنكر المجاز في اللغة مطلقا فليس مراده ان العرب لم تنطق بمثل قولك للشجاع أنه أسد فان ذلك مكابرة وعناد ولكن هو دائر بين أمرين أحدهما أن يدعى ان جميع الالفاظ حقائق ويكتفى في كونها حقائق بالاستعمال في جميعها وهذا مسلم ويرجع البحث لفظيا فانه يطلق حينئذ الحقيقة على المستعمل وان لم يكن باصل الوضع ونحن لا نطابق ذلك وان أراد بذلك استواء الكل في أصل الوضع فقال القاضي في مختصر التقرير فلهذه مرانمة للحقائق فانانهم أن العرب ما وضعت اسم الحمار للبليد ولوقيل للبليد حمار على الحقيقة كالدابة المعروفة وان تناول الاسم لهامتها سو فلهذا دون من بحمد الضرورة اه كلام المصنف وفي النهاية للصفي الهندي فان عنى الخصم بالحقيقة ما يفيد معنى ولا يحتمل غيره سواء كان ذلك المفيد لفظا صرفا أولا يكون كذلك لكن يشترط أن يكون بعضه لفظا اذ الدلائل العقلية لا توصف بكونها حقائق فهو نزاع لفظي فاننا لانعني بالحقيقة الالفاظ الذي يكون مستقلا بالافادة بدلالة وضعية فان كان الخصم يريد بها غيره فلهذا ذلك اذ لا مشاحة في الالفاظ اه (قوله) لانه كذب بحسب الظاهر) هذا يجري في المجاز العقلي أيضا فاعل المراد بالمجاز هنا ما يشمله وان لم يتعرض له بعد ويؤيد هذا تعبير العضد بقوله لنأى على وقوع المجاز في اللغة ان الاسد للشجاع والحمار للبليد وشابت له الليل وقامت الحرب على ساق مما لا يحصى من المجازات لانها يسبق منها عند الاطلاق خلاف ما استعملت فيه وانما يفهم هو بقرينة وهو حقيقة المجاز اه من سم (قوله) وأجيب بأنه لا كذب مع اعتبار العلاقة) قال العلامة اذ انما لمت قول المجيب مع اعتبار العلاقة وقول المستدل بحسب الظاهر وجدت الجواب غير ملاق للدليل والمناسب سوق الدليل مجردا عن قوله بحسب الظاهر ثم قال ثم الكذب لازم لارادة المعنى الحقيقي فارتفعه انما هو بارادة المعنى المجازي والدال عليه هو القرينة فانتفاء الكذب لاجل وجود القرينة على المعنى المجازي لا لاجل اعتبار العلاقة كما قال الشارح والعلاقة غير القرينة اذ قولك رأيت أسدا يرى العلاقة فيه المشابهة والقرينة يرى اه كلام العلامة وهو وجيه جدا وكلام سم هنا لا يعول عليه (قوله) أى عدم الفهم) وجه كونه صفة ظاهرة انه مما يطالع عليه بالمخاطبة ونحوها فان عدم الفهم يظهر بمخاطبة صاحبه ظهورا تاما كما لا يخفى على المجرب قاله سم قلت الحق أن المراد بظهور الصفة ظهور آثارها كما لا يخفى (قوله) عن الحقيقة الاصل) وجه الوصف بالاصالة الاشارة الى تحقيق معنى العدول الذي عبر به اذ لو لم يكن أصلا فلا وجه لمعنى العدول الا أن المجاز لا يستلزم الحقيقة فاعل هذا الكلام باعتبار الغالب اه سم قلت أو المراد بالاصل الراجع كما سيبر به الشارح أو الاصلية باعتبار سبق الوضع (قوله) كالخرابة) بكسر الخاء وفتح الراء والمدبوزن قراءة قاله الشيخ خالد في المصباح انها بوزن كربة (قوله) أوجهها) هو مصدر المبني للمجهول أو من اضافة المصدر الى مفعوله وفي جعل الاتيان بالمجاز لجهل الحقيقة عدولا تساهل اذ العدول يستدعى ترك الحقيقة مع معرفتها ويمكن ان يراد بالعدول الى المجاز مطلق الاتيان به دون الحقيقة فيشمل الاتيان به على وجه العدول أولا على وجهه وقول شيخنا مبيد المعنى العدول في صورة جهل الحقيقة ان الآتي بالمجاز المذكور يعلم ان لذلك المجاز حقيقة لكنه لا يعلم عينها فانما به المجاز حينئذ عدول عن الحقيقة اه لا يخفى تعسفه وعدم اجدانه بعد التعسف فتأمل (قوله) فانه أبلغ من شجاع) قال العلامة تعبير الشارح بأبلغ الموافق تعبيرهم في اقتضاء ثبوت البلاغة للحقيقة يقتضى ان المصنف لو قال أو بأبلغيته كان أولى وما اقتضاه التمثيل بزبد أسد الخ وجوابه بعد تمهيد مقدمة وهي أن أفعال التفضيل في قولهم ان المجاز أبلغ من الحقيقة من المبالغة لا البلاغة قال السيد الصفوى وفيه نظر اذ لا مبالغة في الحقيقة في كثير من المواضع واعلم انما قال ذلك دفع المأبوزد على الاباغية من أنه لا يجوز صرف كلام الله تعالى ورسوله عن الحقيقة

قالا وما يظن مجازا نحو رأيت أسدا يرى حقيقة (و) خلافا (للاظهارية) في فهم وقوعه (في) الكتاب والسنة) قالوا لانه كذب بحسب الظاهر كافي قولك في البليد هذا حمار وكلام الله ورسوله منزله عن الكذب وأجيب بأنه لا كذب مع اعتبار العلاقة وهي فمأذكر المشابهة في الصفة الظاهرة أى عدم الفهم (وانما) يعدل اليه) أى الى المجاز عن الحقيقة الاصل (انقل الحقيقة) على اللسان كالخففق اسم للداهية يعدل عنه الى الموت مثلا (أو بشاعتها) كالخرابة يعدل عنها الى الغائط وحقيقته المكان المنخفض (أو جهلها) للمتكلم أو للمخاطب دون المجاز (أو بلاغته) نحو زيد أسد فانه أبلغ من شجاع

ما أمكن وكيف ذلك مع أن المجاز أبلغ وجوابه أن أبلغيته إذا وافق مقتضى الحال والحال في كلامهما إنما يقتضى الحمل على الحقيقة وإن سلم فما المانع من عدم الحمل على الأبلغ لما منع شرعى فتأمل اهـ وبه يظهر أن التفضيل المقتضى المشاركة بين المجاز والحقيقة في أصل الفعل غير مطرد سواء كان أبلغ من المبالغة أو البلاغة وحينئذ فيوجه عدول المصنف عن التعبير بأبلغيته بعدم اطراد التفضيل المقتضى للمشاركة في أصل الفعل إذ قد ينفرد المجاز بالبلاغة بخلاف التعبير ببلاغته أى بالنسبة إليها بمعنى البلاغة الممتاز بها عنها فإنه مطرد سواء تشارك في الأصل أو لا فهذه من دقائق الكتاب وأما ما أشار إليه من المناقشة في التمثيل بأن زيدا في المثال المذكور مستعمل في حقيقة وهو من باب التشبيه البليغ فجوابه أن كون أسد في المثال المتقدم استعاره لرجل الشجاع والقرينة جملة على زيد مما ذهب إليه السعد ونقله غيره عن المحققين وإذا علمت ذلك علمت اندفاع ما أورده الشهاب على قول الشارح نحوز بـأسد الخ بقوله فيه نظر من وجهين الأول أن زيدا في هذا التركيب مستعمل في معناه الحقيقي لأنه من باب التشبيه البليغ الثاني أن قضية المتن أن البلاغة في المجاز دون الحقيقة والمثال وإن كان صحيحا في نفسه غير مطابق للمتن الإبعانية اهـ ووجه علم اندفاع الأول واضح ووجه علم اندفاع الثاني ما علم من أن الحقيقة والمجاز قديمتا تشاركان في الأصل فيتحقق معنى التفضيل وقد ينفرد المجاز بالأصل فلا يتحقق وتعبير الشارح بالأبلغية في مثال مخصوص لا ينافي ذلك كما لا يخفى بعد ما قررناه اهـ سم (قوله أو شهرته) قديقال لا حاجة مع ذلك لقوله أوجهلها لأنه إذا كفت شهرته مع العلم بالحقيقة فكيف الجهل بها وقد يجاب بأن الجهل بها قد يكون مع عدم شهرته فهم أغرض أن على أن مقام التفصيل لا يلتفت فيه لمثل ذلك لأنه مقام استيعاب (قوله كاخفاء المراد عن غير المتخاطبين الجاهل بالمجاز) أى كما إذا أردت أن تعرف مخاطبك دون غيره أنك رأيت انسانا جليلا فتعبدل حينئذ عن الحقيقة التي يمر فيها ذلك الغير إلى المجاز الذي لا يعرفه وتقول رأيت قرامثلا (قوله وإيس غالبا على اللغات) الاوضح أن لو قال وإيس غالبا في اللغات كما سيقول الشارح عن ابن جني الآن تجعل على في عبارة المصنف بمعنى في على حد قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة أى في حين غفلة (قوله أى مامن لفظ الخ) لا يخفى أن المفهوم من هذه العبارة أنه مامن لفظ الاوهو في أكثر استعماله لانه مستعمل في معنى مجازي لانه حكم بأن كل لفظ مشتمل في الغالب على تجوز ولا يكون كذلك الا اذا كان في أكثر استعماله كذا فيكون استعمله مجازا أكثر من استعماله حقيقة وهذا هو المتبادر من تعبير الصفي الهندي في نهايته بقوله المسئلة الحادية عشرة في أن الغالب في الاستعمال الحقيقة والمجاز قيل الحق هو الثاني للاستقراء أما بالنسبة إلى كلام الفصحاء في نظمهم ونثرهم فظاهر لأن أكثرها تشبيهات واستعارات للدم وكنايات واسنادات قول وفعل لمن لا يصلح أن يكون فاعلا لذلك كالحیوانات والدهر والاطلال والدم والدم وكنايات واسنادات وأما بالنسبة إلى الاستعمال المعلوم فكذلك فإن الرجل يقول سافرت البلاد ورأيت العباد ولبست الثياب مع أنه مسافر في كلها ولا رأى كلهم وما لبس كل الثياب وكذلك يقول ضربت زيدا مع أنه ما ضرب الاجزاء منه اهـ وحينئذ ينظر في قول شيخ الاسلام في هذا أى قوله مامن لفظ الخ لا يخفى أن هذا لا يوفى بمدعى ابن جني من أن المجاز غالب على الحقيقة صدقه بمساواتهما اهـ لكن يشكل حينئذ استدلاله بقوله تقول مثلا رأيت زيدا الخ إذ مجرد ذلك لا يثبت الا كثرة ويحاج بأنه نبيه بذنبك المثالين على غيرهما فكأنه يقول وهكذا غير ذلك من الامثلة قاله سم (قوله والمرئى والمضروب بعضه) قد يدفع ذلك بأن المفهوم من اللغة أن تخور رأيت زيدا وضربه موضوع للرؤية والضرب المتعلق به أعظم من أن يعماه أولا فيكون حقيقة مطلقا فليتأمل والضرب قال في الحصول امساس جسم لجسم حيواني بعنف قال القرافي في شرحه الظاهر أنه لا يشترط في المضروب أن يكون حيوانا بقوله تعالى أن اضرب بعصاك البحر وفي الآية الاخرى أن اضرب بعصاك الحجر

(أو شهرته) دون الحقيقة (أو غير ذلك) كاخفاء المراد عن غير المتخاطبين الجاهل بالمجاز دون الحقيقة وكافاة الوزن والقفية والسجع به دون الحقيقة (وليس) المجاز (غالبا) على اللغات خلافا لابن جني (يسكون الياء معرب كنى بين النكاف والجيم في قوله أنه غالب في كل لغة على الحقيقة أى مامن لفظا لا ويشقل في الغالب على مجاز تقول مثلا رأيت زيدا وضربه والمرئى والمضروب بعضه

وان كان يتألم بالضرب كله (ولامعتمد احيث تستحيل الحقيقة خلافاً لأبي حنيفة) في قوله (١٧٧) بذلك حيث قال فيمن قال لعبد

الذي لا يولد مثله لمثله
هذا ابني أنه يعتق عليه
وان لم ينو العتق الذي
هو لازم للبنوة صونا
للكلام عن الالغاء
والغنياء كصاحبيه اذ
لا ضرورة الى تصحيحه
بما ذكرنا اذا كان
مثل العبد يولد لمثل
السيد فانه يعتق عليه
انفاقا لم يكن معروف
النسب من غيره وان
كان كذلك فأصح
الوجهين عندنا كقولهم
انه يعتق عليه مؤاخذه
بالا لزم وان لم يثبت
اللززم (وهو) أي
المجاز (والنقل خلاف
الاصل) فاذا احتمل
اللفظ معناه الحقيقي
والمجازي أو المنقول
عنه واليه فالاصل أي
الراجع حله على الحقيقي
لعدم الحاجة فيه الى
قرينة أو على المنقول
عنه استصحابا للوضع
له أولا مشاهدا رأيت
اليوم أسدا وصلت
أي حيوانا مفترسا
ودعوت بخير أي سلامة
منه ويحتمل الرجل
الشجاع والصلاة
السرعية (و) المجاز
والنقل (أولى من
الاشتراك) فاذا احتمل

والظاهر ان هذا حقيقة لان الاصل عدم المجاز اه سم (قوله وان كان يتألم بالضرب كله) أي فانه لا يمنع
اشتمال ضربت زيدا على المجاز من حيث ان المضروب بعضه لا كله لان الكلام في نسبة الضرب الذي
هو اساس الجسم لاني نسبة التألم الذي هو أثر الامساس شيخ الاسلام (قوله حيث تستحيل الحقيقة)
أي تمتنع عقلا وأعادة لاشرعالماد كره الشارع من العتق فيما اذا كان مثل العبد يولد لمثل السيد وكان
معروف النسب من غيره فان فيه اعتماد المجاز مع استحالة الحقيقة شرعا ثم ينبغي أن لا يكون عدم الاعتماد
عند الاستحالة عاما والافاعتبار المجاز مع الاستحالة كثير كقوله تعالى واسئل القرينة وأمثاله وحيد متديفا
ضابط عدم الاعتماد الا أن يكون عدم الاعتماد بالنسبة لما يترتب على المجاز من الاحكام المناسبة لدلوله كاعتق
في المثال قال العلامة في قول الشارع اذ لا ضرورة الى تصحيحه بما ذكرنا من احتراز عن مثل قوله تعالى
وجاء ربك واسئل القرينة فان المجاز بالنقصان اعتمد فيه لضرورة الصحة العقلية في كلام الصادق الى
اعتماده وان آل الامر معه الى الحقيقة وقد ظهر بهذا ان محل الخلاف هو الاعتماد على سبيل السكينة لاني الجلة
اه وقد يشبه قبل التأمل ما هنا بقول المصنف الآتي والاطلاق على المستحيل والجواب أن المراد بما هنا
أنه عند استحالة المعنى الحقيقي يكون المجاز اغوا فلا يترتب عليه حكم والمراد بماسيأتي ان استحالة المعنى
الحقيقي دليل على ارادة المعنى المجازي والحاصل أن الاستحالة تدل على ارادة المعنى المجازي وهو ما يأتى
وبعد ارادته هل يترتب عليه الحكم فيه الخلاف وهو ما هنا فاستحالة البنوة في قوله لمن هو أسن منه هذا ابني
قرينة على أن المراد لازم البنوة وهو الحرية وهو ما يأتى وبعد ان أر بدبه لازم البنوة من الحرية هل ثبت
الحرية فيه الخلاف وهو ما هنا فكذلك بين المقامين سم (قوله حيث قال الخ) اشارة الى أن القول باعتماد
المجاز حيث تستحيل الحقيقة لازم من كلام الامام أبي حنيفة رضي الله عنه لأنه صرح به (قوله وان لم
ينو العتق) أي أما اذا نواه فالعتق انفاقا (قوله الذي هو لازم للبنوة) أي لان بنوة المملوك للمالك
تستلزم عتقه (قوله صونا للكلام الخ) مفعول لأجله لقوله قال انه يعتق (قوله اذ لا ضرورة الى تصحيحه
بما ذكرنا) قال شيخ الاسلام أي لجواز تصحيحه بغير العتق كاشقة والحنو ولك أن تقول هذا أيضا
مجاز فلا يتم قولهم ولا معتمدا حيث تستحيل الحقيقة بهذا الدليل الا أن يقال قوله بما ذكرنا ليس للاحتراز
بل لحكاية كلام المخالف بقرينة قوله والغنياء اه فالحاصل جوابه أن معنى كلام الشارع ان هذا الكلام
أعني قول السيد المدكور لعبدته أنت ابني لا يحتاج الى تصحيح بل يعد من اغواء الكلام ومهمله ولا يخفى بعد
هذا الجواب ونبوه عن موافق عبارة الشارع وأولى منه وأحسن منه جواب سم بقوله يمكن أن يحجب
بأن المراد أن عدم الاعتماد انما هو بالنسبة للاحكام كما تقدم لا مطلقا فلا محذور في مجرد تصحيحه بما ذكرنا
من الخنو والشفقة ولا ينافي ذلك قول الشارع والغنياء لجواز أن ير يد بالغائه مجرد عدم ترتب الحكم عليه
فليتأمل اه (قوله أو المنقول عنه واليه الخ) فيه أن يقال ان أراد الحل في نحو هذا المثال بالنسبة لعرف
اللغة فليس هذا من باب احتمال اللفظ المنقول عنه واليه بل من باب احتماله معناه الحقيقي والمجازي لان
استعمال الصلاة في غير الدعاء مجاز في اللغة وان أراد بالنسبة لعرف الشرع فكذلك أيضا فان استعمال
الصلاة في الدعاء مجاز في عرف الشرع ويزيد هذا أنه مخالف لقول المصنف الآتي ثم هو أي اللفظ محمول
على عرف المخاطب ففي خطاب الشرع الشرعي لانه عرفه ثم اللغوي الخ اه وقال المحشيان واللفظ للكمال
قوله مشاهدا الخ أي اذا كان التخاطب بعرف اللغة لا بعرف الشرع ولا بالعرف العام لانه اذا كان التخاطب
بأحدهما قدم على اللغوي كما سيأتي اه ويرد عليهما أنه اذا كان التخاطب بعرف اللغة كان المثال
الثاني من باب احتمال اللفظ معناه الحقيقي والمجازي لا المنقول عنه واليه كما هو مراد الشارع قاله سم قال

لافراد مدلوله قبل النقل وبعده لا يتمتع العمل به والمشارك له لتعدد مدلوله لا يعمل به الاقرينة تعين أحد معنييه مثلا اذا قيل بحمله عليهما ولا يتمتع العمل به أولى من عكسه فالاول كالنكاح حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقيل العكس وقيل مشترك بينهما فهو حقيقة في أحدهما محتمل للحقيقة (١٧٨) والمجازي في الآخر والثاني كالزكاة حقيقة في النماء أي الزيادة محتمل فيما يخرج من

المال لانه يكون حقيقة أيضا أي لغوييه ومنقول شرعيا (قيل و) المجاز والنقل أولى (من الاضمار) فاذا احتمل الكلام لان يكون فيه مجاز واضمار أو نقل واضمار فقل حمله على المجاز أو النقل أولى من حمله على الاضمار لكثرة المجاز وعدم احتياج النقل الى قرينة وقيل الاضمار أولى من المجاز لان قرينته متصلة والاصح انهما سميان لا احتياج كل منهما الى قرينة وان الاضمار أولى من النقل لسلامته من نسخ المعنى الاول مثال الاول قوله لعبد الذي يولد مثله مثله المشهور النسب من غيره هذا بنى أي عتيق تعبيرا عن اللازم بالمرزوم فيعتق أو مثل ابن في الشفقة عليه فلا يعتق وهما وجهان عندنا كما تقدم ومثال الثاني قوله تعالى وحرم الربا فقال الحنفى أي أخذه وهو الزيادة في

نهر رأيت شيخنا العلامة قال مانصه قوله أو المنقول عنه ينبغي أن يكون الحل عليه لا بالنسبة الى أهل المنقول عنه ولا الى أهل المنقول اليه بل الى غيرهما بالنسبة الى أحدهما كأهل اللغة أو أهل الشرع فهو محتمل لمعنييه الحقيقي والمجازي فيقدم الحقيقي حيث كان فليتأمل اه * وأقول ينبغي أن المراد بغيرهما ما في قوله بل الى غيرهما ما يعي السامع والمتكلم اذ مجرد أن السامع الحامل غيرهما مع كون المتكلم أحدهما لا يكتفى في الحل على المنقول عنه وكونه من تعارض المنقول عنه والمنقول اليه بل هو حينئذ من تعارض الحقيقة والمجاز لان المتكلم ان كان من أهل اللغة كان المناسب الحل على المعنى الاول وكان ذلك من تعارض الحقيقة والمجاز لان المنقول عنه هو الحقيقة عند المتكلم والآخر عند مجاز اذا كان المتكلم الشارع كان الامر بالعكس فليتأمل اه منه (قوله لا افراد مدلوله) علة مقدمة على معلولها وهو قوله لا يتمتع العمل به (قوله لا يتمتع العمل به) أي بل يعمل به اكتفاء بعرف التخاطب من غير احتياج الى قرينة زائدة عليه (قوله مثلا) أي أو معانيه (قوله ولا يتمتع العمل به) أي بلا قرينة وقوله أولى من عكسه أي وهو لا يعمل به الاقرينة تبين المراد منه كما قدمه (قوله فالاول) أي اللفظ الذي هو حقيقة في معنى متردد في معنى آخر بين كونه حقيقة فيه أو مجازا فهو من تعارض المجاز والاشتراك وقوله والثاني أي اللفظ الذي هو حقيقة في معنى متردد في معنى آخر بين كونه موضوعا له أيضا من الواضع الاول فيكون مشتركا أو منقولا اليه عند أهل عرف فهو من تعارض النقل والاشتراك (قوله محتمل للحقيقة والمجاز في الآخر) انما قال محتمل نظر الوقوع الخلاف في كونه حقيقة في المعنى الآخر المذكور أو مجازا وان كان القائل بأنه حقيقة فيه جازما بقوله والقائل بأنه مجاز فيه كذلك وهذا أولى من جواب العلامة عن تعبيرا الشارح بقوله محتمل فراجع (قوله في النماء) هو بالدوام أو بالقصر فصغار النمل (قوله قيل والمجاز الخ) ليس المراد بالمجاز هنا مطلقه المقابل للحقيقة بل مجاز خاص وهو المجاز الذي ليس بمجاز اضمار اذا الاضمار مجاز أيضا ولهذا اقتصر ابن الحاجب على ذكر التعارض بين الاشتراك والمجاز شيخ الاسلام (قوله لكثرة المجاز) أي وقلة الاضمار وقوله وعدم احتياج النقل الى قرينة أي واحتياج الاضمار اليها (قوله لان قرينته متصلة) أي لازمة لا تنفك عنه قال العلامة لان الاضمار هو المسمى سابقا بالاقضاء وقد سبق ان قرينته توقف الصديق أو الصحة العقلية أو الشرعية عليه وتوقف صدق الكلام وصحته وصفه لازم وذلك غاية الاتصال اه (قوله والاصح انهما سميان) أي واستواهما لا ينافي ترجيح أحدهما للمدرك بخصه كما في المثال الآتي وكذا يقال في قوله وان الاضمار أولى من النقل لا ينافي ترجيح النقل في بعض الصور للمدرك بخصه كما في المثال الآتي (قوله مثال الاول) أي المجاز والاضمار (قوله أو مثل ابن الخ) أي فيكون من باب الاضمار (قوله ومثال الثاني) أي النقل والاضمار (قوله فقال الحنفى أي أخذه) أي فنظر الى الاضمار وقدمه على النقل لانه أولى منه (قوله وقال غيره) أي غير الحنفى وهو الشافعي ومالك (قوله والتخصيص أولى منهما) محله في التخصيص في الاعيان أما التخصيص في الازمان وهو النسخ فالمجاز والنقل وكذا الاضمار والاشتراك أولى منه ويفرق بينهما بأن دلالة ما خص في الاول باقية في الجملة وفي الثاني زائلة بالنسخ قاله شيخ الاسلام (قوله أي من المجاز) أي وما في مرتبته وهو الاضمار وقوله والنقل أي وأولى من الاشتراك لان التخصيص أولى من المجاز والنقل اللذين هما أولى من الاشتراك فيلزم أن يكون التخصيص أولى

من بيع درهم بدرهمين مثلا فاذا أسقطت صح البيع وارتفع الأثم وقال غيره نقل الربا شرعا الى العقد فهو فاسد وان أسقطت الزيادة في الصورة المذكورة مثلا والاثم فيها باق (والتخصيص أولى منهما) أي من المجاز والنقل فاذا احتمل الكلام لان يكون فيه تخصيص ومجاز أو تخصيص ونقل فحمله على التخصيص أولى

من الاشتراك أيضا لان الاول من الأولى من شئ أولى من ذلك الشئ وأما أولوية التخصيص من الاضمار
فلان الأولى من المساوى لشئ أولى من ذلك الشئ أيضا وسيأتى التنبيه على ذلك فى عبارة الشارح (قوله
أما فى الاول) أى أما أولوية التخصيص من المجاز فى صورة احتمال الكلام لهما (قوله بأن يتعدد الخ)
ضمير يتعدد للمجاز أى بأن يتعدد المجاز ولا قرينة تعين مجازا بعينه مثال ذلك قول القائل والله لأشتري
وقد قامت قرينة على عدم ارادة المعنى الحقيقي فبقى الكلام محتملا لارادة السوم أو الشرء بالوكيل وكل
منهما مجاز ولا قرينة تعين أحدهما دون الآخر فقوله ولا قرينة تعين تنبيهه على أن المنفى القرينة المعينة
وأما المانعة فلا بد منها لتوقف التجوز عليها كما هو ظاهر (قوله وأما فى الثانى) أى وأما أولوية التخصيص
من النقل فى صورة احتمال الكلام لهما (قوله من نسخ المعنى) أى ازالته (قوله مثال الاول) أى
الكلام المحتمل لان يكون فيه تخصيص ومجاز (قوله فقال الحنفى) أى ومالك أيضا (قوله وخص منه
الناسى) أى أخرج منه الناسى (قوله وقال غيره) أى وهو الشافعى (قوله من التسمية) بيان لما
يقارنه فهو مجاز مرسل علاقته المجاورة فى الجلة وهذا على حل ما لم يذ كر اسم الله عليه على الميتة بالتجوز
الذكور والاولى تأويل بعضهم له بما ذ كر اسم غير الله عليه أى مما ذبح للأصنام ونحوها ليوافق قوله تعالى
وإنه لفسق قوله تعالى فى الآية الاخرى أو فسقا أهل لغير الله به قاله شيخ الاسلام أى فىكون مجازا علاقته
العموم والخصوص حيث أطلق الكلى وهو ما لم يذ كر اسم الله عليه الصادق بما ذ كر عليه اسم غيره وما لم
يذ كر عليه اسم أصلا وأر بد فر دمن فرديه وهو ما ذ كر عليه اسم غير الله (قوله على الاول) أى القول
بالتخصيص وقوله دون الثانى أى القول بالمجاز (قوله ومثال الثانى) أى الكلام المحتمل للتخصيص
والنقل (قوله المبادلة مطلقا) أى صحيحا كان أو فاسدا (قوله وقيل نقل الخ) أى من معناه اللغوى
الذى هو المبادلة مطلقا (قوله الى المستجمع) أى العقد المستجمع (قوله لان الاصل) أى المستصحب
عدم فساده وقوله لان الاصل عدم استجماعه لما عترضه العلامة فقال لا يخفى ان استجماعه لما هو
الموافقة التى هى الصحة خلاف الاصل الذى هو عدم الاستجماع المذكور اذا الاصل فى كل حادث عدمه
وعدم الاستجماع المذكور هو الفساد والفساد لكونه عدم الاستجماع هو الاصل فقوله لان الاصل عدم
فساده لا يخفى ما فيه من التهاوت والتناقض مع قوله بعده لان الاصل عدم استجماعه لما فليتأمل اه وتبعه
على ذلك الشهاب وأجاب سم بأن هذا غفلة عن شروط التناقض التى منها اتحاد القائل مع اختلافه هنا فان
المعلل بالاول غير المعلل بالثانى كما هو بديهي من الكلام لا يقال بل القائل واحد وهو الشافعى لانا نقول أما
أولا فلا دليل على أنهم له دون غيره ولو سلم فقد قالهما على اعتقادين فكأنهما بمنزلة قائلين وبيان ذلك أن
المعلل بأن الاصل عدم الفساد هو قائل الاول وهو ان البيع هو المبادلة مطلقا ووجه هذا التعليل حينئذ أن
الآية علق الحل ابتداء بطلاق المبادلة الا ان يصحها فساد فصار الحل هو الاصل الثابت الى أن يتحقق الفساد
فالفساد على هذا ملحوظ باعتبار كونه مانعا من ثبوت الحل لان وجود المخصص مانع من ثبوت الحكم
والاصل عدم المانع وان المعلل بأن الاصل عدم الاستجماع الذى هو بمعنى ان الاصل الفساد هو قائل الثانى
وهو ان البيع هو المستجمع لشروط الصحة ووجه هذا التعليل حينئذ ان الآية علق الحل بالبيع المخصوص
وهو المستجمع لشروط ثبوت الحل متوقف على اجتماع الشروط فصار اجتماعها ملحوظا ابتداء باعتبار
كونه شرطا لثبوت الحل والاصل عدم وجود الشرط والحاصل أن الشئ الواحد يختلف حكمه باختلاف
عنوانه والوجه الذى اعتبر فيه ولو حظ به فلما اعتبر الفساد على الاول مانعا من الحل قيل الاصل عدمه لان
الاصل عدم المانع ولما اعتبر على الثانى الاستجماع الذى هو عدم الفساد شرطا للحل قيل الاصل عدمه لان
الاصل عدم وجود الشرط فتأمل فانه فى غاية الحسن والدقة لكنه خفى على الشيعيين لا يقال عدم المخصص

أما فى الاول فلتعين
الباقى من العام بعد
التخصيص بخلاف المجاز
فانه قد لا يتعين بأن
يتعدد ولا قرينة تعين
وأما فى الثانى فسلامة
التخصيص من نسخ
المعنى الاول بخلاف
النقل مثال الاول قوله
تعالى ولانأ كوا عا لم
يذ كر اسم الله عليه
فقال الحنفى أى عا لم
يتلفظ بالتسمية عند
ذبحه وخص منه الناسى
لما فتحل ذبيحته
وقال غيره أى عا لم يذبح
تعبيرا عن الذبح بما
يقارنه غالبا من التسمية
فلا تحل ذبيحة المتعمد
أتركها على الاول دون
الثانى ومثال الثانى
قوله تعالى وأحل الله
البيع فقيل هو المبادلة
مطلقا وخص منه
الفساد لعدم حله وقيل
نقل شرعا الى المستجمع
لشروط الصحة وهما
قولان للشافعى فاشك
فى استجماعه لما يحل
ويصح على الاول لان
الاصل عدم فساده دون
الثانى لان الاصل عدم
استجماعه لما

ويؤخذ مما تقدم من أولوية التخصيص من المجاز الأولى من الاشتراك والمساوى للاضمار ان التخصيص أولى من الاشتراك والاضمار وان الاضمار أولى من الاشتراك ومن ذكر المجاز قبل النقل أنه أولى منه والكل صحيح ووجه الأخير سلامة المجاز من نسخ المعنى الأول بخلاف النقل وقد تم بهذه الأربعة العشرة التي ذكرها في تعارض ما يخل بالفهم مثال الأول قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فقال الحنفى أى ما وطئوه لان النكاح حقيقة فى الوطء فيحرم على الشخص مزية أبيه وقال الشافعى أى ما عقدوا عليه فلا يحرم ويأزم الأول الاشتراك لما ثبت من أن النكاح حقيقة فى العقد لكثرة استعماله فيه حتى أنه لم يرد فى القرآن لغيره كما قال الزمخشري أى فى غير محل النزاع نحو حتى تنكح زوجا غيره فانكحوا ما طاب لكم ويلزم الثانى التخصيص حيث قال نحن للرجل

شرط فى الحكم والاصل عدم الشرط فيكون الاصل الفساد فلا فرق لانا نقول الملعوظ فى المخصص مانعته لشرطية عدمه بدليل ثبوت الحكم عند الجمل بوجود المخصص أو عند عدمه بخلاف ما جعل شرطاً ابتداء لا يكتفى به بل لا بد من تحققه فتأمل اهـ وتبعه شيخنا على ذلك * وأقول حاصل ما ذكره أن صاحب القول الأول اعتبر الفساد مانعاً والشك فى المانع لا يؤثر لان الاصل عدمه وصاحب القول الثانى اعتبر الاجتماع شرطاً والاصل عدم وجود الشرط فكان الشرط فيه مؤثراً أنت خير بأن الحل فى الآية الشريفة انما علق بالمبادلة بشرط الصحة وهى اجتماعها للشرط على كلا القولين أما الثانى فظاهر وأما الأول فلما تقرر ويأتى من أن العام المخصوص عموميه مراد تناو لا لحكام وان الشك فى المانع شك فى الشرط ضرورة أن الشك فى أحد المتقابلين شك فى الآخر فالشك فى عدم الاجتماع شك فى الاجتماع وانما يكون الشك فى المانع غير مؤثر اذا تحقق وجود الشرط ثم طرأ الشك فى وجود المانع كمن تحقق الظهارة ثم شك فى حصول الحدث بعدها وليس الامر هنا كذلك كما هو واضح وما يبدل لما ذكرناه من اعتبار الاجتماع شرطاً فى تحقق الحكم على القول الأول قول الشارح فإشك فى اجتماعه الخ فدل ذلك على أن الشرطية ملحوظة عند كل من القائلين فى تحقق الحكم أما الثانى فلما لاحظتها فى وضع اللفظ وأما الأول فلما لاحظتها فى الحكم ولو كان مراده أن القائل الأول نظر الى المانع لقال فإشك فى فساده ولو سلم أن القائل الأول نظر الى المانع فقوله الشارح المذكور إشارة لما قلناه من أن الشك فى المانع شك فى الشرط هنا وما اعتبر الشرطية المذكورة فى وضع لفظ البيع على الثانى دون الأول قائماً ينتج تخالف مفهومى البيع على الأول والثانى فى حدود اللفظ المذكور بحسب الوضعين المذكورين فان المعنى مختلف بحسبهما مفهوم ما وليس الكلام فى ذلك بل الكلام فى البيع من حيث الحكم عليه بالحل وهو من هذه الحينية متحد المعنى على القولين كما مر فالمتعينان من حيث الحكم متحدان ماصداً وهو المراد هنا وان اختلفا مفهوماً فى حد ذاتهما وهذا يسقط جميع ما أطال به مما لا أثر له وليس منشؤه الا عدم التأمل فى مواقع الكلام مع أمره به ويثبت اعتراض العلامة والشهاب فتأمل (قوله ويؤخذ مما تقدم) أى فى المتن والشارح اذ مساواة الاضمار للمجاز انما علمت من الشارح (قوله والمساوى) عطف على الأولى فهو نعت ثان للمجاز (قوله والكل) أى من الأربعة وهى أولوية التخصيص من الاشتراك والاضمار وأولوية الاضمار من الاشتراك وأولوية المجاز من النقل (قوله ووجه الأخير) أى أولوية المجاز من النقل (قوله العشرة التي ذكرها الخ) وهى على ما تقدم تعارض المجاز والاشتراك تعارض النقل والاشتراك وقد أشار الى هذين بقوله والمجاز والنقل أولى من الاشتراك تعارض المجاز والاضمار تعارض النقل والاضمار وقد أشار الى هذين بقوله قيل والمجاز والنقل أولى من الاضمار تعارض التخصيص والمجاز تعارض التخصيص والنقل الى هذين بالإشارة بقوله والتخصيص أولى منهما أى من المجاز والنقل فهذه ستة وأما الأربعة الباقية فهى تعارض التخصيص والاشتراك تعارض التخصيص والاضمار تعارض الاضمار والاشتراك تعارض المجاز والنقل كما أشار إليها بقوله ويؤخذ مما تقدم الخ (قوله مثال الأول) أى من الأربعة المذكورة المأخوذة مما تقدم وهو كون التخصيص أولى من الاشتراك (قوله وقال الشافعى) أى ومالك أيضاً (قوله لما ثبت) أى فى اللغة (قوله لكثرة استعماله) أى والكثرة علامة الحقيقة (قوله نحو حتى تنكح زوجا غيره) مثال لغير محل النزاع وأورد أن قضية كون المراد بالنكاح العقد فى هذه الآية عدم توقف حليلة المطلقة ثلاثاً على وطء الزوج الثانى لها بل مجرد العقد كاف فى حليتها للأول وهو خلاف الإجماع وأجيب بان اشتراط الوطء انما أخذ من السنة لا من الآية المذكورة (قوله بناء على تناول الخ) يتعلق بالتخصيص وأشار بقوله ويلزم الثانى التخصيص وبقوله قبله ويلزم الأول الاشتراك الى أن القائل الأول لم يصرح بالاشتراك لكنه

من عقد عليها بوه فاسد إبناء على تناول العقد للفاسد كالصحيح وقيل لا يتناول

ومثال الثاني قوله تعالى ولستم في القصاص حياة أي في مشروعيته لأن به يحصل الانكشاف عن القتل فيكون الخطاب عاماً أو في القصاص نفسه حياة لورثة القتيل المقتضين بدفع شر القاتل الذي صار عدواً لهم فيكون (١٨١) الخطاب مختصاً بهم ومثال الثالث

قوله تعالى واستل القرية أي أهلها وقيل القرية حقيقة في الأهل كالأبنية المجتمعة لهذه الآية وغيرها نحو فولاً كانت قرية آمنت ومثال الرابع قوله تعالى وأقيموا الصلاة أي العبادة المخصوصة فقيل هي محاز فيها عن الدعاء بخير لاشتمالها عليه وقيل نقلت إليها شرعاً (وقد يكون) المجاز من حيث العلاقة (بالشكل) كالفرس لصورته المنقوشة (أو صفة ظاهرة) كالأسد للرجل الشجاع دون الرجل البخر لظهور الشجاعة دون البخر في الأسد المفترس (أو باعتبار ما يكون) في المستقبل (قطعا) نحو أنك ميت (أو ظناً) كالنمر للعصير (لا احتمالاً) كالنمر للعبد فلا يجوز ما باعتبار ما كان عليه قبيل كالعبد لمن عتق فتقدم في مسألة الاشتقاق (وبالضد) كالمفازة للبرية المهلكة (والمجاورة) كالراوية نظرف الماء المعروف

لازم من كلامه وكذا القائل الثاني لم يصرح بالتخصيص لكنه لازم من كلامه (قوله ومثال الثاني) أي التخصيص والاضمار (قوله لأن به يحصل الانكشاف عن القتل) أي فيكون فيه حياة إن كان يريد القاتل قتله بالانكشاف عن قتله وحياة لم يريد القتل بالانكشاف المذكور لأنه لو صدر منه القتل لقتل قصاصاً (قوله ومثال الثالث) أي الاضمار والاشتراك (قوله كالأبنية) أي كأنها حقيقة في الأبنية فهي مشتركة وقوله لهذه الآية الأولى حذفه لأنه محل النزاع والافتصار على الآية الأخرى (قوله ومثال الرابع) أي المجاز والنقل (قوله فقيل هي محاز فيها عن الدعاء بخير إلخ) لا يخفى أن الشارح بمعرض التمثيل لهذه القاعدة لا بصدد بيان أن المختار عند المصنف أنها منقولة وإن كان هو الراجح فالدفع قول العلامة إن قول الشارح فقيل إنها مجاز خلاف ما مشى عليه المصنف من أنها منقولة اهـ (قوله وقد يكون المجاز) قال شيخ الإسلام قد لا يتحقق اهـ أي لأن كون المجاز لهذه المذكورات كثير لا قليل سم (قوله بالشكل أو صفة ظاهرة) أي بالمشابهة فهم ما وعبارة المنهاج والمشابهة كالأسد للشجاع والمنقوش وعبارة الاسنوي في شرحه النوع الثالث المشابهة وهي تسمية الشيء باسم ما يشابهه ما في الصفة وهو ما اقتصر عليه الإمام واتباعه كإطلاق الأسد على الشجاع أو في الصورة كإطلاقه على الصورة المنقوشة في الحائط وهذا النوع يسمى المستعار لأنه لما أشبهه في المعنى أو الصورة استعير له اسمه فكسوا به ما يشابهه من قول كل مجاز مستعار حكاية القرافي اهـ سم (قوله لظهور الشجاعة) فيه أن يقال إن الشجاعة فمرت بالمهلكة التي يقتدر بها على اقتحام المهالك وبالأقتحام نفسه وعلى كل فليست صفة ظاهرة أما على الأول فلأنها معني قائم بالنفس وأما الثاني فلأنها أمر اعتباري لا تحقق له خارجاً ويمكن أن يكون في العبارة توسع بحذف المضاف أي لظهور أثر الشجاعة قررته شيخنا * قلت يمكن أن يقال إن الشارح جار على التفسير الثاني للشجاعة والمراد من المصدر الحاصل به كاهو المتبادر وفي كلام سم ما يدل لذلك فراجع (قوله كالنمر للعصير) أي كافي قوله تعالى إني أراي أعصر خيراً وقوله أو ظناً لا احتمالاً ينبغي أن يراد بالظن والاحتمال ما شأنه في نفسه ذلك فلا يرد أنه قد يظن عتق العبد في المستقبل بنحو وعد السيد وأن العصير قد يحصل اليأس من تخومه لعارض فينتفي ظن تخومه اهـ سم (قوله وبالضد) في العبارة مضاف محذوف أي وبضدية الضدان العلاقة هي الضدية لا الضد (قوله كالمفازة للبرية المهلكة) أي وكقوله تعالى فبشرهم بعذاب أليم والمراد الانذار (قوله والمجاورة) قال سم لم أر لها ضبطاً وقضية إطلاقاً صحتها التجوز بإطلاق نحو الأرض على النابت فيها من شجر أو غيره ولفظ الشفة على الاسنان ولفظ السقف على الجدار بل ولفظ المسجد على ملاصقه من نحو الدور ولا يخلو ذلك من غرابة وبعد اهـ (قوله والزيادة والنقصان) قال العلامة ابن جماعة أوردوا ذلك في أنواع العلاقة فيكون علاقة وفيه حيث تبحث لأنه يتعين أن يصدق عليه العلاقة وهو اتصال أمر بامر في معنى وفي النفس من الصدق عليه حيث تدعى اهـ ويمكن أن يجاب بأن في تعبيرهم بالعلاقة بالنسبة هذين النوعين تسمحان لاجابة إلى العلاقة بينهما لأن اللفظ لم يخرج عن موضوعه إلى استعماله في غيره فلي تأمل سم (قوله فالكاف زائدة) هو رأي كثيرين والحق كالتفتازاني وغيره أنها ليست بزائدة لأن ذلك من الكناية التي هي أبلغ من التصريح كاتفر لانيها كدعوى الشيء بيينة حيث أريد من نفي مثل المثل نفي المثل لا استلزام نفي مثل المثل نفي المثل كافي قوله لم يخلل مراد منه أنت لا تبخل لاستلزام نفي البخل عن مثله نفيه عنه وفي شيخ الإسلام احتمالات أخر فراجع (قوله نحو واستل القرية أي أهلها) قال المصنف ولفائف أن يقول بختل إن الله تعالى خلق في القرية

تسمية له باسم ما يحمله من جل أو بقل أو حمار (والزيادة) نحو ليس كمثلته شيء فالكاف زائدة والألف هي بمعنى مثل فيكون له تعالى مثل وهو محال والقصد بهذا الكلام نفيه (والنقصان) نحو واستل القرية أي أهلها

قدرة الكلام ويكون ذلك مجزأة لذلك النسبي ويبقى اللفظ على حقيقته لا يقال الاصل عدم هذا الاحتمال لاننا نقول هذا معارض بان الاصل عدم المجاز اه وفي العبد وقولهم واسئل القرية حقيقة فانها تجيبك أو ان الجدار خلقت فيه ارادة ضعيف اه وقوله فانها تجيبك قال السيد لان الله سبحانه وتعالى قادر على انطاقها وزمان النبوة زمان خرق العوائد فلا يمنع نطقها بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم اه وقوله ضعيف قال السيد لان جواب الجدار غير واقع على وفق الاختيار في عموم الاوقات بل اذا وقع فانما يقع بتحدى النبي عليه الصلاة والسلام به ولم يكن كذلك فيما نحن فيه هكذا في الاحكام وأما خلق الارادة في الجدار فليس مما جرت به العادة فلا يقع الا بالتحدى أيضا اه سم (قوله) فقد تجوز أى توسع الخ) نبه بذلك على ان المجاز هنا بغير المعنى المتقدم وهو كلمة تغير اعرابها بزيادة ونقصان أو اعراب المتغير اليه المذكور فهو صفة للاعراب أو لللفظ باعتبار تغير حكم اعرابه بخلاف المجاز بالمعنى المتقدم فانه صفة للفظ باعتبار استعماله في المعنى الثاني وهذا أى كون المجاز هنا بالمعنى المذكور آنفا اختيار السكاكي والذي عليه الاصوليون كما صرح به السيد في حاشية المطول ان المجاز هنا جار على المعنى المتقدم وهو المحكي بقول الشارح وقيل يصدق الخ وصنيع الشارح يفيد نسبة ما قاله السكاكي للاصوليين حيث رجحه وحكى مقابله بقيل قال معناه العلامة وقد يقال لا نسلم انه نبه بذلك على ان المجاز هنا بالمعنى الذى ذكر بل يحتمل انه نبه بذلك على ان المجاز هنا بمعنى المتوسع فيه بل هو المتبادر من كلامه ولهذا قال السكاكي انه نبه بقوله أى توسع على الخلاف في ان ما ذكر من الزيادة والنقصان مجاز بالمعنى الاصطلاحي أم بالمعنى المتوسع فيه وهو معنى لغوى اه سم قلت فكان اللاتى بالشارح حله على المعنى الاصطلاحي وتقريره على وفق ذلك كما هو مذهب الاصوليين وحكاية كونه بالمعنى اللغوى بقيل عكس ما صنعته ويستفاد منه حينئذ ان حله على اللغوى ذكره الاصوليون أيضا للعلامة سم في هذا المقام تطويل بلا طائل تحته فراجع (قوله) حيث استعمال نفي مثل المثل الخ) لا حاجة لذكره النفي في الاول والسؤال في الثاني اذ التجوز المذكور في استعمال مثل المثل في المثل والقرية في أهلها لا في استعمال نفي مثل المثل في نفي المثل وسؤال القرية في سؤال أهلها كما هو ظاهر والامر سهل (قوله) وليس ذلك من المجاز في الاسناد أى لان الاسناد فيه على هذا التقدير الى ما هو له وهذا راجع لقوله وقيل يصدق عليه الخ (قوله) والسبب للسبب في الكلام حذف والتقدير وسببية السبب منسوب بالسبب وكذا قوله والكل للبعض تقديره وكلية الكل منسوب بالبعض وكذا قوله والمتعلق تقديره وتعلق المتعلق منسوب بالمتعلق لان العلاقة هي السببية والسكاكية والتعلق (قوله) فهي مسببة عن اليد الخ) فيه ان السبب عن اليد المقذور وهو الشيء المفعول لا القدرة فلا بد حينئذ من حمل القدرة على المقذور مجاز للعلاقة المذكورة فيكون مجازا مبنيا على مجاز وأما مع ابقاء القدرة على حقيقة فلا تكون علاقة المجاز المذكور السببية بل المحلية لان اليد محل للقدرة لقيام القدرة بها وقول بعضهم ان القدرة قائمة بنفس الشخص خلاف الصواب قررر شيخنا * قلت كون القدرة قائمة بنحو اليد مما هو آلة لايجاد الفعل المقذور يلزم منه أن يكون اسناد القدرة الى اليد ونحوها حقيقة والى الشخص مجازا وكذا اسناد الفعل اليها حقيقة والى الشخص مجازا وانه باطل اتفاقا فالحق أن القدرة المرادة هنا وهي القدرة الحادثة التي تقارن الفعل زمانا وان تقدمت عليه تعقلا صفة قائمة بذات الشخص وهي القوة المستجمعة لشروط الاتيان بالشيء والانصاف بهما متوقف على سلامة آلاتها وأسبابها التي بها يتأتى الاتيان بذلك الشيء ويعبر عن السلامة المذكورة بالقدرة أيضا وهي الاستطاعة فظهر بهذا صحة كون اليد سببا للقدرة بمعنى القوة المذكورة لتوقفها عليها لكونها آلاتها ألا ترى الى اتقاء قدرة الشخص عما يزل باليد كالكتابة ونحوها عند عدم سلامة اليد أو قطعها وان ما جعله شيخنا خلاف الصواب هو الصواب بل ارتياب

فقد تجوز أى توسع
زيادة كلمة ونقصها وان
لم يصدق على ذلك حد
المجاز السابق وقيل
يصدق عليه حيث
استعمل نفي مثل المثل
في نفي المثل وسؤال
القرية في سؤال أهلها
وليس ذلك من المجاز في
الاسناد (والسبب
للسبب) نحو لا يريد
أى قدرة فهي مسببة
عن اليد بنحوها بها
(والكل للبعض) نحو
يجعلون أصابعهم في
آذانهم أى أناملهم

(والمعلق) بكسر اللام

(المعلق) بفتحها نحو

هذا خلق الله أى مخلوقه

ورجل عدل أى عادل

(وبالعكس) أى

السبب للسبب كالموت

للمرض الشديد لأنه

مسبب له عادة والبعض

للكل نحو فلان يملك

ألف رأس من الغنم

والمعلق بفتح اللام

للمعلق بكسرها نحو

يايكم المفتون أى الفتنة

وقم قائماً أى قياماً (وما

بالفعل على ما بالقوة)

كالمسكر للخمر فى الدن

(وقد يكون) المجاز (فى

الاسناد) بأن يسند

الشيء لغير من هو له

للابسة بينهما نحو قوله

تعالى وإذا نلت عليهم

آياته زادتهم إيماناً

أسندت الزيادة وهى

فعل الله تعالى إلى الآيات

لكون الآيات المتساوية

سبباً لها عادة (خلافاً

لقوم) فى نفهم المجاز

فى الاسناد فنهم من

يجعل المجاز فيما يذكرون

منه فى المسند ومنهم من

يجعله فى المسند إليه فعنى

زادتهم على الاول

ازدادوا بها وعلى الثانى

زادهم الله تعالى اطلاقاً

لآيات عليه تعالى

لاسناد فعله إليها (وقد

يكون المجاز (فى الافعال

(قوله والمعلق الخ) أى تعلقه كما قدمنا والمراد بالتعلق الذى كور اتصاف المتعلق بالفتح بمعنى المتعلق بالكسر
 وقيام ذلك المعنى به كما هو فى المثالين (قوله أى المسبب للسبب) أى مسببية المسبب منسوبة إلى السبب
 على قياس ماسر (قوله والبعض للكل) يشترط فى البعض الذى كور أن يكون له من بين سائر الأبعاض
 مزيد ارتباط بالكل بحيث ينعدم الكل بانعدامه كالمثال الذى ذكره الشارح أو بحيث يكون المعنى
 المقصود من الكل انما يحصل به كاطلاق العين على الرينة أى الجاسوس فان المعنى المقصود منه انما يوجد
 بالعين (قوله وما بالفعل على ما بالقوة) قضية سياقه أن التقدير وقد يكون بمابالفعل على ما بالقوة ولا يخفى
 فساد فلا بد فى تصحيحه من حذف مضافين والتقدير وقد يكون باطلاق لفظ ما بالفعل على ما بالقوة أى
 باطلاق لفظ الشئ المتصف بصفة بالفعل على الشئ المتصف بتلك الصفة بالقوة ويعبر عن هذا بمجاز
 الاستعداد وأورد عليه أن هذه العلاقة يعنى عنها قوله فيما مر وباعتبار ما يكون أى يؤل إليه وأجيب بالمنع
 فان المستعد للشئ قد لا يؤل إليه بأن يكون مستعداً له وأغيره قال شيخ الاسلام وفيه نظر لان ما ذكره فيه
 يأتى فى اعتبار ما يكون ظناً مع أن الجواب بذلك لا ينحصر فيما ذكره آخر اه وأقول يمكن الفرق بأن
 النظر فيما سبق الى مجرد الاول وهنالى مجرد الاستعداد فليتامل اه سم (قوله وقد يكون المجازى
 الاسناد) قال شيخ الاسلام مراده بالمجاز مطلقه لا ماعرفه بما مر اه وينبغى أن يراد بطلقه ما يسمى
 بلفظ المجاز اذ ليس بين المجاز المارترع بلفظ المجاز فى الاسناد قدر مشترك لا اختلاف حقيقة تماماً لان ذلك لفظ
 مخصوص وهذا اسناد كذلك الا ان يراد بالقدر المشترك بينهما أحد الأمرين الصادق بكل منهما وقول
 المصنف فى الاسناد قد يقتضى المعنى تعلقه بالمجاز بمعنى التجوز لكن الموجود فى عبارته ضمير المجاز وهو
 لا يعمل وان عبه الشارح بالاسم الظاهر ايضا فالمعنى فينبغى تعلقه بما يسمى بكون جلاها على التمام أو
 بمحدوف جلاها على النقصان سم (قوله بأن يسند الشئ لغير من هو له الابسة) قال العلامة عرفة
 البيانيون باسناد الفعل أو معناه إلى ما ليس له غير ما هو له بتأويل خرج نحو قولك الحيوان جسم وقولك جاء
 زيد غلط ما يريد اعمر وقول الدهرى أثبت الربيع البقل وقولك جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجئ والثالث
 والرابع داخلان فى عبارة الشارح اه ومازعمه من دخول الثالث والرابع ممنوع معنا واضحا أما الرابع
 فالخروج بقوله للابسة بينهم ماضرة أن الاسناد فيه ليس لاجل اللابسة وأما الثالث فالخروج بقيد الحيئية
 المفهومة من قوله غير ما هو له أى من حيث انه غير ما هو له لان الامور التى تختلف بالاعتبار يعتبر فيها قيد
 الحيئية حتى انه يكون بمنزلة الذى كور كما هو مشهور والاسناد هنا ليس لغير من هو له من حيث انه غير من
 هو له ضرورة اعتقاد المتكلم أنه إلى ما هو له قاله سم (قوله لكون الآيات الخ) بيان للعلاقة (قوله
 عادة) أى لاحقيقة لان السبب الحقيقى هو الله تعالى (قوله فنهم من يجعل المجاز الخ) أى كإن الحاجب فانه
 يجعل المجاز فيما يذكرون ذلك فى المسند على ما سيجىء (قوله ومنهم من يجعله فى المسند إليه) أى
 وهو السكاكى فانه يجعل المسند إليه فى ذلك استعارة مكنية كما هو معروف (قوله فعنى زادتهم على
 الاول ازدادوا بها) قال العلامة قدس سره يعنى فزاد المسند مجازى فى ازداد ووقع بين الفاعل وهو ضمير المؤمنين
 والمفعول وهو ضمير الآيات قلب فجعل كل مكان الآخر ولا يخفى ما فيه من التعسف والاقترب ما قاله
 العضدان زادت مجاز فى السبب العادى أى تسييت فى الزيادة اه أى فهو مجاز مرسل علاقته المسببية وفى
 جواب سم من التعسف ما لا يخفى (قوله اطلاقاً للآيات) أى اضميرها واعترض هذا القول بان فيه
 خلافاً من وجهين الاول أن اطلاق الآيات عليه تعالى مع كون الاسماء توقيفية كما هو المختار غير سائغ الثانى
 الاطلاق اسم المؤنث عليه تعالى * قلت وقد يمنع بان الممتنع هو الاطلاق الحقيقى لا المجازى ولئن سلم فهذا
 اطلاق وقع فى كلام الله تعالى والخلاف انما هو فى اطلاق غيره فى كلامه عليه فهذا غير محل النزاع كما قاله سم
 (قوله وقد يكون المجازى الافعال والحروف) أى اصالة من غير اعتبار تجوز فى المصدر بالنسبة للافعال

باقية أي ما ترى (ومنع الامام) الرازي (الحرف مطلقا) أي قال لا يكون فيه مجاز افراد لا بالذات ولا بالتبع لانه لا يفيد الا بضمه الى غيره فان ضم الى ما ينبغي ضمه اليه فهو حقيقة أو الى ما لا ينبغي ضمه اليه فجواز تركيب قال النقشوانى من أين أنه مجاز تركيب بل ذلك الضم قرينة مجاز الافراد نحو قوله تعالى ولا صلبنكم في جذوع النخل أى عليها (و) منع أيضا (الفعل والمشتق) كاسم الفاعل فقال لا يكون فيها مجاز (الا بالتبع) للمصدر أصلهما فان كان حقيقة فلا مجاز فيهما واعتراض عليه بالتجوز بالفعل الماضى عن المستقبل والعكس كما تقدم من غير تجوز في أصلهما وبان الاسم المشتق يراد به الماضى والمستقبل مجازا كما تقدم من غير تجوز في أصله وكأن الامام فيما قاله نظر الى الحدث مجردا عن الزمان (ولا يكون) المجاز (في الاعلام) لانها ان كانت مرتجلة

وفي المتعلق بالنسبة للحروف وحاصله ان الاصوليين يقولون بالتجوز في المشتق والحروف أصالة أى من غير اعتبار تجوز في المصدر والمتعلق بخلاف البيانين فان التجوز فيما ذكر عندهم انما هو بتبعية التجوز في المصدر والمتعلق كما هو مقرر (قوله مثاله في الافعال ونادى الخ) أى فاستعمل الماضى في المستقبل لتحقيق الوقوع فيكون مجازا علاقته بالزمنية لاستلزام وقوع الشيء فيما مضى تحقيق وقوعه (قوله واتبعوا ما تنالوا الخ) أى فعبر بالمستقبل عن الماضى لاستحضار تلك الصورة الماضية مجازا العلاقة السببية فان المضارع نستحضر به الصور الماضية (قوله فهل ترى لهم من باقية أى ما ترى) أى فعبر بالاستفهام عن النفي بجامع عدم التحقيق في كل فيكون مجازا علاقته بالزمنية لاستلزام الاستفهام عن الشيء عدم تحققه (قوله ومنع الامام المجاز في الحرف مطلقا) أى منع مجاز الافراد في الحرف مطلقا لا بالذات كما يقول الاصوليون ولا بالتبع كما يقول البيانون فالمنفى في كلام الامام مجاز الافراد لا التركيب كما يدل عليه تعليقه (قوله فان ضم الى ما الخ) أى الى عامل ينبغي ضمه اليه أو الى معمول كذلك (قوله بل ذلك الضم قرينة مجاز الافراد) أى لان الحرف لا يسند ولا يسند اليه ومجاز التركيب اسناد الشيء الى غير ما هو له (قوله نحو قوله تعالى ولا صلبنكم في جذوع النخل أى عليها) قال شيخ الاسلام استعمل في التلظفية في الاستعلاء لعلاقة هي مشابهة تمكنهم على الجذوع لتسكن المطرود في ظرفه اه وقضيته أن ذلك من قبيل الاستعارة وقيد يقال ظاهر كلام النقشوانى انه من قبيل المجاز المرسل والقرينة الضم الى ما لا ينبغي فهو قريب من جعل الاستحالة قرينة قاله سم أى فهو مجاز علاقته بالزمنية لاستلزام ظرفية الشيء في الشيء التمكن منه (قوله وبان الاسم المشتق الخ) ويعترض عليه أيضا بان اسم الفاعل يراد به المفعول واسم المفعول يراد به الفاعل من غير تجوز في أصلهما كما ذكر ذلك الاصفهاني في شرح المحصول حيث قال الثانى أى من وجود النظر قوله المشتق لا يدخل عليه المجاز الا بعد الدخول على المصدر بيطل باسم الفاعل اذا أر يدبه المفعول واسم المفعول اذا أر يدبه الفاعل مع عدم دخول المجاز في المصدر كما بينا في أمثلة المجاز اه (قوله وكأن الامام فيما قاله نظر الى الحدث مجردا عن الزمان) عبارة الامام ظاهرة في موافقة هذا الجواب فانه قال واما الفعل أى واما عدم دخول المجاز فيه بالذات فهو لفظ دال على ثبوت شيء لموضوع غير معين في زمان معين فيكون الفعل مركبا من المصدر وغيره فلم يتم يدخل المجاز في المصدر استعمال دخوله في الفعل الذى لا يفيد الا ثبوت ذلك المصدر لشيء اه ثم قال واما المشتق الخ لكن يرد على جواب الشارح ما مر عن الاصفهاني وهو اسم الفاعل اذا أر يدبه المفعول واسم المفعول اذا أر يدبه الفاعل مع عدم التجوز في المصدر نحو ماء دافق أى مدفوق وسركاتهم أى مكتوم ومجازا مستورا أى سائرا وانه كان وعده مائتيا أى آتيا على أحد الاقوال الا أن يجيب بان الامام يمنع التجوز في ذلك اذ كل من اسم الفاعل والمفعول فيما ذكر يمكن تصحيح ظاهره أو يمنع عدم التجوز في المصدر لجواز أن يكون اسم الفاعل انما تجوز به عن المفعول بعد التجوز بمصدر المعلوم عن مصدر المجهول وان يكون اسم المفعول انما تجوز به عن الفاعل بعد التجوز بمصدر المجهول عن المعلوم فليتأمل سم (قوله ولا يكون المجاز في الاعلام) أى مرتجلة أو منقولة لمناسبة أو غيرها كما سبقت ذكره الشارح واعلم ان هنا مقامين الاول أن العلم باعتبار استعماله في المعنى العلمى هل هو مجاز أم لا والثانى هل يصح التجوز باستعماله في معنى آخر مناسب للمعنى العلمى وكلام المصنف كغيره في الاول وهو الذى خالف فيه الغزالي وبه يصحح كلام الشارح بقوله لصحة الاطلاق عند نزولها وقوله لانه لا يراد منه الصفة وقد كان قبل العلمية موضوعا لها وحينئذ فكلام المصنف لا ينافي التجوز باستعمال العلم في معنى مناسب للمعنى العلمى وانك اذا قرات رأيت اليوم حاتماتريد به شخصا غيره شبهها به في الجود كان مجازا لانه استعارة كما تقرر في محله ولما التبس الحال على بعضهم نوههم أن كلام المصنف في المقام الثانى وأن خلاف الغزالي فيه فاعترض بان مقالة المصنف خلاف ما عليه المحققون وأن مقالة الغزالي في غاية الحسن والدقة فلا وجه لرده وقد علمت فساد نوههم واعتراضه راجع سم (قوله أى لم يسبق لها استعمال في غير

(العلمية) التعبير بالاستعمال جرى على الغالب من أنه إذا لم يسبق الاستعمال لم يسبق الوضع والا فالمعتبر في المجاز سبق الوضع لا الاستعمال كما تقدم فلما راد بنى سبق الاستعمال في عبارة الشارح نفي سبق الوضع اطلاقاً للملزوم على اللازم لاستلزام الاستعمال الوضع وبهذا يسقط اعتراض العلامة على قول الشارح فواضح بقوله غير واضح اذ المجاز يكفي فيه سبق الوضع بمجرد اهـ وقوله في غير العلمية اللازم في العلمية للحضور أى في غير العلمية الحاضرة ذهناً فيخرج عن تعريف المرتجل ما يستعمل علماً ثم نقل علماً أيضاً وبه يندفع ما أورده شيخ الاسلام كالكمال هنا سم (قوله فواضح) أى لفوات العلاقة في القسم الثاني أعنى الاعلام المنقولة لغير مناسبة وفوات سبق الوضع في القسم الاول وهو الاعلام المرتجلة (قوله فكذلك) أى مثل ما ذكر من القسمين في عدم التجوز (قوله لصحة الاطلاق عند زوالها) أى فلا يصدق عليه حد المجاز حينئذ لعدم وجود العلاقة بين المنقول عنه واليه (قوله وهذا خلاف في التسمية) لا اتفاق في العلم المنقول على ان المراد بلفظه المعنى الموضوع له نائياً (قوله وعدمها أولى) من وجوه الاولوية اعتبار العلاقة في المجاز وهى منتفية في العلم قطعاً سم (قوله أى المعنى المجازى) فيه اطلاق المجاز على المعنى وهو صحيح خلافاً لبعضهم قال في التلويح ثم اطلاق المجاز والحقيقة على نفس المعنى أو على اطلاق اللفظ على المعنى واستعماله فيه شائع في عبارات العلماء مع ما بين اللفظ والمعنى من الملازمة الظاهرة فيكون مجازاً لا خطأ وحده على خطأ العوام من خطأ الخواص اهـ قاله سم (قوله ومن المصحوب بها المجاز الراجح) أى لان تبادر المعنى المجازى فيه انما هو بواسطة القرينة التى هى كثرة الاستعمال فيه فلم يخرج بذلك عن كونه مجازاً وانه لولا القرينة لتبادر منه المعنى الحقيقى (قوله ويؤخذ منه أن التبادر من غير قرينة تعرف به الحقيقة) يرد عليه المشترك فانه حقيقة مع عدم التبادر المذكور لانه لا يتبادر شئ من معنييه أو معانيه ويحجب أماً ولا فالعلامة لا يلزم انعكاسها فلا يلزم من عدم التبادر بدون القرينة عدم الحقيقة فلا يضر تخالف العلامة المذكورة عن المشترك وأما نائياً فلا نسلم الاتقاض المذكور أماً على قول الشافعى رضى الله عنه ومن وافقه من أن المشترك عند التجرد من القرينة ظاهر في معنييه أو معانيه فواضح وأما على قول غيره فكل واحد من معنييه أو معانيه يتبادر على البدل فالتبادر منه اماً هذا أو هذا كما أوضح ذلك السيد وقال العلامة في قول الشارح ويؤخذ منه الخ مانصه الذى يؤخذ من الاثبات النفي فالماخوذ منه حينئذ هو أن اتقاء تبادر غير المعنى علامة الحقيقة لا تبادر المعنى كما قال الشارح والا انتقض بالمشارك وبدل لما قلناه قول العضد ومنها ان يتبادر غيره الى الفهم لولا القرينة عكس الحقيقة فانها تعرف بأن لا يتبادر غيره لولا القرينة اهـ ثم اعلم ان هذا لا خدمنى على وجوب انعكاس العلامة وقد نفاه الشارح فيما مر اهـ وحاصله أن الشارح بنى ما قاله على وجوب انعكاس العلامة وهو خلاف المشهور وما مشى عليه هو نفسه فيما مر وخالف القاعدة من أن المأخوذ من الاثبات النفي فورد عليه حينئذ المشترك وان أجيب عنه فعليه مؤاخذه من جهتين وهو كلام في غاية السداد خلافاً لما اتعسف سم مما يظهر لمن سلك جادة الانصاف أنه من التغيير في الوجوه الحسان (قوله وصحة النفي) أى صدقه في الواقع لا الصحة لغة لصحة قولك ما أنت بانسان وهذا القيد أهمله الشارح مع الحاجة اليه ويمكن أن يقال انما أهمله اعتماداً على ما هو المتبادر من صحة النفي من أن المراد بها الصحة في نفس الامر واعتراض على هذه العلامة بأنه يلزم عليها الدور لتوقفها على ان المجاز ليس من المعانى الحقيقية وكونه نيس من حيث توقف على كونه مجازاً وأجيب بان صحة نفيه باعتبار العقل لا باعتبار أن يعلم كونه مجازاً فينفيه وبان الكلام ليس في معنى جهل كونه اللفظ حقيقة أو مجازاً فيه بل في معنى علم كونه لفظه حقيقة أو مجازاً فيه ولم يعلم أيهما المراد فيعلم بصحة النفي كونه مجازاً (قوله بأن لا يطر دالخ) اعترضه الكمال وشيخ الاسلام بأن حاصله يرجع الى أنه لا يطر د مجاز من المجازات في جزئيات مدلوله لا تنفاه التعبير به في بعضها بان يعبر بالحقيقة بدله كالتعبير بالشجاع بدل الاسد في بعض ذوى الشجاعة

العلمية كسعاد أو منقولة
لغير مناسبة كفضل
فواضح أو لناسبة كمن
سمى ولده بمبارك لما
ظنه فيه من البركة
فكذلك لصحة الاطلاق
عند زوالها (خلافاً
للغزالي في متلح الصفه)
بفتح الميم الثانية
كالحرث فقال انه مجاز
لانه لا يراد منه الصفه
وقد كان قبل العلمية
موضوعاً لها وهذا خلاف
في التسمية وعدمها
أولى (ويعرف) المجاز
أى المعنى المجازى للفظ
(يتبادر غيره) منه الى
الفهم (لولا القرينة)
ومن المصحوب بها
المجاز الراجح وسيأتى
ويؤخذ مما ذكر أن
التبادر من غير قرينة
تعرف به الحقيقة
(وصحة النفي) كفاً
قولك في البليد هذا
جارفانه يصح نفي الجار
عنه (وعدم وجوب
الاطراد) فيما يدل عليه
بأن لا يطر د كفاً واسئل
القرينة أى أهلها

فلا يقال وأسأل البساط أى صاحبه أو يطرد لا وجوباً كما فى الاسد للرجل الشجاع فيصح فى جميع جزئياته من غير وجوب الجواز أن يعبر فى بعضها بالحقيقة بخلاف (١٨٦) المعنى الحقيقى فيلزم اطراد ما يدل عليه من الحقيقة فى جميع جزئياته لا لتقاء التعبير

الحقيقى بغيرها (وجعه) أى جمع اللفظ الدال عليه (على خلاف جمع الحقيقة) كالامر بمعنى الفعل مجازاً يجمع على أمور بخلافه بمعنى القول حقيقة فيجمع على أواخر (وبالتزام تقييده) أى تقييد اللفظ الدال عليه كجناح الذل أى لين الجانب ونار الحرب أى شدته بخلاف المشترك من الحقيقة فإنه يقيده من غير لزوم كالعين الجارية (وتوقفه) فى اطلاق اللفظ عليه (على المسمى الآخر) نحو ومكروا ومكر الله أى جازاهم على مكرهم حيث نواطوا وهم اليهود على أن يقتلوا عيسى عليه الصلاة والسلام بان ألقى شبهه على من وكوا به قتله ورفعوه الى السماء فقتلوا الملقى عليه الشبه ظناً انه عيسى ولم يرجعوا الى قوله أنا صاحبكم ثم شكوا فيه لمالم يروا الآخر فاطلاق المكر على المجازاة عليه

ولاشك أن مثل ذلك يأتى فى الحقيقة التى لها مجازاته يصح التعبير فى بعض جزئيات مدلولها بالمجاز بدلها اه ويمكن أن يجاب بان حاصل كلام الشارح أن المراد صحة اطلاق اللفظ على كل فرد من أفراد ذلك المعنى مع إمكان العدول فى بعض الافراد الى اطلاق يكون حقيقياً ووجوب الاطراد صحة اطلاق اللفظ على كل فرد من افراد المعنى مع عدم إمكان العدول فى بعض الافراد الى اطلاق يكون حقيقياً لا ترى الى قوله بخلاف المعنى الحقيقى الى قوله لا لتقاء التعبير الحقيقى بغيرها قاله سم (قوله فلا يقال وأسأل البساط أى صاحبه) قال القرافى فى شرح الحصول قلنا لا نسلم أنه يمتنع بل كلام سيبويه وغيره يقتضى الجواز قال سيبويه لا يصح أن يقال قامت هندو يراد غلامها يعنى لان قرينة التعذر فى القرينة هى الدالة على الاضرار ولا تعذر هنا فى هند فلا يجوز اضرار بغير دليل وهذا يقتضى صحة أسأل البساط لقرينة التعذر فيصرف السؤال الى صاحبه كما يصرف لاهل القرية اه كلام القرافى قلت وقد ذكر النحاة ما يصرح بقياسية جواز نحو أسأل البساط فقد ذكر ابن مالك فى تسهيله أنه يجوز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فى اعرابه وقسم ذلك الى قياسى وغير قياسى وذكر أن ضابط ذلك أنه ان امتنع استقلال المضاف اليه بالحكم فهو قياسى نحو واستل القرية وأشر بوائى فلو بهم الجهل اذ القرية لا تستل والجهل لا يشرب وان لم يمتنع ذلك فهو سماعى اه وهو مصرح بما ذكره يزداد الاشكال وما يقويه أن المعتبر فى العلاقة نوعها لا شخصها وهى متحققة هنا والحاصل أن كلام الاصوليين مصرح بامتناع نحو أسأل البساط أى صاحبه وكلام النحاة مصرح بجواز ذلك وكلام الاصوليين مشكل مع كون المعتبر نوع العلاقة لا شخصها (قوله وبالتزام تقييده) أعاد الباء فيه بخلاف ما قبله وما بعده كانه لدفع توهم انه قيد لما قبله وفيه بعد قاله شيخ الاسلام (قوله أى لين الجانب) تفسير لجناح فهو تفسير للمضاف وقوله اخفض مجاز عن حقيقى أو حصل فينحل التقدير الى قوله وحقيقى أو حصل لهما لين الجانب الذل أى حصل لهما لين جانبك الحاصل بواسطة الذل لهما وهذا معنى صحيح لا ريب فى صحته خلافاً لما ادعاه العلامة من عدم صحته وتعين كون قول الشارح أى لين الجانب تفسير للمضاف اليه الذى هو الذل لا للمضاف ولا للمضاف والمضاف اليه معا (قوله أى شدته) تفسير لنار وكان الواجب تأنيث الضمير العائد للحرب لكونها مؤنثة قال الله تعالى حتى تضع الحرب أوزارها ويمكن الجواب بأنه جرى على لغة تذكير الحرب وان كانت قليلة أو على تأويلها بالقتال مثلاً (قوله على المسمى الآخر) أى المسمى الحقيقى وهذا يسمى المشاكلة وهى التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه فى محبة تحقيقاً نحو ومكروا ومكر الله فاطلاق المكر على المجازاة عليه مجاز لوقوعه فى محبة أو تقديرًا نحو قوله تعالى فأمنوا بمكر الله فالعنى والله أعلم فأمنوا حين مكروا ومكر الله أى مجازاته على مكرهم فعبّر عن المجازاة على المكر بالمكر لوقوعه فى محبة تقديرًا (قوله بان ألقى شبهه) أى شبه عيسى عليه الصلاة والسلام ووقع فى كلام بعض المحشين تفسير ضمير شبهه بالمقتول وهو سهو (قوله على من وكوا) بفتح الكاف مخففة أى ربطوا به قتله (قوله لمالم يروا الآخر) أى وهو صاحبهم (قوله متوقف على وجوده) أى تحقيقاً أو تقديرًا كما مر (قوله فاطلاق المسؤول عليها المأخوذ من ذلك مستحيل الخ) قال العلامة قوله مستحيل خبر اطلاق وفى كون الاطلاق مأخوذاً من الآية وكونه مستحيلاً تناقض ومخالفة للآتين فى أن المستحيل هو المطلق عليه لا الاطلاق الا ان يؤول بان المراد المستحيل عليه ذلك الاطلاق فاندفع التناقض بان المأخوذ الاطلاق عليها من حيث هى والمستحيل انما هو الاطلاق عليها امرادها الابنية قلنا فالاطلاق المأخوذ غير المستحيل

لأنه تجوز في نوع
منه كالسبب للسبب
الاذا سمع من العرب
صورة منه مثلا وقيل
لا يشترط ذلك بل يكتفي
بالعلاقة التي نظروا اليها
فيكتفي السماع في نوع
الصحة التجوز في عكسه
مثلا (وتوقف الآمدي)
في الاشتراط وعدمه
ولا يشترط السماع في
شخص المجاز اجماعا
بان لا يستعمل الا في
الصور التي استعملته
العرب فيها ~~مسئلة~~
المعرب لفظ غير علم
استعملته العرب في
معنى وضع له في غير
لغتهم وليس في القرآن
وقال الشافعي وابن جرير
والاكثر اذ لو كان
فيه لاشتمل على غير
عربي فلا يكون كله
عربيا وقد قال تعالى
انا انزلناه قرآنا عربيا
وقيل انه فيه كاستبرق
فارسية لاديباح الغليظ
وقسطاس رومية للميزان
ومشكاة هندية للكوة
التي لا تنفذ وأجيب بان
هذه الالفاظ ونحوها
اتفق فيها لغة العرب
ولغة غيرهم كالصابون
والاختلف في وقوع
العلم الاعجمي في القرآن

فلا يصح الحكم بأنه هو فليتأمل والذي يتعين أن يقال وهو مقتضى المتن أطلق سؤال القرية على معنى هو
ابنيها وهو مستحيل واستحالته يعرف بها أن المراد استفهام أهلها وهذا معنى صحيح لا تكلف فيه ولا خروج
عن ظاهر العبارة اهـ (قوله في نوع المجاز) أي في كل نوع من أنواعه كالسيبية والمسببية والكاكية والجزئية
الى غير ذلك من بقية العلاقات فاذا سمع المجاز في صورة من صور نوع منه كالسيبية مثلا جاز لنا أن نتجوز في
سائر صور هذا النوع وكذا القول في باقي الانواع (قوله لصحة التجوز في عكسه مثلا) أشار بقوله مثلا
الى أنه يكتفي بذلك في غير عكس ذلك النوع من بقية الانواع على هذا القول قاله شيخ الاسلام قلت لا يخفى
بعد هذا القول (قوله ولا يشترط السماع في شخص المجاز اجماعا) فيه اشارة الى أن نقل غيره كابن الحاجب
الاخلاف بقوله ولا يشترط النقل في الأحاد على الاصح محمول على غير الاشخاص كما جعله عليه في شرح
المختصر حيث قال محل الخلاف آحاد الانواع لا الاشخاص اذ الشخص الحقيقي لا يصح كونه محلا للاخلاف لان
أحد لا يقول لا أطلق الاسد على هذا الشجاع اذا أطلقه عليه العرب بعينه وأطال في بيان ذلك ثم قال فقد
نحذر أن الخلاف في الانواع لا في الجنس ولا في جزئيات النوع الواحد وسبقه الى ذلك القرافي شيخ الاسلام
(قوله غير علم) أي فالعلم ليس معربا وهو معرب واقع في القرآن اتفاقا والخلاف في غيره على ماسيأتي
(قوله في معنى وضع له في غير لغتهم) خرج به الحقيقة والمجاز العر بيان اذ كل منهما مستعمل فيما وضع له في
لغتهم وان كان الوضع في الاول ابتدائيا وفي الثاني ثانويا (قوله فلا يكون كله عربيا) أي لكن كله عربي
بدليل الآية فليس فيه عربي وغيره وحمل الآية على الكل حقيقة وهي أولى من الحمل على الغالب لانه يصير
حينئذ مجازا والحقيقة أرجح فالحمل عليها أولى فان قيل هذا النفي أي نفي كونه عربيا لازم لان العلم
الاعجمي واقع في القرآن بلا خلاف كما قاله الشارح كغيره فلا يكون كله عربيا قلت أجاب شيخ الاسلام
بأنه اتفقت فيه لغة العرب وغيرهم اهـ وفيه نظر لانه لو كان كذلك لم يحتج للاعتراض عنه بقوله غير علم
كالم يحتج الى الجواب عن نحو استبرق وقسطاس ومشكاة بل يجوز أن يلتزم أنه اعجمي ولا ينافي ذلك كون
كله عربيا نظرا الى ما ذكره السعد كغيره من أن الاعلام بحسب وضعها العلمى ليست مما ينسب للغة دون
أخرى ولا يرد على ذلك منع الصرف نظر الكون الوضع في الجملة فهي وان كانت لا تنسب الى اللغة دون
أخرى الا أن لها منزلة بغير العربية لكون الوضع من ذلك الغيرو بذلك يخرج الجواب عن قول العضد
وابن الحاجب ان اجماع أهل العربية على أن منع صرف ابراهيم ونحوه لا جملة والعلمية يوضح ما ذكرنا
من وقوع المعرب فيه أي في القرآن اهـ وأجاب شيخ الاسلام بان اجماع المذكور لا يقتضي
صكونه معربا لجواز اتفاق اللغتين فيه وانما اعتبرت بجمته حتى منع الصرف لاصالة وضعها اهـ ولعل
المراد باصالة الوضع مع فرض اتفاق اللغتين فيها سبق الوضع المذكور أو كونه أشبه بطريقهم قاله سم قلت
وقد يبحث في جواب سم بان مقتضى كون وضع العلم لا ينسب الى لغة دون أخرى عدم اعتبار كون الوضع
في اللغة الاعجمية اذ لا معنى للنظر لكون الوضع في الجملة الانسبته اليها وفي جواب شيخ الاسلام بان
الاصالة المذكورة بعد تسليمها لا تقتضي منع الصرف مع كون اللفظ عربيا اذ الغرض اتفاق اللغتين فيه
على أن اعتبار الجملة من حيث الاصالة والسبق فقط خلاف المتبادر من قولهم ممنوع من الصرف للعلمية
والجملة بل المتبادر منه اختصاص وضعه بالجم والتبادر علامة الحقيقة فيكون معربا كما أخذ ذلك من
الاجماع المذكور ابن الحاجب والعضد فتأمل (قوله وأن يسمى كما مشى عليه في شرح المختصر) يرد عليه
انه يشكل حينئذ الاستدلال بالآية لانهم جعلوا وجه الاستدلال بالآية انه لو اشتمل القرآن على غير عربي
لم يكن كله عربيا وذلك مناف لقوله قرآنا عربيا فيقال لا نسلم المناقاة لانه حيث سلم وقوع العلم فيه مع كونه
من المعرب لم يكن كله عربيا وحينئذ لا يصح الاستدلال بقوله قرآنا عربيا على نفي ما عدا العلم من المعرب

كأبراهيم واسماعيل ويحتمل أن لا يسمى معربا كما مشى عليه المصنف هنا حيث قال غير علم وأن يسمى كما مشى عليه في شرح المختصر

حيث لم يقل ذلك ثم نبه على أن العلم مشتق على وقوعه وعقب هنا المجاز بالعرب أشبه به حيث استعملته العرب فيما لم يضعوه له كاستعمالهم المجاز فيما لم يضعوه له ابتداء **مسئلة اللفظ** المستعمل في معنى (أما حقيقة) فقط (أو مجاز) فقط كأسد للحيوان المفترس أو للرجل الشجاع (أو حقيقة ومجاز باعتبارين) كأن وضع لغة لمعنى عام ثم خصه الشرع أو العرف بنوع منه كالصوم في اللغة للمسك خصه الشرع بالامساك المعروف والدابة (١٨٨) في اللغة لكل ما يدب على الأرض خصه العرف العام بذات الحوافر وأهل

العراق بالفرس
فاستعمله في العام حقيقة
لغوية مجاز شرعى أو
عرفى وفى الخاص
بالعكس ويمتنع كونه
حقيقة ومجازا باعتبار
واحد للتناقض بين
الوضع ابتداء وثانيا
لا يصدق أن اللفظ
المستعمل في معنى
موضوع له ابتداء وثانيا
(والامران) أى الحقيقة
والمجاز (منتفیان)
عن اللفظ (قبل
الاستعمال) لأنه
مأخوذ في حددهما فإذا
انتفى انتفيا (نم هو)
أى اللفظ (محمول على
عرف المخاطب) بكسر
الطاء الشارع أو أهل
العرف أو اللغة (فى)
خطاب (الشرع)
المحمول عليه المعنى
(الشرعى لأنه عرفه)
أى لأن الشرعى عرف
الشرع لأن النبى صلى
الله عليه وسلم بعث
لبیان الشرعيات (نم)

عنه وقد يجاب بتخصيص الخلاف بغير العلم ويجعل وجه الاستدلال من الآية أن الأصل والمتبادر من العربى ما هو عربى بجميع أجزائه لكن دل الدليل على عدم عربية الاعلام الواقعة فيه دون الاجناس الواقعة فيه فتبقى على الأصل سم (قوله حيث لم يقل ذلك) يعنى انه لم يصرح بأنه يسمى لكن أخذ تسميته من كلامه (قوله فيما لم يضعوه له) أى لا ابتداء ولا ثانيا وإنما الواضع له غيرهم (قوله فى معنى) أى واحد وهو إشارة الى أن التقسيم الى الاقسام الثلاثة بالنسبة الى استعماله فى معنى واحد فقط وأما تقسيمه فيما سبق فبالنسبة الى جملة معانيه (قوله أو حقيقة ومجاز باعتبارين) أى حقيقة فى معنى ومجاز فى ذلك المعنى بعينه وقوله باعتبارين أى بوضعين لواضعين كما يشير الى ذلك التمثيل (قوله بالامساك المعروف) أى وهو امساك جميع الثمار القابل للصوم بنية (قوله لكل ما يدب) بكسر الدال بابه ضرب يضرب كفى المختار وأريد يدب لازمه وهو يعيش (قوله خصه العرف العام بذوات الحوافر وأهل العراق بالفرس) تفسيره العام فيما سواه أى بما يتعارفه جميع الناس ينافى العام هنا اذ لم يرد به ذلك لخروج أهل العراق عنهم فلعل تفسيره العرف العام بما سواه بالنظر للغالب (قوله وفى الخاص بالعكس) أى حقيقة شرعية أو عرفية مجاز لغوى * فان قيل لا يتخفى ان الامساك الخاص فرد من افراد مطلق الامساك والدابة المخصوصة فرد من افراد ما يدب على الأرض ومن المعلوم ان استعمال الاعم كالتواطىء فى بعض افراده حقيقة أجب بان هذا صحيح اذ لم يعتبر من حيث الخصوص أما اذا اعتبر من حيث الخصوص فيكون مجازا (قوله باعتبار واحد) أى باعتبار وضع واحد من واضع واحد (قوله فاذا انتفى) أى لان القاعدة أن المركب ينتفى بانتفاء بعض أجزائه (قوله فى خطاب الشرع الخ) أى فاللفظ الوارد فى مخاطبة الشارع يحمل على المعنى الشرعى وان كان له معنى عرفى أو لغوى أوهما كما سيذكره الشارح (قوله لان عرفه) أى اصطلاحه والمفهوم منه (قوله لبيان الشرعيات) أى الاسماء الشرعيات (قوله واستمر) أى الى وقت الحمل ولا حاجة الى زيادة هذا القيد أعنى قوله واستمر لان العرف العام إنما حمل عليه اللفظ لظهور ارادته بسبب تعارف الناس له ووجوب هذا التعارف زمن الخطاب دون ما بعده كاف فى ذلك فاذا انتهى استمراره ونقل الينا انه كان زمن الخطاب ثابتا حمل اللفظ عليه قاله العلامة (قوله فحصل من هذا الخ) قال شيخ الاسلام حاصله انه لا ينتقل من معنى من المعاني الثلاثة الى ما بعده الا اذا تعذر حمله على حقيقة ومجازه والعرف الخاص كالعام فى ذلك فاذا اجتمعما فالظاهر تقديم العام على الخاص اه وفيه انه ان أراد بالعرف الخاص عرف المخاطب بكسر الطاء فلا وجه للتردد بقوله فالظاهر الخ لان هذا داخل فى قول المصنف ثم هو محمول على عرف المخاطب لانه يفيد أن العرف الخاص الذى هو عرف المخاطب مقدم على غيره مطلقا وان أراد به عرف غيره فلا وجه للحمل عليه وقال العلامة فان قلت التقييد بالعام والسكوت عن الخاص يشعر بعدم الحمل عليه فاعلمته قلت اللفظ المحمول على أحد هذه المعاني الثلاثة هو اللفظ الواقع فى خطاب الشارع كما يقتضيه صنيع المتن والمعنى العرفى الخاص لا يربطه الشارع فليتأمل وأما قوله الا اذا تعذر حمله على حقيقة ومجازه فيمكن أنه يستفاد من اطلاق الشارح هنا مع قوله الآتى وسيأتى فى مبحث المجمع الخ وهذا الذى

أفاده

اذالم يكن معنى شرعى أو كان وصرف عنه صارف فالمحمول عليه المعنى (العرفى)

العام) أى الذى يتعارفه جميع الناس بأن يكون متعارفا من الخطاب واستمر لان الظاهر ارادته لتبادره الى الاذهان (نم) اذالم يكن معنى عرفى عام أو كان وصرف عنه صارف فالمحمول عليه المعنى (اللغوى) لتعيينه حينئذ فحصل من هذا ان ما له مع المعنى الشرعى له معنى عرفى عام اذ معنى لغوى أوهما يحمل أو لاعلى الشرعى

أفاده كلامه من تقديم المعنى المجازي في كل مرتبة على ما بعدها صرح به غيره في شرح العراقي فان تعذر
 حمله على هذه الحقائق حمل على مجازاتها وينزل مجاز كل واحدة منزلتها اهـ وسبب الشارح لذلك بقوله
 وسيأتي في مبحث المجمل الخ كما مر قاله سم (قوله وأن ماله معنى عرفي عام ومعنى لغوي يحمل أولاً على
 العرفي العام) ينبغي أن يستثنى ما إذا كان التكلم به أيضاً عرف خاص وتكلم فيما يناسب ذلك الخاص
 كالتحوي إذا تكلم بمسئلة نحوية فالوجه الحمل على عرفه الخاص قاله سم * قلت فيه ان موضع البحث
 خطاب الشارع لا مطلق الخطاب فلا وجه للاستثناء المذكور (قوله مجمله) مصدر بمعنى المفعول أي المعنى
 الذي يحمل عليه (قوله وعدل عنه الخ) أي لان الموجب للاجمال أو الحمل على اللغوي هو الفساد وهو
 مدلول النهي لكن لما كان النهي نفيافي المعنى صح التعبير به عنه وأورد الكمال عليه ان استعمال النفي
 في معنى النهي مجاز يحتاج الى القرينة مع انتفاءها هنا وانه حينئذ يخرج النفي بعينه الظاهر ولم يتعرض
 لبيان حكمه مع أنه قد يقال مقتضى دليل كل منهما أنه كالنهي فإذا كان كذلك فكان يمكن حمل النفي
 في عبارة المصنف على المعنى الاعم الشامل للنفي حقيقة ولما هو في معنى النفي وهو النهي اتضمنه النفي وان
 لم توافق عبارتهما لجواز ان المصنف أشار بالنفي بالمعنى العام الى الخاق النفي الحقيقي بالنهي الذي اقتصر
 عليه الآن يكون المصنف صرح بأنه أراد بالنفي مجرد النهي فليتأمل اهـ سم (قوله أي لم يتضح المراد
 منه) قال العلامة أي الذي هو غير الشرعي واللغوي لان كلاهما ممنوع ارادته كما أفاده قوله اذ لا يمكن الخ
 وما تمتنع ارادته لا يكون اللفظ مجمل فيه أي محتمل لاهـ ولهذا لم يقل لم يتضح المراد منهما اهـ وفيما قاله نظر
 بل يجوز بل يتعين أن يكون المراد أحدهما اذ لا مانع من ارادة ذلك وهو التبادر من الكلام بل صرح
 به العضد ولا ينافية قوله اذ لا يمكن الخ اذ ليس المراد الامكان عقلاً بل مجرد الاستبعاد مع امكان ذلك
 وتظير الشيخ فيما صرح به العضد لا يفيد وما عبر به الشارح لا ينافي ذلك اهـ سم (قوله وقال الآمدي
 اللغوي) * فان قلت يلزم الآمدي ان الحائض منهية عن الدعاء بخير الذي هو المعنى اللغوي للصلاة التي نهيت
 عنها وانه يجب ترك مطلق الامساك يوم العيد حتى عن الكلام وغيره لشمول الصوم لغيره لذلك والتزام
 ذلك ان لم يكن قطعي البطلان فهو من أبعاد البعيد من العقل * قلت للزوم متوجه ولكن يحتمل ان مراد
 الآمدي ان الصلاة التي نهيت الحائض عنها هي ذات الركوع والسجود لكنها الفساد لفقد شرطها من
 الخلوع عن الحيض خارجة عن المعنى الشرعي داخل في المعنى اللغوي ولو مجازاً وان الصوم يوم العيد المسمى
 عنه هو ما سلكه عن المفطرات بنسبة الذي هو المعنى الشرعي لكنه فساد بفقد شرط من شروطه وهو
 قبول اليوم للصوم كان خارجاً عن المعنى الشرعي المختص بما استجمع الشروط داخل في المعنى اللغوي
 كما مر في الصلاة بالنسبة للحائض فلم يلزم ما ذكر * فان قلت فإذا كان الفساد لغوياً مجازاً فلم يجعله
 الآمدي شرعياً مجازاً * قلت قد يفرق باختصاص الشرعي مطلقاً عنده بالمعتد به * فان قلت على هذا
 لا يتحقق خلاف بالنسبة للمعمول لانه واحد عنده وعند غيره غاية الامر انه يدخله في اللغوي وغيره
 يدخله في الشرعي * قلت قد يلزم ذلك لكنه في غاية البعد ثم رأيت العضد نقل مختار الآمدي عن قوم
 حيث قال رابعها أي المذهب لقوم لا جبال فيهما أي الاثبات والنفي اذ يتعين في الاثبات الشرعي وفي
 النهي اللغوي ثم قال احتج الرابع القائل بظهوره في الاثبات في الشرعي عليه بما ذكرتم أتم أي من
 أن عرف الشرع استعماله فيه وذلك يقتضي ظهوره فيه عند صدور عنه وفي النهي في اللغوي يتعذر
 الحمل على الشرعي لازماً محتمة وانه باطل كبيع الخرواخر والملاقيح والمضامين كل ذلك مما نهى عنه الشرع
 وثني منه لا يصح الجواب ما تقدم من ان الشرعي ليس هو الصحيح وانه يلزم في قوله دعى الصلاة أيام
 أقرائك أن يكون المنهى عنه اللغوي وهو الدعاء وبطلانه ظاهر اهـ وهو صريح في اللازم المذكور في
 السؤال المتقدم اهـ سم (قوله وأجيب الخ) قضية هذا الجواب ان كلامهما في النهي المفتض للفساد

وان ماله معنى عرفي عام
 ومعنى لغوي يحمل أولاً
 على العرفي العام (وقال
 الغزالي والآمدي) فيماله
 معنى شرعي ومعنى
 لغوي مجمله (في الاثبات
 الشرعي) وفي ما تقدم
 (وفي النفي) وعبارتهما
 النهي وعدل عنه مع
 ارادته لمناسبة الاثبات
 قال (الغزالي) اللفظ
 (مجمل) أي لم يتضح
 المراد منه اذ لا يمكن حمله
 على الشرعي لوجود
 النهي ولا على اللغوي
 لان النبي صلى الله عليه
 وسلم بعث لبيان
 الشرعيات (و) قال
 (الآمدي) مجمله
 (اللغوي) لتعذر
 الشرعي بالنهي وأجيب
 بان المراد بالشرعي
 ما يسمى شرعاً بذلك
 الاسم صحيحاً كان أو
 فاسداً يقال صوم صحيح
 وصوم فاسد

ولم يذكرا غير هذا القسم مثال (١٩٠) الاثبات منه حديث مسلم عن عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات

يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فاني اذا صائم فيجعل على الصوم الشرعي فيفيد صحته وهو نفل بنية من النهار ومثال النهي منه حديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر وسيأتي في مبحث الجمل خلاف في تقديم المجاز الشرعي على المسمى اللغوي (وفي تعارض المجاز الراجح والحقيقة المرجوحة) بأن غالب استعمال المجاز عليها (أقوال) قال أبو حنيفة الحقيقة أولى في الجمل لاصالتها وأبو يوسف المجاز أولى لغلبته (ثالثا المختار) اللفظ (بجمل) لا يحمل على أحدهما إلا بقرينة لرجحان كل منهما من وجه مثاله حلف لا يشرب من هذا النهر فالحقيقة المتعاهدة الكسر منه بفيه كما يفعل كثير من الرعاء والمجاز الغالب الشرب بما يغترف منه كالاناء ولم ينوشيا فهل يحث بالاول دون الثاني أو بالعكس أو لا يحث

بواحد منهما الاقوال فان هجرت

وكلام العضد السابق ظاهر في ذلك أيضا ويبقى الكلام فيما لا يقتضي الفساد ولم يتبين من كلامهما حكمه فليتأمل اه سم * قلت يمكن أن يقال محله عند الشرعي لان موجب الحمل على اللغوي تعذر المعنى الشرعي وذلك انما يكون مع النهي المقتضي للفساد دون ما لا يقتضي فتأمل (قوله) ولم يذكرا غير هذا القسم) أي ماله معنى شرعي ومعنى لغوي أما القسمان الآخران وهما ماله معنى شرعي ومعنى عرفي وماله المعاني الثلاثة فلم يذكراهما شيخ الاسلام (قوله مثال الاثبات منه) أي من القسم الذي ذكره (قوله ذات يوم) أي طائفة من الزمان صاحبة هذا الاسم وهو اليوم (قوله وهو نفل) جملة معترضة (قوله بنية) متعلق بصحته (قوله وسيأتي في مبحث الجمل الخ) المراد من هذا الكلام التنبيه على قسم آخر أتدعى ما هنا وقد يدعى اندراجا في قول المصنف في الشرع الشرعي لان الشرعي فيه أعم من أن يكون اللفظ المحمول عليه حقيقة أو مجازا فإله العلامة وقد يقال على تقدير اندراجها فيما هنا يكون مرادنا شارح بما ذكره دفع توهم خصوص ما هنا بالحقيقة مع بيان ما فيه من الخلاف سم (قوله في تقديم المجاز الشرعي على المسمى اللغوي) مثاله قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة فقد اجتمع فيه مجاز شرعي وحقيقة لغوية فقبل بحمل على المجاز الشرعي وقبل بحمل على الحقيقة اللغوية وهذا خلاف المقرر في الفروع من أن تقديره الطواف كالمصلاة فيكون تشبيها بلبغا لا مجازا شرعيا ولا حقيقة لغوية (قوله وفي تعارض المجاز الخ) أراد بالمجاز والحقيقة معناه بدل ليل قوله بجملا لا يحمل على أحدهما وقوله فالحقيقة المتعاهدة الكسر منه وقوله بان غالب استعمال المجاز ليس على منواله لانه أراد بالمجاز اللفظ ويمكن أن يكون في العبارة حذف أي بان غالب استعمال اللفظ في المجاز والخطب سهل ولا حاجة لما تكلفه سم (قوله بجملا) قد يقال هذا بنا في ما قدمه في قوله ومن المصحوب بها المجاز الراجح ويحجب بان المراد بها القرينة المانعة أي الصارفة عن الحقيقة الى المجاز لا المعينة (قوله لرجحان كل منهما من وجه) أي وهو الاصل في الحقيقة والغلبة في المجاز (قوله فالحقيقة المتعاهدة الكسر منه بفيه) انما كانت هذه هي الحقيقة لان من لا بداء الغاية فتقتضي أن يكون ابتداء شربه منه قال العلامة لقايل أن يقول الكسر منه مجاز أيضا إذا كان حقيقة هو الاخذ ود أي الشق المستطيل فهو مجاز والحقيقة مهجورة اه وجوابه انه ليس الكلام في تعارض حقيقة النهر ومجازه بل في تعارض حقيقة الشرب ومجازه والمراد من النهر هنا ماؤه اما بالتجاوز بلفظ النهر عن مائه أو بتقدير المضاف أي ماء النهر والشرب من ماء النهر له قطعاً حقيقة ومجاز حقيقة الكسر منه بفيه ومجازه الشرب مما يغترف به منه والتجاوز في الاطراف لا ينافي كون الاسناد حقيقة فالتجاوز في النهر بما تقدم لا ينافي ان ايقاع الشرب عليه اذا كان على وجه الكسر يكون حقيقة ألا ترى ان التجوز بالامر عن الجبش لا ينافي كون الاسناد في هزم الامير الجند حقيقة وكذا التجوز بالقتل عن الضرب الشديد لا ينافي كون الايقاع حقيقة في قولك قتل زيد بمعنى ضربته ضرباً شديداً سم (قوله ولم ينوشيا) جملة حالية من فاعل حلف أو معطوفة على جملة حلف وهو أولى (قوله أو لا يحث بواحد منهما) أي لا بالاول دون الثاني ولا بالثاني دون الاول وليس المراد انه لا يحث لوفعهما معا اذ لا شبهة في الحث حينئذ (قوله فان هجرت الحقيقة) هذا محترز قوله الراجح (قوله فيحث بثمرها) أي باكل ثمرها دون أكل خشبها في العبارة حذف دل عليه الكلام وقوله الذي هو الخ نعت للمضاف المحذوف وهو لفظ أكل لان الحقيقة المهجورة هي الاكل من الخشب لانفس الخشب كما يقتضيه ظاهر العبارة لولا التقدير فان الخشب معنى حقيقي للنخلة مستعمل غير مهجور والطلع من الثمر والجريد ونحوه من الخشب فاندفع ما يقال ان سكوته عن الطلع والجريد ونحوه يدل على أنهم ليسا من الحقيقة ولا من المجاز راجع سم

(قوله)

الحقيقة قدم المجاز عليها اتفاقا فكم حلف لا يأكل من هذه النخلة فيحث بثمرها دون خشبها الذي هو الحقيقة المهجورة حيث لا ينفك

وان تساوى قدمت الحقيقة اتفاقا كلكا كانت غالبة (وثبوت حكم) بالاجماع (مثلا يمكن كونه) أى الحكم (مراد من خطاب) لكن
 يكون الخطاب فى ذلك المراد (محاز الابدل) الثبوت المذكور (على انه) أى الحكم هو (المراد منه) أى من الخطاب (بل يبقى الخطاب
 على حقيقة) لعدم الصارف عنها (خلافا لمكرخى) من الخفية (١٩١) (والبصرى) أى عبد الله من المعتزلة

فى قوله ما يدل على
 ذلك فلا يبقى الخطاب
 على حقيقة اذ لم يظهر
 مستند للحكم الثابت
 غيره مثله وجوب التيمم
 على الجماع الفاق للماء
 اجماعا يمكن كونه
 مرادا من قوله تعالى
 أولامستم النساء فلم
 تجدوا ماء فتيمموا الصخر
 على وجهه المجاز لان
 الملاسة حقيقة فى
 الجنس باليد محاز فى
 الجماع فقال المراد الجماع
 لتكون الآية مستند
 الاجماع اذلا مستند
 غيرها والالذ كرفلا
 تدل على أن المس
 ينقض الوضوء وأجيب
 بأنه يجوز ان يكون
 المستند غيرها واستغنى
 عن ذكره بذكر
 الاجماع كهاو العادة
 فالس فيها على حقيقة
 فتدل على نقضه الوضوء
 وان قامت قرينة على
 ارادة الجماع أيضا بناء
 على الرجح أنه يصح
 أن يراد باللفظ حقيقة

(قوله وان تساوى) هذا محترز قوله المرجوحة (تتميم) قال العلامة بقى ههنا اشكال وهو ان المجاز
 الرجح حقيقة عرفية لان غلبة استعمال اللفظ فى معناه المجازى يعرف بها وضعه كما اختاره الشارح أو
 نفس وضعه كما نقله عن القرافى فى تعريف الوضع واذا صار حقيقة عرفية فى هذا المعنى صار محازا فى المعنى
 الاول والا كان مشتركا والمجاز خير منه واذا صار حقيقة عرفية فى هذا المعنى محازا فى المعنى الاول كان هذا
 المعنى لكونه حقيقيا مقدما على الاول لكونه محازا بقضية مقدمه المصنف من أن الحقيقة مقدمة على المجاز
 فاختياره هنا أن اللفظ يحمل ينافى ذلك اه وتعبه سم بما لا يجدى نفعا فراجع ان شئت (قوله
 بالاجماع) قال العلامة متعلق بثبوت وفى تقديره فصل بين الموصوف وهو حكم وصفته وهى يمكن بأجنبى
 الا أن يتعلق باستقرار محذوف صفة أولى لحكم اه قال سم لان سلم امتناع هذا الفصل وانما يكون متمنا
 لو كان من جملة المتن بخلاف ما اذا كان من الشارح لبيان مراد المتن اه وقيد قال كلام الشارح مع المتن
 ينزل منزلة فهما كلام واحد حكما (قوله فى ذلك المراد) أى الذى هو الحكم المذكور (قوله لان
 الملاسة حقيقة فى الجنس باليد محاز فى الجماع) اعترض بأنه حقيقة فى التقاء البشريتين الصادق بالجماع
 وفيه نظر قال فى الصحاح المس المس باليد ويكنى به عن الجماع اه لكن عبر فى القاموس بقوله لمسه مسه
 بيده والجار به جاعها والملاسة الملاسة والجماعة اه (قوله وأجيب بأنه يجوز أن يكون المستند غيرها)
 هذا منع لقوله لا مستند غيرها وقوله واستغنى الخ منع لقوله والالذ كرفلا وقوله كهاو العادة أى الاستغناء
 بذكر الاجماع عن ذكر المستند فى المسائل الاجماعية لكون الاجماع حجة (قوله فتدل عن نقضه الوضوء)
 أى مطلقا أى كان معه قصد لذة أو وجودها أم لا كما أن المس عند الاول غير ناقض كذلك ومذهبا معاشر
 المالكية النقض به ان صاحبه قصد لذة أو وجودها والافلا فهو كالتوسط بين القولين (قوله الكناية
 لفظ الخ) اعلم ان للبيانين فى الكناية طريقين الاول أنها اللفظ المستعمل فى معناه الحقيقى لينتقل منه الى
 لازمه كقولنا طول النجاد مستعمل فى طول حائل السيف لكان لاذاته بل لأجل ان ينتقل منه
 لازمه وهو طول القامة وعلى هذا فهى حقيقة لان اللفظ لم يستعمل الا فى معناه الحقيقى وان كان القصد
 منه لازمه والثانى أنها اللفظ المستعمل فى لازم معناه مع جواز ارادة معناه الحقيقى كاطلاق طول النجاد
 مراد منه طول القامة فقط أو طول القامة مع طول حائل السيف وعلى هذا فهى ليست حقيقة ولا محازا
 أما الاول فلان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وأما الثانى فلان المجاز لا يصح معه ارادة المعنى الحقيقى اذا علمت
 هذا فتعريف المصنف للكناية بما قاله جار على الطريق الاول بالاشبهة اذ قوله مراد منه حال من معناه
 وضهير منه يعوده أى لمعناه وقوله لازم المعنى لفظا المعنى اظهار فى موضع الاضمار لزيادة الايضاح فاندفع
 اعتراض العلامة قدس سره بأن مفاد عبارة المصنف أن الكناية هى اللفظ المستعمل فى معناه ولازمه معا
 فتكون حينئذ محازا لا حقيقة فلا يصح قوله فهى حقيقة ومبنى اعتراضه على جعل قوله مراد منه حالا
 من ضمير استعمل العائد على اللفظ وجعل ضمير منه اللفظ لالى قول معناه ٢ والاقال مراد منه لازمه
 وقد علمت صحة ما سلكه المصنف وحينئذ فتعريفه مساو لتعريف غيره ولا ريب فى نفع قوله فهى
 حقيقة على تعريفه المذكور وهذا خلاصة القول فى هذا المقام وفيه كفاية عما أطال به العلامة سم رجه

ومحازه معادلت على مسألة الاجماع أيضا وقد قال الشافعى بدلا لهما عليها حيث حل الملاسة فيها على الجنس باليد والوطء (مسألة الكناية
 لفظ استعمل فى معناه مراد منه لازم المعنى) يجوز يد طول النجاد مراد منه طول القامة اذ طولها لازم لطول النجاد أى حائل
 السيف (فهى حقيقة) لاستعمال اللفظ فى معناه وان اراد منه اللازم (فان لم يراد المعنى) باللفظ (وانما عبر بالزوم عن اللازم فهو)
 أى اللفظ حينئذ (محاز) لانه استعمل فى غير معناه أى الاول (والتمريض لفظ استعمل فى معناه بلوح) بفتح الواو أى للتلويع (بغيره)

كافي قوله تعالى حكاية
عن الخليل عليه الصلاة
والسلام بل فعله
كبيرهم هذا نسب الفعل
الى كبير الاصنام المتخذة
آلهة كأنه غضب أن
تعبد الصغار معه تلويحا
لقومه العابدین لها
بأنها لا تصلح أن تكون
آلهة لما يعلمون اذا
نظروا بعقولهم من عجز
كبرها عن ذلك الفعل
أى كسر صغارها فضلا
عن غيره والاله لا يكون
عاجزا (فهو) أى
التعريض (حقيقة
أبدا) لان اللفظ فيه لم
يستعمل فى غير معناه
بخلافه فى الكناية كما
تقدم (الحروف)

(قوله تصوره فى
الذهن) صوابه أن
يقال بدله انه مستعمل
فى المعنى الذهني والمقصود
منه تصوره لينتقل
منه (قوله وأر يده
الدلالة الخ) من أين انه
أر يده الدلالة من غير
أن تراد من اللفظ ويكون
مستعملا فيهما معا
وليس هذا من
مستنعات التراكيب

الله (قوله كافي قوله تعالى حكاية عن الخليل عليه الصلاة والسلام الخ) قال العلامة فى التمثيل بذلك بحث
لانه يلزم من استعماله فى معناه الذى هو ارادته به اخبار بغير الواقع اهـ قلت قد تقرر أن المقصود من
الكناية هو اللزوم وهو الذى يتعلق به الاثبات والنفي دون المعنى الحقيقي قال فى التلويح وأما عند علماء
البيان فالنكناية لفظ قصد بمعناه معنى ثان ملزوم له أى لفظ استعمل فى معناه الموضوع له لكن لا يتعلق به
الاثبات والنفي ويرجع اليه الصديق والكذب بل لينتقل منه الى ملزومه فيكون هو مناط الاثبات والنفي
ومرجع الصديق والكذب كما يقال فلان طويل النجاد قصد بطول النجاد الى طول القامة فيصح الكلام
وان لم يكن له نجاد قط بل وان استحال المعنى الحقيقي كافي قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله
والسماوات مطويات بيمينه وأمثال ذلك فان هذه كلها كنيات عند المحققين من غير لزوم كذب لان
استعمال اللفظ فى معناه الحقيقي وطلب دلالة عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى ملزومه الى آخر ما أطال به
ولا يخفى ان قوله من غير لزوم كذب الخ يدل على ان الاخبار بغير الواقع انما يكون كذبا اذا لم يكن المقصود
به الانتقال المذكور وهذا جار فى التعريض بالفرق واذا كان المعنى الحقيقي غير مقصود بالذات للاخبار
عنه وانما الخبر عنه المنتقل اليه وانه يصح اطلاق اللفظ كناية وان لم يكن المعنى الحقيقي موجودا كما تقدم
عن السعد وقد علمت ان التعريض كالكناية فعنى كون اللفظ مستعملا فى معناه الحقيقي فيهما تصور المعنى
الحقيقي فى الذهن لينتقل منه الى المعنى الآخر فالمتغير تصوره فى الذهن لا وجوده فى الخارج فقد تبين سقوط
ما قاله العلامة وكذا سقوط قول الشهاب فيه خزانة لعصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الصغائر ولو
سهوا على الراجح اهـ لانه اذا لم يتحقق الكذب فلا صغيرة أصلا لا عمدا ولا سهوا وكان وجه الكناية
حقيقة مع انتفاء المعنى الحقيقي أو استحالته كما مر ان تحقق المعنى وعدم تحققه أمر خارج عن مدلول
اللفظ بناء على انه موضوع للمعنى الذهني لا للخارجي لكن هذا يشكل على ما شئ عليه المصنف من وضع
اللفظ للمعنى الخارجى دون الذهني اللهم الا أن يخص ذلك بغير الكناية والتعريض أو يكون ما عرف به الكناية
والتعريض مبنيا على قول غيره من وضع اللفظ للذهني دون الخارجى فلي تأمل سم باختصار (قوله
نسب الفعل) أى وهو تكبير الاصنام وقوله كأنه غضب أى كبير الاصنام وقوله تلويحا علة لقوله نسب
وقوله لما يعلمون علة لقوله لا تصلح وقوله من عجز كبيرها بيان لما يعلمون (قوله فهو حقيقة أبدا) ما ذكره
المصنف من أن التعريض بالنسبة لعنايه الأصلية حقيقة أبدا طريقة لبعض البيانين وذهب آخرون الى أن
التعريض بالنسبة للمعنى الأصلية فديكون حقيقة وقد يكون مجازا وقد يكون كناية لانه ان استعمل فى
معناه الموضوع هو له حقيقة أوفى غيره فجاز أوفى معناه الحقيقي مراد منه لازمه فكناية كما تقرر
فى موضعه وأما المعنى التعريضى قائما يستفاد من سياق الكلام (قوله بخلافه فى الكناية الخ)
هذا يفيد أن قول المصنف فيما تقدم فان لم ير المعنى وانما عبر بالملزوم عن اللازم فهو مجاز من تمة تعريف
الكناية وانها تنقسم الى كونها حقيقة تارة وهى ما اذا استعمل اللفظ فى معناه لينتقل منه الى لازمه ومجازا
أخرى وهى ما اذا استعمل اللفظ فى لازم المعنى ويشعر بهذا اشعار اقويا قوله فى التعريض فهو حقيقة
أبدا فتقيده بالابدية يشعر بأن الكناية ليست حقيقة على التأبيد بل تكون نارة حقيقة وتارة مجازا
وهو تابع فى ذلك لوالده فان الكناية عنده تنقسم الى حقيقة ومجاز كما نقل ذلك عنه السيوطى فى اتقانه
حيث قال وفيها أى الكناية أربعة مذاهب أحدها انها حقيقة قال ابن عبد السلام وهو الظاهر لانها
استعملت فيما وضعت له وأر يده الدلالة على غيره الثانى انها مجاز الثالث انها لا حقيقة ولا مجاز واليه
ذهب صاحب التلخيص لمنعه فى المجاز أن يراد المعنى الحقيقي مع المجازى وتجويزه ذلك فيها الرابع وهو
اختيار الشيخ تقي الدين السبكي انها تنقسم الى حقيقة ومجاز فان استعمل اللفظ فى معناه مراد منه لازم

المعنى فهو حقيقة وإن لم يرد المعنى وإنما عبر بالملزوم عن اللازم فهو مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ليفيد غير ما وضع له فالجواز فيها أن يراد به غير موضوعه استعمالا وإفادة اه وقد صرح الزركشي بأن المصنف تابع لوالده في انقسام الكناية إلى الحقيقة والمجاز وهذا مفاد قول الشارح بخلافه في الكناية كما تقدم لكن نازع شيخ الإسلام في نسبة ذلك إلى المصنف حيث قال وأما نسبة الرابع للمصنف فوهم إذ قوله فهو مجاز عائد إلى اللفظ لا إلى الكناية كما صرح به الشارح اه أي فلا يكون قوله فإن لم يرد المعنى إلخ من تمام تعريف الكناية كما هو المتبادر من العبارة والالفاظ فهي أي الكناية مجاز لكن قد يقال استدلاله بذلك لا يخلو عن ضعف لجواز أن يكون تصريح الشارح بقوله أي اللفظ لدفع استشكال تذ كبر الضمير مع عوده للكناية وهي مؤنثة لا لاشارة إلى عدم عود الضمير لها بل يعزى ذلك قوله بخلافه في الكناية كما تقدم فانه ظاهر في الإشارة به إلى أن قيد الابد في التعريض مقابل للتفصيل في الكناية وقد أله أعنى قول الشارح بخلافه في الكناية كما تقدم العلامة بقوله أي فإن اللفظ فيها قد يستعمل في غير معناه وإن كان مجازا لا كناية اه ولا يخفى بعده (قوله أي هذا مبحث الحروف) المبحث اسم مكان البحث والبحث جل المحمولات على الموضوعات كما تقدم أي هذا محل اثبات أحوال الحروف لها وجملها عاينها (قوله التي يحتاج الفقيه إلخ) المراد بالفقيه المجتهد ونبه بذلك على بيان العذر في ذكرها في هذا الفن (قوله لكثرة وقوعها في الأدلة) بيان لوجه الاحتياج وقد يقال الاحتياج لا يتوقف على الكثرة بل على مجرد الوقوع ويمكن أن يقال التقييد بالكثرة مع كونه الواقع للإشارة إلى مزيد الاحتياج ففيه تأكيد العذر في ذكرها (قوله لكن سيأتي منها) أي من الحروف بمعنى الأدوات في العبارة استخدام (قوله تغليب لاكثر) قد يستغنى عن دعوى التغليب بأن إطلاق الحروف على السكّات مطلقا لإطلاق آخر لهم قال الصفا في شرح كتاب سيدي به أن الحرف يطلقه سيدي به على الاسم والفعل اه والتغليب مجز كناية عليه في شرح التلخيص (قوله عدها بالقلم الهندي) المراد بعدها ذكرها بالعبارة عنها فإن قيل القلم الهندي ليس عبارة بل هو رمز للعبارة عنها قلنا نعو بل هو عبارة عنها لأن تلك الاشكال تدل على لفظ وهو قولك واحد اثنان إلخ كما أن الاشكال العربية تدل على ذلك سم (قوله للجواب والجزاء) المراد بكونها للجواب أنها لا تقع إلا في كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر إما تحقيقا وإما تقديرًا فلا تقع في كلام مقتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضي الجواب والمراد بالجزاء ما يكون جزء الشرط ومن المعلوم أن الشرط استقبالي فيلزم أن يكون الجزء كذلك ولذا اشترط في نصبها كون الفعل بعدها استقباليا (قوله الشلو بين) هو يفتح اللام وضما القب الاستاذ أي على وهي باغة الاندلس الأبيض الأشقر قاله شيخ الإسلام (قوله وقد تمحض للجواب) من تمة قول الفارسي وهو محترز قوله غالبا (قوله أي أن زرتني) تنبيه على أن المراد بالجواب في قوله قال سيدي به للجواب جواب الشرط وقد تقدمت الإشارة لذلك (قوله لا تتفاء استقباله) أي لأن المعنى أصدقك الآن وكذا قول الآخر له أحبك المراد به الحال لأنه أخبر عن حب قائم به وقت التكلم (قوله المشتراط في نصبها) أي وفي الجزاء بها (قوله أي أن كنت قلت ذلك حقيقة إلخ) فيكون القول المذكور وجوابه استقباليين لأن كون القول المذكور حقيقة لم يعلم إلا بعد والتصديق المذكور مرتب عليه فلا يكون موجودا الآن أيضا (قوله وسيأتي عدها من مسالك العلة) تنبيه على فائدتها وعلى أنه يمكن الاستغناء به عن ذكرها هنا بما أتى وقوله لأن الشرط علة للجزاء توجيه لعدها من مسالك العلة وتنبيه على تضمين جملتها معنى الشرط والجزاء سم (قوله للشرط) أي موضوعا للشرط يطلق الشرط على نفس أداته وعلى فعل الشرط وعلى تعاقب حصول مضمون جملة على حصول مضمون أخرى وهو الذي أشار له فلا حاجة إلى ما ذكره

في التعبير بها تغليب
للاكثر في خط المصنف
عدها بالقلم الهندي
اختصارا في الكناية
وفي بعض النسخ بالقلم
المعتاد ولتمس عليه
لوضوحه (أحدها اذن)
من نواصب المضارع
(قال سيدي به للجواب
والجزاء قال الشلو بين
دائما) قال (الفارسي
غالبا) وقد تمحض
للجواب فاذا قلت لمن
قال أزدرك اذن
أكرمك فقد أحببته
وجعلت أكرمك جزء
زيارته أي أن زرتني
أكرمك واذا قلت لمن
قال أحبك اذن أصدقك
فقد أحببته فقط عند
الفارسي ومدخل
اذن فيه مرفوع لا انتفاء
استقباله المشتراط في
نصبها وبتمكاف
الشلو بين في جعل هذا
مثالا للجزاء أيضا أي
ان كنت قلت ذلك
حقيقة صدقتك وسيأتي
عدها من مسالك العلة
لأن الشرط علة للجزاء
(الثاني ان) بكسر
الهمزة وسكون النون
(للاشرط) أي لتعليق
حصول مضمون جملة
بحصول مضمون أخرى
نعوان يتنوها فيقر لهم ما قد سلف (والثاني) نحو

ان الكافرون الافى غرور ان اردنا لا الحسنى أى ما (والزيادة) نحو ما ان زيد قائم ما ان رأيت زيدا (الثالث أو) من حروف العطف (لشك) من المتكلم نحو قالوا (١٩٤) لبنا يوماً أو بعض يوم (والابهام) على السامع نحو أنها أمرنا باليل أو نهاراً

(والتخيير) بين المعطوفين سواء امتنع الجمع بينهما نحو خذ من مالى ثوباً أو ديناراً أم جاز نحو جالس العلماء أو الوعاظ وقصر ابن مالك وغيره التخيير على الاول وسماه الثانى بالاباحة (ومطابق الجمع) كالواو نحو وقد زعت ليلى بأتى فاجر لنفسى تقاها أو عاها فجورها

أى وعابها (والتقسيم) نحو السكامة اسم أو فعل أو حرف أى مقسمة الى الثلاثة تقسيم الكل الى جزئياته فيصدق على كل منها (وبمعنى الى) فينصب بعدها المضارع بأن مضمرة نحو لأزمنك أو تقضينى حتى أى الى ان تقضينه (والاضراب كبـل) نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزبدون أى بل يزبدون (قال الحريرى والتقريب نحو ما أدرى أسلم أو ودع) هذا يقال لمن قصر سلامه كالوداع فهو من تجاهل العارف

شيخ الاسلام (قوله ان الكافرون الخ) كرر المثال اشارة الى أنه لا فرق بين الجملة الاسمية والفعلية وكذا نكرير المثال للزيادة (قوله والزيادة) فيه تساهل فان الزيادة ليست معنى بل معناها التأكيد (قوله لشك) انظر هل المراد به مطاق التردد أو التردد على حد سواء واعلم أن التحقيق ان أولاحد الشئيين أو الاشياء وهذه المعانى المذكورة لها انما يفيد السباق والقرائن (قوله قالوا البنا يوماً أو بعض يوم) قال بعضهم هى فيه للاضراب لا للشك (قوله والابهام على السامع) ويعبر عنه بالتشكيك والمراد به التعمية على المخاطب مع علم المتكلم بالحال فالشك من جهة المتكلم والابهام من جهة السامع كما أشار لذلك الشارح شيخ الاسلام وفى كون الآية من ذلك نظر بل الظاهر أن أوفيهما التنوين الامر الآتى كذا قال بعضهم قلت وفيه نظر (قوله والتخيير) اعلم أنه لا تنافى بين نسبة التخيير والاباحة لا و نسبتها الى صيغة الامر لان كلامهم له دخل فى ذلك اذ لا يفادان لانهما ملازمة كل منهما صيغة الامر وأيضاً فان الى الصيغة نارة الى أخرى (قوله بين المعطوفين) فيه تغليب للمعطوف لكونه أخصر على المعطوف عليه ولولم يغلب لقال بين المعطوف والمعطوف عليه (قوله نحو خذ من مالى الخ) انما كانت أوفيه للتخيير لان الاصل فى مال الغير الحرمة حتى ينص على حله وأوص فى أحدهما فيمتنع الجمع بينهما (قوله وسماه الثانى بالاباحة) والمراد بها الاباحة التغوية لا الشرعية لان الكلام فى المعانى التغوية للحروف قبل ظهور الشرع (قوله وقد زعت ليلى بأتى فاجر الخ) الزعم الدعوى بلا دليل وضمن زعمت معنى تحدث فعدها بالباء وكون أوفى البيت لمطابق الجمع كالواو بخلاف الظاهر والظاهر انها فيه للابهام على السامع (قوله تقسيم الكل الى جزئياته) ضابطه كما نقرر أن يصدق اسم المقسم على كل من الاقسام كتقسيم السكامة الى الاسم والفعل والحرف فان السكامة يصح جعلها على كل واحد من الاقسام وأما تقسيم الكل الى أجزائه فضابطه عدم صدق المقسم على كل واحد من الاقسام بل انما يصدق على المجموع من حيث هو مجموع كتقسيم الكلام الى الاسم والفعل أو الحرف اذ لا يصح جل الكلام على الاسم وحده أو الفعل كذلك أو الحرف كذلك وكقولهم السكنجيل خل أو ماء أو عسل فانه ينقسم الى هذه الثلاثة وهو اسم للمجموع منها ومن هذا قول الجاسمى

وقالوا لنا ثقتان لا بد منهما * صدور رماح أشرعت أو سلاسل

يقال أشرعت أى سددت أى لا بد من القتل والأسر فأشار الى الاول بقوله صدور رماح أشرعت وللثانى بقوله أو سلاسل شيخ الاسلام (قوله فيصدق الخ) أى يحمل لان الصدق اذا أضيف للمفردات فالمراد به الجملة واذا أضيف الى الجملة والقضية فالمراد به التحقق وضمير يصدق يعود الى كل أو للسكامة (قوله وبمعنى الى) بقى كونها بمعنى الا كقولك لأقتلن الكافر أو يسلم قال شيخ الاسلام وكان المصنف استغنى عن هذا بذكر كونها بمعنى الى بناء على قول الرضى وغيره ان المعنيين يرجعان الى شئ واحد اه وزاد بعضهم كونها بمعنى كى نحو لأطيعن الله أو يغفر لى فان هذه لا تصح لواحد من المعنيين بل هى بمعنى كى التعليلية سم (قوله نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزبدون) وجه الاضراب فى الآية الشريفة انه اخبر بأنهم مائة ألف باعتبار حالهم من يراهم أى ان من يراهم يقول انهم مائة ألف ثم أخبرنا بما بعددهم فى نفس الامر فالاول باعتبار ما يظنه الراى والثانى باعتبار ما فى نفس الامر وهذا ظاهر كلام الكشاف وجماعة من المفسرين أن أوفى الآية المذكورة لشك اكن باعتبار حال الناظر والمعنى ان من نظر اليهم يشك فى كونهم مائة ألف أو يزبدون عاها (قوله هذا يقال لمن قصر سلامه كالوداع الخ) قال السكالك منتقداً والصواب أن يقال

والمراد تقرىب السلام لقصره من الوداع ونحوه وما أدرى أذن أو أقام يقال لمن أسرع فى الاذان كالأقامة (الرابع أى بالفتح) للهمزة (والسكون) للياء (للتفسير) بمفرد نحو عندى عسجد أى ذهب لمن

وهو عطف بيان أو بدل أو جملة نحو وترميئي بالطرف أي أنت مذنب * وتقليني لكن إياك لأقلى فانت مذنب تفسير لما قبله
أذمناه نظرا إلى نظر مغضب ولا يكون ذلك الاعن ذنب واسم لكن (١٩٥) ضمير الشأن وقدم المفعول من

خبرها لا فائدة الاختصاص
أي لا تركب بخلاف
غيرك (وإنشاء القرب
أو البعيد أو المتوسط
أقوال) وبدل للأول
ما في حديث الصبيحين
في آخر أهل الجنة دخولا
وأدناهم منزلة فيقول
أي رب أي رب وقد
قال تعالى فاني قد رب
وقيل لا يدل لجواز نداء
القريب بما للبعيد
توكيدا (الخامس أي)
بالفتح (بالشديد)
اسم (للشروط) نحو
أيما الاجلين قضيت
فلا عدوان على
(والاستفهام) نحو
أيكم زادته هذه إيمانا
(وموصولة) نحو ولئن عن
من كل شيعة أيهم أشد
أي الذي هو أشد
(ودالة على معنى الكمال)
بان تكون صفة لشدة
أحوال من معرفة نحو
مررت برجل أي رجل
أو بعالم أي عالم أي
كامل في صفات
الرجولية أو العلم
ومررت بزيد أي
رجل أو أي عالم أي
كاملا في صفات
الرجولية أو العلم (وموصولة)

لمن قصر الزمن بين وداعه وسلامه بهذا صرح الحريري في شرح اللمحة وعبارته الخامس من معاني أو
أن تكون للتقريب كقولك ما أدري أسلم أو ودع فدخول أو فيها التقريب الزمان ما بين السلام والوداع
اه وقال شيخ الاسلام مثله * قلت وهو وجيه وبذلك يحصل اشتباه السلام بالوداع مع كون الموضوع
وجودهما معا وأما على ما قاله الشارح فالوجود السلام فقط وقصر مدته لا تقتضي اشتباهه بخصوص
الوداع لوجود قصر المدة في غيره أيضا وما قاله سم مؤيد الكلام الشارح فن التعسف الذي لا يلتفت
اليه وقول بعض من حشى الكتاب بعد إيراد الاعتراض المذكور مانعه والجواب أن قصر السلام يستلزم
قصر الزمن المذكور فهو من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم فيكون كناية والامر في ذلك سهل اه كلام
بمعزل عن المقام (قوله وهو عطف بيان أو بدل) أي عند البصريين وأما الكوفيون فقالوا انه عطف
نسق لان أي عندهم من حروف العطف (قوله نفسه لمقابلته) أي لسبب ما قبله بدليل قوله بعد ولا
يكون ذلك الاعن ذنب (قوله من خبرها) أي عن إشارة إلى أن المفعول من جملة الخبر وهو المختار لان
المراد الاخبار بالجموع لا بالجملة وحدها وان كان المسمى بالخبر اصطلاحا هو الجملة (قوله أي لا تركب)
كان القياس أن يقول أي لا افلاك لكنه عبر بالترك مجازا عن القلي لاستلزام القلي الذي هو البغض
للترك وكان ينبغي للصنف ذكر أي بكسر الهمزة وسكون الياء يستوفي جميع أقسامها وهي حرف جواب
بمعنى نعم ولا يجاب بها الامع القسم في جواب الاستفهام نحو قوله تعالى ويستنبئونك أحق هو قل أي وربي
انه لحق وأجاب القرافي بان احتياج الفقيه لهذه اللفظة نادر فلذلك لم يذكر وهو زاد الاخفش لاي المشددة
فما وهي أن تكون نكرة موصوفة نحو مررت بأى. محجب لك كما يقال عن محجب لك قال ابن هشام
وهذا غير مسموع شيخ الاسلام (قوله وقيل لا يدل لجواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا) ويجوز أن
يوجه عدم الدلالة أيضا بان البعيد في النداء أعم من بعيد المسافة وبعيد الرتبة كما هنا قاله سم ووجه
التأكييد في نداء القريب بما للبعيد انه كتكرير نداء القريب (قوله للشروط) ينبغي اعرابه حاليا لعطف
عليه قوله وموصولة وما بعده بالنصب ويجوز اعرابه خبر مبتدأ محذوف فتكون المعطوفات بعده مرفوعة
قاله سم (قوله بان تكون صفة الخ) فيه إشارة إلى أن الصفة قد تكون جامدة مؤولة بالمشق كما أشار
إلى ذلك بقوله أي كامل الخ (قوله أي كامل في صفات الرجولية) في زيادة صفات إشارة إلى أن الزيادة
والنقص باعتبار الصفات لان الرجولية في حد ذاتها لا تزيد ولا تنقص لان ماهيتها واحدة لا تفاوت في
أفرادها من حيث ذاتها بل من حيث صفاتها (قوله ووصلة) أي متوصل بها إلى نداء ما فيه آل وهذا مبني على
أن المنادى هو المعارف بالانفس أي وأما من جعل أي نفس المنادى والمعرف نعمتها فلا (قوله ومفعولا
به) اختيار لما ذهب اليه طائفة من النحاة من انفكاكها عن الظرفية والاكثر على انها لازمة
لظرفية وأولوا مآثره يوهم الخروج عنها بما يرددها وقوله ومفعولا به وبدلا من المفعول به ينبغي أن
يكون مثل ذلك العطف على المفعول به وعلى البدل لان المعطوف على المفعول به مفعول به والمعطوف
على البدل بدل والظاهر أيضا جواز التوكيد اللفظي قاله سم (قوله أي إذ كروا حالتكم هذه) ذكر
الشارح زبدة المقصود وان كان الظاهر ان يقول إذ كروا زمن ذلك الآن ذكر الزمن ليس الا لذكر
ما فيه وهي الحالة المذكورة وكذا يقال في المثال الآخر لا يقال لكن ماذا كره لا يفيد الماضي مع ان كونها
مفعولا به أو بدلا منه من أقسام كونها للماضي كما هو صريح عبارة المصنف لا مانع من أن لا يكون مفعولا به

لنداء ما فيه (ال) نحو يا أيها الناس (السادس إذا سمع للماضي ظرفا) نحو جئتكم إذ طلعت الشمس أي وقت طلوعها (ومفعولا به) نحو
واذ كروا إذ كنتم قليلا فكثركم أي إذ كروا حالتكم هذه (وبدلا من المفعول) به نحو واذا كروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء
الخ أي إذ كروا النعمة

نحو فسوف يعلمون اذ
الاغلال في أعناقهم
وقيل ليست للمستقبل
واستعمالها فيه في هذه
الآية لتحقق وقوعه
كالماضى (وتردلتعايل
حرفا) كاللام (أو ظرفا)
بمعنى وقت والتعليل
مستفاد من قوة الكلام
فولان نحو وضربت
العبد اذ أساء أى
لأسائه أو وقت أسائه
وظاهر ان الضرب
وقت الاساءة لاجلها
(وللمفاجأة) بأن
تكون بعد يينا أو يينا
(وفاقا لسيبويه) حرفا
كما اختاره ابن مالك
وقيل ظرف مكان وقال
أبو حيان ظرف زمان
واستغنى المصنف عن
حكاية هذا الخلاف
بحكاية مثله في اذا
الاصلية في المفاجأة مثال
ذلك يينا أو يينا أنا
واقف اذ جاء زيد أى
فاجأ بحجته وقوفى أو
مكانه أو زمانه وقيل
ليست للمفاجأة وهى
في ذلك ونحوه زائدة
للاستغناء عنها كما
تركها منته كغير من
العرب (السابع اذا
للمفاجأة) بأن تكون
بين جملتين ثانيتهما

افادته ما ذكر لكنه لا ينافيه بل يمكن حمله عليه وذلك كاف في التصحيح وأما ثانيا فلا نسلم عدم افادته ذلك
لان الماضى يستفاد من الاشارة في قوله حالته كم هذه لان المشار اليه مضمون قوله كنتم قليلا فكثيركم
المفيد للمضى لكون الفعل فيه ماضيا ومنه الجعل المذكور اذ هو اشارة الى مضمون قوله اذ جعل فيكم
أنبياء المفيد أيضا للمضى لما ذكر اه سم (قوله التي هي الجعل المذكور) أى وما عطف عليه فالمراد
بالنعممة الانعام لا بدال الجعل المذكور منها لا النعم به وفي جعل اذ بدلا من المفعول به في الآية تسامح لان
البدل هو ما بعدها كما هو ظاهر قرره شيخنا وفيه نظير يعلم مما ذكرناه عن سم في القولة التي قبل هذه
(قوله ومضافا اليها اسم زمان) لا يخفى انها لا تخرج بذلك عن الظرفية غايته انها ظرفية مقيدة ويكفى
ذلك في تعدد المعنى ومنه حينئذ ووقتئذ والاضافة في ذلك بيانية ويمكن ان يجعل من فوائدها لاجال
والتفصيل لاجال الحين والوقت وتفصيل اذ بضافتها ما بعدها (قوله وللستقبل في الاصح) ينبغى أن
يجرى فيها حينئذ المفعولية والبدلية ولعله تركهما لعدم تصريح بهما سم (قوله وقيل ليست للمستقبل
الح) حاصله انها دأما للماضى لكن اما حقيقة واما تأويلها وهى في الآية المذكورة للماضى تأويلا وان كان
مستقبلا في الواقع لتحقق وقوعه كالماضى (قوله والتعليل مستفاد من قوة الكلام) أى على القول
الثاني ولا يلزم جريان الثاني في كل ما يصلح فيه الاول لانه لا يجري في نحو قوله تعالى وان ينفعكم اليوم اذ ظلمتم
أنكم في العذاب مشركون لاختلاف زمن الفعلين والقول الاول عزى لسيبويه وصرح به ابن مالك في
بعض نسخ التسهيل شيخ الاسلام وهذا الذى ذكره شيخ الاسلام يندفع ما أورده السكاك في هذا المقام
(قوله وظاهر ان الضرب الح) من تمة الثاني القائل بانها ظرف وهو واضح لكون التعليل مستفاد من
قوة الكلام (قوله وللمفاجأة) المفاجأة المصادفة بغتة (قوله بعد يينا أو يينا) قيل ان يينا أصله بين
أشبهت فتحة النون فتولد عنها الالف ويينا هى ييناز بدت فيها الميم تأكيذا (قوله حرفا كما اختاره
ابن مالك الح) قال في المغنى وعلى القول بالظرفية فقال ابن جنى عاملها الفعل الذى بعده ا لانها غير مضافة
اليه وعامل يينا أو يينا محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشاويين اذ مضافة للجمله فلا يعمل فيها الفعل
ولا يي يينا أو يينا لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا يقابل له وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام
واذ بدل منهما والمغنى حين أناقم حين جاء زيد اه وفي شرح التسهيل للدماميني فاذا قلت يينا أو يينا
أناقم اذ قبل عمرو فعلى القول بزيادة اذ يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل في يينا كما يكون كذلك
لو كانت اذ غير موجودة وعلى القول بانها حرف مفاجأة فالعامل في يينا أو يينا محذوف يفسره ما بعده
اذ هو ا قبل في المثال المذكور اه وقضية ما ذكرناه لا يتأتى الا بدال على الظرفية المسكانية فينبغى ان
تعلق بالعامل المحذوف اه سم (قوله فاجأ بحجته) هذا على أنها حرف والمفاجئ هو ما بعده ا ولا محل
له وهى انما دلت على المفاجأة فقط وقوله أو مكانه أو زمانه هذا على أنها ظرف زمان أو مكان وهما بالنصب
عطف على وقوفى وبالرفع عطف على بحجته لان المفاجأة مفاعلة من الجانبين (قوله وقيل ليست
للمفاجأة) مقابل لقوله وللمفاجأة وقوله وهى في ذلك ونحوه زائدة أى والمعنى حينئذ جاء زيد بين
أجزاء زمان وقوفى (قوله السابع اذ للمفاجأة) أى موضوعا للمفاجأة مع كونها حرفا أو ظرف زمان
أو مكان ولهذا أطلق المفاجأة وذكرا الخلاف في كونها حرفا أو ظرف زمان أو مكان (قوله بان تكون بين
جملتين) قال في المغنى وتختص بالجلل الاسمية ولا تحتاج الى جواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال
لا الاستقبال اه (قوله حرفا وفاقا للاخفش وابن مالك) قال في المغنى ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان
زيدا الباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعده فيها قبلها اه (قوله والزحشرى ظرف زمان)
قال في المغنى وزعم أى الزحشرى أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة وقال في قوله تعالى ثم اذادعاهم

دعوة من الارض اذا اتم تخرجون التقدير ثم اذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس أو المقدر في نحو فاذا الاسد أى حاضر وان قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر أو استقر واذا قلت خرجت فاذا الاسد صح كونها عند المبرد خبر أى في الحضرة الاسد ولم يصح عند الزجاج لان الزمان لا يخبر به عن الجنة ولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر به ولا عنه فاذا قلت فاذا القتال صحت خبريتها عند غير الاخفش وتقول خرجت فاذا زيد جالس أو جالساً فالرفع على الخبرية واذا نصب به والنصب على الحالية والخبر اذا ان قيل انها ظرف مكان والافهوه محذوف نعم يصح أن تقدرها خبراً عن الجنة مع قولنا لها زمان اذا قدرت حذف مضاف كأن تقدر في نحو فاذا الاسد أى فاذا حضور الاسد اهـ من سم (قوله في ذلك المكان الخ) مفعول قدر رأى فن قدر هذا اللفظ (قوله وترك معنى المفاجأة) أى تركه مع كونه مراداً (قوله وهل الفاء فيها زائدة) قد توجه الزيادة بتزيين اللفظ (قوله أو عاطفة) الظاهر أن العطف غير مقصود من التركيب المذكور وعلى أنه مقصود فالمعقب المقادير مستغنى عنه بالمفاجأة ولهذا استظهر بعضهم كونها زائدة (قوله مضمنة معنى الشرط) قالوا لانها مفعولة للجواب فانظروا حيث صدر الجواب بالفاء فان فاء السببية لا يعمل ما بعد هاء فيما قبلها (قوله فتجانب بما يصدر بالفاء) معناه كما هو ظاهر أن هذا الحكم من فروع تضمنها معنى الشرط وليس في هذه العبارة حصر جوابها فيما يصدر بالفاء فقول شيخ الاسلام ان هذا قيد مضر ممنوع اذ لم يذ كر على وجه القيدية بل على وجه التفریع والجواب الذي يجب تصديره بالفاء هو الذي لا يصلح جعله شرطاً بان يكون جملة اسمية أو فعلية فعلمنا طلباً أو جامداً أو مقرون بقداً أو بحرف تنفيس أو منفي بما أولن أو أن وقد نظم ذلك في قول بعضهم

اسمية طلبية وبجامد * وبما وقد بلن وبالتنفس

(قوله ونذكر جميعها للماضى) هذا محترز قوله للمستقبل فقوله غالباً راجع اليه أيضاً فعمل أن المصنف صرح بمحترز قوله للمستقبل دون قوله للشرط (قوله نحو والليل اذا يغشى) في كون هذا الحال نظراً لان الليل لم يرد به ليل موصوف بحال ولا بغيره فكذا اذا يغشى وقول الشارح فان الغشيان مقارن ليل لا يظهر به معنى الحال الذي هو أحد الازمنة الثلاثة بدليل مقابته بالاستقبال والماضى واعلم أن اذا هاتان تعاقب بمحذوف أى وعظمة الليل اذا يغشى لا بفعل القسم لفساد المعنى كما لا يخفى أو بدل من الليل كما قاله السعد اهـ سم وعبرة السعد في التلويح اذا قدرت استعمال مجرد الظرفية من غير اعتبار شرط وتعلق كقوله تعالى والليل اذا يغشى أى أقسم بالليل وقت غشيانها على أنه بدل من الليل اذ ليس المراد تعلق القسم بغشيان الليل وتقييده لذلك الوقت اهـ قلت ووجه فساد المعنى على تعلق اذا يغشى بفعل القسم كما قاله سم ظاهر لاقتضائه ان وقت الغشيان ظرف للقسم ووقت له وهو ظاهر الفساد اذا الوقت المذكور مقسم به لا ظرف للقسم ووقت له وهذا يظهر توجيه قول التفتازاني قدس الله سره اذ ليس المراد تعلق القسم بغشيان الليل وتقييده بذلك الوقت (قوله أى أصقت مرورى بمكان يقرب منه) بيان للمعنى الحقيقي أى ان المعنى الحقيقي لقولنا مررت بز يد هو الصاق المرور بالمكان الذى يقرب منه فافاده قولنا مررت بز يد من الصاق المرور بنفس زيد مجاز وهذا المجاز عقلى لانه أسند الاصاق المقادير الباء الى زيد وحقه أن يسند للمكان الذى يقرب منه (قوله والتعديدية كالهزمة) أشار بذلك الى أن المراد بالتعديدية التصيير أى تصيير ما كان فاعلاً مفعولاً وجعل ما كان لازماً متعدياً كما تراه في قوله تعالى ذهب الله بنورهم اذا الاصل ذهب نورهم فجعل الفاعل مفعولاً واللازم متعدياً وقيل ذهب الله بنورهم كما يفعل ذلك بالهزمة التى هى الاصل في ذلك فيقال أذهب الله نورهم وأما التعديدية بمعنى اتصال معنى الفعل الى الاسم فيشترك فيها كل حرف جو يتعلق وهو ما ليس بزائد ولا شبيهاً بزائد (قوله والاستعانة) لم يذكرها ابن مالك في نسبه وأدرجها في السببية وقال في شرحه النحويون يعبرون عن هذه بالاستعانة

ففي ذلك المكان أو الزمان وقوفه اقتصر على بيان معنى الظرف وترك معنى المفاجأة وهل الفاء فيها زائدة لازمة أو عاطفة قولاً (وترد ظراً للمستقبل مضمنة معنى الشرط غالباً) فتجانب بما يصدر بالفاء نحو اذا جاء نصر الله والآية والجواب فسيح الخ وقد لا تضمن معنى الشرط نحو آتيك اذا احمر البسر أى وقت احمراره (وندر جميعها للماضى) نحو واذا رأوا نجارة أو هو الآية فانها زلت بعد الرؤية والانقضاء (والحال) نحو والليل اذا يغشى فان الغشيان مقارن لليل (الثامن الباء للاصاق حقيقة) نحو به داء أى أصق به (ومجازاً) نحو مررت بز يد أى أصقت مرورى بمكان يقرب منه (والتعديدية) كالهزمة نحو ذهب الله بنورهم أى أذهب (والاستعانة)

بأن تدخل على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم (والسببية) نحو فكلا أخذنا بذنبه (والمصاحبة) نحو قد جاءكم الرسول بالحق أي مصاحبه (والظرفية) المكانية أو الزمانية نحو ولقد نصركم الله بغير نزعهم بسحر (والبديلية) كفي قول عمر رضي الله عنه استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في العمرة فاذن (١٩٨) وقال لا تنسنا أي من دعائك فقال كلمة ما يسر في أن لي بها الدنيا أي بدلها

رواه أبو داود وغيره وأخى ضبط بضم الهمزة مصغرا لتقريب المترلة (والمقابلة) نحو واشترت الفرس بألف (والمجازة) كمن نحو وبوم تشق السماء بالغمام أي عنه (والاستعلاء) نحو ومن أهل الكتاب من أن تأمنه بقنطار أي عليه (والقسم) نحو بالله لأفعلن كذا (والغاية) كالي نحو وقد أحسن بي أي إلى (والتوكيد) نحو كفي بالله شهيدا وهزي اليك بجذع النخلة والاصل كفي الله وهزي جذع (وكذا التبعية) كمن (وفاقا للأصمى والفارسي وابن مالك) نحو عينا يشرب بها عباده أي منها وقيل ليست للتبعية ويشرب في الآية بمعنى يروي أو يلتذ بمجاز أو الباء للسببية (التاسع بل للعطف) فيما إذا وإياهم مفرد سواء أوليت موجبا أم غير موجب ففي الموجب نحو جاء زيد بل عمرو وأضرب زيدا بل عمرا

وأثرت التعبير بالسببية لاجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى فإن استعملها فيها جاز بـخلاف الاستعانة فيها شيخ الإسلام (قوله بأن تدخل على آلة الفعل) أي حقيقة كتبت بالقلم أو مجازا كقوله تعالى واستمعينوا بالصبر والصلاة شيخ الإسلام (قوله والسببية) استعني بها عن ذكر التعليل لأن العلة والسبب واحد وغابر ابن مالك بينهما ومثلهما للتعليلية بقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا والفرق بينهما عند من غابر بينهما أن العلة موجبة لمعلولها بخلاف السبب فإنه كالأداة شيخ الإسلام قلت أن أراد بقوله موجبة لمعلولها أنها مؤثرة فيه بذاتها فهو بخلاف ما عليه أهل الحق وإن أراد أنها معرفة له بمعنى أنها علامة عليه كما هو قول جمهور أهل الحق فهي السبب فالفرق المذكور غير متجه (قوله والمصاحبة) ويعبر عنها بالملازمة أيضا وهي التي يصلح في محله الفظة مع أو يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو قوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق أي مع الحق أو محقا (قوله والبديلية) هي التي يصلح في موضعها الفظة بدل والفرق بينهما وبين المقابلة كما قال بعضهم أن البديلية أخذ شيء بدل شيء من غير أن يعطى الآخذ شيئا بخلاف المقابلة فإنها أخذ شيء واعطاء شيء آخر في مقابلته وأيضا فالشيء في البديلية يمكن أخذه مع ما بخلاف المقابلة (قوله فقال كلمة) ضمير قال لعمرو رضي الله تعالى عنه وقوله كلمة خبر محذوف أي هي كلمة وأراد بالكامنة قوله صلى الله عليه وسلم لا تنسنا أي من دعائك فاطاق الكامنة على الكلام مجازا شأننا (قوله لتقريب المترلة) أي مترلة سيدنا عمر أي رتبته ومكانته منه صلى الله عليه وسلم وشرف وعظم (قوله والمجازة) كمن لم يبين معنى المجازة وفي شرح الكافية للأفاضل الجامع أي مجازة شيء لشيء وتعديته عن شيء آخر وذلك إما بزياله عن الشيء الثاني ووصوله إلى ثالث نحو رميت السهم عن القوس إلى الصيد أو بالوصول وحده فقط نحو أخذت عنه العلم أو بالزوال وحده نحو أدبت عنه الدين اه وقوله أو بالوصول وحده فقط أي بوصول الشيء إلى آخر من غير أن يزول مضمون ذلك عن الشيء الأول فإن العلم قد وصل إلى الآخذ من المأخوذ عنه من غير أن يزول عن المأخوذ عنه إتصافه بالعلم (قوله نحو وقد أحسن بي) أي إلى أي جعلني منتهى إحسانه فإن الاحسان الصادر منه تعالى قد وصل واتهمى إليه (قوله والتوكيد) مثل للزيادة للتوكيد بمثابة الإشارة إلى أنها تزداد مع الفاعل ومع المفعول وقد تزايد أيضا مع المبتدأ نحو بحسبك درهم ومع الخبر نحو قوله تعالى أليس الله بكاف عبده شيخ الإسلام ووجه كونها للتوكيد فيما ذكر كونها بمنزلة التكرير فالعنى في قولنا بحسبك درهم بحسبك درهم وعلى هذا القياس (قوله وفاقا للأصمى) هو بفتح الميم لا بضمها كما يحرى على الالسنه (قوله مجازا) أي بعلاقة السببية لتسبب الري والالتذاذ عن الشرب (قوله موجبا الخ) أشار بالأمثلة إلى أن المراد بالموجب ما يشمل الخبر والامر وبغير الموجب ما يشمل النفي والنهي (قوله كأنه مسكوت) كأن هنا للتحقق (قوله فيما إذا وإياها جملة) قيد كونها الاضراب بذلك لاجل تقسيم الاضراب إلى الباطل والالتقالي فلا ينافي أن معنى الاضراب حاصل لها فيما إذا عطف المفرد لكن ليس هو المنقسم إلى هذين القسمين فإن الاضراب معه لا لا بطلان بل لجعل ما قبلها سكوتاً عنه وإن ثبت الحكم لما بعده في الإيجاب وأما في غير الإيجاب فلا تتقال قاله شيخ الإسلام وقد يقال يمكن إجراء الإقسام إلى الباطل والالتقالي في المفردات أيضا ظاهرا إلى أنها فيها في الاثبات لا بطلان الحكم أي حكم المتكلم لا المحكوم به فليتنامل قاله سم وقوله إذا وإياها جملة أي وليست عاطفة حينئذ كما هو قول الجمهور من أنها إنما تعطف المفردات ويحتمل أن يريد مع كونها عاطفة بناء على

اشتغل حكم المعطوف عليه فيصير كأنه مسكوت عنه إلى المعطوف وفي غير الموجب نحو ما جاء زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمر اتقرر حكم المعطوف عليه ونجمل ضده المعطوف (والاضراب) فيما إذا وإياها جملة

(أما اللابطال) لما وليته نحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق فالحق بالحق لاجنون به (أولاد انتقال من غرض إلى آخر) نحو ولد لنا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في عمرة من هذا فاقبل بل فيه على (١٩٩) حاله (العاشر بيد) اسم ملازم للنصب والاضافة إلى أن وصلتها

(بمعنى غير) ذكره الجوهرى وقال يقال انه كثير المال يدا أنه بخيل (وبمعنى من أجل) ذكره أبو عبيدة وغيره (وعليه) حديث أنا أفصح من نطق بالاضاد (بيد أنى من قریش) أى الذين هم أفصح من نطق بها وأنا أفصحهم وخصها بالذكور لغيرها على غير العرب والمأني أنا أفصح العرب وهذا اللغز إلى آخر ما تقدم أورده أهل الغريب وقيل إن بيد فيه بمعنى غير وأنه من تأكيد المدح بما يشبه الذم (الحادى عشر ثم حرف عطف لتشريك) فى الاعراب والحكم (والمهلة على الصحيح والترتيب خلافا للعبادى) تقول جاء زيد ثم عمرو وإذا نجي نجي وعمرو عن نجي زيد وخالف بعض النحاة فى افادتها الترتيب كما خالف بعضهم فى افادتها المهلة قالوا لمجيئها غيرهما كقوله تعالى هو الذى خلقكم من

قول ابن مالك انها تعطف الجلى أيضا (قوله اللابطال لما وليته الخ) فيه رد على قول ابن مالك ان بل الاضرابية لا تقع فى التنزيل الا لانتقال وسبقه الى ذلك جماعة منهم أبو حيان وابن هشام والمرادى فانهم ردوا عليه بهذه الآية بقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون وأجب عنه بأن الاضراب فى الآيتين لا يتعين كونه للابطال لاحتمال انتقال من جملة القول لامن جملة القول وجهلة القول اخبار من الله تعالى عن مقالهم وهو صدق لم يطله الاضراب وانما أفاد الانتقال من اخبار عن الكفار الى اخبار وقع لوصف فيه من النبي والملائكة صلوات الله عليهم أجمعين شيخ الاسلام قلت لم يدع أبو حيان ومن معه تعين كونها فى الآيتين المذكورتين للابطال حتى يجاب بما ذكر بل مجرد صحة كونها فيه مما للابطال وهو كاف فى الرد على ابن مالك فى قوله بتعين كونها الانتقال هذا وكونها فى الآيتين المذكورتين للابطال هو الظاهر الذى يفيد ذوق الكلام فتأمل (قوله اسم ملازم للنصب الخ) ظاهر صديقه انها اسم ملازم للنصب سواء كانت بمعنى غير الاستثنائية أو بمعنى من أجل وحاصل القول فيها أن الذى اختاره ابن هشام وغيره أنها اسم ملازم للنصب والاضافة وهو بمعنى غير الاستثنائية واختار ابن مالك انها حرف استثناء قال لان معنى الامفهوم منها ولا دليل على اسميتها وأما اذا كانت بمعنى من أجل فالظاهر أن يقال فيها حينئذ انها حرف تعليل مبنى على الفتح (قوله بمعنى غير) أى وكونها بمعنى غير لا يستلزم أن يثبت لها سائر أحكامها كما لا يخفى ويوضح عدم الاستلزام أن القضايا فى كتب التصانيف كثير ما يراى اربابها الاهمال وان كانت بصورة لى كناية قاله سم (قوله بيد أنى الخ) يقال بيد بالياء والميم بدلا (قوله وأنا أفصحهم) أى فيلزم ان يكون صلى الله عليه وسلم أفصح جميع العرب وهذه المقدمة اعنى قول الشارح وأنا أفصحهم مستفادة من قوله صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من نطق بالاضاد فان من من صيغ العموم فشملى قریش وغيرهم فالعنى حينئذ أنا أفصح من نطق بالاضاد من جميع العرب لاني من قریش وأنا أفصحهم ويستنبط حينئذ من ذلك قياس من الشكل الاول نظمه هكذا أنا أفصح قریش وقریش أفصح العرب فينتج أنا أفصح العرب دليل الصغرى قوله أنا أفصح من نطق بالاضاد لان معناه كما تقدم أنه أفصح من جميع العرب ودليل الكبرى قوله بيد أنى من قریش كما أشار له الشارح بقوله أى الذين هم الخ (قوله الى آخر ما تقدم) أى وهو قوله بيد أنى من قریش (قوله أهل الغريب) أى العلماء الذين تفيدوا بذكر الاحاديث الغريبة وشرحها والغريب ما انفرد به راو واحد كما أشار له فى الالفية بقوله * وقل غريب ما روى راو فقط (قوله وأنه من تأكيد المدح بما يشبه الذم) وجه ذلك أنه ليس هناك شئ يمكن استثناءه من المدح بالفصاحة الا كونه من قریش ان كان ذما ومعناوم أنه ليس من الذم فهو من غاية المدح فالعنى ليس هناك ما يمكن استثناءه فهو أبلغ فى المدح (قوله فى الاعراب والحكم) المراد بالحكم المحكوم به كما هو واضح (قوله والمهلة) بفتح الميم معناها التانى فى الشئ وأما بضمها فمعاكزة لزيث كذا اقرره بعضهم (قوله وخالف بعض النحاة فى افادتها الترتيب) لا يخفى أن هذا يستلزم المخالفة فى المهلة لان الترتيب اعم ونفى الاعم يستلزم نفي الاخص فقوله كما خالف بعضهم فى افادتها المهلة يعنى فقط دون أصل الترتيب وقوله قالوا أى البعضان لمجيئها غيرهما أى غير الترتيب والمهلة يعنى قال البعض لمجيئها غير الترتيب اللازم منه لمجيئها غير المهلة أيضا وقال البعض الآخر لمجيئها غير المهلة مع افادتها أصل الترتيب وليس المراد اتفاق البعضين على انها جاءت لغير المعنيين كما قد يتوهم لان الثانى انما ينفى المهلة فقط (قوله كهز الردينى) أى الرح الردينى نسبة الى ردينة امرأة كانت تقوم الرماح بخط هجر والججاج الغبار والانايب جمع أنبو به وهى ما بين العقدين (قوله ونارة يقال انها فى الاول ونحوه

نفس واحدة ثم جعل مهازوجها والجعل قبل خلقنا وكقول الشاعر كهز الردينى تحت الججاج * جرى فى الانايب ثم اضطرب واضطرب الرمح يعقب جرى الهز فى أنايبه وأجيب بأنه توسع فيها بايقاعها موقع الواو فى الاول والقاف فى الثانى ونارة يقال انها فى الاول ونحوه

لترتيب الذكري وأما مخالفة العبادي فأخوذة من قوله كما في فتاوى القاضي الحسين عنه في قول القائل وفقت هذه الضيعة على أولادي ثم على أولادي بطناً بعد بطن أنه لا جمع كما قاله هو وغيره في الوأني بدل ثم بالواو قائلين إن بطناً بعد بطن فيه بمعنى ما تناسلوا أي للتعميم وإن قال إلا كثرة لالترييب (الثاني عشر حتى لاتهاء الغاية غالباً) وهي حينئذ أماجارة لاسم صريح نحو سلام هي حتى مطلع الفجر أو مصدر مؤول من أن والفعل نحو أن نهرح (٢٠٠) عليه عا كفين حتى يرجع اليناموسي أي إلى رجوعه وأما عطفة لرفع أودني

نحو مات الناس حتى العلماء وقدم الحاج حتى المشاة وأما ابتدائية بأن يبدأ بعدها جملة اسمية نحو * فإزالت القتلى نزع دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل أو فعلية نحو مرض فلان حتى لا يرجونه (وللتعليل) نحو أسلم حتى تدخل الجنة أي لتدخلها (وندر للاستثناء) نحو ليس العطاء مسن الفضول سماحة حتى تجود ومالكك قليل أي إلا أن تجود وهو استثناء منقطع ويؤخذ من صريح المصنف أن محيها للتعليل ليس بظاب ولا نادر (الثالث عشر رب للتكثير) نحو رب ما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فإنه يكثر منهم بمعنى ذلك يوم القيامة إذا غابوا حالهم وحال المسلمين (وللتقليل) كقوله

لترتيب الذكري) أي الاخباري لا الوجودي أي ترتيب الخبر لا الخبر عنه كقول الشاعر

ان من ساد ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد بعد ذلك جده

لكن هذا الجواب يفوت به التراخي إذ لا تراخي بين الاخبارين هذا وقد أجيب عن الآية بأجوبة أخر منها أن العطف على محذوف أي من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها ومنها أن العطف على واحدة بتأويلها بتوحد أي انفردت ومنها أن الندرية أخرجت من ظهور آدم كالذر ثم خلقت حواء من قصبره قاله شيخ الاسلام وأشار الشارح بقوله وتارة يقال الخ إلى أن الجواب الأول هو الشائع (قوله وأما مخالفة العبادي) مقابل لمحذوف أي أما مخالفة بعض النحاة فصرحة وأما مخالفة العبادي فأخوذة أي فضمنية مأخوذة الخ (قوله قائلين) حال من هو وغيره (قوله فيه) أي في التركيب المذكور الذي أتى فيه بالواو بدل ثم (قوله وإن قال إلا كثرة الخ) مخالفة على قوله هو وغيره وضحيته لقوله بطناً بعد بطن (قوله لاتهاء الغاية) أي آخر المعيا وقوله غالباً حال من انتهاء أي حال كون انتهاء الغاية غالباً عليها من بين سائر المعاني التي لها (قوله وهي حينئذ) أي حينئذ تكون لاتهاء الغاية أماجارة الخ أي فيكونها لاتهاء الغاية جنس تحتها هذه الأنواع الثلاثة وفي كلام المغني ما يشر بذلك (قوله نحو سلام هي) أي ذات سلام أي تسليم من الملازمة فانهم لا يعمرون بأحد من المؤمنين ليلتها الاسلام عليه وقوله سلام هي خبر مقدم ومبتدأ مؤخر (قوله وأما عطفة) سكنت عن حكم ترتيبها حينئذ وقد قال ابن الحاجب إنها فيه كالفاء وقال ابن مالك كالواو فانك تقول حفظت القرآن حتى سورة البقرة وإن كانت أول ما حفظت وقال ابن أياز أنها للترتيب لا كترتيب الفاء وثم لانها ما يرتبان في الوجود الخارجي وهي ترتب في الوجود مطلقاً حتى يترتب ما بعدها على ما قبلها وهذا من الاضعف إلى الأقوى أو بالعكس وإن كانت ملايسة الفعل له قبل ملايسته لغيره أو معه نحو مات كل أبلى حتى آدم ونحو جاء القوم حتى خالد إذا جاءوا معا وخالد أضعفهم أو أقوىهم وهذا أوجه ما قيل فيها لكن الأرجح اعتبار الترتيب الذهني فقط وإن جامع الترتيب الخارجي بتعقيب أو مهلة في صور شيخ الاسلام (قوله نحو فإزالت القتلى الخ) البيت لجرير ودجلة بفتح الدال وكسر هاءه بفتح الدال والاشكل ما خاطب بياضه حرة (قوله وندر للاستثناء) ينبغي هنا أنها ليست للغاية لان الغاية سالحة للدخول ولذا ذكر السيوطي أن الغاية داخله مع حتى الجارة على الاصح ومع العاطفة اتفاقاً دون إلى عند عدم القرينة اه والاستثناء يقتضي الإخراج من الحكم فليتأمل (قوله ليس بغالب ولا نادر) أي بل هو متوسط (قوله الثالث عشر رب) هي حرف خلافاً للكوفيين في دعوى أنها اسم قاله ابن هشام شيخ الاسلام (قوله يوم القيامة) ظرف ليكثر وقوله إذا غابوا بدل من يوم بدل بعض من كل (قوله لم يلد) هو بسكون اللام وفتح الدال أو ضمها وأصله بكسر اللام وسكون الدال ثم خفف بسكون اللام فالتقى ساكنان فحركت الدال لالتقاء الساكنين بالفتحة تخفيفاً أو بالضم اتباعاً للهاء شيخ الاسلام (قوله وكأنه لم يعتد بهذا البيت) أي لعله أياه إذا (قوله وقرره في الآية الخ) فديقال الآية مسوقة للتخويف وهو أنما يناسبه التكثير قاله ابن هشام (قوله فلا يفيقون) هو بضم الياء من أفاق (قوله وابن مالك نادر) هو معنى قول من قال للتقليل قليلاً

وللتكثير

ألرب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان أراد عيسى وآدم عليهما السلام

(ولا تختص بأحد هما خلافاً لراعي ذلك) زعم قوم أنها للتكثير دائماً وكأنه لم يعتد بهذا البيت ونحوه وآخر أنها للتقليل دائماً وقرره في الآية بأن السكفار تدشهم أهوال يوم القيامة فلا يفيقون حتى يتموا ما ذكره في أحيان قليلة وعلى عدم الاختصاص قال بعضهم التقليل أكثر وابن مالك نادر (الرابع عشر على

الاصح انها قد تكون (أي بقلة) (اسما بمعنى فوق) بان ندخل عليها من نحو غدت من على السطح أي من فوقه (وتكون) بكثرة (حرفا للاستعلاء) حسنا نحو كل من عليها فان أو معنى نحو فضلنا بعضهم على بعض (٢٠١) (والمصاحبة) كم نحو و آتى المال على حبه

أي مع حبه (والمجازة) كمن نحو رضى عليه أي عنه (والتعليل) نحو واتكبروا لله على ما هداكم أي هدايته أياكم (والظرفية) كني نحو ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها أي في وقت غفلة من أهلها (والاستدراك) كالسكن نحو فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يأس من رحمة الله أي لسنه (والزيادة) نحو حديث الصحبة لا أحلف على بين أي عينا وقيل هي اسم أبدا لدخول حرف الجر عليها وقيل هي حرف أبدا ولا مانع من دخول حرف جر على آخر (اما علايا عوف فعل) ومنه ان فرعون علا في الارض فقد استكملت على في الاصح أقسام الكلمة (الخامس عشر) الفاء العاطفة للترتيب المعنوي والدكري وللتعقيب في كل شئ بحسبه) تقول قام زيد فعمرو إذا عقب قيام عمرو وقام زيد ودخلت البصرة فالكوفة إذا

وللتكثير كثيرا (قوله الاصح انها قد تكون اسما) انما قدم الكلام على اسميته مع أن حرفيتها الاصل لقلة الكلام على كونها اسما وقد جرت العادة بتقديم ما يقل الكلام عليه كما هو مشهور وكون الاسمية أهم بالبيان افرابة اسميتها (قوله بان ندخل عليها من) أي بسبب دخول من عليها وانما كان ذلك سببا لادعاء اسميتها لانه من عدم صحة دخول حرف جر على حرف جر (قوله نحو غدت الخ) أي نزلت وقت الغدوة (قوله وتكون بكثرة حرفا الخ) عطف على قوله قد تكون ولا حاجة لجعله معطوفا على تكون فتكون قد مسطرة عليه وفيد الكثرة مأخوذ من قد الداخلة على المضارع فانها قد تفيد التكثير كقوله تعالى قد يعلم ما أنتم عليه لكن لا بد من قرينة حالية أو قالية أو خارجية كما هنا كذا لبعضهم ولا حاجة اليه كما تقدم وجعل قد في الآية للتكثير فدي قال انه خلاف الظاهر بل الظاهر انها للتحقيق (قوله للاستعلاء) أي العلو فالسين والتاء زائدان فان قلت انها اسما معناها العلو ضالانها بمعنى فوق قلت قد يفرق بان معناها اسما مطلق العلو أي المفهوم السكلي ولا كذلك اذا كانت حرفا فان معناها علو جزئي لان معاني الحروف جزئية كما تقرر وتأتي على معنى الباء كقوله تعالى تحقيق على أن لا أقول الخ ويومني من كقوله تعالى اذا اكتبنا على الناس يستوفون ومنه خبر بني الاسلام على خمس أي بني بمعنى ركب منها وهو هذا يجب عما يقال ان الجنس هي الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنياعلمها والمبني غير المبني عليه وأجاب عنه الكرماني بأن الاسلام هو المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه شيخ الاسلام (قوله مع حبه) أي حب المال وقوله والمصاحبة كعم اشار الى أن مع أصل في المصاحبة وكذا القول في كل ما دخلت عليه الكاف من قوله كمن وقوله كني الخ وحاصله ان مع أصل في المصاحبة وعن أصل في المجاوزة وفي أصل في الظرفية ولكن أصل في الاستدراك واستعمال على في هذه المعاني بطريق الحن على تلك الحروف والتبعية لها في ذلك (قوله رضى عليه أي عنه) لا يصدق معنى المجاوزة المتقدم على هذا كما لا يخفى على متأمل نعم يمكن ذلك باعتبار ما يتسبب عن الرضا من ازالة العقوبة المترتبة على الذنب عنه بسبب الرضا فالعقوبة المذكرة تجاوزته بالرضا أي ازيلت عنه به (قوله والتعليل) انما يقل كاللام كما قال في المصاحبة كعم وفي المجاوزة كمن اشار الى أن اصالة التعليل ليست مختصة باللام بل اللام وغيرها كالباء ومن في ذلك سواء (قوله ودخل المدينة) المراد بها مدينة فرعون وهي منف (قوله والزيادة) أراد بها التأكيد والافاز زيادة ليست من المعاني كما يوهمه العطف (قوله لا أحلف على بين أي عينا) أبقاه بعضهم على ظاهره واستدل به على صحة اطلاق اليمين على المحلوف عليه وبعضهم يتضمن أحلف معني الاستعلاء أي لا أحلف مستعليا على بين ذكر هذا الثاني شيخ الاسلام ولا يخفى بعده (قوله وقيل هي حرف أبدا) أي في جميع أحوالها وهذا قول السبيري (قوله ولا مانع من دخول حرف جر على آخر) أي في اللفظ لكن يقدر لذلك الحرف مجزور محذوف كما ذكره بعضهم فيقال في نحو غدت من على السطح أي من شئ على السطح فيقدر له مجزور وهكذا (قوله علا في الارض) أي تعظم وتكبر فيها وقوله أما علايا عوف فعل أي انفاقا وليس ذلك من محل النزاع ولذا أخره الشارح عن حكاية الاقوال مع تغيير اسلوب التعبير وحينئذ فالقول بأنها اسم أبدا والقول بانها حرف أبدا مخصوص بغير هذا (قوله تقول قام زيد الخ) كرر الامثلة لان الاول ليس فيه تخلل زمن طويل والثاني فيه ذلك مع الشروع في الفعل والثالث فيه ذلك مع عدم الشروع (قوله والتعقيب مشتمل على الترتيب المعنوي وانما صرح به الخ) قضيته أنه انما صرح به لاجل العطف

وهو في عطف مفصل على مجمل نحو انا انشأناهن انشاء فجعلناهن ابكارا عر بائرا با فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنال الله جهرة (والسببية) ويلزمها التعقيب (٢٠٢) نحو فوكره موسى ففضى عليه فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه واحتترز

بالعاطفة عن الرابطة للجواب فقد تراخى عن الشرط نحو ان يسلم فلان فهو يدخل الجنة وقد لا يتسبب عن الشرط نحو ان تعذبهم فانهم عبادك (السادس عشر في للظرفين) المكاني والزمانى نحو وأنتم عاكفون في المساجد واذا كروا الله في أيام معدودات (والمصاحبة) كمع نحو قال ادخلوا في أمم أى معهم (والتعليل) نحو لمسكم فيما أفضتم فيه أى لأجل ما (والاستعلاء) نحو ولأصلبنكم في جذوع النخل أى عليها (والتوكيد) نحو وقال اركبوا فيها والاصل اركبوا (والتعويض) عن أخرى محذوفة نحو زهدت فيما رغبت والاصل زهدت ما رغبت فيه (و بمعنى الباء) نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذكركم فيه أى يكثر كم بسبب هذا الجعل (والى) نحو

الذ كور وأنه يمكن الاستغناء عن ذكره وفيه نظر لانه مع السكوت عنه لا يعلم انه معنى وضى للفاء اذ لا يلزم بل ولا يتبادر من كونه لازما لمعناها انها موضوعة له أيضا سم (قوله وهو) أى الترتيب الذ كرى في عطف مفصل على مجمل تبع فيه ابن هشام وهو لا يختص بذلك كما أفاده قول الرضى الترتيب الذ كرى أن يكون الذ كور بعد الفاء كلاما مر تبافى الذ كرى عما قبلها سواء كان ما بعدها تفصيلا لما قبلها أو لم يكن نحو ادخلوا أبواب جهنم الآية ونحو وأورثنا الارض تنبؤا من الجنة الآية فان ذم الشيء ومدحه يصح بعد جري ذكره شيخ الاسلام (قوله انا انشأناهن انشاء) أى أوجدناهن ايجادا من غير ولادة وهذا مجمل تفصيله قوله فجعلناهن الخ وقوله عر با جمع عروب وهى الحسنة أو التوجيه الى زوجها (قوله ويلزمها التعقيب) أشار به الى تحرير ما أطلقه ابن الحاجب فى أماليه من قوله فاء السببية لاستلزام التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة فان السببية فى كلامه تشمل العاطفة والرابطة للجواب بالشرط وانفكا كما عن التعقيب انما هو فى الثانية كما به عليه الشارح وقوله ويلزمها التعقيب اقتصر عليه مع استلزامها الترتيب أيضا لاستلزام التعقيب له وانما ذكرهما المصنف مع استلزامها الهما للخلاف فيهما ولان الفاء ترد كثيرا لهما مجردين عن السببية شيخ الاسلام (قوله فوكره موسى) الوكر الضرب بجمع كفه (قوله نحو ان تعذبهم فاهم عبادك) الاستشهاد مبنى على أن الجواب هو قوله فانهم عبادك أما على انه علة للجواب المحذوف كمالا لبيضاوى وغيره والمعنى ان تعذبهم فلا اعتراض عليك فانهم عبادك فلا لان الجواب حيفته متسبب عن الشرط (قوله للظرفين) فيه تسميح وحق العبارة للظرفيتين لان الكلام فى عدم المعانى ولا يخفى أن المعنى هو الظرفية لا الظرف والفرق بينهما أن الظرف هو اسم الزمان أو المكان كيوم وهما مثلا قال صاحب الخلاصة * الظرف وقت أو مكان الخ والظرفية كون الشيء مستقرا فيه غيره أو كون الشيء زمانا أو مكانا لغيره (قوله والاصل اركبوا) هذا اذ لم يضم اركبوا معنى حلوا والافلا زيادة ولان كيد كما هو بين (قوله والاصل زهدت ما رغبت فيه) أى لان زهد فيه متعدي بنفسه وهو بفتح الهاء بمعنى خزر وقدر أى خزر وقدرت ما رغبت فيه وليست زهد فيه بكسر الهاء ضد رغبت فانها انما تتعدى بنى وكان الاولى للشارح التمثيل بما مثل به ابن هشام وهو ضربت فيمن رغبت والاصل ضربت من رغبت فيه لان ما مثل به يحتمل ان زهد فيه ضد رغبت وأن ما بعدها منصوب باسقاط الحافض (قوله أى يكثر كم بسبب هذا الجعل) جعل صاحب الكشف فى هنا للظرفية المجازية حيث قال جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للثبات والتكثير مثل والكم فى القصص حياة قال فى المعنى بعد حكايته كونها للسببية الاظهر قول الزمخشري أى لانه أبلغ (قوله هذا ذراع فى الثوب) يعنى اذا رأيت قدرا ذراع من ثوب فيه عيب فأردت تعييبه يقال لك هذا كما أشار الى ذلك الشارح بقوله يعنى فلا يعييبه لقلته (قوله فينصب المضارع بعدها) هذا اذا دخلت كى على أن المصدرية مضمرة كما مثل به أو ظاهرة فى ضرورة الشعر كقوله

فقال أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كما أن تغر وتخدعا

بخلاف ما اذا دخلت على ما الاستفهامية نحو كيمه أى لمه فى السؤال عن علة الشيء أو على ما المصدرية كقوله

اذا أنت لم تنفع فضررنا * يرجى الفتى كما يضر وينفع

شيخ

فردوا أيديهم فى أفواههم أى اليها لعضوا عليها من شدة الغيظ (ومن) نحو هذا ذراع فى الثوب أى منه يعنى فلا يعييبه لقلته (السابع عشر فى التعليل) فينصب المضارع بعدها بأن مضمرة نحو جئت كى أنظرك أى لان (و بمعنى أن المصدرية)

شيخ الاسلام (قوله بأن تدخل عليها اللام) أي ولو كانت تعليلية لم يصح دخول حرف التعليل عليها وقد تكون كي مختصرة من كيف كقوله

كي نجنحون الى سلم ومائرت ه فتلا كم واطى الهي جاء تضطرم

شيخ الاسلام (قوله اسم لاستغراق افراد المنكر) شمل المنكر الموصوف والمضاف نحو كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بنون قلب وتركه كما يشمله مجردا عن ذلك قاله شيخ الاسلام وفي سم ما يخالفه ونص عبارته قال في المغني فاذا قلت أ كات كل رغي فليز يد كات اعموم الافراد فان أضفت الرغيف الى زيد صارت اعموم أجزاء فرد واحد ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب تقدير كل بعد قلب ايعم افراد القلوب كما عم أجزاء القلب اه وقوله فان أضفت الرغيف الى أي بأن قلت أ كات كل رغي فليز يد وقوله اعموم أجزاء فرد واحد فليخالفه ما يأتي من أن المفرد المضاف الى معرفة يفيد العموم فان قضية ذلك عموم رغي المضاف الى زيد في المثال وان المعنى أ كات كل فرد من افراد الرغيف المنسوبة الى زيد والفرق بين نحو هذا المثال وما في الآية ظاهر لان القلب فيها لم يضاف الى معرفة حتى يعقل فلي تأمل اه قلت ولعل الظاهر ما قاله شيخ الاسلام كما ان الظاهر ما يأتي من أن المفرد المضاف الى معرفة يفيد العموم في الافراد لاني الاجزاء وقول المصنف اسم لاستغراق الخ ظاهر في أن استغراق الافراد مدلول لكل دون المضاف اليه وهو الموافق لما يأتي في مبحث العموم من عد كل من صيغ العموم فيكون مدلول المضاف اليه نفس الحقيقة ومدلول كل استغراق افرادها نعم المناسب لطريق المناطقة أن يكون الاستغراق مدلولاً للمضاف اليه لانهم يجعلون كلا مجرد التسيير والمحكوم عليه هو المضاف اليه كل سم (قوله كل حزب بما لديهم فرحون) جمع الخبر باعتبار معنى المضاف الى كل ومثله قوله كل العبيد جاؤا كما وحده باعتبار لفظ كل في قوله كل الدراهم صرف (قوله كل العبيد جاؤا الخ) أي فكل فيهما لاستغراق افراد المعرفة المجموع واستشكاه السبكي بأن ما أفاده كل من احاطة الافراد أفاده الجمع المعروف قبل دخوله عليه وأجاب بأن ال تفيد العموم في مراتب ما دخلت عليه وكل مفيدة للعموم في أجزاء كل من تلك المراتب وما أجاب به قول مردود لانه يقتضي عدم جواز استثناء زيد في نحو جاء في الرجال الا زيدا اذ لم يتناول لفظ الجمع ولان المحققين قالوا في نحو قوله تعالى والله يحب المحسنين ان معناه كل فرد لا كل جمع والجواب المرضي ان الجمع المعروف يفيد ظهور العموم في الاستغراق وكل الداخلة عليه تفيد النص فيه شيخ الاسلام (قوله للتعامل) أي بحسب الظاهر وعرف التخاطب والافهسي في الآية الشر يفة المذكورة ابيان الحكمة لان أفعال الله تعالى ليست افعاله بمعنى الباعث على الشيء لان الفاعل افعاله لا يكون مختاراً كيف وهو الفاعل المختار فالعلة اذا أسندت الى فعله تعالى كان المراد بها الحكمة كما تقرر في موضعه (قوله والاستحقاق الخ) اعلم ان بين الاستحقاق والاختصاص عموم وخصوصاً طاقافاً للاستحقاق أعم مطلقاً من الاختصاص فكل اختصاص استحقاق ولا ينعكس كما ترا في المثالين المذكورين فان النار مع كونهما مستحقة للكفار ليسوا مختصين بها بل يشار كهم فيها عصاة المؤمنين وان كان تأييدها مختصاً بالكفار بخلاف الجنة فانها مع كونها مختصة بالمؤمنين مستحقة لهم وأما الملك فهو أخص من كل منهما طاقاً فكل مملوك فهو مختص بملكه ومستحق له ولا عكس (قوله أي العاقبة) تفسير الصيرورة بالعاقبة ليس حقيقياً اذ الصيرورة هي الانتقال من شيء الى شيء والعاقبة نفس الشيء المنتقل اليه فهو مجاز من اطلاق المصدر الذي هو الانتقال من شيء الى شيء على اسم المفعول الذي هو ذلك الشيء المنتقل اليه لافاة التعاق (قوله وشبهه)

المضاف اليه (المنكر) نحو كل نفس ذاتقة الموت كل حزب بما لديهم فرحون (والمعرف المجموع) نحو كل العبيد جاؤا وكل الدراهم صرف ومنه ان كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبداً وكلهم آتية يوم القيامة فردا (و) لاستغراق (الجزء) المضاف اليه (المفرد المعروف) نحو كل زيدا والرجل حسن أي كل أجزاءه (التاسع عشر اللام) الجارة (للتعليل) نحو وأزواجنا اليك الذ كرتبين للناس أي لأجل أن تبين لهم (والاستحقاق) نحو النار للكافرين (والاختصاص) نحو الجنة للذين (والملك) نحو لله ما في السموات وما في الارض (والصيرورة) أي العاقبة) نحو فالتقطة آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً فهذه عاقبة التقاطع لاعتله اذهى التبن (والتحليل) نحو وهبت لزيد ثوباً أي ملكته اياه (وشبهه) نحو والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة (ونوكه بالنبي)

نحو وما كان الله ليغفر لهم وأنك فمهم لم يكن الله ليغفر لهم فهي في هذا ونحوه لتوكيد في الخبر الداخلة عليه المنسوب فيه المضارع بأن مضرة (والتعدي) نحو ما أضرب بيد العمرو ويصير ضرب بقصد التعجب به لازما يتعدى إلى ما كان فاعله بالهمزة ومفعوله باللام (والتأكيد) نحو ان ربك فعال لما يريد الاصل فعال ما (وبمعنى الى) نحو فسقناه لبلد ميت أي اليه (وعلى) نحو يخرجون للاذقان سجدا أي عليها (وفي) (٢٠٤) نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أي فيه (وعند) نحو بل كذبوا بالحق

لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم في قراءة الجحدرى أي عند مجيئه إياهم (و بعد) نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس أي بعده (ومن) نحو سمعت له صراخا أي منه (وعن) نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه أي عنهم وفي حقهم والابان كانت للتبليغ لقييل ماسبقتمونا وضيم كان واليه للإيمان أما اللام غير الجارة فالجائزة نحو لينفق ذو سعة من سعته وغير العاملة كلام الابتداء نحو لا نتم أشد رهبة (العشرون لولا حرف معناه في الجملة الاسمية امتناع جوابه لوجود شرطه) نحو لولا زيد أي موجود لأهنتك امتنعت الأهانة لوجود زيد فزيد شرط وهو مبتدأ محذوف الخبر لزوما (وفي المضارعة التخصيص) أي الطلب

أي شبه التخليك من حيث الحجر والامر والنهي وغير ذلك (قوله) نحو وما كان الله ليغفر لهم الخ وجه التأكيده فيه عند الكوفيين ان أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي كما دخلت الباء في ما زيد بقائه لذلك فعندهم هي حرف زائد مؤكد غير جار بل ناصب ولو كان جار لم يتعلق بشئ لزيادة فكيف وهو غير جار ووجهه عند البصريين ان الأصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل أبلغ من نفيه فهي عندهم حرف جر متعلق بخبر كان المحذوف والنصب بأن مضرة وجوبا اه وبه يعلم أن كونها لتأكيد النفي ثابت على المذهبين وعلى زيادة اللام وعدم زيادتها لكن قد يقال قضية توجيه التوكيد عند البصريين أن المفيدة تقدير القصد دون اللام اه سم قلت ويمكن أن يقال لما كانت اللام واسطة في تقدير الخبر لوقوع الخبر جار ومجرورا وهو موجب لتقدير المتعلق نسب ذلك لها وفيه نظر وقد يناقش في توجيهه المذكور بأنه كما يجوز تقدير المتعلق قاصدا يجوز تقديره فاعلا فلا يكون فيه تأكيد حينئذ لفعل الوجه ما قاله الكوفيون فتأمل و بما قررناه تعلم ما في عبارة الشارح فان قوله فهي في هذا ونحوه لتوكيد في الخبر الداخلة عليه ظاهر في طريقة الكوفيين وقوله المنسوب فيه المضارع بان الخ ظاهر في طريق البصريين وظاهر أيضا في نسبة التوكيد للام على قول البصريين بل صريح في ذلك الا ان يجاب عن هذا الثاني بما ذكرناه فتأمل (قوله في قراءة الجحدرى) أي وهي شاذة (قوله لدلوك الشمس) أي لزوالها وهو ميلها عن وسط السماء واما كانت اللام فيه بمعنى بعد لان المراد باقامة الصلاة فعلها ومعلوم أن الفعل انما يكون بعد الروال لا عنده (قوله بأن كانت للتبليغ) أي المخاطبة والمنشأة بالقول المذكور (قوله أما اللام غير الجارة) هذا محترز قوله الجارة (قوله في الجملة الاسمية) جال من الهاء في معناه وفي معنى مع وكذا في المعطوف وهو قوله وفي المضارعة والمضمية (قوله فز يد الشرط الخ) اعترضه العلامة بقوله قد يقال الشرط هو الجملة ومعنى وجودها حصول مضمة ونها سواء كان الخبر فيها كونا مطلقا كما مثل أخصا كقولك لولا زيد أمس هلك الناس ومآله الشارح ان صح فأنما هو في الكون العام الذي أوجبه الجمهور دون الخاص الذي جوزه محققو المتأخرين وعبارة المغنى لربط امتناع الثانية بوجود الأولى وهو نص فيما قلناه اه ويمكن أن يجاب عن الأول بأن قوله فز يد الشرط المراد منه زيد باعتبار وصفه ضرورة أن المتعلق عليه انتفاء مضمون الجملة الثانية هو ثبوت الوجود لزيد لا ذاته فقوله فز يد أي زيد باعتبار تحقق وجوده وعن الثاني بأن الشارح مختار لقول الجمهور دون ما حققه المتأخرون وللعلامة سم هنا تعسفات أضربنا عن ذكرها لقله جدواها (قوله وفي المضارعة) أي المضارع صدرها فهو مجاز عفي أو المشتعلة على فعل مضارع فهو مجاز مرسل من تسمية الكل باسم الجزء وكذا القول فيما بعده (قوله وهو) أي ما قالوه من الأفك محل التوبيخ (قوله وقيل تردلاني) أي حرفا كما لم وهذا القول للقرظوني (قوله الاقوم يونس) أي وهذا الاستثناء متصل كالايتحي (قوله لم يثبتوا ذلك) أي المعنى المحكي بقيل وهو كونها للنفي (قوله والاستثناء حينئذ) أي حين اذ كانت للتوبيخ فلا استثناء منقطع لان القرية حينئذ معينة لا عموم فيها بخلافها على القول الأول (قوله حرف شرط للماضى الخ) أي حرف موضوع لتعليق حصول مضمون

الحيث نحو لولا تستغفرون الله أي استغفروهم ولا بد (والمضمية اتوبيخ) محذولا جأوا عليه باربعة شهداء ونحوهم الله تعالى جملة على عدم المحي بالشهداء بما قالوه من الأفك وهو في الحقيقة محل التوبيخ (وقيل تردلاني) كما آية فلولاً كانت قرية آمنت أي فآمنت قرية أي أهلها عند مجيء العذاب فنفعها إيمانها الاقوم يونس والجمهور لم يثبتوا ذلك وقالوا هي في الآية للتوبيخ على ترك الإيمان قبل مجيء العذاب وكانه قيل فلولاً آمنت قرية قبل مجيئه فنفعها إيمانها والاستثناء حينئذ منقطع فالأية بمعنى لكن (الحادى والعشرون لولا حرف شرط للماضى) نحو لولا جاء زيد لا كرمته (وقيل للمستقبل) نحو أكرم زيداً ولو أساء أي وان وعلى الأول الكثير (قال سيبويه) هو (حرف

جملة على حصول مضمون أخرى في الماضي وعبارة التلخيص ولولا شرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط قال السعد أي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي وقوله مع القطع بانتفاء الشرط قال السعد فيلزم انتفاء الجزاء اه أي فانتفاء الجزاء بطريق اللزوم سم (قوله لما كان سيقم) أي للدلالة على انتفاء فعل كان يقع لو وقع غيره والانتفاء المذكور أخذ من قوله سيقم فانه دال على أنه لم يقع فأنحل معنى العبارة الى أنها للدلالة على انتفاء الجزاء الذي وقوعه بوقوع الشرط ومعلوم أن انتفاءه لا يحتاج وجود الشرط اذ لو وجد الشرط لوجد هو فيكون الشرط حينئذ منتفيا فقد ساوت عبارة سيبويه هذه عبارة المعربين كما أشاره الشارح (قوله حرف امتناع لامتناع) يستعمل أن يكون معنى هذه العبارة أنها لامتناع الاول لامتناع الثاني بمعنى أنه يستدل بامتناع الثاني على امتناع الاول كما هو اختيار ابن الحاجب ووجهه أن الاول ملزوم والثاني لازم أو الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء اللزوم أو المسبب يدل على انتفاء الملزوم أو السبب دون العكس لجواز كون اللزوم أعم أو كون المسبب له أسباب متعددة فلا يلزم حينئذ من نفي الملزوم أو السبب نفي اللزوم أو المسبب وهذه طريقة المناطقة وأهل التوحيد وعليها قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسد تافانه انما سبق للاستدلال على نفي تعدد الآلهة بنفي الفساد ويحتمل ان معناها أنها تدل على امتناع الثاني لاجل امتناع الاول بمعنى ان علة انتفاء الثاني في الخارج هي انتفاء الاول من غير التفات الى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ماهي فسيبية انتفاء الثاني لا انتفاء الاول بحسب الخارج لا بحسب العلم فان انتفاءهما معلوم للسامع وانما المقصود بيان سبب انتفاء الثاني في الخارج ماهو وليس المقصود الاستدلال حتى يرد أن انتفاء الملزوم أو السبب لا يوجب انتفاء اللزوم أو المسبب بخلاف العكس وهذا اختيار السعد راداه على ابن الحاجب كما هو مقرر في شرحه للتلخيص قلت واذا تأملت وجدت الحق ما قاله ابن الحاجب وعبارة سيبويه ظاهرة فيه وعبارة المعربين تحتمله كما علمت وكذا عبارة التلخيص بدون حل السعد لها على ما ذكره (قوله ظاهر في هذا أيضا) أي كما أنه ظاهر في تعليق الوجود بالوجود (قوله ومرادهم الخ) قال شيخ الاسلام رحمه الله أشار به الى أن هذا القول صحيح نظر الاصل ولا ينافيه ما خرج عنه مما قاله أي فتضعيف المصنف له بتصحيح ما يشمل الامر من منتقد مع أن في لفظ ما صححه تفكيكا اذ قوله امتناع ما يليه انما يكون باعتبار لو وقوله واستلزامه التاليف انما يكون بدونه اه ويجب بان المصنف لم يرد بتضعيف هذا القول انه خطأ مطلقا بل ان ما ذكره أولى منه لعدم احتياجه في تصحيحه الى النظر الى الاصل وأما ما ذكره من التذكير فيمنوع فان غاية ما يلزم منه أنها الدالة على ذلك الامتناع وعلى ذلك الاستلزام وهذه الدلالة لا محذور فيها بوجه لان الشيء يتصف حال امتناعه بأنه اذا وجد استلزم وجوده ووجود غيره ألا ترى أن طلوع الشمس يتصف حال عدمه بأنه مستلزم لوجود النهار بمعنى أن وجود النهار لا ينفك عن وجوده وهذا واضح (قوله هو الاصل) أي الغالب الكثير قال السيد انها تستعمل في شرط لم يبق من الامور التي يتوقف عليها الجزاء الا هو أراد ان الغالب في استعمالها ذلك (قوله في أمثلة) أي أربعة في المتن أولها قوله لو كان انسانا كان حيوانا (قوله على حاله) أي مثبتا (قوله لمجرد الربط) أي التعليق المجرد عن الدلالة على الانتفاء وقوله كان أي فانها لمجرد الربط كذلك لكن في الاستقبال بخلاف لو فانها للربط في الماضي (قوله من انتفاءهما) أي الذي هو الاصل وقوله وانتفاء الشرط فقط أي الذي هو مقابل الاصل المعبر عنه بقوله قبل فلا ينافيه ما سيأتي في أمثلة وهذا ان أي الاصل وخلافه مما المراد ان بقوله الآتي من القسمين (قوله والصحيح) أي والقول الصحيح بقطع النظر عن مرادهم أو والقول الاولى في الضبط لعدم احتياجه الى البناء على الغالب وهذا أولى كما مررت الاشارة اليه (قوله امتناع ما يليه الخ) خبر قوله والصحيح وفي العبارة حذف دل عليه المقام أي الصحيح أن

لما كان سيقم لوقوع
غيره) فقوله سيقم ظاهر
في أنه لم يقع فكانه قال
لا انتفاء ما كان يقع
(وقال غيره) ومشي
عليه المعربون (حرف
امتناع لامتناع) أي
امتناع الجواب لامتناع
الشرط وكلام سيبويه
السابق ظاهر في هذا
أيضا فان انتفاء ما كان
يقع وهو الجواب لوقوع
غيره وهو الشرط ظاهر
في أنه لا انتفاء الشرط
ومرادهم ان انتفاء
الشرط والجواب هو
الاصل فلا ينافيه ما
سيأتي في أمثلة من بقاء
الجواب فيها على حاله
مع انتفاء الشرط (وقال
الشلوبين) هو (لمجرد
الربط) للجواب بالشرط
كان واستفادة ما ذكر
من انتفاءهما أو انتفاء
الشرط فقط من خارج
(والصحيح) في مفاده
نظرا الى ما ذكر من
القسمين (وقال الشيخ
الامام) والد المصنف
(امتناع ما يليه) مثبتا
كان ومنهيا (واستلزامه)
أي ما يليه

أو إعادة أو شرعا (ولم
يختلف المقدم غيره كلو
كان فيهما آلهة الا الله)
أى غيره (لفسدا) أى
السموات والارض
فسادهما أى خروجهما
عن نظامهما المشاهد
مناسب لتعدد الاله
للزومه على وفق العادة
عند تعدد الحاكم من
التمانع فى الشئ وعدم
الاتفاق عليه ولم يختلف
التعدد فى ترتب الفساد
غيره فينتفى الفساد
باتتفاء التعدد المقادبلو
نظرا الى الاصل فيها
وان كان القصد من
الآية العكس أى الدلالة
على اتتفاء التعدد
باتتفاء الفساد لانه
أظهر (لان خلفه) أى
خلف المقدم غيره أى
كان له خلف فى ترتب
التالى عليه فلا يلزم
اتتفاء التالى (كقولاك)
فى شئ (لو كان انسانا
لكان حيوانا) فالحيوان
مناسب للانسان
للزومه عقلا لانه جزؤه
ويختلف الانسان فى
ترتب الحيوان غيره
كالجار فلا يلزم باتتفاء
الانسان عن شئ المقاد
بلواتتفاء الحيوان عنه
لجواز أن يكون حجرا

مدلوله امتناع الخ لان القول الصحيح كون مدلوله اذالك لانفس الامتناع كما هو ظاهر (قوله لتأليه) أى
تالى ما يليه والتالى هو الجواب (قوله فالاقسام أربعة) أى أقسام المقدم والتالى أربعة لانهما اما منفيان
أو مثبتان أو الاول مننى والثانى مثبت أو العكس (قوله ثم ينتفى التالى) أى قطعا لا ظنا أو احتمالا (قوله
ان ناسب المقدم أى كان لازماله) وهذا المفهوم له وانما هو نصريح بالواقع فانه معلوم من قوله واستلزامه تأليه
ولذا قال شيخ الاسلام قوله ان ناسب يغنى عنه ما بعده لان المدار عليه ولو أبدل ان ناسب بقوله ان ساواه
أغنى عما بعده قاله أيضا شيخ الاسلام أى لان الغرض من قوله ولم يختلف المقدم غيره كون المقدم مساويا
للتالى بمعنى ان التالى لا يلزم ليس له ما زوم سوى المقدم فيكون ملزوما مساويا ونفى الملزوم المساوى بوجب
نفي اللازم (قوله بان لزمه عقلا) أى كفى قولنا لو كان متكافيا كان حيا وقوله أو إعادة أى كفى الآية
الشريفة وقوله أو شرعا أى كقولنا لو صلى لتوضأ مثلا (قوله أى خروجهما عن نظامهما الخ) فيه اشارة
الى أن ما فى الآية حجة افناعية لا قطعية وذهب بعضهم الى أنها قطعية والمراد بفساد عدم وجودهما وهو
الحق (قوله للزومه) أى لزوم الفساد للتعدد (قوله من التمانع) بيان للعادة وقوله وعدم الاتفاق عليه
عطف على التمانع تفسيرى أو عطف لازم على ملزوم (قوله المقادبلو) نعت لاتتفاء التعدد (قوله ولم
يختلف التعدد غيره) قال الشهاب لك أن نقول بل يخلفه اختيار الصانع المختار للفساد اه وجوابه أن
الفساد انما يترتب على تعاقب الارادة به بالفعل ولم يوجد ذلك لاعلى تحقق الارادة فى نفسها والالوجد كل
شئ يصح أن تتعلق به وهو فاسد (قوله نظرا الخ) علة لقوله ينتفى (قوله الى الاصل) أى الكثير الغالب
وهو اتتفاء الجواب لاتتفاء الشرط (قوله الدلالة على اتتفاء التعدد الخ) أى الاستدلال باتتفاء الفساد
على اتتفاء التعدد كاهورأى المناطقة وأهل التوحيد وهو مختار ابن الحاجب كما سر وقوله لانه أظهر أى فى
الاتتفاء لان اتتفاء الملزوم بوجباتتفاء اللازم دون العكس كما سر (قوله أى كان له خلف الخ) اشارة الى انه
ليس المراد بقول المصنف لان خلفه تحقق الخلف بل أن يعلم أن هناك خلفا قد يتحقق وقد لا يتحقق فان
تحقق ثبت التالى والام يثبت ولهذا قال الشارح فلا يلزم اتتفاء التالى ولم يقل فلم ينتفى التالى وهذا يفصح
مثال المصنف فان الشئ فيه قد يكون حجرا فيلزم وجوده التالى وقد يكون حجرا فلا يلزم كقال الشارح لجواز
الخ (قوله فلا يلزم اتتفاء التالى) أى فلا ينتفى على سبيل القطع بل على سبيل الاحتمال كما سيظهر عليه بعد
(قوله فالحيوان مناسب للانسان) أى لازم له ولا يخفى أن الحيوان جزء التالى والانسان جزء المقدم لكن
لما كانا هم المقصود من المقدم والتالى أطلق على الانسان المقدم وعلى الحيوان التالى اطلاقا لا سلكا على
جزئه (قوله للزومه) أى لزوم الحيوان للانسان (قوله لانه جزؤه) أى لان الحيوان جزء الانسان اتركبه
منه ومن الناطق والجزء لازم للكل عقلا لتركبه منه (قوله المقادبلو) نعت لاتتفاء الانسان (قوله أما
أمثلة بقية الاقسام) أى المذكورة فى قوله فالاقسام أربعة فان الذى ذكره المصنف مثال للمثبتين وبقي مثال
المنفيين ومثال كون الاول مثبتا دون الثانى وعكسه وقد تكفل بذلك الشارح (قوله ويثبت التالى)
عطف على قوله ثم ينتفى التالى ويؤخذ من تقرير هذا القسم وأمثلة تحقق الخلف هنا وعلى هذا يتحصل من
كلام المصنف أن الخلف قسمان أحدهما أن يعلم وجوده ولا يلزم تحققه وهو ما أشار اليه بقوله السابق لان
خلفه والثانى ما علم تحققه فى المادة المفروضة وهو ما أشار له هنا سم فقول المصنف ويثبت التالى أى قطعا
وجزما فيكون حينئذ للجواب على ما اختاره المصنف من التفصيل ثلاثة أحوال اتتفاؤه قطعا وهو المشار
اليه بقوله ثم ينتفى التالى واتتفاؤه احتمالا وهو المشار اليه بقوله لان خلفه الخ وثبونه قطعا وهو المشار
اليه بقوله هنا ويثبت الخ (قوله بقسميه) أى المثبت والمنفى (قوله ان لم يناف اتتفاء المقدم)

كما يجوز أن يكون حجرا أما مثله بقية الاقسام فنحول لم ينتفى ما كرمك لوجنتى

أى

ما أمنتك لم تجتنى أمنتك (ويثبت) التالى بقسميه على حاله مع اتتفاء المقدم بقسميه (ان لم يناف) اتتفاء المقدم (وناسب) اتتفاء

أما (بالاولى كلول يخف لم يعص) المأخوذ من قول عمر رضى الله عنه وقيل النبي صلى الله عليه وسلم نعم العبد صهيب لولم يخف الله لم يعصه رتب عدم العصيان على عدم الخوف وهو بالخوف المفاد بلوا نسب فيترتب عليه (٢٠٧) أيضا في قصده والمعنى أنه لا يعصى الله تعالى مطلقا أى

لامع الخوف وهو ظاهر ولا مع انتفاءه اجلاله تعالى عن ان يعصيه وقد اجتمع فيه الخوف والاجلال رضى الله تعالى عنه وهذا الاثر أو الحديث المشهور بين العلماء قال أخو المصنف كغيره من الحديث انه لم يجده في شئ من كتب الحديث بعد الفحص الشديد (أو المساواة كلول تكن ربيبة لما حلت للرضاع) المأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم في درة بضم المهملة بت أم سلمة أى هند لما بلغته تحدث النساء أنه يريد أن يشكها انها لولم تكن ربيبة في حجرى ما حلت لى انها لابنة أخى من الرضاع رواه الشيخان رتب عدم حلها على عدم كونها ربيبة المبين بكونها ابنة أخى الرضاع المناسب هو له شرعا فيترتب أيضا في قصده على كونها ربيبة المفاد بلو المناسب هو له شرعا

أى ان لم يناف التالى أى ثبوته انتفاء المقدم المفاد بلو وقوله وناسب أى ناسب ثبوته انتفاء المقدم (قوله اما بالاولى) اشارة الى ان قول المصنف بالاولى أو المساواة أو الادون تفصيل للناسبة (قوله المأخوذ الخ) نعمت لدخول الكاف وهو قوله لولم يخف الله لم يعصه (قوله رتب عدم العصيان الخ) أى قبل دخول لو وقوله على عدم الخوف أى المبين بالاجلال وقوله وهو أى عدم العصيان وقوله بالخوف متعاق بانسب وقوله المفاد بلو نعمت للخوف ووجه كون الخوف هو المفاد بلو أن لو تدل على انتفاء ما يليها وهو فى المثال المذكور انتفاء الخوف فتكون دالة على انتفاء ذلك النفي ونفى النفي اثبات (قوله فيترتب عليه الخ) أى فيترتب ثبوت التالى وهو عدم العصيان عليه أى على الخوف وقوله أيضا أى كما يترتب على عدم الخوف لكن ترتبه على الخوف المفاد بلو أولى من ترتبه على عدم الخوف فالتالى ههنا قد ناسب ثبوته انتفاء المقدم المفاد بلو فى ترتبه عليه بالاولى من ترتبه على ثبوت المقدم وهو عدم الخوف (قوله فى قصده) أى المتكلم أو المرتب المفهوم من رتب ومثله ما أتى فى كلامه ومن هذا القسم قوله تعالى ولوا سمعهم لتولوا الآية وليس هو مع قوله ولو علم الله فيهم خيرا قيا سا قرا نيا والالاتج ولو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهو محال اذ لو علم فيهم خيرا لم يتولوا بل اقبلوا فالمراد ان عدم علم الخير بسبب لعدم الإجماع وقوله ولو أسمعههم لتولوا كلام مستأنف على طريقة لولم يخف الله لم يعصه فاعنى أن التولى حاصل بتقدير الاسماع فكيف بتقدير عدمه ذلك التفتازانى فى المطول مع زيادة قوله شيخ الاسلام وحاصله ان لوفى الجلة الاولى من الاستعمال الغالب وهو ما تنفى فيه الشرط والجزاء معافه ومن القسم الاول فى كلام المصنف أعنى قوله ثم يفتى التالى ان ناسب ولا يخلف المقدم غيره وفى الجلة الثانية من الاستعمال الثانى الغير الغالب وهو بقاء الجزاء على حاله مع انتفاء الشرط وهو من القسم الثالث فى كلام المصنف أعنى قوله ويثبت التالى ان لم يناف وناسب بالاولى (قوله قال أخو المصنف) أى وهو العلامة بهاء الدين فى شرح التلخيص (قوله أو بالمساواة) عطف على قوله بالاولى أى أو ناسب ثبوت التالى انتفاء المقدم المفاد بلو كما ناسب ثبوته (قوله للرضاع) علة لقوله لما حلت فليس من جلة التالى بل هو بيان للخلاف الذى خلف المقدم فى ترتب التالى عليه كما يترتب على المقدم وكذا يقال فى المثال الذى بعده (قوله المأخوذ الخ) نعمت لدخول الكاف كما تقدم فى نظيره (قوله أى هند) هو أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لما بلغه) ظرف لقوله صلى الله عليه وسلم (قوله اما الخ) مقول قوله صلى الله عليه وسلم (قوله رتب) أى قبل دخول لو كما مر نظيره (قوله المبين) نعمت لعدم كونها ربيبة وقوله المناسب نعمت لعدم كونها ربيبة أيضا أول كونها ابنة أخى الرضاع اذ المراد منهما واحد لان كونها ابنة أخى الرضاع بين به عدم كونها ربيبة وقوله هو أى عدم حلها وقوله له أى عدم كونها ربيبة أول كونها ابنة أخى الرضاع وبما تقرر علم أن قوله المناسب نعمت على غير من هو له لرفعه غير ضمير المنعوت كما علمت لان فاعله وهو ضمير هو يرجع لعدم الحل كما قرر وقوله فيترتب أى عدم حلها (قوله المفاد) نعمت لكونها ربيبة ووجه كون انها ربيبة هو المفاد بلو يعلم بما قدمناه فى قوله لولم يخف الله لم يعصه من ان نفي النفي اثبات وقوله المناسب نعمت أيضا لكونها ربيبة لرفعه الضمير العائد لعدم الحل وضميره يعود على كونها ربيبة يعنى أن عدم الحل مناسب لكونها ربيبة (قوله كناسبتها للادول) أى لعدم كونها ربيبة المبين بكونها بنت أخى الرضاع (قوله والمعنى) أى معنى الحديث المذكور (قوله بارادته) متعلق بحدثن وقوله جوزن خبر المبتدأ وهو قوله والنساء (قوله على وفق الآية) أى فلامه فهم له لان الوصف

كناسبتها للادول سواء مساواة حرمة المصاهرة لحرمة الرضاع والمعنى أنها لا تحل لأصلا لان بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت له كونها ربيبة وكونها ابنة أخى من الرضاع والنساء حيث تحدثن لما قام عندهن بارادته نكاحها جوزن ان يكون حلها له من خصائصه صلى الله عليه وسلم وقوله فى حجرى على وفق الآية وقد تقدم الكلام فيها

ويجمع بين ما تقدم في اسمها من انه درة بين ما في مسلم عنها كان اسمي برة فبما في رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب وقال لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم بان لها اسمين قبل التغيير (أو الادون كقولك) فيمن عرض عليك نكاحها (لواتفت اخوة النسب) بنى وبينها (لمأحت) لى (لرضاع) بنى وبينها بالاخوة وهذا المثال الاول انقلب على المصنف سهوا وصوابه ليكون للادون لواتفت اخوة الرضاع لمأحت (٢٠٨) للنسب رتب عدم حلها على عدم اخوتها من الرضاع المبين باخوتها

من النسب المناسب هو لها شرعا فيترتب أيضا في قصده على اخوتها من الرضاع المفادة بلو المناسب هو لها شرعا لكن دون مناسبة للادول لان حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب والمعنى أنها لا تحل لأصل لان بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت له اخوتها من النسب واخوتها من الرضاع وانما قال كقولك كذا في الموضوعين لانه كما قال لم يجد نحوه فما يستشهد به من القرآن أو غيره ولكنه غير خارج عن أسلوبه ولو قال بدل المساواة المساوى لكان أنسب بقسميه ولو أسقط لام ما في الموضوعين لوافق الاستعمال الكثير مع الاختصار وقد تجردت لوفياذ كر من الامثلة عن الزمان على خلاف الاصل فيها أما أمثلة بقية أقسام هذا القسم فمحلولة

المد كورخرج للغالب كما مر (قوله ويجمع الخ) بناء على ان مسمى الاسمين واحد وليس كذلك فان لام سامة من أبي سامة بنتين زينب ودرة كما ذكره الذهبي وابن سيد الناس وغيرهما ونقله النووي في تهذيبه في ترجمة أم سامة عن ابن سعد مع ذكر أن زينب أسن من درة قاله شيخ الاسلام (قوله أو الادون) عطف على الاولى أى وأناسب ثبوت التالى انتفاء المقدم المقاد بلو بالادون من مناسبته لثبوت المقدم بان كان ترتب ثبوت التالى على انتفاء المقدم المقاد بلودون ترتبه على نفس المقدم (قوله بالاخوة) متعلق بالرضاع (قوله انقلب على المصنف سهوا) أى صار الشرط جوابا والجواب شرطا ووجه الانقلاب المد كوران معنى الادونية كما مر كون ترتب ثبوت التالى على انتفاء المقدم المقاد بلودون ترتبه على نفس المقدم وانتفاء المقدم فى المثال المد كورعبارة عن ثبوت اخوة النسب والمقدم هو انتفاء اخوة النسب المبين باخوة الرضاع ولاشك أن ترتب التالى وهو عدم الحل على اخوة النسب المفادة بلو أشد منه على اخوة الرضاع المبين به نفس المقدم وهو انتفاء اخوة النسب فيكون هذا المثال من قبيل لولم يخف الله لم يعصه بلاشك فالصواب حينئذ ان يقال لواتفت اخوة الرضاع لمأحت للنسب كما قال الشارح خلافا لما دعه العلامة هنا وذكره فراجع (قوله رتب) أى على التصويب المد كور (قوله المبين) نعت لعدم اخوتها من الرضاع وقوله المناسب هو لها نعت أيضا لعدم اخوتها من الرضاع أو نعت لاخوتها من النسب لانه بيان له فما لهم واحد كما مر نظيره وهو نعت سبى كما مر نظيره أيضا وضحه هو الفاعل بالنسب يعود على عدم الحل وضحه مير لها يعود لاخوتها من الرضاع (قوله فيترتب) أى عدم الحل (قوله المفادة بلو) نعت لاخوتها من الرضاع ووجه كونها مفادة بلو تقدم بيانه وقوله المناسب نعت ثان لاخوتها من الرضاع سبى نظيره ما قبله وضحه هو عدم الحل وضحه مير لها لاخوة من الرضاع (قوله للادول) أى الاخوة من النسب (قوله فى الموضوعين) أى وهما قوله كقولك لو كان انسانا الخ وقوله كقولك لواتفت اخوة النسب الخ (قوله عن أسلوبه) أى أسلوب ما يستشهد به (قوله ولوقال بدل المساواة المساوى لكان أنسب بقسميه) أى الادون والاولى لكونها ما وصفين فيكون هو كذلك لوقال المساوى وقوله لكان أنسب أى واخصر أيضا (قوله فى الموضوعين) أى هنا وفيما تقدم من قوله لولم تكن ر بيبة لمأحت للرضاع الماخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم لولم تكن ر بيبة لمأحت الخ وقوله لوافق الاستعمال أى الاستعمال الكثير وهو حذف اللام فى جواب لولم تكن ر بيبة الحديث المد كور مجرد منها كما أشار له الشارح ووقع فى بعض الحواشي ان الموضوعين هما قوله هنا لواتفت اخوة النسب الخ وقوله لو كان انسانا لكان حيوانا وهو سبق قلم (قوله فيما ذكره من الامثلة) أى الجملة (قوله هذا القسم) أى وهو ثبوت التالى مع انتفاء المقدم الشامل للنسب الاول والمساوى والادون وان كانت الامثلة المد كورة من المناسب الاول شيخ الاسلام وقدم مثل المصنف للمنفين وبقي المنبئان والشرط المنفى والجواب المثبت وعكسه وقد تكفل الشارح بذلك (قوله ما نفتد كلمات الله) أى معلومانه تعالى (قوله ومن الاول فلوان لنا كره الخ) وجه التنصيص على هذه الآية وقوع النزاع فى كون لوفيهما التمنى فقد قال فى المغنى والرابع أى من أقسام لوان تكون لالتمنى نحو لولم تأبى فتحدثنى فتحدثنى قيل ومنه فلوان لنا كره فتكون من المؤمنين ولهذا نصب فتكون فى جوابها كما تنصب فأفوز فى

جواب

أهنت زيد الاثنى عليك أى فيثنى مع عدم الاهانة من باب أولى لوترك العبد سؤال ربه

لاعطاه أى فيعطيه مع السؤال من باب أولى ولوان ما فى الارض من شجرة أقلام الى ما نفتد كلمات الله أى فأتفد مع انتفاء ما ذكر من باب أولى (وترد) لو (لالتمنى والعرض والتعريض) فينصب المضارع بعد الفاء فى جوابها لذلك بان مضمرة نحو لولم تأبى فتحدثنى لوترد عندى فتصيب خبر الوتامر فتطاع ومن الاول فلوان لنا كره فتكون من المؤمنين أى لبت لنا وتشترك الثلاثة فى الطلب

وهو في التحضيض بحث وفي العرض بلين وفي التمني لما لا طمع في وقوعه (والتقليل نحو) حديث تصدقوا (ولو بظلف محرق) كذا أورده المصنف وغيره وهو بمعنى رواية الناسي وغيره مردوا السائل ولو بظلف محرق وفي رواية ولو بظلف (٢٠٩) والمراد الرد بالاعطاء والمعنى

تصدقوا بما تيسر من كثير أو قليل ولو بلغ في القلة الى الظلف مثلا فانه

خبر من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبقير والغنم كالخافر للفرس والخف للجمل وقيد بالاحراق اي الشئ كما هو عادتهم فيه لان النية قد لا يؤخذ وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوى (الثاني والعشرون لن حرف نني ونصب واستقبال) للمضارع (ولا تفيد تأكيد النفي ولا تأييده خلافا لمن زعمه) اي زعم افادتها ماذ كركالز مخشري قال في الفصل كالشكاف هي التأكيد في المستقبل وفي الانموذج لنفي المستقبل على التأييد وفي بعض نسخه على التأكيد والتأييد نهاية التأكيد وهو فيما اذا أطلق النفي قال في الكشف مفرقا فقولك لن أقيم مؤكدا بخلاف لا أقيم كما في اني مقيم وأنامقيم وقولك في شئ لن أفعله مؤكدا على وجه التأييد كقولك

جواب ليت في ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ولا دليل في هذا أي في نصب فنكون على انها للتمني لجواز ان يكون النصب في فنكون مثله في الاوحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا وفي قول ميسون وليس عبادة وتقر عيني * احب الي من لبس الشفوف

اه فإشار الشارح الى ان احتمال ذلك لا يمنع كون لوفى الآية المذكورة للتمني وان النصب في جواب التمني وان التمني هنا أقرب من حمل لوهنا على غير التمني كالشرطية والتكاف في تقدير الجواب سم (قوله وهو في التحضيض بحث الخ) فان قلت لم عكس هنا ترتيب المتن فبدأ بالتحضيض ثم بالعرض ثم بالتمني قلت يحتمل انه مراعاة مراتب الطلب في الثلاثة فانه في التحضيض أقوى منه في العرض وأما في التمني فانه مختلف فيه فمنهم من قال ان التمني لطلب التمني ومنهم من قال انه لحالة نفسانية يلزمها الطلب ويحتمل انه لما أراد بيان الطلب بدأ بما يليه حينئذ وهو التحضيض ثم الاقرب الى ذلك فالأقرب سم قلت ولا يخفى ضعف الجواب الثاني وقد سلك الشارح طريق النشر المرتب أولا ثم المشوش ثانيا وهو أولى كما تقرر مع ما شتمل عليه من ملاحظة مراتب الطلب كما قال سم والاول مراعاة الكلام المصنف (قوله ولو بظلف محرق) نقل في المعنى تمثيلا أيضا بقوله تعالى ولوعلى أنفسكم وقال السفاقي ولوعلى أنفسكم لشرطية بمعنى ان وحذف كان بعد لو كثير وقدره أبو البقاء ولوشهدتم على أنفسكم ودل عليه شهادته وقدره الزمخشري ولو كانت الشهادة وبالا على أنفسكم سم (قوله والمعنى تصدقوا بما تيسر الخ) أي فقوله ولو بظلف محرق كناية عن هذا التعميم وقوله الى الظلف مثلا أشار بقوله مثلا الى أن ليس المراد المبالغة بخصوص الظلف وقوله فانه خبر من العدم أي فان التصديق بما تيسر أو فان التصديق بما بلغ في القلة الى الظلف مثلا خبر من العدم أي عدم التصديق رأسا سم (قوله حرف نني) اي لجزء مدلول المضارع التضمني وهو الحدث وقوله واستقبال اي لجزء الآخر وهو الزمان وأما قوله ونصب فهو لفظه فالإضافة في قوله حرف نني واستقبال إضافة الدال للمدلول وفي قوله حرف نصب إضافة المؤثر الى اثره ثم ان النصب حكم من احكامها لا معنى لها فكان المناسب تأخيرها عن النفي والاستقبال ولو قدمه عليهما لا يمكن ان يقال انما قدمه لظهور أثره في اللفظ واما توسيطه كما صنع فلا وجه له على انه كان ينبغي له ذكر النصب على وجهه يفيد انه غير داخل في معنى لن كان يقول حرف نني واستقبال وهو ناصب للمضارع فان كلامه موهم ان كلاما من الامور الثلاثة داخل في مفهوم لن وليس كذلك كما علمت (قوله للمضارع) يرجع للامور الثلاثة المذكورة (قوله وهو فيما اذا أطلق النفي) ضمير هو للخلاف لا للتأييد كما سبق الى وهم بعض المحشين (قوله مفرقا) حال من الفاعل فيكون بكسر الراء او من المفعول اي حال كون ذلك مفرقا في الكشف لاني موضع واحد فيكون بفتح الراء والاول هو الظاهر (قوله بخلاف لا اقيم) اي فلن اخص من لا لا نفراد لن عنها بافادة التأكيد بعد اشتراكهما في مطلق النفي وقوله كما في اني مقيم وانا مقيم اي ونظير ذلك في الانبئات اني مقيم فانه اخص من انا مقيم لانفراده عنه بالتأكد بعد اشتراكهما في مطلق الانبئات (قوله وقولك في شئ لن افعله مؤكدا على وجه التأييد) فيه دلالة ظاهرة على ان صاحب الكشف اراد بالتأكد ما يشمل التأييد الذي هو نهاية التأكد فانتقل عن الفصل كالكشف من انها للتأكد كيد لا يتعين جملة على تأكيد لا يشمل التأييد قاله سم اي بل يعمل على الفرد الكامل للتأكد كيد وهو التأكد حتى يتوافق كلامه في كتبه (قوله والمعنى ان فعله ينافي حال الخ) فيه إشارة الى ان النفي بلن ليس لمجرد نفي الوقوع بل مع نفي المباشرة (قوله تضعيف الخ) قد يقال التضعيف مستفاد من قوله

(٢٧ - (بنائي اول) لا افعله بدأ او المعنى ان فعله ينافي حالي كقوله تعالى لن يخلقوا ذبابا أي خلقه من الاصنام

مستحيل مناف لحوالهم اه وفي قول المصنف زعمه تضعيفه

لما قال غيره انه لا دليل عليه واستفادة التأيد في آية الباب وغيره نحو قوله لن يخلق الله وعده من خارج كما في رلن يحنوه أبدا وكون أبدا فيه للتأ كيد كما قيل خلاف الظاهر وقد نقل التأيد عن غير الزمخشري ووافقه في التأ كيد كشر حتى قال بعضهم ان منعه مكابرة ولا تأيد قطعاً فيما اذا قيد النبي نحو فإن (٢١٠) أ كام اليوم انسيا (وتردد الدعاء وفاقا لابن عصفور) كقوله

لن تزالوا كذا لكم ثم لازل

تلكم خالداً خلود الجبال وابن مالك وغيره لم يثبتوا ذلك وقالوا ولا حجة في البيت لاحتمال أن يكون خبراً وفيه بعد (الثالث والعشرون) ما ترد اسمية وشرعية (فلاسمية ترد (موصولة) نحو ما عندكم بنفد وما عند الله باق أي الذي (ونكرة موصوفة) نحو صرحت بما يحب لك أي بشئ (وللتعجب) نحو ما أحسن زيداً فإنا نكرة تامة مبتدأ وما بعدها خبره (واستفهامية) نحو فإنا خطبكم أي شأنكم (وشرطية زمانية) نحو فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم (وغير زمانية) نحو وما تعلقوا من خير يعلمه الله (و) الحرفية ترد (مصدرية كذلك) أي زمانية نحو فائقوا الله ما استطعتم أي مدة

خلافاً فلا حاجة لقوله زعمه حينئذ إلا أن يربداً للتضعيف على الوجه الأتم (قوله لما قال غيره) علة للتضعيف والمراد بالغير ابن عصفور وابن هشام وغيرهما (قوله لا دليل عليه) أي من كلام العرب (قوله خلاف الظاهر) أي لأن التأسيس هو الأصل (قوله وقد نقل التأيد إلخ) نصريح بما يؤخذ من قوله السابق كالزمخشري فإنه يفيد عدم اختصاص ذلك بالزمخشري وأراد بالغير ابن عطية فإنه قال في تفسيره في قوله تعالى لن تراني لوأبقينا هذا النبي على ظاهره لتضمن ان موسى عليه الصلاة والسلام لا يراه أبداً ولا في الآخرة لكن ورد في الأحاديث المتواترة أن أهل الإيمان يرونه يوم القيامة اه فيجتمه كما قال بعضهم أن يكون مراد ابن عطية أن التأيد بعدها في معنى النكرة الواقعة في سياق النبي فتم كل رؤية ما لم يرد ما يخصه مستفاد من كون الفعل الواقع بعدها في معنى النكرة الواقعة في سياق النبي فتم كل رؤية ما لم يرد ما يخصه وقد يرد هذا أي ككون الفعل من قبيل النكرة وقد وقع في سياق النبي فيعم وقد تقرر أن العموم في الأشخاص يستلزم العموم في الأحوال والأزمنة فليتأمل (قوله حتى قال بعضهم) أي كالسعد (قوله ولا تأيد قطعاً) أي اتفاقاً وهذا محترز قوله سابقاً وهو فيما إذا أطلق النبي (قوله وفيه بعد) أي لأن السياق ينافيه ولأن المعطوف يتم انشاء لكونه دعاء وعطف الانشاء على الانشاء هو المناسب وقال السكاك لو كان خبر السكاك للنبي في الاستقبال ولا معنى له هنا اه وقد سبقه اليه الشمني راداه على الدماميني ويمكن ان يحجب عنه بان الاخبار ببقائهم في المستقبل بناء على ما فهمه من القرائن المقتضية للبقاء عادة أو بأنه أخرج الدعاء مخرج الخبر مبالغة وكان الاستجابة قد حصلت فأخبر عنها (قوله وللتعجب) انما غير الأسلوب حيث لم يقل وتعجبية يشمل جميع الأقوال في التعجبية فقد قيل انها نكرة تامة خبرية وهو الأصح وهي حينئذ مبتدأ خبرها ما بعدها وقيل نكرة موصوفة بما بعدها والخبر محذوف وجوبا وقيل استفهامية دخلها معنى التعجب وقيل موصولة صلتها ما بعدها والخبر محذوف وجوبا وعلى هذا فنصار الشارح على قوله فإنا نكرة تامة إلخ لانه الأصح وحينئذ يمنع قول شيخ الإسلام انه أشار به الى أن قول المصنف وللتعجب قسم لقوله موصوفة اه فليتأمل سم قات فالظاهر حينئذ عطف قوله وللتعجب على قوله موصولة وما بعده عطف عام على خاص لكن مقتضى قول الشارح فإنا نكرة تامة عطفه على موصوفة فيفيد ان التعجبية قسم للموصوفة وقسم من النكرة كما قال شيخ الإسلام (قوله وشرطية زمانية) أي دالة على الشرط والزمان فتكون بمنزلة متى فالتقدير في الآية الشريفة والله أعلم استقيموا لهم متى استقاموا لكم أي أي زمن استقاموا لكم وقول الشارح أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم انما يأتي على كونها مصدرية ظرفية فلعل ذلك حل بحسب المعنى لا بحسب تقدير كونها شرطية زمانية فليتأمل (قوله أي زمانية) ليس المراد بكونها زمانية انها تدل على الزمان وضعا بل المراد انه حذف من التركيب زمان مضاف بدل عليه بالقرينة وأقيمت هي مقامه قاله الشمني (قوله كافة عن عمل الرفع) قال في المغني ولا تتصل الأبتداءة أفعال قل وكثر واطال وعلة ذلك شبههن برب ولا تدخل حينئذ الاعلى جملة فعلية صرح بفعالها اه (قوله أو الرفع والنصب) قال في المغني وهي المتصلة بان وأخواتها وقوله أو الجر قال في المغني وتتصل بأحرف وظروف ثم فصل ذلك وأطال فيه فراجع (قوله لا ابتداء

الغاية

استطاعتكم وغير زمانية نحو قد وقوا بما نسيتم أي بذيائكم ونافية عامة نحو ما هذا بشرا

وغير عاملة نحو وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله (وزائدة كافة) عن عمل الرفع نحو قلما يدوم الوصال أو الرفع والنصب نحو انما الله الواحد أو الجر نحو بما دام الوصال (وغير كافة) عوضا نحو فاعل هذا امالا أي ان كنت لاتفعل غيره فمأعوض عن كنت أدغم فيها النون للتقارب وحذف المنفي للعلم به وغير عوض للتأ كيد نحو فجارحة من الله لنت لهم والأصل فبرحة (الرابع والعشرون من) بكسر الميم (لا ابتداء

الغاية) ليس المراد ظاهره فان ابتداء الغاية معنى اسمي لاستقلاله فلا يكون من معاني الحروف بل المراد ابتداء جزئي اعتبر حالة لغيره بحيث لا يتصور الاتبعاله وكذا يقال في بقية المعاني سم (قوله لا ابتداء الغاية) الغاية نهاية الشيء ولا معنى لكون من لا ابتداء آخر الشيء فالمراد بالغاية ذلك الشيء الممتد كالسير مثلا اطلاقا لاسم الجزء على الكل وينبغي أن يكون الشيء الممتد في انه من سليمان مجيء الكتاب لانفس الكتاب لانه ليس شيئا ممتدا (قوله أو غيرهما) فديقال يمكن أن يتوسع في المكان بان رادبه ما يشمل الحقيقي والحكمي فيكون الغير المذكور داخل في المكان (قوله أي ورودها لهذا المعنى أكثر من ورودها لغيره) يعني أن الغلبة تصدق بقلة المقابل وبكثرته لكن دون كثرة المقابل الآخر الذي هو الاغلب والمراد هنا هذا الثاني (قوله أي بعضه) إشارة الى ما قاله ابن هشام ان علامتها امكان سد بعض مسدها (قوله فاجتنبوا الرجس من الاوثان) أشار بهذا المثال الى أنها تقع بعد غير ما ودهما وان كانا بها أولى في المعنى وكثيرا ما تقع بعد ما ودهما وهي الأولى لا فراط ايهما هما نحو ما يفتح الله للناس من رحمة ما ننسخ من آية وقالوا هما تأتياه من آية وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال ومن وقوعها بعد غيرهما يحلون فيها من أساور من ذهب ويلبسون ثيابا خضرا من سندس واستبرق الشاهد في غير الأولى فان تلك لا ابتداء اه وقوله في موضع نصب على الحال قال الدماميني أما في ما يفتح الله للناس من رحمة فالحالية ظاهرة وذو الحال ما لانها في محل نصب مفعول يفتح وكذا ما ننسخ من آية وأما ما تأتياه من آية فالظاهر ان مهمما مبتدأ والحال لا تقع منه على الصحيح فممكن أن يكون ذو الحال ضمير الجرمين به أو تجمل مهمما من باب المنصوب على الاشتغال لكن هذا هنا مرجوح اه وأجيب بان مهمما وان كان الراجع كونه مبتدأ مفعول في المعنى والمفعول في المعنى يصح اتيان الحال منه وانما الممتنع اتيان الحال من المبتدأ الذي ليس بفاعل ولا مفعول في المعنى اه وهو حسن سم (قوله أي بدلها) إشارة الى ما قاله الرضي انه يعرف البديل بصحة قيام بدل مقامها اه سم (قوله وتخصيص العموم) وهي الزائدة في نحو ما جاء في من رجل فانه قبل دخولها يحتمل ان في الجنس وان في الوحدة ولذلك يصح أن تقول بل رجلان ولا يصح ذلك بعد دخول من وشرط زيادتها تقدم نفي أو نهى أو استفهام مهمل وتذكير مجرور وهاو كونه فاعلا أو مفعولا به أو مبتدأ وتقييد المفعول بقولنا به لاخراج بقية المفاعيل وكأن وجه منع زيادتها في المفعول معه وله وفيه أنها في المعنى بمنزلة المجرور مع وباللام وبفي ولا انجامه من من ولكن لا يظهر حينئذ للمنع في المفعول المطاق وجه وقد خرج عليه أبو البقاء ما فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وثني في موضع المصدر أي نفر يطا ولم يشترط الاخفش واحدا من الشرطين الأولين ولم يشترط الكوفيون الأول ذكر هذا كله ابن هشام سم (قوله والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب) نقله ابن هشام عن ابن مالك ثم قال وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ما زوم بزمعني فصل والعلم صفة توجب تمييزا قال والظاهر أن من في الآيتين لا ابتداء أو بمعنى عن ويجاب بان هذا لا يمنع استفادة الفصل منها في الآيتين أيضا غاية أنه مستفاد من العامل ذاتا ومنها بواسطة لان الحرف لا يفيد بنفسه ومثل الشارح بمثالين إشارة الى أن من تفيد الفصل بواسطة معنى العامل كافي الأول وألفظه كافي الثاني اه شيخ الاسلام (قوله أي لعناها) دفع ما يشبههم من ظاهر العبارة أن من موضوعه للدلالة على المرادفة بل المعنى أنها مرادفة للباء في معناها كما أشاره الشارح (قوله أي به) أي لان الطرف آلة النظر ويصح كونها على بابها اذا اعتبر كون الطرف مبدء النظر والأول نقله ابن هشام عن يونس والثاني قاله هو راداعليه وقد علمت مبني كل من القولين فلا خلاف في المعنى (قوله

ورودها لهذا المعنى أكثر من ورودها لغيره (وللتبعض) نحو حتى تنفقوا مما تحبون أي بعضه (والتيبين) نحو ما ننسخ من آية فاجتنبوا الرجس من الاوثان أي الذي هو الاوثان (والتعليل) نحو يحلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق أي لاجلها والصاعقة الصيحة التي يموت من يسمعها أو يغشى عليه (والبديل) نحو أَرْضَيْتُمْ بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدلها (والغاية) كالي نحو قوربت منه أي اليه (وتخصيص العموم) نحو ما في الدار من رجل فهو بدون من ظاهر في العموم محتمل ان في الواحد فقط (والفصل) بالمهملة بان تدخل على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب (ومرادفة الباء) بفتح الدال أي لمعناها نحو وينظرون من طرف خفي أي به (وعن) نحو قد كنا في غفلة من هذا أي عنه (وفي) نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة أي فيه (وعند) نحول نفق عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا أي عنده (وعلى) نحو ونصرناه من القوم

أى عليهم (الخامس والعشرون من) بفتح الميم (شرطية) فهو من يعمل سواء أجهز به (واستفهامية) فهو من بعثنا من مرثدا (وموصولة) أبو علي (الفارسي نحو (٢١٢) ولله يسجد من في السموات والارض (ونكرة موصوفة) نحو مررت بمن موجب لك أى بانسان (قال

(ونكرة تامة) كقوله ونعم من هو في سر وعلان * ففاعل نعم مستتر ومن تمييز بمعنى رجلا وهو بضم الهاء مخصوص بالمدح راجع الى بشر من قوله

وكيف أربأ أمرا أو أراعه * وقد زكأت الى بشر بن مروان * وانعم من كأم من ضافت مذاهبه وانعم من الخ وفي سر متعلق بنعم وغيره أى على لم يثبت ذلك وقال

من موصولة فاعل نعم وهو بضم الهاء راجع اليها مبتدأ خبره هو محذوف راجع الى بشر يتعاق به في سر لتضمنه معنى الفعل كما سيظهر

الجللة صلة من والمخصوص بالمدح محذوف أى هو راجع الى بشر أيضا والتقدير نعم الذى هو المشهور في السر والعلانية بشر وفيه تكلف

(السادس والعشرون هل اطلب التصديق

الاجباني لا للتصور ولا للتصديق الساسي)

التقييد بالاجباني ونفى الساسي على منواله أخذ

من ابن هشام سهو

سرى من أن هل لا تدخل

أى عليهم) هذا ان لم يضمن النصر معنى المنع والافهى على بابها (قوله واستفهامية) قد تشرب معنى النفي قال ابن هشام واذا قيل من يفعل هذا الا زيد فهى استفهامية أثمرت معنى النفي ومنه قوله تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله قال ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا الذى يشفع عنده الا باذنه شيخ الاسلام (قوله ونعم من هو الخ) نعم فعل ماض وفاعله مستتر وجوب باعائد على متعلق فى الذهن ومن نكرة بمعنى رجلا تميز كما قال الشارح وكون مرفوع نعم ضمير مستترا كما هنا من القليل والكثير أن يكون فاعل نعم وبشس مقترنا باللام أو مضافا للمقرون بها كما يفيد ذلك قول الخلاصة

مقارنى آل أو مضافين لما * قارنها كنعم عقبي الكرما

(قوله ومن تمييز) أى لفاعل نعم المستتر (قوله بضم الهاء) تنبيه على أن المراد لفظه ودفع توهم أنه عائد لما قبله (قوله وقد زكأت) أى التيجأت والمزجأ للمجاوزة ومعنى (قوله لم يثبت ذلك) الاشارة بذلك الى كون من في البيت نكرة تامة عينة (قوله خبره هو محذوف) قد يستشكل وصف هو مع كونه معرفة اذا المراد لفظه فيكون علما بالنكرة وهى لفظ محذوف والجواب أن العلم قد يشكر كفى قولك مررت بسيدويه كذلك هذا أى وخبره لفظ مسمى هو محذوف ذكر مثله الدماميني في الكلام على هذا المحل فى قول المعنى قلت ويحتاج الى تقدير هو ثالث (قوله والمخصوص بالمدح محذوف) أى هو راجع الى بشر أيضا هذا هو هو الثالث قال الدماميني ويحتاج الى تقدير هو رابع على القول بان المخصوص خبر مبتدأ محذوف اه

قاله سم (قوله هو المشهور) دفع به ما يرد على كون التقدير هو هو من عدم الفائدة لاتحاد المبتدأ والخبر وحاصله أنهم ما وان اتحد اللفظا فقد تغيرا معنى لان هو الثاني بمعنى المشهور فى السر والعلن (قوله وفيه تكلف) أى اكثرة التقدير وتعاق المجرور بالجامد وهو الضمير وان تضمن معنى الفعل سم (قوله على منواله) أى على منوال الاجباني أى طريقته من حيث اعتبار الايجاب فى المطلوب بها يعنى أن اعتبار

الاجباني ونفى الساسي فى المطلوب بها سهو وانما ذلك فى مدخولها فى المطلوب بها ومبنى السهول المذكور اشتباه المطلوب بها بمدخولها والحاصل أنها لا تدخل على منقضى أصلا اتفاقا وأما ما يطلب بها من الحكم فتارة يكون ايجابيا وتارة يكون سلبيا يقال هل قام زيد فيجب بنعم أى قام أو بلا أى لم يقم وما ذكرناه فى معنى قول الشارح على منواله أحسن مما ذكره شيخ الاسلام فراجع (قوله أخذنا) بمعنى مأخوذا

علة للتقييد بالاجباني ونفى الساسي (قوله فهى اطلب التصديق الخ) تفرع على لازم السهو وهو كون الصواب انها اطلب التصديق أى الحكم بالثبوت أوالاتقاء (قوله أى الحكم) فيه اشارة الى ان مسمى التصديق هو الحكم فقط فيكون بسيطا وهو الراجح كما تقدم (قوله وتشر كها فى هذا) أى فى طلب التصديق (قوله بطلب التصور) أى تصور المحكوم عليه أو به ولذا امثل بمثالين الاول للادول والثاني لاثاني لا يقال هذا تصديق فى المثالين وهو مسبق بالتصور فطلب التصور تحصيل للحاصل لا ناقول المطلوب تصور أحد الطرفين معينا كما أفاده الشارح بقوله فيجب بعين وهو غير التصور السابق على التصديق نبه على ذلك السعد شيخ الاسلام لا يقال طلب التصور المذكور يلزمه التصديق وهو الحكم على ذلك المعين فهى فى المثالين لطلب التصديق لا ناقول هذا اللازم غير مقصود للسائل وان كان يحصل بالتصور المذكور لان مقصوده بيان المحكوم عليه من هو أو المحكوم به كذلك مع علمه بوجود حكم قطعا فالحكم غير

متلفت الى السؤال عنه وان كان حاصل (قوله فيجب بعين) أى يجاب السؤال بعين فيكون النائب ضمير السؤال ويصح أن يكون النائب قوله بعين فلا ضمير فى يجاب وهذا كله على ان فيجب بالتحتية

المثناة

على منقضى فهى اطلب التصديق أى الحكم بالثبوت أوالاتقاء كما قاله السكاكى وغيره يقال فى جواب هل قام زيد مثلا

نعم أو لا وتشر كها فى هذا الهمزة توتر يدعيها بطلب التصور نحو أريد فى الدرام عمرو وأى العارز يهأم فى المسجد فيجب بعين عا ذكر

وبالدخول على منى فتخرج عن الاستفهام إلى التقرير أي حل الخطاب على الأفراد بما بعد النفي نحو ألم تشرح لك صدرك فتجيب
ببلى كما في حديث البخاري بينا أبو بوب يغسل عريانا فعر عليه جراد من ذهب فجعل أبو بوب يحثي في ثوبه فتاداه به بأبواب ألم أكن أغنيك
عما زى قال بلى وعزتك ولكن لا غنى لي عن ركتك وقد بقي على الاستفهام (٢١٣) كقولك لمن قال ألم أقول كذا ألم تفعله
أي أحق انتفاء فعلك

له فتجيب بنعم أولا
ومنه قوله * ألا صطبار
لسلمى أم لها جاد *
إذا ألقى الذي لاقاه
أمثالي فتجيب بمعين
منهما * السابغ
والعشرون الواو *
حروف العطف (المطلق
الجمع) بين المعطوفين
في الحكم لانهما تستعمل
في الجمع بمعنى أو تأخر
أو تقدم نحو جاهز يد
وعمر واذ جاء معه أو
بعده أو قبله فتجعل
حقيقة في القدر
المشترك بين الثلاثة
وهو مطلق الجمع حذرا
من الاشتراك والمجاز
واستعمالها في كل منها
من حيث أنه جمع
استعمال حقيقي
(وقيل هي) (لترتيب)
أي التأخر لكثرة
استعمالها فيه فهي
في غيره مجاز (وقيل
للمعية) لانها للجمع
والاصل فيه المعية فهي
في غيرها مجاز فاذا قيل
قام زيد وعمر وكان
محملا للمعية والتأخر

المثناة وأما أن كان بالثناة الفوقية فتائب الفاعل ضمير الهمزة والاسناد حينئذ مجازي كما هو ظاهر (قوله
وبالدخول إلخ) عطف على بطلب التصور (قوله بينا إلخ) أي بين أزمنة اغتساله لأن بين لا تنضاف إلا إلى
متعدد (قوله جراد من ذهب) أي ذهب بصورة الجراد وفي بعض التقار ير أن المراد بالجراد الجماعة من
الذهب منقول ذلك عن بعض أهل الكشف (قوله يحثي) يقال حثي يحثي مثل رمي يرمي وحثي حثو مثل
دعا بدعو (قوله ولكن لا غنى لي عن ركتك) دل ذلك على أن مقصوده صلوات الله وسلامه عليه اظهار
الفاقة والحاجة إلى فضل الله تعالى فاخذ ذلك من حيث اظهار الحاجة إلى فضل الله وإن احدا لا يستغنى بحال
عن فضل الرب عز وجل وليس ذلك لأجل الشرف في تحصيل المال كيف ومقام من دونه يجلب عن ذلك
فكيف به صلى الله عليه وسلم وعلى هذا يحمل من أخذ من الدنيا فوق حاجته من أهل الله بل ينبغي لكل
أحد أن لا يتناول ما زاد على الحاجة إلا بهذا القصد (قوله وقد بقي) أي الهمزة الداخلة على منى (قوله أي
أحق انتفاء فعلك) تحويل للاستفهام عن ظاهره لئلا يكون ضائعا لأن المسك في الفعل باخباره فلا فائدة
في الاستفهام عن النفي فتعين صرفه للاستفهام عن حقيقة ذلك النفي (قوله ألا صطبار لسلمى) هو
استفهام عن النفي لا عن المنى أي هل لا صبر لها أو لها صبر والاستفهام في البيت ليس على منواله في المثال
كما لا ينبغي لوجود الاخبار بالنفي في المثال فتعين صرف الاستفهام إلى حقيقة ذلك النفي بخلاف البيت (قوله
الذي لاقاه أمثالي) أي وهو الموت عشقا (قوله من حروف العطف) قيد بذلك لتخرج واو القسم ودواو
الحال ودواو الاستئناف ودواو الجلة المعارضة كقوله * ان الثمانين وبلغتها * إلخ (قوله بين المعطوفين)
غلب في التثنية المعطوف لانه أخصر والأقل معطوف عليه هو الاصل غالبا والتقييد بالغالب احتراز من
عطف الاشراف على غيره كعطف جبريل وميكائيل على الملائكة وعطف أولي العزم على غيرهم في آية وإذا
أخذنا من النبيين ميثاقهم الآية (قوله في الحكم) المراد بالحكم المحكوم به (قوله لانها تستعمل)
لغة وهذا دليل لكونها لمطلق الجمع (قوله واستعمالها في كل منها من حيث أنه جمع استعمال حقيقي) أي
لما تقرر من أن استعمال الكل في الجزئي من حيث كونه الجزئي مشتملا على ذلك الكل حقيقة
كاستعمال الانسان في زيد من حيث اشتغال زيد على الحقيقة الانسانية واما استعمال الكل في الجزئي
من حيث خصوص ذلك الجزئي فجواز كما تقرر وعنه احتراز الشارح بقوله من حيث أنه جمع أي وأما
استعمالها في واحد منها من حيث أنه مقيد بذلك القيد من بعدية أو قبلية أو معية فجواز لانه استعمال
للـكل في جزئية من حيث خصوصه (قوله فاذا قيل إلخ) تفرع على الاقوال الثلاثة (قوله لايهامة تقييد
الجمع بالاطلاق) أي فلا يصدق بمعنى ولا تقدم ولا تأخر وإنما يصدق على قولنا مشلا جاء زيد وعمر ولا يصدق
على مثل قولنا جاء زيد وعمر ومعه أو قبله أو بعده بخلاف مطلق الجمع فانه صادق بالجميع وهذا الإيهام
أخذه المصنف من ابن هشام وعزاه إلى الشارح اليه كالمبرئ منه إشارة إلى أن مؤدى العبارتين واحد لان
المطلق هنا ليس للتقييد بعدم القيد بل لبيان الاطلاق كما يقال الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط
وسبب توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن كون ذلك اصطلاحا شرعيا
وما نحن فيه اصطلاح اقوى شيخ الاسلام (قوله أي اللفظ المنتظم إلخ) أشار بذلك إلى أن المراد من الامر
في كلام المصنف لفظه لا مسماه ولهذا قرئ مفك كالإشارة إلى أن المراد لفظ الامر أي ما تركب من هذه

والتقدم على الاول ظاهر في التأخر على الثاني وفي المعية على الثالث وعدل عن قول ابن الحاجب وغيره للجمع المطلق قال لايهامة تقييد
الجمع بالاطلاق والغرض في التقييد (الامر) أي هذا مبني على نفسه ولفظي وسياقيا (أمر) أي اللفظ المنتظم من هذا لا سوف
المساهمة في معياره

بصيغة افعال نحو وأمر
أهلك بالصلاة أي قل
لهم صلوا (عجازي
الفعل) نحو وشاورهم
في الأمر أي الفعل
الذي تعزم عليه لتبادر
القول دون الفعل من
لفظ الأمر إلى الذهن
والتبادر علامة للحقيقة
(وقيل) هو (للقدر
المشترك) بينهما
كالثني حذرا من
الاشتراك والمجاز
فاستعماله في كل منهما
من حيث أن فيه القدر
المشترك حقيقي (وقيل
هو مشترك بينهما قيل
وبين الشأن والصفة
والشئ) لاستعماله فيها
أيضا نحو إنما أمرنا
لشئ إذا أردناه أي
شأننا لأمر ما يسود
من يسود أي لصفة من
صفات الكمال لأمر
ما جدد قصيرا فانه أي
لشئ والاصل في
الاستعمال الحقيقة
واجيب بانه فيها مجاز إذ
هو خبر من الاشتراك
كما تقدم ولقطة قيل بعد
بينهما ثابتة في بعض
النسخ وبها يستفاد
حكاية الاشتراك بين
الاثنيين الأشهر منه بين
الخمس ويؤخذ من قوله

المادة سواء كان بصيغة المصدر أو غيره خلافاً لسم ولولم يقرأ مفككاً كان المتبادر مسماً لأن كل حكم ورد
على اسم فهو وارد على مسماه الاقرينة وهي هنا التفكيك المذكور (قوله بصيغة الماضي) أي بصورته
لاجل تحقق التفكيك لا لتخصيص لفظ الماضي بالحكم (قوله مفككاً) حال من الماضي والتفكيك
بحسب اللفظ والخط أيضا (قوله حقيقة في القول المخصوص) أي فسمى لفظ الأمر لفظ وهو القول
المخصوص المعبر عنه بصيغة افعال وأما مسمى القول المخصوص فهو طلب الفعل طلباً جازماً أو غير جازم على
ماسيائي (قوله الدال على اقتضاء فعل الخ) هذا هو المناسب لحد المصنف الأمر النفسي بما يأتي والمناسب
لحد الشارح له أيضاً بما يأتي أن يقال أي الدال على القول مقتضى لفعل الخ والمراد بالدال الدال بالوضع كما هو
المتبادر فاندفع ما قيل أن الحد يصدق بنحو وأوجب عليك كذا وإن تركته عاقبتك مع أنه ليس بأمر
بل خبر شيخ الإسلام قلت قد يجاب عن دخول مثل أوجب باعتبار قيد آخر في التعريف يدل عليه الكلام
وهو كون ذلك الدال صيغة افعال كما يجاب به عن دخول الاستفهام في الحد المذكور فانه دال على اقتضاء
فعل على ماسيائي تحقيقه كما قاله سم (قوله ويعبر عنه بصيغة افعال) أي ويعبر عن القول المخصوص بصيغة
افعل والمراد بها كما سنبه عليه الشارح كل ما يدل على الأمر من صيغة فيدخل صيغة افعال واسم الفعل
كعه والمضارع المقرون باللام نحو لينفق (قوله أي قيل لهم صلوا) أي فالمراد بالأمر في الآية صيغة الأمر
(قوله لتبادر القول الخ) علته لقوله حقيقة في القول المخصوص الخ (قوله وقيل هو الخ) ضمير هو يعود
للفظ المنتظم من حروف أم ر المتقدم ذكره (قوله كالثني) الأولى أن يقول وهو مفهوم أحدهما إذ
القدر المشترك بين شيئين مثلاً لا بد أن يكون مختصاً بهما والشئ ليس كذلك لانه يعم القول المخصوص والفعل
وغيرهما وما ذكرناه من أن القدر المشترك مفهوم أحدهما هو الذي اعتمد السعد التفتازاني ورد قول
من جعله الشئ أو الشأن بما ذكرناه (قوله حذرا من الاشتراك والمجاز) قد نوقش هذا التعليل بأن الحل
على الوضع للقدر المشترك إنما يكون أولى من المجاز والاشتراك إذ لم يبق دليل على أحدهما وقد قام دليل على
كون الأمر مجازاً في الفعل وهو تبادر القول المخصوص منه دون الفعل ولولم يقيد بذلك لأدى إلى ارتفاع
المجاز والاشتراك رأساً لا مكان حل كل لفظ يقال على معنيين على أنه موضوع للقدر المشترك بينهما وهذه
المنافسة مأخوذة من العضد ولم يتعرض لها الشارح اكتفاء بسياق هذا القول بصيغة التريض (قوله أي
لصفة من صفات الكمال) إشارة إلى أن التنوين في قوله لا مراخ لم تعظم كما يفيد المقام (قوله جدد)
بالدال والعين المهملتين بمعنى قطع (قوله والاصل في الاستعمال الحقيقة) من ثمة الدليل فهو مرتبط بقوله
لاستعماله فيها أيضاً والفرق بين الشأن والصفة والشئ كما قال شيخ الإسلام أن الشأن معنى رفيع يقوم بالذات
والصفة معنى مطلق يقوم بالذات والشئ هو الموجود فالصفة أعم مطلقاً من الشأن والشئ أعم مطلقاً منهما
(قوله واجيب بانه فيها مجاز) أي لما مر من تبادر القول المخصوص إلى الذهن من لفظ الأمر وهو علامة
الحقيقة وقوله بانه فيها مجاز أي كانه مجاز في الفعل وإنما قصر المصنف كغيره على كونه مجازاً في الفعل مع
قصوره عن تناول المذكورات من الشأن والصفة والشئ لانه المقابل للقول من حيث أنه ما قسمان للقصود
وهو الدال على الحكم ذكره شيخ الإسلام (قوله بين الخمسة) بين متعلق بالهاء من منه لتضمنها معنى الفعل
أي الاشتراك والتقدير الأشهر من الاشتراك بين الخمسة وفيه أعمال ضمير المصدر (قوله حد اللفظي به) أي
فيقال في حده قول دال على اقتضاء فعل الخ أي يؤخذ تعريف الأمر اللفظي من ذكر حكمه في كلام
المصنف ضمناً وأما النفسي فصريحاً كما أشار له الشارح (قوله وهو الاصل) أي العمدة أي لانه منشأ التعلق
والتكليف واللفظي ليس الاوسيلة إليه (قوله وحده) ينبني أن يكون مرجع الضمير في حده الأمر
الواقع في الترجمة أعني قوله الأمر والظاهر أن المراد به الأعم من اللفظي والنفسى بدليل قول الشارح وهو
لفظي ونفسى في قوله وحده نوع استخدام وأما رجوعه لقوله أمر فلا يصح الإبقاء التعريف لأن

المراد به اللفظ وليس حده بمعنى اللفظ ماذ كرسم (قوله اقتضاء فعل غير كف مدلول عليه بغير كف) المراد
بالفعل ما يسمى فعلا عرفاً أعم من كونه فعل اللسان أو القلب أو الجوارح فالمراد بالفعل نحو الأمر والشان
وأورد على هذا التعريف أنه غير جامع لخروج اقتضاء الصوم في خصوص موالاته اقتضاء لفعل هو كف لأن
الصوم كف عن المفطرات مدلول عليه بغير كف وهو صوم أو غير مانع لتناوله بعض أفراد النهي كالطلب
المفهوم من نحو لا تترك الصلاة إذ يصدق أنه طلب فعل وهو المنهي عن تركه وذلك الفعل غير كف مدلول
عليه بغير كف فيتناوله تعريف الأمر مع أنه منهي فيكون التعريف غير مانع كذا قبل وعندى أن يراد هذا
فاسد من أصله لأن مدلول لا تترك طلب فعل هو ترك الترك اذ معنى لا تترك الصلاة أطلب منك ترك تركها
وترك تركها فعل هو كف مدلول عليه بغير كف وذلك الغير هو لا تترك فهو خارج بقوله غير كف مدلول عليه
بغير كف لأن هذا كف مدلول عليه بغير كف وهو لا تترك وأما المنهي عن تركه كالأصالة مثلاً فلا يفسد مدلولاً
لهذه الصيغة بل هو لازم لمدلولها خارج عنه وأورد أيضاً أنه يتناول الطلب بالاستفهام لأنه طلب فعل غير كف
مدلول عليه بغير كف مع أنه لا يسمى أمراً وما ذكرناه من أنه طلب فعل صرح به السيد في حواشي القطب
فقال ولتأمل أن يقول الفهم وإن لم يكن فعلاً بحسب الحقيقة بل هو انفعال أو كيف لكنه يعنى عرف اللغة
من الأفعال الصادرة عن القلب والتبادر من الألفاظ معانيها المفهومة منها بحسب اللغة فيصدق على
الاستفهام أنه يدل بالوضع على طلب الفعل قال وأيضاً المطلوب بالاستفهام هو تفهيم الخطاب لتسليم لا الفهم
الذي هو فعل المتكلم والتفهم فعل بلا شبهة فيلزم ماذ كرهناه فإن قلت التفهيم ليس فعلاً من أفعال الجوارح
والتبادر من لفظ الفعل إذا طاق هو الفعل الصادر من الجوارح قلت فعلى هذا يلزم أن لا يكون قولك فهمنى
وعلمنى وما أشبههما أمراً وهو باطل قطعاً اهـ كلام السيد قاله سم (قوله فتناول) أى التعريف وقوله
الاقتضاء مفعول تناول وقوله أى الطلب تفسير للاقتضاء ويصح أن يكون الاقتضاء فاعل تناول وما بعده
تفسير له وقوله الجازم مفعوله وقوله ما ليس بكف معمول للاقتضاء على كل حال وفيه على الأول الفصل بين
المصدر ومعموله بالاجنبي وهو قوله الجازم وغير الجازم فإنه معمول تناول وقد فصل به بين المصدر وهو الاقتضاء
ومعموله وهو قوله ما ليس الخ وفيه عمل المصدر بعد وصفه عليهما معاً لا يقال قوله ما ليس الخ مجرور وهو
بتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره لا نقول اللام زائدة للتقوية لا جارة (قوله ولما هو كف الخ) أى فالأمر
نوعان طلب فعل غير كف وطلب كف مدلول عليه بكف ونحوه (قوله وسمى مدلول كف) أى وهو طلب
الكف (قوله موافقة للدال في اسمه) أى لموافقة المدلول وهي اقتضاء الكف داله وهو كف في تسميته
أمراً كما يسمى داله وهو كف بذلك أى انما يسمى مدلول كف بالأمر لاجل الموافقة المذكورة والافهونهى
أصدق اقتضاء الكف المأخوذ في حده عليه (قوله ويحد النفسى أيضاً) يحتمل أن المراد كما يحد بالاقتضاء
المذكور ويحتمل أن المراد كما يحد اللفظى بالقول الخ لكن المراد بالقول المحدود به النفسى القول النفسى
لا اللفظى فالشاركة بين اللفظى والنفسى حينئذ في أن كلا يحد بالقول وإن كان لفظياً في الأول ونفسياً في الثانى
(قوله على قياس قول المحققين) أى لأن الأمر قسم من الكلام المشترك عند المحققين بين اللفظى والنفسى
وذلك يستلزم كون الأمر مشتركاً بينهما لأن المقسم يلزم اعتباره في أقسامه ونسبه الشارح بقوله وكل من
الأمر والقول مشترك الخ على أن ما اقتضاء كلام المصنف هنا من أن الأمر حقيقة في اللفظى والنفسى خلاف
ما اختاره في بحث الأخبار من أن الكلام النوع إلى أمر وغيره حقيقة في النفسى مجاز في اللفظى شبيه
الاسلام (قوله ولا يعتبر فيه علو الخ) من فوائد هذا الكلام الجواب عما عساه يورد على المصنف من
أن تعريفه غير مانع إذ يدخل فيه ما ليس بأمر وهو ما اتفق فيه العلو والاستعلاء وأحد هما مع أنه ليس بأمر
لاعتبارهما أو أحدهما فيه وحاصل الجواب منع اعتبارهما أو أحدهما فيه فدخل ما تنفياً أو أحدهما فيه

اقتضاء فعل غير كف
مدلول عليه أى على
الكف (بغير) لفظ
(كف) فتناول
الاقتضاء أى الطلب
الجازم وغير الجازم لما
ليس بكف ولما هو كف
مدلول عليه بكف ومثله
مرادفه كترك وذو
بخلاف المدلول عليه
بغير ذلك أى لا تفعل
فليس بأمر وسمى
مدلول كف أمراً لانها
موافقة للدال في اسمه
ويحد النفسى أيضاً
بالقول المقتضى لفعل
الخ وكل من القول
والأمر مشترك بين
النفسى واللفظى على
قياس قول المحققين في
الكلام الآتى في مبحث
الأخبار (ولا يعتبر فيه)
أى في مسمى الأمر
نفسياً ولفظياً

تتقن يعتبر في حده أيضا (هلو) بأن يكون الطالب على الرتبة على المطلوب منه (ولا استعلاء) بأن يكون الطالب ببطء لا إطلاق الامر
دونهما قال عمرو بن العاص لمعاوية أمرتك أمرا جازما فعصيتني * وكان من التوفيق قتل ابن هاشم هو رجل من بني هاشم
خرج من العراق على معاوية (٢١٦) فأسكه فأشار عليه عمرو بقتله فالفقه وأطلقه لعله منفرج عليه مرة أخرى

فأنشده عمرو البيت فلم
يرد بان هاشم على بن
أبي طالب رضى الله عنه
ويقال أمر فلان فلانا
برفق ولين (وقيل
يعتبران) وإطلاق الامر
دونهما مجازي (واعتبرت
المعتزلة) غير أبي الحسين
(وأبو اسحق الشيرازي
وابن الصباع والسمعاني
العلو وأبو الحسين)
من المعتزلة (والامام
الرازي) والآمدي وابن
الحاجب الاستعلاء)
ومن هؤلاء من حد
اللفظي كالمعتزلة فانهم
ينكرون الكلام
النفسى ومنهم من حد
النفسى كالآمدي
(واعتبر أبو على وابنه)
أبو هاشم من المعتزلة
زيادة على العلو (ارادة
الدلالة باللفظ على
الطلب) فاذالم يرد به
ذلك لا يكون أمرا
لانه يستعمل في خير
الطلب كالتهديد ولا يميز
سوى الارادة قلنا
استعماله في غير الطلب
مجازي بخلاف الطلب

في الامر صحيح لانه من افراده والى هذا الذي ذكرناه أشار الشارح بقوله حتى يعتبر في حده أيضا سم
(قوله حتى يعتبر في حده الخ) راجع للمعنى لا للشي (قوله بأن يكون الطالب على الرتبة) أى بحسب الواقع
ونفس الامر (قوله بأن يكون الطالب ببطء) أى تعاطف فان الاستعلاء اظهار العلو كان هناك علو في الواقع
أم لا (قوله لا إطلاق الامر دونهما) علة لقوله ولا يعتبر فيه علو ولا استعلاء (قوله قال عمرو الخ) دليل لعدم
اعتبار العلو فان عمرو بن العاص من أتباع معاوية ففى قوله أمرتك دليل على عدم اعتبار العلو في الامر
وعمر من أفصح العرب الموثوق بكلامهم (قوله وكان من التوفيق الخ) أراد بالتوفيق فعل ما يوافق الصواب
(قوله هو رجل من بني هاشم الخ) انما نص الشارح على ذلك دفع لما يتوهم من أن المراد به على بن أبي
طالب كرم الله وجهه ورضى عنه لما كان من العداوة بينه وبين معاوية وعمر والمذكور فنه الشارح على أن
المراد بابن هاشم غير على لان الواقع كذلك وأيضا فقام عمرو بنوعن هذا وحاشاه أن تحمله عداوته لعل على
أن يأمر بقتله أو يرضى بذلك بل حاشاه وحاشى سيدنا معاوية أن يحصل منهما تنقيص لسيدنا على رضى الله
عنهم وما يؤثر من ذلك فن كذب المؤرخين الذي يحرم نقله واعتقاد صحته كيف وهما من أكابر الصحابة
الذين هم أئمة الهدى وصايحج الاهتداء رضوان الله عنهم أجمعين (قوله ويقال أمر فلان) أى يقال ذلك
لغة وهو دليل على عدم الاستعلاء (قوله غير أبي الحسين) أخذنا سنناؤه هنا من ذكر المصنف له بعد في
القائلين بالاستعلاء (قوله ومن هؤلاء) أى المعتبرين لاحد الامرين على التعيين (قوله واعتبر أبو على)
أى الجبائى من رؤس المعتزلة وكذا ابنه فقول الشارح من المعتزلة يرجع لهما (قوله ارادة الدلالة باللفظ على
الطلب) الاوضح ارادة الطلب باللفظ وحاصله ان الجبائى وابنه يعتبران فى كون الصيغة أمرا ارادة المأمور به
منها لان الامر عندهما هو الارادة لانهم من المعتزلة القائلين بأن الامر هو الارادة وعبارة المصنف والشارح
غير موفية بالمراد لايهاهما ان المراد بالطلب النفسى مع أنهما لا يقولان به بل المراد به ارادة المأمور به كما قررنا
ولو قال واعتبر أبو على وابنه ارادة المأمور به من اللفظ كان أقعد وأوضح (قوله والطلب) أى الذى هو
الاقتضاء الواقع جنسافى حد الامر النفسى وهذا جواب سؤال تقديره ان معرفة المحدود متوقفة على معرفة
الحد فلا بد أن يكون الحد بجميع أجزائه معلوما وأجل من الحدود وقد أخذ الاقتضاء الذى معناه الطلب فى
تعريف الامر وهو خفى يحتاج الى بيان فالتعريف به تعريف بالاختفى والجواب ما ذكره بقوله والطلب
بديهى (قوله أى متصور بمجرد التفات النفس اليه) هو تفسير للبديهى وقوله من غير نظر تفسير لمجرد
التفات النفس فالبديهى ما يحصل بمجرد التفات النفس اليه بلا زيادة على ذلك من حدس أو تجربة بخلاف
الضرورى فانه ما لا يتوقف على نظر واستدلال وان توقف على نحو الحدس والتجربة فالبديهى أخص من
الضرورى (قوله لان كل عاقل يفرق بالبديهية الخ) فيه أن يقال لا يلزم من بدهية التفرقة بين الشئ وغيره
كون ذلك الشئ فى نفسه بديهياى معلوما كنهه بالبديهية نعم يلزم منه أن يكون معلوما من وجهه بالبديهية قاله
الزركشى راجع شيخ الاسلام فقول الشارح وما ذاك أى التفرقة المذكورة الابداهته لا يسلم حينئذ (قوله
فاندفع ما قيل) أى اعترض على الحد (قوله بما يشتمل) أى بتعريف يشتمل ذلك التعريف عليه أى
على الطلب (قوله المحدود باقتضاء فعل الخ) أى لا اللفظى اذ لا نزاع فى كونه غير الارادة (قوله لذلك
الفعل) أى وأما الارادة لغيره فايست بأمر بلا خلاف (قوله لا متناعه) أى لسبق العلم القديم بانتفائه

فلا حاجة الى اعتبار ارادته (والطلب بديهى)

والممتنع

أى متصور بمجرد التفات النفس اليه من غير نظر لان كل عاقل يفرق بالبديهية بينه وبين غيره كالاخبار وما ذاك الابداهته فاندفع ما قيل
من أن تعريف الامر بما يشتمل عليه تعريف بالاختفى بناء على أنه نظرى (والامر) المحدود باقتضاء فعل الخ (غير الارادة) لذلك الفعل
فانه تعالى أمر من علم أنه لا يؤمن بالايمان ولم يرد منه لا متناعه (خلافا للمعتزلة) فبإذن كرفانهم لما أنكروا الكلام النفسى

لم يمكنهم انكار الاقتضاء

المستبعد به الامر قالوا
انه الارادة (مسئلة)
القائلون بالنفسى
الكلام ومنهم الاشاعة
(اختلفوا هل للامر)
النفسى (صيغة تخصه)
بأن تدل عليه دون غيره
فقليل نعم وقيل لا (والنفي
عن الشيخ) أبى
الحسن الاشعرى ومن
تبعه (فقليل) النفي
(للووقف) بمعنى عدم
الدراية بما وضعت له
حقيقة مما وردت له من
أمر وتهديد وغيرهما
(وقيل للاشتراك) بين
ما وردت له (والخلاف
في صيغة افعال) والمراد
بها كل ما يدل على
الامر من صيغة فلا تدل
عند الاشعرى ومن
تبعه على الامر بخصوصه
الابقرينة كأن يقال
صل لزوما بخلاف الزمتك
وأمرتك (وترد)
لستة وعشرين معنى
(للاجوب) أقيموا
الصلاة (والندب)
فكانت بهم ان علمهم
فيهم خيرا (والاباحة)
كلوا من الطيبات
(والتهديد) اعملوا ما
شئتم ويصدق مع
التحريم والكره
(والارشاد) واستشهدوا
شهداء من رجالكم
والصلحة فيه دينوية

والمستبعد غير مراد بالاتفاق منا ومنهم قاله شيخ الاسلام لكن قال الاسنوى في شرح المهاج والتزموا أى
المعتزلة ان الله يريد الشئ ولا يقع ويقع وهو لا يريد اه وبهذا قد يتوقف في أن المستبعد غير مراد عندهم
قاله سم فراجع بسط المسئلة فيه (قوله ولم يمكنهم انكار الاقتضاء) أى لوجوده ولا بد ضرورة عدم
انكار التكليف (قوله قالوا انه الارادة) أى قالوا انه الارادة فرار من كونه نوعا من الكلام النفسى
(قوله القائلون بالنفسى اختلفوا هل للامر صيغة تخصه) اعلم انه لا خلاف في انه يعبر عن الامر القائم بالنفس
بمثل أمرتك وعن الايجاب بمثل أوجب عليك وألزمك وعن الندب بمثل نذبت لك وهذا الامر وانما
الخلاف في مدلول صيغة افعال ما هو وعبارة المصنف قاصرة عن هذه الافادة فكان صواب التعبير أن يقال
اختلفوا هل صيغة افعال مخصوصة بالطلب أم لا لكن المصنف تابع في هذه العبارة للاصوليين وقد أشار الى
ما يفيد المراد منها وان ظاهرها غير مراد بقوله بعد والخلاف في صيغة افعال فنبه بذلك على أن هذا الخلاف
المدكور في الترجمة هو ما أشار له بقوله والخلاف الخ وان معناه أنه اختلف هل صيغة افعال تخص الامر أم
تستعمل فيه وفي غيره لأنه اختلف هل للامر صيغة تخصه أم لا وأن الأصوليين قد تسمحوا في اطلاق عبارة
الترجمة سم (قوله تخصه) اعلم أن يخص بردارة بمعنى ينفرد ونارة بمعنى يقصر والثاني هو المراد هنا كما
أشاره الشارح بقوله بأن تدل عليه دون غيره اذ لو أراد المعنى الاول لقل بأن لا يشاركها غيرها في الدلالة
عليه وهذا لا ينافي دلائلها على غيره أيضا وليس مرادا (قوله والنفي) أى القول بالنفي المشار اليه بقوله وقيل
لامنقول عن الشيخ واختلف أصحابه في علة النفي فقليل للوقف وقيل للاشتراك وقد يقال تعليل النفي بالاشتراك
واضح وأما بالوقف فلا اذ الوقف لا يفتح النفي المذكور فاعل المراد بالنفي ما يشمل عدم الجزم وحاصله أن
الواقع من الشيخ النفي فاحتمل أن يكون ذلك لكون الصيغة مشتركة بين الامر وغيره واحتمل أن يكون
لوقوفه في أن الصيغة حقيقة في الامر أو في غيره ما وردت له فهو غير جازم بشئ من ذلك (قوله وقيل للاشتراك
بين ما وردت له) ظاهره ثبوت الاشتراك بين جميع ما وردت له والشارح شرح المتن على هذا الظاهر ولم
يلفت لما نقله الكمال عن شرح المختصر وشيخ الاسلام عن التلويح مما حاصله أنه لم يقل أحد باشتراكها بين
جميع المعاني التي وردت لها كأنه اعدم اتصاف ثبوت هذا النفي عند عدمه أو لاطلاعه على ما يخالفه والافاق قطع
حاصل باطلاع الشارح على ما في شرح المختصر وما في التلويح فاندفع ما أشار له الكمال وشيخ الاسلام من
الاعتراض عليه بذلك فليتأمل سم * قلت مجرد احتمال عدم ثبوت النفي المذكور عند أو اطلاعه على
ما يخالفه من غير بيان ذلك غير كاف في دفع الاعتراض عنه (قوله والمراد بها كل ما يدل على الامر من
صيغته) أى وانما اختاروا التعبير بأفعال لخصته وكثرة درانه في الكلام (قوله بخلاف الزمتك) بيان لما
احترز عنه بقوله والخلاف في صيغة افعال (قوله وترد لستة وعشرين معنى) هذا وما بعده ليس في حيز قوله
مسئلة القائلون بالكلام النفسى ولا المتن يقتضى أنه في حيزه فلا يرده عليه ما يأتي من حكاية المصنف مذهب
عبد الجبار مع أنه ينسب الكلام النفسى كما أورده الزركشى بناء على زعمه أن المسئلة بجملتها مفرعة على
الكلام النفسى سم (قوله والندب والاباحة الخ) سيأتى أن الصحيح عند الجمهور انها حقيقة في الوجوب
فقط فتكون فيما عداها مجازا يحتاج لعلاقة وهى بين الوجوب والندب والارشاد المشابهة المعنوية لاشتراكها
في الطلب وبينه وبين الاباحة الاذن وهى مشابهة معنوية أيضا وكذا بينه وبين الامتنان وبينه وبين ارادة
الامتنال وأما بينه وبين التهديد فالضادة لان المهدد عليه حرام أو مكروه سم (قوله ويصدق مع التحريم
والكرهية) لم يلتفت الى قول المصنف في شرح المهاج عقب ذلك كذا قيل وعندى أن المهدد عليه
لا يكون الاحراما كيف وهو مقترن بذكر الوعيد اه كأنه اعدم ارضاؤه وكأنه يمنع لزوم اقتران المهدد
عليه بذكر الوعيد المنافى للكرهية ويؤيد المنع قوله الآتى ويفارق التهديد بذكر الوعيد قال الشهاب

بمخلاف الذنب وقدمه
 هنا بعد أن وضعه عقب
 التأديب لقبوله الآتي
 وقيل مشترك بين
 الخمسة الأول فانه منها
 (وارادة الامتثال)
 كقولك لاخر عند
 العطش اسقني ماء
 (والاذن) كقولك
 لمن طرق الباب ادخل
 (والتأديب) كقوله
 صلى الله عليه وسلم لعمر
 ابن أبي سلمة وهو دون
 البلوغ ويده تطيش في
 الصفحة كل مما يليك
 رواه الشيخان أما كل
 المكاف مما يليه فندوب
 وما يلي غيره فمكروه
 ونص الشافعي على
 حرمة للعالم بالتهني عنه
 محمول على المشتعل على
 الابداء (والانذار)
 قل تمتعوا فان مصيركم
 الى النار ويفارق التهديد
 بذكر الوعيد
 (والامتنان) كما هو
 رزقكم الله ويفارق
 الاباحة بذكر ما يحتاج
 اليه (والاكرام) ادخلوها
 بسلام آمنين
 (والتسخير) أي
 التذليل والامتهان
 نحو كونوا فرقة خاسئين
 (والتكوير) أي
 الابطال عن العدم
 بسرعة نحو كون فيكون
 (والتهجين) اظهار العجز

أي المتنوع به قلت الظاهر ما قاله المصنف فان المكروه لا يستحق تهديدا (قوله بمخلاف الذنب) أي فان
 المصلحة فيه أخرى نعم قد يقتصر بالارشادنية امتثال المرشد بفعل ما أُرشد اليه فتجتمع فيه المصلحتان
 وقال شيخ الاسلام قوله والمصلحة فيه دينوية أي فلا ثواب فيه فان قصده الامتثال والالتقاء الى الله تعالى
 أثيب عليه لكن لأمر خارج وكذا ان قصدهما أي الامتثال وتحصيل المصلحة الدينوية لكن ثوابه في
 هذه دون ما قبلها (قوله بعد أن وضعه) أي في نسخة رجع عنها الى هذه (قوله كقولك لاخر عند العطش
 اسقني ماء) فان الغرض من هذا الامر اعادة الامتثال قال السكال انما يمتحض هذا لارادة الامتثال
 اذ لم يكن هذا القول بين السيد وعبيده فان كان من السيد لعبيده تصورا أن يكون للوجوب بمعنى ترجيح
 الفعل من غير منع من الترك لا بمعنى الإيجاب والندب اللذين هما نوعان من خطاب الله المتعلق بفعل المكاف
 اه وقد يقال الشرع ورد بإيجاب طاعة العبد للسيد فيمتحقق هناك وجوب بخطاب الشارع يناب على
 فعله ويعاقب على تركه (قوله كقولك لمن طرق الباب ادخل) فيه اشارة الى أن المراد بالاذن هنا غير
 الاباحة لانها حكم شرعي وبعضهم أدخله في الاباحة بناء على أنها رفع المنع من الفعل لأحد الاحكام الخمسة
 كافي السكال (قوله والتأديب) هو تهذيب الاخلاق واصلاح العادات بخلاف الذنب فانه لثواب الآخرة
 شيخ الاسلام (قوله اما كل المكاف مما يليه فندوب) هذا مبني على أن الصبي لا يخاطب بالمندوب
 ولذا كانت الصيغة في الحديث المذكور للتأديب ومنه هبنا معاشر المالكية أن الصبي لا يخاطب بالمندوب
 (قوله بذكر الوعيد) أي المتنوع عبيده فهو تخويف بشئ مخصوص بخلاف التهديد وبعضهم لم يفرق بينهما
 بل جعل الانذار من التهديد كالمصنف وهو الظاهر (قوله وبفارق الاباحة بذكر ما يحتاج اليه) وفرق
 بعضهم بان الاباحة تكون في الشئ الذي سيوجد بخلاف الامتنان (قوله ادخلوها بسلام آمنين) أي
 فالسلام والامن قرينة على كون الصيغة للاكرام (قوله والتسخير) اعترض بأن اللائق تسميته
 سخيرية بكسر السين وضما لانسخير فان التسخير نعمة واكرام قال الله تعالى وسخر لكم في السموات
 وجوابه ان التسخير كما يستعمل في الاكرام كذلك يستعمل في التذليل والامتهان فقوله الشارح أي
 التذليل والامتهان اشارة الى أنه يطلق بهذا المعنى فلا اعتراض (قوله أي الابطال عن العدم) عن بمعنى بعد
 (قوله نحو كون فيكون) التمثيل بمبني على ما ذهب اليه جماعة من المفسرين كالبيهضاوي وصاحب
 الكشف من أنه ليس هنا قول حقيقة بل تعلق القدرة بالشئ فالمراد بقوله تعالى كن تمثيل بسرعة وجود
 ما تعلق به الارادة والقدرة بسرعة امتثال المطيع أمر المطاع فورادون توقف واقتدار الى مزاوله عمل
 واستعمال آلة وليس هنا قول ولا كلام وانما وجود الاشياء بالخلق والتكوين مقررونا بالعلم والارادة والقدرة
 فالكلام أي قوله كن فيكون مسوق للتمثيل على طريق الاستعارة بأن شبه حاله تعالى في إيجاد الاشياء
 عند تعاقب الارادة والقدرة بها بحال امتثال المطيع أمر المطاع فورادون غير توقف ولا اقتدار الى مزاوله عمل
 واستعمال آلة بجماع السرعة ولا يخفى أن المشبه به غير موجود وذهب بعضهم الى أن ذلك أي قوله كن حقيقي
 وان الله أجرى عاده في تكوين الاشياء أن يكون بهذه الكلمة وان لم يمنع تكوينها بغيرها والمعنى نقول له
 احدث فيحدث عقب هذا القول والمراد الكلام الازلي القائم بالذات لا اللفظي لانه حادث فيحتاج الى خطاب
 آخر يندلسل اه وقوله والمعنى نقول له احدث فيحدث عقب هذا القول يتأمل مع قوله والمراد الكلام
 الازلي الخ لأن يراد بالقول في قوله عقب هذا القول تعاقب الكلام الازلي بالابحاد وانما تعاقب حادث وكذا قوله
 بهذه الكلمة يراد بالكلمة تعاقب الكلام الازلي لكن على هذا ر بما لا يغير الأول الذي ذهب اليه جماعة من
 المفسرين قاله سم (قوله والاهانة) قال شيخ الاسلام وضابطها أن يؤتى بلفظ يدل على الخبر والكرامة
 ويراد منه ضد ذلك وهذا فارق التسخير وأقول بقي مفارقه للاحتقار وقد قال الاسنوي والفرق يعني

(والنسوبة) فاصبر وأولاً نصبروا (والدعاء) ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق (والتمنى) كقول امرئ القيس ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى
 * أصبح وما الاصبح منك بأمثل ولبعد انجلائه عند المحب حتى كأنه لا طمع فيه كان متمنيا لا مترجيا (والاحتقار) أقواماً أتم
 ملقون اذا ما لقونه من السحرة ان عظم محقر بالنسبة الى معجزة موسى (٢١٩) عليه السلام (والخبر) كحديث

البخارى اذا لم تستمع
 فاصنع ما شئت أى
 صنعت (والانعام)
 بمعنى نذ كبر النعمة
 نحو كوا من طيبات
 ما رزقناكم (والنفوس)
 فاقض ما أنت قاض
 (والتعجب) انظر كيف
 ضربوا لك الامثال
 (والتكذيب) قل
 فأتوا بالتوراة فاتلوها
 ان كنتم صادقين
 (والمشورة) فانظر ماذا
 نرى (والاعتبار)
 انظروا الى ثمرة اذا أنمر
 (والجمهور) قالوا هي
 (حقيقة في الوجوب)
 فقط (لغة أو شرعاً أو
 عقلاً مذهب) وجه
 أولها الصحيح عند
 الشيخ أنى اسحق
 الشيرازى أن أهل اللغة
 يحكمون باستحقاق
 مخالف أمر سيده مثلاً
 بها للعقاب والثاني
 القائل بأنها لغة مجرد
 الطلب وان جزؤه المحقق
 للوجوب بان يستتر
 العقاب على الترك إنما
 يستفاد من الشرع في
 أمره وأمر من أوجب
 طاعته أجب بان حكم

بين الاحتقار والاهانة ان الاهانة انما تكون بقول أو فعل أو ترك قول أو ترك فعل كترك اجابته والقيام
 له ولا تكون بمجرد الاعتقاد والاحتقار قد يحصل بمجرد الاعتقاد فان من اعتقد في شخص انه يعيبه
 ولا يلتفت اليه يقال انه احتقره ولا يقال انه أهانه والحاصل ان الاهانة هي الانكاء كقوله تعالى ذق
 والاحتقار عدم المبالاة كقوله بل ألقوا له وقضية فرقه أن الاحتقار أعم مطلقاً من الاهانة وان الاهانة
 قد تكون بغير اللفظ أيضاً بخلاف ما ذكره شيخ الاسلام في ضابطها فليتأمل سم (قوله والنسوبة)
 قال القراني المستعمل في النسوبة هو المجموع المركب من صيغة افعال وأو فلا يصدق أن المستعمل في النسوبة
 صيغة الامر وكذا قوله والتمنى فان المستعمل في التمنى صيغة الامر مع صيغة ألا الا صيغة وحدها اه واعلم
 انهم صرحوا بجعل النسوبة من معاني الصيغة وبها من معاني أو فيمكن أن تكون معنى لكل منهما
 بشرط مصاحبة الآخر به يجب عما أورده القراني وأما ما قاله في التمنى فقد يمنع بان الصيغة وحدها مستعملة فيه
 من غير توقف على لفظة ألا وان اتفق وجودها في هذا المثال سم (قوله وما الاصبح منك بأمثل)
 أى ليس فيه قضاء أرب أيضاً فهو كالليل لكن المهموم يطلب الانتقال من حالة الى أخرى لشدة الضجر
 (قوله وان عظم) اشارة الى الجواب عما يقال كيف يوصف السحر المذكور بالاحتقار مع وصف الله
 بالعظم وحاصل الجواب أنه وان عظم في نفسه فهو محقر بالنسبة الى معجزة موسى عليه الصلاة والسلام
 (قوله بمعنى نذ كبر النعمة) لا يخفى ان هذا معنى مجازي للانعام اذ حقيقة اسداء النعمة والحامل للشارح
 على نفسه بذلك أنه الواقع في كلام امام الحرمين الذي ذكر ان الانعام من معاني صيغة افعال وفيه أنه حينئذ
 يتكرر مع الامتنان وقد يفرق كما للشيخ الاسلام باختصاص الانعام بذكر أعلى ما يحتاج اليه كفي المثال
 * قلت القياس عكس ما ذكرى اختصاص الامتنان بذكر أعلى ما يحتاج اليه فنأمل (قوله والتعجب)
 أى تعجب المخاطب والاولى والافرق بسابقه ولاحقه التعبير بصيغة التفعيل (قوله والجمهور قالوا الخ)
 شروع في بيان المعنى الحقيقي من معاني صيغة افعال (قوله فقط) بيان للراد لان المعنى على الحصر وان
 لم يكن في العبارة ما يفيد (قوله لغة أو شرعاً وعقلاً) تمييز للوجوب أو منصوب باسقاط الخافض (قوله
 وجه أولها) أى كون الوجوب مستفاداً من اللغة (قوله ان أهل اللغة الخ) فيه أن يقال هذا انما ينتج كونها
 حقيقة في الوجوب لأنها حقيقة فيه فقط كما هو المدعى (قوله مثلاً راجع للسيد) أى ومثله كل ذى ولاية
 كالزوج والحاكم والاب (قوله بها) أى بصيغة افعال أو باللغة وهو على الاول متعلق بأمر وعلى الثاني
 يحكمون والباء حينئذ للسببية أى يحكمون بذلك بسبب اللغة (قوله والثاني) مبتدأ خبره قوله أجب
 (قوله لمجرد الطلب) أى الطلب المجرد عن التحتم فالطلب جنس وجزؤه فصله المقوم له كما اشار له الشارح
 بقوله وجزؤه المحقق للوجوب (قوله بان يترتب العقاب) أى استحقاق العقاب متعلق بالمحقق وقوله انما
 يستفاد خبر ان من قوله وان جزؤه (قوله أجب) أى عن دليل القول الاول بمنع كون الوجوب مأخوذاً من
 اللغة (قوله مأخوذاً من الشرع) ينبغي أن يراد بالشرع ما هو أعم من شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 اذ اللغة موجودة قبل بعثته صلى الله عليه وسلم والشريعة المستفاد منها ذلك على هذا القول شريعة سيدنا
 اسمعيل عليه الصلاة والسلام (قوله يصير المعنى) أى معنى الصيغة (قوله وفوق بل بمثله) أى عورض
 اذ المعارضة هي المقابلة على سبيل الممانعة (قوله من غير تجوز ترك) أى وليس هذا القيد مذكوراً

أهل اللغة المذكور مأخوذ من الشرع لا يجابه على العبد مثلاً طاعة سيده والثالث قال ان ما يفيد لغة من الطلب يتعين أن يكون الوجوب
 لان حله على الذنب يصير المعنى افعال ان شئت وليس هذا القيد مذكوراً وفوق بل بمثله في الحل على الوجوب فانه يصير المعنى افعال من غير
 تجوز ترك (وقيل) هي حقيقة (في الذنب)

لأنه المتيقن من قسمي الطلب (وقال) أبو منصور (الماتريدي) من الخفية هي موضوعه (للقدر المشترك بينهما) أي بين الوجوب والندب وهو الطلب حذر من الاشتراك والمجاز فاستعملها في كل منهما من حيث أنه طلب استعمال حقيقي والوجوب الطلب الجازم كالإيجاب تقول منه وجب كذا أي طلب البناء للمفعول طلبا جازما (وقيل) هي (مشتركة بينهما وتوقف القاضي) أبو بكر الباقلاقي (والغزالي والآمدي) (٢٢٠) فيها بمعنى لم يدروا أي حقيقة في الوجوب أم في الندب أم فيهما

(وقيل) هي (مشتركة) فيهما وفي الإباحة وقيل (في) هذه (الثلاثة) (والتهديد) وفي المختصر قولهم اللقدر المشترك بين الثلاثة أي الأذن في الفعل وتركه المصنف لقوله لا نعرفه في غيره (وقال عبد الجبار) من المعتزلة هي موضوعه (لارادة الامتنال) ونصدق مع الوجوب والندب (وقال) أبو بكر (الابهرى) من المسالكية (أمر الله تعالى للوجوب وأمر النبي صلى الله عليه وسلم المبتدأ) منه (لندب) بخلاف الموافق لأمر الله أو المبين له فالوجوب أيضا (وقيل) هي (مشتركة بين الخمسة الأول) أي الوجوب والندب والإباحة والتهديد والارشاد (وقيل بين الأحكام) الخمسة أي الوجوب والندب والتحرير والكرهة والإباحة

(قوله لأنه المتيقن من قسمي الطلب) قال الشهاب رحمه الله تعالى عليه منع ظاهر إذا المتيقن مطابق الطلب لا خصوص أحد القسمين وقال شيخ الإسلام وعورض هذا من جانب القائل بالوجوب بأن الموضوع للشيء محمول على فردة الكامل إذا الأصل في الأشياء الكمال والكامل من الطلب ما يقتضي منع الترك وهو الوجوب دون الندب اهـ وقد يرد على هذه المعارضة أن الحمل على الفرد الكامل ليس قاعدة كلية ولا متفقا عليها كما يفيد التلويح فالأولى المعارضة بأن الأذن في الترك الذي يتحقق به الندب لا دليل عليه فهو قيد زائد والأصل عدمه (قوله من حيث أنه طلب) أي لا من حيث أنه مقيد بالجازم أو بغير الجازم فإن استعماله فيه حينئذ مجاز لا حقيقة لما تقرر من أن الكلي إذا استعمل في جزئه من حيث خصوصه فهو مجاز وإن استعمل فيه من حيث أنه مشتمل على الكلي فهو حقيقة (قوله والوجوب الطلب الجازم كالإيجاب) جواب سؤال تقديره أن الطلب مشترك بين الإيجاب والندب كما مر في تقسيم الحكم لا بين الوجوب والندب والوجوب السكون من صفات فعل المكلف غير الإيجاب الذي هو من صفات فعل الله تعالى وحاصل الجواب أنهما متحدان بالذات وإن تباين بالاعتبار كالسكر والانسكار إذ ليس لنا في الخارج كسر وانكسار وإن تباين بالاعتبار الذي هو فعل الفاعل والمفعول شيخ الإسلام وأشار الشارح إلى الاتحاد المذكور بقوله تقول منه وجب كذا أي طلب الخ (قوله وقيل هي مشتركة بينهما) أي اشتراكا لفظيا بأن تعدد الوضع واللفظ واحد (قوله بمعنى لم يدروا أي حقيقة الخ) أي فلا يحكمون إلا بقرينة وأما بدونها فالصيغة عندهم من الجملة وحكمه التوقف شيخ الإسلام (قوله بين الثلاثة) أي الوجوب والندب والإباحة (قوله لا نعرفه في غيره) أي غير المختصر (قوله مع الوجوب والندب) أي لا مع غيرهما إذ ليس في غيرهما إرادة الامتنال (قوله وقال أبو بكر الابهرى) أي في أحد قوليه كما عبر به المصنف في شرح المختصر أو في أحد أقواله كما عبر به الأسنوي والذي يرجع إليه آخره هو قول الجمهور شيخ الإسلام (قوله المبتدأ) صفة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم أي بأن كان باجتهاد منه صلى الله عليه وسلم (قوله بين الخمسة الأول) أي المصدر بها المعاني الواردة لها صيغة أفعّل (قوله وقيل بين الأحكام الخمسة) فيه خفاء بالنسبة للتحرير والكرهة وقد يوجه ذلك كما لا يخفى من الجملة بأنه مبنى على أن الأمر بالشيء نهى عن ضده أو على أن الصيغة وردت للتهديد وهو يستدعي ترك الفعل المنقسم إلى الحرام والمكروه فلي تأمل (قوله فلا تختمل تقييده بالمشيئة) أي فلا تختمل الصيغة تقييد الطلب بالمشيئة (قوله واستفادة الوجوب الخ) من تمة التعليل وقوله عليه أي على هذا المختار (قوله بالتركيب من اللغة والشرع) أي فاستفاد من اللغة جزم الطلب ومن الشرع الوجوب والوجوب أخص من جزم الطلب لأنه الجزم الذي نوعه على تركه وحاصله أن المستفاد من اللغة الطلب الجازم والمستفاد من الشرع كون ذلك الطلب الجازم متوعدا على تركه وقد انضح كون هذا القول الذي اختاره المصنف غير القول بأنها للوجوب شرعا من وجهين كما قال الأول أن جزم الطلب مستفاد من الصيغة لغة على مختار المصنف بخلافه على القول المذكور فإنه انما استفيد من الشرع مستفاد من الصيغة لغة مجرد الطلب والثاني أن الوجوب مستفاد من مجموع اللغة والشرع على

مختار

(والمختار وفاقا للشيخ أبي حامد) الأسفرايني (وامام الحرمين) أنها

(حقيقة في الطلب الجازم) لغة فلا تختمل تقييده بالمشيئة (فإن صدر) الطلب بها (من الشارع أو جب) صدوره منه (الفعل) بخلاف صدوره من غيره إلا من أوجب هو طاعته وهذا قال المصنف غير القول السابق أنها حقيقة في الوجوب شرعا لأن جزم الطلب على ذلك شرعي وعلى الذنوى واستفادة الوجوب عليه بالتركيب من اللغة والشرع وقال غيره أنه هو لا تفاهما في أن خاصة الوجوب

من ثرب العقاب على التبرك مستفاد من الشرع وعلى كل قول هي في غير (٢٢١) ما ذكر فيه مجاز (وفي وجوب

مختار المصنف ولا كذلك على القول المذكور بل هو مستفاد من الشرع وأما ما برز له لسل من قولي دلالة على الوجوب لغة ودلالة على فواضع (قوله من ثرب العقاب) بيان لخاصة الوجوب (قوله مستفاد من الشرع) أي وإن كان الجزم مستفاد من اللغة على هذا المختار دون السابق لكن لا يخفى أنه كاف في الفرق بينهما فلا تصح دعوى اتحادهما (قوله هي في غير ما ذكر فيه مجاز) ما عبارة عن المعنى وضمير ذ كر يرجع إليها وضمير فيه يرجع للقول أي وعلى كل قول هي في غير المعنى الذي ذكر في ذلك القول مجاز والمعنى أن كل معنى ذكره في قول هي حقيقة فيه ومجاز في غيره عند ذلك القائل (قوله وفي وجوب اعتقاد الوجوب قبل البحث خلاف العام) اعترضه بعضهم بأن الخلاف في العام إنما ذكره المحققون في الحل على العموم قبل البحث عن المخصص قال في التلويح حكم العام التوقف فيه عند عامة الأشاعرة حتى يقوم دليل عموم أو خصوص وعند جمهور العلماء اثبات الحكم في جميع ما يتناول اللفظ قطعاً عنه شايخ العراق من الحنفية وظناً عند جمهور الفقهاء والمتكلمين وهو مذهب الشافعي فإذا كان تناوله ظناً عنه فكيف يجب اعتقاد عمومه وكذلك جعله الأمر على الوجوب مشروط بعدم الصارف عنه كهو شأن الحقيقة ولا شك أن هذا إنما يفيد الظن لا الاعتقاد فالحق أن يقال يجب جعله على الوجوب لأنه يجب اعتقاد الوجوب ويمكن أن يجاب بحمل العبارة على حذف المضاف أي اعتقاد اعتبار عمومه وثبوت الحكم بحسب الظاهر حيث لم يظهر صارف وحاصله أنه يجب عند انتفاء ظهور الصارف المذكور اعتقاد اعتبار العموم وثبوت الحكم ليتأتى التمسك والعمل به لأن العموم هو المعنى الأصلي الحقيقي للفظ فيجب اعتباره حيث لم يظهر الصارف عنه ويجري نظيره في ما هنا من اعتقاد الوجوب فالمعنى أنه يجب اعتقاد اعتبار الوجوب وثبوت حكمه بحسب الظاهر حيث لم يظهر صارف عنه لأنه الحقيقة والأصل عدم الصارف ويمكن أن يراد بالاعتقاد في كلام المصنف والشارح ما يشمل الظن وحينئذ فلا إشكال راجع بسط المسئلة في سم (قوله فإن ورد الأمر الخ) عطف على مقدر تقديره هذه الأقوال المتقدمة إذ الميرد الأمر بعد حظر فإن ورد بعد حظر الخ وظاهر الاقتصار على الحظر عدم جريان هذا الخلاف في وروده بعد نهى التنزيه بل يتفق حينئذ على أنه للوجوب قاله سم (قوله أي أفعـل) إشارة إلى أن المراد بالأمر اللفظي بقرينة قوله ورد وقد يقال الورود قد يستعمل في النفسي مجازاً كما قدمه الشارح في قول المصنف وإن ورد سبباً ونسباً الخ فالأولى جعل اللفظي بقرينة قوله فلا بداحة فإن الأمر النفسي هو عين الإباحة والوجوب لأنه دال على ذلك وفي قوله أي أفعـل إشارة أيضاً إلى ما حكى عن القاضي أبي بكر من أن التعبير بأفعـل بعد الحظر أولى من تعبير الجمهور بالأمر بعد الحظر لأن أفعـل يكون أمراً تارةً وغير أمراً أخرى والمباح لا يكون أمراً ورأيه وإنما هو مأذون فيه والمراد بأفعـل كل ما دل على الأمر كما علم مما مر وقد ذكر المصنف أن في أفعـل ثلاثة أقوال الإباحة والوجوب والوقف وحكى فيه قول رابع وهو النذب كقوله صلى الله عليه وسلم للغيرة في خطبته انظر إليها فإنه أخرى أن تدوم بينكم أي المودة والالفة وخامس وهو إسقاط الحظر ورجوع الأمر إلى ما كان قبله من وجوب أو غيره شيخ الإسلام (قوله قال الإمام أو استئذان) هذا لا ينافي قول الإمام بالوجوب مع أبي الطيب وغيره كما يأتى لأن المقصود بهذا أن الإمام جعل ما بعد الاستئذان من محل الخلاف أيضاً وعبارته الأمر الوارد عقب الحظر أو الاستئذان للوجوب خلافاً لبعض أصحابنا سم (قوله فلا بداحة) أي شرعاً كما أشار إلى ذلك بقوله لغلبة استعماله فيها فإن هذه الغلبة كما ذكره بعضهم في عرف الشرع (قوله والسمعي) هو بفتح أوله وقيل بكسره شيخ الإسلام (قوله كما في غير ذلك) أي في الصيغة المبنيّة التي لم تسبق بحظر ولا استئذان (قوله ومن استعماله بعد الحظر في الإباحة الخ) كرر الأمثلة إشارة إلى كثرتها كما قال لغلبة استعمالها (قوله فرض كفاية) أي فيكون ما أدى إليه من القتل كذلك (قوله وإما

اعتقاد الوجوب) في المطلوب بها (قبل البحث) عما يصرفها عنه إن كان (خلاف العام) هل يجب اعتقاد عمومها حتى يتمسك به قبل البحث عن المخصص الأصح نعم كما سيأتي (فإن ورد الأمر) أي أفعـل (بعد حظر) لمتعلقه (قال الإمام) الرازي (أو استئذان) فيه (فلا بداحة) حقيقة لتبادرها إلى الذهن في ذلك لغلبة استعماله فيها حينئذ والتبادر علامة للحقيقة (وقال) القاضي (أبو الطيب و) الشيخ أبو اسحق (الشيرازي و) أبو المظفر (السمعي) (والإمام) الرازي (للاجوب) حقيقة كافي غير ذلك وغلبة الاستعمال في الإباحة لا تدل على الحقيقة فيها (وتوقف) الإمام (الحرمين) فلم يحكم بإباحة ولا وجوب ومن استعماله بعد الحظر في الإباحة وإذا حلت فاصطادوا فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فإذا ظهر قانونهن وفي الوجوب فإذا انسلك

الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين إذ قتلتهم المؤدى إلى قتلهم فرض كفاية وأما

بعد الاستئذان فكان يقال لمن قال أفعل كذا أفعله (أما النهي) أي لا تفعل (بعد الوجوب فالجمهور) قالوا هو (التحريم) كافي غير ذلك ومنهم بعض القائلين بأن الأمر بعد الخطر للإباحة وفروا بأن النهي لدفع المفسدة والأمر لتحصيل المصلحة واعتناء الشارع بالأول أشد (وقيل للكرهية) على قياس ان (٢٢٢) الأمر للإباحة (وقيل للإباحة) نظرا إلى أن النهي عن الشيء بعد وجوبه يرفع

طلبه فيثبت التخير فيه (وقيل لاسقاط الوجوب) ويرجع الأمر إلى ما كان قبله من تحريم أو إباحة لتكون الفعل مضررة أو منفعة (وامام الحرمين على وقفه) في مسألة الأمر فلم يحكم هنا بشئ كما هناك ~~مسألة~~ الأمر أي أفعّل (الطلب الماهية للتكرار ولا مرة ضرورة) إذا توجد الماهية بأقل منها فيحصل عليها (وقيل) المرة (مدلوله) ويحمل على التكرار على القولين بقرينة (وقال الاستاذ) أبو اسحق الاسفرائيني (و) أبو حاتم (القزويني) في طائفة (للتكرار مطلقا) ويحمل على المرة بقرينة (وقيل) للتكرار (ان علق بشرط أوصفة) أي بحسب تكرار المعلق به نحو وان كنتم جنبا فاطهروا والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة

بعد الاستئذان) عطف على قوله بعد الخطر (قوله أي لا تفعل) إشارة إلى أن المراد النهي اللفظي بقرينة قوله للتحريم وقوله للكرهية والافتقار إلى التحريم أو الكراهية وبدليل قوله وقيل للإباحة إذا نهى النفس لا يتصور أن يكون للإباحة لانه طلب الكف والطاب لا يكون إباحة سم (قوله بعد الوجوب) قضية اقتصارهم على الوجوب انه بعد الندب للتحريم بلا خلاف وهو غير بعيد لانه الأصل سم (قوله كافي غير ذلك) أي في غير الوارد بعد الوجوب وهو النهي المبتدأ من غير سبق وجوب (قوله وفروا الخ) كان المراد أن المقصود بالذات من النهي دفع المفسدة ومن الأمر تحصيل المصلحة والافدفع المفسدة متضمن لتحصيل المصلحة وبالعكس فليتأمل سم (قوله واعتناء الشارع بالأول أشد) ومن هنا كان من القواعد الشرعية المقررة أن درء المفسد مقدم على جلب المصالح (قوله على قياس أن الأمر للإباحة) أي بجامع حمل الطلب على أدنى مراتبه في كل مكان أدنى مراتب طلب الفعل الإباحة كذلك أدنى مراتب طلب الكف الكراهية (قوله من تحريم أو إباحة) أي بعد ورود الشرع ~~تنبيه~~ سكت عن النهي بعد الاستئذان وهو ما وقع جوابا بعد الاستئذان وحكمه التحريم كل واقع بعد الوجوب ومنه خبر مسلم عن المقداد قال رأيت أن لقيت رجلا من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذمني بشجرة فقال أسلمت لله تعالى أفاقته يارسول الله أن قالها قال لا وما ورد منه للكرهية خبر مسلم أيضا أصلى في مبارك الأبل قال لاقاه شيخ الإسلام (قوله أي أفعّل) أشار بذلك إلى أن المراد به الأمر اللفظي وهو صيغة أفعّل بقرينة قوله لطلب الماهية إذ المعنى أنه موضوع لطلب الماهية والوضع من خاصية اللفظ والمراد بأفعل كل ما دل على الطلب كما مر للشرح (قوله فيحمل عليها) أي على المرة من جهة انها ضرورية إذ لا وجود للماهية إلا في الفرد لا من جهة انها مدلول للفظ إذ مدلوله القدر المشترك وهو طلب الماهية المتحقق في المرة وفيما زاد عليها (قوله وقيل المرة مدلوله) يحتمل أن يراد أن مدلوله الماهية بقيد تحققها في المرة فقط وأن مدلوله نفس المرة (قوله ويحمل على التكرار على القولين بقرينة) أي يحتمل على التكرار حقيقة بالنسبة للأول وبجواز بالنسبة للثاني (قوله في طائفة) حال من الاثنين وفي بمعنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا في أمم (قوله مطلقا) أي علق بشرط أوصفة أو لا (قوله ان علق بشرط) الباء بمعنى على أو ضمن علق بمعنى ربط (قوله بحسب تكرار المعلق به) أي وهو الشرط والصفة وقوله وان كنتم جنبا مائل للشرط وقوله والزانية الخ مثال للصفة (قوله ويحمل المعلق المذكور على المرة بقرينة) وذلك كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فهذه الآية الشريفة قد علق فيها الأمر أي صيغته الاستفادة من الكلام على شرط أوصفة لانها في تقدير أن يقال من استطاع فليحج أو ليحج المستطيع فقضيته تكرر الحج بتكرار الاستطاعة لكن قامت القرينة الدالة على المرة وهي الحديث العام هذا أم لا بد فقال لا بل لا بد (قوله فان لم يعلق الأمر للمرة) الأولى أن يقول فاطلب الماهية أو فلبس للتكرار الآن يثبت أن القائل بأن الأمر للتكرار ان علق أنه ان لم يعلق يكون للمرة (قوله وقيل بالوقف) هو قول خامس نحتة قولان في معناه أولهما أنه مشترك بين المرة والتكرار وثانيهما أنه حقيقة في أحدهما ولا نعرفه وظاهر أن كلام القولين ينتج الوقف عن القول بأنه للمرة أو للتكرار أما على الثاني فلعدم علم الموضوع له وأما على الأول فلأن المشترك لا يحتمل على أحد معنييه إلا بقرينة (قوله قولان) خبر مبتدأ محذوف أي هما

تكرار الطهارة والجلد بتكرار الجنابة والزنا ويحمل المعلق المذكور على المرة

قولان -

بقرينة كافي أمر الحج المعلق بالاستطاعة فان لم يعلق الأمر للمرة ويحمل على التكرار بقرينة (وقيل بالوقف) عن المرة والتكرار بمعنى أنه مشترك بينهما ولا أحدهما ولا نعرفه قولان فلا يحتمل على واحد منهما إلا بقرينة

ومنشأ الخلاف استعماله فيهما كما في الحج والعمرة وأمر الصلاة والزكاة والصوم فهل هو حقيقة فيهما لأن الأصل في الاستعمال الحقيقة
أوفي أحدهما حذر من الاشتراك ولا نعرفه أو هو التكرار لأنه الاغراب والمره (٢٢٣) لأنهم المتيقن أوفي القدر المشترك

بينهما حذر من
الاشتراك والمجاز وهو
الاول الراجع ووجهه
القول بالتكرار في
المعلق ان التعليق بما
ذكر مشعر بعليته
والحكم يتكرر بتكرار
علته ووجهه ضعفه ان
التكرار حيثئذ ان
سلم مطلقا أي فيما اذا
ثبتت عليه المعلق به من
خارج أو لم تثبت ليس
من الامر ثم التكرار
عند الاستاذ وموافقيه
حيث لا بيان لامده
يستوعب ما يمكن من
زمان العمر لا تتفاء
مرجع بعضه على
بعض فهم يقولون
بالتكرار في المعلق
بتكرار المعلق به من
باب أولى وبالتكرار
فيه ان لم يتكرر المعلق
به حيث لا قرينة على
المره فلها هذا قال المصنف
مطلقا (ولا لقور خلافا
لقوم) في قولهم ان الامر
للقور أي المبادرة عقب
وروده بالفعل ومنهم
القائلون بأنه للتكرار
(وقيل للقور أو العزم)
في الحال على الفعل بعد
(وقيل هو) (شترك)

قولان في معنى الوقف (قوله ومنشأ الخلاف) أي المذكور من أول المبحث الى هنا (قوله كما في الحج
والعمرة) مثال للمره وقوله وأمر الصلاة والزكاة والصوم مثال التكرار (قوله فهل هو حقيقة فيهما) أي في
المره والتكرار فيكون مشتركا وهذا هو القول الاول من قول الوقف وقوله أوفي أحدهما الخ هو الثاني من
قولي الوقف (قوله أو هو للتكرار) أي مطلقا وهذا مذهب الاستاذ ومن معه (قوله أو المره) هذا هو القول
الثاني في كلام المصنف المشار به بقوله وقيل المره مدلوله (قوله أوفي القدر المشترك) هذا هو القول الاول
المصدر به في كلام المصنف كما قاله الشارح (قوله ان التعليق بما ذكر) أي من شرط أو صفة (قوله مشعر
بعليته) أي بعليته ما ذكر من الشرط والصفة (قوله ان التكرار حيثئذ) أي حين التعليق (قوله ان سلم مطلقا)
يعني ان سلم أو لان التعليق بالشرط أو بالصفة مشعر بالعلية مطلقا بل انما يشعر بها اذا ثبتت عليه المعلق به من
خارج نحو ان زني زيد فاجلدوه فان لم تثبت عليته مثل اذا دخل الشهر فاعتق عبدا من العبيد فالتحتمل أنه
لا يقتضي التكرار بتكرار ما علم به ثم ان سلم اشعار التعليق بذلك مطلقا أي سواء ثبتت عليه المعلق به
من دليل خارجي عن الشرط أو بالصفة أو لم يثبت بل اقتصر على فهمهما من التعليق ليس التكرار مستفادا
من الامر بل امامن الخارج أو التعليق المشعر بالعلية المقتضية لوجود المعلق كما لو جددت علقته (قوله
ما يمكن) احترز بذلك عن أوقات الضرورة كالاكل والنوم (قوله فهم يقولون) أي الاستاذ ومن معه
(قوله وبالتكرار فيه) أي في المعلق وجعل بعض من حشى الكتاب ضمير فيه لما يمكن من زمان العمر
سهو (قوله ولا لقور) عطف على قوله أول المبحث لا التكرار وقوله ولا لقور أي ولا تراخي كما يستفاد من
قوله الآتي خلافا لمن منع حيثئذ فلا قول في الفور والتراخي ستة كما أن الاقوال المتقدمة في المره والتكرار
ستة (قوله بالفعل) متعلق بالمبادر وأخره ثلاثتهم عود الضمير على الفعل لو قدمه على عقب وروده
(قوله ومنهم القائلون بأنه للتكرار) أي من القوم القائلين بأنه للفور القائلون بأنه للتكرار وهو ظاهر
لاستلزام التكرار الفور لان التكرار في جميع ما يمكن من أزمنة العمر ومن جاتها الزمان الاول (قوله في
الحال) أي حال ورود الامر وقوله على الفعل متعلق بالعزم وقوله بعد ظرف للفعل أي العزم في الحال على
الفعل بعده (قوله أي التأخير) دفع به توهم أن المراد بالتراخي امتداد الفعل مع الشروع فيه فوراً أي في
أول الوقت (قوله والمبادر ممثلاً) جار في جميع الاقوال لافي القول بالاشتراك فقط ومحل كونه ممثلاً بالمبادر
اذ لم تقيد الصيغة بفور ولا تراخي فان قيدت باحد هما فهي بحسب ما قيدت به (قوله خلافا لمن منع امثاله
بناء على قوله الامر للتراخي) المنع المذكور مردود اذ ليس منع امثاله معتقداً أحد كما قاله أبو اسحق وامام
الحرمين وغيرهما لان القائلين بالتراخي انما أرادوا به التراخي جواز الاوجوب كما صرح به جمع من المحققين
نعم حكى ابن برهان عن غلاة الواقفين ان لا تقطع بامثاله بل توقف فيه الى ظهور الدلائل لاحتمال ارادة
التأخير شيخ الاسلام * قلت قوله لان القائلين بالتراخي انما أرادوا به التراخي جوازاً فيه انه لا يظهر
حيثئذ فرق بين هذا القول والقول بأنه لا قدر المشترك (قوله استعماله فيهما) أي في الفور والتراخي وقوله
كما لايمان راجع للفور وقوله وأمر الحج راجع للتراخي (قوله فهل هو حقيقة فيهما) هذا هو القول الثالث
في كلام المصنف المشار اليه بقوله وقيل هو مشترك (قوله أوفي أحدهما الخ) هو القول بالوقف (قوله
أو هو للفور) هو المطوى في قوله خلافا لقوم (قوله أو التراخي) هو القول المأخوذ من قوله خلافا لمن منع

بين الفور والتراخي أي التأخير (والمبادر) بالفعل (ممثلاً خلافاً لمن منع) امثاله بناء على قوله الامر للتراخي (ومن وقف) عن الامتثال وعدمه
بناء على قوله لا نعم لأوضح الامر للقور أم للتراخي ومنشأ الخلاف استعماله فيهما كما في الحج وان كان التراخي فيه غير واجب
فهل هو حقيقة فيهما لأن الأصل في الاستعمال الحقيقة أوفي أحدهما حذر من الاشتراك ولا نعرفه أو هو للفور لأنه الاحوط أو التراخي

لأنه يسد عن الفور بخلاف العكس لا امتناع التقديم أو في القدر المشترك بينهما حذر من الاشتراك والمجاز وهو الأول الراجح أي طلب
المساهمة من غير تعرض لوقت من فوراً وتراخ (مسئلة) قال أبو بكر (الرازي) من الحنفية (و) الشيخ أبو اسحق (الشيرازي)
من الشافعية (وعبد الجبار) (٢٢٤) من المعتزلة (الامر) بشئ مؤقت (يستلزم القضاء) له اذ لم يفعل في وقته

لا شعاع الامر بطالب
استدرا كهلان القصد
منه الفعل (وقال الاكثر
القضاء بأمر جديد)
كالامر في حديث
الصحيحين من نسي
الصلاة فليصلها اذا
ذكرها وفي حديث
مسلم اذا قرأ أحدكم عن
الصلاة أو غفل عنها
فليصلها اذا ذكرها
والقصد من الامر الاول
الفعل في الوقت لا مطلقاً
والشيرازي موافق
للاكثر كافي لمعه وشرحه
فذكره من الاقل سهو
(والاصح ان الاتيان
بالمأمور به) أي بالشئ
على الوجه الذي أمر به
(يستلزم الاجزاء) للمأني
به بناء على أن الاجزاء
الكفاية في سقوط
الطلب وهو الراجح كما
تقدم وقيل لا يستلزمه
بناء على انه اسقاط
القضاء لجواز أن لا يسقط
المأني به القضاء بأن
يحتاج الى الفعل ثانياً
كافي صلاة من ظن
الطهارة ثم تبين له حدته
(و) (الاصح) (ان الامر)

(قوله) (لأنه يسد عن الفور) أي ينوب عنه (قوله) (لا امتناع التقديم) أي على الوقت شرعاً (قوله) (لو وقت من
فوراً وتراخ) بمحتمل انه على حذف المضاف من البيان أو المبين أي من ذى فوراً وتراخ أو الحال وقت من
فوراً وتراخ وفيه نظر اذا الفور والتراخي وصفان للفعل في الحقيقة دون الزمان الاعلى سبيل المجاز سم (قوله)
لا شعاع الامر) أي اعلامه وسماها شعاعاً لان دلالة اللفظ على لازم المعنى وفيها خفاء بالنسبة لدلالة اللفظ على
معناه (قوله) (لان القصد منه الفعل) أي مطلقاً وشرح ذلك ما قاله ابن الهيثم ان نحو صوم يوم الخميس مقتضاه
أمر ان اتزام الصوم وكونه يوم الخميس فاذا عجز عن الثاني لفواته بقي اقتضاء الصوم وقد أشار الشارح الى
الجواب بمنع اقتضاء الامرين بقوله والقصد من الامر الاول الخ سم (قوله) (كالامر في حديث الصحيحين
الخ) ذكر حديثين أو لم يمد ال على حكم النسيان وثانيهما على حكم الرقاد والغفلة التي هي أعم من النسيان
و يبقى حكم الترك عمداً ولعله مستفاد بالقياس على المذكورات بل هو أولى لانه اذا وجب القضاء مع العذر
فمع عدمه أولى سم (قوله) (في لمعه وشرحه) أي ولم يثبت عنه خلاف ذلك فلا يرد أنه قديد كخلاف ذلك
في غيرهما سم (قوله) (أي بالشئ على الوجه الذي أمر به) يعني لان تعليق الحكم بالوصف يشترط بأن
الحكم على الذات من حيث الوصف لا بالنظر الى مجرد الذات (قوله) (للمأني به) متعلق بالاجزاء واللام تقوية
العامل كافي بقوله تعالى فعال لما يريد مصادقاً لما بين يديه (قوله) (بناء على أن الاجزاء الكفاية في سقوط
الطلب الخ) حاصله بناء الخلاف في المسئلة على الخلاف في تفسير الاجزاء والذي قاله غيره حتى المصنف في
شرح المختصر أن الخلاف فيها انما هو على تفسير الاجزاء بأنه اسقاط القضاء أما اذا فسر بالكفاية في سقوط
الطلب كما هو المختار فالانسان يستلزم الاجزاء بخلاف المسئلة مفرعة على ضعيف كذا قيل وأنت خير
بأن معنى قولهم بخلاف أي عند القائل بهذا التفسير كأنه كذلك عند القائل بذلك التفسير فليست المسئلة
مفرعة على ذلك بل عليها معاً كما قررره الشارح شيخ الاسلام (قوله) (بأن يحتاج الخ) أي فالمراد بالقضاء
فعل العبادة ثانياً لا معناه الحقيقي من أنه فعلها خارج الوقت (قوله) (ليس أمر ذلك الغير) أي ليس أمراً
من الأمر الاول لذلك الغير (قوله) (وقيل هو أمر به) هذا مذهبه ما عاشر المالكية وينبئ على هذا
الخلاف كون الصبي مأجوراً على صلته على القول بأن الامر بالامر بالشئ أمر بذلك الشئ وعدم كونه
مأجوراً بل فائدة ذلك تمرينه فقط على العبادة على القول الثاني ورد شيخ الاسلام القول بأن الامر بالامر
بالشئ أمر به بأنه يلزم عليه أن القائل لغيره مر عبدك بكذا يكون متعديالكونه أمر بالعبد بغير اذن سيده
وأنه لو قال للعبد بعد ما ذكر لا تفعل يكون تناقضاً ولم يقل بذلك أحد اه فيه أن اللازم من ذلك أمر العبد
بواسطة سيده وعلى لسانه وذلك يستلزم الاذن وان قوله للعبد بعد ما ذكر لا تفعل اضرب عن الامر فهو
ناسخ له فتأمل (قوله) (والافلا فائدة فيه لغير المخاطب) قد يعارض بأنه قد ينشأ عن أمر المخاطب لغيره امتثال
ذلك الغير قاله سم قلت قد يقال الامتثال في الحقيقة لكون المخاطب مبلغاً عن الأمر الاول لا لكونه هو
الأمر فالامتثال لأمر الأمر الاول نعم كونه على لسان المخاطب ادعى للامتثال في نحو أمر الولي للصبي (قوله)
وقد تقوم قرينة الخ) أي وحينئذ فلا خلاف في أن غير المخاطب مأمور بالامر الاول (قوله) (مره فليراجعها)
القرينة هنا قوله فليراجعها فإنه أمر للغائب فيكون ابن عمر رضي الله عنهما مأموراً منه صلى الله عليه وسلم

(قوله)

للمخاطب (بالامر) لغيره (بالشئ)

نحو وأمر أهلك بالصلاة (ليس أمراً) لذلك الغير (به) أي بالشئ وقيل هو أمر به والافلا فائدة فيه لغير المخاطب وقد تقوم قرينة على أن
غير المخاطب مأمور بذلك الشئ كفي حديث الصحيحين أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر لاني صلى الله عليه وسلم
فقال مره فليراجعها (و) (الاصح) (ان الأمر) بالمد

(قوله بلفظ يتناول) أي يتناول ذلك اللفظ الامر (قوله أي في ذلك اللفظ) أي باعتبار متعلقه أي مفعوله (قوله ليتعلق به ما أمر به) علة للدخول وان كان معلولا بحسب الخارج (قوله وسيأتي تصحيحه في مبحث العام الخ) اعتذار عن الاعتراض على المصنف بالتناقض بين كلاميه وهذا الاعتذار بأباه مأجوب به المصنف في منع الموانع من حل ما نهى على الانشاء مطلقا وما نهى على ما يعم الانشاء والخبر من غير مبلغ كالنبي صلى الله عليه وسلم عن الله والوزير عن الأمير قال الزركشي ولا يخفى ما فيه من التعسف مع وروده في الصورة التي يجتمعان فيها قال ولوجع بينهما حمل ما نهى على خطاب شامل له نحو ان الله يأمر بكذا وحل ما نهى على خطاب لا يشمل له نحو ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة كان أولى واستشكله تلميذه البرماوي بأن الخطاب اذا لم يكن شاملا له فليس من محل الخلاف فلذا سلم الشارح تناقضهما واعتذر عن المصنف بما ذكره اهـ شيخ الاسلام وحاصله ان في اعتذار الشارح عن المصنف بما ذكره الشارح هذا والمعتمد جواب المصنف عن التنافي بما ذكره في منع الموانع وأن الاولى له أن يجيب بما ذكره الشارح هذا والمعتمد أنه لا يدخل مطلقا أي خبرا أو أمرا خلافا لما نهى ما في مبحث العام أيضا (قوله كافي قوله لعبد تصدق الخ) القرينة فيه ان التصديق تملك وجها ولا يتصور في المالك لما يتصدق به اذ المالك لا يملك نفسه وبعده كعبه (قوله والاصح ان النيابة تدخل المأمور الخ) أي يجوز ذلك عقلا ويقع شرعا أيضا ثم ان الخلاف بين المعتزلة في البدني دون المالي فانه لا خلاف فيه وكلام الشارح والمصنف شامل للمالي والبدني ويمكن توجيهه بالنظر الى المجموع على معنى أن الاصح دخول النيابة المأمور به مطلقا خلافا لمن خص الدخول بالمالية وهذا يندفع ما أورده الكمال هنا سم (قوله بشرطه) أي وهو المجز (قوله الامناع) مستثنى من محذوف أي يجوز ذلك ويقع الامناع أي فاذا اتفقت المانع جازت بدون ضرورة عندنا دون المعتزلة فنحن نشترط للجواز عدم المانع وهم يشترطون له الضرورة (قوله كافي الصلاة) لم يبين المانع فيها ولا يصح أن يكون هو منافاة النيابة للقصد من كسر النفس وقهرها لان هذا هو حجة المعتزلة في البدني مطلقا وقد صرح بردها نعم يمكن أن يجعل المانع كون المقصود الكسر والقهر على أكل الوجوه كإدله عليه تصرف الشرع وذلك لا يحصل مع النيابة وان حصل معه مطلق الكسر والقهر فليتنامل سم (قوله الضرورة) استثناء من قوله لا تدخل البدني (قوله لما فيها من بذل المؤنة) أي ان كانت النيابة باستئجار وقوله أو تحمل المؤنة أي ان كانت بغير أجرة (قوله بشئ معين) نبيه على انه لا خلاف في تعابر مفهوم الامر والنهي ولا في لفظيهما كما سيذكره بعد بل في ان الشئ المعين اذا أمر به فهل ذلك الامر نهى عن ضده أو مستلزم له بمعنى أن ما يصدق عليه أنه أمر بنفسه هل يصدق عليه أنه نهى عن ضده أو مستلزم له قاله شيخ الاسلام (قوله ايجابا أو ندبا) أثر التعبير بالايجاب دون الوجوب وان كانا واحدا بالذات وانما يختلفان اعتبارا فالطلب من حيث اضافته للفاعل يعبر عنه بالايجاب ومن حيث اضافته للمفعول يعبر عنه بالوجوب لكون الطلب هنا من القسم الاول ويمكن أن يكون أشار بذلك أيضا الى التورك على المصنف في تعبيره بالوجوب في قوله الآتي وقيل أمر الوجوب الخ وان المناسب تعبيره بالايجاب لما علمت من أن الطلب هنا منظور فيه لتعلقه بالفاعل كذا قرر شيخنا (قوله عن ضده الوجودي) فيه أن يقال لا حاجة لتقييد الضد بالوجودي لان الضد هو الامر الوجودي كما تقرر وأجيب بأن لتقييده فائدتين الاولى دفع التوهم اذ كثيرا ما يراد بالضد غير الوجودي ولو مجازا بل كون الضد لا يكون الوجوديا ليس متفقا عليه كما يفيد قول شيخ الاسلام مع أنه أي الضد مقيد به أي بالوجودي على المشهور اهـ وهذا يقوى التوهم المذكور فيحتاج لدفعه بما ذكره الثانية الاشارة الى رد ما في المنهاج فقد قال الكمال فليس محل النزاع أن الامر بالشئ نهى عن ضده الذي هو ترك ذلك الشئ خلافا لما ذهب اليه في المنهاج مستعدا

(فيه) أي في ذلك اللفظ
ليتعلق به ما أمر به
وقيل لا يدخل فيه لعبد
أن ير يد الأمر نفسه
وسيأتي تصحيحه في
مبحث العام بحسب
ما ظهر له في الموضوعين
وقد تقوم قرينة على
عدم الدخول كافي قوله
لعبد تصدق على من
دخل داري وقد دخلها
هو (و) الاصح (ان
النيابة تدخل المأمور)
به ما لا كان كالزكاة
أو بدنيا كالخج بشرطه
(الامناع) كافي الصلاة
وقالت المعتزلة لا تدخل
البدني لان الأمر به
انما هو اقهر النفس
وكسرها فعمله والنيابة
تتافى ذلك بالضرورة
كافي الحج فلنا لا تنافيه
لما فيها من بذل المؤنة أو
تحمل المؤنة (مستلزم قال
الشيخ) أبو الحسن
الاشعري (والقاضي)
أبو بكر الباقلاني
(الامر النفسي بشئ
معين) ايجابا أو ندبا
(نهى عن ضده
الوجودي) تحرر بما أو
كراهة واحدا كان الضد
كضد السكون أي
التحرك أو أكثر كضد

بالسكون مثلاً أي طلبه متضمن للنهي عن التحريك أي طلب الكف عنه أو هو نفسه بمعنى ان الطلب واحد هو بالنسبة الى السكون أمر والى التحريك نهى كما يكون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء فر بوا الى آخر بعد اودليل القولين انه لما لم يتحقق المأمور به بدون الكف عن ضده كان طلبه طلباً للكف أو متضمناً لطلبه ولا يكون النفسى هو الطلب المستفاد من اللفظى ساغ للمصنف نقل التضمن فيه عن الاولين وان كانا من المعتزلة المنكرين للسلام النفسى (وقال امام الحرمين والغزالي) هو (لا عينه ولا يتضمنه) والملازمة فى الدليل ممنوعة لجواز أن لا يحضر الضد حال الامر فلا يكون مطلوب الكف به (وقيل أمر الوجوب يتضمن فقط) أي دون أمر التندب فلا يتضمن النهى عن الضد لان الضد فيه لا يخرج به عن أصله من الجواز بخلاف الضد فى أمر الوجوب لاقتضائه الذم على الترك

عليه بما استدل به القاضى من ان المنع من الترك جزء مفهوم الايجاب فالدال عليه يدل على ذلك بالتضمن اهـ وحيث اشتمل التقييد على هاتين الفائدتين المهمتين فدعوى عدم الحاجة اليه ممنوعة وكذا دعوى كونه لبيان الواقع لا للاحتراز كما للشيخ الاسلام وعبارة المنهاج التى أشار لها السكالك هي قوله الخامسة وجوب الشيء يستلزم حرمة نقيضه لانه جزؤه والدال عليه يدل عليها بالتضمن اهـ سمى قات الرد على ما فى المنهاج بالتعبير بالضد لا بالقييد المذكور اذ الواقع فى عبارته النقيض لا الضد (قوله أنه يتضمنه) المراد بالتضمن الاستلزام لا الدلالة التضمنية المعروفة عند المناطقة على ما سيجى (قوله فالامر بالسكون الخ) مفرع على القولين (قوله كما يكون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء قرباً) فيه مساححة ظاهرة أى قرباً وبعيداً أو ذا قرب وذا بعد (قوله أنه لما لم يتحقق) بفتح أوله أى بوجود لا بخفى ان توقف الشيء على الشيء مؤذن بالغيرية فالدليل المذكور انما يستلزم الاستلزام المعبر عنه بالتضمن دون العينية كما هو ظاهر لمن تأمل فقوله كان طلبه طلباً للكف لا يسلم (قوله ولا يكون النفسى الخ) هو جواب اعتراض على حكاية المصنف عن عبد الجبار وأبى الحسين لان الكلام فى الامر النفسى وهما من المعتزلة المنكرين للكلام النفسى المنقسم الى الامر وغيره وحاصل هذا الجواب أن الكلام فى الطلب الذى هو مفاد الامر اللفظى وذلك الطلب يشبه الفرقان أعنى أهل السنة والمعتزلة الا انهما مختلفان فى حقيقة ذلك الطلب فأهل السنة يقولون انه الكلام النفسى والمعتزلة يقولون انه الارادة لا الكلام النفسى لانهم لا يقولون به سمى باختصار (قوله والملازمة فى الدليل ممنوعة لجواز أن لا يحضر الضد حال الامر فلا يكون مطلوب الكف به) قد يقال ما المانع من أن يجاب عنه بأن طلب الشيء انما يكون مفرعاً عن ملاحظته ويستحيل مع الذهول عنه اذا كان مطلوباً به بالقصد بخلاف ما اذا كان مطلوباً به بالتبعية لتوقف المطلوب بالقصد عليه كما هنا فان فعل الشيء يتوقف على ترك ضده فطلب الفعل يتوقف على ملاحظة الفعل لانه قصدى بخلاف ترك ضده المتوقف هو عليه لا يتوقف طلبه على ملاحظته بل يكفى فيه ملاحظة المطلوب بالقصد ثم رأيت فى نهاية الصنى الهندى ما يؤيد ذلك فانه ذكر جواباً ثم عقبه بقوله سألنا الكنى لما جاز ان يكون الامر بالشيء أمراً بما يتوقف عليه وجوده مع كونه مغفولاً عنه فلم لا يجوز أن يكون الامر بالشيء نهياً عن ضده وان كان مغفولاً عنه سألنا لم لا يجوز أن يقال انه نهى عنه بشرط الشعور فلي تأمل اهـ سمى (قوله فلا يكون مطلوب الكف به) أى لان الانسان لا يتصور منه طلب ما لا شعوره به ولا يخفى أن هذا انما يتصور فى أمر غير الشارع اللهم الا أن يراد حضور الاعتبار لا الحضور فى الذهن (قوله لان الضد فيه) أى فى أمر التندب وقوله لا يخرج به أى بوقوعه فيه وقوله عن أصله أى أصل الضد وبين الأصل بقوله من الجواز (قوله وان شمل قول ابن الحاجب) أى احتمال الشمول لان كلامه يحتمل الشمول المذكور وعدمه (قوله منهم من خص الوجوب دون التندب) هذا مقول ابن الحاجب وقوله العين مفعول شمل وقوله أيضاً أى كما شمل التضمن وقوله أخذ بالحقق هـ لقوله اقتصر وجه كون ما قاله المصنف أخذاً بالحقق أن التضمن قال به فى أمر الوجوب كل من الآمدي وابن الحاجب وأما العينية فلم يقل بها الا ابن الحاجب بناء على شمول كلامه لما فالتضمن قد اتفق عليه بخلاف العينية ولا خفاء فى ان المتفق عليه أقوى مما لم يتفق عليه فأراد الشارع بالمحقق المتفق عليه وقرر العلامة قول الشارع أخذاً بالحقق بما نصه أى لاحتمال كلام ابن الحاجب ان من القائلين بالتضمن من خص الخ فى مساوى ما هنا وان من الاصوليين من يخص أمر الوجوب بهذا الخلاف فيشمل العين والتضمن فأخذ المصنف بالحقق اهـ (قوله بالنظر الى ما صدقه) أى فرده المعين واحتزبه عن النظر الى مفهومه وهو الاحداث الدائر بين تلك الاشياء فان الامر حينئذ نهى عن الضد الذى هو ما عدا تلك الاشياء سمى

(قوله)

واقترع على التضمن كالآمدي وان شمل قول ابن الحاجب منهم من خص الوجوب دون التندب

العين أيضاً أخذاً بالحقق واحتز بقوله معين عن المهم من أشياء فليس الامر به بالنظر الى ما صدقه نهياً عن ضده منها ولا متضمنه قطعاً

وبالوجودى عن العدمى أى ترك المأمور به فالامر بهى عنه أو يتضمنه قطعاً والتضمن هنا يعبر عنه بالاستلزام لا استلزام الشكل للجزء
 (أما) الامر (اللفظى فليس عين النهى) اللفظى (قطعاً ولا يتضمنه على الاصح) وقيل يتضمنه على معنى أنه اذا قيل اسكن مثلاً
 فكأنه قيل لا تتحرك أيضاً لانه لا يتحقق السكون بدون الكف عن التحرك (وأما النهى) النفسى عن شئ نحو إمساك كراهة (فقيل)
 هو (أمر بالصد) له إيجاباً وأند باقطة بناء على أن المطلوب فى النهى فعل الضد وقيل لا قطعاً بناء على أن المطلوب فيه اتقاء الفعل حكاه
 ابن الحاجب دون الأول وتركه المصنف لقوله انه لم يقف عليه فى كلام (٢٢٧) غيره (وقيل على الخلاف) فى

الامر أى ان النهى
 أمر بالصد أو يتضمنه
 اولاً ولا أنهى التحريم
 يتضمنه دون نهى
 الكراهة وتوجيهها
 ظاهر مما سبق والصد
 ان كان واحداً كصد
 التحرك فواضح أو
 أكثر كصد القعود
 أى القيام وغيره
 فالكلام فى واحد منه
 ايا كان والنهى اللفظى
 يقاس بالامر اللفظى
 مسئلة الامر ان
 حال كونها (غير
 متعاقبين) بان
 يتراخى ورود أحدهما
 عن الآخر بمئائتين
 أو متخالفين (أو)
 متعاقبين (بغير
 مئائتين) بعطف أو
 دونه نحو اضرب
 زيداً وأعطه درهماً
 (غير ان) فيعمل
 بهما مجزئاً (والتعاقبان

(قوله وبالوجودى عن العدمى) أى ترك المأمور به فالامر بهى عنه الخ قال العلامة أى عن الترك الذى
 هو عدم الفعل وفيه أن النهى لكونه تكليفاً لا يتعلق بالفعل اه وجواب سم غير سديد (قوله والتضمن
 هنا يعبر عنه بالاستلزام) قال العلامة يقتضى أن التضمن حقيقة والاستلزام مجاز وكون النهى فى ضمن
 مسمى الامر وفيه نظر اذا النهى خارج عن حقيقة الامر قطعاً لا جزء منها فالاستلزام تعبير حقيقى بخلاف
 التضمن فانه مجازى اه (قوله لاستلزام الشكل للجزء) فيه إيهام ان النهى عن الضد جزء معنى الامر
 وليس المراد للقاتل بان الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده وإنما مراده أنه لازم له وعبر عنه بالتضمن
 تنزيلاً للمعنى منزلة الموجود فى ضمنه شيخ الاسلام ثم هذا كله مبنى على ان الشارح أراد بقوله والتضمن
 هنا التضمن المذكور فى المتن وهو تضمن الامر النهى عن ضده الوجودى وذلك غير لازم لجواز أنه أراد
 به تضمن الامر النهى عن ضده العدمى المذكور بقوله وبالوجودى عن العدمى الخ وعلى هذا يتضح قوله
 لاستلزام الشكل للجزء ويسقط اعتراض العلامة المتقدم فان التعبير بالتضمن حينئذ حقيقى أخذاً بما تقرر
 من ترك الامر من طلب الفعل والمنع من الترك فالمنع من الترك على هذا داخل فى حقيقة الأمر خارج
 عنها سم (قوله وقيل يتضمنه على معنى الخ) أشار بذلك الى أن التضمن بمعنى استلزام الوجود تقدير
 بسبب استلزام تحقق المأمور به بالكف عن ضده (قوله وأما النهى النفسى الخ) فائدة الخلاف فيه وفى
 نظيره السابق ان المكاف اذا خالف هل يستحق العقاب بترك المأمور به فقط فى الامر وبفعل النهى عنه
 فقط فى النهى أو بترك المكاف أيضاً والمبنى عليه ما ذكره من التباين ضعيف كما يعلم من مسئلة لا تكليف
 الا بفعل شيخ الاسلام (قوله فواضح) أى واضح جريان الخلاف المتقدم فيه (قوله فالكلام فى واحد
 منه أى كان الخ) أى واحد منهم بخلاف ما مر من ان الامر بالشئ الذى له أكثر من ضد واحد نهى عن
 أصداده كلها لانه لا يتأتى الاتيان بالمأمور به الا بالكف عنها كلها شيخ الاسلام (قوله والنهى اللفظى يقاس
 بالامر اللفظى) أى فيقال ان النهى اللفظى ليس عين الامر اللفظى ولا يتضمنه على الاصح (قوله غير
 متعاقبين) حال من الامر ان على رأى سيبويه وقوله بمئائتين متعلق بالامر ان وقوله أو متخالفين عطف
 عليه وقوله أو متعاقبين عطف على غير متعاقبين وقوله بعطف متعاقبين متعاقبين وقوله غير ان خبر الامر ان
 (قوله فيعمل بهما مجزئاً) أى اتفاقاً (قوله من عادة أو غيرها) بيان للمانع ويدخل فى العادة التعريف
 الآتى (قوله وقيل بالوقف) أى فيفيد طلب ركعتين فى المثال المذكور ويتوقف فى الاخرين (قوله
 بعادى) أى بأمر يمنع عادة من التكرار مثل التعريف واندفاع الحاجة مرة فى مثالى الشارح الآتين
 (قوله وذلك فى غير العطف) انما صور الشارح المسئلة بغير العطف لانه لما حكم بربحان التأسيس فى
 المعطوف والمتبادر منه أنه بسبب العطف علم أن العطف من مرجحات التأسيس فعلى تقدير وجود مرجح

بمئائتين ولا مانع من التكرار) فى متعلقهما من عادة أو غيرها (والثانى غير معطوف) نحو وصل ركعتين صل ركعتين (قيل
 معمول بهما) نظر الاصل أى التأسيس (وقيل) الثانى (تأكيد) نظر للظاهر (وقيل بالوقف) عن التأسيس والتأكيد
 لاحتياهما (وفى المعطوف التأسيس أرجح) لظهور العطف فيه (وقيل التأكيد) أرجح لتماثل المتعلقين (فان رجح
 التأكيد على التأسيس) وذلك فى غير العطف نحو اسقنى ماء اسقنى ماء وصل ركعتين صل الركعتين فان العادة باندفاع الحاجة
 مرة فى الاول وبالتعريف فى الثانى ترجح التأكيد (قدم) التأكيد لربحانه (والا) أى وان لم يرجح التأكيد بالعادى وذلك فى
 العطف لعارضته للعادى

لأن كيد في المعطوف يكون غاية ذلك وجود مرجح لكل منهما ومعلوم أن ذلك إما يناسبه التعارض والتوقف دون تقديم التأ كيد سم (قوله بناء على أرجحية التأسيس حيث لا عادي) أي وأما لو بني بناء على أرجحية التأ كيد في المعطوف حيث لا عادي كما هو القول الثاني في المسئلة المشار إليه بقول المصنف وقيل التأ كيد فلا تعارض حينئذ بل يرجح التأ كيد بالاولى كما لا يخفى (قوله لاحتمالهما) محله ما لم يوجد مرجح آخر لاحدهما فيقدم كافي عبارة العضد والشارح اقتصر على صورة ما إذا لم يوجد مرجح للتأسيس سوى العطف ولا لتأ كيد سوى العادة وهي صورة التعارض الموجبة للتوقف بحجارة الكلام المصنف (قوله وان منع من التكرار العقل الخ) مفهوما قوله ولا مانع من التكرار (قوله نحو اقتل زيدا اقتل زيدا) أي فإنه يستحيل عقلا قتل من قتل لما فيه من تحصيل الحاصل وقول بعض المحشين ولا يخفى أن حكم العقل بالاستحالة في ذلك علا حطة العادة والافجرد العقل لا يحيل ذلك اذ يمكن بالنظر الى القدرة الالهية ان ترد الروح بعد زهوقها ثم يقتل مرة أخرى لكن العادة لم تجر بذلك اه خروج عن الموضوع لان الكلام في تعلق القتل به في حال كونه مقتولا لا في إمكان رد الروح له ثم قتله وعدم امكانه فقوله ولا يخفى الخ لا معنى له (قوله اقتضاء كف عن فعل الخ) ينبغي أن المراد بالفعل نحو الامر والشان فيشمل القول والفعل المعروف والقصد وغيرهما وقد يقال الحد المذكور غير جامع لانه لا يتناول اقتضاء الكف عن الكف المعبر عنه بنحو لا تكف اذ ليس هو اقتضاء كف عن فعل بل اقتضاء كف عن كف اذ معنى لا تكف طاب الكف عن الكف كما ان معنى لا تفعل طاب الكف عن الفعل فان قيل المراد بالفعل ما يشمل الكف فلنا المقابلة ظاهرة في خلاف ذلك اه سم (قوله ونحوه كذا ودع) اشارة الى أن الاوضح في التعريف أن يقول بغير نحو كف أو اشارة الى أن زيادتها ليست ضرورية لوضوح ان ليس المراد خصوص كف اذ لا وجه للخصوصية فتعين أن المراد كف وما اشار كذا في ذلك (قوله وتناول الاقتضاء الجازم) يصح أن يكون الاقتضاء مفعول تناول والجازم نعت له وفاعله ضمير التعريف ويصح ان يكون فاعله الاقتضاء والجازم مفعوله (قوله ويحسد أيضا بالقول الخ) أي بالقول النفسي وأشار بذلك الى ان النهي النفسي كالامر النفسي كما يحسد بالاقتضاء يحسد بالقول واسناد الاقتضاء للقول في قوله بالقول المقتضى اسناد مجازي كما هو ظاهر (قوله على ما ذكر) أي على الاقتضاء أو القول المقتضى (قوله مطلقا) أي نفسيا كان أو لفظيا (قوله وقضية الدوام) أي يلزمه الدوام وليس هو للدوام لان الدوام لازم لامتنال النهي فانك اذا قلت اغبرك لا تسافر فقد منعتك من ادخال ماهية السفر في الوجود ولا يتحقق امتثال ذلك الا بامتناعه من جميع أفراد السفر وهو المراد بالدوام فكأن لازما لامتنال ينتفي بانتفائه الامتنال فالامتنال الذي هو مقصود النهي ملزم للدوام فكان مقتضاه لامدلوله اه شيخ الاسلام وقال مثله الكمال وقد يقال اذا كان النهي منعا من ادخال ماهية الفعل في لوجود كما اعترفتم به فهو ومنع من كل فرد من أفرادها اذ لا يتصور المنع من ادخالها في الوجود الا بالمنع من كل فرد فكما أنه لا يتحقق الامتنال الا بالمنع من جميع أفراد النهي عنه كذلك لا يتحقق المنع المذكور لا بذلك فالدوام كما هو لازم للامتثال لازم للمنع من ادخال ماهية في الوجود فكان مقتضاه وكان أيضا مدلوله دلالة عقلية اذ الدلالة الوضعية لا تتصور ههنا لان الكلام في النهي النفسي لا في صيغته فقوله لكم فكان مقتضاه لامدلوله ممنوع بل هو مقتضاه ومدلوله جميعا نعم قد يقال التعبير بالاقتضاء أنسب من التعبير بالدلالة لان الدلالة يتبادر منها الوضعية وهي غير مرادة ههنا على أنه قد يقال أيضا لان سلم استلزام الامتنال للدوام وتوقفه عليه حتى يكون قضية النهي ذلك لان الكلام في النهي المطلق ومعناه طلب الامتناع عن الفعل والامتناع عن الفعل يتحقق بالامتناع عنه في الجملة للقطع بانه امتناع عن الفعل وأما الامتناع عنه المقيد بالدوام فانهما يفيد النهي المقيد بالدوام وليس الكلام فيه الا أن يجاب بان معنى لا تضرب لا يكون منك ضرب أو لا توجد ضربا فالنهي عنه نكرة في سياق النفي أو النهي فتعم مع مراعاة ما يأتي من

بناء على أرجحية التأسيس حيث لا عادي (فالوقف) عن التأسيس والتأ كيد لاحتمالهما وان منع من التكرار العقل نحو اقتل زيدا اقتل زيدا أو الشرع نحو اعتق عبدك أعتق عبدك فانما نأ كيد قطعاً وان كان بعطف (النهي) النفسي (اقتضاء كف عن فعل لا بقول كف) ونحوه كذا ودع فان ما هو كذلك أمر كما تقدم وتناول الاقتضاء الجازم وغيره ويحسد أيضا بالقول المقتضى لكف الخ كما يحسد اللفظي بالقول الدال على ما ذكر ولا يعتبر في مسمى النهي مطلقا علوا ولا استعلاء على الأصح كالامر (وقضية الدوام) على الكف (ما لم يقيد بالمرة) فان قيد بها نحو لا تسافر اليوم

إذا سفر فيه مرة من السفر كانت قضيته (وقيل) فضيته الدوام (مطلقا) والتقييد بالمرة بصرفه عن قضيته (وزد صيفته) أي لاتفعل (للتحريم) نحو ولا تقربوا الزنا (والكراهة) ولا تجمعا (٢٢٩) الخيث منه تنفقون (والارشاد)

لأنسألوا عن أشياء
ان تبدل لكم أسؤكم
(والدعاء) ربنا لا تزغ
قلوبنا (وبيان
العاقبة) ولا تحسبن
الذين قتلوا في سبيل الله
أموالنا بل أحياء أي
عاقبة الجهاد الحياة
لا الموت (والتقليل
والاحتقار) ولا تمدن
عينيك الى ما تمنعنا به
أزواجنا منهم أي فهو
قليل حقير بخلاف
ما عند الله ومن اقتصر
على الاحتقار جعله
المقصود في الآية وكتابة
المصنف التعليل المأخوذ
من البرهان بالعين
سبق قلم (والإياس)
لا تعسروا اليوم
(وفي الإرادة والتحريم
ما) تقدم (في الأمر)
من الخلاف فقيل
لا تدل الصيغة على
الطلب الا اذا أريد
الدلالة بها عليه والجمهور
على أنها حقيقة في
التحريم وقيل في
الكراهة وقيل فبهما
وقيل في أحدهما ولا
نعرفه (وقد يكون)
النهى (عن واحد) وهو
ظاهر (و) عن متعدد

أن عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والباق قاله سم (قوله إذا السفر فيه مرة) فيه
أن اليوم الواحد قد يسافر فيه أكثر من مرة إلا أن يحمل كلامه على سفر يستغرق اليوم جميعه (قوله
وقيل فضيته الدوام مطلقا) أي قيد بالمرة أو لم يقيد فالفرق بين هذا القول والذي قبله ان قضية النهي
لا تنحصر في الدوام على الأول بل تتحقق في المرة ان قيد بها وتنحصر في الدوام على الثاني والتقييد بالمرة
يصرفه عن فضيته ثم ان القول الأول أوجه من الثاني كما يشعر بذلك تقديمه وحكاية مقابله بقيل ووجه ذلك
ان الكلام في النهي النفسي بمعنى الكلام النفسي لا بمعنى الصيغة كما هو صريح كلام المصنف ولا يخفى
انه إنما اقتضى الدوام لاطلاق المنع فيه الشامل للمنع عن كل فرد أو توقف الامتنال عليه على ما تقدم
بيانه فيكون المنع والامتنال بحسب زمان النهي فان كان مطلقا اقتضى المنع على الدوام والامتنال
كذلك أو مخصوصا اقتضى ذلك على وجه الخصوص لا على الدوام قاله وام حينئذ لا يسبق فضيته على الإطلاق
ومن هنا يظهر اندفاع ما قد يتوهم من قياس ما هنا على العام اذا استعمل في الخاص حيث لم يخرج بذلك
عن كون العموم قضية للفظ وان صرف عنه في هذا الاستعمال وذلك لان العموم موضوع العام
على الإطلاق والدوام ليس موضوع النهي كذلك قاله سم (قوله للتحريم والكراهة) لم يقل وخلاف
الأولى لانه مما أحدثه المتأخرون ولانه إنما استفاد من أوامر الندب لامن صيغة النهي والكلام في معانيها
سم (قوله ولا تجمعا الخيث منه تنفقون) المراد بالخيث الرديء وبالاتفاق التصديق أي لا تعتمدوا الى
الرديء فتتصدقوا به بل الذي يطلب أن يتصدق الانسان بما يستحسنه ويختاره لا بما لا تألفه نفسه
وتعافه كالتصدق بالخبز اليأس العفن وترك التصديق بالسالم الغض ان تنالوا البر حتى تنفقوا عما تحبون
وأقوى الشارح بنحو في مثال التحريم دون ما بعده لا ككتفاء بما فهم من الأول اختصارا (قوله ولا ارشاد)
الفرق بينهما بين الكراهة كما يشير اليه التمثيل بالآية المذكورة تبعالا امام الحرمين ان المفسدة المطالب
درؤها في الارشاد دنيوية وفي الكراهة دينية نظير ما مر في الفرق بينهما وبين الندب من أن المصلحة المطالبة
فيه دنيوية وفي الندب دينية (قوله والتقليل والاحتقار ولا تمدن عينيك) الآية لا يتعين أن يكون
الشارح جعلها ماثيا واحدا كما قاله الكمال وشيخ الاسلام بل يجوز ان يكون جعلها ماثيتين ولكنه اقتصر
على التمثيل بالآية لهما الإشارة الى صلاحيتها الكل منهما الى انهما قد أصبحا ارادتهما على الموضوع الواحد الى
أن الاحتقار لا يتعين أن يتعاق بالنهى فقط كما اقتضاه كلام البرماوى بل قد يتعاق بالنهى عنه أو بمعلقه
وحينئذ يدفع عنه اعتراض البرماوى على جعلها ماثيا واحدا بقوله فن جعلها ماثيا واحدا على لهما بالآية
كلا رد ببلى وشيخنا البدر الزركشى فليس بجيد اهاهم والتقليل يكون في الكمية والمقدار والاحتقار يكون
في الكيفية والقدر (قوله أزواجنا منهم) أي أصنافا (قوله سبق قلم) أي ان الذي في أصله وهو البرهان بالقاف
لكن المصنف سها فكتبه بالعين (قوله واليأس) كأن المراد به اليأس أي إيقاع اليأس وتحصيله لهم لأن
ذلك حاصل لهم كما هو مفاد التعبير باليأس لانه لم يكن حاصل لهم وقت الاعتذار والالم يكن للاعتذار معنى
(قوله وفي الإرادة والنهي ما تقدم) أشار بالأول الى ما ذكره في الامر بقوله واعتبر أبو على وابنه ارادة الدلالة
باللفظ على الطلب والثاني الى ما ذكره فيه بقوله والجمهور على أنه حقيقة في الوجوب الخ ثم لا يخفى أن قول
الشارح والجمهور على أنها حقيقة في التحريم الخ لم يستوف جميع الاقوال السابقة في الامر اذ منها أنه حقيقة في
القدر المشترك وغير ذلك مما مر فقول المصنف ما في الأمر أي في الجملة لعدم اعتبار جميع ما مر في الأمر هنا بل
بعضه كما هو ظاهر بملاحظة ما تقدم وما هنا (قوله جمعا) تمييز محمول عن المضاف أي عن جمع متعدد وكذا

جمعا (قوله فيه ان اليوم الواحد) فيه ان المراد المرة النوعية
والعجب ان مراد الشارح بقوله إذا السفر الخ دفع هذا الإيراد

كالحرام الخير) نحولان فعل هذا (٢٣٠) وأذاك فعله ترك أحدهما فقط فلا مخالفة إلا بهما فالحرم جمعهما لا فعل أحدهما فقط

(وفسر قاً كالنملين
تلبسان أو تزعان ولا
يفرق) بينهما بلبس أو
نزع أحدهما فقط فهو
منهى عنه أخذاً من
حديث الصحيحين
لا يمشين أحدهم في نعل
واحدة لينعاهما جميعاً أو
ليخلعهما جميعاً فيصدق
انهما منهى عنهما لبسا
أو نزاعاً من جهة الفرق
بينهما في ذلك لا الجمع
فيه (وجمعاً كالزنا
والسرقة) فكل منهما
منهى عنه فيصدق
بالنظر إليهما أن النهي
عن متعدد وان كان
يصدق بالنظر إلى كل
منهما أنه عن واحد
(ومطلق نهى التحريم)
المستفاد من اللفظ
(وكذا التنزيه في
الظاهر للفساد) أي
عدم الاعتداد بالنهي
عنه إذا وقع (شرعاً) إذ
لا يفهم ذلك من غدير
الشرع (وقيل لغة)
لفهم أهل اللغة ذلك
من مجرد اللفظ (وقيل
معنى) أي من حيث
المعنى وهو أن الشيء إنما
ينهى عنه إذا اشتمل
على ما يقتضي فساداً
(فيأعدا المعاملات)
من عبادة وغيرها

القول في قوله وفرقاً جميعاً الأصل وعن فرق متعدد وعن جميعه (قوله كالحرام الخير) أي الخير فيما يترك
من أفراد له يخرج يتركه عن عهدته النهي فلا مخالفة في وصف الحرام بالخير لأن متعاقب التحجير أفراد المنهى
عنه ومتعاقب الحرمة المنهى عنه الذي هو القدر المشترك بينهما وهو أحدهما لا بعينه وقد تقدم مثل هذا في
الواجب الخير فراجع (قوله تلبسان) حال من النملين والنمل مؤنث (قوله فهو ومنهى عنه) ضمير هو
للتفريق (قوله أخذاً من حديث الصحيحين الخ) محل الأخذ قوله لينعاهما جميعاً أو ليخلعهما جميعاً
لأن الأمر بالشيء نهى عن ضده سم (قوله لبساً ونزاعاً) تمييزان من الضمير في عنهما (قوله في ذلك)
أي في اللبس والنزع (قوله فيصدق بالنظر إليهما الخ) جواب عما يقال أن الزنا والسرقة منهى عن كل
منهما على حدته فأين النهي عنهما جميعاً وحاصل الجواب أن النهي لما كان عن كل منهما فإن نظر إليهما معاً
صدق أن النهي عن متعدد وإن نظر إلى كل منهما على حدته صدق أن النهي عن واحد (قوله ومطلق نهى
التحريم) أي الذي لم يقيد بما يدل على فساد أو صحة كما يؤخذ مما يأتي للشارح (قوله المستفاد) بالجرئت
لنهي التحريم وبالرفع نعت لمطلق (قوله أي عدم الاعتداد الخ) فسر الفساد بلازم نفسه بمره السابق في
خطاب الوضع وهو مخالفة الفعل ذي الوجهين الشرع لأنه المقصود من الحكم بالفساد قاله شيخ الإسلام
ومثله لا يحكم قال سم ولأن المقصود بالبحث هنا والذي هو محل النزاع لأن أبا حنيفة رضي الله عنه لا يخالف
في أن النهي يدل على مخالفة المهي عنه للشرع أخذاً من قول الشارح في الصحة والفساد في قول المصنف
ويقابلها البطلان وهو الفساد خلافاً لابي حنيفة مانصه في قوله مخالفة ما ذكر الشرع بأن كان منهيًا عنه
الخ ولأن القول بأن الفساد باللغة والمعنى أي العقل لا يتصور في الفساد بالمعنى السابق الذي هو مخالفة ذي
الوجهين الشرع كما لا يخفى (قوله وقيل لغة الخ) القائل بالاول يمنعه بأن معنى صيغة النهي لغة إنما هو الزجر
عن الفعل لا عدم الاعتداد (قوله وقيل معنى) أي عقلاً (قوله بماله ثمرة) بيان لا غير قال شيخ الإسلام
لك أن تقول ما فائدته إذ كل ما ينهى عنه له ثمرة اه ويمكن أن يجاب بأن المراد بالثمرة شيء يقصد حصوله
من النهي عنه فينتفي حصوله كالوطء حيث يقصد به حصول النسب فينتفي حصول ذلك من الوطء زنا
وهذا غير متحقق على الإطلاق فأى شيء يقصد حصوله من شرب الخمر أو لبس أحد النملين مثلاً فينتفي
حصوله فليتأمل سم (قوله كما تقدم) أي في مسألة مطلق الأمر لا يتناول المكروه الخ (قوله في جملة
الشمول) هو قول المتن وكذا التنزيه اذ هو شامل للنهي عن صلاة النفل المذكورة وغيرها سم نقلاً
عن شيخه الشهاب (قوله مطلقاً أي سواء رجع النهي فيما ذكر الخ) قال العلامة إذا تأملت تفسير الإطلاق
والتفصيل المذكور في المعاملات وجدت هما متساويين في المعنى فلامعنى للإطلاق في محل والتفصيل في
آخر اه وقد سبقه إلى هذا الإيراد السكال وشيخ الإسلام مع زيادة ولعله إنما ارتكب هذا الطريق
مع الإيهام المذكور لأنه لم يتضح له شمول كلام ابن عبد السلام لغير المعاملات فاحتاط بالاحتراز عن إطلاق
كلام ابن عبد السلام ولم يبال بهذا الإيهام لظهور انتباه التسوية بينهما وقد يقال الفصل المذكور لا يفيد
ذلك الاحتراز فإن قضية مقابلة التفصيل بالإطلاق شمول الإطلاق لاحتمال الدخول فالخى عدم اندفاع
الاعتراض بهذا الطريق فليتأمل وأما قول شيخ الإسلام ويحجب بأنه إنما فصلها عما عداها بالنظر
إلى زيادة ابن عبد السلام فإنه زادها في المعاملات فقط كما فهمه المصنف والشارح لكن الأنسب حينئذ
التعبير في المعاملات مطلقاً وقباحتها بقوله أن رجع إلى نفسه أو لازمه ففيه نظر لأن مجرد هذا التعبير
لا يفيد حكم زيادة ابن عبد السلام فليتأمل سم (قوله سواء رجع الخ) قال الشهاب المراد بالرجوع إليه
علة النهي اه سم (قوله إلى نفسه كصلاة الخائض) فينبغي أن يراد بالرجوع إلى نفسه ما يشمل الرجوع

له ثمرة كصلاة النفل المطلق في الاوقات المكروهة فلا تصح كما تقدم على التحريم وكذا التنزيه في الصحيح إلى
إدعاء عنهما في جملة الشمول بالظاهر وكالوطء زناً فلا يثبت النسب (مطلقاً) أي سواء رجع النهي فيما ذكر الخ إلى نفسه كصلاة الخائض وصومها

أم لازمه كصوم يوم النحر للأعراض به عن ضيافة الله تعالى كما تقدم وكالصلاة في الأوقات المكروهة لفساد الأوقات اللازمة لها بفعلها فيها (وفيها) أي في المعاملات (ان رجع) النهي إلى أمر داخل فيها كالنهي عن بيع الملاقيح أي مافي البطون من الاجنة لانعدام المبيع وهو بكن من البيع (قال ابن عبد السلام) وأحتمل رجوعه إلى أمر داخل) فيها تغليباً له (٢٣١) على الخارج (أو) رجوع إلى الأمر (لازم) لها

كالنهي عن بيع درهم بدرهمين لاشتماله على الزيادة اللازمة بالشرط (وقال لاكثر) من العلماء في ان النهي للفساد فيما ذكر أمافي العبادة فلمنافاة النهي عنه لان يكون عبادة أي مأمور به كما تقدم في مسألة الأمر لا يقتل المكروه وأمافي المعاملة فلا استدلال الأولين من غير تكبير على فساده بالنهي عنها وأمافي غيرها كما تقدم فظاهر (وقال الغزالي) والامام الرازي للفساد (في العبادات فقط) أي دون المعاملات ففسادها بفوات ركن أو شرط عرف من خارج عن النهي ولا نسلم ان الأولين استدلو بمجرد النهي على فساده ودون غيرها كما تقدم ففساده من خارج أيضاً (فان كان) مطلق النهي (خارج) عن النهي عنه أي غير لازم له (كالوضوء بمغصوب)

إلى الجزء قاله سم (قوله أم لازمه) أي المساوي بمعنى أنه كما وجد الصوم وجد الأعراض وكما وجد الأعراض أي بنية وجد الصوم أي الامساك بنية فالتلازم من الجانبين (قوله لفساد الأوقات) أي الفساد الذي اشتملت عليه الأوقات (قوله اللازمة لها بفعلها فيها) بهذا فارق صحة الصلاة في المكان المنهي عنه لانه ليس يلزم لها الجواز ارتفاع النهي عنه قبل فعلها فيه كأن جعل الحمام مسجداً (قوله لانعدام المبيع) أي انعدام تيقنه والافهم وجود احتمالاً (قوله تغليباً له على الخارج) أي لما فيه من حمل لفظ النهي على حقيقة كنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل قبضه وقول المصنف إلى أمر داخل فيها يتنازع كل من رجع ورجوع وأعمل الاول فصح عطف لازم على قوله داخل قاله الشهاب وكان غرضه بهذا الاحتراز عن تعاقب الاحتمال بصورة الرجوع للزوم أيضاً والافاعطف في نفسه صحيح مع أعمال الثاني قاله سم * قلت وتقدير الشارح في قول المصنف أولاً لازم أو يرجع إلى أمر لازم يدل لما قاله الشهاب (قوله اللازمة بالشرط) أي اللازمة للعقد بسبب اشتراطها فيه وقد يقال الزيادة ليست خارجة لانها من جملة المعقود عليه الا ان يحاج بان مرجع النهي ليس الزيادة بل الاشتمال عليها كما هو الظاهر من كونه مدخولاً في التعليل والاشتمال بوصف بالزوم باعتبار ان متعلقه الذي هو الزيادة بمعنى المزيد لازم بالشرط ثم رأيت عبارة الاسنوي مشيرة إلى أن المراد بالزيادة كون أحد العوضين زائدا حيث قال لان النهي عن بيع الدرهم بالدرهمين انما هو لاجل الزيادة وذلك أمر خارج عن نفس العقد لان المعقود عليه من حيث هو قابل للبيع وكونه زائداً أو ناقصاً من أوصافه لكنه لازم اه قاله سم وقوله اللازمة بالشرط لعل المراد الشرط بحسب المعنى والافاض شرط في قوله بعثك هذا الدرهم بهذين الدرهمين فيقول قبلت مثلاً بقى أن يقال لم عبر بالشرط وهلا قال اللازمة بالعقد عليها فليتنامل قاله سم أيضاً (قوله فلا استدلال الاولين) أي من علماء السلف رضي الله تعالى عنهم (قوله وأمافي غيرها) أي غير العبادة والمعاملات وقوله فظاهر أي فظاهر فساده لعدم ترتب ثمرته عليه كما مر (قوله بفوات ركن) أي كانه عدم المبيع في بيع الملاقيح وقوله وأشترط أي كانه عدم طهارة المبيع (قوله ولا نسلم ان الاولين الخ) من تنمة كلام الامام والغزالي أي لا نسلم ان الاولين استدلو بمجرد النهي بل مع فوات ركن أو شرط عرف من خارج عن النهي (قوله ودون غيرها) عطف على قوله دون المعاملات (قوله فان كان مطلق النهي خارج الخ) هذا قسم قوله مطلقاً فيما عدا المعاملات وقوله أمر داخل أو لازم في المعاملات سم (قوله أي غير لازم) أي مساو وهو اللازم الاعم فالمنفي اللازم المساوي لا مطلق اللازم (قوله لاتلاف مال الغير) تعليل للنهي عن الوضوء بالماء المغصوب فان الاتلاف خارج عن الوضوء غير لازم له لحصوله بغيره كالاراقة (قوله لتفويتها الخ) تعليل للنهي عن البيع وقت نداء الجمعة والتفويت المذكور خارج عن ماهية البيع غير لازم له لحصوله بغيره كالنوم مثلاً (قوله في المكان المكروه) كالحمام ومعاطن الابل (قوله أي الفساد) زاد الشارح لفظه أي حرصاً على بقاء مسكون الدال في لم يفد (قوله سواء لم يكن لخارج أو كان) السرف في تقديم عدم كونه لخارج وتأخير في قول أي حنيفة الآتي أنه أولى بالحكم هنا لانه كان بل الاولى بالحكم هناك هو الخارج فان المؤخر في محل المبالغة بلو فانه يغير خارج أولى بافاد الفساد من النهي لخارج فيؤخر الادون حكماً في كل قول ليكون في محل المبالغة بلو (قوله فالصور المذكورة) هي الوضوء بمغصوب والبيع وقت نداء الجمعة والصلاة في المكان المكروه أو المغصوب وقوله للخارج متعلق بالمذكورة (قوله ولفظه حقيقة)

لاتلاف مال الغير الحاصل بغير الوضوء أيضاً كالبيع وقت نداء الجمعة لتفويتها الحاصل بغير البيع أيضاً كالصلاة في المكان المكروه أو المغصوب كما تقدم (لم يفد) أي الفساد (عند الأكثر) من العلماء لان النهي عنه في الحقيقة ذلك الخارج (وقال) الامام (أحمد) مطلق النهي (بفقد) الفساد (مطلقاً) أي سواء لم يكن لخارج أو كان له لان ذلك مقتضاه فيفيد الفساد في الصور المذكورة للخارج عنه قال

(وافظه حقيقة وان اتنى الفساد لدليل) كافي طلاق الحائض للامر بمراجعتها كما تقدم لانه لم ينتقل عن جميع موجه من الكف والفساد فهو كالعام الذي خص فانه (٢٣٢) حقيقة فيما بقى كاسياني (و) قال (أبو حنيفة) مطلق النهي (لا يفيد) الفساد

(مطلقا) أى سواء كان تخارج أم لم يكن له ما سيأتى في افادته الصحة قال (نعم المنهى) عنه (لعينه) كصلة الحائض وبيع الملاقح (غسير مشروع ففساده عرضي) أى عرض للنهي حيث استعمل في غير المشروع مجازا عن النفي الذي الاصل ان يستعمل فيه اخبارا عن عدمه لانعدام محله هذا فيما هو من جنس المشروع أما غيره كالزنا بالزاي فالنهي فيه على حاله وفساده من خارج (ثم قال والمنهى) عنه (لوصفه) كصوم يوم النحر للاعراس به عن الضيافة وبيع درهم بدرهمين لاشتماله على الزيادة (يفيد) النهي فيه (الصحة) لانه ان النهي عن الشيء يستدعي امكان وجوده والا كان النهي عنه لغوا كقوله لا ادعى لا تبصر فيصح صوم يوم النحر عن نذره كما تقدم لامطلاق الفساد بوصفه اللازم بخلاف

أى في مدلوله من الكف والفساد كما يعلم من كلام الشارح الآتى قاله شيخ الاسلام وأراد بكلام الشارح الآتى قوله لانه لم ينتقل عن جميع موجه من الكف والفساد أى بل عن بعض موجه وهو الفساد الذي اتنى بدليل لكن في اطلاق هذا التفسير مع المبالغة المذكورة نظر لانه فيها غير مستعمل في جميع موجه بدليل التعليل المذكور حتى يكون حقيقة سم (قوله للامر بمراجعتها) أى فالامر بمراجعتها دليل على انتفاء الفساد عن طلاقها المنهى عنه اذ لو لم يصح طلاقها لما احتيج الى مراجعتها (قوله لانه لم ينتقل عن جميع موجه) أى لان لفظ النهي لم ينتقل حيث ينتفى الفساد لدليل عن جميع مقتضاه ومدلوله من الكف والفساد بل عن بعضه فقط وهو الفساد وفيه بحث لان هذا التوجيه لا يصحح كونه حقيقة بل يصحح كونه مجازا لان حاصله أنه مستعمل في بعض موجه وبعض موجه ليس هو معناه الموضوع له بل جزء معناه واستعمال اللفظ في جزء معناه مجاز بلاشك كالوأما تنظيره بالعام المخصوص ففيه بحث اظهر الفرق بان ذلك مستعمل في جميع معناه غاية ما في الباب ان الحكم غير شامل لجميع معناه وهذا لا يقدح لان مدار كون اللفظ حقيقة على استعماله في تمام معناه وان لم يتعلق الحكم بتمام معناه قاله سم (قوله فانه حقيقة فيما بقى) فيه أن يقال ان الباقي من العام جزئياته واطلاق العام على جزئياته حقيقى بخلاف ما هنا فان الباقي جزء لا جزئى والكل لا يطلق على جزئه المجازا فالتنظير بالعام لا وجه له (قوله لماسياني) أى من قوله لان النهي عن الشيء يستدعي امكان وجوده (قوله نعم المنهى الخ) استدراك عن سؤال مقدر تفديره ان أبا حنيفة يقول ان النهي لا يفيد الفساد مع أنه قائل بفساد صلة الحائض وبيع الملاقح المنهى عنهما فأجاب بان الفساد ليس من النهي بل عرض للنهي حيث استعمل مجازا عن النفي (قوله غير مشروع) أى غير موجود شرعا أى منتفعا شرعا لا يتصور شرعا بل حاسا فقط (قوله مجازا عن النفي) أى استعمل النهي للنفي بجماع انتفاء عدم الفعل في كل وان كان اقتضاء النهي عدم من جهة القيد واقتضاء النفي عدم من الاصل (قوله الذي الاصل الخ) نعم النفي وقوله الاصل ان يستعمل فيه مبتدأ وخبر صلة الذي وضمير يستعمل يعود للنفي وضمير فيه يعود لغير المشروع وقوله اخبارا علة لقوله يستعمل فيه وضمير عدمه لغير المشروع وقوله لانعدام محله علة لعدم من قوله اخبارا عن عدمه والمراد بالمحل البدن الظاهر والمبمع في المثالين المذكورين (قوله أما غيره كالأنا بالزاي) فالنهي فيه على حاله وفساده من خارج لعل هذا انما يفارق ما هو من جنس المشروع من جهة أن النهي هنا على حاله وهناك مجازا عن النفي وأما كون الفساد من خارج فهو فيهما سم (قوله يستدعي امكان وجوده) أى شرعا (قوله والا كان النهي عنه لغوا) أى عبثا فيمتنع وأجاب عنه المحققون كابن الحاجب بأنه انما يمتنع بغير هذا المنع لانه كالحاصل بمتنع تحصيله بغير هذا التحصيل لانه شيخ الاسلام (قوله كقولك لا ادعى لا تبصر) تنظير لما قبله لانه فيما لا يمكن حسا وما قبله فيما لا يمكن شرعا شيخ الاسلام (قوله فيصح) تفرع على قوله يفيد الصحة (قوله لا مطلقا) أى عن نذره وغيره وقوله لفساده بوصفه علة لقوله لا مطلقا وأشار بهذا الى أن قول أبي حنيفة والنهي عنه لوصفه يفيد الصحة معناه يفيد الصحة للنهي عنه بدون وصفه لانه مع وصفه فانه مع وصفه فاسد كما صرح بذلك البعض وهذا معنى قول الحنفية ان النهي عنه لوصفه بان دل الدليل على ذلك وأطلق النهي صحيح بأصله فاسد بوصفه معاملة أو عبادة سم (قوله فتصح مطلقا) أى نذرتام لا (قوله لان النهي عنها) أى عن الصلاة في الاوقات المكروهة (قوله لخارج) أى غير لازم وهو التشبيه بعباد الشمس الحاصل بغيرها أيضا (قوله كما تقدم) أى في مسألة مطلق الامر لا يتناول المكروه (قوله و يصح البيع المذكور)

الصلاة في الاوقات المكروهة فتصح مطلقا لان النهي عنها خارج كما تقدم و يصح البيع المذكور اذا أسقطت الزيادة لا مطلقا

لفسادها وان كان يفيد بالقبض الملك الحديث كما تقدم واحترز المصنف بطلاق النهي عن المقيد بما يدل على الفساد أو عدمه فيعمل به في ذلك اتفاقاً (وقيل ان نفي عنه القبول) أي نفيه عن الشيء يفيد الصحة لظهور النفي في عدم (٢٣٣) الثواب دون الاعتداد (وقيل

بل النفي دليل الفساد) ظهوره في عدم الاعتداد (ونفي الاجزاء كنفي القبول) في أنه يفيد الفساد والصحة قولان بناء الاول على أن الاجزاء الكافية في سقوط الطلب وهو الراجح وللتأني على انه اسقاط قضاء فان ما لا يسقطه بان يحتاج الى الفعل ثانياً فيصح كصلاة فاقد الطهورين (وقيل) هو (أولى بالفساد) من نفي القبول لتبادر عدم الاعتداد منه الى الذهن وعلى الفساد في الاول حديث الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحكم اذا حدث حتى تنوض وفي الثاني حديث الدارقطني وغيره لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بام القرآن (العام) (لفظ يستغرق الصالح له) أي يتناول دفعه خرج به النكرة في الاثبات مفردة أو مشاة أو مجموعة

(قوله خرج نحو لا رجل) هذا مبني على ان تناول النكرة المنفية للأفراد

أي لعدم افادة النهي الفساد (قوله لفسادها) أي لفساد البيع بالزيادة وهي الدرهم اثنان في المثال المذكور (قوله وان كان يفيد الخ) الواو للحال وضمير كان للبيع وقوله يفيد بالقبض أي لا بنفسه وقوله للملك أي ملك الزيادة وقوله الحديث أي الحرام الواجب الرد لعدم جواز الانتفاع به فالفيد للاعتداد بالقبض لا للبيع (قوله فيعمل به في ذلك) أي في الفساد وعدمه (قوله وقيل ان نفي عنه القبول) ليس هذا من تمام ما قبله على ما بوجه كلامه لانه نفي وما قبله نهى فهو حكم مستقل كما اشار له الشارح بقوله أي نفيه عن الشيء يفيد الصحة الخ حيث استأنف التقدير فكان الاول للمصنفان يعبر بما يفيد ذلك كأن يقول امانني القبول فقبل دليل الصحة وقيل دليل الفساد شيخ الاسلام (قوله لظهور النفي في عدم الثواب) مثاله قوله صلى الله عليه وسلم من أتى عرافاً فسأله عن شيء فصدقه لم يقبل الله له صلاة أربعين يوماً (قوله دون الاعتداد) أي دون عدم الاعتداد (قوله بناء الاول) أي افادة الفساد (قوله وللتأني) أي افادة الصحة (قوله قد يصح الخ) قال العلامة قد يقال صحته ان حصلت فن خارج فلا يفيد هاتفي الاجزاء كما هو المدعى اه وحاصله ان نفي الاجزاء بمعنى اسقاط القضاء لا اشعاره بالصحة فاذا قيل هذه الصلاة غير مجزئة بمعنى غير مسقطه للقضاء لم يكن هذا مفيد الصحة تلك الصلاة كما هو مدعى المصنف والشارح بل ذلك ظاهر في عدم الصحة اذ هو المتبادر من عدم اسقاط القضاء وبالجملة فلا دلالة لنفي الاجزاء بمعنى اسقاط القضاء على الصحة والصحة ان كانت فن خارج وهذا من الوضوح يمكن ولا يخفى فاني جواب سم من البعد ومن الضعف سباني جوابه الثاني فراجع (قوله كصلاة فاقد الطهورين) هذا على مذهب الشارح وهو قول ضعيف عندنا والمعتد بسقوط الصلاة وقضاءها ما بعد عدم الماء والصعيد قال في المختصر ونسقط صلاة وقضاؤها بعدم ماء وصعيد (قوله لتبادر عدم الاعتداد) أي المقصود من الفساد ولذا فسر الفساد به فيما سبق (قوله وعلى الفساد) أي وجاء على الفساد (قوله في الاول) أي نفي القبول (قوله وفي الثاني) أي نفي الاجزاء (قوله لفظ الخ) بناء على القول بان العموم من عوارض الالفاظ دون المعاني على ما رجحه فيما يأتي ونبيه عليه الشارح ثم وأما على القول بانه من عوارض المعاني فيعرف بانه أمر شامل الخ كما يؤخذ من كلام الشارح الآتي والمراد على الاول لفظ واحد لتخرج الالفاظ المتعددة الدالة على معان متعددة (قوله يستغرق الخ) أي شأنه ذلك فتدخل فيه الشمس والقمر والسماء والارض فان كلامها عام وان انحصر في الواقع في واحد وسبعة وقوله الصالح له قيد لبيان الماهية لا للاحتراز اذ ليس للالفاظ يستغرق ما لا يصلح له الاحتراز عنه فن مثلاً ما تصلح له القلاء لا غيرهم وما بالعكس * فان قيل اذا أراد بالاصولح صلوح الكل جزئياته خرج نحو المسلمين والرجال أو صلوح الكل لاجزائه خرج نحو لارجل فلما أراد الاعم فيتناولهما وهذا بالنظر الى تناول العام لافراد كما رأيت فلا ينافي ما يأتي من أن مدلوله لا كل ولا كل بل كلية لان ذلك بالنظر الى الحكم وهذا بالنظر الى اللفظ شيخ الاسلام (قوله دفعة) بفتح الدال اسم للردة وأما بضمها فهو الشيء المدفوع (قوله خرج به النكرة في الاثبات) قد يقال يخرج أيضاً صيغة العموم اذا أراد بها بعض الافراد الذي لا حصر فيه بقرينة كما اذا أراد بلفظ المشركين جميع الشيوخ منهم مثلاً مع نصب قرينة على ذلك بناء على أن المزداد بقوله الصالح له جميع ما يصلح له كظاهر العبارة الا أن يقال قياس قول الشارح الآتي كما يصدق على المشترك المستعمل في افراد معنى واحد لانه مع قرينة الواحد لا يصلح لغيره دخوله في صيغة العموم المذكورة لانها مع القرينة لا تصلح لغيره من وجدت فيه القرينة وقول المصنف الصالح له جار على غير من هوله اذ التقدير يستغرق المعنى الصالح هو أي الالفاظ له وقد يقال لا يتعين ذلك وان

تناول الكل جزئياته بناء على ان المدلول اتقاء الماهية ويلزمه اتقاء

(٣٠ - (بنائي) - اول)

الافراد وهو رأي الشيخ الامام والخنفية اما بناء على ما عليه المصنف من ان النكرة في سياق النفي للعموم وضعاً بان يدل عليه بالمطابقة فلا تأمل

أفاده كلام الشارح بل يجوز أن يكون جارياً على من هو له وإن التقدير يستغرق المعنى الصالح هو أى المعنى
له أى للفظ وصلاحيته المعنى للفظ لكون اللفظ موضوعاً له ولو في الجملة بل يلزم من صلاحية اللفظ للمعنى
صلاحية المعنى للفظ * فإن قلت حيث تدعى تحقق الالتباس ويلزم امتناع التركيب على المذهبين المعروفين
في المسئلة * قلت المتجه عندما ان تأثير الالتباس مشروط بما اذا صح ارادة أحد المعنيين دون الآخر
أما اذا صح ارادة كل منهما كما هنا فلا أثر له لحصول المقصود بكل تقدير قاله سم (قوله أو اسم عدد)
عطف على مفردة (قوله لا من حيث الآحاد) قيد في النكرة المثناة والمجموعة واسم العدد (قوله فانهما)
أى النكرة في الانبات بأنواعها المذكورة تتناول ما تصلح له على سبيل البديل فالفردة تتناول كل فرد فرد
والمثناة تتناول كل اثنين اثنين والمجموعة تتناول كل جمع جمع والخمسة مثلاً تتناول كل خمسة خمسة تتناول بديل
لاشمول في الجميع (قوله من غير محصر) أى في اللفظ ودلالة العبارة لافي الواقع قال في التلويح ومعنى كون
الكثير غير محصور أن لا يكون في اللفظ دلالة على انحصاره والا فالكثير المتحقق محصور لا محالة لا يقال
المراد بما ليس محصوراً ما لا يدخل تحت الضبط والعد بالنظر اليه لا نأقول خفيئذ يكون لفظ السموات
موضوعاً للكثير محصور ولفظ ألف ألف موضوعاً لكثير غير محصور والامر بالعكس ضرورة ان الاول عام
والثاني اسم عدد اه من سم (قوله خرج به اسم العدد من حيث الآحاد) قال في التلويح لا يقال هذا
القيد يعنى قوله غير محصور مستدرك لان الاحتراز عن أسماء العدد حاصل بقيد الاستغراق لما يصلح له
ضرورة أن لفظ المائة مثلاً ما يصلح لجزئيات المائة لا لما تضمنه المائة من الآحاد لا نأقول أراد بالصالح
صالح اسم السككى لجزئياته أو السكلى لجزئياته فاعترض بالدلالة مطابقة أو تضمناً وهذا الاعتبار صارت صيغ
الجمع وأسماء مثل الرجال والمسلمين والرهط والقوم بالنسبة الى الآحاد مستغرقة لما تصلح له فدخلت
في الحد اه وقد قدمناعن شيخ الاسلام نحو هذا فسقط ما لا يكمل هنا (قوله ومثله النكرة المثناة) ترك
المجموعة لماسيأتى من الخلاف في عمومها كما قاله الشهاب أولاً لانه لا يحصر فيها من جهة الآحاد ليحترز
عنها به كما قاله سم وهو أحسن (قوله ومن العام الخ) أى فإزعمه بعضهم من ان هذه المذكورات
ليست منه بناء على ما زاده الامام وأتباعه في الحد من قولهم بوضع واحد مردود والزيادة محالة بالحد وقوله
في حقيقته أى فيكون اللفظ شاملاً لافراد الحقيقةين وذلك كالقرء مثلاً فهو شامل لافراد الحيض
والطهر وقوله وحقيقته ومجازه أى فيكون اللفظ شاملاً لافراد المعنى الحقيقي والمعنى المجازى ومثاله الجنس
يراد به الجنس بالبدن والوطء وقوله أو مجاز به أى فيكون اللفظ شاملاً لافراد المعنيين المجازيين ومثاله الشراء
مراد به السوم والشراء بالوكيل (قوله على الراجح المتقدم) أى في قوله مسئلة المشترك يصح إطلاقه
على معنييه الخ (قوله لانه مع قرينة الواحد لا يصلح اغيره) رد لما قيل ان زيادة الامام في تعريف العام
قوله بوضع واحد الاحتراز عن خروج المشترك اذا استعمل في أحد معانيه بقرينة عن الحد فانه عام
ولم يستغرق جميع ما يصلح له من المعاني ووجه الرد انه اذا كان مع قرينة الواحد لا يصلح لغيره فهو
مستغرق لجميع ما يصلح له قاله شيخ الاسلام (قوله وغير المقصودة وان لم تكن نادرة) اشارة الى ان غير
المقصودة أعم مطلقاً من النادرة لان ما لا يقصده المتكلم عما يتناوله اللفظ العام قد يكون اتقاء قصده
لندوره فلا يخطر بالبال غالباً وقد يكون لقرينة دالة عليه وان لم يكن نادراً وكلام المصنف في منع الموانع بديل
على أن بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه وبه صرح البرماوى قال لان النادر قد يقصد وقد لا يقصد وغير
المقصود قد يكون نادراً وقد لا يكون شيخ الاسلام (قوله من صور العام) متعلق بالنادرة وغير المقصودة
* فان قيل لا حاجة الى التنصيص على هاتين الصورتين لان كلاهما ان تناوله العام فهو من أفراد
والافه وخارج عنه فلان انصاعيهما البيان الخلاف فيهما أوليانه مع الاشارة الى ان الحد للعام المقطوع

أو اسم عدد لا من حيث
الآحاد فانهما تتناول ما
تصلح له على سبيل
البديل لا الاستغراق
نحو كرم رجلا وتصدق
بخمسة دراهم (من
غير محصر) خرج اسم
العدد من حيث الآحاد
فانه يستغرقها بمحصر
كعشرة ومثله النكرة
المثناة من حيث الآحاد
كرجلين ومن العام
اللفظ المستعمل في
حقيقته أو حقيقته
ومجازه أو مجاز به على
الراجح المتقدم من
صحة ذلك ويصدق عليه
الحد كما يصدق على
المشترك المستعمل في
افراد معنى واحد لانه
مع قرينة الواحد
لا يصلح اغيره (والصحيح
دخول) الصورة
(النادرة وغير المقصودة)
وان لم تكن نادرة من
صور العام (نحوه) في
شمول الحكم لها انظرا
للعوم وقيل لا

النادرة الفيل في حديث
أبي داود وغيره لاسبق
الافى خف أو حافر أو
فصل فانه ذو خف
والمسابقة عليه نادرة
والاصح جوازها عليه
ومثال غير المقصودة
وتدرك بالقرينة مالو
وكله بشرى عبيد فلان
وفهم من يعتق عليه
ولم يعلم به فالصحيح محبة
الشراء أخذان مسألة
مالو وكله بشرى عبيد
فاشترى من يعتق عليه
وان قامت قرينة على
قصد النادرة دخلت قطعا
أو قصد انتفاء صورة
لم تدخل قطعا (و)
الصحيح (أنه) أى العام
(قد يكون مجازا) بان
يقترن بالمجاز أداة عموم
فيصدق عليه ما ذكر
كعكسه المعبر به أيضا
نحو جاء في الاسود الرماة
الازيد وقيل لا يكون
العام مجازا فلا يكون
المجاز عاما لان المجاز ثبت
على خلاف الاصل
للحاجة اليه وهي
تدفع في المقترن بأداة
عموم ببعض الافراد
فلا يراد به جميعها الا
بقرينة كافي المثال
السابق من الاستثناء
وهذا أى ان المجاز

به على القاعدة في مثل ذلك اه شيخ الاسلام وتعقبه سم بان المقصود تناول حكم العام لهما
كايصرح به تقرير الشارح وفي ذلك خلاف صحيح منه المصنف تناول وليس المراد بيان العام لفظا لماتين
الصورتين فدعوى عدم الحاجة الى التخصيص عليهما ممنوعة (قوله نظر المقصود) أى ما يقصده المتكلم
بالعام عادة والنادر مما لم يجز العادة بقصدته في اقتصار الشارح في تعليل عدم دخول النادرة وغير المقصودة
في العام على قوله نظر المقصود ما يفيد ان غير المقصودة أعم مطلقا من النادرة كما تقدمت الاشارة اليه في
كلامه أيضا ان عدم القصد والخطور بالبال لا يتأتى في كلام من لا يعزب عن علمه شيء الا أن يكون ذلك
بالنسبة الى كلامه باعتبار حال المخاطبين (قوله لاسبق) بفتح الباء الموحدة المال المأخوذ في المسابقة
ويصح أن يكون اسم مصدر بمعنى المسابقة (قوله الا في خف) اورد عليه أنه من قبيل المطلق لكونه نكرة
مثبتة فعمومه بدلى لاشمولي مع ان المقصود هنا هو الثاني وأجاب شيخ الاسلام بان وجه كونه للعموم
شمولا انه في حيز الشرط معنى والتقدير الان كان في خف والنكرة في سياق الشرط نعم فسقط نظير
الكمال هنا (قوله ومثال غير المقصودة وتدرك بالقرينة) لاشكال في هذا مع قوله الآتي أو قصد انتفاء
صورة لم تدخل قطعا لا يلزم من عدم القصد قصد الانتفاء وفرق بينهما فان المراد بكونها غير مقصودة انتفاء
القصد عنها باثبات أو نفي وأين هذا من قصد انتفائها سم (قوله بشرى عبيد فلان) أى وهو جميع مضاف
فيم (قوله ولم يعلم به) أى ولم يعلم به الموكل به وهذا هو القرينة والقرينة العتق فتأمل (قوله أخذان
مسألة الخ) قال الشهاب لا ينبغي أن المأخوذ لتعيينه بالاضافة أولى بهذا الحكم من المأخوذ منه اه قال سم
ان أراد الاعتراض فهو غير وارد لان الاخذ يكون بالاولى والمساواة والادون ولما نصوا في الاصل على
المأخوذ منه توجه الاخذ بالاولى (قوله بان يقترن بالمجاز الخ) أى باللفظ المجاز ثم ما ذكره قاصر عما يفيد
العموم بوضعه مكن وما يجب بانه أراد بالمجاز المعنى وبادة العموم العام فيتناول ما ذكر أو يحمل بأن في
كلام الشارح على معنى كان على عادة الشارح من استعماله بان التمثيل والاول لشيخ الاسلام والثاني اسم
وقد يناقش في الثاني بان الظاهر من قول الشارح في توجيهه المقابل وهي تندفع في المقترن بأداة عموم الخ ان
الخلاف خاص بما فيه أداة عموم لا ما يدل على العموم بوضعه فتأمل (قوله فيصدق عليه) أى على المجاز
المقترن به أداة عموم ما ذكر أى ان العام قد يكون مجازا كعكسه أى كما يصدق عليه عكسه وهو أن المجاز قد
يكون عاما والغرض التنبه على ان ما عترض به الزركشى من أن عبارة المتن مقلوبة وان الصواب أن
يقال وان المجاز قد يكون عاما مردود وان كلاما من العبارتين صحيح شيخ الاسلام (قوله على خلاف الاصل)
أى الراجع وهو الحقيقة (قوله كافي المثال السابق) أى كالفريضة التي في المثال السابق وقوله من الاستثناء
بيان للقرينة (قوله وهذا أى ان المجاز لا يعم الخ) لو قال وكون المجاز لا يعم لكان أخصرو كان الانسب
بكلام المصنف أن يقول أى ان العام لا يكون مجازا لكنه راعى عبارة الاصويين غير المصنف (قوله
كالمقتضى) بكسر الصاد والتشبيه في عدم العموم وليس الغرض التشبيه في نقل القول بنفي العموم فيه عن
بعض الخفية فان القول بنفي عموم المقتضى نقله المصنف في شرح المختصر عن جواهر أمحاننا وانما الغرض
التشبيه في نفي العموم اذا الحاجة الى تصحيح الكلام تندفع بتقدير لفظ يحصل ذلك فلا حاجة الى تقدير زائد
عليه وفرق الصحيح بان المقتضى لم يقترن بدليل عموم لانه ليس بملفوظ وانما يقدر لصحة الملفوظ
فيقتصر على القدر الضروري بخلاف المجاز المقترن بذلك اذ لو لم يحمل على العموم لزم منه الغاء دليل العموم
شيخ الاسلام ومثال المقتضى وهو ما لا يصح المعنى فيه بدون تقدير قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي
الخطأ والنسيان الخ فالضرورة الى تصحيح الكلام المذكور تندفع بتقدير بعض الالفاظ لا كلها كأن
يقدر هنا الاثم أى رفع اثم الخطأ الخ فليس المقتضى عاما أى متنازلا لجميع ما يصح تقديره لما تقدم وقال في

لا يعم نقله المصنف من بعض الخفية كالمقتضى وهم يقلوه عن بعض الشافعية

بأنواعه ما روي لا يتبعوا الدرهم (٢٣٦) بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين أي ما يحل ذلك أي مكيل الصاع بمكيل الصاعين حيث قال

المتراد بعض المكيل لما تقدم وهو المعلوم لما ثبت من أن علة الربا عندنا في غير الذهب والفضة الطعم وعلى الأول يخص عمومهما بما أثبت عليه الطعم فيسقط تعلق الحنفية به في الربا في الجص ونحوه والحديث في مسلم عن أبي سعيد الخدري قال كنا نرزيق تمر الجمع فكنا نبيع صاعين بصاع فباغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا صاع تمر بصاع ولا صاع حنطة بصاع ولا درهم بدرهمين (و) الصحيح (أنه) أي العموم (من) عوارض الالفاظ دون المعاني (في) والمعاني) أيضا حقيقة فكما يصدق لفظ عام يصدق معنى عام حقيقة ذهنيًا كان كعني الإنسان أو خارجيًا كعني المطر والخصب لما شاع من نحو الإنسان يم الرجل والمرأة وعم المطر والخصب فالعموم شمول أمر متعدد (وقيل به) أي بعروض العموم (في) التهنئي) حقيقة لوجود

التلويح بعد أن قرر ذلك بنحو ما في الشارح وأجيب بأنه إن أراد الضرورة من جهة المتكامل في الاستعمال بمعنى أنه لم يجد طريقا لتأدية المعنى سواء فممنوع لجواز أن يعدل إلى المجاز لفائدة من فوائده أي السابقة في بحث المجاز ومنها زيادة البلاغة في المجاز وإن أمكن تادية المراد بالحقيقة وإن المجاز واقع في كلام من يستحيل عليه المجاز عن استعمال الحقيقة والاضطرار إلى المجاز وإن أراد الضرورة من جهة الكلام والسمع بمعنى أنه لما تعذر العمل بالحقيقة وجب الحمل على المجاز ضرورة لتلازم إلغاء الكلام فلا نسلم أن الضرورة بهذا المعنى تنافي العموم فإنه يتعلق بدلالة اللفظ وإرادة المتكامل فعند الضرورة إلى حل اللفظ على معناه المجازي يجب أن يحمل على ما قصده المتكامل واحتمله اللفظ إن عايناهما وإن خاصنا خاص بخلاف مقتضى أنه لا يزم عقل غير ملفوظ به فيقتصر منه على ما تحصل به صحة الكلام من غير إثبات العموم الذي هو من صفات اللفظ خاصة ثم قال واعلم أن القول بعدم عموم المجاز لنجد في كتب الشافعية ولا يتصور من أحد نزاع في صحة قولنا جاء في الأسود الرماة لا يزادوا تخصيصهم الصاع بالمطعموم مبني على ما ثبت عندهم من علية الطعم في باب الربا لا على عدم عموم المجاز اهـ (قوله بانيا) أي بعض الشافعية وقوله عليه أي على أنه لا يعم (قوله أي ما يحل) بضم الحاء من الحلول أي ما يظرف في الصاع وقوله أي مكيل الصاع تفسير لما يحل أي ففيه مجاز حيث أطلق اسم المحل على الحال فيه وهو مجاز مرسل علاقته المحلية (قوله حيث قال) ظرف لقوله بانيا عليه الخ (قوله لما تقدم) أي من أن المجاز ثبت على خلاف الأصل الخ (قوله لما ثبت من أن علة الربا عندنا الخ) هذا على مذهب الشارح وهو مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه وأما مذهبا معاشر المالكية فعلة الربا بما ذكره الأفتيات والادخار (قوله وعلى الأول) أي القول بعموم المجاز (قوله يخص عمومهما الخ) أي بالحديث الذي أثبت عليه الطعم لحمة لربا شيخ الإسلام (قوله فيسقط تعلق الحنفية الخ) أي يسقط تمسكهم واستدلالهم به (قوله في الربا) متعلق بقوله في الجص متعلق بالربا (قوله والحديث في مسلم) قال الكمال أي أصله في مسلم واللفظ رواية مسلم خاص بالتمر والحنطة لا عموم له في المكيلات فلا ينطبق على مقصود التمثيل وهو في العموم بالحمل على بعض أفراد المكيل اهـ وقد يقال قد يكون مقصود الشارح بحديث مسلم أنه قرينة في الجسلة على عدم إرادة العموم في الرواية الأولى فلا يرد ما أشار إليه الكمال سم (قوله تمر الجمع) بفتح الجيم وهو نوع من التمر رديء (قوله دون المعاني) نبيه بذلك على دفع ما يورمه ظاهر تعبير المصنف من أن كون العموم من عوارض الالفاظ مختلف فيه مع أنه متفق عليه وإنما موضع الخلاف اختصاص ذلك بالالفاظ أو عدم اختصاصه بها فراجع الأصح في كلامه إلى القيد الذي زاده الشارح أعني قوله دون المعاني (قوله حقيقة) حال من العموم بمعنى العام أي حال كون استعمال العام في المعنى حقيقة ثم إنه لا تنافي بين تعريف المصنف العام بأنه لفظ وحكاية الخلاف في كونه من عوارض الالفاظ فقط دون المعاني أو لا لأنه ذكر أن الاختار من الخلاف ثم حكى الخلاف بعد ذلك (قوله كعني الإنسان) إشارة إلى ما ذهب إليه بعض المحققين كالسيد وغيره من أن الكلي لا وجود له في الخارج ولا في ضمن الجزئيات لأنه لو وجد في الخارج لاختصر فيما وجد فيه بل الموجود في الخارج صور مطبقة لما في ذهن (قوله أو خارجيا كعني المطر والخصب) فيه أن يقال لا فرق بين نحو الإنسان ونحو المطر والخصب في أن معني كل مفهوم كلي غير موجود خارجا والموجود خارجا جزئياته الآن يكون القصد إلى مجرد التمثيل مع صحة جريان ما قيل في كل في الآخر أو يقال إن شمول المطر والخصب الخارجيين للأما كن أظهر من شمول الإنسان الخارجيين قاله سم (قوله فالعموم الخ) تفريع على أن العموم من عوارض الالفاظ والمعاني (قوله والمطر والخصب مثلاً في محل غيرهما في محل آخر) أي فلا عموم فيهما بل هما شخصيان فلا يصدق عليهما حد العام وهو الأمر الشامل لمتعدد (قوله فاستعمال العموم فيه) أي في الخارجيين (قوله وعلى الأول) أي

وعلى الأخيرين الحد
السابق للعام من اللفظ
(ويقال) اصطلاحاً
(للمعنى أعم) وأخص
(وللفظ عام) وخاص
تفرقة بين الدال والمدلول
وخص المعنى بأفعل
التفضيل لأنه أهم من
اللفظ ومنهم من يقول
في المعنى عام كما علم مما
تقدم وخاص فيقال
للمعنى المشتركين عام وأعم
وللفظه عام وللمعنى زبد
خاص وأخص وللفظه
خاص وترك الأخص
والخاص اكتفاء
بذكر مقابلهما ولم يترك
وللفظ عام المعلوم بما
قدمه حكاية لشيء ما قيل
ليظهر المراد (ومدلوله)
أي العام في التركيب
من حيث الحكم عليه
(كناية أي محكوم فيه
على كل فرد مطابقة
اثباتاً) خبراً أو أمراً (أو
سلباً) نفياً أو نهيًا
(قوله أي ولا ينافي ذلك
الح) هذا انما هو بعد
وقوع التكليف بالامر
الممكن من كل واحد
وقت التكليف به فلا
يضر (قوله لأن يقال
الح) بلى ان عموم
الاشخاص يستلزم
عموم الأحوال فيقتضي
الامر لكل بالقتل ولو
لمقتول غيره ولا جواب
الامارة القرآني تدبر

القول بأنه من عوارض الالفاظ فقط (قوله وعلى الأخيرين) متعلق بمتعلق الخبر في قوله الحد السابق للعام
من اللفظ أي والحد السابق كائن للعام من اللفظ على القولين الأخيرين وهما كون العموم من عوارض
الالفاظ والمعاني وكونه من عوارض المعاني الذهنية (قوله الحد السابق للعام الح) الحد مبتدأ والسابق
نعت له للعام خبره كاتقدم الإيماء إليه (قوله لأنه أهم) أي لأنه المقصود واللفظ وسيلة له وحاصله أن صيغة
التفضيل لما كان لها شرف ومزية بوضوحها للتفضيل والزيادة ناسب عند ارادة التمييز بين الالفاظ والمعاني
في الوصف بالعموم تخصيصها بالمعاني لأنها أشرف من الالفاظ أي يكون اللفظ الأشرف مستعملاً فيما يتعلق
بالأشرف وليس المقصود من توجيه الشارح المذكور أن صيغة التفضيل استعملت في المعنى للدلالة على
التفضيل فيه كما توهمه بعضهم فاعترض بان الأعم لم يرد به معنى التفضيل بل الشمول مطلقاً (قوله كما علم
بما تقدم) أي من قوله قبل والمعاني (قوله ولم يترك وللفظ عام الح) قوله وللفظ عام مفعول يترك أي
لم يترك هذا القول أعني قوله وللفظ عام وقوله المعلوم بما قدمه نعت قوله للفظ عام والذي قدمه المعلوم منه
وصف اللفظ بالعام هو قوله والأصح أنه من عوارض الالفاظ (قوله اشق ما قيل الح) الشقان هما جانب
المعنى وجانب اللفظ وان كان أحد الشقين وهو جانب اللفظ معلوماً بما قدمه (قوله ليظهر المراد) علة للحكاية
وهي علة لقوله لم يترك (قوله ومدلوله أي العام الح) المراد بالعام هنا ما صدقته أي الالفاظ والصيغ الدالة على
العموم لا المفهوم المعروف بما سبق اذ لا يتصور كونه كناية بالمعنى الذي ذكره هنا لا تنفاه الحكم فيه وقد
أشار الشارح الى هذا بقوله أي العام في التركيب من حيث الحكم عليه فاحترز بذلك عن دلالة مجرد اعم
تركيبه مع غيره وعن دلالة لا من حيث الحكم عليه فان مدلوله في هذه الحالة هو مفهومه المتقدم اذ لا نظرية
حينئذ من حيث تصويره وأنه مدلول للفظ فهو ملاحظ من حيث ذاته لا من حيث تركيبه مع غيره والحكم عليه
بذلك الغير (قوله من حيث الحكم عليه) ينبغي أن يراد بالحكم عليه ما يعم الحكم عليه بحسب المعنى بدليل
ما ذكره من الامثلة فيشمل كونه مفعولاً به مثلاً (قوله كناية) أي قضية كناية أي يتحصل منه مع ما حكم
به عليه قضية كناية في الكلام مسامحة اذ الكناية مدلول القضية لا مدلول العام وكذا قوله أي محكوم فيه
على كل فرد اذ المحكوم فيه على كل فرد هو القضية لا اللفظ العام ففيه تساهل والاصل محكوم عليه في التركيب
المشتمل عليه أي التركيب الذي جعل فيه اللفظ المذكور موضوعاً ومحكوماً عليه وجعل غيره محكوماً به عليه
وحاصل معنى ما أشار إليه أن العام اذا وقع في التركيب محكوماً عليه فان الحكم يتعلق بكل فرد فرد من أفراد
معناه وأورد الاصفاة هنا كما لا وهو أن قوله تعالى اقتلوا المشركين يكون أمراً الكل واحد من
أفراد المسلمين يقتل كل واحد واحد من أفراد المشركين وهو محال لاستحالة أن يقتل كل واحد من المسلمين
كل واحد من المشركين ثم أجاب بان الآية الشر يفهم مدلولها التكليف بالمحال فن قال بوقوعه فلا إشكال
عليه وأما من قال بخلافه فجوابه أنه ظاهر دل العقل على خلافه فيحمل على الممكن دون المستحيل اه
قال المصنف نقلاً عن والده وعندي أن السؤال لا يستحق جواباً لان الفرد الواحد من المسلمين يقتل
يقتل جميع المشركين اه كلام المصنف أي ولا ينافي ذلك أن الواحد اذا قتل جميع المشركين أو بعضهم
استحال قتل غيره جميع المشركين وذلك لسقوط التكليف حينئذ عن الغير بالنسبة للمقتول من الكل
أو لبعض نعم لقائل ان يقول ان الفرد الواحد من المسلمين الممتنع عادة حياته في جميع الازمان يمتنع أن
يقتل جميع المشركين في جميع الازمان كما هو قضية العموم الآن يقال العموم في هذه الآية عموم عرفي
فالأمور بقتلهم مشركو زمان القتل فقط سم (قوله مطابقة) يشتمل أنه معمول لمخدوف أي دال عليه
كما يشتر بذلك تقرير الشارح حيث قال فما هو قوته الخ فيكون صفة مصدر محذوف والتقدير دال
عليه دلالة مطابقة ويحتمل حالته من كل فرد أي حال كون كل فرد مطابقة أي دالة مطابقة لأنه مدلول

عليه مطابقة الأن محي المصدر حالاً وإن كثر غير مقبس وقوله اثباتاً وسلباً صفة مصدر محذوف وهو الحكم
 المفهوم من قوله محكوم فيه أي حكماً اثباتاً وسلباً أي ذاتاً اثباتاً وسلباً وقوله خبراً أو أمراً قال الشهاب
 حال من مدلول والاحسن أنه حال من اثبات لان في الاول محي والحال من المبتدأ سم (قوله نحو جاء
 عبيدي) راجع لقوله اثباتاً خبراً وقوله وما خالفوا راجع لقوله سلباً نفياً وقوله فأكرمهم راجع الى اثباتاً أمراً
 وقوله ولا تنهم راجع الى سلباً نفياً وقائدة قوله ولا تنهم بعد قوله فأكرمهم التنبية على انه يكرهم اكراما
 لا تشوبه اهانة على حد قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم (قوله لانه في قوة قضاي الخ) بين به
 قول المصنف مطابقة وخلص فيه جواب الاصفهاني عن سؤال عصره القراني الذي مضمونه أن دلالة العام
 على بعض افراده خارجة عن الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام لان المطابقة دلالة اللفظ على
 تمام ما وضع له والفرد المذکور ليس تمام ما وضع له لفظ العام والتضمن دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع
 له ذلك اللفظ والفرد المذکور جزئي لاجزاء الالتزام دلالة اللفظ على خارج عن معناه لازم معناه والفرد
 المذکور بعض المعنى لا لازم له والا كان غيره من الافراد كذلك فلا يوجد حينئذ المعنى الموضوع له للفظ وهو
 ظاهر البطلان وحينئذ فاما أن يطل حصر الدلالة في الاقسام الثلاثة أو لا يكون العام دالاً على كل فرد فرد
 الذي هو معنى الكفاية وحاصل جواب الشارح لا نسلم خروجه عنها بل هو داخل في المطابقة بناء على أن
 المراد بقولهم فيها دلالة اللفظ على تمام مسماه الاعم من الدلالة على تمام المسمى أو الدلالة على ماهو في قوة تمام
 المسمى وحاصل جواب الاصفهاني أن الاقسام الثلاثة المذكورة انما هي في لفظ مفرد حال من الحكم وذلك
 لا يتأتى هنا فلا يدل قوله تعالى اقتلوا المشركين على وجوب قتل زيد المشرك لكنها تتضمن ما يدل
 عليه فدالاتها عليه انما هو لتضمنها ما يدل عليه وذلك الدال دل عليه مطابقة كما بينه الشارح بقوله وكل منها
 الخ مع تصريحه بمراد الاصفهاني بقوله فما هو في قوتها الخ وحاصله أن العام دال على ما ذكره مطابقة بواسطة
 كونه متضمناً لما يدل مطابقة فيرجع الجواب الى منع أن دلالة العام ليست داخلية في الدلالات الثلاث
 بل هي داخلية في المطابقة بواسطة ما تضمنته القضية المتدرجة تحت العام وهذا وحصر الاصفهاني الدلالات
 الثلاث في المفرد لا يساعد عليه كلام المناطقة الآن بحمل على أنها في المفرد حقيقة ومباشرة ليصح
 استدراكه المذکور بقوله لكنها تتضمن ما يدل عليه الخ المقيد أن المطابقة تكون في المركب أيضاً
 فتكون فيه مجازاً أو بواسطة قاله شيخ الاسلام وبه يدفع اعتراض السكالك على قول الشارح فما هو
 في قوتها الخ بانه زائد على كلام الاصفهاني الذي قصد الشارح تلخيصه وغير ملائم له لان دلالة المطابقة
 في كلام الاصفهاني ليست اصيغرة اقتلوا المشركين التي هي في قوة تلك القضايا فقد صرح الاصفهاني بنفيه
 الخ اه وقد جرى الآدمي تبعاً للشيخ في انما سألني على أن دلالة العام على الفرد من أفراد تضمينية ووجهه
 بالحق الجزئي بالجزء فان كلام من افراد العام جزء باعتبار انه بعض ما صدق عليه العام وان كان جزئياً باعتبار
 دلالة العام في التركيب على كل فرد (قوله دال عليه مطابقة) أي دال على ثبوت الحكم له مطابقة لان
 المدلول عليه ثبوت الحكم لذلك الفرد لا الفرد من حيث ذاته فقوله دال عليه أي على ثبوت الحكم له
 كما قلنا أو دال عليه من حيث الحكم عليه بما حكم به على العام ومن هنا تعلم ان المراد بقولهم دلالة العام على
 الفرد مطابقة دلالة على ثبوت الحكم له أو عليه محكوماً عليه بالحكم الثابت للعام واعلم أن العلامة اعترض
 كون دلالة العام على فرد مطابقة بان المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه موضوع له
 وان العام موضوع لجميع الافراد من حيث هو جميعها للكل واحد منها فكل واحد منها بعض الموضوع
 له لا تمامه فيكون العام دالاً عليه تضمناً لمطابقة وما استدلل به من انه في قوة قضاي الخ بانه أن ما في قوة
 الشيء لا يلزم ان يساويه في أحواله وأحكامه (قوله على مجموع الافراد) المجموع هو المركب من الافراد

نحو جاء عبيدي وما
 خالفوا فأكرمهم ولا
 تنهم لانه في قوة قضاي
 بعدد افراده أي جاء
 فلان وجاء فلان وهكذا
 فباتقدم الخ وكل منها
 محكوم فيه على فرد
 دال عليه مطابقة فما هو
 في قوتها محكوم فيه على
 كل فرد فرد دال عليه
 مطابقة (لا كل) أي
 لا محكوم فيه على مجموع
 الافراد من حيث هو
 مجموع نحو كل رجل في
 البلد يحصل الصخرة
 العظيمة أي مجموعهم

كافي ولا تقتلوا النفس
التي حرم الله ونحوه (ولا
كل) أي ولا يحكموم فيه
على الماهية من حيث
هي أي من غير نظر إلى
الأفراد نحو الرجل خير
من المرأة أي حقيقته
أفضل من حقيقتها
وكثيرا ما يفضل بعض
أفرادها بعض أفراد
لان النظر في العام إلى
الأفراد (ودلالته) أي
العام (على أصل المعنى)
من الواحد فيما هو خير
جمع والثلاثة أو الاثنين
فبما هو جمع (قطعية وهو
عن الشافعي) رضى الله
عنه (وعلى كل فرد
بخصوصه قطعية وهو عن
الشافعية) لاحتماله
للتخصيص وان لم يظهر
تخصيص لكثرة التخصيص
في العمومات (وعن
الحنفية قطعية) لازوم
معنى اللفظ له قطعا حتى
يظهر خلافه من تخصيص
في العام أو تجوز في
الخاص أو غير ذلك
فيمتنع التخصيص
بخبر الواحد وبالقياس
على هذا دون الأول وان
قام دليل على انتفاء
التخصيص كالعقل في
الله بكل شيء عليم لله
مافى السموات ومافى

باعتبار الهيئة التركيبية فالحكم اذا استدل بالمجموع لا يتحقق بفعل البعض بل لا يتحقق الا بفعل جميع
الأفراد من حيث الاجتماع وعدم استقلال الفرد منهم أو البعض بالحكم فما يقال ان المجموع يصدق
بالبعض لا يصح الا في صورة النفي على ما سبق بينه وبينه فالحكمة بالفرق بين اسناد الامر الى الجميع واسناده الى
المجموع استقلال كل فرد بالحكم في الأول دون الثاني (قوله) والاستدلال بالاستدلال به في النهي مقتضاه
انه لا يعتبر الاستدلال به على تقدير السك في الامر وهو صحيح لان أمر المجموع بشئ طلب للفعل من
المجموع ولا يتحقق الفعل من المجموع الا بفعل الجميع اذا المجموع هو المركب من الأفراد باعتبار الهيئة
التركيبية فلو فصل البعض فقط لا يمثل الامر اذا الفاعل البعض لا المجموع وهذا بخلاف نهى المجموع عن
شئ اذ هو طلب أن لا يجتمعوا على ذلك الشئ فنهى المجموع هو النهى عن الاجتماع وذلك يمثل بكف بعضهم
دون بعض والحاصل ان أمر المجموع معناه اجتماعه وافتقاروا ذلك لا يتحقق بفعل البعض ونهى المجموع
معناه لا يجتمعوا وافتقاروا ذلك يتحقق بكف البعض ولا يخفى أن نهى المجموع انما يمثل بكف البعض اذا
كان معناه ما ذكر وأما اذا كان معناه طلب الكف من المجموع فهو لا يتحقق كف المجموع فيه الا بكف
جميع الأفراد لا ببعضها فهو مساو لأمر المجموع قاله العلامة (قوله) لان النظر في العام إلى الأفراد) علة
أقوله ولا كل (قوله) ودلالته على أصل المعنى قطعية) أي لانه لا يحتتمل خروجه بالتخصيص بل ينتهى
إليه التخصيص كما يأتى في بابه (قوله) فيما هو غير جمع) شامل للمثنى مع أن أصل المعنى فيه اثنان لا واحد وقوله
والثلاثة أو الاثنين فيما هو جمع أي على الخلاف في أن الجمع كما سيأتى مع ترجيح الأول وقوله فيما هو جمع شامل
لجميع الكثرة مع أن أصل المعنى فيه أحد عشر لانه ثلاثة أو اثنان على أنه سيأتى عن الاكثر أن أفراد الجمع
المعرف أحاد لا جوع من ثلاثة أو اثنين فكلامه كغيره انما يأتى في الجمع المنكر وهو في المعرفة على قول
الأقل (قوله) وهو عن الشافعي) خص الشافعي رضى الله عنه بذلك كرمع أن القول المذكور محل وفاق
لانه قد اشتهر عنه اطلاق القول بأن دلالة العام ظنية وحله امام الحرمين على ما عدا الأول فخصه المصنف بذلك
تنبيه على تقييده ما اشتهر عنه من الاطلاق شيخ الاسلام (قوله) لاحتماله) أي كل فرد بخصوصه ما عدا
الأول وقوله للتخصيص أي الاخراج من حكم العام (قوله) وعن الحنفية قطعية) أي عن أكثرهم ومرادهم
بالقطع عدم الاحتمال الناشئ عن الدليل لعدم الاحتمال مطاقا كما صرحوا به وقوله لازوم معنى اللفظ له قطعا
أي سواء كان اللفظ عاما أم خاصا وجواب الشافعية منع قطعية لازوم (قوله) أو غير ذلك) أي كالتقييد في
المطلق والنسخ في المحكم (قوله) فيمتنع التخصيص بخبر الواحد بالقياس) أي يمتنع التخصيص بما
ذكره الكتاب والسنة المتواترة كافي كتب الحنفية وقد يقال قضية قطعية دلالة العام عندهم امتناع تخصيص
الآحاد أيضا عندهم بما ذكر لان دلالتها على كل فرد بخصوصه قطعي أيضا الآن يدفع بأنه لا يأتى حصول
القطع بالمعنى مع ظنية المتن فليحرم من كتبهم سم (قوله) كانت دلالاته) أي على كل فرد بخصوصه قطعية
اتفاقا فيه أن يقال الدال على العموم هو الدليل القاطم والكلام في دلالة العام في نفسه وقد يقال ان الدليل
لما دل قطعا على انتفاء التخصيص علم أن العام باق على عموم قطعا (قوله) وعموم الأشخاص) الاضافة
على معنى في وأراد بالأشخاص أفراد العام سواء كانت ذواتا أو معاني (قوله) يستلزم عموم الأحوال (الح)
أي والتعميم ليس بالوضع حتى يحتاج إلى صيغة بل بالاستلزام فيقط مافاه القرافي وغيره من أن العام في
الأشخاص مطلق في المذكورات لا انتفاء صيغة العموم فيها نعم شكك القرافي على ما قاله بأنه يلزم عليه
عدم العمل بجميع العمومات في هذا الزمان لانه قد علم ما في زمن ما والمطابق يخرج من عهدة العمل به
بصورة ورد بأن محل الاكتفاء في المطابق بصورة اذ لم يخالف الاقتصار عليها مقتضى صيغة العموم من
الاستغراق فاذا قال من دخل دارى فاعطه درهما فدخل قوم أول النهار وأعطاهم لم يجز حرمان غيرهم

الارض كانت دلالة قطعية اتفاقا (وعوم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والبقاع)

لأنها لا غنى للأشخاص عنها فقوله نه الى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة أى على أى حال كان وفى أى زمان ومكان
كان وخص منه المحصن فيرجع (٢٤٠) وقوله ولا تقر بوا الزنا أى لا يقر به كل منكم على أى حال كان وفى أى

زمان ومكان كان وقوله
فاقتلوا المشركين أى
كل مشرك على أى حال
كان وفى أى زمان
ومكان كان وخص منه
البعض كأهل الذمة
(وعليه) أى على
الاستلزام (الشيخ
الامام) والد المصنف
كالامام الرازى وقال
القرافى وغيره العام فى
الأشخاص مطلق فى
المد كورات لا تغا
صيغة العموم فيها
خص به العام على الاول
مبين للمراد بما أطلق
فيه على هذا (مسئلة)
فى صيغ العموم (كل)
وقد تقدمت (والذى
والتي) نحو أكرم الذى
يأتيك والتي تأتلك أى
كل آت وآتية لك (وأى
وما) الشرطيتان
والاستفهاميتان
والموصولتان وتقدمتا
وأطلقهما للعلم باتقاء
العموم فى غير ذلك
(ومتى) للزمان استفهامية
أو شرطية نحو متى تجتنى
متى جتنى أكرمك
(وأين) حيثما للمكان
شرطيتين نحو أين أو
حيثما كنت آتتك

من دخل آخر النهار لكونه مطلقا فإذ كرر ما يلزم عليه من إخراج بعض الأشخاص بغير تخصيص ففعل كونه
مطلقا فى ذلك فى أشخاص عمل به فيهم لافى أشخاص آخرين حتى اذا عمل به فى شخص ما فى حالة فى مكان
مالا يعمل به فيه مرة أخرى مالم يخالف مقتضى صيغة العموم فلو جلد زان لم يجلد مرة أخرى لاجزا آخر شيخ
الاسلام (قوله لأنها لا غنى للأشخاص الخ) هذا دليل لاستلزام الأشخاص للمد كورات ولا يلزم من
ذلك استلزام العموم للعموم وقد يقال بل يلزم وبأس المراد بعموم الاحوال مثل ثبوت الحكم متكررا لكل
شخص بتكرار الاحوال لان تكرار الحكم مسألة أخرى لا تثبت الا بدليل بل المراد به ثبوت الحكم لكل
شخص من غير اعتبار حال بعينه بل أى حال اتفق كان الحكم ثابتا له مع مثالا قوله تعالى اقتلوا المشركين
معناه الامر بقتل كل مشرك فى أى حال كان عليه لافى كل حال وقوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة معناه الامر بجلد كل زانية وزان فى أى حال كانا عليه لافى كل حال فوجه الاستدلال حينئذ
ان الاحوال مثلها كانت لازمة للأشخاص وجب اعتبار أى فرد اتفق منها وهذا معنى كلام الشارح
بقوله أى على أى حال الخ (قوله وخص منه المحصن) أى أخرج عن عموم الاحوال فى الآية (قوله
أى لا يقر به كل منكم) هو من باب عموم السلب لاسلب العموم فان هذه العبارة صالحة لكل منهما
والاول هو المراد كما يفيد المقام (قوله أى كل مشرك على أى حال) أى حال الذمة أو الحرابة وقوله وفى
أى زمان ومكان أى فى الاشهر الحرم وغيرها وفى الحرم وغيره (قوله كأهل الذمة) دخل بالكاف المؤمن
والمعاهد (قوله فإخص به العام) أى من حيث المد كورات (قوله مبين للمراد بما أطلق فيه على هذا)
لفظة ماعبارة عن المد كورات من الاحوال ومامعها وضمر فيه يرجع لها ونائب فاعل أطلق ضمير العام
والتقدير فإخص به العام من حيث المد كورات من الاحوال ومامعها مبين للمراد بالاحوال ومامعها التى
أطلق العام فيها (قوله كل والذى الخ) انما قدم كل لأنها أقوى صيغ العموم وقوله وقد تقدمت أى فى
مبحث الحروف وقوله والذى والتى قال الشهاب لهما استعمالان أن يقعا على شخص معهود وهو الذى
تكلم عليه النحويون وأن يقعا على من يصلح أى كل من يصلح له وهو المراد هنا اه وقعته أنه لا خلاف
بين الفريقين فى اثبات كل من المعنيين ويخالفه تضعيف القول بالاشتراك الآتى ففعل الاصوليين قام عندهم
دليل العموم فقط فرجوه والنحويين قام عندهم دليل الخصوص فرجوه سم (قوله وتقدمتا) أى
فى الحروف وقوله وأطلقهما الخ جواب سؤال تقديره اطلاقهما يقتضى انهما عامان فى جميع استعمالهما
وليس كذلك اذ لا عموم لأى الواقعة صفة لنكرة أو حال من معرفة ولان الواقعة نكرة موصوفة أو تعجبية
وحاصل الجواب أنه سوغ الاطلاق ظهور عدم العموم فيهما فإذ كرر من هذه الأمثلة (قوله متى لازم) قيده
ابن الحاجب وغيره بالمبهم وعليه فلا يقال متى زالت الشمس فأتى شيخ الاسلام ومعنى العموم فى الزمان
التوسعة فيه (قوله واين وحيثما المكان) قال الشهاب هذا يقتضى مكانية حيثما فى قوله

حيثما تستقيم بقدر لك الله من نجاحا فى غابر الأزمان

وفيه نظر اه وقد يجب ابا بانهم أرادوا المكان ما يشمل الاعتبارى وامابانها استعملت فى هذا المثال فى غير
المكان تجوزا سم (قوله حيثما كنت آتتك) فى نسخة آتيتك بصيغة الماضى وفى نسخة آتيتك بصيغة
المضارع بآتيتك الباء والقياس حذفها للجواز لكن يحسن رفع المضارع بعد فعل الشرط الماضى قال
فى الخلاصة * وبعد ما مضى رفعك الجزا حسن * (قوله وجميع) عطف على من الاستفهامية (قوله

ونظر المصنف فيها بأنها
انما تضاف الى معرفة
فالعموم من المضاف
اليه ولذلك شطب عليها
بعد ان كتبها عقب كل
هنا وقوله كالاثنوي
ان آيا من الموصولتين
لا يعمان مثل مررت
بأيهم قام ومررت بمن
قام أى بالذى قام صحيح
في هذا التمثيل ونحوه
مما قامت فيه قرينة
الخصوص لا مطلقا
(لعموم حقيقة) لتبادره
الى الذهن (وقيل
للخصوص) حقيقة
أى للواحد في غير الجمع
والثلاثة والأثنين في
الجمع لانه المتيقن
والعموم مجاز (وقيل
مشتركة) بين العموم
والخصوص لانها تستعمل
لسكل منهما والاصل في
الاستعمال الحقيقة
(وقيل بالوقف) أى
لا يرى أهي حقيقة
في العموم أم في الخصوص
أم فيهما (والجمع المعروف
بالادم) نحو قد أفلح
المؤمنون (أو الاضافة)
نحو بوصيكم الله في
أولادكم (لعموم مالم
يتحقق عهد) لتبادره
الى الذهن (خلاف الابي
هاشم) في نفيه العموم
عنه

ونظر المصنف فيها) أى في جميع (قوله ولذلك شطب الخ) أى لاجل التنظير المذكور وهو البحث فيها بأنها
لا نفيد العموم وانما هو من المضاف اليه ولقائل أن يقول اذا شطب عليها لاجل النظر المذكور فكيف ساع
لشارح ادراجها تحت قول المصنف ونحوها ثم ان نظر المصنف هو الحقيق بالنظر اذ لا يلزم من افادة المضاف
اليه العموم عدم افادة هذا المضاف التخصيص على العموم لكونه من ألفاظ التوكيد ويمكن أن يجاب عن
الاول بأن ادراج الشارح لها في قول المصنف ونحوها اشارة لرد النظر المذكور وهذا على ما هو الظاهر
من ججميع عطفها على أمثلة النحو فان رفعها كنحوها عطفها على كل فلا اشكال وأما الثاني وهو التنظير
في نظر المصنف فهو صحيح ويوجه التنظير في نظره أيضا بان المعرفة التي تضاف اليها لا يجب أن تكون من
ألفاظ العموم كما في قولك جميع العشرة عندي فان الظاهر صحة هذا التركيب وعموم جميع فيه لصدق
تعريف العام عليها ولا يضر دلالة المضاف اليه على الحصر لان عدم الحصر انما يعتبر في اللفظ العام وهو
هنا المضاف لا المضاف اليه وكما في قولك جميع زيد حسن فانه لا عموم في المضاف اليه قطعاً سم مع زيادة
(قوله مما قامت فيه قرينة الخصوص) أى وهي المرور أى فهما في هذا المثال ونحوه من العام الذي أريد
به الخصوص للقرينة المذكورة فلا ينافي انهما للعموم وضما على انه قد يقال لم لا يجوز أن يكونا في المثال
المذكور للعموم وذلك لمرور لا يمنع من ذلك لجواز أن يكون المرور قد وقع بكل من انصف بالصلة فليتأمل
(قوله للعموم حقيقة) خبر كل وما عطف عليه وقوله حقيقة حال من الضمير في متعاق الخبر المحذوف
أى حال كون كل وما عطف عليه حقيقة في العموم أى مستعملة فيه بوضع أول سم (قوله وقيل
للخصوص حقيقة) فيما أنه في غاية البعد بالنسبة لسكل ونحوها كما لا يخفى وانضعف هذا القول وما بعده
دليل على مخالفة النحاة في الموصولات حيث جعلوها للخصوص فانهم عدوها من المعارف سم (قوله
أى للواحد في غير الجمع الخ) جار على ما قدمه في دلالة العام على أصل المعنى وفيه ما تقدم فلو قال أى للواحد
في المفرد وللاثنين في الثني وللاثنين أو الثلاثة في الجمع كان أولى شيخ الاسلام (قوله لانه المتيقن) أى
لانه ثابت على كل من احتمالى العموم والخصوص فهو ثابت على كل حال (قوله والعموم مجاز) أى واستعماله
في الأمثلة السابقة في العموم مجاز وهو جواب سؤال تقديره ظاهر (قوله وقيل مشتركة) أى اشتركا كما
لفظنا بأن تعدد الوضع (قوله وقيل بالوقف) اختاف في محله على أقوال فقيل على الإطلاق وقيل في
الوعد والوعيد دون الامر والنهي ونحوهما وقيل عكسه وقيل غير ذلك شيخ الاسلام (قوله والجمع
المعرف) مثل الجمع اسم الجمع وفي قوله المعروف اشارة الى أنه لا تنافي بين جعل جمع السلامة مفيداً للعموم
كما مشى به وبين قول النحاة ان جمع السلامة جمع قلة ومدلول جمع القلة عشرة فأقول لان كلامهم في الجمع
المذكور وكلام الأصوليين في المعروف قاله امام الحرمين وقال غيره لا مانع من أن يكون أصل وضعه للقلة
وغلب استعماله في العموم بعرف أو شرع فنظر النحاة الى أصل الوضع والأصوليون الى غلبة الاستعمال
شيخ الاسلام قات كلام المصنف انما بحثنى على ما قاله امام الحرمين كما هو بين فتأمل (قوله مالم يتحقق
عهد) ينبغي اعتبار هذا القيد في الموصولات أيضا فانها قد تكون للعهد كما هو مصرح به وقد يقال لا حاجة
الى هذا القيد لان الكلام في المعنى الوضعي للجمع المعروف وهو لعموم ولا يخفى أنه ثابت مع تحقق العهد
غايته انه انصرف عن معناه لقرينة العهد غير ان ذلك لا يمنع ثبوت ذلك المعنى له ويمكن أن يجاب بوجوده
منها انما قيد به ليظهر الاختلاف واستدلال الاول بالتبادر ومنع المقابل لذلك اذ مع تحقق العهد لا يظهر
ذلك اذا تبادر حينئذ نسبة العهد الثاني أنه موضوع مع العهد للعموم فيكون عند الإطلاق موضوعاً للعموم
وعند العهد للعموم حتى يكون استعماله فيه حقيقيا كما هو المتبادر من قوة كلامهم الثالث أنه لما احتتمل
أن يكون مع العهد موضوعاً للعموم احتاط بالتقييد المذكور وانظر لم يرد بعد قوله مالم يتحقق عهد أو تقم

(مطلقا) فهو عنده للجنس الصادق ببعض الافراد كما في تزوجت النساء ولمسكت العبيد لانه المتيقن ما لم تقم قرينة على العموم كما في الآيتين (و) خلافا (لامام الحرمين) في نفيه العموم عنه (اذا احتمل معهود) فهو عنده باحتمال العهد مترددينه وبين العموم حتى تقوم قرينة أما اذا تحقق عهد صرف اليه جزما وعلى العموم قيل أفراده جوع والا كثيرا في الاتبات وغيره وعليه أئمة التفسير في استعمال القرآن نحو والله (٢٤٢) يحب المحسنين أي بشب كل محسن ان الله لا يحب الكافرين أي كلاً منهم

بان يعاقبهم ولا تطع المكذابين أي كل واحد منهم ويؤيده صحة استثناء الواحد منه نحو جاء الرجال الا زيدا ولو كان منه جاء كل جمع من جوع الرجال لم يصح الا أن يكون منقطعاً نعم قد تقوم قرينة على ارادة المجموع نحو رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة أي مجموعهم والاول يقول قامت قرينة لأحاد في الآيات المذكورة ونحوها (والفرد المحلى) باللام (مثله) أي مثل الجمع المعروف بها في أنه للعموم ما لم يتحقق عهد لتبادره الى ذهن نحو وأحل الله البيع أي كل بيع وخص منه الفاسد كالربا (خلافا للامام) الرازي في نفيه العموم عنه (مطلقا) فهو عنده للجنس الصادق ببعض الافراد كما في لبست الثوب وشربت الماء لانه المتيقن ما لم تقم قرينة على العموم كما

قرينة على ارادة الجنس سم (قوله مطلقا) أي احتمل معهوداً لا (قوله فهو عنده للجنس) أي من حيث هو الصادق بكل فرد ويبعض الافراد (قوله كما في تزوجت النساء ولمسكت العبيد) مثل بمثابة الإشارة الى أنه لا فرق بين الجمع واسمه واسم الجمع ما دل على أفراده دلالة المركب على أجزائه وأما الجمع فدلالته عليها دلالة تكرار العطف (قوله في نفيه العموم عنه اذا احتمل معهود) فديقال المفهوم من هذا عدم مجامعة العموم عنده لاحتمال المعهود وهذا ينافي في التردد بين العموم والعهد عند ذلك الاحتمال فيشك كل من الحكم والتفريع في قوله فهو عنده الخ ويجاب بان المعنى خلافاً له في نفيه الجزم بالعموم سم (قوله مترددينه وبين العموم) الظاهر أن وجه ذلك اشتراكه بينهما حينئذ (قوله أما اذا تحقق عهد الخ) مفهوم قوله ما لم يتحقق عهد (قوله والا كثيرا في الخ) تاخيص لما ذكره التفتازاني ومصححه في المطول من أن عموم الجمع المعروف سواء قلنا ان أفراده آحاد أو جوع محله اذ لم تقم قرينة تصرفه الى ارادة المجموع فان قامت لم يكن من قبيل العام ولم يكن ذلك قادحاً في العموم لان الخروج حينئذ عن العموم لا مخرجاً لارج لا بوضع اللفظ (قوله ويؤيده صحة استثناء الواحد) لم يقبل ويدل عليه لاحتمال الانقطاع في الاستثناء وقد يقال الاحتمال المخالف للظاهر لا يمنع الاستدلال في الظنيات سم (قوله نعم قد تقوم قرينة الخ) يحتمل أنه تقييد لمحل الخلاف في كون الافراد آحاداً أو جوعاً ويحتمل أنه تقييد لاصل عموم الجمع سواء قلنا ان أفراده آحاد أو قلنا انها جوع كذا قال السكال ويحتمل أنه تقييد لهما جميعاً ويحتمل أنه تقييد لقول الأكثر ان أفراده آحاد وهذا أنسب بسياقه بدليل تأخير جواب الاول عن استدلال الأكثر بقوله والاول يقول الخ عن هذا الاستدراك ولو كان هذا استدراكاً كعليهما السكالك أنسب تأخير عن الجواب المذكور كما هو ظاهر بقي أن يقال لا ينبغي ان هذه القرينة صارفة للجمع عن العموم فكان الأولى ان يزيد المصنف ما يخرج عنه عقب قوله ما لم يتحقق عهد كأن يقول أو تقم قرينة على ارادة المجموع ويمكن أن يجاب بأن كلام المصنف في معاني اللفظ الحقيقية واذا استعمل اللفظ المذكور في المجموع كان الاستعمال مجازاً وبجواز مع ما لم يمتنع مع عدم اختصاصه بما هنا بخلاف ما اذا استعمل في المعين المعهود فان الظاهر أنه حقيقى فاحتاج الى الإشارة اليه فليأمل سم (قوله والمفرد المحلى مثله) انما لم يذكر المفرد المضاف مع أنه مثله كما سيذكره الشارح لان خلاف الامام انما هو في المحلى كما ذكره السكالك عند قول الشارح والمفرد المضاف الى معرفة الخ وقول المصنف مثله قد يشمل اجراء خلاف امام الحرمين اذا احتمل معهودا ذا المعنى يفيد النسوية بين المفرد المحلى والجمع في ذلك عند امام الحرمين ولا ينافي ذلك ذكره خلافه الآتي فقط لجواز انه انما ترك هذا الفهم من المعاملة فليأمل سم قلت المثلية المذكورة كما تشمل اجراء خلاف امام الحرمين تشمل اجراء خلاف أبي هاشم أيضاً فاقتصراره على اجراء خلافة امام الحرمين لا وجه له حينئذ والحق ان المثلية المذكورة غير شاملة لواحد من الخلافين اذ لو كان الامر كذلك لكان نظم عبارة المصنف هكذا والجمع المعروف باللام أو الاضافة للعموم ما لم يتحقق عهد والمفرد المحلى مثله خلافاً لآبي هاشم الخ (قوله وخص منه الفاسد) أي بناء على تناول العقد له كالصحيح (قوله خلافاً للامام مطلقا) أي سواء تميز مفردة بالتاء كتمر أو بالوحدة كرجل أم لا سواء تحقق

في ان الانسان لني خسر الا الذين آمنوا

عهد (و) خلافاً (لامام الحرمين والغزالي) في نفيهما العموم عنه (اذا لم يكن واحده بالتاء) كالماء (زاد الغزالي أو تميز) واحده (بالوحدة) كالرجل اذ يقال رجل واحد فهو في ذلك للجنس الصادق ببعض نحو شربت الماء ورأيت الرجل ما لم تقم قرينة على العموم

نحو الذي ينار خبر من الدرهم أي كل دينار خير من كل درهم وكان ينبغي أن يقول ونميز (٢٤٣) بالواو بدل أوليكون فيدأ بها

قبله فان الغزالي قسم ما ليس واحده بالتاء الى ما يميز واحده بالوحدة فلا يعم والى ما لا يميز بها كالذهب فيعم كالتميز واحده بالتاء كالتمر كفاي حديث الصحيحين الذهب بالذهب ربا الاها وها والسبر بالسبر ربا لاهواها والشعير بالشعير ربا الاها وها والتمر بالتمر ربا الاها وها وكان مراد امام الحرمين حيث لم يمثل الابدان يميز واحده بالوحدة ما ذكره الغزالي اما اذا تحقق عهد صرف اليه جزوا والمفرد المضاف الى معرفة للعموم على الصحيح كما قاله المصنف في شرح المختصر يعني ما لم يتحقق عهد نحو فليحذر الذين يخالفون عن امره أي كل امر لله وخص منه امر النذب (والنكرة في سياق النفي للعموم وضعا) بان تدل عليه بالمطابقة كما تقدم من ان الحكم في العام على كل فرد مطابقة (وقيل لزوما وعليه الشيخ الامام) والله المصنف كالحنفية نظرا الى ان النفي الاول للماهية ويلزمه نفي كل فرد

عهد أم لا (قوله نحو الذي ينار خبر من الدرهم) القرينة هنا معنوية وهي كثرة القيمة (قوله ليسكون فيدأ فيما قبله) أي وهو قوله اذ لم يكن واحده بالتاء (قوله الاها وها) بالمد والقصر وكلاهما اسم فعل بمعنى خذ كناية عن التقابض (قوله وكان مراد امام الحرمين الخ) أي فلا يكون الحديث الذي كور حجة على امام الحرمين وحجة للغزالي فقط لموافقة امام الحرمين للغزالي حينئذ (قوله اما اذا تحقق عهد) هذا معترض قول الشارح ما لم يتحقق عهد (قوله فليحذر الذين يخالفون عن امره) ضمن يخالفون معنى يخرجون فعدها بعن (قوله أي كل امر لله) قيل يلزم عليه حينئذ محذور وهو ان الوعيد في الآية مترتب على مخالفة كل الامور دون بعضها وجوابه ان المراد بقوله أي كل امر لله أي امر الله وانما عبر بقوله أي كل امر لانه أظهر في بيان معنى العموم ويمكن أن يقال ما ذكره بظاهره هو معنى الآية ولكن حكم البعض معلوم من دليل آخر وبمجرد السكوت في الآية عنه لا محذور فيه وقد تؤول الآية بالسلب الراجع للإيجاب الكلي أي لا يمتثلون كل أمره بل بعض الامور فقط فتفيد ترتب الوعيد على البعض فقط قاله سم قلت قوله وقد تؤول الآية الخ فيه انه حينئذ ليس من قبيل العام وأنه مخالف لقول الشارح وخص منه أمر النذب (قوله في سياق النفي) أي النفي ولومعنى فيشمل النهي نحو لا تضرب أحدا ولا تستفهم الانكارى نحو هل تعلم له سميا هل من خالق غير الله هل نحس منهم من أحد وشمل النفي جميع أدوائه كما ولن وليس ولا (قوله بان تدل عليه بالمطابقة) تفسيره لانه عليه وضعا وقوله كما تقدم أي في قول المصنف ومدلوله كلية (قوله من أن الحكم في العام) أي بسبب العام أو في التركيب الذي فيه العام أي الذي وقع فيه العام محكوما عليه وقوله مطابقة مفعول مطلق عامله محذوف أي ودال عليه مطابقة أي دلالة مطابقة أي ذات مطابقة ويحتمل أنه حال من كل فرد أي حال كون كل فرد مطابقة أي ذات مطابقة لكن محي المصدر حالا وان كثر سماعي فالاول أولى (قوله وقيل لزوما) يؤيده قول النحاة ان لا في نحو لارجل في الدار لنفي الجنس فان قضيته ان العموم بطريق الزوم دون الوضع وقال في منع الموانع مانصه غير اننا في ذلك هنا أن اختياري في مسألة أن دلالة النكرة المنفية هل هو بالزوم أو بالوضع التفصيل فأقول انه بالزوم في المبينة على الفتح وبالوضع في غيرها والقول بالزوم على الاطلاق قول الحنفية والشيخ الامام الوالد وبالوضع مطلقا قول الشافعية مطلقا اه وفي شرح المنهاج قال مانصه اختلفوا في أن النكرة في سياق النفي هل عمت لذاتها أو لنفي المشترك فيها والثاني قول الحنفية وظاهر كلام غيرهم من الشافعية الاول اه ولا يخفى أن الثاني أي انه بالوضع هو الموافق لما قدمه المصنف من أن دلالة العام كلية وانه محكوم فيه على كل فرد مطابقة قاله سم قلت واهل هذا الخلاف مبني على خلاف آخر وهو هل النكرة مرادفة لاسم الجنس فيكون مدلولها الماهية من حيث هي أو غير مرادفة بل مدلولها المفرد الشائع فليتنامل (قوله دون الثاني) لعل وجهه أنه لا يتصور وجود فرد بدون الماهية وحينئذ فلا يتأتى اخراج بعض الافراد بعد نفي الماهية لاستلزام نفيها في الجميع كذا قيل وقيل لان النفي على الثاني يتوجه للماهية وهي مفردة فلا يتوجه قصد تخصيصها وقد يقال ما المانع من محبة قصد نفي الماهية باعتبار وجودها في بعض أفرادها قاله سم (قوله انصا ان بنيت على الفتح) هو شامل للفردة والجموعة جمع تكسير وكان مراده على الفتح أو نائبه فيشمل المثني والجموع جمع سلامة ثم هو في الجمع مبني على أن أفراد الجمع آحاد كما قدمه الشارح ويرد عليه بعد هذا كله ما اذا كان اسم لا منصوبا نحو لا صاحب برعمقوت فلو قال انصا ان وقعت بعد لا العاملة عمل ان كان أولى (قوله وظاهر ان لم تبين) فيه أن يقال ان أراد ان لم تبين مطلقا كان مفهومه ومفهوم قوله ان بنيت على الفتح متنافيين في المبينة على غير الفتح وان أراد ان لم تبين على الفتح كان دالا على الظهور في المبينة على غيره وقبه نظر ظاهر وقد يجاب عن هذا النظر بما تقدم من أن المراد

فيؤثر التخصيص بالنبة على الاول دون الثاني (انصا ان بنيت على الفتح) نحو لارجل في الدار (وظاهر ان لم تبين) نحو ما في الدار رجل

امام الحرمين والسكرية
في سياق الشرط للعموم
نحو من يأتي بمال
أجازه فلا يختص بمال
قال المصنف مراده
العموم البديلي لا
الشمولي أي بقرينة
المثال أقول وقد تكون
للشمولي نحو وان أحد
من المشتركين استجارك
فأجره أي كل واحد
منهم (وقد يعمم اللفظ
عرفا كالفحوى) أي
مفهوم الموافقة بقسميه
الاولى والمساوى على
قول تقدم نحو فلا تقل
لها أف ان الذين
ياكلون أموال اليتامى
الآية فيل نقلها العرف
الى تحريم جميع
الايدأآت والاتلافات
واطلاق الفحوى على
مفهوم الموافقة بقسميه
خلاف ما تقدم انه
للأولى منه صحيح أيضا
كما شئى عليه البيضاوى
(وحرمت عليكم
أمهاتكم) نقله العرف
من تحريم العين
الى تحريم جميع
الاستمتاعات المقصودة
من النساء من الوطء
ومقدماته وسبأى قول
انه مجمل (أو عقلا
كترتيب الحكم على

بالبناء على الفتح ما يعم البناء على الفتح أو نائبه لكن يبقى النظر حيث شئت من جهة أخرى وهو اقتضاه
الظاهر في أمم لا اذا كان منصوبا كما مر الآن يؤول قوله ان بنيت على الفتح على معنى ان وقعت بعد
لا العاملة عمل ان وقوله ان لم تبين على معنى ان لم تقع بعد لا العاملة عمل ان بأن وقعت بعد العاملة عمل ليس
وهذا مع بعده وتكلفه قد يشير اليه صنيع الشارح فتأمل (قوله فيحتمل اني الواحد) أي احتمالا
مرجوحا اذا افترض انه ظاهر في العموم (قوله قال المصنف مراده العموم البديلي الخ) تأمله فانه لا فرق
بين المثال والآية في أن المراد من كل العموم الشمولى اذ المعنى في المثال من يأتي بأى مال وفي الآية
وان استجارك أي أحد وتفسيره الشمولى في الآية بأن المعنى وان استجارك كل واحد المفيد اني ارادة
ذلك من المثال لاقتضائه أن المعنى من يأت بكل مال أي بجميع الاموال ممنوع أما ولا فلان الشمولى كما
يفسر بذلك يفسر بمعنى أي شئ كما قلنا وأما ثانيا فلان جل الشمولى في الآية على ما ذكره يفيد قصر الاجارة
على استجارة الجميع دون البعض وهو فاسد قطعاً فتعين أن المراد في الآية ما قلناه فالخى أن مراد الامام
بالعموم الشمولى لا البديلى سيما والمتبادر من العموم انما هو الشمولى لا البديلى اذ الاول هو معنى العموم
وما قلناه من مساواة المثال للآية في العموم الشمولى هو معنى ما أشار له العلامة والعلامة سم هنا كلام
لا يعول عليه (قوله وقد يعمم اللفظ عرفا) أي في العرف فهو منصوب بنزع الخافض (قوله كالفحوى)
أي كاللفظ الدال على الفحوى ليناسب قوله وقد يعمم اللفظ ويقدر مثله في قوله ومفهوم المخالفة لذلك قاله
شيخ الاسلام وظاهر اقتضاه على ما ذكرناه لا يقدر مثله في قوله كترتيب الحكم على الوصف وفيه نظر
لانه مثال لقوله أو عقلا المعطوف على قوله عرفا المتعلق بقوله وقد يعمم اللفظ فيكون التقدير وقد يعمم اللفظ
عقلا كترتيب الخ فلا بد أن يقدر مثله في قوله كترتيب أيضا ليصح أن يكون مثالا لالفاظ المعمم عقلا فان
قيل هذا التقدير في هذه المواضع صحيح في نفسه لكن يمنع قول المصنف والشارح الآتى والخلاف في أنه
أي المفهوم مطلقا وم له لفظى الى أن قال الشارح بناء على أن العموم من عوارض الالفاظ الخ فانه دال
على ان الكلام هنا أي في قول المصنف كالفحوى وقوله ومفهوم المخالفة في نفس المفهوم لانه الذى يصح
بناء تسميته بالعام على ما ذكرنا في الالفاظ لدال عليه لان اللفظ يصح أن يسمى علما سواء قلنا ان العموم
من عوارض الالفاظ والمعانى أو من عوارض الالفاظ فتعين ان الكلام في نفس المفهوم وحيث قد كيف
يصح وقوعه تمثيلا لقوله وقد يعمم اللفظ قلنا هذا مبنى على أن قول المصنف والشارح والخلاف في أنه أي
المفهوم لا عموم له لفظى متعلق بقوله وقد يعمم اللفظ عرفا كالفحوى الخ وهو ممنوع بل هو استئناف
مسئلة تتعلق بنفس المعهوم فان قلت اذا كان استئنافا وليس متعلقا بما قبله فاموقعه هنا قلت موقعه
أه لما ذكره فيما قبله أن اللفظ الدال على المفهوم حصل له التعمم عرفا على قول ناسب أن يبين حكم نفس
المفهوم في العموم سم (قوله على قول) أي ضعيف وقوله تقدم أي في مبحث المفهوم من أن الدلالة
على الموافقة لفظية عرفية شيخ الاسلام ومعنى تعميم اللفظ الدال على الفحوى أن اللفظ الذى كان دالا على
الفحوى بطريق المفهوم صار موضوعا لجميع الافراد الشاملة لما كان قبل نقل العرف منطوقا ولما كان
مفهوما منه فيصير معنى قوله تعالى فلا تقل لها أف انتهى عن جميع الايدأآت ومعنى قوله تعالى ان الذين
ياكلون أموال اليتامى الخ تحريم جميع الاتلافات كما أشار الى ذلك الشارح (قوله خلاف ما تقدم) حال
من اطلاق على رأى سبويه لانه مبتدأ وقوله صحيح خبره وقوله انه لا أولى بدل مما تقدم وقوله منه حال من
الاولى والضمير لفهوم الموافقة (قوله وحرمت عليكم أمهاتكم) عطف على الفحوى (قوله نقله العرف
من تحريم العين الى تحريم جميع الاستمتاعات) اعترضه الكمال بما حاصله أنه يأتي في مبحث الجمل ما يؤخذ
منه ان هذا من باب الاضمار الذى دليل مضمرة العرف وانه تقدم ان الاضمار أرجح من النقل وأجاب

شيخ الاسلام بأن ما تقدم فيها اذ لم يكن النقل ميبنا للضرر وهذا بخلافه على أن كلا من ليس في الخلاف في ترجيح النقل على الاضمار أو عكسه بل في الخلاف في استفادة العموم من أيهما وما غايته أن الخلاف في هذا مبنى على الخلاف في ذلك ولا يلزم من البناء على شيء الانحياز في الترجيح اهـ (قوله على معنى انه كلما وجدت العلة وجد المعلول) ليس هذا بياناً لكون اللفظ عاماً بل بيان للمعنى العقل الذي هو سبب في تعميم اللفظ كما هو مقتضى عبارة المصنف حتى يصير لفظ العلماء في مثال الشارح دالاً على كل فرد بواسطة المعنى سم (قوله اذ لم نجعل اللام فيه للعموم) أي بأن جعلت للجنس احتراماً عما اذا جعلت للعموم فان العموم حينئذ بالوضع لا بالعقل سم وقوله ولا عهد الواو فيه للاحوال أي وأما اذا كانت لا بهدف لا عموم أصلاً (قوله وكفهوم المخالفة) عطف على قوله كترتيب الحكم والتقدير وكاللفظ الدال على مفهوم المخالفة وحاصل المعنى أن اللفظ صار عاماً في أفراد مفهوم المخالفة بواسطة العقل (قوله على قول تقدم) أي في مبحث للفهوم وهو ضعيف أي والصحيح أن دلالة اللفظ لا بالعقل وعلى التقديرين ليس منطوقه اذ لم يوضع اللفظ له ولا نقله العرف اليه وانما الخلاف هل دلالة اللفظ على المفهوم به أو بحكم العقل (قوله ان دلالة اللفظ الخ) بدل من قول فهمزة أن مفتوحة ويجوز كسرهما على أن الجملة مستأنفة استثنافاً بياناً وفيه بعد والاول هو الظاهر (قوله على أن ما عدا المذكور) ما عبارة عن المفهوم والمذكور هو المنطوق وقوله بخلاف حكمه خبران الثانية وباء بخلاف للابسة وضمير حكمه يعود للمذكور وقوله بالمعنى خبران الاولى وقول شيخ الاسلام متعلق بدلالة اللفظ أراد التعلق بالمعنى (قوله المعبر عنه هنا بالعقل) دفع لما قيل انه لم يذكر العقل فيما سبق وحاصل الدفع انه ذكره بالمعنى لان المراد بالعقل هنا هو المعبر عنه بالمعنى فيما سبق (قوله وهو) أي المعنى وقوله انه ضمير لاشأن وقوله المذكور فاعل بنفس والمراد به المنطوق كالسائمة في قوله صلى الله عليه وسلم في الغنم السائمة زكاة وكافى في قوله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظلم وقوله عما عداه أي عن المفهوم وهو غير السائمة في الاول وغير الغنى في الثاني وأورد على هذا الدليل وهو قوله لم ينف المذكور الحكم عما عداه لم يكن لذكره فائدة انه ان أراد جميع ما عداه منعنا الملازمة لحصول الفائدة قطعاً بنفيه عن بعض ما عداه وان أراد عن بعض ما عداه لم يثبت المطلوب وهو عموم المفهوم سم (قوله أي المفهوم مطلقاً) أي موافقة أو مخالفة (قوله بناء الخ) أي بناء للخلاف المذكور وقوله على أن العموم من عوارض الالفاظ والمعاني راجع لقوله هل يسمى وقوله أو الالفاظ فقط راجع لقوله أولاً فان قيل هذا الخلاف معلوم من قوله السابق والصحيح انه من عوارض الالفاظ الخ فلم يذكره هنا قلت للتمويه على كون الخلاف لفظياً ولانه لما ذكر أن اللفظ الدال عليه وصف بالعموم بواسطة العرف والعقل ناسب أن ينبه على حكم نفيه التلايف عنه سم (قوله وأما من جهة المعنى) بيان لمفهوم قوله لفظياً لان مقتضى كون الخلاف لفظياً الاتفاق في المعنى لا يقال هذا الاتفاق في المعنى منافي لما سبق من تصحيح أن العموم من عوارض الالفاظ دون المعاني لانه صريح في عدم عروضه للمعاني فينا فيه الاتفاق هنا في المعنى لانا نقول هذا هو فاسد لان الذي سبق أن المعنى لا يوصف بالعموم بمعنى أنه لا يطلق عليه لفظ العموم حقيقة والمذكور هنا أن المفهوم شامل لجميع الصور بمعنى أن الحكم المفهوم متعلق بكل ما عدا المذكور وشأن ما بين المقامين ذكره سم (قوله بما تقدم) أي بسبب ما تقدم وهو متعلق بشامل (قوله من عرف الخ) اقتصاره على العرف والعقل كأنه لتقدم ذكرهما آنفاً والافق المعلوم أن المفهوم شامل لجميع صور ما عدا المذكور على غير قول العرف والعقل من المجاز واللغة والشرع سم (قوله وان صار) أي المفهوم به أي بسبب العرف منطوقاً أي مدلولاً عليه في محل النطاق يعني ان تلك الصيرورة لا تمنع كون الكلام في المفهوم بحسب الأصل سم (قوله أو عقل) لم يقل وان صار به منطوقاً كالذي قبله لانه لم يقل أحد بنقل اللفظ الى

على معنى أنه كما وجدت
العلة وجد المعلول مثاله
أكرم العالم اذ لم تحصل
اللام فيه للعموم ولا عهد
(وكفهوم المخالفة) على
قول تقدم ان دلالة
لفظ على أن ما عدا
المذكور بخلاف حكمه
بالمعنى المعبر عنه هنا
بالعقل وهو انه لم ينف
المذكور الحكم عما
عداه لم يكن لذكره
فائدة كما في حديث
الصحيحين مطل الغنى
ظلم أي بخلاف مطل
غيره (والخلاف في أنه)
أي المفهوم مطلقاً (لا
عموم له لفظياً) أي عائد
الى اللفظ والتسمية
أي هل يسمى عاماً أو
لابساً على ان العموم
من عوارض الالفاظ
والمعاني أو الالفاظ فقط
وأما من جهة المعنى فهو
شامل لجميع صور ما عدا
المذكور بما تقدم من
عرف وان صار به
منطوقاً أو عقل

مفهوم المخالفة ودلالته عليه في محل النطق والذي تقدم في قوله وكفهوم المخالفة حاصله أن دلالة اللفظ على حكم المسكوت لا في محل النطق قطعا لكن هل هو بطريق الوضع أو بطريق العقل بخلاف دلالة اللفظ على مفهوم الموافقة فانها في محل النطق على ذلك القول سم (قوله والخلاف في أن الفحوى) أى نفس الفحوى لا عمومها لان الذى تقدم في بحث المفهوم هو الأول كما لا يخفى سم (قوله على أن المثاليين) هما قوله كالفحوى وقوله وكفهوم المخالفة (قوله بدل هذا) أى بدل قوله ان الفحوى بالعرف الخ وقوله فهما على قول أى لوقال والخلاف فهما على قول (قوله كان أخصر وأوضح) أما الاول فلسقوط جملة في الفحوى الخ وأما الثاني فلا يهاهم ما عير به اعتمادا ذكره بخلاف قواعده على قول فان المتبادر منه مرجوح حيته سم (قوله ومعييار العموم) أى دليل تحققة الاستثناء من معناه كما أشار اليه الشارح بقوله فكل ما صح الاستثناء منه الخ وفي العبارة مضاف محذوف أى ومعييار العموم صحة الاستثناء دل عليه قول الشارح فكل ما صح الخ وكل في قوله فكل ما صح بالضم وترسم مفصلة عن مالاها موصولة بخلاف ما اذا كانت ظرفية فانها ترسم متصلة بكل نحو قوله تعالى كلما أضاء لهم مشوا فيه (قوله بما لا حصر فيه) زاده جوابا عن الإراد على قول المصنف كغيره ومعييار العموم الاستثناء وزاد في التلويح جوابين آخرين حيث قال فان قيل المستثنى منه قد يكون خاصا اسم عدد نحو عندى عشرة الا واحدا أو اسم علم نحو كسوت زيدا الرأس أو غير ذلك نحو صمت هذا الشهر الا يوم كذا أو أكرمت هؤلاء الرجال الا زيدا فلا يكون الاستثناء دليل العموم أوجب بوجوه الاول ان المستثنى منه في مثل هذه الصور وان لم يكن عامال لكنه يتضمن صيغة عموم باعتبارها يصح الاستثناء وهو جمع مضاف الى المعرفة أى جميع أجزاء العشرة وأعضاء يدا وأيام هذا الشهر وآحاد هذا الجمع الثانى وذ كر ما أجاب به الشارح الثالث ان المراد استثناء ما هو من افراد مدلول اللفظ لا ما هو من أجزائه كما في الصور المذكورة اه باختصار اه سم (قوله لازوم تناوله للمستثنى) أى من غير حصر كما قدمه (قوله ومن نفي العموم فيها) قال السكالم أى من نفي كونها للعموم حقيقة وذلك يتناول القائل بأنها للخصوص حقيقة وأن استعمالها للعموم مجازى والقائل بأنها مشتركة والقائل بالوقف اه وفي شمول نفي العموم فيها للقول بالاشتراك والقول بالوقف نظر ظاهر اذ لاني على هذين والظاهر أنه خاص بالقول الأول وأما من قال بالاشتراك فيجعل الاستثناء قرينة ارادة أحد المعنيين وهو العموم ومن قال بالوقف يقول الاستثناء يدل على ارادة العموم مع احتمال أنه حقيقة وأنه مجاز فليتناهل قاله سم (قوله الا أن تخصص فيع فيما تخصص به) فان قلت هل يصدق عليه حينئذ العموم بالمعنى المراد فيما سبق قلت نعم لانه قد استغرق الصالح له من غير حصر لانه لا يصلح الا لمن صدق عليه الوصف وقد استغرق جميع افراد ما صدق عليه وقد ذكر في التلويح كالتوضيح أن من ألقاها العموم عندهم النكرة الموصوفة بصفة عامة وهي التي لا تختص بفرد من افراد تلك النكرة كالأجاس الارجل اعلا فان العلم مما لا يخص واحدا من الرجال بخلاف لأجاس الارجل يدخل داره وحده قبل كل أحد فان هذا الوصف لا يصدق الاعلى فردا واحد وذلك لوجهين أحدهما الاستعمال في قوله تعالى واعبدوا من غير من مشرك وقوله قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى للقطع بأن هذا الحكم عام في كل عبده مؤمن وكل قول معروف الثانى أن تعليق الحكم بالوصف المشتق سواء ذكره موصوفة أو لم يذكر يشعر بأن مأخذ اشتقاق الوصف علة لذلك فيم الحكم بعموم علة اه باختصار ومثال الشارح لا يظهر فيه الوجه الثانى ولا يضر ذلك لاستقلال كل من الوجهين في التوجيه نعم فيه ما سياتى بيانه اه سم (قوله نحو قام رجال كانوا في دارك الا زيدا منهم) قال السكالم هذا المثال وان تمشى فيه ما دعاه من العموم فيما تخصص به فلا مخرج من المثال

(و) الخلاف (في ان الفحوى بالعرف والمخالفة بالعقل تقدم) في مبحث المفهوم نبيه بهذا على أن المثاليين على قول ولو قال بدل هذا فهما على قول كما قلت كان أخصر وأوضح (ومعييار العموم الاستثناء) فكل ما صح الاستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام للزوم تناوله للمستثنى وقد صح الاستثناء من الجمع المعروف وغيره مما تقدم من الصيغ نحو جاء الرجال الا زيدا ومن نفي العموم فيها يجعل الاستثناء منها قرينة على العموم ولم يصح الاستثناء من الجمع المنكر الا ان يخص فيم فيما يتخصص به نحو قام رجال كانوا في دارك الا زيدا منهم

و يصح جاء رجال الا
 ز يد بالرفع على أن الا
 صفة بمعنى غير كافي
 لو كان فيها آلهة الا الله
 لفسدنا (والاصح ان
 الجمع المنكر) في
 الاثبات نحو جاء عبيد
 ز يد (ليس بعام) فيحمل
 على أقل الجمع ثلاثة أو
 اثنين لانه المحقق وقيل
 انه عام لانه كما يصدق بما
 ذكر يصدق بجميع
 الافراد وبما بينهما
 فيحمل على جميع
 الافراد ويستثنى منه
 أخذابا لا حوط مالم يمنع
 مانع كافي رأيت رجالا
 فعلى أقل الجمع قطعا
 (و) الاصح (أن أقل
 مسمى الجمع) كرجال
 ومسلمين (ثلاثة لا اثنان)
 وهو القول الآخر
 وأقوى أدلته ان تتوبا
 الى الله فقد صفت
 قلوبكما أي عائشة
 وحفصة ولبس لهما
 الاقربان وأجيب بان
 ذلك ونحوه مجاز لتبادر
 الزائد على الاثنين
 دونهما الى الدهن
 والداعي الى المجازي
 الآية كراهة الجمع بين
 تثنيين في المضاف
 ومتضمنه وهما كالشيء
 الواحد بخلاف نحو جاء

من كون الدار حاصرة لهم ولا يتشبه فيما مشل به ابن مالك من قوله جاءني رجال صالحون الا زيدا
 واعترضه شيخ الاسلام حيث قال قد يوجه عمومهما فيما يخص به بوجوب دخول المستثنى في المستثنى منه
 لولا الاستثناء لكون الدار حاصرة للجميع ويرد بمنع وجوب ذلك وأن الدار حاصرة للجميع لجواز أن
 لا يكون زيدا منهم ولهذا احتج الى ذكرهم مع أن في عموم ذلك نظرا اذ معيار العموم صحة الاستثناء
 لاذكره وهنا لا يعرف الا بذكره وأما اختاره ابن مالك من جواز الاستثناء من النكرة في الاثبات نحو
 جاءني قوم صالحون الا زيدا فهو مخالف لقول الجمهور اذا الاستثناء استخراج ماله لوجب دخوله في المستثنى
 منه وذلك منتف في المثال نعم ان زيدا عليه منهم كان وافقاهم لكان فيه مأمرا آتفا اه وقوله وان الدار
 حاصرة للجميع فديقال ولو سلم انها حاصرة للجميع فكونها كذلك لا يقتضي العموم فيما يخص به
 لصدق اللفظ بجماعة ممن كانوا في الدار ولا يتبادر من اللفظ جميع من كانوا في الدار ويوجب بان الاستثناء
 دليل العموم فيما يخص به والالم يحتج اليه والظاهر من الاستثناء هو الاحتياج اليه وقوله ولهذا احتج
 الى ذكرهم بخلافه قول الشهاب قوله منهم حال من زيدا يعني لا يستثنى زيدا مثلا في هذا التركيب الا اذا
 كان من جملة الرجال المحدث عنهم فلا يلزم ذكر لفظة منهم في التركيب حين الاخبار اه وقوله في توجيه
 نظره اذ معيار العموم صحة الاستثناء لاذكره وقديقال من لازم ذكره على وجه صحيح صحته ولا شك في صحة
 هذا التركيب مع صحة هذا الاستثناء وقوله وأما اختاره ابن مالك الخ فيندفع به ايراد الكمال هذا المثال
 على الشارح فيقال كلامه مبني على مذهب الجمهور وواعلم أن ما تقدم عن التلويح قد يدل على العموم فيما
 مثل به ابن مالك أيضا سم (قوله كما نقله المصنف عن العامة) عبارته في شرح المنهاج قال النحاة ولا تستثنى
 المعرف من النكرة الا ان عمت نحو ما قام أحد الا زيدا وتخصصت نحو جاء رجال كانوا في دارك الا زيدا
 منهم اه اه سم قلت ظاهر عبارة النحاة المذكورة أنه لا بد من ذكرهم في التركيب كما قال شيخ
 الاسلام خلاف ما قاله الشهاب اذ لو كان المراد ما قاله الشهاب لذكر ذلك على وجه يشعر بعدم الاحتياج
 اليه في التركيب بان يقال اذا كان منهم (قوله نحو جاء عبيد زيدا) ليس بعام أي في جميع افراده والافه و عام
 فيما يخص به ان قيل الا زيدا منهم لما قدمه من أن الجمع المنكر اذا خصص يعم فيما يخص به وهو هنا يخص
 بقوله زيدا فلو تركه كان أولى ومع ذلك ففيه ما مر قاله شيخ الاسلام وقد يعتذر بأن التمثيل يتسارع فيه وبأن
 لا بد ليس صفة بل متعلق بجاء سم (قوله كافي رأيت رجالا) أي لانه لا يمكن رؤية جميع افراد الرجال
 (قوله والاصح أن أقل مسمى الجمع ثلاثة لا اثنان) قال شيخ الاسلام الحق به كما قال البرماوى كل ما دل
 على جمعية دلالة الجوع كناس وجيل بخلاف نحو قوم ورهط لان دلالة على المجموع لا على الجميع اه
 وأقول كلام التلويح دال على الحاق نحو قوم ورهط أيضا فانه قال اختلفوا في منتهى التخصيص الى أن قال
 والمختار عند المصنف ان كان جمعا مثل الرجال والنساء أو في معناه مثل الرهط والقوم يجوز تخصيصه الى
 الثلاثة تقرير على أنها أقل الجمع اه فتأمل اه سم (قوله فقد صفت قلوبكما) أي مالت قلوبكما
 لتحررهما رية وهو علة للتوبة وجواب الشرط محذوف تقديره تقبلا (قوله أي عائشة وحفصة)
 تفسير للضمير في تتوبا وفي قلوبكما (قوله لتبادر الزائد) علة لقوله مجازا لسكلام المصنف (قوله
 ومتضمنه) هو بصيغة اسم الفاعل أي المحتوى عليه أي المضاف الذي هو ضمير عائشة وحفصة فان المضاف
 اليه هو ضميرهما محتوم على المضاف وهو قلوب احتواء الكل على جزئه لان القاب جزء من الشخص (قوله
 بخلاف نحو جاء عبيدا) أي عالم يتضمن فيه المضاف اليه المضاف (قوله لكن ما مثله) هو على حذف
 مضاف أي لكن مقتضى ما مثله وبهذا يجاب عن قول الشهاب في الاخبار به أي بقوله مخالف عما مثله
 به نظر وبالمست مصدرية لقوله به فكان الاولى أن يقول تمثيلهم اه قاله سم (قوله مخالف لا طباق

عبيدا كما وينبئ على الخلاف مالا فقرأ أو وصى بدراهم زيدا والاصح أنه يستحق ثلاثة لكن ما مثله به من جملة الكثرة مخالف لا طباق

النحاة (الح) اعتمدت طائفة أن الخلاف في الجمعين وفرقت بينهما بوجه آخر منهم الاصفهاني شارح
المحول فانه قال مانصه التنبيه الرابع الجواب عن اشكال عرض لبعضهم يعني القرافي وهو انه قال في نحو
عشرين سنة أو رد هذا السؤال على الفضلاء ولم يحصل لي ولا لهم جواب وهو أن الخلاف في هذه المسئلة وهو
أن أقل الجمع اثنان أو ثلاثة غير مضبوط ولا متصور وسببه انه ان فرض قولهم أقل الجمع اثنان أو ثلاثة في صيغة
الجمع الذي هو جمع ميم عين امتنع اثباته في غيرها اذ لا يلزم من ثبوت الحكم لصيغة نبوته غيرها وان كان
في مدلول هذه الصيغة فان مدلول هذه الصيغة كل ما يسمى جمعاً وصيغ العموم قسمان جمع قلة وجمع كثرة
واتفق النحاة على أن جمع القلة موضوع للعشرة فيادونها الى الاثنين أو الثلاثة على الخلاف وجمع الكثرة
موضوع لما فوق العشرة قال صاحب المفصل وغيره وقد يستعمل كل منهما مكان الآخر ونصير بحكم
بالاستعارة يقتضي ان كلا منهما يستعمل في موضع الآخر مجازاً وان جمع الكثرة موضوع لما فوق العشرة
فان استعمل فيادون العشرة كان مجازاً فنقول موضع الخلاف ان كان جمع الكثرة فلا يستقيم لان أقل
الجمع على هذا التقدير أحد عشر والاثنان والثلاثة انما يكون اللفظ فيهما مجازاً والبحث في هذه المسئلة ليس
في المجاز لان اطلاق لفظ الجمع على الاثنين أو الثلاثة لا خلاف فيه انما الخلاف في كونه حقيقة بل لا خلاف ان
لفظ الجمع يجوز اطلاقه وارادة الواحد مجازاً فكيف الاثنان وان كان الخلاف في جمع القلة فلا يتبعه لانهم
ذكروا أمثالتهم في جوع الكثرة فدل على ان مرادهم في تصوير المسئلة ليس حصرها في جمع القلة
قال الاصفهاني والجواب الحق عن ذلك أن كون أقل الجمع اثنين أو ثلاثة هو على الاطلاق سواء كان ذلك جمع
قلة أو جمع كثرة ونقول جمع الكثرة يصدق على مادون العشرة حقيقة وأما جمع القلة فلا يصدق على ما فوق
العشرة فان ساعد على ذلك منقول الادباء فلا كلام والافن خالف فهو محجوج بالدلالة الاصولية الدالة على
عموم الجمع على الاطلاق وكيف لا يدعى اجماع الادباء على ذلك ومنهم المولى التفتازاني في التلويح فانه أشار
في تقرير كلام التقييع وشرحه الى التردد في أن أقل جمع الكثرة ثلاثة أو اثنان بعد ان بسط الكلام على
الخلاف في أن أقل الجمع ثلاثة أو اثنان قال مانصه واعلم أنهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة
فدل بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة يختص بالعشرة فيادونها
وجمع الكثرة غير مختص لأنه مختص بما فوق العشرة وهذا أوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه
كثير من الثقات اهـ ولما نقله عنه الدماميني في باب الاحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر من شره للنسبيل
عقبه بما نصه هذا كلامه ويعني بالمقام المشار اليه مقام التعريف بما يفيد الاستغراق ير يدان العلماء
لم يفرقوا في هذا المحل بين اقتلوا المشركين وأكرم العلماء من ملاحيت جعلوا كلامهم ما شاءا لثلاثة وما
فوقها الى غير النهاية فدل عدم الفرق بحسب الظاهر في هذه الحالة على ان التفرقة بينهما محال كونها
منكرين انما هو في جانب الزيادة كما قال وحاصله ان الجمعين متفقان باعتبار المبدأ متفقان باعتبار المنتهى
فبدأ كل منهما الثلاثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولانهاية الجمع الكثرة بهذا التقرير لا يحتاج الى ان
نقول في محل من المحال هذا ما استعير فيه جمع القلة لجمع الكثرة اهـ نعم في حواشي التلويح الحسروية
مانصه وجه عدم التفرقة ان كلامهم في الجمع المعرف سواء كان جمع قلة أو كثرة فلا بعد ان لا يبق بينهما فرق
بعد التعريف حيث قصد بهما الاستغراق وهذا لا يخالف ما صرح به الثقات لأن نصير بحكم في المنكر
فلينأمل اهـ ويتأمل في قول الدماميني لا يحتاج الى ان نقول الخ اهـ سم (قوله وشاع في العرف الخ)
هو من كلام المصنف جواب سؤال تقديره لم جعل جمع الكثرة في مسئلة الاقرار والوصية على الثلاثة كما تدل
عليه عبارته في شرح المنهاج حيث قال ولقائل أن يقول اتفقت الفقهاء على ان من أقر بدراهم قبل منه
تفسيرها بثلاثة وهي جمع كثرة وأقله باتفاق النحاة أحد عشر فجمع بين الكلامين اللهم الا أن يدعى

النحاة على ان أقله
أحد عشر فذلك قال
المصنف الخلاف في جمع
القلة وشاع في العرف
اطلاق دراهم على ثلاثة

الفقيه ان العرف شاع في اطلاق دراهم على ثلاثة واشتهر فصار حقيقة عرفية وهي مقدمة على اللغوية ولا يكفي ان يقول اطلاق جمع الكثرة على القلة يصح مجازا والاصل براءة الذمة عما زاد فقبلنا تفسيره بثلاثة لذلك لا نقول لا يقبل من اللفظ بحقائق الالفاظ في الاقارب والتفسير بالمجاز لا ترى ان من أقر بالفلس لا يقبل منه التفسير بفلس واحد وان صح اطلاق الجمع على الواحد مجازا اهـ وقضيت ان اطلاق دراهم على ثلاثة مجاز لغوي وهو ممنوع بل محل كون جمع الكثرة مجازا في العشرة وما دونها فيها ورد له جمع قلة والا كان مشتركا بينهما كما صرح به الرضى بقوله واعلم انه اذا لم يأت للاسم بناء الابداء جمع القلة كأرجل في الرجل والجمع الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار أحد ههنا للاخر مع وجود ذلك الآخر اهـ وبوافقه قول ابن مالك

و بعض ذى بكثرة وضعافى * كأرجل والعكس جاء كالصفي

اذ قوله وضعافى في الاشتراك ولا شك أنه لم يرد له دراهم جمع قلة فيكون استعمله في الثلاثة حقيقيا فلا حاجة الى الاعتذار بشيوع العرف لان الحاصل حينئذ انه محتمل للقلة والكثرة حقيقة والاصل براءة الذمة مما زاد وبهذا يظهر ما في كلام السكالك حيث صرح بالتجاوز فيما لم يرد له جمع قلة وما في قول الشارح ومماثلوا به من جمع الكثرة الخ لما تقرر انه مشترك بينهما في جواز أن يكون تمثيلهم به من حيث انه للقلة نعم ما سلكه المصنف يحتاج اليه في نحو قولهم فيما لو قال ان تزوجت النساء أو اشتريت العبيد فزوجني طائفي انه يبحث بثلاثة لورود جمع القلة للعبيد كما عهدي أن يقال اعتذار المصنف المذكور بقوله وشاع الخ انما هو في مسألة الاقرار أو الوصية بدراهم وقد يقال بجرى ان مثله في رجال الذي مثل به الشارح بان يدعى عرفا شيوعه في ثلاثة أيضا وأجرى شيخ الاسلام الخلاف في كل جمع كثرة شاع في القلة حيث قال بعد كلام قرره وحل فيه الدراهم في كلام المصنف على التمثيل مانصه فيكون الخلاف في جمعي القلة والكثرة في الاول وضعافى وفي الثاني شيوعا اهـ وفيه نظر اهـ سم (قوله كما قال الصفي الخ) متعلق بقول المصنف أى قال المصنف قولنا مماثلنا قول الصفي الهندى الخلاف في عموم الجمع المنكر أى المذكور بقول المصنف والاصح ان الجمع المنكر ليس بعام فان كلامهم ما تقييد لمحل الخلاف وان كان المقيد به متعاكسا والخلاف مبتدأ وفي عموم متعلق به وفي جمع الكثرة خبره سم (قوله لاستواء الواحد والجمع الخ) اشارة الى قرينة هذا المجاز وسكت عن بيان علاقته ويمكن أن تكون الكناية والجزئية لان الواحد من الجمع جزء منه سم * قلت قوله اشارة الى قرينة هذا المجاز غير ظاهر بل لو قيل انه اشارة الى علاقته هذا المجاز وانما المشابهة فيكون مجازا مستعارة حيث شبه الواحد بالجمع في كراهة التبرج ثم استعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه لم يكن بعيدا وأما القرينة التالية فتأمل (قوله في كراهة التبرج له) قال شيخ الاسلام في قوله أى للرجل القائل فهو متعلق بالكراهة لا بالتبرج اهـ زاد شيخنا الشهاب ويحتمل التعلق بالتبرج وعود الضمير للمذكور من الواحد والجمع اهـ وبدل على محتمل ما قاله ما ذكره ابن هشام أن الضمير قديعود على المعنى كما تعود الاشارة وجعل من ذلك قوله تعالى لو أن لهم ما في الارض جميعا ومثله معه لا فتدوا به أى بذلك سم (قوله على بابه) أى للثلاثة أو الاثنين أو الاولى أن يفسر بانه الجمع الاعم من أقله وما زاد عليه (قوله لان من برزت الخ) قال الشهاب أى فالوجه عليه هو اللزم العادى اهـ * أقول أو التهيؤ لذلك بان يسهل عليه ذلك وتطبيب به نفسه وان لم يوجد بان فعل سم (قوله والاصح تعميم العام بمعنى المدح والذم الخ) فيه أمور الاول أنه قد يقال لم عبر بتعميم دون عموم ويحاج بان اللفظ عام وضعافا لوجه لا اختلافهم في عمومهم وانما الاختلاف هل يعتمد بمومه ويعمل به أم لا فاشار الى ذلك بتعبيره بالتعميم بمعنى الاعتداد بعمومه والعمل به الثاني ذكر المدح والذم انما هو على وجه التمثيل والمراد ان سوق العام لغرض آخر كالمدح

كما قال الصفي الهندى
الخلاف في عموم الجمع
المنكر في جمع الكثرة
(و) الاصح (أنه) أى
الجمع (يصدق على
الواحد مجازا) لاستعماله
فيه نحو قول الرجل
لاسرأته وقد برزت
لرجل أنت تبرجين للرجال
لاستواء الواحد والجمع
في كراهة التبرج له
وقيل لا يصدق عليه ولم
يستعمل فيه والجمع في
هذا المثال على بابه
لان من برزت الرجل
تبرز لغیره عادة (و)
الاصح (تعميم العام
بمعنى المدح والذم) بان
سبق لاحدهما (إذا
لم يعارضه عام آخر) لم
يسق لذلك اذ ما سبق
له لا ينافي تعميمه فان
عارضه العام المذكور
لم يعر فيما عورض فيه
جمعا بينهما وقيل لا يعر
مطلقا

لأنه لم يسبق للتعميم (والثاني مطلقا) (٢٥٠) . كغيره ويظهر عند المعارضة إلى المرجح مثاله ولا معارض أن البراءة في تعميم

وإن الفجار لفي حجب
ومع المعارض والذين
هم لفروجهم حافظون
الاعلى أزواجهم أو ما
ملكتم أيمانهم فانه
وقد سبق للمدح يع
بظاهرة الاختين بملك
اليمن جمعوا عارضه في
ذلك وأن نجمعوا بين
الاختين فانه ولم يسبق
للمدح شامل لجمعهما
بملك اليمن فحصل
الاول على غير ذلك بان
لم يرد تناوله أو أريد
ورجح الثاني عليه بأنه
محرم (و) الاصح
(تعميم نحو لا يستون)
من قوله تعالى أفن كان
مؤمنا مكن كان فاسقا
لا يستون لا يستوى
أصحاب النار وأصحاب
الجنة فهو لنفي جميع
وجوه الاستواء الممكن
فيها لتضمن الفعل
المنفي المصدر منكر
وقيل لا يعم نظرا إلى أن
الاستواء المنفي هو
الاشتراك من بعض
الوجوه وعلى التعميم
يستفاد من الآية الاولى
أن الفاسق لا يلي عقد
النكاح ومن الثانية
أن المسلم لا يقتل بالذي
وخالف في المستثنين
الحنفية (و) الاصح
تعميم نحو (لا) كالت

أو الذم هل ينصرف بذلك عن عمومته أم لا الثالث أن الباعث في معنى للملازمة والاضافة بيانية والتقدير حال
كون العام ملتبسا من حيث سياقه بمعنى هو المدح أو الذم الرابع أن الشارح أشار بقوله بان سبق لاحدهما
إلى أن الواو بمعنى أو وقرينة ذلك عدم اجتماع المدح والذم غالباً وإن أمكن باعتبار بن الخامس أن شخب
الاسلام قال وسكت أى الشارح عن بيان مفهوم ما زاده بقوله لم يسبق لذلك وهو ما إذا عارض العام
المدح أو عام آخر سبق لذلك فكل منهما عام وظاهر أنها متعارضان فيحتاج إلى مرجح اه وقد يجاب
عن سكوت الشارح بما ذكرناه انما سكت عنه لدخوله في منطوق كلام المصنف فيستفاد منه الاعتداد
بعموم الاول كمعارضه فيحتاج إلى الترجيح كما يعلم من باب التعادل والتراجع والسادس أنه سكت
الشارح والمحشيان عن مفهوم قول المصنف عام آخر وهو ما إذا عارضه خاص سبق لذلك أو لا والقياس أنه
يقدم عليه في القسمين السابع قوله اذا ما سبق لذلك لا ينافي تعميمه قال شيخ الاسلام لتعليل لتعميم العام
بمعنى المدح أو الذم اه ويجوز كونه تعليلاً لتقييد الشارح بقوله لم يسبق لذلك اه سم (قوله لأنه لم يسبق
للتعميم) أى بل انما سبق للمدح أو الذم (قوله جمعا) تمييز محمول عن المفعول أى يعم جميع الاختين في الوطء
بملك اليمن وقوله وعارضه في ذلك أى عمومته للاختين بملك اليمن جمعا (قوله فعمل الاول) أى قوله وما
ملكتم أيمانكم على غير ذلك أى على غير جميع الاختين بملك (قوله بان لم يرد تناوله) أى على القول
الاول وقوله أو أريد بدرجج الثاني الخ أى على القول الثالث (قوله بأنه محرم) أى والاول مبيح والمحرم
مقدم على المبيح لأن درء المفسد مقدم على جلب المصالح (قوله الممكن نفياً) دفع لاستدلال الخصم بأنه
لو كان عاماً لما صدق لأنه لا بد بين أمرين من مساواة من وجه وأقله المساواة في سلب ما عداهما عنهما ما حصل
الدفع أن المراد نفي مساواة يصح انتفاؤها وان كان ظاهراً في العموم فهو من قبيل ما يخصه العقل نحو والله
خالق كل شيء أى كل شيء يخلق اه سم (قوله لتضمن الفعل المنفي مصدر منكر) عبارة العضد لئلا ينفى
نكرة في سياق النفي لأن الجملة نكرة باتفاق النحاة ولذلك يوصف بها النكرة دون المعرفة فوجب التعميم
كغيره من النكرات وليس هنا قياساً في اللغة بل استدلال بالاستقراء اه وقوله لان الجملة نكرة قال
السعد دفع لما قيل ان التمثيل بلا يستوى ليس بحسن لان المراد في النكرة اسم الجنس ويستوى فعل
هذا ولكن نصريحهم بان التعريف والتنكير من خواص الاسماء ينفي كون الجملة نكرة والمحققون من
النحاة على أن المراد بتذكير الجملة ان المفرد الذي ينسب منها نكرة وعموم الفعل المنفي ليس من جهة تنكيره
بل من جهة ان ما تضمنه من المصدر نكرة فعنى لا يستوى بدو عمر ولا يثبت استواء بينهما اه وبه يظهر
حسن صنيع الشارح وعدوله عن صنيع العضد سم (قوله نظرا إلى أن الاستواء المنفي الخ) قال العضد
في تقرير هذا الدليل قالوا أو لا المساواة مطلقاً أى في الجملة أعم من المساواة بوجه خاص وهو المساواة من
كل وجه فلا يبدل عليه لان الاعم لا يشعاره بالاختصاص بوجه من الوجوه فلا يلزم من نفيه نفيه الجواب ان
ما ذكرتم من عدم اشعار الاعم بالاختصاص انما هو في طرف الانبات لا في طرف النفي فان نفي الاعم يستلزم نفي
الاخص ولو لا ذلك لجا مثله في كل نفي فلا يعم نفي أبدا اه وبه يعلم أن تقرير الشارح لهذا الدليل أعنى
قوله نظرا إلى أن الخ يحتاج إلى تعميم وإن حق التعبير بدل قوله ان المنفي هو الاشتراك من بعض الوجوه أن
يقول ان المنفي مطلق الاشتراك ودعوى سم أن عبارة الشارح وافية بجميع معاني عبارة العضد غير مسلبة
كما ترى فتأمل (قوله يستفاد من الآية الاولى الخ) فيه أن المتجه حمل الفاسق في الآية على الكافر لقوله وأما
الذين فسقوا إلى قوله وذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون فان قوله فاما الذين الخ تفصيل للمؤمنين
والفاسق وبيان لحكمهم وهذا يقتضى أن المراد بالفاسق الكافر (قوله فهو لنفي جميع المالكولات)

المتضمن المتعلق بها (قبل وان أكلت) فزجني طالق مثلهما ولا يمنع من جميع المأكولات فيصيح تخصيص بعضها في المستثنين بالنية
ويصدق في إرادته وقال أبو حنيفة لا تعميم فيهما فلا يصح التخصيص (٢٥١) بالنية لان النفي والمنع حقيقة

الاكل وان لازم منه النفي والمنع لجميع المأكولات حتى يحثت بواحد منها اتفاقا وانما عبر المصنف في الثانية بقيل على خلاف نسوية ابن الحاجب وغيره بينهما لمافهمه من أن عموم السكر في سياق الشرط بدلي كما تقدم عنه وليس الامر كما فهم دائما لما تقدم من مجيئها للشمول (لا المقتضى) بكسر الضاد وهو ما لا يستقيم من الكلام الابتدئ أحد أمور يسمى مقتضى بفتح الضاد فانه لا يعم جميعها لا بدفاع الضرورة بأحدها ويكون مجالا بينهما بالقرينة وقيل يعمها حذرا من الاجال مثاله حديث مسند أحن عاصم الآتي في مبحث الجمل رفع عن أمسي الخطا والسيان فلو قوعهما لا يستقيم الكلام بدون تقدير المؤاخاة أو الضمان أو نحو ذلك فقد رنا المؤاخاة انهما عرفا من مثله وقيل بقدر جميعها (والعطف على العام)

أى من حيث كونها مأكولة (قوله المتضمن) على صيغة اسم المفعول نعمت للاكل وانما كان متضمنا على زنة لمفعول تضمن اللفظ له دلالة الفعل على الحدث والزمان فهو جزء مدلوله ومتضمن له الفعل وقوله المتعلق بصيغة اسم الفاعل نعمت للاكل أيضا وضحير بهما المأكولات وأفراد الاكل وعلم من تمثيل المصنف بلا أكلت وان أكلت تصوير المسئلة بأن يكون الفعل متمدا بغير مقيد بشئ وهو الذى ذكره الغزالي والامام والآمدى وغيرهم وعلى هذا لا يناول الافعال الفاصرة لكن القاضى عبد الوهاب في كتاب الافادة قال الفعل في سياق النفي هل يقتضى العموم كالسكر في سياق النفي لان نفي الفعل نفي لمصدره فاذا قلنا لا يقوم كأمافلا الاقيام وعلى هذا التصوير نم المسئلة الفاصرة قوله لزر كشيء ويمكن أن يكون عدم تقييد الشارح الفعل بالتمدى لذلك سم (قوله وقال أبو حنيفة لا تعميم فيهما) أى وضعا بل لزوما كما سبذ كره (قوله لان النفي) أى في المسئلة الاولى وهى لا أكلت وقوله والمنع أى في المسئلة الثانية وهى ان أكلت (قوله وان لازم منه) أى من المذكور وهو نفي حقيقة الاكل ومنه (قوله على خلاف نسوية الخ) حال من قيل وخلاف بمعنى مخالفة ويمكن أيضا تعلقه بعبر سم (قوله لا المقتضى الخ) هو وما عطف عليه بالجر عطف على العام (قوله ما لا يستقيم من الكلام) الاظهر ان من تبعية فالتقتضى كلام مخصوص وقوله يستقيم أى يصدق وقوله يسمى أى ذلك الاحتمال مقتضى (قوله فانه) أى المقتضى بالكسر لا يعم تفسير لقول المصنف لا المقتضى وما بعده على نفي العموم وهو على عدم العموم لكن بانضمام ما بعده والاول الاظهر (قوله من مثله) أى مثل هذا التركيب (قوله وقيل بقدر جميعها) أى وهو القول بتعميم المقتضى (قوله فانه لا يقتضى العموم في المعطوف) قل شيخ الاسلام أجرى العطف في كلام المصنف على معناه المصدرى ولوجهه معنى المعطوف اكفاه أن يقول فلا يعم ولا كان أنسب بما قبله وما بعده على ان التعبير بنفي منهما نحوزا بالنظر الى المثال لان الكلام فيه انما هو في متعاقبي المعطوف والمعطوف عليه لا فيهما أنفسهما اه وحاصله إيراد ان أكلت ولا يوجب عنه بأن الحامل على الاجراء المذكور انه ظاهر اللفظ مع صحته فلا ضرورة الى العدول عنه وفيه نظر لان العطف بالمعنى المصدرى مع قووات مناسبة لما قبله وما بعده لا يتأتى تعميمه الا بغاية التعسف وأما الثاني فيمكن دفعه بالوجه الاول في قول شيخنا الشهاب مانصه قوله ولا ذوعه عطف على مسلم بكافر المقدر عطف على بكافر الملقوظ ويصح أن يكون المعطوف عليه لفظ مسلم والمعطوف ذو عهد وهما المحدث عنهما وعمومهما باعتبار قيد هما وهما بكافر الاول والمقدر اه وقوله وبكافر المقدر أى على الخلاف فان الحنفى يقدره والشافعى انما يقدر بحربى وقوله وعمومهما أى على الخلاف فان الشافعى يمنع عموم العطف والعطف على الوجه الاول في كلام الشيخ من عطف مفردين على مفردين وعلى الثاني عطف مفرد على مفرد (قوله قلنا في الصفة ممنوع) أى وأما في الحكم فسلم (قوله وخص منه) أى أخرج منه غير الحربى فيقتل به (قوله بل يقدر بحربى) أى يقدر ذلك من أول الامر (قوله والفعل المثبت ونحو كان يجمع في السفر) قيد الفعل المثبت بقوله بدون كان ليغير ما عطف عليه لان الاصل في العطف المغيرة وكان يمكن ترك التقييد وجعل هذا العطف من قبيل عطف الخاص على العام ونكسته دفع ما يتوهم من عموم المعطوف نظر الماياتى من أنه قد تستعمل كان مع المضارع للتكرار وقد يقال لا حاجة لجمع المصنف بينهما بل كان يكفيه الاختصار على الفعل المثبت والتمثيل له مع كان وبدونها كما فعل ابن الحاجب أو الاختصار على كان يجمع في السفر انهم غيره بالاولى لانه اذا لم يعم مع أنه يستعمل

فانه لا يقتضى العموم في المعطوف وقيل يقتضيه لوجوب مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم وصفته قلنا في الصفة ممنوع مثاله حديث أبى داود وغيره لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوعه في عهده قيل يعنى بكافر وخص منه غير الحربى بالا جماع قلنا لا حاجة الى ذلك بل يقدر بحربى (والفعل المثبت) بدون كان (وهو كان يجمع في السفر) مما افترن بكان

فلايم أقسامه وقيل بعمهائال الأول حديث بلال بن النسي صلى الله عليه وسلم على داخل الكعبة رواه الشيخان والثاني حديث أنس
أن النبي صلى الله عليه وسلم (٢٥٢) كان يجمع بين الصلوتين في السفر رواه البخاري فلايم الأول الفرض والنفل

ولا الثاني جمع التقديم
والتأخير اذ لا يشهد
اللفظ بأكثر من صلاة
واحدة وجمع واحد
ويستحيل وقوع
الصلاة الواحدة فرضاً
ونفلاً والجمع الواحد في
الوقتين وقيل يعلمان
ما ذكرهما صدفهما
بكل من قسمي الصلاة
والجمع وقد نستعمل
كان مع المضارع للتكرار
كافي قوله تعالى في قصة
اسماعيل عليه الصلاة
والسلام وكان يأمر
أهله بالصلاة والزكاة
وقولهم كان حاتم يكرم
الضيف وعلى ذلك جرى
العرف (ولا المعلق
بعلة) فإنه لا يعم كل محل
وجدت فيه العلة (لفظاً
لكن) بعمه (قياساً)
وقيل بعمه لفظاً مثله
أن يقول الشارع حرمت
الخمر لاسكارها فلا يعم
كل مسكر لفظاً وقيل
بعمه لذكر العلة فكانه
قال حرمت المسكر
(خلافاً لأعمى ذلك)
أي العموم في مقتضى
وما بعده كالتقديم
(و) الأصح (أن ترك
الاستفصال) في حكاية

للتكرار فغيره أولى ويحجب بأن الحامل له على صنيعة إرادة الاختصار مع حصول المطلوب لأنه لو
اقتصصر على الفعل المثلث بلا تمثيل لتوهم عدم شموله لكان مع المضارع لمزيت به بأنه قد يستعمل للتكرار
فيتوهم تعميمه أو مع التمثيل للخالي عن كان فقط فكذا ذلك أو لما اقترن بكان توهم القطع بعدم التعميم
في الخالي عنهم ما مع جريان الخلاف فيه فنته دره سم (قوله فلايم أقسامه) كذا عبر في المختصر وعبر
العصدي بقوله لايم أقسامه وجهاته قال المولى التفتازاني جعل المتخلفات بالذات كالنفل والفرض في مثال
صلى داخل الكعبة أقساماً وبالحيثيات كالعشاء بعد الحجرة وبعد البياض أي في مثال صلى بعد غيبوبة الشفق
جهات ولما كان التقسيم كما يكون بالذات يكون بالاعتبار اقتصر في المتن على ذكر الأقسام اه ووجه
اختيار الشارح طريق المختصر أنه أخصر اه سم (قوله اذ لا يشهد اللفظ الخ) قد يقال كيف
لا يشهد اللفظ بذلك مع ما يأتي له من أنه قد يستعمل كان مع المضارع للتكرار وجريان العرف على ذلك
ويحجب بأن المراد لا يشهد بذلك باعتباره الاستعمال لا كثيراً ولا يشهد بذلك بدون القرينة وأما استعمال
كان مع المضارع للتكرار فهو مع القرينة كما قاله شيخ الإسلام (قوله وقيل يعلمان ما ذكرهما صدفهما
لا لفظاً أي يجوز أن تكون هذه الصلاة فرضاً وأن تكون نفلاً ويجوز أن يكون هذا الجمع جمع تقديم
وأن يكون جمع تأخير جوازاً على سبيل البدل لأن الواقع منه صلى الله عليه وسلم صلاة واحدة كما ذكره
الشارح بقوله ويستحيل وقوع الصلاة الواحدة فرضاً ونفلاً الخ (قوله وقد نستعمل كان الخ) أي وهذا
لا يرد على ما تقدم لأن هذا الاستعمال القرينة وما نحن فيه في الاستعمال بدون قرينة كما مر ثم إن
التحقيق أن المفيد للاستمرار هو المضارع بدون كان وكان انما يفيد مضى الفعل أي الحدث الدال عليه
المضارع كما قال السعد ويشهد لذلك قولهم بنو فلان يكرمون الضيف وياً كاون الحنطة فإنه يفيد أن ذلك
عادتهم ويؤيد ذلك ما نقرر في المعاني أنه يقصد بالمضارع الاستمرار التجددي بحسب المقام فقد علم أن
إفادة المضارع التكرار لا يتقيد بمقارنته كان قاله سم (قوله ولا المعلق الخ) بالجر عطفاً على قوله لا لا يقتضي
وقوله لفظاً تمييزاً محمول عن المضاف أي ولا تعميم لفظ المعلق حكمه بعلة الخ (قوله لكن بعمه قياساً) قال
شيخ الإسلام لا ينافي تسميته عقلاً في قوله أو عقلاً كترتيب الحكم على الوصف الخ لأن المراد منه ما
واحد وانما أعاد ذلك لبيان الخلاف في أن عمومه مضمي أو قياسي اه وفيه أن يقال لا حاجة في ذلك
للاجمع بين الموضعين لا مكان الاختصار على أحدهما مع بيان الخلاف بل الفرق بين الموضعين أن اللفظ
في الأول أعني قوله كترتيب الحكم الخ صالح لشموله لمتعدد كلفظ العلماء في قولك أكرم العلماء بخلافه
هنا فإن لفظ الخمر غير شامل لغيره مما تجرى فيه العلة المذكورة بقي أن يقال إذا كان العموم المذكور
قياساً فالوجه ذكر هذه المسئلة في باب القياس لا هنا وجوابه ان المتعلق باب القياس أصل الحلق لا بيان
العموم المراد هنا فذكرها هنا لذلك وإن سلم أن محلها باب القياس فيقال وجه ذكرها هنا أنه لما قيل بالعموم
فيها لفظاً مناسب ذكرها هنا سم (قوله خلافاً لأعمى ذلك) تصرح بماعلم التزام من ذكر الأصح
أو هو لرفع توهم أن في المفهوم تفصيلاً عند المخالف من كونه أماً مجزئاً أو بعضه عاماً وبعضه خاصاً مثلاً فنص
على ذلك بقوله خلافاً الخ (قوله وإن ترك الاستفصال الخ) أي ترك الشارع طلب التفصيل في حكاية حال
الشخص والمراد بالحكاية المذكورة والتلفظ كقول غيلان لرسول الله صلى الله عليه وسلم أي أسلمت على
عشرة نسوة مستفتياً لفظه حكى به حاله وقول الشارح في حكاية الحال متعلق بترك ويجوز كون في
لصاحبة والمقال بمعنى القول واللفظ وشمل حكاية الحال كون الحاك صاحب القول وكونه غيره سم

(قوله)

الحال (ينزل منزلة العموم) في المقال كافي قوله صلى الله عليه وسلم لغيلان بن سلمة الشقي

وقد أسلم على عشرة نسوة أمسك أربما وفارق سائرهن رواه الشافعي وغيره فإنه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل هل تركنهن معاً أو منياً

فأولاً أن الحكم

الحالين لما أطلق الكلام لا تتنازع الإطلاق في موضع التفصيل المحتاج إليه وقيل لا ينزل منزلة العموم بل يصحون الكلام مجمل وسيأتي تأويل الحنفية أمسك بابتدئ نكاح أربع منهن في المعية واستمر على الأربع الأول في الترتيب (و) الأصح (أن نحوياً بها النبي) اتق الله ويأبها للزمل قم الليل (لا يتناول الأمة) من حيث الحكم لاختصاص الصيغة به وقيل يفتادهم لأن أمر القدوة أمر لا يتابعه معه عرفاً كافي أمر السلطان الأمير بفتح بادأ ورد العدو وأجيب بأن هذا فيها يتوقف المأمور به على المشاركة وما نحن فيه ليس كذلك (و) الأصح أن (نحوياً بها الناس) يشمل الرسول عليه الصلاة والسلام وأن اقترن بقيل وقيل لا يشمله مطلقاً لأنه ورد على لسانه للتبليغ لغيره (وثانها التفصيل) أن اقترن بقيل فلا يشمله لظهوره في التبليغ والافيشمله

(قوله فلولاً أن الحكم) أي وهو أمساك الأربعة ومفارقة الباقي بم الحالين أي الترتيب والمعية لما أطلق الكلام أي الجواب وقال أمام الحرمين فيه نظر عندي وذلك لجواز كون النبي صلى الله عليه وسلم عالماً بصورة الواقعة فلهذا لم يستفصل فلا يكون ذلك كالعوم في المقال اه وقوله عالماً بصورة الواقعة أي بأن تزوجهن معالفة ساد العقد حينئذ فله أمساك أي زوج أربع أي أربع منهن لا يقال وبأنه تزوجهن مرتباً فله أمساك الأربع الأولى أصح فكذا نكاح من بعدهن لأن هذا لا يناسب إطلاق قوله أمساك أربعاً يمكن أن يحجب عن النظر المذكور بوجهين الأول أن إطلاقاً صلى الله عليه وسلم في الجواب وإن كان عالماً بصورة الواقعة يعلم الحالين والاستفصل لأن إطلاق الجواب يوهم السامعين وكل من تابعه الجواب عموم الحكم ويحمل على العمل به مع كثرة من أسلم على أكثر من العدد الشرعي واثاني أن كونه عليه الصلاة والسلام عالماً بصورة الواقعة خلاف الظاهر لظهور اتقاء أسباب العلم بذلك من نحو التحاطة بتقديره فلا شبهة لعاقلة أن الظاهر أنه تزوجهن مرتباً لأنه الغالب بل لا يكاد يقع تزوج العشرة معاً فلو فرض كونه صلى الله عليه وسلم عالماً بالواقعة كان الظاهر علمه بالترتيب وظاهر أن إطلاق قوله أمساك أربعاً أنه لا فرق بين أمساك الأوليات وأخرى من والمسئلة ظنية يكفي فيها مثل ذلك والحاصل أن الظاهر عدم علمه عليه أفضل الصلاة والسلام وأنه بتقديره يكون الظاهر الترتيب وعلى كل منهما ثبت المطلوب لأن الظنيات يكتب فيهما بالظن وظاهر تقرير الشارح وغيره بناء الجواب على عدم علمه صلى الله عليه وسلم بالواقعة وأعل اقتصارهم على ذلك لأنه الظاهر سم (قوله وسيأتي تأويل الحنفية الخ) أي بناء على أنه مجمل والتأويل المذكور لدليل قام عندهم (قوله اتق الله) قال الشهاب خاطبه بالتقوى تكليفاً لأن سبب التكليف وهو القدرة بمعنى سلامة الأسباب والآلات قائم والعصمة لا تنافي ذلك قال أبو منصور المتر بدى العصمة لا تنزل المحنة أي الابتلاء وهو التكليف اه قاله سم ثم إن محل الخلاف ما يمكن فيه إرادة الأمة معه صلى الله عليه وسلم ولم تقم قرينة على إرادتهم معه بخلاف ما لا يمكن فيه ذلك نحوياً بها الرسول باغ ما نزل إليك أو ما يمكن فيه ذلك وقامت قرينة على إرادتهم معه نحوياً بها النبي إذا طلقتم النساء الآية وليس من محل الخلاف أيضاً ما لا يمكن فيه إرادة النبي صلى الله عليه وسلم بل المراد به الأمة نحو لئن أشركت ليحبطن عملك وإن مثل به بعضهم لمحل الخلاف قاله شيخ الإسلام (قوله من حيث الحكم) تقييد لمحل الخلاف أي وأما من حيث اللفظ والصيغة فلا يتناولهم قطعاً (قوله وأجيب بأن هذا) أي التعليل المذكور وهو قوله لأن أمر القدوة أمر لا يتابعه (قوله يشمل الرسول عليه الصلاة والسلام) قال السعد أي بحسب الحكم المستفاد من التركيب اه أي كما شمله اللفظ قال العضد لما تقدم أنه من يتناوله اللفظ لغة فوجب الدخول فيه عند التركيب اه (قوله وإن اقترن بقيل) قال السعد ليس المراد صريح لفظ القول أي فقط بل يدخل فيه مثل بلغهم كذا وكذا أو كتب إليهم كذا وما أشبه ذلك اه (قوله لأنه ورد على لسانه للتبليغ لغيره) عبارة العضد قالوا أولاً أنه عليه الصلاة والسلام أمر أو مبلغ فإن كان أمراً فلا يكون مأموراً لأن الواحد بالخطاب الواحد لا يكون أمراً أو مأموراً معاً وإن كان مباحاً فلا يكون مبلغاً إليه مثل ذلك اه فإن قيل قد يكون أمراً مأموراً من جهتين قلنا الأمر على رتبة من المأمور ولا بد من المغايرة الجواب لأن سلم أنه أمر أو مبلغ بل الأمر هو الله تعالى والمبلغ جبريل وهو صلى الله عليه وسلم حاك لتبليغ جبريل ما هو داخل فيه اه وقوله لا يكون أمراً أو مأموراً معاً قال في العقود أي بالقطع الضروري وأولاً الأمر طالب والمأمور مطلوب وقوله لمثل ذلك أي للقطع والمغايرة بين الأمر والمأمور وقوله فإن قيل قد يكون أمراً مأموراً من جهتين الخ قال السعد فإن قيل فله يرد على التبليغ ولا يتأتى الجواب بمثل ما ذكرنا لا يشترط كون المبلغ أعلى قلنا لا بد أن يكون وصول الخطاب إلى المبلغ قبيل وصوله إلى المبلغ إليه وهذا في الواحد محال وإن تعددت جهاته وهو

(د) الاصح (انه) أى
 نحو يا أيها الناس (يعم
 العبد) وقيل لا يعمه
 لصرف منافعه الى سيدة
 شرعاً فلنا في غير أوقات
 ضيق العبادات
 (والكافر) وقيل
 لا بناء على عدم تكليفه
 بالفسوق (ويتناول
 الموجودين) وقت
 وروده (دون من
 بعدهم) وقيل يتناولهم
 أيضاً مساواتهم للموجودين
 في حكمه اجتماعاً قلنا
 بدليل آخر وهو مستند
 الاجماع لا منه
 (و) الاصح (ان من
 الشرطية يتناول
 الاناث) وقيل تختص
 بالذكور وعلى ذلك لو
 نظرت امرأة في بيت
 أجنبي جاز رميها على
 الاصح لحديث مسلم من
 تطلع في بيت قوم بغير
 اذنهم فقد حل لهم أن
 يفتقوا عينه وقيل لا يجوز
 لان المرأة لا يستتر منها
 (و) الاصح (ان جمع
 المذكور السالم)

ظاهر اه وبما تقرر يعلم ان الشارح قد كرر دليل هذا القول دون جوابه واهله لاشكال اطلاق نفي التبليغ
 عليه صلى الله عليه وسلم وكان وجه تعرضه لدليل الثاني والثالث دون الاول ظهور دليله اذ لا شبهة في تناول
 اللفظه اه سم (قوله) وانه يعم العبد أى شرعاً لا كلام في أنه يعمه لغة وعبارة العضد خطاب الشرع
 بالاحكام بصيغة تتناول العبيد لغة مثل يا أيها الناس يا أيها الذين آمنوا هل تتناول العبيد شرعاً حتى يعمهم
 الحكم أو لا بل يختص بالاحرار الاكثر على أنه يتناول العبيد سم (قوله) ويتناول الموجودين عطف
 على يشمل الرسول فهو من محل الخلاف وكان الاولى أن يقول والاصح الخ كما قال في الذي قبله وقوله
 الموجودين أى بصفة التكليف (قوله) دون من بعدهم هذا هو محط الخلاف قال السعد أى بعد الموجودين
 في زمن الوحي وقيل من بعد الحاضرين مهبط الوحي والاول هو الوجه ويدل عليه ما ذكر في الاستدلال
 انه لا يقال في المعدومين يا أيها الناس اه وبالأول جزم الشارح بقوله وقت وروده سم (قوله) وقيل
 يتناولهم أيضاً قال العضد لئلا أى على الاول اننا لم قطعاً انه لا يقال للمعدومين يا أيها الناس ونحوه وانكاره
 مكابرة ولنا أيضاً انه امتنع خطاب الصبي والمجنون بنحوه واذا لم يوجهه نحوهم مع وجودهم لقصورهم عن
 الخطاب فلم يعد أجدراً أن يمنع لان تناوله بعد اه واعترضه السعد فقال واعلم أن القول بعموم النصوص
 لمن بعد الموجودين وان نسب الى الخنابلة فليس ببعيد الى أن قال وما ذكره المحقق من ان انكاره مكابرة
 حق فيما اذا كان الخطاب للمعدومين خاصة وأما اذا كان للمعدومين والموجودين ويكون اطلاق لفظ الناس
 أو المؤمنين على المعدومين على سبيل التغليب فلا ومنه ما نفع في الكلام وكذا الاستدلال الثاني ضعيف
 لان عدم توجه التكليف بناء على دليله لا ينافي عموم الخطاب وتناوله لفظاً اه وقوله لان عدم توجه
 التكليف الخ معناه أن قيام الدليل على عدم تكليف نحو الصبي حتى كان خارجاً من حكم هذا الخطاب الآن
 لا ينافي عموم له وتناول اللفظه حتى يستدل بعدم توجه له على عدم توجه للمعدوم سم * قلت قد يناقش
 في تضعيفه الاول بان التغليب مجاز والكلام في التناول بحسب الحقيقة فتأمل له (قوله) قلنا بدليل آخر أى
 المساواة المذكورة بدليل آخر وليس تقديره قلنا التناول بدليل آخر اذا الاول لا يقول بالتناول أصلاً فقوله قلنا
 الخ رد لكون المساواة دليل التناول هذا معنى العبارة (قوله) لا منه أى من نحو يا أيها الناس وحاصله أنه
 لا خلاف ان الموجودين بعد الخطاب وقبله لا خلاف في أنهم سواء في الحكم وانما الخلاف في أن غير
 الموجودين هل هم داخلون في الخطاب أم لا (قوله) من الشرطية) كذا في المختصر وعبر العضد بقوله لا
 يفرق فيه بين المذكور والمؤث مثل من وما وان كان العائد مذكراً فانه يعم المذكور والمؤث عند الاكثر قال
 السعد يشير الى أن ذكر من الشرطية مجرد التثنية والضابط للالفاظ التي لا يفرق فيها بين المذكور والمؤث
 وكان لها عموم مثل من وما الموصولتين والشرطيتين وغير ذلك اه وكان تقييده بقوله وكان لها عموم
 المراد منه العموم الاستغراقي لمناسبة أن هذه المباحث عماله عموم استغراقي والا فلا مانع من جريان
 الكلام فيها هو أعم من الاستغراقي والبدلي ثم رأيت قول شيخ الاسلام هذا مع أن الظاهر عدم تقييد
 من بشئ مما ذكر أى من كونها شرطية أو استفهامية أو غير ذلك لتشمل من التامة والموصوفة لكن
 عمومها في الاثبات عموم بدلي لا شمولي اه قاله سم (قوله) لان المرأة لا يستتر منها) فيه حيث لم يعلمه
 بان من لا تتناول المرأة كما هو الظاهر لو بنيت هذه المسئلة على هذا الخلاف اشعار بجواز بناء هذا القول
 على القول الراجح من هذا الخلاف أيضاً فيكون الحديث المذكور من العام المخصوص بغير المرأة وحاصله أنه
 أشار الى بناء القول الاول في نظر المرأة على الراجح من هذا الخلاف وجوز في القول الثاني بناءه على الراجح
 أيضاً بناء على تخصيص الحديث بغير المرأة نظر المعنى المذكور وهو كونه لا يستتر منها سم (قوله) جمع
 المذكور السالم) نبه به على أنه محل الخلاف فخرج به اسم الجمع كقوم وجمع المذكور المكسر وما يدل على

كالمسلمين (لا يدخل فيه النساء ظاهرا) وانما يدخلن بقرينة تغليب الذكور وقيل يدخلن فيه ظاهر الامة لما كثر في الشرع مشاركتهم
لأن كور في الاحكام لا يقصد الشارع بخطاب الذكور قصر الاحكام عليهم (د) الاصح (ان خطاب الواحد)

(٢٥٥)

بحكم في مسئلة (لا يتعمدها)

الى غيره (وقيل نعم)

غيره (عادة) لجرى بان

عادة الناس بخطاب

الواحد واردة الجمع

فيما يتشاركون فيه قلنا

بحاجتنا الى القرينة

(د) الاصح (ان

خطاب القرآن والحديث

بيأهل الكتاب) نحو

قوله تعالى يا اهل

الكتاب لا تغفلوا في

دينكم (لا يشمل الامة)

وقيل يشملهم فيما

يتشاركون فيه

(د) الاصح (ان

المخاطب بكسر الطاء

داخل في عموم خطابه

ان كان خبرا) نحو والله

بكل شئ عليم وهو

سبحانه وتعالى عما يذانه

وصفاته (لا أمرا)

كقول السيد لعبد

وقد أحسن اليه من

أحسن اليك فأكرمه

لبعد أن يريد الأمر

نفسه بخلاف الخبر وقيل

يدخل مطلقا نظر الظاهر

اللفظ وقيل لا يدخل

مطلقا لبعد أن يريد

المخاطب نفسه الا

بقرينة وقال النووي

جمعية بغير ما ذكر كالناس فلا يشمل الاولان النساء قطعا ويشملهن الثالث قطعا قال الزركشي وفي بعض
النسخ وكذا المكسر وضميمهما هو استدراك على تصورهم المسئلة بالجمع السالم فان المكسر كذلك ولم
أرتصر بما بذلك بل رأيت في بعض المسودات أن جمع التكسير لا خلاف في عدم الدخول فيه ويشهد له أنه
لو وقف على بني زيد فإنه لا يدخل فيه البنات نعم ان قامت قرينة على الدخول دخلن على الاصح كالموقوف
على بني نعيم وهاشم فان القصد الجهة اهـ والتحقيق كما في العضاء أن المكسر لا يشمل الاناث ان دل بمادة
كرجال والافقية الخلاف السابق اهـ شيخ الاسلام (قوله كالمسلمين) فيه اشارة الى أن محل الخلاف فيما
فيه وصف يناسب الاناث أيضا كالمسلمين بخلاف نحو الزيدون (قوله ظاهرا) تمييز محمول عن الجبرور بني
والاصل وان جمع المذكور السالم لا يدخلن في ظاهره أى بقطع النظر عن القرينة (قوله لا يقصد الشارع
الح) أورد عليه أن جعل المضارع جوابا للآية يخشى الاعلى مذهب ابن عصفور ويمكن أن يجاب بان لما انما
نحتاج الى الجواب اذا قصد بها التعليق أما اذا لم يقصد بها الا مجرد الظرفية فلا نحتاج الى جواب وحينئذ
فقوله لا يقصد خبران ولما علق به سم (قوله قصر الاحكام عليهم) المراد القصر بحسب اللفظ بان لا يراد
تناول اللفظ لمن ولا بيان حكمهم بهذا اللفظ ولا يراد به الرجال وبيان حكمهم لا قصر الحكم في الواقع
فاندفع قول الشهاب فيه بحث فانه ليس فيه تعرض لقصر غاية الامر السكوت عنهم إقاله سم (قوله
وقيل يشملهم فيما يتشاركون فيه) قال السكالك الشمول هنا هل هو بطريق العادة العرفية أو الاعتبار
العقلي فيه الخلاف وعلى هذا ينبغي استدلال الأئمة بمثل قوله تعالى أنا مردون الناس بالآية فان هذه الغضاير
لبنى اسرائيل قال وهذا كله في الخطاب على لسان نبينا صلى الله عليه وسلم وأما خطابهم على السنة أنبيائهم
فهى مسئلة شرع من قبلنا والقول بأنه يعمهم بطريق الاعتبار العقلى وهو القياس لا ينفى فيه المصنف انما
ينفي العموم من حيث اللفظ بالصيغة أو العادة اهـ (قوله في عموم خطابه) أى في عموم متعلق خطابه
لظهور أن الدخول انما هو في المخاطب به (قوله نحو والله بكل شئ عليم) ان قلت هذا لا خطاب

فيه * قات المراد بقولهم المخاطب هل يدخل في خطابه أم لا ما عير به بعضهم ان المنكلم

بكلام يصلح لشموله هل يدخل فيه أو لا سواء كان ثم خطاب أم لا لان المستفيدة

بمنزلة المخاطب واقادة المنكلم له بمنزلة الخطاب شيخ الاسلام (قوله

لا أمرا) مثله النهى كما صرح به في شرح المختصر (قوله وقيل

لا يدخل مطلقا الح) هذا هو التحقيق (قوله والاول

ناظر الى أن المعنى من جميع الاموال) انظر

الى ذلك هو الموافق لما مر من عدم

الجمع المعروف بالاضافة من صيغ

العموم وان مسدول

العام كناية

(ثم الجزء الاول من حاشية البناني على جمع الجوامع ويليه الجزء الثانى أوله التخصيص)

في كتاب الطلاق من الروضة انه الاصح عندنا محبانى الاصول وصحح المصنف الدخول في الامر في مبحثه بحسب ما ظهر له في الموضوعين
(د) الاصح (ان نحو خدم أموالهم يقتضى الاخذ من كل نوع) وقيل لا بل يمثل بالاخذ من نوع واحد (وتوقف الآمدى) عن ترجيح
واحد من القولين والاول ناظر الى أن المعنى من جميع الاموال والثانى الى أنه من مجموعها

(فهرست الجزء الاول من شاشية العلامة البناني على شرح جمع الجوامع)

صفحة	صفحة
١٨	الكلام في المقدمات
٨٨	مسئلة الحسن المأذون الخ
	مسئلة جائر الترك ليس بواجب الخ
٩٣	مسئلة الامر بواحد من اشياء يوجب
	واحد الا بعينه الخ
٩٦	مسئلة فرض الكفاية مهم بقصد حصوله الخ
٩٩	مسئلة الاكثر ان جميع وقت الظهر جوازا
	ونحوه وقت لأدائه الخ
١٠٢	مسئلة المقدور الذي لا يتم الواجب المطلق
	الابه واجب الخ
١٠٤	مسئلة مطلق الامر لا يتناول المكروه الخ
١٠٩	مسئلة يجوز التكليف بالمحال مطلقا الخ
١١١	مسئلة الاكثر ان حصول الشرط الشرعي
	ليس شرطاً في صحة التكليف الخ
١١٣	مسئلة لا تكليف الا بفعل الخ
١١٥	مسئلة يصح التكليف ويوجد معلوما
	لأمر أو أثره الخ
١١٧	(خاتمة) الحكم قد يتعلق بأمرين على
	الترتيب الخ
١١٨	في الكتاب الاول في الكتاب ومباحث
	الاقوال
١٢٦	(المنطوق والمفهوم)
١٣٧	مسئلة المفاهيم الاللقب حجة لغة الخ
١٣٩	مسئلة الغاية قيل منطوق الخ
١٤٠	مسئلة انما قال آمدي وأبو حيان لا تفيد
	الحصر الخ
١٤٣	مسئلة من الأنطاف حدوث الموضوعات
	اللغوية
١٤٧	مطلب الحكم والمنشابه
١٤٨	مسئلة قال ابن فورك والجوهور اللغات
	نوقفية
١٥٠	مسئلة قال القاضي وامام الحرمين والغزالي
	(نمت)
١٥١	مسئلة الآمدى لا تثبت اللغة قياسا الخ
	مسئلة اللفظ والمعنى ان اتحداه فان منع
	تصور معناه الشركة بخرق الخ
١٥٥	مسئلة الاشتقاق رد لفظ الى آخر الخ
١٦٢	مسئلة المترادف واقع خلافا لثعلب الخ
١٦٤	مسئلة المشترك واقع خلافا لثعلب
	والابهرى والبالغي مطلقا الخ
١٦٦	مسئلة المشترك يصح اطلاقه على معنييه
	معاجزا الخ
٢٦٩	الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداء الخ
١٧٢	(المجاز)
١٨٧	مسئلة الماعرب لفظ غير علم استعماله
	العرب الخ
١٨٨	مسئلة اللفظ اما حقيقة أو مجاز أو حقيقة
	ومجاز الخ
١٩١	مسئلة الكناية لفظ استعمل في معناه
	مراد امته لازم المعنى الخ
١٩٢	(الحروف)
٢١٣	(الامر)
٢١٧	مسئلة القائلون بالنفسى اختلفوا هل
	للامر صيغة تخصه الخ
٢٢٢	مسئلة الامر اطلب المساهمة الخ
٢٢٤	مسئلة الرازى والشيرازى وعبد الجبار
	الامر يستلزم القضاء الخ
٢٢٥	مسئلة قال الشيخ والقاضى الامر النفسى
	بشيء معين نهى عن ضده الوجودى
٢٢٧	مسئلة الامر ان غير متعاقبين أو بغير
	متماثلين غير ان الخ
٢٢٨	(النهي)
٢٣٣	(العام)
٢٤٠	مسئلة وكل والذى والذى وما وبنى وأين
	وحينما ونحوها للعموم الخ

